((إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة الرازي(٢٦٤هـ)

في ضوء علل الحديث؛ لابن أبي حاتم))

دراسة نظرية تطبيقية

تأليف

د. زكريا شعبان حنش الكبيسي

أصل هذا الكتاب أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة تكريت العراقية، كلية التربية، قسم علوم القرآن: أصول الدين، وقد حصلت على درجة (الإمتياز)

وكانت بإشراف عميد كلية العلوم الإسلامية

الأستاذ الدكتور أنور فارس عبد العزاوي

يقول كاتبها: ((ليعذرني مَنْ يجد فيها ما لا يسره؛ فإنَّها قد كتبت في ديار الغربة، بعيدًا عن الكتب، وبعيدًا عن مقومات التأليف، وكان كاتبها يعملُ أجيرًا صباحًا ومساءً، متنقلًا بين الحدادة والنِّجارة وما يستحيي مِنْ ذكره هنا، ولا يحصي كم مرَّة رجع باكيًا متضرعًا إلى ربِّه؛ لما يجده من مشقَّة في العمل، وصعوبة في العيش أيَّام كتابتها، والحمد لله على كلِّ حالٍ، فيرجو من ناظرها أن يمسكها بالمعروف، أو يسرحها بإحسان، والله المستعان)).

١٤٣٧هـ ٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام للسنة، فانقادت لاتباعها، وارتاحت لسماعها، وأمات نفوس أهل الطغيان بالبدعة بعد أنْ تمادت في نزاعها، وتغالت في ابتداعها، وأشهدُ لا إله إلا اللهُ وحده لا شريك له، العالم بانقياد الافئدة وامتناعها، المطَّلع على ضمائر القلوب في حالتي افتراقها واجتماعها، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، الذي انخفضت بحقه كلمةُ الباطلِ بعد ارتفاعها، واتَّصلت بإرساله أنوار الهدى، وظهرت حُجَّتُها بعد انقطاعها، -صلَّى الله عليه وسلَّم- ما دامت السماء والأرض هذه في سموِّها، وهذه في اتِّساعها، وعلى آله وصحبه الذين حافظوا على إتِّباعهم أقواله وأفعاله وأحواله حتى أمنت بهم السنن الشريفة من ضياعها.

أمَّا بعدُ: فإنَّ أولى ما صرفت فيه نفائس الأيَّام، وأعلى ما خُصَّ بمزيد الاهتمام، الاشتغال بالعلوم الشرعية المتلقاة عن خير البريَّة، ولا يرتاب عاقلٌ في أنَّ مدارها على كتاب الله المقتفى، وسنة نبيِّه المصطفى -صلَّى الله عليه وسلَّم-، وأنَّ باقي العلوم إمَّا آلات لفهمهما وهي الضَّالة المطلوبة، أو أجنبية عنهما وهي الضَّارة المغلوبة[١].

ولما تكفَّل الله بحفظ كتابه بنفسه سبحانه إذْ قال:{**إِنَّا نَحْنُ نزَّلنا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**}[٢]، وفَّق الله لسنة نبيه حُفَّاظاً عارفين، وجِهَابِذَةً عالمين، وصيارفةً ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبْطلين، وتأويل الجاهلين[٣]، فتفرغوا لها، وأفنوا أعمارهم في تحصيلها، وبيان عللها وأحوالها، وتمييزِ ضعيفها من صحيحها، فجزاهم اللهُ عن الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ الجزاءِ.

---

(١) مقتبس من مقدمة فتح الباري؛ لابن حجر١/٣.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٩.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١/١٤٦.

وكان من هؤلاء الحفاظ الإمام أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم(٢٦٤هـ)، فكان – رحمه الله– من الأئمة الذين برزوا في علم الحديث في عصره، طلباً وعملاً ونشرًا.

وإنَّ اختياري للموضوع؛ له سببان: الأول عامٌ، والثاني خاصٌ، أمَّا العام فأكتفي بقول الحافظ ابن رجب الحنبلي(٧٩٥هـ) قوله: (الكلام في العلل والتواريخ قد دوَّنه أئمة الحفاظ، وقد هُجِرَ في هذا الزمان ودرس حفظه وفهمه، فلولا التصانيف المتقدِّمة فيه لما عرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً)[1]، فإذا كان هذا قول ابن رجب في زمانه، زمان فحول أهل الحديث، فكيف بزماننا هذا ؟

وأمَّا الخاص: لما كَثُرَ في عصرنا الحكم على الأحاديث صحة وضعفًا، مع البعد عن المنهج الحقيقي، إذْ اقتصر عددٌ غير قليل من أهل عصرنا – سيما الطلبة الأكاديميون– على القواعد الاصطلاحية، والمقررات المنهجية، وعلى الكتب المختصرة في الحكم على الرجال، من غير الضلوع في علم العلل الحقيقي، الذي يعدُّ هو الأساس، رأيت من المصلحة بمكان، أنْ أبيِّن منهج الأئمة الأوائل في الحكم على الأحاديث، بدراسة نظرية تطبيقية؛ إذْ بمعرفة طريقتهم يحصل المقصود. وكان اختياري دراسة منهج الإمام أبي زرعة الرازي في ضوء علل الحديث؛ لابن أبي حاتم الرازي؛ لأنَّ منهج هذا الإمام غير مطروق أكاديميًّاً، ولو سوِّدت آلاف الصفحات في بيان منهج هذا الإمام لما عُدَّ كثيرًا؛ لتمكنه من علل الحديث، وما بعدتُ إن قلت: إنَّ أبا زرعة الرازي يعدُّ مدرسة حديثية لحاله، حُقَّ لطلبة العلم أن يدرسوا منهجه؛ ليتعرفوا على طريقته في الإعلال والنقد؛ ليستقيم لهم المنهج الحقيقي الأصيل في طريقة إعلال الحديث، على طريقة أبي زرعة رحمه الله تعالى.

---

(١) شرح علل الترمذي١/٣٤٦.

وللموضوع أهمية كبيرة جدًا، وذلك لأمور، من أهمها:

أولاً: إنَّ لعلم العلل أهمية كبيرة، إذْ هو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقِّها، ولا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامَّةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلَّم فيه إلا القليل منْ أهل هذا الشأن؛ كالأئمة: علي ابن المديني(٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل(هـ٢٤١)، والبخاري(٢٥٦هـ)، ومسلم بن الحجاج(٢٦١)، ويعقوب بن شيبة(٢٦٢هـ)[١]، وأبي حاتم(٢٧٧هـ)، وأبي زرعة(٢٦٤)[٢] عليهم رحمة الله جميعًا.

ثانيًا: إنَّ معرفة منهج المتقدمين في إعلال الحديث قد هُجِرَ في هذا الزمان، وأصبحت الدراسات والبحوث في الأعم الأغلب تتبع منهج المتأخرين والمعاصرين، لذلك صُححت أحاديث مجمع على ضعفها ونكارتها عند المتقدمين، فكان لزامًا على طلبة العلم إظهار المنهج السديد في إعلال الحديث.

ثالثاً: إنَّ الاشتغالَ بهذا الفن يورثُ الباحث دقةً في النظر، ودرايةً في العلل، ورويّةً في الحكم على الرجال والأحاديث، وعمقًا في البحث والنقد؛ مما يصقل طالب العلم، ويقوي ملكته في النقد والبحث، خاصةً في هذا الزمان الذي تجرأ فيه البعض على الأئمة برد أحكامهم على الأحاديث والرجال من غير علم ولا برهان، حتى قال قائلهم: أهكذا تعل الأحاديث يا ابن المديني ! وآخر يقول: هم رجال ونحن رجال ! وآخر يقول: وهذا إعلال عليلٌ ! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) قال عنه الحافظ الذهبي في السير١٢/٤٧٦ترجمة(١٧٤): (الحافظ، الكبير، العلامة، الثقة، أبو يوسف، السدوسي، البصري، ثم البغدادي، صاحب المسند الكبير، العلم النظير المعلل، الذي تم من مسانيده نحو من ثلاثين مجلداً، ولو كمل لجاء في مائة مجلد).

(٢) مقتبس من كلام الحافظ ابن حجر في كتابه نزهة النظر: ٤٣.

رابعاً: يُعدُّ الإمام أبو زرعة من فرسان علم العلل المتقدمين، الذين دونت أقوالهم في العلل والرجال؛ ولكن لم يتطرق أحدٌ لمعرفة منهجه بدراسة أكاديمية مستقلَّة خاصَّة، لذا فإنَّ معرفة منهجه في إعلال الحديث والترجيح أمرٌ مهم؛ يوصل للطريقة التي كان عليها أولئك الأئمة.

خامساً: يُعدُّ كتاب ابن أبي حاتم(٣٢٧هـ) من أهم مؤلفات هذا العلم الدقيق، ومصدرًا من مصادره الأصلية، ويرجع ذلك لجلالة مؤلِّف الكتاب، مع نقله الدقيق مشافهة عن الإمام أبي زرعة الرازي(٢٦٤هـ).

سادساً: هناك أقوال كثيرة من إعلالات أبي زرعة الرازي تحتاج إلى توضيحٍ وبيانٍ وتحليلٍ وشرح؛ وذلك لما فيها من إشارةٍ خفية، أو إجمالٍ في القول، أو غموض، ولا يمكن كشف ذلك إلاَّ بالتوسع في التخريج والدراسة.

ولا أعلم أنَّ هناك دراسات سابقة مفردة للموضوع فيما ظهر لي -والله أعلم-، إلا أنَّ كثيرًا من الباحثين أصبح يدرس مناهج الأئمة على حدة، كمنهج الإمام أحمد(٢٤١هـ) والدارقطني(٣٨٥هـ). ونحو ذلك.

وقد قسمت بحثي على ثلاثة فصولٍ من بعد المقدمة، وكان رسمها على ما يلي:

الفصل الأول: ترجمة الحافظ أبي زرعة الرازي، وبيان موجز عن مؤلِّف ومؤلَّف كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ أبي زرعة الذاتية.

المبحث الثاني: ترجمة الحافظ أبي زرعة العلمية.

المبحث الثالث: التعريف بمؤلِّف ومؤلَّف كتاب علل الحديث؛ لابن أبي حاتم.

الفصل الثاني: العلة، والتعريف بعلم العلل، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصلاحًا.

المبحث الثاني: أسباب العلة.

المبحث الثالث: علم العلل تعريفه ونشأته وأهميته.

المبحث الرابع: حجة الأئمة في إعلالهم للأحاديث، وصعوبة الكلام في العلل وبيان ثمرة ذلك.

المبحث الخامس: مواطن وقوع العلة وكيفية إدراك ذلك.

المبحث السادس: معرفة الإسناد والمتن.

المبحث السابع: مسائل متفرّقة من علم العلل؛ يحسن بيانها.

المبحث الثامن: قواعد في العلل؛ لأبي زرعة الرزي من خلال كتاب العلل؛ لابن أبي حاتم.

الفصل الثالث: منهجية إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة، وفيه واحدٌ وعشرين مبحثًا.

المبحث الأول: إعلال الحديث بالإدراج.

المبحث الثاني: إعلال الحديث؛ بالتصحيف.

المبحث الثالث: إعلال الحديث بالبطلان.

المبحث الرابع: إعلال الحديث بالتفرد.

المبحث الخامس: إعلال الحديث بالتلقين.

المبحث السادس: إعلال الحديث بالقلب.

المبحث السابع: إعلال الحديث بالنكارة.

المبحث الثامن: إعلال الحديث باختلاط الراوي.

المبحث التاسع: إعلال الحديث بالتدليس.

المبحث العاشر: إعلال الحديث بالاضطراب.

المبحث الحادي عشر: إعلال الحديث بالجهالة.

المبحث الثاني عشر: تعارض الوقف والرفع، وتعارض الوصل والإرسال.

المبحث الثالث عشر: إعلال الحديث بسلوك الجادة.

المبحث الرابع عشر: إعلال الحديث بالوضع.

المبحث الخامس عشر: إعلال الحديث بأنَّه لا أصل له.

المبحث السادس عشر: تقديم ضبط الكتاب على ضبط الصدر.

المبحث السابع عشر: إعلال الحديث؛ لأنَّ راويه أخذه حال المذاكرة؛ فغلط فيه.

المبحث الثامن عشر: نقد متن الحديث.

المبحث التاسع عشر: إعلال الحديث وإن تعددت طرقه وشواهده؛ لنكارتها جميعًا.

المبحث العشرون: إعلال حديث الراوي الثقة بمخالفة أصحاب الراوي له.

المبحث الحادي والعشرون: مسائل متفرقة من الإعلال؛ لأبي زرعة الرازي.

ثمَّ كانت الخاتمة وأبرز النتائج التي توصلت إليها، ثمَّ ذكرت بعدها ثبت المصادر والمراجع.

ويمكن بيان المنهج المتبع في بحثي هذا على ما يأتي:

أولاً: ترجمت للحافظ لأبي زرعة الرازي، ترجمة مختصرة بعض الشيء، مع ترجمة مختصرة جدًا لابن أبي حاتم والتعريف بكتابه العلل.

ثانياً: عرفت بعلم العلل وأهميته وثمرته وما إلى ذلك.

ثالثًا: اعتمدت في بحثي هذا على منهج الانتقاء، وليس الاستقصاء، وذلك بأنْ أنتقي الأمثلة التطبيقية من كتاب العلل؛ لابن أبي حاتم، التي تشمل جميع أنواع العلل، التي تكلَّم عليها أبو زرعة، وقد قدَّمت لكل موضوع من أنواع العلل بتنظير ليس بمختصر في الأعم الأغلب، وليس بالطويل الممل؛ ليسهل للناظر معرفة العلة التي قصدها أبو زرعة الرازي.

رابعًا: خرجت المسائل المعلَّة التي تكلَّم عليها الحافظ أبو زرعة، ثمَّ بينت الحكم على الأحاديث صحة وضعفًا، مع بيان شواهدها ومتابعاتها ما أمكن إلى ذلك سبيلاً.

خامسًا: لم أترجم للصحابة ولا للرواة الثقات إلا إذا كانت ثمة فائدة في ذلك يقتضيها الحكم، من تضعيف، أو تصحيح، أو ترجيح، أو فائدة.

سادسًا: توسعت في دراسة بعض الأحاديث، لا سيما الأحاديث المختلف فيها تصحيحًا وتعليلاً؛ وذلك لتكون الدراسة مرجحة.

سابعًا: أشكلت ما يُشكل من الكلمات قدر الاستطاعة.

ثامنًا: قد يكون هناك تباين بين الكلام النظري وبين التطبيقي؛ بأن يكون النظري أوسع وأشمل؛ وذلك أنَّ الأمثلة التطبيقية لا تغطي جميع المبحث النظري في كتاب العلل.

تاسعًا: ذكرت أغلب وفيات العلماء المصنِّفين أو المشهورين في متن الرسالة حينما أقوال: قال فلان، أو ذهب إلى ذلك فلان، أو رجَّح ذلك فلان؛ لتعم الفائدة من معرفة ذلك.

عاشرًا: بوَّبت للمسائل بتبويبات تدل على جوهرها.

حادي عشر: قد أكتفي بالتخريج إذا كان الحديث أو الشاهد أو المتابعة في الصحيحين.

ثاني عشر: رتبتُ مصادر تخريج الحديث على حسب الوفاة.

ثالث عشر: اكتفيت بذكر خطة البحث على الفصول والمباحث في المقدمة، ولم أذكر المطالب؛ هربًا من الإسهاب، والتكرار؛ فقد ذكرتها مفصلة عند أول فصل بورقة مستقلة خالية الترقيم.

رابع عشر: إذا كان الراوي من الثقات أو من الضعفاء المترجم لهم في هذا البحث فإنِّي اكتفيت بترجمتهم من تقريب التهذيب إذا كانت ترجمته فيه، أمَّا إن كان الراوي فيه مقالٌ أو

مختلفٌ فيه فإنِّي ربما توسعت في بيان أقوال المجرحين والمعدلين فيه؛ للحصول على الحكم الذي تطمئن النفس إليه.

خامس عشر: جعلت الأحاديث النبوية وآثار الصحابة بين قوسين مميَّزة بالخط الأسود الغامق، وكذلك الآيات، مميزة بالخط الأسود الغامق أيضًا، وكل كلامٍ أخذته بالنص جعلته بين قوسين اثنين، إلى غير ذلك من الأمور التي يكاد أنْ يتَّفق عليها صنيع الأكاديميين في كتاباتهم.

ومن أبرز المصادر التي أعتمدتها في بحثي، كتب المتقدمين، ككتب متون الحديث، كالصحيحين، ومسند أحمد، وجامع الترمذي، ومعاجم الطبراني، وسنن البيهقي وغيرها من كتب المتون، وككتب العلل؛ وأساس ما اعتمدته كتاب العلل؛ لابن أبي حاتم بتحقيق العلامة الدكتور سعد الحميد والدكتور خالد الجريسي؛ لميزة طبعتهما على غيرها، وقد استفدتُ من تحقيقهم للكتاب. والعلل الكبير؛ للإمام الترمذي، وككتب الجرح والتعديل والرجال، كتواريخ البخاري، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم، والضعفاء؛ للعقيلي، والكامل؛ لابن عدي، وغيرها من كتب المتقدمين على اختلاف مادتها العلمية، مع الاستفادة من كتب المُحدَثين التي يمكن الرجوع عليها التي صنفت في علل الحديث، وكالبحوث الصغيرة التي كتبت في علم العلل ومصطلح الحديث. وبيان ذلك كلّه مفصلاً في ثبت المصادر والمراجع. هذا، وإنَّ بحثي هذا مع ما بذلتُ له من خدمة، هو كغيره من أعمالٍ، يعتريها النقص وعدم الكمال؛ إذْ من ذا الذي يكون قوله كله سديدًا؟ وعمله كله صوابًا؟ وهل ذلك إلا للمعصوم الذي لا ينطق عن الهوى؟ ونطقه وحي يوحى؟ فما صح عنه فهو نقلٌ مصدقٌ عن قائلٍ معصومٍ، وما جاء عن غيره فثبوت الأمرين فيه معدوم، فإنْ صحَّ النقل لم يكن القائل معصومًا، وإنْ لم يصح لم يكن وصوله إليه معلومًا.

هذا، والله أعلى وأعلم، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرًا.

الفصل الأول

ترجمة الحافظ أبي زرعة الرازي[١]، وبيان موجز عن مؤلِّف ومؤلَّف كتاب علل الحديث؛ لابن أبي حاتم؛ وفيه مباحث:

المبحث الأول

ترجمة الحافظ أبي زرعة الذاتية؛ وفيه مسائلٌ:

● **اسمه ونسبه:** هو عُبَيْد الله بْن عبد الكريم بن يزيد بن فرّوخ بن داود، مولى عياش ابن مطرف، القرشي، المخزومي، مولاهم الرازي[٢].

---

(١) ترجمة أبي زرعة تستحق أن تفرد في مصنف مستقل، فقد احتوت كتب التراجم والتواريخ بسيرة عطرة وحافلة عنه رحمه الله، ولكن كما هو معلوم أنَّ الدراسة الأكاديمية تميل وتؤكد على الاختصار، لذلك سأختصر في ترجمته، وهذه بعض المصادر التي احتوت في ثناياها ترجمة أبي زرعة الرازي، فينظر: مشيخة النسائي ترجمة(١٢٧)، ومقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٣٢٨/١، ومقدمة الكامل؛ لابن عدي٢٢٨/١، وفتح الباب في الكنى والألقاب؛ لابن منده: ٣٣٧ترجمة(٢٩٥٥)، ورجال صحيح مسلم؛ لابن منجويه١٤/٢ترجمة(١٠٢٩)، وتسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم؛ للحاكم:١٧٢ترجمة(١٠٤١)، وطبقات الحنابلة؛ لأبي يعلى٩٩/١، وسير السلف الصالح؛ لقوام السنة:١١٤٧، وتأريخ دمشق؛ لابن عساكر ١١/٣٨ترجمة (٤٤٦٤)، وتأريخ بغداد؛ لخطيب٣٣/١٢ ترجمة(٥٤٢٢)، والسابق واللاحق؛ له:٢٥٠ ترجمة (١٢٠)، والأنساب؛ للسمعاني٣٣/٦، والمنتظم؛ لابن الجوزي١٩٣/١٢ترجمة(١٧٠١)، وصفة الصفوة؛ له ٨٨/٤ترجمة (٦٧٣)، وتهذيب الكمال؛ للمزي٨٩/١٩ ترجمة(٣٦٦٠)، وتأريخ الإسلام للذهبي١٢٥/٢٠ترجمة(١٠٠)، والكاشف؛ له٦٨٣/١ ترجمة (٣٥٦٨)، وتذكرة الحفاظ؛ له١٠٥/٢ترجمة(٥٧٣)، وسير أعلام النبلاء؛ له٦٥/١٣ ترجمة(٤٧)، وإكمال تهذيب الكمال؛ لمغلطاي٤٥/٩ترجمة(٣٤٦٤)، والوافي بالوفيات؛ للصفدي٢٥٦/١٩، وتهذيب التهذيب؛ لابن حجر٣٠/٧ترجمة(٦٢)، وطبقات الحفاظ؛ للسيوطي ترجمة(٥٦١)، وشذرات الذهب؛ لابن العماد٢٨/١، والرسالة المستطرفة؛ للكتاني:٤٣، والأعلام؛ للزركلي/١٩٤.

(٢) قال السمعاني في الأنساب٣٣/٦: (الرَّازِي، بفتح الراء والزاي المكسورة بعد الألف، هذه النسبة إلى الري، وهي بلدة كبيرة من بلاد الديلم بين قومس والجبال، وألحقوا الزاي في النسبة تخفيفاً؛ لأنَّ النسبة على الياء مما يشكل ويثقل على اللسان، والألف لفتحة الراء، على أنَّ الأنساب مما لا مجال للقياس فيها، والمعتبر فيها النقل المجرد). وينظر: معجم البلدان؛ للحموي١١٦/٣، وسير أعلام النبلاء؛ للذهبي٦٥/١٣.

نسبة إلى الرَّي[١]، ودخول (الزاي) في نسبته غير مقيس، كالمروزي، وهو ابن خالة رفيقه أبي حاتم الرازي[٢].

● **كنيته:** قد غطَّت كنية أبي زرعة لعبيد الله بن عبد الكريم الرازي على غيره، فإذا ذكرت مجردة من غير نسبة، فالمقصود بها هو.

وقد حصل أبو زرعة على كنيته عن طريق الرازيين الذين زاروا دمشق، والتقوا بأبي زرعة الدمشقي(٢٨٠هـ)[٣]، فكنَّوه بنفس الكنية تيمنًا، ذكر ابن عساكر(٧٢٣هـ) بإسناده إلى أبي زرعة الدمشقي أنَّه قال: (وبكنيتي كني أبا زرعة الرازي، وذلك أنَّ جماعة من أهل الري قدموا علينا بدمشق قديماً...، فلما انصرفوا إلى الري فيما أخبرني غير واحد، منهم أبو حاتم، رأوا هذا الفتى قد كانوا يعنون أبا زرعة الرازي فقالوا له: نُكَنِّيك بكنية أبي زرعة الدمشقي، ثم لقيني أبو زرعة الرازي فجالسني بدمشق، وكان يذكر لي هذا الحديث، وقال لي: تكنيت بكنيتك)[٤].

---

(١) الريّ بفتح أوله، وتشديد ثانيه، فإنْ كان عربياً فأصله من رويت على الراوية أروي رياً، فإنا راوٍ، إذا شددت عليها الرواء، وهي مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن، كثيرة الفواكه والخيرات، وهي محط الحاج على طريق السابلة، وقصبة بلاد الجبال، بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخًا، وإلى قزوين سبعة وعشرون فرسخًا، وهي مدينة عجيبة الحسن مبنية بالآجر المنمق المحكم الملمع بالزرقة، مدهون كما تدهن الغضائر في فضاء من الأرض، وإلى جانبها جبل مشرف عليها أقرع، لا ينبت فيه شيء، وكانت مدينة عظيمة. ينظر: معجم البلدان؛ لياقوت الحموي٣/١١٧.

(٢) ينظر: تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٥ترجمة(١٠٠).

(٣) هو (عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري بالنون، أبو زرعة الدمشقي، ثقةٌ حافظٌ، مصنفٌ، من الحادية عشرة مات سنة إحدى وثمانين د)، تقريب التهذيب؛ لابن حجر:٣٤٧ترجمة(٣٩٦٥).

(٤) تأريخ دمشق؛ لابن عساكر ١١/٣٨ترجمة(٤٤٦٤). وينظر: تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٦، وشذرات الذهب؛ لابن العماد١/٢٨، والرواة الذين كنوا بأبي زرعة؛ لسعدي بن مهدي الهاشمي:٣٨.

● **مولده:** وقع اختلافٌ في مولد أبي زرعة الرازي، فقيل: ولد سنة تسعين ومئة[١]، ويقال: ولد سنة مئتين[٢] من هجرة النَّبيِّ محمد -صلى الله عليه وسلم-، ورجَّح الحافظ الذهبي مرَّة القول الأول[٣]، ورجَّح في أخرى القول الثاني[٤]، والأصح، مئتين كما جاء ذلك عن أبي زرعة نفسه[٥].

● **أسرته**[٦]: تعدُّ أسرة الحافظ أبي زرعة الرازي من الأسر المشهورة التي كانت تعنى بالعلم الشرعي، فقد ذكرت لنا كتب التراجم أنَّ يزيد بن فروخ الرازي جد أبي زرعة قد أنجب ثلاثة من المحدِّثين، وهم:

١- إسماعيل بن يزيد[٧]، طلب الحديث فروى عن السندي عن عبدويه، وإسحاق ابن سليمان، وعبد الصمد العطار[٨] .

٢- محمد بن يزيد، أبو جعفر الأحدب، ممن اعتنى بطلب علم الحديث أيضًا[٩].

٣- عبد الكريم بن يزيد والد أبي زرعة. قال ابن أبي حاتم في ترجمته بعد أن ذكر اسمه ونسبه: (روى عنه أبي سألت أبي عنه؟ فقال: شيخ)[١٠] .

ولقد كان عبد الكريم والد أبي زرعة مقرَّبًا عند العلماء، حريصًا على مجالستهم، ومن حرصه على العلم وطلبه للحديث كان يُربِّي ابنه أبا زرعة على نهج المحدثين؛ فيأخذه إلى مجالس العلماء المحدثين كي يعتاد عليها، ويتعرف على روادها وهو لا يزال غلاماً صغيرًا.

وفي ضوء ما تقدَّم يتبين أنَّ اهتمام أسرة أبي زرعة بالعلم الشرعي، لا سيما علم

---

(١) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٥، والبداية والنهاية؛ لابن كثير١١/٤٤.

(٢) المنتظم؛ لابن الجوزي١٢/١٩٣، والبداية والنهاية؛ لابن كثير١١/٤٤.

(٣) ينظر: تأريخ الإسلام٢٠/١٢٥.

(٤) سير أعلام النبلاء١/٦٥.

(٥) ينظر: طبقات الحنابلة؛ لأبي يعلى الحنبلي١/٢٠٣، وتأريخ بغداد١٢/٣٣.

(٦) وقد استفدت مما كتبه الدكتور سعدي الهاشمي مقدمًا لكتاب الضعفاء؛ لأبي زرعة الذي حققه١/٤٥، فجزاه الله خيرًا.

(٧) ينظر: الجرح والتعديل١/ ١ترجمة(٢٠٥).

(٨) ينظر: المصدر نفسه٤/ ١ترجمة(١٣٠).

(٩) ينظر: المصدر نفسه ٤/١ترجمة(١٣٠).

(١٠) المصدر نفسه٣/١ترجمة(٦١).

الحديث، هي التي مكَّنت وهيأت لأبي زرعة المكانة البارزة لخدمة السنة النبوية.

● **أولاده:** لم يعقب أبو زرعة من الأولاد شيئاً، وذكر أهل التراجم أنَّ له ابن أخ يقال له: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد الكريم الرازي سمع عمه، وكان يلومه، ويقول: لست مثل عبد الرحمن بن أبي حاتم(٣٢٧هـ)[١].

● **صفاته الخَلْقِيَّة:** اقتصرت كتب التراجم على أنَّ أبا زرعة كان أسود اللحية، نحيفًا، أسمرًا[٢].

● **وفاته وما جاء في حسن خاتمته، ومن رآه في المنام بعد موته:**

ذكر أهل التراجم أنَّ الحافظ أبا زرعة توفي يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء سلخ[٣] ذي الحجة، سنة أربع وستين ومئتين في آخر يوم من هذه السنة، في مدينة الري مسقط رأسه[٤].

وقد ذكروا في حسن خاتمته قصة حسنة، فعن عبد الله محمد بن مسلم بن وارة البادي، يقول: (حضرت مع أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي عند أبي زرعة عبيد الله ابن عبد الكريم الرازي، وهو في النزع، فقلت لأبي حاتم: تعال حتى نلقنه الشهادة، فقال أبو حاتم: إني لأستحيي من أبي زرعة أنْ ألقنه الشهادة، ولكن تعال حتى نتذاكر الحديث، فلعله إذا سمعه يقول. قال محمد بن مسلم: فبدأت، فقلت: حدثنا أبو عاصم النبيل، قال: حدثنا عبد الحميد بن جعفر، فأرتج عليَّ الحديث، حتى كأنَّي ما سمعته ولا قرأته. فبدأ أبو حاتم، وقال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا أبو عاصم النبيل، عن عبد الحميد بن جعفر، فأرتج عليه حتى كأنه ما قرأه ولا سمعه. فبدأ أبو زرعة، وقال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا أبو عاصم النبيل، قال: حدثنا عبد الحميد بن جعفر، عن صالح بن أبي عريب، عن كثير بن مرة، عن معاذ بن جبل، قال:

قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((**مَنْ كانَ آخر كلامِه مِنَ الدُّنيا: لا إله إلا**

---

(١) الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث؛ للخليلي٢/٦٧٩.

(٢) سير أعلام النبلاء؛ للذهبي١٣/٧٧.

(٣) سَلَخْتُ الشَّهر إذا أَمْضَيْتُهُ وصرتُ في آخره. ينظر: مختار الصحاح؛ للرازي: ١٥٢مادة(سلخ).

(٤) تأريخ ابن يونس ٢/١٤١، وتأريخ بغداد؛ للخطيب١٢/٤٢، والمنتظم؛ لابن الجوزي ١٢/١٩٥، والكامل في التأريخ؛ لابن الأثير الجزري٦/٣٨٠، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي ٢٠/١٣١، والعبر في خبر من غبر؛ لابن حجر١/٣٧٩.

الله))[١].

وخرجت روحه مع الهاء من قبل أنْ يقول: ((دخل الجنة))[٢]، وعن أبي العباس أَحْمَد بن مُحَمَّد المرادي قَالَ: (رأيت أبا زرعة في المنام فقلت: يا أبا زرعة، ما فعل الله بك؟ قَالَ: لقيت ربي تعالى فقال لي: يا أبا زرعة، إني أوتي بالطفل فآمر به إلى الجنة، فكيف من حفظ السنن على عبادي، تبوأ من الجنة حيث شئت)[٣].

(١) أخرجه الإمام أحمد٣٦/٣٦٣(٢٢٠٣٥)، وعبد بن حميد١/٤٨(١١٨)، وأبو داود٣/١٩٠ (٣١١٦)، والبزار٧/٧٧(٢٦٢٦)، والطبراني في الدعاء(١٤٧١)، وفي الكبير؛ له٢٠/١١٢ (٢٢١)، والحاكم في المستدرك١/٥٠٣(١٢٩٩)، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقد كنت أمليت حكاية أبي زرعة، وآخر كلامه كان سياقة هذا الحديث)، والبيهقي في شعب الإيمان١/١٩٨(٩٣). وينظر: نصب الراية؛ للزيلعي٢/٢٥٣، والبدر المنير؛ لابن الملقن٥/١٨٧، والتلخيص الحبير؛ لابن حجر٢/٢٤٣، وهو حديثٌ حسن كما نص الحافظ ابن حجر في نتاج الأفكار٤/٢٧٧.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٤٦، والثقات؛ لابن حبان٨/٤٠٧ترجم(١٤١٢٤)، ومعرفة علوم الحديث؛ للحاكم:١٢٥. وفضل التهليل وثوابه الجزيل؛ لابن البناء: ٨١، والمنتظم؛ لابن الجوزي١٢/١٩٥، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٣١.

(٣) المنتظم؛ لابن الجوزي١٢/١٩٥.

المبحث الثاني

ترجمة الحافظ أبي زرعة العلمية؛ وفيه مسائلٌ:

● **طلبه للعلم**: طلب الحافظ أبو زرعة علم الحديث وهو حَدَثٌ؛ فهو من أسرة تعنى بالعلم والعلماء. وخير دليل على ذلك ما جاء عنه –رحمه الله–: (كنا نُبَكِّر بالأسحار إلى مجلس الحديث نسمع من الشيوخ، فبينما أنا يوماً من الأيام قد بَكَّرتُ، وكنت حدثاً إذ لقيني في بعض طرق الري من سماه أبي ونسيته أنا، شيخٌ مخضوب بالحناء فيما وقع لي، فسلَّم عليَّ، فرددت السلام فقال لي: يا أبا زرعة سيكون لك شأن وذكر، فاحذر أن تأتي أبواب الأمراء[١]، ثم مضي الشيخ ومضى لهذا الحديث دهر وسنين كثيرة[٢].

وقال ابن أبي حاتم: (سئل أبو زرعة في أي سنة كتبتم عن أبي نعيم؟ قال في سنة أربع عشرة ومائتين، ومات في سنة ثماني عشرة ومائتين)[٣]. فهذا يدل على أنَّ أبا زرعة طلب الحديث وهو حدثٌ كما سبق ذكره، وذلك أنَّه ولد سنة مئتين. وجاء عنه أنَّه قال: (إنَّ في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة، ولم أطالعه منذ كتبته)[٤].

● **رحلاته في طلب العلم**: كان لأهل الرَّي نصيب محمود في هذا السعي المبارك، ويُعدُّ أبو زرعة من أولئك الأئمة الذين يشار إليهم بالبنان، فبعد أنْ لازم الشيوخ الكبار في مدينته مدينة الري، ودوَّن حديثهم، حرص على ملازمة من يقدم إلى الري من المدن الأخرى فيستقر أو يمر بها، فيقول أبو زرعة عن نفسه: (وكتبت بالري قبل أن أخرج إلى العراق نحو ثلاثين شيخًا)[٥]. وقد ارتحل أبو زرعة إلى الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، والجزيرة، وخراسان، وكتب ما لا يوصف كثرة[٦]، فأخذ التفسير عن الأئمة الكبار المعنيين به والثقات في روايته، وكذلك أتقن علم القراءات، وكان يقول: (أنا أحفظ ستمائة ألف حديث صحيح

---

(١) من طالع سير العلماء العباد الزهاد لم يجدهم حذَّروا من شيء أكثر من تحذيرهم من المخالطة والدخول على الأمراء؛ لما في ذلك من فتنة.

(٢) تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٨/٣٤.

(٣) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٣٩.

(٤) تاريخ بغداد؛ للخطيب البغدادي١٠/٣٣٢، وطبقات الحنابلة؛ لأبي يعلى١/٢٠١.

(٥) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٣٥.

(٦) ينظر: المحدث الفاصل؛ للرامهرمزي، وسير أعلام النبلاء؛ للذهبي١٣/٦٦.

وأربعة عشر ألف إسناد في التفسير والقراءات، وعشرة آلاف حديث مُزَوَّرة، قيل له: ما بال المزورة تحفظ؟ قال: إذا مرَّ بي منها حديث عرفته)[١]. وأخذ ولعه وحبه لطلب الحديث، يزداد كلما ازداد حفظه له، وكان -رحمه الله- يكثر من ملازمة الأئمة الأفذاذ، ويستزيد منهم كتابة الحديث كالإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ)، وابن أبي شيبة (٢٣٥) وغيرهم[٢].

● **قوة اطلاعه:** نقل الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ) بإسناده عن أبي زرعة الرازي أنَّه قال: (ما عند الشافعي حديث غلط فيه. قلتُ[٣]: أبو زرعة هذا هو عبيد الله بن عبدالكريم الرازي، أحد أركان الحديث وحفاظه، وممن سمع كتب الشافعي ووقف على رواياته)[٤].

● **ما جاء في حفظه:** نقل الإمام الحاكم(٤٠٥هـ) بإسناده عن أبي العباس محمد ابن إسحاق الثقفي أنَّه قال: (لما انصرف قتيبة بن سعيد إلى الري، سألوه أنْ يُحدِّثهم؟ فامتنع، وقال أحدثكم بعد أنْ حضر مجلسي أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي ابن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو خيثمة ؟! فقالوا له: فإنَّ عندنا غلاماً يسرد كل ما حدَّثت به مجلسًا مجلسًا، قم يا أبا زرعة، فقام أبو زرعة، فسرد كل ما حدَّث به قتيبة، فحدثهم قتيبة)[٥].

وجاء عند ابن الجوزي(٥٩٧هـ) بإسناده عن ابن وارة، أنَّه قال: (كنت عند إسحاق ابن إبراهيم بنيسابور، فقال رجل من أهل العراق: سمعت أَحْمَد ابن حنبل يقول: (صح من الحديث سبع مئة ألف حديث وكسر، وهذا الفتى- يعني أبا زرعة- قد حفظ

---

(١) تأريخ بغداد ٣٣٥/١٠، وتاريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٧/٣٨.

(٢) ينظر بلا بد: ترجمة أبي زرعة في كتاب الضعفاء؛ له؛ للدكتور سعدي الهاشمي٥٧/١، فقد أجاد أيما إجادة، جزاه الله كل خيرٍ.

(٣) القائل هو الحافظ البيهقي.

(٤) بيان خطأ من خطأ على الشافعي؛ للبيهقي:٩٧.

(٥) معرفة علوم الحديث؛ للحاكم:١٢٥، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي١٢٩/٢٠.

ستمئة ألف)[١].

وجاء عن مُحَمَّد بن جعفر الرازي يقول: (سئل أبو زرعة الرازي عن رجل حلف بالطلاق أنَّ أبا زرعة يحفظ مائتي ألف حديث هل حنث؟

قال: لا. ثمَّ قال أبو زرعة: احفظ مئتي ألف حديث كما يحفظ الانسان -قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ- وفي المذاكرة ثلاثمائة ألف حديث)[٢].

وعن أبي جعفر أَحمد بن محمَّد بن سليمان التستري قال: (سمعت أبا زرعة يقول: إنَّ في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة، ولم أطالعه منذ كتبته، وإني أعلم في أي كتاب هو، وفي أي ورقة هو، في أي صفحة هو، في أي سطر هو، وما سمعت أذني شيئاً من العلم إلا وعاه قلبي، وإني أمشي في سوق بغداد، فأسمع من الغرف صوت المغنيات فأضع أصبعي في أذني مخافة أن يعيه قلبي)[٣].

● **ثناء العلماء عليه:** اتَّفقت عبارة المحدثين قديمًا وحديثًا على توثيق الحافظ أبي زرعة الرازي، وأنَّه من الأئمة الكبار الحفاظ، بل هو ممن يُحتكم إليه في توثيق الرواة؛ فهو كما قال الخليلي(٤٤٦هـ): (وفضائله أكثر منْ أن تعدّ، وفي تصانيفه لا يوازيه أحد)[٤].

---

(١) تأريخ بغداد؛ للخطيب ٣٩/١٢، والمنتظم؛ لابن الجوزي١٩٣/١٢، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي ١٢٧/٢٠، وقال عقيبها: (في إسنادها مجهول). ولا ينبغي أنْ يستكثر أو أنْ يستبعد مثل هذا عن أبي زرعة؛ فقد كان أئمة الحديث وجهابذته في العصور الأولى يحفظون ذلك وأكثر منه، فقد روي عن الإمام البخاري أنَّه كان يحفظ مئة ألف حديث صحيح. ومئتي ألف حديث غير صحيح. وأنَّه صنف صحيحه من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة. وكتب أبو داود عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خمس مئة ألف حديث انتخب منها ما ضمنه في كتابه السنن، وانتقى الإمام أحمد مسنده من سبعمئة ألف وخمسين ألف حديث. ينظر: الوسيط في علوم الحديث؛ لأبي شهبة: ٢٠.

(٢) المنتظم؛ لابن الجوزي١٩٤/١٢، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي١٢٧/٢٠، وضعَّف إسنادها؛ إذْ قال: (هذه حكاية منقطعة لا تثبُت، وهذه أصح منها: قال الحافظ ابنُ عديّ[٢٢٨/١]: سمعت أبي يقول بالرَّيّ، وأنا غلام فِي البزّازين، فحلف رجل بالطلاق أنّ أَبا زرعة يحفظ مائة ألف حديث، فذهب قوم إِلَى أبي زُرْعة وذهبت معهم، فذكروا له حلْف الرجل، فقال: ما حمله على ذلك؟ قيل: قد جرى ذلك منه. فقال: يمسك امرأته فإنّها لم تَطْلُق، أو كما قَالَ).

(٣) المنتظم؛ لابن الجوزي١٩٤/١٢.

(٤) الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث؛ للخليلي٦٧٩/٢.

ويُعَدُّ أبو زرعة الرازي ممَّن استفاضت شهرتهم بتوثيق وثناء الأئمة عليه. لذا سأكتفي بنقل بعض نصوص أهل العلم في ذلك:

١. قال علي بن الحسين بن الجُنَيْد(٢٣٣هـ): (ما رأَيت أعْلَم بحديث مالك من أبي زُرْعة، وكذلك سائر العلوم)[١].

٢. وقال أبو بكر بن أبي شيبة(٢٣٥هـ): (ما رأيت أحفظ من أبي زرعة)[٢].

٣. وقال ابن راهويه(٢٣٨هـ): (كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل)[٣].

وقال ابن أبي حاتم: (قرأت كتاب إسحاق بن راهويه بخطه إلى أبي زرعة: إني ازداد بك كل يوم سروراً، فالحمد لله الذي جعلك ممَّن يحفظ سنته، وهذا من أعظم ما يحتاج إليه الطالب اليوم)[٤].

٤. وقال عبد الواحد ابن غياث البصري(٢٣٨هـ): (ما رأى أبو زرعة بعينه مثل نفسه)[٥].

٥. وكان محمد بن يحيى الذهلي يقول(٢٥٨هـ): (لا يزال المسلمون بخير ما أبقى الله لهم مثل أبي زرعة، وما كان الله -عزو جل- ليترك الأرض إلا وفيها مثل أبي زرعة؛ يعلِّم الناس ما جهلوه)[٦].

٦. وقال يونس بن عبد الأعلى(٢٦٤هـ): (أبو زرعة، وأبو حاتم، إماما خراسان، ودعا لهما، وقال: بقاؤهما صلاح للمسلمين)[٧].

٧. وقال أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ): (إمام)[٨]. وقال مرَّة عنه: (حدثني أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي -رضي الله عنه-، وهو ما خلَّف بعده مثله علماً،

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٣١، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٨.

(٢) مقدمة الكامل؛ لابن عدي١/٢٢٨، والمنتظم؛ لابن الجوزي١٢/١٩٤، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي ٢٠/١٢٨.

(٣) مقدمة الكامل؛ لابن عدي١/٢٢٨، والمنتظم؛ لابن الجوزي١٢/١٩٤، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي ٢٠/١٢٨، والعبر في خبر من غبر؛ لابن حجر١/٣٧٩.

(٤) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٥/٣٢٥ترجمة(١٥٤٣).

(٥) المصدر نفسه ٥/٣٢٥ترجمة(١٥٤٣).

(٦) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٢٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٣٠.

(٧) مقدمة الجرح والتعديل١/٣٣٤.

(٨) المصدر نفسه١/٣٣٤.

وفقهاً، وصيانة، وصدقاً، وهذا ما لا يرتاب فيه، ولا غش، ولا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم من هذا الشأن بمثله، ولقد كان في هذا الأمر بسبيل)[١]. وقال أيضاً: (إذا رأيت الرازي وغيره يبغض أبا زرعة، فاعلم أنَّه مبتدع)[٢].

٨. وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل(٢٩٠هـ): (قلت لأبي: يا أبةِ، من الحفاظ؟ قال: يا بني شباب كانوا عندنا من أهل خراسان وقد تفرقوا، قلت: من هم يا أبة؟ قال:

محمد بن إسماعيل ذاك البخاري، وعبيد الله بن عبد الكريم ذاك الرازي...)[٣].

٩.وقال صالح جَزَرَة(٢٩٣هـ): (سمعت أبا زرعة يقول: أحفظ في القراءات عشرة آلاف حديث)[٤].

١٠. قال النسائي(٣٠٣هـ): (أبو زرعة ثقةٌ)[٥].

١١. وقال أبو يعلى الموصلي(٣٠٧هـ): (ما سمعنا بذكر أحد في الحفظ إلا كان اسمه أكبر من رؤيته إلا أبو زرعة، فإن مشاهدته كانت أعظم من اسمه. كان قد جمع حفظ الأبواب والشيوخ والتفسير)[٦].

١٢. وقال أَبُو بكرٍ الخلال(٣١١هـ): (أَبُو زرعة وأبو حاتم ابن خالة أبي زرعة إمامان فِي الحديث رويا عَنْ أبي عبد اللَّه مسائل كثيرة وقعت إلينا متفرقة، كلها غرائب، وكانا عالمين بأحمد ابن حنبل يحفظان حديثه كله)[٧].

١٣. وقال ابن أبي حاتم(٣٢٧هـ): (من العلماء الجهابذة النقاد)[٨].

١٤. وقال الإمام ابن حبان(٣٥٤هـ): (وكان أحد أئمة الدنيا في الحديث، مع الدين،

---

(١) مقدمة الكامل؛ لابن عدي١/٢٢٧.

(٢) تأريخ بغداد١٢/٣٣.

(٣) المصدر نفسه١٢/٣٣. وينظر: موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل ٤/٤٣٤.

(٤) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٨.

(٥) مشيخة النسائي ترجمة(١٢٧).

(٦) مقدمة الكامل؛ لابن عدي١/٢٢٨، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٨.

(٧) طبقات الحنابلة؛ لأبي يعلى١/١٩٩.

(٨) مقدمة الجرح والتعديل١/٣٢٨.

والورع، والمواظبة على الحفظ والمذاكرة، وترك الدنيا، وما فيه الناس)[١].

١٥. وقال الحافظ الخليلي(٤٤٦هـ): (وفضائله أكثر من أن تعد، وفي تصانيفه لا يوازيه أحد)[٢].

١٦. وقال الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ): (أحد أركان الحديث وحفاظه)[٣].

١٧. وقال الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ): (وكان إمامًا ربانيًا، متقنًا، حافظًا، مكثرًا صادقًا)[٤].

١٨. وقال الإمام إسماعيل الملقب بقوام السنة(٥٣٥هـ): (كان أحد أئمة الدنيا في الحديث مع الدين والورع وترك الدنيا وما بها)[٥].

١٩. قال الحافظ ابن عساكر(٥٧١هـ): (الحافظ، أحد الأئمة الجوالين، والحفاظ المتقنين)[٦].

٢٠. قال العلامة ابن الجوزي(٥٩٧هـ): (وكان إمامًا، حافظًا، متقنًا، مكثرًا، صدوقًا)[٧].

٢١. قال الإمام النووي(٦٧٦هـ): (أحد حفاظ الإسلام وأكثرهم حفظًا)[٨].

٢٢. قال الحافظ المزي(٧٤٢هـ): (أحد الأئمة المشهورين، والأعلام المذكورين، والجوالين المكثرين، والحفاظ المتقنين)[٩].

٢٣. وقال الحافظ الذهبي(٧٤٨هـ): (كان من أفراد العالم، ذكاءً، وحفظًا، وديناً، وفضلًا)[١٠]. وقال مرَّة: (وكان من أفراد الدهر حفظًا، وذكاءً، وديناً، وإخلاصًا، وعلمًا،

---

(١) الثقات؛ لابن حبان٨/٤٠٧.

(٢) الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث؛ للخليلي٢/٦٧٩.

(٣) تأريخ بغداد١٢/٣٣.

(٤) المصدر نفسه١٢/٣٣.

(٥) سير السلف الصالح؛ لقوام السنة: ١١٤٧.

(٦) تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٨/١١ترجمة(٤٤٦٤).

(٧) المنتظم١٢/١٩٣.

(٨) شرح النووي على مسلم١٧/٥٤عقب(٢٧٣٩).

(٩) تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٨٩ترجمة(٣٦٦٠).

(١٠) تأريخ الإسلام٢٠/٢٥.

وعملاً)[١].

٢٤. وقال الحافظ ابن كثير(٧٧٤هـ): (أحد الحفاظ المشهورين، قيل: إنَّه كان يحفظ سبعمائة ألف حديث، وكان فقيهًا، ورعًا، زاهدًا، عابدًا، متواضعًا، خاشعًا، أثنى عليه أهل زمانه بالحفظ والديانة، وشهدوا له بالتقدُّم على أقرانه، وكان في حال شبيبته إذا اجتمع بأحمد بن حنبل يقتصر أحمد على الصلوات المكتوبات، ولا يفعل المندوبات؛ اكتفاء بمذاكرته[٢])[٣].

٢٥. وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي(٧٩٥هـ): (أحد الأعلام، وحفاظ الإسلام، وكان من الصلاح والعبادة والخشية بمحل عظيم)[٤].

٢٦. قال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (أحد الأعلام...، ولا أعلم في المشرق والمغرب. من كان يفهم هذا الشأن مثله)[٥].

وقال مرَّة: (إمامٌ، حافظٌ، ثقةٌ، مشهورٌ)[٦].

● **شيوخه**: أشهر شيوخه أو من روى عنهم[٧]: من أشهر شيوخه المبرزين أو من حدَّث عنهم:

١. عبد الله بن صالح العجلي(٢١١هـ)[٨].

٢. ثابت بن محمد الشيباني الزاهد(٢١٥هـ)[٩].

---

(١) تذكرة الحفاظ٢/١٠٥.

(٢) كما جاء في تأريخ بغداد١٢/٣٣، عن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، قال: (لما ورد علينا أبو زرعة نزل عندنا، فقال لي أبي: يا بني قد اعتضت بنوافلي مذاكرة هذا الشيخ).

(٣) البداية والنهاية١١/٤٤.

(٤) شرح علل الترمذي١/١٦٧.

(٥) العبر في خبر من غبر١/٣٧٩.

(٦) تقريب التهذيب ٣٧٣ترجمة(٤٣١٦).

(٧) كذا ذكر الحافظ المزي في تهذيب الكمال١٩/٩٠، وذكر أن أبا عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، من شيوخ أبي زرعة، ولكن تعقب ذلك الذهبي، وقال٢٠/١٢٥: (وفي هذا نظر)، وقال في السير١٣/٦٦: (وذكر شيخنا أبو الحجاج فيهم: أبا عاصم النبيل، وهذا وهم، لم يدركه، ولا سمع منه، ولا دخل البصرة، إلا بعد موته بأعوام).

(٨) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٨٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٥، وسير أعلام النبلاء؛ له ١٣/٦٥.

(٩) ينظر: المصدران نفسيهما١٩/٨٩، و٧/٣٠.

٣. قبيصة بن عقبة(٢١٥هـ)[١].

٤. خلاد ابن يحيى(٢١٧هـ)[٢].

٥. أبو نعيم الفضل بن دكين(٢١٩هـ)[٣].

٦. عيسى بن مينا المدني قالون(٢٢٠هـ)[٤].

٧. عبد الله بن مسلمة القعنبي(٢٢١هـ)[٥].

٨. قرة بن حبيب القنوي(٢٢٤هـ)[٦].

٩. أحمد بن يونس(٢٢٧هـ)[٧].

١٠. أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي(٢٢٧هـ)[٨].

١١. بشار بن موسى الخفاف(٢٢٨هـ)[٩].

١٢. أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي(٢٣٤هـ)[١٠].

١٣.أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة(٢٣٥هـ)[١١].

١٤. قتيبة بن سعيد(٢٤٠هـ)[١٢].

---

(١) ينظر: تأريخ بغداد؛ للخطيب١٢/٣٣، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٨٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٥.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٥/٣٢٥، وتأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٨/١١، وتأريخ بغداد؛ للخطيب١٢/٣٣.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٥/٣٢٥، تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٨٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٥.

(٤) ينظر: تأريخ دمشق لابن عساكر٣٨/١١، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٨٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٥.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٥/٣٢٥، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٨٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي ٢٠/١٢٥.

(٦) ينظر: تأريخ دمشق؛ لابن عساكر١١/٣٨، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٨٩.

(٧) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٨٩، وسير أعلام النبلاء١٣/٦٦، وتهذيب التهذيب٧/٣٠.

(٨) ينظر: تأريخ بغداد؛ للخطيب١٢/٣٣، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٨٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٥.

(٩) ينظر: المصدران نفسيهما١٩/٨٩، و٧/٣٠.

(١٠) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٨٩.

(١١) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٨٩، وتذكرة الحفاظ؛ للذهبي٢/١٠٥.

(١٢) تأريخ بغداد؛ للخطيب١٢/٣٣، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٨٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي ٢٠/١٢٥.

١٥. الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ)[١].

١٦. عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان المقرئ(٢٤٢هـ)[٢].

١٧. إسحاق بن موسى الأنصاري(٢٤٤هـ)[٣].

١٨. عمرو بن علي الفلاس(٢٤٩هـ)[٤].

١٩. نصر بن علي الجهضمي(٢٥٠هـ)[٥].

٢٠. يونس بن عبد الأعلى الصدفي(٢٦٤هـ)[٦].

● **تلامذته أو من روى عنه**[٧]: لما بلغ أبو زرعة ما بلغ من العلم والدين المتين والشهرة الواسعة، أقبل إليه طلبة العلم من فجاج الأرض؛ لينهلوا من علمه، فكان له تلامذة لا يعدُّون، من أبرزهم:

١. حرملة بن يحيى(٢٤٣هـ) وهو من شيوخه[٨].

٢. إسحاق بن موسى الأنصاري(٢٤٤هـ) وهو من شيوخه[٩].

٣. محمد بن حميد الرازي(٢٤٨هـ)، وهو من شيوخه[١٠].

٤. عمرو بن علي الفلاس(٢٤٩هـ)، وهو من شيوخه[١١].

---

(١) ينظر: تأريخ بغداد؛ للخطيب٣٣/١٢، وتهذيب الكمال؛ للمزي٨٩/١٩، وسير أعلام النبلاء؛ للذهبي٦٦/١٣.

(٢) ينظر: تأريخ بغداد؛ للخطيب٣٣/١٢ وتهذيب الكمال؛ للمزي٨٩/١٩، وتهذيب التهذيب؛ لابن حجر٣٠/٧.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٨٩/١٩، وتهذيب التهذيب؛ لابن حجر٣١/٧.

(٤) ينظر: تأريخ دمشق؛ لابن عساكر١٢/٣٨، وتهذيب الكمال؛ للمزي٨٩/١٩، وتذكرة الحفاظ؛ للذهبي١٠٥/٢.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٨٩/١٩.

(٦) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٩٠/١٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي١٢٥/٢٠، وسير أعلام النبلاء؛ له٦٦/١٣.

(٧) وذكر بعضهم أنَّ الإمام البخاري روى عنه في التأريخ الكبير، إذْ قال٣٦٣/١: (وقال لي عبيد الله). كما مال إلى ذلك محقق كتاب التأريخ الكبير.

(٨) ينظر: تأريخ دمشق؛ لابن عساكر١٢/٣٨، وتهذيب الكمال؛ للمزي٩٠/١٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي١٢٥/٢٠.

(٩) ينظر: تأريخ دمشق؛ لابن عساكر١٢/٣٤، وتهذيب الكمال؛ للمزي٩٠/١٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي١٢٥/٢٠.

(١٠) تأريخ دمشق؛ لابن عساكر١٢/٨٤، وتهذيب الكمال؛ للمزي٩٠/١٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي ١٢٥/٢٠.

(١١) ينظر: تأريخ دمشق؛ لابن عساكر١٢/٣٨، وتهذيب الكمال؛ للمزي٩٠/١٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي١٢٥/٢٠.

٥. مسلم بن الحجاج(٢٦١هـ)[١]، وقد روى له في الصحيح[٢].

٦. محمد بن عوف الطائي(٢٧٢هـ)، وهو من شيوخه[٣].

٧. الربيع بن سليمان المرادي(٢٧٤هـ) وهو من شيوخه[٤].

٨. ابن ماجه(٢٧٥هـ)[٥].

٩. أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي(٢٧٧هـ) وهو من أقرانه[٦].

١٠. الترمذي(٢٧٩هـ)[٧].

١١. أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي(٢٨١هـ) وهو من أقرانه[٨].

١٢. إبراهيم بن إسحاق الحربي(٢٨٥هـ) وهو من أقرانه[٩].

---

(١) ينظر: الإرشاد؛ للخليلي٢/٦٧٩، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي ٢٠/١٢٥.

(٢) قال مغلطاي في الإكمال٩/٤٥: (قال صاحب الزهرة: روى عنه مسلم حديثين. وقال ابن نقطة في كتاب التقييد: حديثًا واحدًا). ولعل الصواب حديثًا واحدًا، فلم أجد بعد البحث غير حديث واحدٍ، وهو الذي قال فيه الإمام مسلمٌ٤/٢٠٩٧(٢٧٣٩): (حدثنا عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة: حدثنا ابن بكير: حدثني يعقوب بن عبد الرحمن، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، قال: كان من دعاء رسول الله – صلى الله عليه وسلم–: ((**اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ، وجميعِ سَخَطِكَ**))). وقد نص الإمام النووي على ذلك في شرحه على مسلم١٧/٥٤: (وهذا الحديث رواه مسلم عن أبي زرعة الرازي، أحد حفاظ الإسلام وأكثرهم حفظًا، ولم يرو مسلم في صحيحه عنه غير هذا الحديث، وهو من أقران مسلم).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، وتهذيب التهذيب؛ لابن حجر٧/٣١.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٥، وتهذيب التهذيب؛ لابن حجر٧/٣١.

(٥) ينظر: الإرشاد؛ للخليلي٢/٦٧٩، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، والكاشف؛ للذهبي٦٨٣، وتذكرة الحفاظ؛ له٢/١٠٥.

(٦) ينظر: تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٨/١٢، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٥.

(٧) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، والكاشف؛ للذهبي٦٨٣، وتذكرة الحفاظ؛ له٢/١٠٥.

(٨) ينظر: تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٨/١١، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٥.

(٩) ينظر: تأريخ بغداد١٢/٣٣، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي ٢٠/١٢٥.

١٣. عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل(٢٩٠هـ)[١].

١٤. علي بن الحسين بن الجنيد الرازي(٢٩١هـ)[٢].

١٥. سعيد بن عمرو البردعي(٢٩٢هـ)[٣].

١٦. النسائي(٣٠٣هـ)[٤].

١٧. إبراهيم بن محمد بن عبيد(٣٣٠هـ)[٥].

١٨. أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي(٣٠٧هـ)[٦].

١٩. ابن أخيه أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد الكريم الرازي(٣٢٠هـ)[٧].

٢٠. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي(٣٢٧هـ)[٨].

● **تواضعه:** جاءت عدَّة نصوص تدل على أنَّ شهرة أبي زرعة لم تزده إلا تواضعًا، ومن تلكم النصوص: قال يونس بن عبد الأعلى: (ما رأيت أكثر تواضعًا من أبي زرعة)[٩].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: (مررت يومًا ببيروت، فإذا شيخ مخضوب متكئ على عصا، فلمَّا نظر إلي قال لرجل: ترى هذا؟ ليس في الدنيا أحفظ من هذا.

قال أبو زرعة: ما يدريه؟ عرف حُفَّاظ الدنيا حتى يشهد لي بهذه الشهادة؟ غير أنَّ الناس إذا سمعوا شيئا قالوه)[١٠].

● **زهده:** قال أبو حاتم الرازي: (أزهد من رأيت أربعة: آدم بن أبي إياس، وثابت بن

---

(١) ينظر: تأريخ بغداد؛ للخطيب١٢/٣٣، والإرشاد؛ للخليلي٢/٦٧٩، وتهذيب الكمال١٩/٩٠.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، وتهذيب التهذيب؛ لابن حجر٧/٣١.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٥، وتهذيب التهذيب؛ لابن حجر٧/٣١.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، والكاشف؛ للذهبي٦٨٣، وتذكرة الحفاظ؛ له٢/١٠٥.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠.

(٦) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، وتهذيب التهذيب؛ لابن حجر٧/٣١.

(٧) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، وتهذيب التهذيب؛ لابن حجر٧/٣١.

(٨) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٠، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٢٥، وتذكرة الحفاظ؛ له٢/١٠٥.

(٩) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٥/٣٢٥، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٣٠.

(١٠) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٣٤.

محمد الزاهد، وأبو زرعة، وسمى آخر)[١].

● **طهارة خلقه**: قال ابن أبي حاتم:(سمعت أبي يقول: كنت أتولَّى الانتخاب على أبي الوليد، وكنت لا أنتخب ما سمعت من أبي الوليد قديماً، فترى قال أبو زرعة يوماً: أكتب حديثاً معاداً؛ بسببي؟ وما سمع تلك الأحاديث التي تركتها على العمد إلا بعد خروجي، ولو كنت أنا بدله ما كنت أصبر أنْ أدع جياد حديثه ولا أسمع منه، فلما تيسر لي الخروج من البصرة، قلت لأبي زرعة: تخرج؟ فقال: لا، إنَّك تركت أحاديث من حديث أبي الوليد ممَّا كتبتُ منه سمعت منه قديماً، فكرهت أنْ أسأل في شيء يكون عليك معاداً، فأنا أقيم بعدك حتى أسمع)[٢].

● **جلالة أبي زرعة عند العلماء**: كان أبو زرعة جليل القَدْر عند جهابذة النقد من العلماء الكبار فضلاً عن غيرهم. سأل رجلٌ الإمام أحمد بن حنبل، فقال: (بالري شابٌّ يقال له: أبو زرعة، فغضب أحمد، وقال: تقول شابٌّ؟! كالمنكر عليه، ثمَّ رفع يديه، وجعل يدعو الله –عز وجل– لأبي زرعة، ويقول: اللهم انصره على من بغي عليه، اللَّهمَّ عافه، اللَّهمَّ ادفع عنه البلاء، اللَّهمَّ، اللَّهمَّ، في دعاء كثير. قال الحسن: فلما قدمت، حكيت ذلك لأبي زرعة، وحملت إليه دعاء أحمد بن حنبل، وكنت كتبته عنه، فكتبه أبو زرعة، وقال لي أبو زرعة: ما وقعت في بلية فذكرت دعاء أحمد، إلا ظننت أنَّ الله –عزو جل– يُفرِّج بدعائه عني)[٣].

وقال ابن أبي حاتم: (رأيت في كتاب عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني المعروف برستة من أصبهان إلى أبي زرعة بخطه: اعلم –رحمك الله– إنِّي ما أكاد أنساك في الدعاء لك ليلي ونهاري، أنْ يُمَتَّع المسلمون بطول بقائك؛ فأنَّه لا يزال الناس بخير ما بقي من يعرف العلم وحقه من باطله، ولولا ذاك لذهب العلم، وصار الناس إلى الجهل...، وقد جعلك الله منهم، فأحمد الله على ذلك، فقد وجب لله عزو جل عليك الشكر في ذلك)[٤].

ونُقل عن أبي زرعة أنَّه قال: (أتيت محمد بن عائذ، وكان رجلاً جافيًا، ومعي جماعةٌ،

---

(١) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠/١٣٠.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٣٤.

(٣) المصدر نفسه١/٣٤٤.

(٤) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٤٤.

فرفع صوته فقال: من أين أنتم؟ قلنا: من بلدان مختلفة، من خراسان، من الري، من كذا وكذا، قال، أنتم أمثل من أهل العراق، قال: ما تريدون؟ ورفع صوته قلنا: شيئًا من حديث يحيى بن حمزة، فلم أزل أرفق به، وأداريه، حتى حدَّثني بما معي، ثمَّ قال: خذ الكتاب فانظر فيه، فأعطاني كتابه، فنظرت فيه، وكتبت منه أحاديث، ثمَّ قال: خذ الكتاب فاذهب به معك، قال أبو زرعة: فدعوت له، وشكرته على ما فعل، قلت: أنا أجلُّ كتابك عن حمله، وأنا أصيب نسخة هذا عند أصحابنا، فذهبت فأخذت من بعض أصحاب الحديث فنسخته على الوجه، وسألته كتاب الهيثم بن حميد، فأخرج إليَّ جزءًا عن الهيثم بن حميد، وكان عند هشام بن عمار، عن الهيثم بن حميد، شيءٌ يسير، فأخرج هو جزءًا عن الهيثم فاستغنمته، وكتبته على الوجه، وسألته كتاب الفتن عن الوليد بن مسلم، فأجابني، وتعجَّب الدمشقيون ممَّا يفعل بي، ونسخت كتاب الفتن، فأتيته مع رفقائي فقال: إنَّما أجبتك ولم أجب هؤلاء، فلم أزل أرفق به وأداريه، حتى حدثنا بد وسمعوا)[1].

● **شدة ضبطه لكتابه:** قال ابنُ أبي حاتم(٣٢٧هـ): (سمعت أبا زرعة يقول: سمعت من بعض المشايخ أحاديث، فسألني رجلٌ من أصحاب الحديث، فأعطيته كتابي، فردَّ عليَّ الكتاب بعد ستة أشهر، فأنظر في الكتاب، فإذا إنَّه قد غيِّر في سبعة مواضع ! قال أبو زرعة: فأخذت الكتاب، وصرت إلى عنده، فقلت: ألا تتقي الله ؟ تفعل مثل هذا؟

قال أبو زرعة: فأوقفته على موضعٍ موضعٍ، وأخبرته، وقلت له: أمَّا هذا الذي غيَّرت، فإنَّه هذا الذي جعلت عن ابن أبي فديك، فإنَّه عن أبي ضمرة مشهور، وليس هذا من حديث ابن أبي فديك، وأمَّا هذا، فإنَّه كذا وكذا، فإنَّه لا يجئ عن فلان، وإنَّما هذا كذا، فلم أزل أخبره حتَّى أوقفته على كلِّه، ثمَّ قلت له: فإنِّي حفظت جميع ما فيه في الوقت الذي انتخبت على الشيخ، ولو لم أحفظه لكان لا يخفى عليَّ مثل هذا، فاتق الله –عز وجل– يا رجل.

قال أبو محمد: فقلت له: من ذلك الرجل الذي فعل هذا؟ فأبى أن يسميه)[2].

وقال ابن أبي حاتم أيضًا: (سمعت أبو زرعة يقول: دفعت كتاب الصوم إلى رجل

---

(١) المصدر نفسه١/٣٤٤.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٣٣، وتأريخ بغداد؛ للخطيب١٢/٣٨.

بغدادي، فردَّ عليَّ، فإذا إنَّه قد غيَّر حرفاً من الإسناد عن جهته، قال أبو زرعة: فتعجبت منه، فقلت في نفسي: يا سبحان الله، من يريد أن يفعل هذا بي؟ أي شيء يظن؟ وقلتُ في نفسي: إنَّه يظنُّ أنَّه عمل شيئًا)[١].

● **مؤلفاته**[٢]: صنَّف أبو زرعة مصنفات كثيرة، ولكن للأسف تكاد أن تكون كلها مفقود، ومن جملة مؤلفاته:

١. كتاب فوائد الرازيين. مفقود[٣].

٢. كتاب الفوائد. مفقود[٤].

٣. كتاب الفضائل. مفقود[٥].

٤. كتاب أعلام النبوة أو دلائل النبوة. مفقود[٦].

٥. كتاب السير. مفقود[٧].

٦. كتاب المختصر. مفقود[٨].

٧. كتاب الزهد. مفقود[٩].

٨. كتاب الأطعمة[١٠].

٩. ٩- كتاب الفرائض[١١].

١٠. كتاب الصوم[١٢].

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٣٣.

(٢) ينظر ما ذكره الدكتور سعدي الهاشمي في مقدمته للضعفاء؛ لأبي زرعة١/١٨٤.

(٣) ينظر: أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي:٢٤.

(٤) المصدر نفسه:٢٩.

(٥) المصدر نفسه:٢٩.

(٦) ينظر: البداية والنهاية؛ لابن كثير٤/٢٥٩.

(٧) ينظر: أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي: ٢٩.

(٨) ينظر: علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٤٦.

(٩) ينظر: جامع المسانيد؛ لابن كثير٢/١٥٦، والإصابة؛ لابن حجر٧/١٧٠.

(١٠) ينظر: علل الحديث؛ لابن أبي حاتم ٢/١١.

(١١) ينظر: المصدر نفسه ٢/٥١.

(١٢) ينظر: مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٣٣.

١١. كتاب الضعفاء والمتروكون. مطبوع[١].

١٢. كتاب الآداب[٢].

١٣. كتاب الوضوء[٣].

١٤. كتاب الشفعة[٤].

١٥. كتاب الأفراد[٥].

١٦. كتاب العلل[٦].

١٧. كتاب الجرح والتعديل[٧].

١٨. كتاب بيان خطأ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه[٨].

١٩. التفسير[٩].

٢٠. أجوبته على أسئلة البرذعي في الضعفاء. مطبوعٌ[١٠].

٢١. كتاب الصحابة[١١].

٢٢. المسند[١٢].

● **سمات من منهجه:** نقل عن أبي زرعة بعض الأمور الخاصة بمنهجه عمومًا، ومن تلكم الأمور:

١. الكتابة في المذاكرة: كان يقول: (لا تكتبوا عني بالمذاكرة، فإني أخاف أن تحملوا

---

(١) طبع ضمن أجوبته على أسئلة البرذعي في الضعفاء تحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي.

(٢) ينظر: علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٣٣٧.

(٣) ينظر: أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي ورقة:٣٩.

(٤) ينظر: علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٤٧٩.

(٥) ينظر: الإصابة؛ لابن حجر ٣/٤٩٣.

(٦) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب١/٥٩، والحافظ الخطيب وأثره في علوم الحديث؛ للدكتور محمود الطحان:٢٩١.

(٧) المصدر نفسه١/٥٩.

(٨) ينظر: موضح أوهام الجمع والتفريق؛ للخطيب البغدادي١/٧.

(٩) ينظر: العلل؛ لابن أي حاتم٣/١٦٧٣.

(١٠) بتحقيق: الدكتور سعدي بن مهدي الهاشمي، في ثلاثة مجلدات، رسالة دكتوراه.

(١١) ينظر: تهذيب التهذيب؛ لابن حجر١٠/١٢٥.

(١٢) ينظر: الرسالة المستطرفة؛ للكتاني:٦١.

خطأ، هذا ابن المبارك كره أن يحمل عنه بالمذاكرة، وقال لي إبراهيم بن موسى: لا تحملوا عني بالمذاكرة شيئا)[١].

٢. الحديث المرسل: عدم قبوله الحديث المرسل، قال ابن أبي حاتم: (وسمعت أبي وأبا زرعة يقولان لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة)[٢].

٣. اعتداله في الجرح والتعديل: قال الحافظ الذهبي: (يعجبني كثيرًا كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والمخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم، فإنه جراح)[٣].

● **مذهبه الفقهي**: كان في أول طلبه تمذهب بمذهب الإمام أبي حنيفة النعمان[٤]، ولما اتسعت معرفته، وكثر علمه، وقوي عضده، ترك المذهب الحنفي، وأصبح يطالع كتب الإمام مالك، وأحاديث الثوري، وشعبة، وكتب جميع كتب الشافعي[٥]، ثم اعتنى بفقه الإمام أحمد، وأخذ عنه[٦]، وكان اهتمامه الأكبر بتدوين مسائل الصحابة، والتابعين ثم آراء ومسائل الفقهاء من أتباع التابعين، حتى استقر على مذهب الإمام أحمد في الفقه، وأصبح من أتباعه، وقد تكون منزلته كمنزلة المجتهدين الذين يتبعون بعض الأئمة واجتهادهم داخل مذاهب أولئك الأئمة، فلا يخرجون عن قواعدهم في الاستنباط والاجتهاد، واجتهادهم يكون تفريعًا على أصول أئمة المذاهب[٧].

---

(١) سير أعلام النبلاء١٣/٨٠.

(٢) ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم: ١٣.

(٣) سير أعلام النبلاء١٣/٨١. وقد لفت الشيخ العلامة عبد الله السعد النظر إلى أنَّ أبا زرعة متشدد في الجرح والتعديل، وليس معتدلًا كما قال الذهبي، ولكن عبارته لطيفة، حتى إنَّه رُبَّما أشار إلى لسانه إذا أراد أن يُكَذِّب راويًا دون أن يتكلم. ينظر: شرح الموقظة؛ للشيخ عبد الله السعد:٣٣٧.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٩/٩٥.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل١/٢٠٤.

(٦) ينظر: طبقات الحنابلة١/٧.

(٧) ينظر: مقدمة الدكتور سعدي الهاشمي لتحقيقه كتاب الضعفاء؛ لأبي زرعة١/٢٢٣.

المبحث الثالث

التعريف بمؤلِّف ومؤلَّف كتاب علل الحديث؛ لابن أبي حاتم؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول

ترجمة موجزة عن مُؤلِّف علل الحديث؛ لابن أبي حاتم[١]؛ وفيه مسائلٌ:

- **اسمه ونسبه وكنيته:** هو الإمام عبد الرحمن بن الإمام أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، أبو محمد التميمي الحنظلي[٢].
- **مولده:** اختلف في مولده، فقالوا: ولد سنة (٢٤٠هـ)[٣]، وقيل: إحدى وأربعين(٢٤١هـ)[٤]، والصواب الأول؛ كما جاء ذلك عنه[٥].
- **زوجته وأولاده:** عاش الإمام عبد الرحمن مع زوجته سبعين سنة، فلم يرزق ولدًا، وكانت امرأته في الصلاح مثله[٦].
- **طلبه للعلم:** كان من عادة سلف الأمة، تربية أبنائهم على تقديم القرآن والعناية به قبل العلوم الأخرى[٧]، وهذا ما فعله أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ) بابنه عبد الرحمن، فلم يدعه

---

(١) ينظر ترجمته في: تأريخ مولد العلماء ووفياتهم؛ لابن زبر الربعي٦٥٨/٢، وتأريخ ابن الوردي٢٦٢/١، وتأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥٧/٣٥ترجمة(٣٩٣٤)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد؛ لابن نقطة:٣٣٣ترجمة(٤٠٢)، وطبقات الشافعية؛ لابن الصلاح٥٣٤/١ ترجمة(١٩٩)،وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٠٧/٢٤، والمعين في طبقات المحدثين؛ له١١٠/١ترجمة(١٢٣٩)، وسير أعلام النبلاء؛ له٢٦٣/١٣ترجمة(١٢٩)، وميزان الاعتدال؛ له٥٨٧/٢ ترجمة (٤٩٦٥)، وطبقات الشافعية؛ لابن السبكي٣٢٤/٣ترجمة(٢٠٨)، والبداية والنهاية؛ لابن كثير٢١٦/١١، والعبر في خبر من غبر؛ لابن حجر٢٧/٢، ولسان الميزان؛ له٤٣٣/٣ترجمة(١٦٩٢)، وطبقات المفسرين؛ للسيوطي٦٣/١، وشذرات الذهب؛ لابن العماد١٣٩/٤.

(٢) البداية والنهاية؛ لابن كثير٢١٦/١١.

(٣) الإرشاد؛ للخليلي٦٨٣/٢.

(٤) سير أعلام النبلاء؛ للذهبي٢٦٣/١٣.

(٥) ينظر: التدوين في أخبار قزوين؛ للرافعي١٥٥/٣.

(٦) الإرشاد؛ للخليلي٦٨٤/٢.

(٧) ينظر: مقدمة محققي علل ابن أبي حاتم١٥٩/١.

أبوه حتى قرأ القرآن، وحفظه[١]، ثم كتب الحديث[٢]. وقد طلب العلم بمعونة أبيه وأبي زرعة، وكان من نعم الله عليه أن رزقه بهذين الإمامين اللذين عنيا به، وسلكا به طريق الطلب على بصيرة.

فمن منة الله على عبد الرحمن أنَّه ولد بين قماطر العلم والروايات، وتربى بالمذاكرات مع أبيه وأبي زرعة، فكانا يزُقَّانه كما يُزقُّ الفرخ الصغير، ويعنيان به، فاجتمع له مع جوهر نفسه كثرة عنايتهما، ثمَّ تمت النعمة برحلته مع أبيه، فأدرك الاسناد وثقات الشيوخ بالحجاز، والعراق، والشام، والثغور، وسمع بانتخابه حين عرف الصحيح من السقيم، فترعرع في ذلك[٣].

● **حرصه على طلب العلم**:كان حريصًا على الطلب جدًا، وخير مثال على ذلك ما حكاه الإمام عبد الرحمن عن نفسه؛ إذْ قال: (كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، كل نهارنا مقسم لمجالس الشيوخ، وبالليل للنسخ والمقابلة، فأتينا يومًا أنا ورفيق لي شيخًا، فقالوا: هو عليل. فرأينا في طريقنا سمكة أعجبتنا. قال: فاشتريناه، فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ ولم يمكننا إصلاحه ومضينا إلى المجلس. فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام وكاد أن يتغير، فأكلناه نَيًّاً، ولم يكن لنا فراغ أن نعطيه لمن يشويه. ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد)[٤].

● **رحلاته**: كان له ثلاث رحلات: رحلة مع أبيه سنة خمس والسنة التي بعدها. ثم إنه حج مع محمد بن حماد الظهراني في الستين ومائتين. ثم رحل بنفسه إلى السواحل، والشام، ومصر، في سنة اثنتين وستين ومائتين. ثم إنه رحل إلى أصبهان، فأدرك يونس بن حبيب ونحوه في سنة أربع وستين[٥]. وسمع بالحجاز، والشام، ومصر، والعراق، والجبال، والجزيرة[٦].

---

(١) تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٦٠.
(٢) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٨.
(٣) تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٦٣.
(٤) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٨.
(٥) المصدر نفسه٢٤/٢٠٩.
(٦) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧.

● **شيوخه أو من روى عنهم**: استطاع عبد الرحمن بن أبي حاتم – من خلال هذه الجولات التي شملت العديد من المدن والأقاليم، أن يظفر بلقي كثير من الشيوخ. وكان يحجزه الانتقاء كثيراً؛ فهو لا يرغب في السماع من مجروح؛ أسوة بأبيه وأبي زرعة[١]. ومع ذلك فقد سمع خلقاً كثيراً[٢]، يقول الدكتور رفعت فوزي: (مشايخُ ابنِ أبي حاتم كثيرون، ذكر منهم في الجرح والتعديل قرابة الثلاثمئة والستين ممن كتب عنهم، وسمع منه)[٣].وسأذكر عشرة منهم؛ طلباً للاختصار:

١. علي بن المنذر الطريقي(٢٥٦هـ)[٤].
٢. أبو سعيد الأشج(٢٥٧هـ)[٥].
٣.الحسن بن عرفة(٢٥٧هـ)[٦].
٤. أحمد بن سنان القطان(٢٥٨هـ)[٧].
٥.أبو زرعة الرازي(٢٦٤هـ)[٨].
٦. يونس بن عبد الأعلى(٢٦٤هـ)[٩].
٧. صالح بن الإمام أحمد(٢٦٥هـ)[١٠].
٨. محمد بن مسلم بن وارة(٢٧٠هـ)[١١].

---

(١) مقدمة محققي علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/١٧٢.
(٢) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧.
(٣) ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث؛ للدكتور رفعت فوزي:٦٩.
(٤) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء له؛١٣/٢٦٣.
(٥) تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٧٥ تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء له؛١٣/٢٦٣.
(٦) تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٧٥، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء له؛١٣/٢٦٣.
(٧) ينظر: طبقات الحنابلة؛ لابن أبي يعلى الحنبلي٢/٥٥، وتأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٧٥، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧.
(٨) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء له؛١٣/٢٦٣.
(٩) ينظر: طبقات الحنابلة؛ لابن أبي يعلى الحنبلي٢/٥٥، وتأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٧٥، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧.
(١٠) طبقات الحنابلة؛ لابن أبي يعلى الحنبلي٢/٥٥، وتأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٥٧.
(١١) ينظر: تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٥٧، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء له؛١٣/٢٦٣.

٩. أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ)، أبوه [١].

١٠. عبد الله بن الإمام أحمد(٢٩٠هـ)[٢].

● **تلامذته أو من روى عنه:** كان لابن أبي حاتم المكانة الرفيعة بين أهل العلم، ولعلو منزلته في علم الحديث، ولذيوع صيته – أكبر الأثر في أن يلتفَّ حوله طائفة من التلاميذ الذين رحل الكثير منهم إليه من أماكن شتى؛ ينهلون من علمه، ويردون صفو ثقافته، ويفيدون خبرته[٣]. ولكثرتهم سأكتفي بذكر عشرة منهم:

١. إبراهيم بن محمد النصر آباذي[٤].

٢. إبراهيم محمد بن عبد الله بن يزداد[٥].

٣. أبو الشيخ بن حيان[٦].

٤. أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أسد الفقيه[٧].

٥. أبو سعيد عبد الله بن محمد الرازي[٨].

٦. أبو علي حمد بن عبد الله الأصبهاني[٩].

٧. أحمد بن محمد بن الحسين البصير[١٠].

٨. الحسين بن علي حسينك التميمي[١١].

---

(١) ينظر: تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٧٥، وطبقات الحنابلة؛ لابن أبي يعلى الحنبلي٢/٥٥، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧.

(٢) ينظر: طبقات الحنابلة؛ لابن أبي يعلى الحنبلي٢/٥٥، وتأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٥٧.

(٣) ينظر: مقدمة محققي علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٢٢٥.

(٤) ينظر: تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٥٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء؛ له١٣/١٦٤.

(٥) ينظر: تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء؛ له١٣/١٦٤.

(٦) ينظر: تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء؛ له١٣/١٦٤.

(٧) ينظر: تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٥٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧.

(٨) ينظر: تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٥٩، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء؛ له١٣/١٦٤.

(٩) ينظر: تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء؛ له١٣/١٦٤.

(١٠) ينظر: تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧.

(١١) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء؛ له١٣/١٦٤.

٩. علي بن عبد العزيز بن مردك[١].

١٠. القاضي يوسف الميانجي[٢].

- **مؤلفاته:**

ألف ابن أبي حاتم المؤلفات الكثيرة، منها:

١.المسند، في ألف جزء[٣].

٢.بيان خطأ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه. مطبوع.

٣. علل الحديث. مطبوع.

٤. كتاب الكنى[٤].

٥. آداب الشافعي ومناقبه. مطبوعٌ.

٦. فوائد الرازيين[٥].

٧. المراسيل. مطبوعٌ.

٨. الجرح والتعديل. مطبوعٌ[٦].

٩. الرد على الجهمية. في مجلد كبير[٧].

١٠. فضائل الإمام أحمد[٨].

١١.كتاب التفسير، الذي يربو فيه على تفسير ابن جرير الطبري وغيره من المفسرين[٩].

- **عبادته:** كان رحمه الله تعالى مقبلاً على العبادة من صغره والسهر بالليل والذكر

---

(١) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧.

(٢) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء؛ له١٣/١٦٤.

(٣) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧.

(٤) المصدر نفسه٢٤/٢٠٧.

(٥) المصدر نفسه٢٤/٢٠٧.

(٦) قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية١١/٢١٦: (وهو من أجل الكتب المصنفة في هذا الشأن).

(٧) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧.

(٨) طبقات الحنابلة؛ لابن أبي يعلى٢/٥٥.

(٩) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧، البداية والنهاية؛ لابن كثير١١/٢١٦. وهو مطبوع ومشهور.

ولزوم الطهارة، فكساه الله بها نورًا فكان يُسَرُّ به من نظر إليه[١]، عَبَدَ اللهَ ثمانين سنة على وتيرة واحدة، ما انحرف عن الطريق ساعة واحدة[٢]، حتى قال أبوه الإمام أبو حاتم الرازي واصفاً عبادته: (ومن يقوى على عبادة عبد الرحمن، لا أعرف لعبد الرحمن ذنباً)[٣] يا الله!

كان عبد الرحمن من العبادة والزهادة والورع والحفظ والكرامات الكثيرة المشهورة على جانب كبير. وقد صلَّى مرَّة فلمَّا سلَّم، قال له رجل من بعض من صلى معه: (لقد أطلت بنا، ولقد سبحت في سجودي سبعين مرة. فقال عبد الرحمن: لكني والله ما سبحت إلا ثلاثاً)[٤]!

ويذكر أنَّ سوراً انهدم في بعض بلاد الثغور، فقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم للناس: أما تبنوه؟ وقد حثهم على عمارته. فرأى عندهم تأخراً.

فقال: من يبنيه وأضمن له على الله الجنة؟ فقام رجل من التجار فقال: اكتب لي خطك بهذا الضمان، وهذه ألف دينار لعمارته. فكتب له رقعة بذلك، فَعَمَّر ذلك السور، ثمَّ اتفق موت ذلك الرجل التاجر عمَّا قريب، فلما حضر الناس جنازته طارت من كفنه رقعة فإذا هي التي كانت كتبها له ابن أبي حاتم، وإذا في ظهرها مكتوب: قد أمضينا لك هذا الضمان، ولا تعد إلى ذلك[٥].

● **خشيته:** كان ذا خشية عالية من الله سبحانه وتعالى، نقل الحافظ الذهبي عن علي بن الحسين بن الجنيد أنَّه قال: (سمعت يحيى بن معين يقول: إنا لنطعن على أقوام لعلهم حطُّوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة. قال ابن مهرويه: فدخلت على ابن أبي حاتم وهو يقرأ على الناس كتاب الجرح والتعديل فحدثته بهذا، فبكى وارتعدت يداه حتى سقط الكتاب. وجعل يبكي ويستعيدني الحكاية)[٦].

---

(١) تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٦٠.

(٢) المصدر السابق٣٥/٣٦٠.

(٣) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧.

(٤) البداية والنهاية؛ لابن كثير١١/٢١٦.

(٥) المصدر السابق١١/٢١٦.

(٦) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٩. قال الحافظ الذهبي في السير معلقاً على هذا الحكاية١٣/٢٦٨: (قلت: أصابه على طريق الوجل وخوف العاقبة، وإلا فكلام الناقد الورع في الضعفاء من النصح لدين الله، والذب عن السنة).

● **وفاته:** توفي سنة سبعٍ وعشرين وثلاثمئة(٣٢٧هـ)[١]، في شهر محرم، وقد عشَّر التسعين[٢]، في مدينة الري[٣].

● **ثناء العلماء عليه:** كان الإمام عبد الرحمن بحراً لا تكدره الدلاء[٤]؛ إذْ بلغ في زمانه مكانةً عاليةً؛ لعلمه وعمله، حتى كان يرجع إليه في الأمور الكبار ومما يدل على ذلك: (روى ابنُ صاعد ببغداد في أيامه حديثاً أخطأ في إسناده، فأنكر عليه ابنُ عقدة، فخرج عليه أصحاب ابن صاعد، وارتفعوا إلى الوزير علي بن عيسى، فحبس ابن عقدة، ثم قال الوزير: مَنْ يرجع إليه في هذا ؟ فقالوا: ابن أبي حاتم، فكتبوا إليه في ذلك، فنظر وتأمل، فإذا الصواب مع ابن عقدة، فكتب إلى الوزير بذلك، فأطلق ابن عقدة، وارتفع شأنه)[٥]. وأقوال العلماء في الثناء على ابن أبي حاتم كثيرةٌ جداً، سأكتفي ببعضها:

١. قال أبو الحسن علي بن أحمد الفرضي: (ما رأيت احداً ممَّن عرف عبدالرحمن ذكر عنه جهالة قط، وكنت ملازماً له مدة طويلة، فما رأيته إلا على وتيرة واحدة، لم أر منه ما أنكرته من أمر الدنيا ولا من أمر الآخرة، بل رأيته صائناً لنفسه، ودينه، ومروءته)[٦].

٢. وقال مسلمة بن قاسم(٣٥٣هـ):(كان ثقةً، جليلَ القدر، عظيمَ الذكر، إماماً من أئمة خراسان)[٧].

٣. وقال أبو يعلى الخليلي(٤٦٤هـ): (أخذ علم أبيه، وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم)[٨].

---

(١) طبقات الحنابلة؛ لابن أبي يعلى٢/٥٥.

(٢) ينظر: تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٩، والعبر في خبر من غبر٢/٢٧. عشر التسعين، أي دخل في العقد التاسع من عمره.

(٣) شذرات الذهب؛ لابن العماد٤/١٣٩.

(٤) سير أعلام النبلاء؛ للذهبي١٣/٢٦٤.

(٥) تاريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٦٥. قال العلَّامة عبد الرحمن المعلمي تعليقاً على القصة في تعليقه على الجرح والتعديل-نقلاً من تحقيق جزء العلل؛ للدكتور الصياح:١٢(وقد كان في ذاك العصر جماعة من كبار الحفاظ ببغداد وما قرب منها، فلم يقع الاختيار إلا على ابن أبي حاتم مع بُعْدِ بلده).

(٦) تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٦٠.

(٧) لسان الميزان؛ لابن حجر٣/٤٣٣.

(٨) الإرشاد؛ للخليلي٢/٦٣٨.

٤. وقال أبو الوليد الباجي(٤٧٤هـ): (عبد الرحمن بن أبي حاتم، حافظٌ، ثقةٌ)[١].

٥. وقال أبو الحسين بن أبي يعلى الحنبلي(٥٢٦هـ): (الإمام ابن الإمام الحافظ)[٢].

٦. وقال الحافظ ابن عساكر(٥٧١هـ): (أحدُ الحفاظ)[٣].

٧. وقال الإمام ابن الصلاح(٦٤٣هـ): (الحافظُ ابن الحافظ)[٤].

٨. وقال الحافظ الذهبي(٧٤٨هـ): (هو الإمام ابن الإمام، حافظ الري وابن حافظها. رحل مع أبيه صغيراً، وبنفسه كبيراً)[٥]. وقال أيضاً: (وله كتاب في الجرح والتعديل، في عدة مجلدات؛ تدل على سعة حفظ الرجل وإمامته. وله كتاب في الرد على الجهمية، في مجلد كبير، يدل على تبحره في السنة. وله تفسير كبير سائره آثار مسنده في أربع مجلدات كبار، قلَّ أن يوجد مثله)[٦].

٩. وقال العلامة السبكي(٧٥٦هـ): (الإمام ابن الإمام، حافظ الري، وابن حافظها، كان بحراً في العلم)[٧].

١٠. وقال الحافظ ابن كثير(٧٧٤هـ): (الحافظ الكبير، ابن الحافظ الكبير)[٨].

١١. وقال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (الحافظ، العلم، أبو محمد، الحافظ، العلم، الجامع)[٩].

١٢. وقال ابن العماد الحنبلي(١٠٨٩هـ): (الحافظ، العلم، الثقة)[١٠].

رحم الله الإمام ابن أبي حاتم، ورحم الله أباه وأبا زرعة اللذين علماه وربياه، ورضي عنهم وعن جميع علماء المسلمين أحياء وأمواتاً.

---

(١) تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٣٥/٣٦٥.

(٢) طبقات الحنابلة٢/٥٥.

(٣) تأريخ دمشق٣٥/٣٥٧.

(٤) طبقات الشافعية١/٥٣٤.

(٥) تأريخ الإسلام؛ للذهبي٢٤/٢٠٧.

(٦) المصدر نفسه٢٤/٢٠٧.

(٧) طبقات الشافعة؛ لابن السبكي٣/٣٢٤.

(٨) البداية والنهاية١١/٢١٦.

(٩) العبر في خبر من غبر٢/٢٧.

(١٠) شذرات الذهب٤/١٣٩.

المطلب الثاني

نبذة مختصرة عن المؤلَّف (علل الحديث؛ لابن أبي حاتم)

يعد كتاب علل الحديث؛ لابن أبي حاتم من أبدع ما صُنف في علل الحديث، وأنه حوى فوائد يكاد يعجز طلبة العلم عن استخلاصها، ومن أهم ما يميزه:

- أولاً: إنه لم يقتصر على رأي مصنفه فقط – كما هو الحال في معظم كتب العلل – بل شمل آراء كثير من الأئمة؛ كشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وأبي الوليد الطيالسي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومسلم بن الحجاج، وعلي ابن الحسين بن الجنيد، ومحمد بن عوف الحمصي، بالإضافة إلى ابن أبي حاتم نفسه(١).
- ثانياً: إنَّ أصل مادة الكتاب أنَّ ابن أبي حاتم جمع فيه علمَ إمامينِ كبيرينِ، وحافظين جليلين هما: أبو زرعة عبيد الله بنُ عبد الكريم الرازيّ، وأبوه: أبو حاتم محمدُ ابن إدريس الرازي، حيث وجَّه لهما أسئلةً تتعلق بعلل الأحاديث، فأجابا على هذه الأسئلة، فقام ابنُ أبي حاتم بجمع هذه الأسئلة والأجوبة، وما سمعه مما يُلقى عليهما، وترتيبه على أبواب الفقه.
- ثالثاً: لابنِ أبي حاتم في هذا الكتاب –أحياناً– إضافاتٌ، وتعاليلٌ، وزيادات على كلام شيخيه(٢).
- رابعاً: حوى الكتاب على جملة كبيرة من الأحاديث المعلَّة، التي لا غنى للباحثين عن معرفتها، فكم من حديث ظُنَّ صحيحاً وكشف علَّته ابن أبي حاتم في كتابه. وفيما يلي مزيداً عن مميزات الكتاب.

---

(١) مقدمة محققي علل الحديث١/٢٨٤. وقد استفدت في كتابة هذا المطلب مما ذكروه، فجزاهم الله كل خير، وجعل ما خطُّوه في ميزان حسناتهم.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق جزء من علل الحديث؛ لابن أبي حاتم؛ للدكتور علي الصياح١/٢.

- **ثناء العلماء على الكتاب:**

١. قال الحافظ ابن كثير(٧٧٤هـ): (ومن أحسن كتاب وضع في ذلك، وأجله وأفحله: كتاب العلل؛ لعلي بن المديني شيخ البخاري، وسائر المحدثين بعده في هذا الشأن على الخصوص. وكذلك كتاب العلل؛ لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتب على أبواب الفقه)[١].

٢. قال الحافظ البلقيني(٨٠٥هـ): (وأجل كتابٍ في العلل كتابُ الحافظ ابن المديني، وكذلك كتابُ ابنِ أبي حاتم)[٢].

٣. ونص الحافظ العراقي(٨٠٦هـ)[٣]، وكذا السخاوي(٩٠٢هـ)[٤] على أنَّه ينبغي الاعتناء به، لمن يريد معرفة هذا الفن.

- **مميزات الكتاب: تتلخص مميزاته فيما يأتي:**

١. الحكم على رواية بعض الرواة عن شيوخهم بأنها مرسلة، ولا توجد هذه الأحكام في كتاب المراسيل؛ للمصنف، فهي من الزيادات عليه[٥].

٢. أحكام أبي حاتم على بعض الرواة الذين لا توجد لهم ترجمة[٦].

٣. ما حواه الكتاب من نكت وفوائد وقواعد في العلل، وفي الرجال وغير ذلك[٧].

٤. تلك الأحاديث الغريبة التي لا تكاد توجد إلا عند ابن أبي حاتم في هذا الكتاب[٨].

٥. مضمون الكتاب منقول من عِلْمِ إمامين كبيرين هما: أبو حاتم، وأبو زرعة، ولا شك أنّ كلامهما في هذا الفن له قوته ومتانته وعمقه، مما يجعل القارئ يطمئن لهذا الكلام، وكذلك ما ينقلانه عن أئمة هذا الشأن كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وغيرهما[٩].

---

(١) اختصار علوم الحديث؛ لابن كثير: ٦٤.

(٢) محاسن الاصطلاح؛ للبلقيني:٣٠٢.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي١/٢٣٤.

(٤) فتح المغيث؛ للسخاوي٣/٣٣١.

(٥) ينظر: مسألة (٣١٧) و(٧٣٦).

(٦) ينظر: مسألة (٢١٧٩).

(٧) ينظر: مسألة (١٠٩٢)، وتحقيق جزء من العلل؛ للدكتور الصياح: ٥٦.

(٨) تعليقة على العلل؛ لابن عبد الهادي:١٥٦.

(٩) ينظر: تحقيق جزء من العلل؛ للدكتور الصياح: ٥٦.

٦. إظهار الفرق بين طريقة المحدثين، وطريقة الفقهاء والأصوليين، في إعلال الأحاديث وتصحيحها.

٧.إنَّ الكتاب من تأليف إمام من كبار الأئمة في زمانه، وقد عاصر العهد الذهبيّ للسنة النبوية، وعلماء هذا الشأن وفرسانه، فبكر بالسماع وحرص على علو الإسناد، وكثرة السماع مما جعل له تميزاً كبيراً في العلم[١].

٨. معرفة ما يجري فيه الخلاف بين المحدثين، وتختلف بسببه أحكامهم على الأحاديث؛ كالتفرد ونحوه[٢].

٩. حث طلاب علم الحديث على البعد عن الأقوال الشاذة وما يجري مجراها من الأقوال التي يكون الاعتماد فيها على خطأ في فهم عبارة إمام، أو الأخذ بلازم قوله، أو مجاراته في خطئه، أو نحو ذلك؛ مثل تصحيح رواية ابن لهيعة إذا كانت من طريق العبادلة – ومن في حكمهم – فإعلال أبي حاتم وأبي زرعة لأحاديث ابن لهيعة ليس فيها تفريق بين العبادلة وغيرهم[٣].

١٠. ترتيبُ الكتابِ على أبوابِ الفقه، مما يسهل على الباحثِ الوصول إلى المادة المطلوبة؛ لأنَّ كثيراً من الناس قد لا يعرف صحابي الحديث ولا الراوي عنه. فترتيب الكتاب على أبواب الفقه من أحسن طرق الترتيب؛ لسهولة تناوله[٤]. وأيضاً يفيد في معرفة ما يصح في الباب المعين مما لا يصح[٥].

١١. بيان منهج الأئمة في التشديد في أحاديث العقائد والأحكام[٦]، والتساهل في غيرها كالفضائل، والرقائق، والأدعية[٧].

١٢. بيان منهج الأئمة في الانتخاب؛ وهو أخذ الغرائب، وترك المشاهير[٨].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٥٦.

(٢) ينظر: مسألة (١٢٤)، و (٢١٧)، و (٦٧٣).

(٣) ينظر: مسألة (٢٧٩)، و(٦٥٨).

(٤) فتح المغيث؛ للسخاوي٣/٣٢٤.

(٥) ينظر: تحقيق جزء من علل الحديث؛ لابن أبي حاتم؛ للدكتور الصياح:٥٥.

(٦) ينظر: مسألة (١٢٤)،و (٢٤٨).

(٧) ينظر: مسألة (١٣).

(٨) ينظر: مسألة (٧٨٧).

١٣. عدم الطول الممل في عرض المسائل مما يجعل القارئ ينشط للفهم والاستيعاب.

١٤. أسلوب عرض المسائل بطريقة السؤال والجواب، والحوار والمناقشة، أضفى على الكتاب رونقاً خاصاً بحيث يتشوق القارئ للمسألة الجديدة، وما فيها من مباحث، ولا شك أنَّ أسلوب الحوار والمناقشة والسؤال والجواب أقوى في جذب الانتباه من أسلوب السرد(١).

هذا أهم ما ينماز به الكتاب، ومن طالع الكتاب وجده فوق ما يوصف قدراً. جزى الله مؤلفه خير الجزاء.

(١) ينظر: تحقيق جزء من علل الحديث؛ لابن أبي حاتم؛ للدكتور الصياح:٥٥.

الفصل الثاني

العلة والتعريف بعلم العلل، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول

تعريف العلة لغة واصلاحاً، وفيه مسائل:

● **العلة في اللغة:** جاء في القاموس: (العِلَّةُ -بالكسر-: المرضُ. عَلَّ يَعِلُّ، واعتلَّ، وأعلَّه الله تعالى فهو مُعَلٌّ، وعَلِيلٌ، ولا تقل: مَعْلُول)[١].

أمَّا لفظ (معلول) فقد قال الإمام النَّوويُّ(٦٧٦هـ) عن لفظ معلُول: (هو لحن)[٢]، وتبعه السيوطي(٩١١هـ)[٣].

بينما عبَّر ابن الصلاح(٦٤٣هـ) بقوله: (والمعلول مرذول عند أهل العربية واللُّغة).

واعتُرض بأنَّه قد حكاه جماعة من أهل اللغة[٤]. ورجَّح الزركشي(٧٩٤) الجواز فقال: (والصَّواب أنَّه يجوز أنْ يقال: علَّه، فهو مَعْلُول، من العِلَّة والاعتلال، إلا أنه قليل...، ويشهد لهذه العِلَّة قولهم: عليل كما يقولون قتيل وجريح...، وظهر بما ذكرناه، أنَّ قول المصنِّف: (مرذول)، أجود من قول النَّووي في اختصاره: (لحن)؛ لأنَّ اللَّحن ساقط غير معتبر البتة، بخلاف المرذول)[٥].

وأقدم من استعمل كلمة معلول بمعنى مريض الإمامُ الشَّافعي(٢٠٤هـ)، إذْ قال: (ومن يجوز ارتهانه ثلاث أصناف: - صحيح وآخر مَعْلُول...، فهذا الرَّهن لصَّحيح الذي لا علة فيه، وأما المِعْلُول)[٦].

فهذا النَّصُّ يردُّ على كل من أنكره لغةً، فاللفظة قليلة الاستعمال، صحيحة لغة، لا مرذولة[٧].

---

(١) القاموس المحيط؛ للفيروز أبادي١/١٠٣٥، مادة (العل).

(٢) تقريب النواوي مع تدريب الراوي؛ للنووي١/٢٩٤.

(٣) تدريب الراوي؛ للسيوطي١/٢٩٤.

(٤) ينظر: التقييد والإيضاح؛ للعراقي:١١٦.

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي٢/٢٠٥.

(٦) الأم؛ للإمام الشافعي٣/١٨٤.

(٧) قواعد العلل؛ وقرائن الترجيح؛ لعادل الزرقي:٩.

● **العلة في الاصطلاح**: هي(عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه)[١].

لذا يكون تعريف الحديث المعلَّل: هو (الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أنَّ ظاهره السلامة منها)[٢]. أو هو: (حديثٌ ظاهرهُ السلامة، اطُّلِعَ فيه بعد التفتيش على قادح)[٣].

فعلى هذا تتطرق العلة إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر. قال أبو عبد الله الحاكم(٤٠٥هـ): (وإنَّما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإنَّ حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أنْ يحدِّثوا بحديث له علَّة، فيخفى عليهم علَّته، فيصير الحديث معلولاً)[٤].

وقال الحافظ ابن الصلاح(٦٤٣هـ): (إنَّ بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح)[٥].

وكذا نص الحافظ ابن حجر(٨٥٦هـ) فقال: (لمعلول ما علته قادحة خفية)[٦].

ولكن قد يطلق اسم العلة على الأسباب غير الخفية، القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح؛ لأنَّ الضعف في الراوي علة في الخبر، والانقطاع في الإسناد علة في الخبر، وعنعنة المدلس علة في الخبر، وجهالة حال الراوي علة في الخبر[٧].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي١/١٠٣. وعلق الصنعاني على هذا التعريف بقوله في نتائج الأفكار٢/٢٧: (كأنَّ هذا التعريف أغلبي للعلة، وإلا فإنَّه سيأتي أنهم يعللون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح:١٨٧.

(٣) فتح الباقي؛ للأنصاري١/٢٢٦.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي٢/٢٠٧.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح:١٩١.

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح٢/٧١٠.

(٧) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر:١/٢٠٣.

وسمى الترمذي(١٧٩هـ) النسخ علة من علل الحديث[١].

والاستعمال الأخير، إنَّما هو من باب التوسع فقط، واستعمال اللفظ بمعناه العام، وإلا فما حاز علم العلل هذه الشهرة، وحظي بالتقديم والتبجيل دون سائر علوم الحديث، إلا بخفاء العلل التي يبحث فيها ودقتها[٢].

- **خلاصة القول في استخدام المحدثون للفظ العلة:** في ضوء ما تقدَّم، تبيَّن لي ومن خلال النظر في كتب العلل واستعمال الأئمة لها وتعاريفهم إياها أنَّ مصطلح العلة يُستعمل عندهم باستعمالين: عامٌ، وخاصٌ.

الأول: المعنى الاصطلاحي الخاص، وهو: السبب الخفي القادح.

والثاني: المعنى العام، و يريدون به: كل ما يعل الحديث به، فيشمل العلة بالمعنى الاصطلاحي، والعلة الظاهرة غير الخفية [٣].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح:١٩١.

وقد أخذه ابن الصلاح من قول الترمذي في علله الصغير٦/٢٣٠: (جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به ما خلا حديثين، وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب) .

قال الزركشي في النكت٢/٢١٥: (لعل الترمذي يريد أنه علة في العمل بالحديث، لا أنه علة في صحته، لاشتمال الصحيح على أحاديث منسوخة، ولا ينبغي أن يجري مثل ذلك في التخصيص). ولم ينفرد الترمذي بذلك، فقد أورد ابن أبي حاتم في كتابه العلل حديثين ليس فيهما علة سوى النسخ!

ينظر: علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٣٢٤مسألة(١١٤)١/٤٥٤(٢٤٦).

(٢) ينظر: العلة وأجناسها عند المحدثين؛ لمصطفى باحو:٢١.

(٣) ينظر: التعريف بعلم العلل؛ لهشام بن عبد العزيز الحلاف: ٤.

المبحث الثاني

أسباب العلة

تقدَّم في المبحث الأول أنَّ العلة تطلق على الأسباب الظاهرة والخفية التي تقدح في صحة الحديث، وأنَّها في مجملها تعود إلى سببين:

أ – السقط في الإسناد.

ب – الطعن في الراوي.

فكل علة يعل بها الحديث داخلة في أحد هذين السببين، وقد يكون السبب ظاهراً يدركه كل أحد، وقد يكون خفياً لا يدركه إلا الجِهَابِذة، وقد يدركه غيرهم بجمع طرق الحديث، وتتبع الاختلاف، ومعرفة طريقة أهل الحديث بالترجيح وقرائنه[١]؛ كما سوف يأتي.

ويمكن حصر الأسباب الخفيَّة التي نشأ عنها علم العلل في أحاديث الثقات على ما يأتي[٢]:

١. **الضعف البشري**: إنَّ دخول الخطأ والنسيان على الجنس البشري ممَّا علم بالضرورة، فالخطأ والزلل لا يخلو منه حتى كبار الأئمة الضابطين، ولهذا يقول الإمام أحمد(٢٤١هـ): (ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟!)[٣]. وقال الإمام مسلم(٢٦١هـ): (فليس من ناقلِ خبرٍ، وحامل أثرٍ من السلف الماضين، الى زماننا، وإن كانوا من أحفظ الناس وأشدِّهم توقياً واتقاناً لما يحفظ وينقل – إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله)[٤]. والنصوص في ذلك مستفيضة يضيق المقام بذكرها.

٢. **خفَّة الضبط**: قد يكون المحدِّث ضابطاً لروايته، ثمَّ تعرض له حين تحمله الحديث أو أدائه أمور تجعل الوهن في ضبطه، ثمَّ تدخل العلة في حديثه، وهذه الأمور ليست عامَّة بل

---

(١) ينظر: مقدمة محققي علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٥٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١/٦١.

وسأكتفي بالكلام عنها نظرياً؛ وذلك أنَّ الأمثلة عليها مستفيضة في كتب علوم الحديث والعلل، وقد أطال فيها محققوا علل ابن أبي حاتم١/١٤٥. فالتنظر هناك.

(٣) معرفة علوم الحديث؛ للحاكم:٢٥٢.

(٤) التمييز؛ للإمام مسلم: ٥٤. قد يقع في الوهم كبار الأئمة، وهذا لا شكَّ فيه، مع القول أنَّ هناك بعض الأئمة لم تحفظ لنا كتب العلل أو السنن أنَّهم وهموا في حديثٍ، كالإمام الشافعي والإمام أحمد—رضي الله عنه–.

هي خاصَّة تطرأ على بعض الرواة في بعض الأحيان، تبعاً لاختلاف الأحوال والأماكن والشيوخ[١]، وهو ما يسمى بالتضعيف النسبي[٢].

٣. الاختلاط[٣].

٤. أخذ الحديث حال المذاكرة[٤].

٥. كسل الراوي: عرف من طباع الناس أنَّ النفس البشرية لها إقبال وإدبار، على حسب ما يعتريها من حزنٍ، أو فرحٍ، أو مرضٍ، أو قلة نومٍ وأرقٍ، أو غير ذلك مما يجعل الراوي غير متهيئ ولا مستجمع قواه للتحديث، وهذا ما يعبر عنه المحدثون بالكسل، وضده النشاط.

فربما ذكر المحدِّث الحديث وهو في هذه الحال؛ لمناسبة جرت، لا على سبيل التحديث؛ كفتوى، أو موعظة، أو سؤال عن ذلك الحديث، أو عن بعض ما يتعلق به؛ كالكلام في أحد رواته، أو غير ذلك من الأمور التي يجمعها عدم إرادة التحديث؛ فيذكر المحدِّث الحديث فينقص منه؛ إما بإرساله وهو موصول، أو بوقفه وهو مرفوع، أو يسقط من سنده بعض رواته لا على سبيل التدليس، أو لا يسوق المتن بتمامه، أو غير ذلك مما يعتري الحديث من اختلاف، منشؤه: ذكر الحديث لا لروايته، ولكن لمناسبة المجلس أو الموقف لذكره وإن كان قاصراً[٥].

٦. التصحيف[٦].

٧. التوقي والاحتياط والورع: كان بعض الأئمة لشدّةَ ورعهم وتحرزهم واحتياطهم إذا شك في شيء تركه، فإن شك في رفع الحديث وقفه، وإن شك في وصله أرسله، وهكذا[٧].

---

(١) ينظر: الجامع في العلل؛ للشيخ ماهر١/٥٤. وقد فصلت القول فيها في رسالتي الماجستير عند التفصيل في حديث حفص بن سليمان القارئ.

(٢) وأحسن من تكلم في ذلك الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي: ٢/٧٦.

(٣) ينظر الكلام عنه في الفصل الثالث: المبحث الثامن.

(٤) ينظر الكلام عنه في الفصل الثالث: المبحث السابع عشر.

(٥) ينظر: مقدمة محققي علل ابن أبي حاتم١/٩٠.

(٦) سيأتي الكلام عنه في الفصل الثالث: المبحث الثاني.

(٧) ينظر في ذلك: الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع أو إرسال الموصول؛ للدكتور علي الصياح.

٨. **انتقال البصر**: وهذا نوع من التصحيف الذي يقع لناسخي المخطوطات كثيراً إذا كانت هناك كلمة أو عبارة متماثلة في سطرين متواليين، أو سطور متقاربة، يعرف ذلك من كان ذا صلة بالمخطوطات. ويقع أحياناً من بعض الأئمة عند النقل من الكتب التي تكون فيها عبارات متماثلة كذلك[١].

٩. **التفرد**[٢].

١٠. **التدليس**[٣].

١١. **سلوك الجادة**[٤].

١٢. **التلقين**[٥].

١٣. **الإدخال على الشيوخ**: وهو قريب من التلقين، والاختلاف بينهما أنَّ التلقين بعلم الملقن، وأنَّه مشافهةً، وأمَّا الإدخال فيكون بغير علم الراوي الذي أدخل عليه الحديث – غالباً – ويكون الإدخال في الكتاب. وكثيراً ما يلجأ أهل العلم بالحديث إلى إعلال الحديث بهذا السبب – على سبيل الظن – إذا لم يظهر لهم سبب وقوع العلة في الحديث[٦].

١٤. **اختصار الحديث**، والرواية بالمعنى: يعد اختصار الحديث والرواية بالمعنى من الأسباب المؤدية إلى وقوع الغلط في حديث الثقات؛ وذلك إذا كان الراوي قليل المطالعة لكتبه، ويحدّث بما رسخ في ذهنه، وبخاصة إذا لم يكن ضليعاً باللغة، عالماً بالألفاظ وما يحيل معناها، وكلما كثرت طرق الحديث كثرت ألفاظه واختلفت، يقول الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (وإنَّما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه، والطريق إلى معرفة ذلك أنْ تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه، وإلا فإنَّ مخارج الحديث إذا كثرت قلّ أنْ تتفق ألفاظه؛ لتوارد أكثر الرواة على الاقتصار على الرواية بالمعنى، بحسب ما يظهر لأحدهم أنَّه وافٍ به،

---

(١) ينظر: مقدمة محققي علل ابن أبي حاتم١/١٠٠.

(٢) سيأتي الكلام عنه في الفصل الثالث: المبحث الرابع.

(٣) سيأتي الكلام عنه في الفصل الثالث: المبحث التاسع.

(٤) سيأتي الكلام عنه في الفصل الثالث: المبحث الثالث عشر.

(٥) سيأتي الكلام عنه في الفصل الثالث: المبحث الخامس.

(٦) ينظر: مقدمة محققي علل ابن أبي حاتم١/١٢٧.

والحامل لأكثرهم على ذلك أنَّهم كانوا لا يكتبون، ويطول الزمان، فيتعلق المعنى بالذهن فيرتسم فيه، ولا يستحضر اللفظ، فيحدّث بالمعنى لمصلحة التبليغ، ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه أنَّه لم يوفِ المعنى)[١].

١٥. جمع حديث الشيوخ بسياق واحد: وهو أن يروي الراوي الحديث عن شيخين أو أكثر، ويكون عند بعضهم ما ليس عند الآخر في الإسناد أو المتن، فيجمعها أحد الرواة ويسوقها مساقاً واحداً ولا يميز بينها. وبهذا تدخل بعض الروايات المعلَّة في ثنايا الروايات الصحيحة[٢]. قال الإمام يعقوب بن شيبة(٢٦٢هـ): (إنَّ سفيان بن عيينة كان ربَّما يُحدِّث بحديثٍ واحدٍ عن اثنين، ويسوقه بسياقة واحد منهما، فإذا أفرد الحديث عن الآخر أرسله أو وقفه من حَّدث عن ضعيف، فاشتبه عليه بثقة)[٣].

(١) فتح الباري١٣/٣٠٥.

(٢) ينظر: مسالك العلة في أحاديث الثقات: ١٠.

(٣) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب ٢/٦٧٨.

المبحث الثالث

علم العلل تعريفه ونشأته وأهميته؛ وفيه مسائل:

● **تعريفه:** اتفق العلماء على أنَّ علم العلل عِلْم برأسه[١]، وأنَّه من أهم علوم الحديث وأصعبها وأدقها؛ لما فيه من الخفاء والشفافية.

فتعريفه عند العلماء المتأخرين: فهو العلم الذي يبحث في أوهام الثقات ولا سيما القادحة منها في صحة المتن.

وعلم العلل بهذا المعنى هو المراد بثناء من أثنى على علم العلل وبإشارة من أشار إلى أهميته وخطورته، أو دقته وصعوبته، أو عزته وندرة أهله.

والحاصل أنَّ علم العلل هو العلم الذي يبحث عن خفايا علوم الحديث ودقائقه وأسراره، وأهمها وأغلبها أوهام الثقات في مروياتهم[٢].

● **نشأة علم العلل:** من العسير أنْ نؤرِّخ لبداية ظهور نظرية العلة وتطبيقها على وجه الدِّقة، فلقد زاحمت نظرية العلة نظرية الجرح والتعديل في النشوء والارتقاء، وتجاور صعودهما في سماء منهج النقد عند المحدثين، حتى لكأنَّه يصعب التمييز بينهما[٣].

ولكن لا شكَّ أنَّ علم العلل بمعناه الشهير -أي نقد روايات الثقات- بدأ ببداية الرواية، أو بعدها بقليل، ولكن كان ذلك النقد يسيراً جداً، بحيث لا يستحق أن يتألف من مجموعه شيء يلفت النظر فضلاً عن شيء يستحق أنْ يُسمَّى علماً له اسم خاص وعلماء معروفون؛ وذلك لعدالة الصحابة؛ وكمال ضبطهم في الغالب؛ وقلة مروياتهم؛ وكثرة تثبتهم؛ وعلو إسنادهم.

---

(١) ينظر: مقال مفهوم العلة عند المحدثين؛ للدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة، نشر في مجلة المنارة المجلد١٠، العدد: ١، ٢٠٠٤م.

(٢) ينظر: علم العلل دلائله وقرائنه؛ لمحمد خلف سلامة: ١٨. وجاء فيه: (وأما سبب اشتهار هذا العلم بالاسم المطلق أي: علم العلل: فهو أن من ينبه من كبار النقاد الأئمة كبار طلابه أو بعض أقرانه على علة حديث أو يصنف في ذلك كتاباً فهو في الغالب إنما يقتصر في تلك التنبيهات على العلل الخفية ومظان الإيهام وما قاربها؛ لأن العلل الظاهرة إما معروفة أو لا تصعب معرفتها على من تطَلَّبها عن أهل العلم بالحديث والبارعين من طلبته).

(٣) نظرية العلة عند المحدثين؛ لرضا أحمد صمدي:٤.

ثمَّ استمر هذا النقد يتزايد ويتراكم شيئاً بعد شيء إلى أن ظهرت أسسُ هذا العلم واضحة في عهد الأئمة: شعبة بن الحجاج(١٦٠هـ)، وسفيان الثوري(١٦١هـ)، ومالك ابن أنس(١٧٩هـ)، وأضرابهم من طبقة أتباع التابعين.

ثمَّ استمر هذا العلم يتزايد ويتكامل، وكلما أتى إمام من أئمته زاد في بناء صرحه ورفع من منارة مجده، فكان من كبار أئمته تلميذا شعبة: يحيى بن سعيد القطان(١٩٨هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي(١٩٨هـ)؛ ثم تلميذهما إمام العلل علي بن المديني(٢٣٤هـ) وتلميذاه يعقوب بن شيبة(٢٦٢)، والبخاري(٢٥٦هـ)، وجماعة من أقران الإمام علي بن المديني، أشهرهم الإمامان أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) ويحيى بن معين(٢٣٣هـ)، ثم جاء الرازيان أبو زرعة(٢٦٤هـ)، وأبو حاتم(٢٧٧هـ)، ثمَّ الترمذي(٢٧٩هـ)، وأبو داود(٢٧٥هـ)، والبزار(٢٩٢هـ)،

والنسائي (٣٠٣هـ)، وابن أبي حاتم(٣٢٧هـ)، وجماعة من أقرانهم وتلامذتهم، إلى أن بلغ هذا العلم ذروته على يد أحد علماء بغداد وهو علي بن عمر الدارقطني(٣٨٥هـ).

ولكن هذا العلم العظيم بدأ بعد موت الدارقطني يضعف، وبدا ضعفه واضحاً بعد وفاة اثنين من متأخري علمائه هما أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت ٤٥٨هـ)، وأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيبُ البغدادي(٤٦١هـ)، وإن كان جهدهما في نقل كلام علماء العلل أكثر من جهدهما في الاجتهاد في النقد الداخل في علم العلل.

واستمر هذا العلم يزداد ضعفاً وغربة قرناً بعد قرن، حتى وصفه إمام المتأخرين في علم العلل الإمام ابن رجب الحنبلي(٧٩٥هـ) على الرغم أنَّ زمانه فيه أئمة من أئمة العلل كـ(المزي(٧٤٢هـ)، وابن عبد الهادي(٧٤٤هـ)، والذهبي(٧٤٨هـ)، وابن القيم(٧٥١هـ): (وكذا الكلام في العلل والتواريخ قد دونه أئمة الحفاظ، وقد هجر في هذا الزمان ودس حفظه وفهمه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصنيف فيه ونقل الكلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً)[1]. إلى أنْ ختم بالعلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ) ومن بعده العلامة المعلمي اليماني(١٣٨٦هـ).

---

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب١/٣٤٦. وينظر: علم العلل دلائلة وقرائنه؛ لمحمد خلف سلامة: ٢٥.

● **شرف علم العلل وأهميته:** إنَّ علم علل الحديث هو أجل علوم الحديث شرفاً وذكراً، وأعظمها فخراً وخطراً، وأرفعها منزلةً وقدراً؛ وذلك أنَّ أهميته من تعريف العلة، وهي سبب خفي قادح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

ولما كان هذا العلم خفياً غامضاً، كان إدراكه من أصعب الأمور، ولما كانت العلة تكثر في أحاديث الثقات فيعتمد عامة الناظرين على كون الثقة ثقةً ويقبلون حديثه تحسيناً للظن به وبحديثه فيصححون المعلول، وفيه من الخطورة الشيء الكبير، بحيث يُنسب إلى النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- قول أو فعل أو تقرير أو شيء آخر، ممَّا لم يثبت عنه -صلى الله عليه وسلم-[١].

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي(١٩٨هـ): (لأَنْ أعرفَ علة حديثٍ واحدٍ أحبُّ إليَّ من أن أستفيد عشرة أحاديث)[٢].

وقال الإمام علي بن المديني(٢٣٤هـ): (قال لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي)[٣].

قال أبو عبد الله بن منده الحافظ(٣٠١هـ): (إنَّما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدّعي علم الحديث)[٤].

وقال الإمام أبو عبد الله الحاكم(٤٠٥هـ): (أنَّ معرفة علل الحديث من أجَلِّ هذه العلوم)[٥]. وقال أيضاً: (معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه)[٦].

وقال الحافظ الخطيب البغدادي(٤٦١هـ): (معرفة العلل أَجلُّ أنواع علم الحديث)[٧].

وقال أيضاً: (أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصَّرف ونقد الدَّنانير والدَّراهم، فإنه لا يعرف جودة الدِّينار والدَّراهم بلون ولا مسٍّ ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى

---

(١) ينظر: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية؛ لوصى الله بن محمد عباس: ١٤.

(٢) معرفة علوم الحديث؛ للحاكم: ١١٢.

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٣٨٧. وينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي ٢/٢٠٧.

(٤) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب١/٣٣٩.

(٥) معرفة علوم الحديث؛ للحاكم:١١٩.

(٦) المصدر نفسه:١١٢.

(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع١/٢٣٤.

صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة، وإنَّما يعرفه النَّاقد عند المعاينة، فيعرف البَهْرَجَ الزَّائِفَ والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنَّه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به)[١].

وقال الحافظ ابن الصلاح(٦٤٣هـ): (اعلم أنَّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه)[٢].

ويقول الإمام النووي(٦٧٦هـ): (ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات)[٣].

ويقول الحافظ العلائي: (وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم: كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم وأمثاله)[٤].

وقال الحافظ ابن رجب(٧٩٥) حاكياً شرف علم العلل وعزَّته: (...، شرف علم العلل وعزته، وأنَّ أهله المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وقد وفي ضوء ما تقدَّم من كلام أهل العلم، يمكن تلخيص أقوال أهل العلم في أهمية هذا العلم بما يأتي:

الأمر الأول: إنَّ أهميته تكمن في قلة من تكلَّم فيه؛ وذلك يرجع لما يأتي:

أولاً: أنَّ العلة أمر خفي، فلا تدرك، فربما لا تدرك إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد.

ثانياً: أنَّ معرفة العلة ومأخذها يحتاج إلى دقة فهم وجودة فكر ونظر، قال ابن دقيق العيد(٧٠٢هـ) عند بيانه علَّة حديث: (إذا تنبَّهت لهذه الدقائق التي ذكرناها في هذا الحديث، ظهر لك احتياج هذا الفن إلى جودة الفكر والنظر، فإنَّ الأمر ليس بالهيِّن، لا كما

---

(١) المصدر السابق٢/٣٨٢.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح:١٨٧.

(٣) شرح النووي على مسلم١/٦.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر٢/٧٧٧.

يظنه قومٌ أنَّه مجرد حفظ ونقل لا يحتاج إلى غيرهما فيه)[١].

ثالثاً: الحاجة في هذا الفن إلى الحفظ الواسع، والتقصي في جمع الطرق، قال الإمام عبد الله بن المبارك(١٨١هـ):(إذا أردت أنْ يصحَّ لك الحديث، فاضرب بعضه ببعض)[٢]. وقال الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ): (الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه)[٣]. وقال الإمام علي بن المديني(٢٣٤هـ) قال: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)[٤].

رابعاً: الدقة في معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف.

الأمر الثاني: أثرُ علم العلل الكبير في تصحيح الحديث وتضعيفه، ولا سيما لما تنوعتْ أخطاء وأوهام الرواة وخفيتْ وغمضتْ، وسرت إلى روايات الثقات بقصد-لأسباب عديدة- وبغير قصد[٥].

قال العلامة ابن رجب(٧٩٥هـ): (اعلم أنَّ معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هين؛ لأنَّ الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث)[٦].

---

(١) الإمام؛ لابن دقيق العيد٣/٢٦٨.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي؛ للخطيب٢/٤٥٢. وهناك أحاديث لم يختلف الرواة في طرقها، وإنما تدرك عللها بأمور أخرى: قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح العلل٢/٣٠٦: (حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى أهله، إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم) .

(٣) المجروحين؛ لابن حبان١/٣٣.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي١/١٠٦.

(٥) ينظر: جهود المحدِّثين؛ للدكتور علي الصياح: ١٥.

(٦) شرح علل الترمذي٢/٦٦٣.

● **عزَّة وقلَّة من تكلم في العلل**: إنَّ علم العلل قلَّ من يفهمه ويُعنى به في العصور السَّابقة، فكيف بزماننا هذا!

نقل ابن أبي حاتم(٣٢٧هـ) عن أبيه الإمام أبي حاتم الرازي(٢٧٧هـ) أنَّه قال: (جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قلَّ من يفهم هذا، ما أعزَّ هذا. إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقلَّ أن تجد من يحسن هذا! وربَّما أشكُّ في شيء أو يتخالجنِي شيء في حديث، فإلى أنْ ألتقي معكَ لا أجد من يشفيني منه، قال أبي: وكذاك كان أمري)[١].

وقال أيضاً: (سمعتُ أبي يقول: الذي كان يحسنُ صحيحَ الحديث من سقيمه، وعنده تمييزُ ذلك، ويحسنُ عللَ الحديثِ، أحمدُ بنُ حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بنُ المديني، وبعدهم أبو زرعه كان يحسنُ ذلكَ، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قال: لا)[٢].

فلم يقم بهذا العبء الكبير إلا جهابذة الحديث. قال ابن منده(٣٠١هـ): (إنَّما خصَّ الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يَدَّعي علم الحديث)[٣].

قال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم)[٤]؛ لأنَّه(من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا قليل من أهل هذا الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب ابن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة...)[٥].

وسأكتفي بذكر أشهر من تكلَّم في علل الأحاديث، فمن أشهرهم[٦]:

١. الإمام شعبةُ بنُ الحجاج، أبو بسطام الواسطي ثم البصري(١٦٠هـ).

---

(١) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٥٦.

(٢) المصدر نفسه٢/٢٣.

(٣) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب١/٣٣.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح: ٢/٧١٢.

(٥) نزهة النظر؛ لابن حجر٧٢.

(٦) وقد تقدَّم ذكر بعضهم أثناء الحديث على نشأة علم العلل.

٢. الإمام عبد الرحمن بن مَهْدي، أبو سعيد(١٩٨هـ).
٣. الإمام يحيى بن معين أبو زكريا البغدادي(٢٣٣هـ).
٤. إمام العلل علي بن عبد الله المديني أبو الحسن البصري(٢٣٤هـ).
٥. الإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله المروزي(٢٤١هـ).
٦. الإمام محمَّد بن إسماعيل الجعفي أبو عبد الله البخاري(٢٥٦هـ).
٧. الإمام محمد بن يحيى الذُّهليُّ أبو عبد الله النيسابوري(٢٥٨هـ).
٨. الإمام مسلم بن الحجاج القشيري أبو الحسين النَّيْسَابوري(٢٦١هـ).
٩. الإمام عبيد الله بن عبد الكريم أبو زُرْعة الرَّازي(٢٦٤هـ).
١٠. الإمام محمَّد بن إدريس الحنظليُّ أبو حاتم الرَّازي(٢٧٧هـ).
١١. الإمام محمَّد بن عيسى أبو عيسى الترمذي(٢٧٩هـ).

وغيرهم من الأئمة، وقد أوصلهم الدكتور الصيَّاح إلى (١٤٩) رجلاً إلى زمن الحافظ ابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)[١].

ولا يفهم من النصوص السابقة في صعوبة علم العلل وغرابته أنَّه لا قيام لشأنه بعد رحيل أهله الأوائل. فإنَّ أصوله وقواعده باقية وطرائق أصحابه متداولة، تعتمد على الفهم والذكاء والخبرة وطول الممارسة ودقة التنقير.

وقد تصعب العلة وتدق، بحيث لا يقدر على حل رمزها وكشف غامضها إلا القليل من أهل هذا العلم.

وليتنبه إلى أن أهمية علم العلل لا يعني نشر هذا العلم بين العامة؛ لعدم فهمهم حقيقته، ولاحتمال ورود الشك عندهم في الحديث وأصوله[٢].

● **أشهر مصنفات العلماء في علل الحديث وطريقة ترتيبها:** إنَّ المؤلفات في هذا الفن كثيرة، ومتعددة الطرائق في التأليف، قال ابنُ رجب(٧٩٥هـ): (وقد صنفت فيه كتب كثيرةٌ مفردة، بعضها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني، وأحمد، ويحيى وغيرهم، وبعضها مرتبة: ثم منها ما رتب على المسانيد: كعلل الدارقطني، وكذلك

(١) ينظر: جهود المحدثين؛ للدكتور علي الصياح: ٤٠.
(٢) قواعد في العلل وقرائن الترجيح؛ لعادل الزرقي: ٢٤.

مسند علي بن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة. ومنها ما هو مرتب على الأبواب: كعلل ابن أبي حاتم، والعلل لأبي بكر الخلال الحنبلي)[١].

فيمكن تلخيص بيان ترتيب كتب العلل على ستة طرق:

الطريقة الأولى: ترتيب كتب العلل على المسانيد، كعلل الدارقطني(٣٨٥هـ)، وهذا هو الأصل؛ لأنَّ طريقة المسانيد لها علاقة كبيرة بالتعليل، وكمسند البزار(٢٩٢هـ) المعلل، بدأ من مسانيد الخلفاء الراشدين.

الطريقة الثانية: ترتب كتب العلل على حسب الأبواب الفقهية، كعلل ابن أبي حاتم، وعلل الترمذي، بترتيب أبي طالب القاضي.

الطريقة الثالثة: أنْ تجمع علل أحاديث أحد الرواة المشهورين بالرواية، كعلل أحاديث الزهري؛ للذهلي(٢٥٨هـ)، جمع أحاديثه وتكلم فيها تعليلاً وتصحيحاً.

الطريقة الرابعة: عدم الترتيب، فيسأل المعلِّل ويجيب، كالعلل التي نقلت عن الإمام أحمد في كتابه العلل والرجال.

الطريقة الخامسة: ما يقع في كتب الجرح والتعديل، ككتاب الضعفاء الكبير؛ للعقيلي(٣٢٢هـ)، وكتاب الكامل؛ لابن عدي(٣٦٥هـ)، يذكر الضعفاء، والأحاديث التي تستنكر على الراوي، وفي ثنايا هذه الكتب تعليل لأحاديث كثيرة . وككتب التخريج الموسعة، مثل تنقيح التحقيق؛ لابن عبد الهادي(٧٤٤هـ)، والتلخيص الحبير؛ لابن حجر(٨٥٢هـ)، وكتب الشروح الحديثية المبسوطة، مثل التمهيد؛ لابن عبدالبر(٤٦٣هـ)، ففي هذين النوعين من الكتب قدر لا بأس به من الإعلال وقرائنه على تفاوت بينها في نصيبها من ذلك.

الطريقة السادسة: يلحق بكتب العلل شيء ينبني عليه علم العلل، وهو من الناحية النظرية، كالعلل الصغير للترمذي، فليس فيه أحاديث معلة، وإنما كلام على الرجال، ومشروعية الجرح والتعديل، وذكر بعض الأئمة الذين تكلموا في الرجال والعلل[٢].

---

(١) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب ٨٩٢/٢. وينظر: جهود المحدثين: ٤٠.

(٢) ينظر: العلة وعلم العلل؛ للشيخ عبد الله السعد العراقي البصري نزيل الحجاز: ٩.

المبحث الرابع

حجة الأئمة في إعلالهم للأحاديث وصعوبة الكلام في العلل وبيان ثمرة ذلك

وفيه مسائل:

●**الحجَّة في إعلال الحديث:** معرفةُ هذا الشأنِ وعللهِ ذوقٌ ونورٌ يقذفه الله في القلب، يقطع بهذا الأمر من ذاقه، ولا يشك فيه، ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به، وهذا كنقد الدراهم لأربابه(١).

فالحجة عندنا في التعليل الحفظ والفهم والمعرفة لا غير كما قال أبو عبد الله الحاكم(٤٠٥هـ)(٢).

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي(١٩٨هـ): (معرفة الحديث إلهام، لو قلت للعالم يعلِّل الحديث من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة)(٣). قال الإمام محمد بن عبد الله بن نمير(٢٣٤هـ): (وصدق، لو قلت له من أين قلت؟ لم يكن له جواب) (٤). والمقصود جواباً يُعبِّر بها غالباً، وإلا ففي نفسه حجج للقبول وللدفع(٥). لذا قال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (وقد تقصر عبارة المعلل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، كما في نقد الصيرفي سواء)(٦). وفي ذلك يقول الإمام ابن مهدي(١٩٨هـ): (إنكارنا للحديث عند الجهَّال كهانة)(٧).

وسئل أبو زرعة الرازي: (ما الحجَّة في تعليلكم الحديث ؟ قال: الحجَّة أن تسألني عن حديث له علَّة، فأذكر علته. ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميِّز كلام كلٍ مِنَّا على ذلك الحديث، فإن وجدَّت بيننا خلافاً في علته، فاعلم أنَّ كلاً منَّا تكلَّم على مراده، وإن وجدَّت الكلمة متَّفقة فاعلم حقيقة هذا العلم. قال: ففعل الرجل، فاتفقت كلماتهم. فقال: أشهد

---

(١) ينظر: الفروسية؛ لابن القيم: ٢٣٥.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي١/١٠٦.

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/١٠.

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/١٠.

(٥) فتح المغيث للسخاوي١/٢٥٥.

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر١/٤٨٥.

(٧) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/١٠.

أنَّ هذا العلم إلهام)[١].

فعلماء الحديث لهم نقد خاص في الحديث، مختصون بمعرفته كما يختصُّ البصير الحاذق بمعرفة النُّقود، جيِّدها ورديئها ومشوبها، وكلٌّ من هؤلاء لا يمكن أن يعبِّر عن سبب معرفته، ولا يقيم عليه دليلاً لغيره[٢].

والمراد بالحجة فيما تقدَّم الدَّليل القطعي اليقيني على ما ذكر من وَهْمٍ أو خطأ للراوي. أما الدليل بالقرائن والخبرة فهذا ما لا يُنفى علمهم به[٣].

وهذه الملكة الخاصة للمحدثين لم يُؤْتَوْها من فراغ، وإنَّما هي حصاد رحلة طويلة من الطلب، والسماع، والكتابة، وإحصاء أحاديث الشيوخ، وحفظ أسماء الرجال، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وبلدانهم، وتواريخ ولادة الرواة ووفياتهم، وابتدائهم في الطلب والسماع، وارتحالهم من بلد إلى آخر، وسماعهم من الشيوخ في البلدان، من سمع في كل بلد؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟، ثم معرفة أحوال الشيوخ الذين يحدث الراوي عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث، ومعرفة مرويات الناس عن هؤلاء الشيوخ، وعرض مرويات هذا الراوي عليها، واعتبارها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه.

هذا مع سعة الاطلاع على الأخبار المروية، ومعرفة سائر أحوال الرواة التفصيلية، والخبرة بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، وبمظنات الخطأ والغلط، ومداخل الخلل.

هذا مع اليقظة التامة، والفهم الثاقب، ودقيق الفطنة إلى غير ذلك[٤].

---

(١) معرفة علوم الحديث؛ للحاكم:١١٣.

(٢) جامع العلوم والحكم؛ لابن رجب:٢٧.

(٣) قواعد العلل وقرائن الترجيح؛ لعادل الزرقي: ١٧. قال الدكتور علي الصياح في جهود المحدثين١٦: (ربما يُفْهَم من بعضِ الأقوال المتقدمة أنّ علم العلل يحصل في القلب من فراغ بدون عمل ولا طلب، وهذا الفهم غير مراد قطعاً، لكن لما كان علم العلل خفياً ودقيقاً وبحاجةٍ إلى كثرةِ طلبٍ، وسعةِ حفظٍ، وجودةِ فكر ودقةِ نظر، وتوفيق من الله أولا وآخراً، -وهو ما توفر لأولئك النقاد- أصبح عند من لا يحسنه نوعٌ من الكهانة والإلهام).

(٤) ينظر: النكت الجياد؛ للمعلمي اليماني١/١٠.

● **صعوبة علم العلل**: لعلم العلل صعوبات كثيرة، لا يكاد يدركها إلا الحافظ الذي خاض غمار هذا الأمر وعاناه.

قال الإمام علي بن المديني(٢٣٤هـ): (أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة – لا أسميه – حديثاً، قال فغضب له جماعة، قال: فأتوه، فقالوا: يا أبا سعيد، من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقال: أرأيت لو أنَّ رجلاً أتى بدينار إلى صيرفي فقال: انتقد لي هذا. فقال: هو بهرج. يقول له: من أين قلت لي: إنه بهرج؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم)[١].

فالتَّعليل أمر خفي، لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون من لا اطلاع له على طرقه وخفاياه[٢].

● **ثمرة علم العلل**: لكل علم إذا استوى على سوقه ثمرة، وثمرة علم علل الحديث الرئيسة حفظ السنة، ففي حفظها صيانة لها، ونصيحة للدين، وتمييز ما قد يدخل على رواتها من الخطأ والوهم وكشف ما يعتريهم، وبيان الدخيل فيها، وبها تقوى الأحاديث السليمة؛ لبراءتها من العلل[٣].

(١) الجامع لأخلاق الراوي؛ للخطيب٢/٣٨٣.

(٢) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي؛ للخطيب٢/٣٨٥.

(٣) ينظر: الجامع في العلل؛ للدكتور ماهر١/٦٦، والعلة وأجناسها عند المحدثين:٨.

المبحث الخامس

موطن وقوع العلة وكيفية إدراك ذلك؛ وفيه مسائلٌ:

● **مواطن وقوع العلة في الحديث:** تقع العلة في إسناد الحديث – وهو الأكثر –؛ لتشعب الأسانيد وكثرتها وتشابهها، وقد تقع في متنه، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن(١).

فإذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح، وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصه، وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في المتن سواء. فالأقسام على هذا ستة:

أولاً: وقوعها في الإسناد ولم تقدح مطلقاً: ما يوجد مثلاً من حديث مدلّس بالعنعنة، فإن ذلك عِلَّةٌ تُوجِبُ التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قادحة.

ثانياً: وقوع العلة في الإسناد، فتقدح فيه دون المتن: كإبدال راوٍ ثقة براوٍ ثقةٍ، فإنْ أبدل راوٍ ضعيف براو ثقة، وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضاً، إن لم يكن له طرق أخرى صحيحة.

ثالثاً: تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن، ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في نعته.

رابعاً: ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد، ولا تَقْدَح فيهما، ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين، إذا أمكن ردُّ الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح:١٨٨.

أمَّا ما يقال: إنَّ صحة الإسناد لا تقتضي صحة المتن ! قول لا أستطيع أنْ أسلِّم له، بل أعدُّه غير سليم؛ إذْ من أين أتت العلة إلى المتن لو كان الإسناد صحيحاً ؟! فكل علّة متنية مرجعها إلى الإسناد بوهم أحد الرواة سواء كان ثقة أو ضعيفاً. والصواب أنْ يقال: إنَّ ثقة رجال الإسناد مع اتصال السند لا يلزم منه صحة المتن؛ إذْ قد يخطئ الثقة في متن الحديث، كما هو المقرر في تعريف الحديث الصحيح أن يخلو من الشذوذ. وقد كنت قديماً أهاب أن أذكر هذا الكلام، وإنما شجعني على كتابته هنا قول الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع في كتابه تحرير علوم الحديث٢/٦٤٢: (واعلم أنَّ العلة في المتن توجب طعناً في الإسناد، ولا بد، حتى وإن كان ظاهر الإسناد السلامة من العلل، فإنه لا بد أن يكون أخطأ فيه راو، أو دلس، والنقاد يبينون ممن يكون الخطأ والوهم، أو التدليس، من رواة الإسناد الثقات).

عنها.

خامساً: وقوع العلة في المتن دون الإسناد وتقدح في الإسناد فقط: ما يرويه راوٍ بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإنَّ ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد.

سادساً: وقوع العلة في المتن، واستلزمت القدح في الإسناد، كما في الألفاظ الواردة في حديث أنس –رضي الله عنه– وهي قوله: ((لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها))؛ فإن أصل الحديث في الصحيحين، فلفظ البخاري: ((كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين))[١].

● **كيفية أدراك العلة**: لما كانت العلة سبباً خفياً غامضاً كان لا بدَّ من وجود طرق ترشد إلى وجودها، ووسائل تعين على الوقوف عليها.

ومن خلال كلام العلماء في هذا العلم أنَّه لا بد من عدة خطوات حتى يمكن معرفة سلامة الحديث من العلة أو وجودها فيه[٢]:

أولاً: جمع طرق الحديث: ويرجع سبب جمع الطرق إلى سببين، الأول: إما أن يكن لنقد أصل الرواية. والثاني: أو لنقد الراوي وسبر حفظه وضبطه .

ففي سبيل معرفة حال الرواية يكون جمع الطرق لأجل المقاصد الآتية:

١. نفي الغرابة عن الرواية.

٢. إقامة الإسناد الصحيح للرواية.

٣. ضبط ألفاظ الرواية.

٤. معرفة خلو الرواية من الاضطراب في الإسناد والمتن.

٥. معرفة أوجه الخلل في الأسانيد نحو عنعنة المدلسين وزيادات الثقات ومدرجاتهم في الإسناد والمتن.

٦. معرفة تواتر الرواية واستفاضتها أو شهرتها.

---

(١) انتهى ملخصاً من معرفة علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ٨٢، والنكت عليه؛ لابن حجر٢/٧٨٤.

(٢) هذا بالنسبة إلينا، أمَّا المحدثون الأوائل، فربما يعرفون علة الحديث من أول وهلة؛ لسعة محفوظهم، وقوة فهمهم، وكثرة ممارستهم، وقلما تخفى عليهم علَّة حديث.

٧. معرفة ما أبهم من أسماء الرواة أو ما أشكل منها، فالطرق الأخرى قد يعرف فيها بيان ذلك.

٨. معرفة بعض التفاصيل في الروايات المطولة والتي اختصرت في الروايات القصيرة[١].

وقد جاء نصوص عن أئمة أهل الحديث المتقدمين ما يؤكد على ضرورة جمع طرق الحديث، من أشهر تلكم النصوص:

١. قال الإمام عبد الله بن المبارك(١٨١هـ): (إذا أردت أنْ يصحَّ لك الحديث، فاضرب بعضه ببعض)[٢].

٢. وقال الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ): (الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه)[٣].

٣. وقال علي بن المديني(٢٣٤هـ): (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)[٤].

٤. وقال الإمام ابن معين(٢٣٣هـ) ناصحاً المشتغل بالحديث لستبين له علله: (اكتب الحديث خمسين مرةً، فإنَّ له آفاتٍ كثيرة)[٥]؛ وقال معللاً ذلك: (لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه)[٦]

٥. وقال أبو حاتم(٢٧٧هـ): (لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه)[٧].

فبرواية الغير تظهر علة الحديث غالباً كما قال أبو حاتم الرازي في حديث: (وروى أبو معاوية الضَّرير عن هشام بن عروة فأظهر علة هذا الحديث)[٨].

قال الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ): (السبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته)[٩].

ثانياً: الموازنة بين الطرق: وفي هذه الخطوة يتم المقارنة بين طرق الحديث بعد جمعها،

---

(١) ينظر مقال: نظرية العلة عند المحدثين؛ لرضا أحمد صمدي على الشبكة العنكبوتية: ٣٨.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي؛ للخطيب٢/٤٥٢.

(٣) المجروحين؛ لابن حبان١/٣٣.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي١/١٠٦.

(٥) المجروحين؛ لابن حبان١/٣٣، والإرشاد؛ للخليلي٢/٥٩٥.

(٦) المصدران نفسيهما١/٣٣، و٢/٥٩٥.

(٧) نقل قوله السخاوي في فتح المغيث٢/٣٧٠.

(٨) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٣٣٥. وينظر: قواعد العلل؛ لعادل الزرقي: ٤١.

(٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع؛ للخطيب ٢/ ٢٩٥.

فإن اتفقت الطرق ولم يوجد بينها اختلاف علمنا حينئذٍ سلامة الحديث من العلة[١]. قال الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ): (السبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط)[٢]. فمخالفة الراوي الجمع كثير له، أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطة، ولم يجر ذلك على قانون واحدٍ، يحكمون بغلط الراوي[٣].

فيستعان على إدراك العلة بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له[٤]، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تُنَبِّه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه.

وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل، مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول، ويجيء أيضا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه[٥].

قال أبو عبد الله الحاكم(٤٠٥هـ): (إنَّ الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنَّما يُعرف بالفهم، والحفظ، وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة[٦]، ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وُجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرّجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم -رضي الله عنهما، لزم صاحب الحديث التنقير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به؛ لتظهر علّته)[٧]. وقال الحافظ ابن

---

(١) ينظر: التعريف بعلم العلل؛ هشام بن عبد العزيز الحلاف: ٩.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع؛ للخطيب ٢/ ٢٩٥.

(٣) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي١/١٠٦.

(٤) قال الحافظ الذهبي في الموقظة٥٢: (إنَّ أكثر المتَكَلَّم فيهم ما ضعَّفهم الحفَّاظ إلا لمخالفتهم للأثبات. وإن كان الحديث قد رواه الثَّبْتُ بإسنادٍ، أو وقفه، أو أَرسله، ورفقاؤه الأثبات يُخالفونه: فالعبرة بما اجتمع عليه الثقات، فإنَّ الواحد قد يغلط. وهنا قد ترجَّح ظهور غلطه، فلا تعليل، والعِبرةُ بالجماعة).

(٥) معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح:١٨٩.

(٦) يقول الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي١/٣٤٣: (فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومُضِيِّ الزمن البعيد).

(٧) معرفة علوم الحديث؛ للحاكم: ٥٩.

حجر(٨٥٢هـ): (أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته وإن اختلفوا أمن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف)[١].

ومن الأمثلة التطبيقية لجمع الطرق والموازنة بينها ما جاء عن الإمام يحيى بن معين(٢٣٣هـ): (أنَّه جاء إلى عفان بن مسلم؛ ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد ؟ قال: نعم، حدَّثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتُك، فقال: إنَّما هو درهم وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التبوذكي، فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب على أحد ؟ قال سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً، وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا ؟ فقال: إنَّ حماد بن سلمة كان يُخطيء، فأردت أنْ أميِّز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أنَّ الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، علمت أنَّ الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه)[٢].

هذا ما تيسر إيراده في هذا المبحث باختصار، والنصوص في ذلك أكثر من أن تحصى.

---

(١) النكت؛ لابن حجر على مقدمة ابن الصلاح: ٢٩٦.

(٢) المجروحين؛ لابن حبان٢/٣٢.

المبحث السادس

معرفة الإسناد والمتن؛ وفيه مطلبان

بما أنَّ بحثي يعنى بعلم العلل، وبما أنَّ العلة محلُّها الإسناد أو المتن أو في كليهما، رأيت من الفائدة ومن المتطلب أنْ أعرف بالإسناد والمتن مع ذكر بعض التفصيل عن ذلك فأقول وبالله التوفيق:

المطلب الأول

تعريف الإسناد؛ وفيه مسائلٌ:

● **الإسناد في اللغة:** مصدر أَسْنَدَ، نقول: أَسْنَدَ في الجبل، أي: صَعِد فيه[١].

والسند: أصل واحد، يدل على انضمام الشيء الى الشيء[٢]. والسند هو ما قابلك من الجبل، وعلا عن السفح وارتفع[٣]. فالسند هو العلو، والإسناد هو عملية الصعود العلو[٤].

وعلى هذا فأصل معنى الكلمة له دلالتان: الثانية مبنية على الأولى، الأولى: انضمام الشيء الى الشيء، والثانية: الاعتماد والتقوي بذلك[٥].

● **الإسناد والسند في الاصطلاح:** منهم من سوَّى بينهما في التعريف، فعرَّف الإسناد والسند بشيء واحد[٦]، فعلى هذا يمكن تعريف الإسناد أو السند بأنَّه: هو سلسلة رواة الحديث الذين نقلوه إلينا[٧]. أو أنَّه :(هو سلسلة الرواة التي حصل بها تلقِّي الخبر)[٨].

ومنهم من فرَّق، فقال: السند: هو الإخبار عن طريق المتن.

والإسناد هو: رفع الحديث الى قائله[٩].

---

(١) ينظر: القاموس المحيط؛ للفيروز آبادي: ٣٧٠مادة(سند)، ولسان العرب؛ لابن منظور ٣/٢٢١مادة(سند).

(٢) معجم مقاييس اللغة؛ لابن فارس٣/١٠٥مادة(سند).

(٣) ينظر: القاموس المحيط؛ للفيروز آبادي: ٣٧٠مادة(سند).

(٤) ينظر: عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل؛ صالح الرفاعي: ٥.

(٥) المنهج المقترح لفهم المصطلح؛ للعوني: ٤٠.

(٦) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع١/٢٤.

(٧) ينظر: مصطلح الحديث؛ لابن عثيمين: ٣٦.

(٨) تحرير علو الحديث؛ للجديع١/٢٣.

(٩) ينظر: المنهل الروي؛ لابن جماعة:٤٨.

فالإسناد كقول المحدِّث: حدثنا فلانٌ، عن فلانٍ، عن فلانٍ.

والسند هم رواة المتن، فلانٌ وفلانٌ وفلانٌ[١]. إلا أنَّ المحدثين يستعملون السند والاسناد لشيء واحد[٢].

● **العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي**: العلاقة ظاهرة، حيث إن عملية الصعود من أسفل الجبل إلى أعلاه يتطلب التدرج في الصعود شيئاً فشيئاً إلى أن يصل إلى أعلاه، وكذلك إسناد الحديث إلى قائله يبدأ الراوي به من شيخه ثم شيخ شيخه، وهكذا يرتقي من شيخ إلى آخر حتى يصل إلى منتهاه[٣].

وبهذا تظهر قوة المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي في كلمة السند، ويتضح لنا لِمَ اختار علماء التابعين هذا اللفظ دون غيره من الألفاظ القريبة في المعنى منه؛ للتعبير بها عن سلسلة رواة الحديث[٤].

● **فائدة الإسناد**: الإسناد هو الطريق الموصل إلى ثبوت المتن، ولا خيَر في متن بلا إسناد[٥]. فبالإسناد نعرف صحة كل قول بالنسبة إلى قائله، وفي ذلك يقول أبو بسطام شعبة ابن الحجاج(١٦٠هـ): (إنما يعلم صحة الحديث بصحة الاسناد)[٦].

ولذا أنكر علماء الأئمة وحفاظها على من يُحدِّث بلا سند، فقال الإمام ابن المبارك(١٨١هـ): (مثل الذي يطلب دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سُلَّم)[٧]. يقول الحافظ السمعاني(٥٦٢هـ): (وألفاظ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا بدَّ لها من النقل، ولا تعرف صحتها إلا بالإسناد الصحيح، والصحة في الإسناد لا تعرف إلا برواية الثقة، عن الثقة، والعدل، عن العدل)[٨].

---

(١) الإسناد من الدين؛ للعلامة أبي غدَّة: ٦.

(٢) ينظر: الخلاصة؛ للطيبي:٣٠، والمنهل الروي؛ لابن جماعة:٤٨.

(٣) ينظر: عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل؛ صالح الرفاعي: ٦.

(٤) ينظر: المنهج المقترح؛ للعوني: ٤٠.

(٥) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع١/٢٤.

(٦) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب١/٣٦٠.

(٧) الكفاية؛ للخطب البغدادي: ٥٢٥.

(٨) أدب الإملاء والاستملاء؛ للسمعاني١/١٠٤.

● **أهمية الإسناد:** لم يكن صحابة رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – بعد وفاته يشك بعضهم في بعض، ولم يكن التابعون يتوقفون عن قبول أي حديث يرويه صحابي عن رسول الله –صلى الله عليه وسلَّم–، حتى وقعت الفتنة، التي أخذ الدَسُّ عَلَى السُنَّةِ يربو عصراً بعد عصر، عندئذ بدأ العلماء من الصحابة والتَّابعين يتحرون في نقل الأحاديث ولا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقها وَرُوَّاتِهَا، واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم[١]. وسأكتفي بذكر بعض النصوص التي تدل على أهمية الإسناد:

١. قال إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي (٩٦هـ) : (إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمَّن تأخذونه)[٢].

٢. وقال الإمام محمد بن سيرين(١١٠هـ): (إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم)[٣]. وقال –رحمه الله–: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم) [٤].

٣. وقال الإمام الأوزاعي(١٥٧هـ): (ما ذهاب العلم الا ذهاب الاسناد)[٥].

٤. وقال الإمام سفيان الثوري(١٦١هـ): (الإسناد سلاح المؤمن، اذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل)[٦].

٥. وقال الإمام عبد الله بن المبارك(١٨١هـ): (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[٧]. وكان يقول: (بيننا وبين القوم القوائم. يعني الإسناد)[٨].

٦. وقال الإمام محمد بن شهاب الزهري(١٢٤هـ) لأحد الرواة عندما كان يُحدِّث بالأحاديث بلا إسناد: (ما أجرأك على الله! لا تُسْندُ حديثك؟! تحدثنا بأحاديث ليس لها

---

(١) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلام؛ للدكتور مصطفى السباعي: ٩٠. وقد بحث هذه المسائل بحثاً جيداً.
(٢) المجروحين؛ لابن حبان١/٢٤.
(٣) مقدمة صحيح مسلم١/١٤.
(٤) المصدر نفسه١/١٥.
(٥) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب١/٣٦٠.
(٦) المجروحين؛ لابن حبان١/٢٧.
(٧) مقدمة صحيح مسلم١/١٥.
(٨) المصدر نفسه١/١٦.

خُطُم ولا أَزِمَّة)[١].

٧. وقال أبو عبد الله الحاكم(٤٠٥هـ): (فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه؛ لدَرَسَ منارُ الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع منه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإنَّ الأخبار إذا تَعرَّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتْراً)[٢]. والنصوص أكثر من أن تحصى في أهمية الإسناد وشرفه، وأنَّ الله اختص به الأمة المحمدية على نبيها أفضل الصلاة وأزكى التحية[٣].

(١) معرفة علوم الحديث؛ للحاكم: ٦.

(٢) المصدر نفسه: ١١.

(٣) ينظر في ذلك كتاب: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي؛ للدكتور مصطفى السباعي، وعناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة؛ لصالح بن حامد بن سعيد الرفاعي.

المطلب الثاني

تعريف المتن مع ذكر أنواع المتون من حيث نسبته إلى قائله؛ وفيه مسائل:

● **المتن في اللغة:** المتن في اللغة له معان عدَّة، فالمتن منْ كُلِّ شيْءٍ: ما صلُب ظَهْرُه، والجمعُ مُتُون ومِتَانٌ. ومتْنُ كلِّ شيءٍ: ما ظهر منه. والمتْن: مَا ارتفع مِنَ الأرض واستوى، وقيل: ما ارتفع وصلُبَ. والمتون جوانبُ الأَرض في إِشْراف. ويُقال: متن الأَرض جَلَدُها(١).

● **أمَّا المتن في اصطلاح المحدثين:** فقد عرَّفه بدر الدين ابن جماعة(٧٩٠هـ) بقوله: (ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام)(٢).

وكذا عرَّفه الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ) بأنَّه: (هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام)(٣). أو أنَّه: (ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني)(٤).

والمتن هو المقصود من أبحاث المصطلح والجرح والتعديل وعلم العلل؛ ليعرف ما تقبل نسبته إلى قائله، وما لا يقبل(٥).

● **العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:** تتضح العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي إما أخذه من المماتنة، وهي: المباعدة في الغاية؛ لأنَّه غاية السند، أو من متنت الكبش: إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، فكأنَّ المسند استخرج المتن بسنده؛ أو من المتن، وهو: ما صلب وارتفع من الأرض؛ لأنَّ المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله؛ أو من تمتن القوس أي شدها بالعصب؛ لأنَّ المسند يقوي الحديث بسنده(٦).

● **أقسام المتن من حيث قائله:** يقسم المتن من حيث نسبته إلى قائله على أربعة أقسام(٧)، وهي كما يأتي:

---

(١) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور١٣/٣٩٨مادة(متن)، والقاموس المحيط؛ لفيروز آبادي: ١٢٣٣مادة(متن).

(٢) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي؛ لابن جماعة: ٢٩.

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر؛ للحافظ ابن حجر: ١٣٠، وينظر: منهج النقد في علوم الحديث؛ للدكتور نور الدين عتر:٣٣، وتيسير مصطلح الحديث؛ للدكتور الطحان: ١٩.

(٤) تدريب الراوي؛ للسيوطي١/٢٨.

(٥) ينظر: منهج النقد؛ للدكتور نور الدين عتر: ٣٢١.

(٦) ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي؛ لابن جماعة:٢٩، وتدريب الراوي؛ للسيوطي١/٢٩.

(٧) ينظر: منهج النقد؛ للدكتور نور الدين عتر: ٣٢١.

أولاً: الحديث القدسي: هو ما أضيف إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وأسنده إلى ربه –عز وجل–. مثل: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وأسنده إلى ربه عز وجل: مثل: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فيما يروى عن ربه–، أو قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله –صلى الله عليه وسلم–. ويقال له أيضاً: الحديث الإلهي، أو الرباني[١].

مثاله: ما رواه عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–، فيما يحكي عن ربه عز وجل، قال: ((**أذنب عبد ذنباً، فقال: اللهم اغفر لي ذنبي، فقال تبارك وتعالى: أذنب عبدي ذنباً، فعلم أنَّ له رباً يغفر الذنب، ويأخذ بالذنب، ثمَّ عاد فأذنب، فقال: أي رب اغفر لي ذنبي، فقال تبارك وتعالى: عبدي أذنب ذنباً، فعلم أنَّ له رباً يغفر الذنب، ويأخذ بالذنب، ثمَّ عاد فأذنب فقال: أي رب اغفر لي ذنبي، فقال تبارك وتعالى: أذنب عبدي ذنباً، فعلم أنَّ له رباً يغفر الذنب، ويأخذ بالذنب، اعمل ما شئت فقد غفرت لك**))[٢].

ثانياً: الحديث المرفوع[٣]: (وهو ما أضيف إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك)[٤].

مثاله: ما رواه أبو هريرة –رضي الله عنه–، أنَّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: ((**فو الذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده**))[٥].

ثالثاً: الحديث الموقوف: وهو ما يروى عن الصحابة – رضي الله عنهم – من أقوالهم، أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –[٦].

مثاله: ما جاء عن ابن عمر–رضي الله عنهما–، أنَّه كان يقول: (إذا أمسيت فلا

---

(١) ينظر: منهج النقد؛ للدكتور نور الدين عتر: ٣٢٣.

(٢) أخرجه: البخاري٩/١٤٥(٧٥٠١)، ومسلم٤/٢١١٢(٢٧٥٨).

(٣) وسمي قول النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم– مرفوعاً؛ لرفعته وعلو شأنه، فالرفع ضد الوضع. هذا ما استفدته من مجالسة أهل العلم. وينظر: مختار الصحاح؛ للرازي: ١٢٦مادة(ر ف ع).

(٤) معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ١١٦.

(٥) أخرجه البخاري١/١٢(١٤)، وأخرجه مسلم١/٦٧(٤٤) من حديث أنس –رضي الله عنه–.

(٦) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح:١١٧.

تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك)[١].

رابعاً: الحديث المقطوع: وهو غير المنقطع[٢]، ويقال في جمعه: المقاطيع، والمقاطع، وهو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم[٣].

مثاله: ما جاء عن الحسن البصري أنَّه قال: (وإن القوم لا يزالون بخير ما انتظروا الخير)[٤].

---

(١) أخرجه: البخاري٨/٨٩عقب(٦٤١٦).

(٢) المنقطع هو من اصطلاح ومتعلقات الإسناد لا المتن، قال الحافظ ابن حجر في النزهة:٨٤ (فإن كان السقط باثنين غير متواليين في موضعين مثلا؛ فهو المنقطع، وكذا إن سقط واحد فقط، أو أكثر من اثنين، لكنه بشرط عدم التوالي). إلا أنَّه أثر عن الإمام الشافعي، والحميدي، والطبراني، والدارقطني أنَّهم يعبرون بالمقطوع ويعنون به المنقطع، وهذا اصطلاح خاصٌ به. وأثر عن البرديجي العكس من ذلك، بأنَّه يعبر عن المقطوع بالمنقطع. ينظر: معرفة علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ١١٩، وشرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي١/٢٣٢. والنكت على كتاب ابن الصلاح؛ لان حجر٢/٥١٤.

(٣) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح:١١٧.

(٤) أخرجه: البخاري١/١٢٣عقب(٦٠٠).

تكميل: من نافلة القول ينبغي أن يعلم أنَّ التراجم ثلاثة: الأولى: نقدية: صدوق، كذاب، ثقة. والثانية: تعريفية، هو فلان بن فلان. والثالثة: منقبية، كان يصوم النهار، ويقوم الليل. فالأولى والثانية يحتاط فيها، والثالثة يتساهل فيها. والأخبار ثلاثة: الأولى: مرفوعات للنَّبيِّ صلى الله عليهم وسلم. والثانية: موقوفات على الصحابة. والثالثة: ما يروى عمن بعدهم، تحت مسمى الأثار أو نحو ذلك ولا مشاحة في الاصطلاح. والأولى على أقسام، فما كانت في العقائد فيتشدد فيها من حيث النسبة والعمل. وما كان في الأحكام فمنها ما يتشدد فيها من حيث النسبة، ومن حيث العمل، ومنها ما يتشدد فيها من حيث النسبة ولكن عليها العمل. أما ما يروى في المغازي والسير المرفوعة فهي على قسمين كذلك، فيتشدد فيما له علاقة بالأحكام، ويغتفر فيما سواه. وأما ما يروى في الفضائل، فالأمر واسع بشروطه المعتبرة. وأما الثانية والثالثة وهي الموقوفات على الصحابة وعلى من دونهم، فهي بنحو المرفوعات في العقائد والأحكام، سيما ما يروى عن الخلفاء الراشدين. وأما ما يروى في المناقب والفضائل والآدب والأخلاق عمن هو دون الصحابة فلا يشترط لروايته تمام الإسناد وصحته ما دام الكلام صحيحًا من حيث المعنى، ومن طلب لكل قول صحة الإسناد فقد تكلف وخالف ما عليه أهل الصنعة. ولا بد لمن يقرأ في المناقب والفضائل أن يعلم أن خير الهدي هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكل أحد سواه يحتج لقوله ولحاله لا يحتج بهما، وأن الناس تغالي في ذكر المناقب، فلا بأس أن ظن أنها دون ما ذكرت، إلا ما يروى عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، فعبادته فوق ما ذكرت. وبالله التوفيق.

المبحث السابع

مسائل متفرِّقة عن علم العلل؛ يحسن بيانها؛ وفيه:

● **أولاً: أئمة العلل أحفظ لحديث الراوي من الراوي** نفسه[١]: إنَّ جهابذة المحدثين من السلف كانوا لشدة حفظهم لأحاديث الرواة، ومعرفة مخارجها وطرقها وما إلى ذلك، أحفظَ لحديث الراوي – في كثير من الأحيان – من الراوي نفسه! يقول الشيخ طارق ابن عوض الله: (ونقاد الحديث أعلم بحال الرجل من نفسه التي بين جنبيه، بل عدم رجوعه إلى قول أهل النقد وإصراره على رواية ما أنكروه عليه، موجبٌ لجرحه، وترك حديثه، كما هو معلومٌ من حال المصرِّ على الخطأ)[٢].

ومن أنعم النظر في أحوالهم لم يستغرب ذلك منهم، وفيما يأتي بعض النصوص التي تؤكِّد ذلك:

١. قال زائدة بن قدامة(٧٦هـ): (كنا نأتي الأعمش، فيحدثنا، فيكثر، ونأتي سفيان الثوري فنذكر تلك الأحاديث له، فيقول: ليس هذا من حديث الأعمش. فنقول: هو حدثنا به الساعة! فيقول: اذهبوا فقولوا له إنْ شئتم. فنأتي الأعمش، فنخبره بذلك، فيقول: صدق سفيان؛ ليس هذا من حديثنا)[٣].

٢. وقال الإمام يحيى بن معين(٢٣٣هـ): (حضرنا نعيم بن حماد بمصر، فجعل يقرأ كتابًا من تصنيفه، قال: فقرأ ساعة، ثمَّ قال: حدثنا ابن المبارك، عن ابن عون بأحاديث، قال يحيى: قلتُ له: ليس هذا عن ابنِ المبارك، فغضب وقال: تردُّ عليَّ ؟ قال: قلتُ إي والله، أرد عليك؛ أريد زينك ! فأبى أن يرجع، فلمَّا رأيته هكذا لا يرجع، قلتُ: لا والله، ما سمعتَ أنتَ هذا من ابن المبارك قط، ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون قط ! فغضب، وغضب من كان عنده من أصحاب الحديث، وقام فدخل البيت، فأخرج صحائف فجعل يقول وهي بيده: أين الذين يزعمون أنَّ يحيى بن معين ليس أمير المؤمنين في الحديث ؟! نعم يا أبا زكريا غلطتُ، وكانت صحائف فغلطتُ، فجعلتُ أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون،

---

(١) ينظر في ذلك: مقال أخي الشيخ أحمد العاني على الشبكة العنكبوتية، ملتقى أهل الحديث.

(٢) النقد البناء لحديث أسماء؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ٥٤.

(٣) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٧١.

وإنَّما روى هذه عن ابن عون غير ابنِ المبارك[١].

٣. وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي(١٩٨هـ): (ذاكرني أبو عوانة بحديث فقلتُ: ليس هذا من حديثك، فقال: لا تفقع يا أبا سعيد، هو عندي مكتوب، قلتُ: فهاته، قال: يا سلامة، هات الدرج، ففتش فلم يجد شيئًا ! فقال: من أين أُتيتُ يا أبا سعيد ؟! فقلتُ: هذا ذوكرتَ به وأنتَ شابٌ، فعلق بقلبكَ، فظننتَ أنَّك قد سمعتَ)[٢].

٤. وقال الإمام يحيى بن معين(٢٣٣هـ): (قال لي إسماعيل بن علية يوماً: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس؛ فرأيناها مستقيمة، فقال: الحمد لله، فلم يزل يقول: الحمد لله، ويحمد ربه، حتى دخل دار بشر بن معروف -أو قال: دار أبي البختري- وأنا معه)[٣].

٥. وقال يحيى بن عبدك(٢٧١هـ) لما بعث إليه أبو زرعة الرازي برسالة ينبهه فيها على خطأ له فقال: (لا جزى الله الوراق عني خيراً، أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مُسدَّد، ولم أميزها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه)[٤].

٦. وقال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح، أنَّ إسماعيل[٥] أخرج له أصوله، وأذن له أنْ ينتقي منها، وأن يعلم له ما يُحدِّث به؛ ليُحدِّث به، ويعرض عمَّا سواه)[٦] .

والنصوص في ذلك كثيرة، فرحم الله أئمة العلل من المحدثين، ورضي عنهم.

وكان رواة الحديث يعرفون شأن نقاده، ويقدرونهم قدرهم، ويُنزلونهم منزلتهم، فكانوا يرجعون إليهم ويسألونهم عن أحوال أنفسهم وأحاديثهم، وإذا بينوا لهم الخطأ رجعوا عنه، ولم يحدثوا به بعد.

فكل راوٍ من الرواة كان يعلم أنَّ نقاد الحديث وجهابذته أعلم بحديثه: صحيحه

---

(١) الكفاية؛ للخطيب البغدادي١/٢٣١. وينظر: سير أعلام النبلاء١١/٨٩.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي؛ للخطيب٢/٣٩.

(٣) المعرفة الرجال؛ لابن معين٢/٣٩.

(٤) الضعفاء؛ لأبي زرعة الرازي٢/٣٣٢.

(٥) وهو ابن عليَّة.

(٦) هدي الساري؛ لابن حجر١/٣٩٠.

وسقيمه، ومحفوظه ومنكره؛ وأعلم بحاله: ثقتِه وضعفهِ؛ من نفسه التي بين جنبيه[١].

● **ثانياً: لا بدَّ من معرفة التباين المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين في إعلال الحديث**[٢]:

إنَّ المتأمل في مسيرة نقد السنة النبوية منذ عصر الرواية إلى وقتنا الحاضر لا بد أن يلاحظ وجود اختلاف في الأحكام النهائية على بعض الأحاديث بين نقاد السنة في عصور الرواية -أي في القرون الثلاثة الأولى- وبين نقاد السنة بعد هذه العصور إلى وقتنا الحاضر، ويلاحظ أيضاً أنَّه كلما تأخر الزمن بعدت الشقة، واشتد بروز الاختلاف.

فيلاحظ كثرة ما صُحح من أحاديث قد حكم عليها الأولون بالنكارة والضعف، وربما صرحوا ببطلانها، أو بكونها موضوعة، وقد يقول المتقدم: هذا الباب -أي هذا الموضوع- لا يثبت، أو لا يصح فيه حديث، فيأتي المتأخر فيقول: بل صح فيه الحديث الفلاني، أو الأحاديث الفلانية .

وهكذا يقال في التصحيح، ربما يصحح المتقدم حديثاً فيأبى ذلك المتأخر، وربما-في الحالين-توارد الأولون وتتابعت كلماتهم على شيء، ومع ذلك لا يلتفت المتأخر إلى هذا الإجماع، أو شبه الإجماع.

إنَّ الاختلاف الشديد في الحكم على الأحاديث والإعلال وغيرهما، هو نتيجة طبيعية للاختلاف في المنهج بين المتقدمين والمتأخرين. وإنَّ مما يؤسف له أنَّ كثيراً ممن ينتحل صناعة الحديث، ظن أنَّ هذه الصناعة قواعد مُطّردة كقواعد الرياضيات؛ فأصبح يعمل القواعد على ظواهر الأسانيد، ويحكم على الأحاديث على حسب الظاهر[٣].

---

(١) كما في فقرة السابقة(٤)، و(٥). وينظر: الإرشادات؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ٢١.

(٢) ينظر في ذلك: كتاب: بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها؛ للدكتور حمزة بن عبد الله المليباري، والشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين؛ لشيخي الدكتور عبد القادر المحمدي. وينظر مقالات: الشيخ إبراهيم اللاحم، والشيخ عبد الله السعد، والشيخ عمر المقبل، والشيخ تركي الغميز، والشيخ حاتم الشريف، والشيخ حمزة المليباري، والشيخ ناصر الفهد، والشيخ عبد العزيز الطريفي. وكلها منشورة على ملتقى أهل الحديث.

(٣) الجامع في العلل؛ للدكتور ماهر ١٠٢/١.

إنَّ كثيراً من العلل التي يُعلل بها المحدثون، لا تجري على أصول الفقهاء؛ فالذي تقتضيه قواعد الأصوليين والفقهاء، أنَّ العمدة في تصحيح الحديث على عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز ألا يكون غلطاً، وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه، يوجَّه من الوجوه الجائزة، لم يترك حديثه.

وأمَّا أهل الحديث، فإنَّهم قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثمَّ تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته، كمخالفة جمع كثير له، أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه، ولم يجر ذلك على قانون واحدٍ، يُستعمل في جميع الأحاديث، ولهذا إنَّ من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم، أنَّه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو واقف ورافع، أو ناقص وزائد، أنَّ الحكم للزائد فلم نجد هذا في الإطلاق، فإنَّ ذلك ليس قانوناً مُطَّرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب الذي كتبته[١].

وخير دليل على تبيان منهج المحدثين ومنهج الفقهاء قول أبي الحسن بن الحصار الأندلسي(٦١١هـ): (إنَّ للمحدثين أغراضاً في طريقهم، احتاطوا فيها، وبالغوا في الاحتياط، ولا يلزم الفقهاء اتباعهم على ذلك، كتعليلهم الحديث المرفوع بأنَّه قد روي موقوفاً أو مرسلاً...) [٢].

قال العلامة ابن القيم(٧٥١هـ): (طريق الأصوليين وأكثر الفقهاء أنهم لا يلتفتون إلى علَّةٍ للحديث إذا سلمت طريق من الطُّرق منها، فإذا وصله ثقة أو رفعه لا يبالون بخلاف من خالفه ولو كثروا، والصَّواب في ذلك مع أئمة هذا الشَّأن العالمين به وبعلله، وهو النَّظر والتَّمهر في العلل والنَّظر في الواقفين والرَّافعين والمرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخص بالشَّيخ وأعرف بحديثه إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلَّة المؤثِّرة في موضع وبانتفائها في موضع آخر لا يرتضون طريق هؤلاء ولا طريق هؤلاء)[٣].

---

(١) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي١/١٠٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه١/١٠٦.

(٣) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود:١٠/٢٥.

وقال الذهبي(٧٤٨هـ): (وجزمت بأنَّ المتأخرين على إياس من أنْ يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة)[١]. وهذا الرأي وجيه وله حظ من القوة، ففي تلك القرون عاش الجهابذة الذين كان لهم قصب السبق في حفظ السنة والذب عنها، وبيان صحيحها من معلولها، وكان لهم المؤلفات الضخمة في الحديث والرجال والعلل وغيرها، إلا أنَّه وجد بعد الثلاثمئة من الأئمة من سار على منهج المتقدمين وحذا على قواعدهم وطرائقهم، فهو ملحق بهم كالإمام الدارقطني(٣٨٥هـ) والخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، وابن رجب الحنبلي(٧٩٥هـ) وغيرهم[٢].

قال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (التعليل أمر خفي، لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياها)[٣].

ويمكن تلخيص أبرز الأمور التي دعت إلى التباين بين منهج الأئمة من المتقدمين وبين المتأخرين ما يأتي:

أولاً: إنَّ المتأخرين في نقدهم الحديث لا يحيطون بجميع أحوال الراوي، فالراوي ثقة كان أم غير ثقة، له حالات مخصوصة في شيوخه أو في روايته عن أهل بلد معين. بخلاف المتقدمين فهم يراعون أحوال الرواة الثقات في شيوخهم أو في روايتهم عن أهل بلد معين، أو إذا حدثوا من حفظهم[٤]. وهو ما يسمى بتجزئة حال الراوي .

فالمتقدم قد يكون الراوي عند ثقة في جانب، ضعيف في جانب آخر، فيضعف المتقدم ما يرويه في الجانب الذي هو ضعيف.

على حين يميل المتأخر إلى طرد حال الراو، إما نصاً فيأبى تجزئة حال الراوي، وإما تطبيقاً[٥].

---

(١) تذكرة الحفاظ؛ للذهبي٣/٩٤٨.

(٢) ينظر: مناهج المتقدمين في التعامل مع السنة تصحيحاً وتضعيفاً: ٤.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر٢/٧١٤.

(٤) ينظر: مقال الشيخ محمد بن عبد الله القناص على الشبكة العنكبوتية: ٣.

(٥) ينظر: مقال الشيخ إبراهيم اللاحم تباين منهج المتقدمين والمتأخرين على موقع ملتقى أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية:٣.

ثانياً: يغلب على منهج المتأخرين الاعتماد على ضوابط، جعلها كثير من المعاصرين طريقاً سهلاً يختصر عليهم عناء الحفظ، ويطوي عنهم بساط الاستقراء والتتبع والممارسة. فاعتمد كثير من المتأخِّرين على ظواهر الأسانيد من حيث لا يشعرون، ودخول علم المنطق في علوم الحديث من خلال كتب المصطلح المتأخِّرة خاصَّة[١]، بخلاف المتقدمين فإنَّ أحكامهم تقوم على السبر والتتبع والاستقراء في التصحيح والتضعيف، والتوثيق والتجريح، والتعليل، مع الحفظ وكثرة المدارسة والمذاكرة[٢].

ثالثاً: إذا روى الحديث جماعة عن شيخ لهم، وزاد بعضهم زيادة في إسناد الحديث، كوصله أو رفعه، أو في متن الحديث، فإنَّ المتقدم يسير على قاعدة: النظر في كل زيادة بحسبها.

فقد تقوم القرائن والأدلة على حفظها، وقد تقوم على ضعفها، في حين يسير المتأخر على قاعدة: زيادة الثقة مقبولة. وطرد هذه القاعدة، وتصحيح هذه الزيادات[٣].

رابعاً: من الأمور التي جعلت التباين كبيراً بين منهجي المتقدمين والمتأخرين أنَّ المتأخرين قد بالغوا في تصحيح الأحاديث وتقويتها بالشواهد والمتابعات، حتى أسرف بعض المعاصرين، فقوّى الخطأ بالخطأ فصار عنده صواباً، بخلاف المتقدمين فإنَّ تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد له ضوابط، من أبرزها التأكد من كونها محفوظة وسالمة من الخطأ والوهم[٤].

خامساً: المتأخرون – وبخاصة المعاصرين – يُعلون رواية المدلس حتى لو لم يثبت تدليسه في ذلك الحديث خاصة، بخلاف المتقدمين فإنَّهم لا يُعلون رواية المدلس إلا إذا ثبت تدليسه، فالتدليس عند المتأخرين هو العنعنة، ومن ثم يحكمون على عنعنة المدلس بالضعف، أما المتقدمون فيفرقون بين العنعنة والتدليس، ولذلك لا يضعفون رواية المدلس بمجرد

---

(١) ينظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح؛ لعادل الزرقي:٢٣.

(٢) ينظر: مقال الشيخ ناصر الفهد على الشبكة العنكبوتية: ٣.

(٣) ينظر: مقال الشيخ تركي الغميز على الشبكة العنكبوتية: ١.

(٤) ينظر: مقال الشيخ إبراهيم اللاحم تباين منهج المتقدمين والمتأخرين على موقع ملتقى أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية:٣.

العنعنة[١].

سادساً: ومما يختلف فيهِ الحال بين منهجي المتقدمين والمتأخرين، ما أحدث مؤخراً من قولهم: (صحيح على شرط الشيخين)[٢]، أو (على شرط الشيخين)، أو (على شرط البخاري)، أو (على شرط مسلم)، وهذه الأمر أول من أظهره الحاكم في مستدركه، ثم انتشرت قليلاً بين المتأخرين حتى شاعت عندَ بعض عصريينا. وعند استخدامهم لهذه الطريقة أو المصطلح يشار به إلى أنَّ شرط الشيخين معروف لكل الناس. وهو أمر خلاف الواقع؛ لأنَّ من حاول هذا لم يحاوله إلا عن طريق الاستقراء، كما فعل بعض من كتب في شروط الأئمة الستة أو الخمسة، وإنَّ الحق الذي نعتقدهُ، ولا يتخللهُ شك، أنا لا نستطيع الجزم بالطريقة التي تم بها انتقاء الشيخين البخاريِّ ومسلم أحاديث كتابيهما، فنحن لا نعلم كيف انتقى البخاري من حديث سفيان، أو الزهري، أو يزيد بن زريع، ولا ندري كيف انتقى من أحاديث سالم أو غيره من الثقات الأثبات، ثم إنا نجزم بأنهما لم يريدا استيعاب جميع ما رواه الثقة، بل ليس كل ما رواه الثقة صحيحاً.

---

(١) ينظر: مقال الشيخ سليمان العلوان على الشبكة العنكبوتية: ١.

(٢) أضف إلى ذلك مسألة(وافقه الذهبي)، فهي من المسائل التي أثَّرت كثيراً على المتأخرين في تصحيحهم الأحاديث، لا سيما المعاصرين، والحقيقة أنَّ الذهبي لم يوافق الحاكم في أغلب ما نُسب إليه؛ وذلك أنَّ عمل الذهبي في المستدرك تلخيص لا استدراك وتحقيق. فعندما يقول الحاكم: (على شرط الشيخين) يختصرها الذهبي(خ، م)، وعندما يقول: (على شرط البخاري) يختصر الذهبي قوله الحاكم (خ) وهكذا. والذهبي نفسه صرَّح بأنَّ عمله اختصار، ولم يكن براضٍ عنه؛ وذلك أنَّ اختصره وهو ابن ثمانية عشر سنة. وخير دليل على أنَّه مجرد مختصر في الغالب قوله في السير١٧/١٧٥: (في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءا، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريراً). قال الشيخ العلامة شعيب الأرناؤوط في الصفحة نفسها حاشية(١) معلقاً على قول الذهبي: (وهذا يدلك أيضا على أن الذهبي -رحمه الله- لم يعتن بالمختصر اعتناء تاماً، بحيث لم يتتبع الأحاديث تتبعا دقيقاً، وإنَّما تكلَّم فيه بحسب ما تيسر له، ولذا فقد فاته أن يتكلَّم على عدد غير قليل من الأحاديث التي صححها الحاكم وهي غير صحيحة، أو ذكر أنَّها على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما وهي ليست كذلك، كما يتحقق ذلك من له خبرة بأسانيد الحاكم، وممارسة لها، ونظر فيها).

إذن فصنيع الشيخين في أحاديث الثقات صنيع انتقائي وليس شمولياً، ونحن لا نعرف الأسس التي عليها انتقى الشيخان أحاديث هؤلاء الثقات[١].

سابعاً: مما اختلف فيه المتأخرون عن المتقدمين مثل الانقطاع، فالمتأخرون يحكمون على كل حديث منقطع بالضعف، بخلاف المتقدمين فإنَّهم يولونه عناية كبيرة.

ثامناً: كذا رواية المجهول، فالمتأخرون يردون مجهول العين ويقبلون مجهول الحال في الغالب ولهم في ذلك كلام، أما المتقدمون فلا يقبلونه مطلقاً ولا يردونه مطلقاً ولا يجعلون مجرد الجهالة علة للحديث. وهكذا رواية المبتدع، فالمتأخرون – ولاسيما المعاصرين– لا يقبلون رواية المبتدع، بخلاف المتقدمين فهم يقبلون روايته مطلقاً[٢].

تاسعاً: إنَّ الأصل عند المحدِّثين التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة – لحديث واحد – ثم الجمع بينها عند تكافئ الأدلَّة، خلاف ما تقرَّر في الفقه وأصوله من الجمع بين المتون المتعارضة بادئ الرَّأي، ثم التَّرجيح عند تعذر ذلك بقواعد مقررة هنالك، فالنَّاظر في كتب العلل وترجيحات علماء الحديث، يجد أنَّ نسبة القول بالجمع بين الرِّوايات المختلفة قليلة جداً بالنِّسبة لما رجَّحوه من روايات[٣].

عاشراً: ومن القضايا المهمة في هذا أنَّ الأئمة المتقدمين كانت لهم عناية خاصة بنقد المتون، والتنبيه على ما وقع فيها من خطأ ووهم، وهذا كثير في كلامهم[٤].

وفي ختام هذه الجزئية أود نقل بعض النصوص التي فيها دلالة على التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين:

١. قال الإمام ابن جرير الطبري(٣١٠هـ): (...وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح؛ وذلك أنَّه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه)[٥].

---

(١) ينظر: الجامع في العلل؛ للدكتور ماهر١/١٠٨.

(٢) المصدر نفسه١/١٠٨.

(٣) ينظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح؛ لعادل الزرقي: ٥٣.

(٤) مقال الشيخ تركي الغميز على الشبكة العنكبوتية: ٣.

(٥) تهذيب الآثار؛ للطبري:٤.

٢. قال أبو عبد الله الحاكم(٤٠٥هـ): (...، فهذه الأخبار صحيحة على مذهب الفقهاء، فإن القول عندهم فيها قول من زاد في الإسناد أو المتن إذا كان ثقة. فأما أئمة الحديث فإن القول فيها عندهم قول الجمهور الذي أرسلوه، لما يخشى من الوهم على هذا الواحد)[١].

٣. قال الحافظ أبو يعلى القاضي(٥٢٦هـ): (...، معنى قول أحمد (ضعيف) على طريقة أصحاب الحديث؛ لأنَّهم يضعفون بما لا يوجب تضعيفه عند الفقهاء، كالإرسال، والتدليس، والتفرد بزيادة في الحديث لم يروها الجماعة، وهذا موجود في كتبهم: تفرد به فلان وحده)[٢].

٤. وقال الحافظ الذهبي(٧٤٨خ): (الحديث الصحيح هو: ما دار على عدل متقن واتصل سنده، فإن كان مرسلاً ففي الاحتجاج به اختلاف.

وزاد أهل الحديث: سلامته من الشذوذ والعلة، وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإنَّ كثيراً من العلل يأبونها)[٣].

٥. وقال ابن رجب الحنبلي(٧٩٥هـ): (...، وهذا الحديث ممَّا اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، منهم إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، ويزيد ابن هارون، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسلم بن الحجاج، وأبو بكر الأثرم، والجوزجاني...، وأمَّا الفقهاء المتأخرون فكثير منهم نظر إلى ثقة رجاله فظن صحته، وهؤلاء يظنون أنَّ كل حديث رواه ثقة فهو صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث. ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين)[٤].

٦. قال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (وبهذا التقرير، يتبيَّن عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدَّة فحصهم، وقوَّة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدُّمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه)[٥].

---

(١) المدخل إلى الإكليل؛ لأبي عبد الله الحاكم:٤٧.

(٢) العدة؛ لأبي يعلى القاضي٣/٩٣٨.

(٣) الموقظة؛ للذهبي: ٢٤.

(٤) فتح الباري؛ لابن رجب الحنبلي١/٣٦٣.

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح٢/٧٢٦.

وأختم هذا المبحث بقول العلامة عبد الرحمن المعلمي -رحمه الله تعالى- مبيناً تساهل كثير من المتأخرين في حكمهم على الأحاديث: (إنني عندما أقرن نظري بنظر المتأخرين أجدني أرى كثيراً منهم متساهلين، وقد يدل ذلك على أن عندي تشدداً لا أوافق عليه، غير أني مع هذا كله رأيت أن أبدي ما ظهر لي ناصحاً لمن وقف عليه من أهل العلم، أن يحقق النظر ولا سيما من ظفر بما لم أظفر به من الكتب التي مرت الإشارة إليها)[1].

(١) في مقدمته لكتاب الفوائد المجموعة؛ للشوكاني: ٨.

المبحث الثامن

قواعد في العلل؛ لأبي زرعة الرزي من خلال كتاب العلل؛ لابن أبي حاتم

ذكرت في هذا المبحث بعض القواعد التي تعني بالأحاديث والرجال، والتي لها أثرٌ كبير في علم العلل. وهذه القواعد ليست مستنبطة، وإنما صرَّح بها الحافظ أبو زرعة الرازي في كتاب العلل؛ لابن أبي حاتم، وقد علقت عليها في الحاشية تعليقاً مختصراً.

– القاعدة الأولى: قال الحافظ أبو زرعة: (ابن أبي زائدة[١] قلَّما يُخطئ، فإذا أخطأ أتى بالعظائم)[٢].

– القاعدة الثانية: قال الحافظ أبو زرعة: (إذا زاد حافظٌ على حافظٍ قُبِلَ)[٣].

– القاعدة الثالثة: قال الحافظ أبو زرعة: (حديث قتادة، عن أبي أيوب، عن جويرية صحيحٌ، وحديث سعيد ابن المسيب، عن عبد الله بن عمرو أيضاً صحيحٌ، وحديث أبي

---

(١) هو (يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمْداني، بسكون الميم، أبو سعيد الكوفي، ثقةٌ متقنٌ، من كبار التاسعة، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة وله ثلاث وستون سنة ع). التقريب: ٥٩٠ترجمة(٧٥٤٨).
قال ابن معين: (يحيى بن زكريا بن أبي زائدة كيس لا أعلم أخطأ إلا في حديث واحد). شرح علل الترمذي١/١٥٣.
وقال الذهبي في الميزان٤/٣٧٤ترجمة(٩٥٠٥): (وقيل: إنَّه ما غلط قط).
وقيل: إنَّه أول من صنف الكتب بالكوفة. ينظر: تأريخ بغداد؛ للخطيب١٦/١٧٢، وشرح العلل؛ لابن رجب١/١١٨.

(٢) العلل؛ لابن أبي حاتم٢/١٢٣مسألة(٢٥٧).

(٣) العلل؛ لابن أبي حاتم٣/٣٨٤مسألة(٩٥٢).
قلت: وهذا الاطلاق مقيد بحسب القرائن، كما هو واضح من منهج الأئمة المتقدمين، ومنهم أبو زرعة الرازي، فكم من زيادة وصل ردها أبو زرعة؛ لرجحان الارسال، وكم من حديث مرفوع حكم عليه بالوقف؛ لأنَّه وقفه أرجح، وقد بينت هذا الأمر بتوسع في مبحث تعارض الوقف والرفع وتعارض الوصل والارسال.

هريرة؛ حدَّثنا صاحب لنا، فهذا لا يدرى كيف هو؟. وفي حديث قتادة مثل ذا كثير؛ يُحدِّث بالحديث عن جماعة)[١] .

– القاعدة الرابعة: قال الحافظ أبو زرعة: (سفيان أحفظ من شعبة، وحديث الثوري أصح)[٢].

– القاعدة الخامسة: قال الحافظ أبو زرعة: (كان حميداً[٣] كثيراً ما يرسل)[٤].

– القاعدة السادسة: قال الحافظ أبو زرعة: (روى نعيم بن حماد عن بقية أحاديث ليست من حديث بقية أصلاً)[٥].

---

(١) العلل؛ لابن أبي حاتم٣/٥٥مسألة(٦٨٤). لخص الحافظ ابن حجر القول في قتادة فقال: (قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقةٌ ثبتٌ، يقال ولد أكمه وهو رأس الطبقة الرابعة مات سنة بضع عشرة ع). التقريب:٤٥٣ترجمة(٥٥١٨).

ويتلخص قول أبي زرعة على ما يأتي: أي أنَّ هذا الاختلاف على قتادة بن دعامة ليس سببه اضطراب قتادة؛ وإنما هو يدل على سعة حفظٍ؛ فقتادة بن دعامة من الأئمة المكثرين، ومن الحفاظ المتقنين، الذين جمعوا طرق الأحاديث، فاختلاف الحفاظ على قتادة في روايته عن شيوخه لا يدل على اضطرابه فيه، وإنما يدل على أنَّه سمع الحديث من غير واحد، وهذا الأمر لا يصار إليه إلا لمن بلغ في الحفظ والاتقان مثل قتادة والزهري وأضرابهم.

(٢) العلل؛ لابن أبي حاتم٤/١٥مسألة(١٢١٥). وهو قول أبي حاتم، جاء بلفظ: (قالا) فيما نقله ابن أبي حاتم عنهما.

وهذا التفضيل هو مطلق ما لم تحتف قرائن بأنَّ الراجح هو ما رواه شعبة، ولي بحث بعنوان: (بين الإمامين شعبة وسفيان).

(٣) هو (حميد ابن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقةٌ، مدلسٌ، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، من الخامسة مات سنة اثنتين ويقال ثلاث وأربعين وهو قائم يصلي وله خمس وسبعون ع). التقريب:١٨١ترجمة(١٥٤٤).

(٤) العلل؛ لابن أبي حاتم٥/٣٩٨مسألة(٢٠٧١). وهو قول أبي حاتم، جاء بلفظ: (قالا) فيما نقله ابن أبي حاتم عنهما. ومقصد كلامه أنَّه يروي بالعنعنة عمَّن لم يسمع منهم، وهذا لا يعد من التدليس، وهو الإرسال الخفي كما حرر ذلك ابن حجر في نزهة النظر:٨٥ ، وأسباب ذلك وكذلك هو ممن اشتهر وعرف بالتدليس أيضاً. وقد سبق بيان ذلك في ترجمته.

(٥) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٦٤٩-٦٥١مسألة(١١٦٢).

– القاعدة السابعة: قال الحافظ أبو زرعة: (هذا حديث ليس له أصل؛ لم يسمع بقية هذا الحديث من عبد العزيز؛ إنما هو عن أهل حمص، وأهل حمص لا يميزون هذا) [١].

– القاعدة الثامنة: قال الحافظ أبو زرعة: (الثوري أثبت من ابن عيينة)[٢].

– القاعدة التاسعة: قال الحافظ أبو زرعة: (هذا من ابن عقيل، الذين رووا عن ابن عقيل كلهم ثقات)[٣].

- القاعدة العاشرة: (وإسرائيل أحفظهم)[٤] أي في أبي إسحاق السبيعي.

(١) العلل؛ لابن أبي حاتم٦/٢٧١مسألة(٢٥١٦). سيأتي الكلام عن ذلك في مبحث التدليس.

(٢) العلل؛ لابن أبي حاتم٦/٤١٥مسألة(٢٦٣١).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٤٩٧-٤٩٩مسألة(١٥٩٩). أي: لما كان الرواة عن المدار ثقات، ترجح الوهم من المدار نفسه وإن كان ثقة، لأنَّ الخطأ أقرب إلى الواحد من الجماعة.

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٥٣٤-٥٣٥ مسألة(٩٠). وهذا الأمر يستفاد به عند الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي، فمعرفة من هو مقدم في الشيخ من الأمور المهمة في الترجيح، ومعرفة من هو مضعف في الشيخ من الأمور المهمة في التعليل.

الفصل الثالث

منهجية إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة الرازي

وفيه واحد وعشرون مبحثًا:

المبحث الأول

إعلال الحديث بالإدراج؛ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

تعريف الحديث المدرج؛ وفيه مسألتان:

● **الأولى: المدرج في اللغة:** هو الطي واللف، وهو إدخال الشيء في الشيء إذْ هو مصدر أدرج، نقول: أدرجت الثوب والكتاب إذا طويته، وأدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه وضممته إيَّاه(١).

● **الثانية: المدرج اصطلاحاً:** عرَّفه الحافظ ابن الصلاح(٦٤٣هـ) بقوله: (هو ما أدرج في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من كلام بعض رواته(٢)، بأنْ يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أنَّ الجميع عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)(٣).

هكذا قيده بالعقب ولا شك أنَّ المدرج قد يكون في أول الحديث أو وسطه(٤).

---

(١) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور١/٩٦٤مادة(درج)، والمصباح المنير؛ للحموي١/٢٧٧ مادة (درج).

(٢) ربما وقع الحكم بالإدراج في حديث ويكون ذلك اللفظ المدرج ثابتاً من كلام النَّبيِّ - صلى الله عليه وسلم - لكن من رواية أخرى. ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر٢/٨١.

(٣) معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ٩٥، وينظر: تدريب الراوي؛ للسيوطي١/٣١٤.

(٤) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي٢/٢٤٢.

ولعل الأرجح أنْ يُعرَّف مدرج المتن بغير مدرج الإسناد، فيكون تعريف مدرج المتن: هو ما أُضيفَ إلى الخبرِ، من غيرِ كلامِ صاحبه بلا تمييزٍ. فيدخلُ فيهِ المرفوعُ، والموقوفُ، ونحوهُ(١).

أمَّا مدرج الإسناد: فهو تغيير سياق الإسناد, أو حمل رواية على رواية. وهو أنْ يعمد الراوي إلى الرواية، إسنادها أو متنها, فيدخل متنها في متن, أو إسنادًا في إسناد؛ أي: يُدمج فيها ما ليس منها, بل هو من غيرها؛ متوهمًا -أو مُوهمًا- أنَّه من الرواية. وإنَّما اعتُبر ذلك مُدرجًا في الإسناد رَغم أنَّ منه ما يكون في المتن؛ لأنَّ ما أُدرج منه في المتن إنما هو مروي بإسناد آخر, غير الإسناد الذي توهّمه الرّاوي الذي وقع منه الإدراج(٢).

(١) ينظر: النكت الوفية؛ للبقاعي: ٥٣٦/١. فالادراج ليس خاص بكلام النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، فقد يدرج التابعون في كلام الصحابة، وكذلك من دون التابعين في كلام التابعين وهلمَّ جراً.

(٢) ينظر: تقريب علم الحديث؛ لطارق بن عوض الله: ٢٩٦.

المطلب الثاني

أنواع الإدراج في الحديث مع بيان صور الإدراج في الأسانيد؛ وفيه مسائلٌ:

يقع الإدراج في المتن، وكما يقع في الإسناد أيضاً.

- **الإدراج في المتن:** ويكون الإدراج في ثلاثة مواطن:

الموطنُ الأول: أنْ يكون ذلك في أول المتن، وهو نادرٌ جداً. ووقوعه أوله أكثر من وسطه; لأنَّ الراوي يقول كلاماً يريد أنْ يستدل عليه بالحديث، فيأتي به بلا فصل، فيتوهم أنَّ الكلَّ حديثٌ(١).

الموطن الثاني: أنْ يكون في الوسط، وهو قليلٌ.

الموطنُ الثالث: أنْ يكون في آخره، وهو الأكثر(٢)؛ لأنَّه يقع بعطف جملة على جملة، أو بدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- من غير فصل(٣).

- **ثانياً: الإدراج في السند:** ويقسم على أربعة أقسام:

الأول: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راو، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يُبَيِّن الاختلاف.

الثاني: أنْ يكون المتن عند راو إلا طرفاً منه؛ فإنَّه عنده بإسناد آخر، فيرويه راو عنه تامَّاً بالإسناد الأول. أو أنْ يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه، فيسمعه عن شيخه بواسطة، فيرويه راو عنه تاماً بحذف الواسطة.

---

(١) ينظر: تدريب الراوي؛ للسيوطي ٣١٧/١.

(٢) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح؛ للزركشي ٢٤١/٢، والنكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر العسقلاني ١٢٢/١.

(٣) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ٩٤.

الثالث: أنْ يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راو عنه مقتصراً على أحد الإسنادين، أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في المتن الأول.

الرابع: أنْ يسوقَ الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول له كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أنَّ ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك[١].

● **ثالثاً: صور الإدراج في الأسانيد:** إنَّ وقوع الإدراج في أسانيد الأحاديث على صور ثلاثة، وهي كما يأتي:

الصورة الأولى: أن يكون وهماً من الثقة، وهو أن يدخل حديثاً في حديث، كأن يسوق إسناداً، ثمَّ يدخل عليه متناً مروياً بإسناد آخر، وهذا أكثر ما يدخل من صور الإدراج تحت علل الحديث.

الصورة الثانية: أن يقع الحديث للراوي بإسنادين أو أكثر، رُبَّما اختلفت وصلاً وإرسالاً، أو تفاوتت فيما بينها في المتن زيادة ونقصاً، فيحمل رواية بعضهم على بعض، ولا يبين حديث هذا من حديث هذا. ومثله قادح في الحديث، تعل به الرواية.

الصورة الثالثة: أن يقع بقصد لفائدة، وليس هذا من علل الحديث.

وإدراج الزيادة من هذا يبين عادة، وإن ترك بيانه فلظهوره فلا محظور منه ولا يُعل به. وهو مثل إدراج لفظة تشرح اسم راوٍ في الإسناد، بتبيين نسبه أو جرحه وتعديله، أو شيء من أمره، وهو كثير الورود في الأسانيد، فهذا يأتي الإدراج فيه بقرينة مبينة[٢].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٩٣.

(٢) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع٢/٦٨٢.

المطلب الثالث

كيفية الكشف عن الإدراج مع بيان أسباب الإدراج؛ وفيه مسألتان:

● **الأولى: كيفية الكشف عن الادراج:** لما كان الإدراج في الحديث ذا أثر خطير؛ لما يترتَّب عليه أحياناً أنْ يجعل من الحديث ما ليس منه، فقد شدد العلماء البحث عنه، وَتَحَرَّوا، وأخذوا فيه بالحيطة، فوضعوا لكشفه وسائل عديدة تُحقق معرفته وكشفه[١]، وهي على ما يأتي:

الأول: أنْ يستحيل إضافة ذلك إلى النَّبيِّ – صلَّى الله عليه وسلَّم –.

الثاني: أنْ يُصرِّح الصحابي بأنَّه لم يسمع تلك الجملة من النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم–.

الثالث: أنْ يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه، بأن يضيف الكلام إلى قائله[٢].

رابعاً: وهو قريب من ثالثه: أنْ ينص الراوي الذي أدرج في الحديث بأنَّ ذلك ليس مرفوعاً، أو أن ينص بعض الأئمة المطلعين على ذلك[٣].

● **الثانية: سبب وقوع الادراج في متون الأحاديث:** لوقوع الإدراج أسباب عديدة، وهي على ما يأتي:

أولاً: التفسير، وأكثر الادراج يقع تفسيراً لبعض الألفاظ الغريبة الواقعة في الحديث[٤].

---

(١) ينظر: منهج النقد؛ للدكتور نور الدين عتر: ٤٤٢/١.

(٢) ينظر: الاقتراح؛ لابن دقيق العيد:٢٣.

(٣) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر:٩٤.

(٤) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر٨١٧/٢.

ثانياً: الاختصار، يعمد بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل فيجيء من بعده فيرويه مُدْمَجاً من غير تفصيل فيقع ذلك[١].

ثالثاً: استنباط الراوي حكماً منَ الأحكام[٢].

رابعاً: الاستشهاد، أنْ يقول الراوي كلاماً ويذهب مذهباً يريد أنْ يعضده بالحديث, فيأتي بكلامه ثم يأتي بدليله –وهو الحديث– بلا فاصل بينهما, فيتوهَّم السامع أنَّ الكلَّ حديثٌ, فيرويه على هذا الوهم[٣].

(١) ينظر: المصدر نفسه٢/٨٢٩.

(٢) ينظر: النكت الوفية؛ للبقاعي١/٥٣٦.

(٣) ينظر: تقريب علم الحديث؛ لطارق بن عوض الله:٢٩٣.

المطلب الرابع

حكم الإدراج؛ وفيه مسألتان:

الأولى: حكم الإدراج من حيث الشرع: إنَّ تعمد الإدراج في السند والمتن محظور; لما يتضمن من عزو الشيء لغير قائله، وأسوأه ما كان في المرفوع ممَّا لا دخل له في الغريب المتسامح في خلطه، أو الاستنباط[١]. أمَّا الأخير فلا بأس به[٢].

مع القول بانَّ الحكم بالإدراج يكون بحسب غلبة ظن[٣] المحدث الحافظ الناقد، ولا يوجب القطع بذلك خلاف غيرها[٤] . وتأصيل ذلك: أنَّه لا يصح ادِّعاء الإدراج في إسناد أو متن إلا إذا قام برهان بيِّن على وجوده، وإذا ثبت فإن كان من مدرج المتن حكم لذلك القدر المدرج بكونه ليس من الخبر، ولا يقدح هذا في سائر الخبر، ويكون ذلك القدر من الجملة الحديث الضعيف رفعه إلى النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-[٥].

● **الثانية: حكم الإدراج من حيث الصحة والضعف:** ذهب بعضهم إلى أنَّ المدرج من أنواع الحديث الضعيف؛ لأنه إدخال في الحديث ما ليس منه، وهذا المدرج وإن ربَّما صح أو حسن من حيث احتمال وروده من طريق أخرى يصح بها، لكن هذا لا يمنع الحكم عليه بالضعف هنا؛ لأننا نحكم عليه من حيث دخوله في هذا الحديث الذي وقع فيه الإدراج وظاهر أنه ليس منه.

ثم الإدراج إن وقع خطأ وسهوا فلا يؤاخذ عليه صاحبه، إلا إذا كَثُرَ منه وقوع ذلك، فإنه يكون حينئذٍ جرحاً في ضبطه.

---

(١) ينظر: فتح المغيث؛ للسخاوي١/٣٠٨.

(٢) ينظر: تدريب الراوي؛ للسيوطي:٣٢٢.

(٣) أي القسم الثالث من طرق الكشف عن الادراج التي سبق ذكرها آنفاً.

(٤) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر٢/٨١٢.

(٥) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع٢/١٠١٦.

والذي يظهر أنَّ الإدراج لا يحكم بضعفه إلا إذا نسب مرفوعاً أو نحو ذلك على سبيل الوهم، أمَّا إن لم ينسب ذلك فلا معنى لتضعيف اللفظة المدرجة.

❖ **أمثلة التطبيقية، لإعلال الحديث بالإدراج عند الحافظ أبي زرعة:**

وتشمل:

- **أولًا: الإدراج في المتن؛ وفيه ثلاثة أمثلة:**

- **المثال الأول: إعلال الحديث؛ بالإدراج في آخر متنه، مع كون اللفظة المدرجة جاءت مرفوعة من غير هذا الوجه:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن عباد، عن عبد العزيز الدراوردي[١]، عن حميد، عن أنس: أنَّ النَّبيَّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– قال: ((**إنْ لم يثمرها الله، فَبِمَ يستحلُّ أحدكم مال أخيه**))؟!

فقالا: هذا خطأ؛ إنَّما هو كلام أنسٍ. قال أبو زرعة: كذا يرويه الدراوردي، ومالك بن أنس[٢] مرفوع، والناس يروونه موقوف من كلام أنسٍ)[٣].

- **بيان إعلال الحافظ أبو زرعة الرازي:** يرى الحافظ أبو زرعة الرازي أنَّ الإمام مالك وكذا عبد العزيز الدراوردي–وأيضاً قد تابعهما يحي بن أيوب–[٤] قد وهما في جعل آخر الحديث من كلام النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–، وإنما هو تفسيرٌ وبيان من كلام أنس– رضي الله عنه–، كما رواه جمعٌ كما سيأتي، فوهما وأدرجا كلام أنسٍ بكلام النَّبيِّ –صلى الله

---

(١) أخرج روايته: مسلم ٣/١١٩٠(١٥٥٥)، والبيهقي٥/٣٠٠(١٠٩٠١).
الإمام مسلم أخرج الحديث وبيَّن موطن العلة في إيراده للروايات على حسب منهجه الدقيق في إبراز علل الاحاديث الخفية في صحيحة. ينظر: عبقريَّة الإمام مسلم في صحيحه؛ للدكتور حمزة المليباري:١٥.

(٢) موطأ الإمام مالك تحقيق: الأعظمي٤/٨٩٣(٢٢٩٠)، وبرواية أبي مصعب الزهري ٢/٣١٦(٢٤٩٩)، وبرواية يحي بن يحي الليثي٢/٦١٨(١٢٨١)، وبرواية ابن القاسم (١٥١)، وبرواية سويد بن سعيد الحدثاني(٢٢٤). ومن هنا يتبين وهم أبي نعيم الأصبهاني إذْ قال بعد أنْ أخرجه بالإدراج٦/٣٤٠: (صحيحٌ في الموطأ، واللفظة الأخيرة لا يرويها كل أصحاب الموطأ). إلا إذا حملنا قوله(لا يرويها كل)، أي أنَّ بعض رواة الموطأ لا يروونها، وهذا لا يوافق عليه؛ قال ابن عبد البر في التمهيد٢/١٩٠: (هكذا روى هذا الحديث جماعة الرواة في الموطأ لم يختلفوا فيه فيما علمت). وأخرجه من طريق مالك الشافعيُّ في المسند٢/١٨٩(١٤١٩)، والبخاري٣/٧٧(٩١٩٨)، ومسلمٌ٣/١٩٠(١٥٥٥)، والنسائي ٧/٢٦٤(٢٥٢٦)، وأبو يعلى٦/٣٩٢ (٣٧٤٠)، وابن حبان ١١/٣٦٥ (٤٩٩٠)، والحاكم في المستدرك٢/٤٣(٢٢٥٨)، وأبو نعيم في الحلية٦/٣٤٠، والبيهقي في الكبرى٥/٣٠ (١٠٩٠٠).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٥٢٨–٥٢٩مسألة(١١٢٩). طبعاً الجادة(مرفوعاً وموقوفاً)، ولكن للرفع توجيه آخر.

(٤) أخرج روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار٤/٢٤(٥٥٧٥).

عليه وسلم- فجعلاه مرفوعاً كلَّه[١].

وكأنَّه أشار بقوله(الناس يروونه)، إلى كثرة من رواه بخلاف رواية الإمام مالك وعبد العزيز.

وعند النظر في الروايات التي رُوي آخره مرفوعاً فيها، يتبيَّن أنَّ الرفع تفرَّد به الإمام مالك وحده، فإنَّ عبدالعزيز الدراوردي رواه بخلاف رواية الإمام مالك، كما رواه عنه إبراهيم ابن حمزة الزبيري كما سيأتي تخريجها، وأمَّا هذه الرواية فقد أخطأ محمد بن عبَّاد فيها.

قال الدارقطني(٣٨٥هـ): (وأخرج مسلمٌ عن ابن عباد، عن الدراوردي، عن حميد، عن أنس، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم- : ((**أرأيت إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك**))، قال: وهذا وهم فيه ابن عباد على الدراوردي حين سمعه ابن عباد منه، لأنَّ إبراهيم بن حمزة رواه عن الدراوردي، عن حميد، عن أنس بن مالك نهى رسول اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم- عن بيع الثمرة حتى تزهو، فقلنا لأنس: ما تزهو؟ قال: تحمر، قال: أرأيت إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك، وهو الصواب، فأمَّا ابن عباد فإنَّه أسقط كلام النَّبيِّ، وأتى بكلام أنس ورفعه عن النَّبيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وهذا خطأ قبيح، والله أعلم)[٢].

---

(١) وهنا أقول: نعم، إنَّ الإدراج غير البيِّن يعدُّ علَّة من علل الحديث، ولكن أرى أنَّ من الوهم أن يجعل من جملة أنواع الحديث الضعيف، فكونه علَّة؛ أن ينسب الادراج إلى غير قائله وهماً، وهذه علَّةٌ وبلا شك، ولكن بعد جمع الطرق يتضح الكلام المدرج من غيره، فلا يستقيم هنا جعله من أقسام الحديث الضعيف؛ إذْ مجرد الحكم أنَّ هذا من كلام النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم- وأنَّ هذا من كلام الصحابي لا يستوجب الضعف فيما أرى والله أعلم.

(٢) كتاب التتبع؛ للدارقطني:٤٥١-٥٤٢. وقال أيضاً في الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس١٣٧:(وقد رواه محمد بن عباد المكي، عن الدراوردي، فوافق مالكاً، ولم يضبط، والصواب رواية إبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي، متابعة أصحاب حميد الذين ذكرناهم، وبخلاف رواية مالك)، وقال الخطيب البغدادي في الفصل للوصل ١٢٦/١: (وإبراهيم أتقن من محمد بن عباد، وليس يصح أنّ أحداً رفعه سوى مالك، والله أعلم)، وقال ابن حجر في الفتح٤٩٨/٤: (والخطأ في رواية عبدالعزيز من محمد بن عباد، فقد رواه إبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي، كرواية إسماعيل بن جعفر).

وأمَّا رواية يحيى بن أيوب التي سبق ذكرها في متابعة الإمام مالك ففيها عبد الله ابن صالح كاتب الليث وهو ضعيفٌ[١]، ثمَّ إنَّ الدارقطني ذكر يحيى بن أيوب فيمن رووا الحديث بخلاف مالك كما سيأتي.

وإذا تبيَّن هذا فإنَّ الإمام مالكاً قد خالفه جمعٌ من الرواة، وهم: إسماعيل بن جعفر[٢]، وأنس بن عياض[٣]، وبشر بن المفضل[٤]، وسفيان بن حبيب[٥]، وسفيان الثوري[٦] وسليمان بن بلال[٧]، وسليمان بن حيان أبو خالد الأحمر[٨]، وسهل بن يوسف[٩]، وعبد الله بن المبارك[١٠]، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي[١١]، وعبيدة بن معتب[١٢]، ومحمد بن إسحاق[١٣]، ومروان بن معاوية[١٤]، ومعاذ بن معاذ[١٥]،

(١) ينظر: الميزان الاعتدال؛ للذهبي٢/٤٤٠-٤٤٥ترجمة(٨٥٦٧).
(٢) أخرج روايته: البخاري ٤/٤٠٤ (٢٢٠٨)، ومسلم ٣/١١٩٠ (١٥٥٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/٢٤(٦٥٦)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل ١/١٢٤.
(٣) أشار إلى روايته الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس: ١٣٦.
(٤) أشار إلى روايته الدارقطنيّ في علله ١٢/٦٠مسألة(٢٤١٦).
(٥) أشار إلى روايته الدارقطنيّ في علله ١٢/٦٠مسألة(٢٤١٦).
(٦) ذكر روايته البيهقي في السنن الكبرى ٥/٣٠١(١٠٩٠٥)، وفي معرفة السنن والآثار؛ للبيهقي٤/٣٢١(٣٣٩٣).
(٧) أشار إلى روايته الدارقطنيّ في الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس: ١٣٦.
(٨) أخرج روايته: الخطيب البغدادي في الفصل للوصل ١/١٢٦-١٢٧.
(٩) أشار إلى روايته الدارقطنيّ في الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس:١٣٦.
(١٠) ذكر روايته الدارقطني في كتاب التتبع:٥٣٩.
(١١) أخرج روايته: البيهقي في السنن الكبرى٥/٣٠٠(٦٥٦٥)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل ١/١٢٤-١٢٥.
(١٢) أشار إلى روايته الدارقطنيّ في علله ١٢/٦٠مسألة(٢٤١٦).
(١٣) أشار إلى روايته الدارقطنيّ في الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس: ١٣٦.
(١٤) أشار إلى روايته الدارقطنيّ في علله ١٢/٦٠مسألة(٢٤١٦).
(١٥) أشار إلى روايته الدارقطنيّ في الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس: ١٣٦.

ومعتمر بن سليمان[١]، وهشيم بن بشير[٢]، ويحيى بن أيوب[٣]، ويزيد ابن هارون[٤] جميعهم عن حميد، عن أنس قال: (أرأيت إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك)، فأقفوا آخره ولم يرفعوه.

ولذلك جعل رفعه ابن المظفر(٣٧٩هـ) في غرائب مالك[٥]، والدارقطني(٣٨٥هـ) في الأحاديث التي خولف فيها مالك، وقال: (خالفه سليمان بن بلال، وإسماعيل بن جعفر، ومحمد بن إسحاق، ومعتمر بن سليمان، وسهل بن يوسف، ومعاذ بن معاذ، وأبو ضمرة أنس ابن عياض، ويزيد بن هارون وعبد العزيز الدراوردي من رواية إبراهيم بن حمزة الزبيري عنه، وغيرهم، فرووه عن حميد عن أنس أنَّ النَّبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع الثمار حتى تزهو. قال أنس بن مالك: أرأيت إن منع الله الثمرة.

وهذا هو الصواب، ومالك جعل هذا الكلام من قول النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- ولا يثبت)[٦].

وقال في العلل: (يرويه مالك، عن حميد، عن أنس، وأسند الحديث كله إلى النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-.

ورواه الدراوردي، من رواية محمد بن عباد، عنه، عن حميد، عن أنس.

وأسند آخر الحديث كما أسنده مالك.

---

(١) أشار إلى روايته الدارقطنيّ في الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس: ١٣٦.

(٢) أشار إلى روايته الدارقطنيّ في علله ٦٠/١٢مسألة(٢٤١٦).

(٣) أشار إلى روايته الدارقطنيّ في علله ٦٠/١٢مسألة(٢٤١٦).

(٤) أخرج روايته: أبو يعلى في مسنده٦٧/٤ (٣٨٣٩)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل ١٢٤/١، والبغوي في شرح السنة ٩٤/٨-٩٥ (٢٠٨١).

(٥) ينظر: غرائب حديث الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه؛ لابن المظفر(٩٩).

(٦) الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس رضي الله عنه؛ للدارقطني(٦٧).

وخالفه إبراهيم بن حمزة، ويحيى بن سليمان بن نضلة، فجعلا آخر الحديث من كلام أنس.

وكذلك رواه إسماعيل بن جعفر، وبشر بن المفضل، وأبو خالد الأحمر، ومعتمر ابن سليمان، ... ، وعبيدة بن حميد، وسفيان بن حبيب، ويحيى بن أيوب، ومروان ابن معاوية، ويزيد بن هارون، جعلوا آخر الحديث من قول أنس، وهو الصواب)[١].

وقد بيَّن أبو عبد الله الحاكم(٤٠٥هـ) تفرد مالك به فقال: (هذه الزيادة في هذا الحديث: أرأيت أن منع الله الثمرة عجيبة؛ فإنَّ مالك بن أنس ينفرد بها، ولم يذكرها غيره علمي في هذا الخبر)[٢].

وقال الخطيب(٤٦٣): (روى مالك بن أنس هذا الحديث عن حميد عن أنس فرفعه، وفيه هذه الألفاظ إلى النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، ووهم في ذلك؛ لأنَّ قوله: أفرأيت إن منع الله الثمرة إلى آخر المتن كلام أنس؛ بيَّن ذلك يزيد بن هارون...)[٣].

وقال البيهقي(٤٨٥هـ): (وكذلك رواه جماعةٌ عن حميد، وفى بعض الروايات، عن إسماعيل بن جعفر، عن حميد قال أنس: أرأيت إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك؟ وكذلك قاله سفيان الثوري، عن حميد، فجعل الجواب عن تفسير الزهو وقوله: أرأيت إن منع الله الثمر من قول أنس بن مالك، ومالك بن أنس جعله من قول النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- وتابعه على ذلك الدراوردي من رواية محمد بن عباد عنه، فالله أعلم)[٤].

---

(١) العلل؛ للدارقطني١٢/٦٠مسألة(٢٤١٦). وينظر: التتبع؛ له(١٩٨).

(٢) علوم الحديث؛ للحاكم:٣٠٢.

(٣) الفصل للوصل المدرج في النقل١/١٢١. وقد فصَّل القول في الحديث تفصيلاً يشفي العليل ويروي الغليل فلينظر في موضعه.

(٤) السنن الكبرى؛ للبيهقي٥/٣٠١(١٠٩٠٥).

وقال أيضاً: (ورواه جماعة عن مالك كما رواه الشافعي، ورواه إسماعيل بن جعفر عن حميد فلم يسند آخره. وكذلك سفيان رواه عن حميد فجعله من قول أنس ابن مالك. وأسند محمد بن عباد عن الدراوردي عن حميد كما أسنده مالك . والله أعلم)[١].

وقال ابن الجوزي(٥٩٧هـ): (وقوله: أرأيت إن منع الله الثمرة، بم تستحل مال أخيك؟ ظاهره أنَّه من كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، كذلك رواه مالكٌ، وخالفه الأكثرون، فجعلوه من كلام أنس. أنبأنا عبد الوهاب الحافظ قال: أخبرنا جعفر ابن أحمد قال: أنبأنا أحمد بن علي بن ثابت قال: روى مالك بن أنس هذا الحديث عن حميد عن أنس فرفعه، وفيه: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((**أرأيت إذا منع الله الثمرة، فبم يأخذ أحدكم مال أخيه؟**)) وهكذا رواه عن مالك أصحابه لم يختلفوا فيه. ووهم مالك في هذا؛ لأنَّ قوله: أفرأيت إن منع الله الثمرة ... إلى آخر المتن كلام أنس؛ وقد بين ذلك يزيد بن هارون...، كلهم في روايتهم هذا الحديث عن حميد، وفصلوا كلام أنس من كلام النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-)[٢].

وقال ابن حجر(٨٥٢هـ): (وقد بينت في المدرج أنَّ هذه الجملة موقوفة من قول أنس، وأنَّ رفعها وهم، وبيانها عند مسلم)[٣].

إلا أنَّ ابن عبد البر(٤٦٣هـ) خالف الجمع في ذلك؛ إذْ قال: (فيزعم قوم أنَّه من قول أنس بن مالك، وهذا باطلٌ؛ بما رواه مالك وغيره من الحفاظ في هذا الحديث، إذ جعلوه

---

(١) معرفة السنن والآثار؛ للبيهقي٤/٣٢١(٣٣٩٣).
(٢) كشف مشكل من حديث الصحيحين؛ لابن الجوزي٣/٢٥٧.
(٣) التلخيص الحبير٣/٧٥.

مرفوعاً من قول النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-. وقد وروى أبو الزبير عن جابر عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- مثله[١])[٢].

ولا شك أنَّ الحافظ ابن عبد البر لا يوافق على قوله، فلم يذكر من وافق الإمام مالكاً على قوله ! وقد تقدَّم بيان أنَّ الأصح عن الدراوردي عدم موافقة الإمام مالك، أمَّا حديث جابر —رضي الله عنه- فلا يمكن أن يُستشهد به على هذه الكيفية؛ فرفع اللفظة في حديث جابر —رضي الله عنه- لا يعني تصحيح اللفظة —رفعاً- في حديث أنس —رضي الله عنه[٣]، ثم مخالفة الجمع للإمام مالك مع تنصيص الأئمة كأبي زرعة، وأبي حاتم، ومسلم في صنيعه، والدارقطني، والحاكم، والخطيب، وابن الجوزي، وجمعٌ من المتأخرين على وهمه -رحمه الله- كاف في القول بأنَّ الإمام مالكاً وهم في جعل آخر الحديث من كلام النَّبيِّ —صلى الله عليه وسلم-، وأنَّ الصواب هو من قول أنس —رضي الله عنه- والله أعلم[٤].

● **خلاصة القول**: إنَّ الإمام مالك قد وهم في رفع كلام أنس —رضي الله عنه- للنَّبيِّ —صلى الله عليه وسلم-، وأنَّ الصواب أنَّ آخر الحديث مدرج من كلام أنس —رضي الله عنه-، وليس كما صنع الإمام مالك، وقد بان ذلك بمخالفته لجمع من الرواة كما بيَّن ذلك أبو زرعة ووافقه على ذلك أئمة النقاد. والله أعلم.

---

(١) أخرجه: مسلم في ٣/١١٩٠(١٥٥٤)، وأبو داود ٣/٢٧٦-٢٧٧ (٣٤٧٠) والنسائي ٧/٢٦٥(٦٥٦٨)، وابن ماجه ٢/٧٤٧ (٢٢١٩)، والدارمي٢/١٦٧-١٦٨ (٢٥٥٩)، والدارقطني ٣/٣٠-٣١، والحاكم في المستدرك على الصحيحين ٢/٣٦، والبيهقي في السنن الكبرى ٥/٣٠٦(٥٦٥٦).

(٢) التمهيد؛ لابن عبد البر٢/١٩٢.

(٣) وقد تقدم التنظير لذلك.

(٤) وينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح؛ لابن الملقن١٤/٤٩٢، والبدر المنير؛ له٦/٥٧٨، وفتح الباري؛ لابن حجر١/٣٥٩، وعمدة القاري؛ للعيني١٢/٧، وشرح السيوطي على مسلم٤/١٦٥، والمدرج إلى المدرج؛ له(١٧)، وإرشاد الساري؛ للقسطلاني٤/٩١.

● **المثال الثاني: إعلال متن الحديث كله بالإدراج؛ لقرائن تدل على ذلك:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب[١]، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن أسلم مولى عمر؛ قال: قال عمر: لا أشرب خلاً من خمر أفسدت حتى يبدئ الله إفسادها، فعند ذلك يطيب الخل، فلا بأس على امرئ يبتاع خلاً وقد وجده مع أهل الكتاب، ما لم يعلم أنهم تعمدوا إفسادها بعدما صار خمراً؟

فقال أبي: يشبه أن يكون عامة هذا الكلام من كلام الزهري؛ لأنَّه قد روي بهذا الإسناد عن عمر كلام في الطلاء[٢]. وروي عن الزهري – قوله – هذا الكلام.

فاستدللنا: أنَّ هذا الكلام ليس هو من كلام عمر، وأنَّه كلام الزهري. وقد كان الزهري يحدث بالحديث، ثم يقول على إثره كلام، فكان أقوام لا يضبطون، فجعلوا كلامه في الحديث، وأمَّا الحفاظ وأصحاب الكتب فكانوا يميزون كلام الزهري من الحديث.

فذكرت هذا الحديث لأبي زرعة؟ فقال: الذي عندي أنَّ هذا كلَّه كلام الزهري، وذكر نحو ما قال أبي في بيان علة هذا الحديث)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعلَّ الحافظ أبو زرعة حديث ابن أبي ذئب بالإدراج؛ بأنَّه وهم في جعله الحديث موقوفاً عن عمر –رضي الله عنه–، وإنما هو من كلام الزهري.

---

(١) أخرج روايته: عبد الرزاق في المصنف٩/٢٥٢(١٧١١١)، وابن زنجويه(٤٨٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٨/٣٩٢، والبيهقي في الكبرى٦/٣٧ (١١٥٣٢). وأشار إليه في معرفة السنن والآثار؛ له ٨/٢٢٥ (١١٧١٩) بقوله: (قد روينا، عن أسلم، مولى عمر، عن عمر ابن الخطاب، أنه قال: (لا تشرب خل خمر أفسدت حتى يبدي الله فسادها، فعند ذلك يطيب الخل). وابن عبد البر في التمهيد١/٢٦٢.

(٢) أخرجه: عبدالرزاق في المصنف ٩/٢٥٤(١٧١١٦)، والنسائي في الكبرى٤/١٩٢(٦٨٥٩)، وابن حزم في المحلى ٧/٤٩٨، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٨/٣٣٩، جميعهم من طريق معمر، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن أسلم قال: (قدمنا مع عمر الجابية فأتي بطلاء مثل الرّب إنما يخاض بالمتخوض خوضاً فقال: إن في هذا الشراب ما انتهى إليه).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٤٦٠-٤٦٢مسألة(١٥٦٦).

ومدخل الوهم على ابن أبي ذئب؛ أنَّ الزهري روى كلاماً عن عمر –رضي الله عنه– في الطلاء[١]، وأنَّه حدَّث بهذا الحديث من قوله، ولم يفصله، فظن ابن أبي ذئب أنَّ هذا الكلام كله عن عمر –رضي الله عنه–.

ومما يدل على ذلك أنَّ يونس[٢] رواه عن ابن شهاب أنَّه كان يقول: (لا خير في خلٍ من خمرٍ أفسدت حتى يكون الله عز وجل يُفسدها، عند ذلك يطيب الخل، ولا بأس على امرئ أن يبتاع خلاً وجده مع أهل الكتاب ما لم يعلم أنها كانت خمراً، فتعمدوا فسادها بالماء، فإن كانت خمراً فتعمدوا فسادها فتكون خلاً، فلا خير في أكل ذلك). وجزم أبو حاتم بأنَّ ابن أبي ذئب أخطأ فيه عندما وقف على رواية يونس هذه إذْ قال: (...، فتيقَّنتُ أنَّ حديث ابن أبي ذئب خطأ، والناس يروون عن الزهري، عن القاسم، عن أسلم، عن عمر، كلاماً في الطلى؛ ليس فيه شيء من هذا)[٣].

وقال الطحاوي: (فبان بهذا الحديث، أنَّ ما أضيف في حديث ابن أبي ذئب –يعني إلى عمر –رضي الله عنه– إنَّما هو قاله الذي قاله في الشراب الذي أتي به في هذا الشراب ما انتهى إليه خاصة، وأنَّ ما فيه سوى ذلك إنَّما هو من كلام ابن شهاب، لا من كلام من سواه)[٤].

وإنما ذهبوا وجزموا بأنَّ الكلام للزهري؛ لأنَّ المعروف من منهجه أنَّه يدرج في الحديث عندما يرويه؛ من باب التفسير والبيان، قال الطحاوي: (ليس من كلام عمر، إنَّما هو من كلام الزهري، وصله بكلام عمر، لما أتي بالطلاء...، والدليل على ذلك ما قال له موسى

---

(١) قال ابن الأثير في النهاية ١٣٧/٣: (الطِلاء بالكسر والمدِّ: الشّرابُ المطبوخُ من عَصير العِنَب، وهو الرُّبُّ. وأصلُه القَطِرانُ الخاثِر الذي تُطْلى به الإبِلُ).

(٢) أخرج روايته: الطحاوي في شرح مشكل الآثار٣٩٥/٨، والحاكم في معرفة علوم الحديث: ١١٢، وابن عبد البر في التمهيد٢٦٢/١.

(٣) العلل؛ لابن أبي حاتم٦١٦/٣مسألة(١١٣٣).

(٤) شرح مشكل الآثار٣٩٥/٨.

ابن عقبة: افصل كلام النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- من كلامك. لما كان يحدث به من أحاديث النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- فيخلطه بكلامه. ومما يدل على ذلك أيضاً رواية غير ابن أبي ذئب لهذا الحديث عنه وهو يونس بن يزيد)[١]. وتقديم يونس في روايته هذه عن الزهري يرجع إلى أمورٍ:

الأول: إنَّه صحيح الكتاب، من المقدمين في الزهري[٢], أمَّا ابن أبي ذئب فثقة إلا أنَّه حفظ عليه بعض الأوهام عن الزهري[٣].

الثاني: إنَّ يونس فصل الرواية، وهذا يدل على مزيد تيقظ وحفظٍ.

وقد توبع ابن أبي ذئب على رواية متابعة قاصرة؛ فرواه عبد القدوس[٤]، أنَّه سمع مكحولاً يقول: قال عمر بن الخطاب (لا يحل خل من خمر أفسدت حتى يكون الله هو الذي أفسدها). ولا يُفرح بها؛ لأنَّ إسنادها منقطعٌ؛ وذلك أنَّ مكحولاً لم يسمع من سيدنا عمر –رضي الله عنه–[٥].

● **خلاصة القول:** إنَّ ابن أبي ذئب قد وهم في حديثه؛ بأنَّه جعل كلام الزهري لعمر بن الخطاب -رضي الله عنه-؛ وسببه أنَّ الزهري روى عن سيدنا عمر كلاماً في الطلاء مشابهاً لكلام الزهري، وأنَّ الزهري لم يفصل كلامه من كلام عمر –رضي الله عنه- عندما رواه، فظن ابن أبي ذئب أنَّ الكلام كله موقوفاً على عمر -رضي الله عنه-، ولكن الأئمة

---

(١) شرح مشكل الآثار؛ للطحاوي٨/٨٩٣.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم ٩/٢٤٧-٢٤٩، وتهذيب الكمال؛ للمزي ٣٢/٥٥١-٥٥٨، وشرح علل ابن رجب٢/٥٩٨.

(٣) قال أبو بكر المروذي : (وسألته -يعني أحمد بن حنبل- عن بن أبي ذئب كيف هو؟ قال: ثقة، قلتُ: في الزهري؟ قال: كذا وكذا حدّث بأحاديث كأنه أراد: خولف). من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في الرجال: ٥٠.

(٤) أخرج روايته: عبد الرزاق في المصنف٩/٢٥٢(١٧١١٠).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٢٨/٤٦٤ترجمة(٦١٦٨)، مع تعليق الدكتور بشار في الحاشية.

النقاد بالمرصاد، ففرقوا وميزوا بين الجميع.

● **المثال الثالث: قد يدخل الوهم على الراوي بسبب تشابه حديثين في أولهما، فيأتي بعض من تُكلِّم في حفظه فيروي متناً آخر ويجعله للإسناد الأول، فيركب متناً لإسناد يُروى به غير هذا المتن، وإنما اشتبه ذلك على الراوي:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن مصعب القرقساني، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، أنَّ النَّبيَّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – مرَّ بشاةٍ ميتةٍ قد ألقاها أهلها، فقال: ((**زوال الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها**))[١]؟

فقالا: هذا خطأ؛ إنَّما هو: أنَّ النَّبيَّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – مرَّ بشاة ميتة فقال: ((**ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها**))؟ .

فقلت لهما: الوهم ممن هو؟

قالا: من القرقساني)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** في بادئ الأمر أنَّ هذا الإسناد الذي أعله أبو زرعة الرازي؛ لا بأس به من حيث الظاهر[٣]، والمتن صحيح محفوظ عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–؛ فقد جاء عن عدَّة من الصحابة، من حديث عبد الله بن ربيعة[٤]،

---

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة ١٨٧/٧(٣٤٣٨٩)، والإمام أحمد٥/١٦٨(٣٠٧٤)، وابن أبي الدنيا في الزهد(٣)، وابن أبي عاصم في الزهد(١٣٢)، وأبو يعلى٤/٤٦٣(٢٥٩٣)، والبزار كما في كشف الأستار٤/٢٩٦(٣٦٩١)، وأبو نعيم في الحلية٢/١٨٩. والعجب من محققي مسند الإمام أحمد؛ إذ ذهبوا يحسنون الحديث، ولم يلتفتوا إلى أنَّ هذا الإسناد وهمٌ !

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/١٧٣-١٧٤مسألة(١٨٩٧).

(٣) لذلك اغتر الهيثمي بظاهره فقال في مجمع الزوائد١٠/٢٨٧(١٨٠٦٥): (رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، وفيه محمد بن مصعب، وقد وثق على ضعفه، وبقية رجالهم رجال الصحيح).

(٤) أخرجه: ابن أبي شيبة٧/٨٦(٣٤٣٩٠)، والإمام أحمد٣١/٢٩٨(١٨٩٦٤)، وابن أبي الدنيا في الزهد(٢٦٨)، والنسائي٢/١٩(٦٦٥)، وفي الكبرى؛ له٦:٢٤٦(١٦٤٦).

وأبي موسى[١]، وابن عمر[٢]، وجابر[٣]، وسهل بن سعد[٤]، والمستورد[٥]، وأنس[٦]، وأبي الدرداء[٧]، وأبي هريرة[٨] —رضي الله عنهم-.

ولكن بهذا الإسناد، فهو خطأ[٩] كما بين ذلك الحافظ أبو زرعة؛ إذْ أعلَّه بعلَّة خفية غير ظاهرة، وهي دخول حديث في حديث للراوي محمد بن مصعب؛ وذلك أنّ أول القصتين سواء، وهي(مرَّ بشاة)، وهذا هو سبب اشتباه الحديثين على الراوي، لا سيما وأنَّه

---

(١) أخرجه: الطبراني في الأوسط٥/٢٩٦(٥٣٦١)، وقال: (لا يروى هذا الحديث عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد، وتفرد به وهب بن يحيى بن زمام).

(٢) أخرجه: الطبراني في الكبير١٢/٣٤٨(١٣٣١٠)، وفي الأوسط؛ له٣/١٩٧(٢٩١٣). وأشار إليه الترمذي بقوله: (وفي الباب)٤/٥٦٠عقب(٢٣١٢). وأعله الطبراني بقوله: (لا يروى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به بكار بن سقير)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد١٠/٢٨٨(١٨٠٧٢): (رواه الطبراني، وفيه يحيى بن عبد الله البابلتي، وهو ضعيف).

(٣) أخرجه: ابن أبي شيبة٧/٨٦(٣٤٣٩١)، والإمام أحمد٢٣/١٩٤(١٤٩٣٠)، والبخاري في الأدب المفرد١/٣٣٤(٩٦٢)، ومسلمٌ٤/٢٢٧٣(٢٩٥٧)، والبيهقي في الكبرى١/٢١٨(٦٦٠). وأشار إليه الترمذي بقوله: (وفي الباب)٤/٥٦٠عقب(٢٣١٢).

(٤) أخرجه: ابن أبي الدنيا في الزهد(١)، وابن ماجه٢/١٣٧(٤١١٠)، والحاكم٤/٣٤١ (٧٨٤٧)، والبيهقي في شعب الإيمان١٣/٧٩(٩٩٨١). وضعَّفه الذهبي في التلخيص بحاشية المستدرك، والبوصيري في مصباح الزجاجة٤/٢١٣(١٤٦٣). وينظر: علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/٨٥مسألة(١٨٢٣).

(٥) أخرجه: ابن المبارك في الزهد(٥٠٨)، والإمام أحمد٢٩/٥٤٨(١٨٠٢١)، والترمذي ٤/٥٦٠(٢٣٢١)، وابن ماجه ٢/١٣٧٧(٤١١١)، وابن أبي الدنيا في الزهد(٢)، والبزار٨/٣٨٨ (٣٤٦١)، والطبراني في الكبير٢٠/٣٠٤ (٧٢٣). قال الترمذي بعد أن أخرجه: (حديث المستورد حديث حسن)، وخالفه البزار فضعفه بقوله: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن المستورد إلا من حديث مجالد عن قيس عنه، وقد روي عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- من غير وجه).

(٦) أخرجه: الإمام أحمد في الزهد(١٢٢)، والبزار١٣/٤٤٢(٧٢٠١)، وقال عقيبه: (وهذان الحديثان لا نعلم رواهما، عن قتادة، عن أنس إلا أبو إسماعيل، ولم يكن به بأسٌ، حدَّث عنه عفان وغيره، وهذان الحديثان لا نعلم حدث بهما عنه غير أبي كامل).

(٧) أخرجه: البزار١٠/٥٠(٤١١٣)، وقال عقيبه: (وهذا الحديث قد روي نحو كلامه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من وجوه، وأعلى من يروى ذلك عنه أبو الدرداء بهذا الإسناد، وإسناده صحيح من حديث أهل الشام).

(٨) أخرجه: الإمام أحمد١٤/١٧٤(٨٤٦٤)، والدارمي٣/١٧٩٧(٢٧٧٩). قال الهيثمي في مجمع الزوائد١٠/٢٨٧(١٨٠٦٦): (رواه أحمد، وفيه أبو المهزم، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله رجال الصحيح).

(٩) ينظر: الإرشادات؛ لطارق بن عوض الله:٣٧٠.

أي: محمد بن مصعب، قد نص أهل العلم على أوهامه في قلب الأحاديث، لا سيما في روايته عن الأوزاعي[١]، فلما اشتبه الحديثان عليه؛ لتشابه أولاهما، وهو قوله: (مرَّ بشاة)، جعل حديث: ((**زوال الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها**))، بدل قوله: ((**ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها**)).

وما ذهب إليه أبو زرعة هو الصواب؛ وذلك أنَّ محمد بن مصعب خُولف في روايته لهذا الحديث عن الأوزاعي؛ فرواه هقل[٢]، والوليد بن مسلم[٣]، وشعيب بن إسحاق[٤] عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباسٍ –رضي الله عنهما– أنَّ النَّبيَّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – مرَّ بشاة ميتة فقال: ((**ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها**)).

وأيضاً قد رواه يونس[٥]، وصالح بن كيسان[٦]، والإمام مالك[٧]، وابن عيينة، وصالح ابن أبي الأخضر[٨]، عن الزهري به. بخلاف رواية محمد بن مصعب.

---

(١) قال أبو زرعة في الضعفاء٢/٤٠٠: (يخطيء كثيراً عن الأوزاعي وغيره)، وقال أبو أحمد الحاكم في الأسماء والكنى٣/٣٢٣ترجمة(١٤٢٠): (روى عن عبد الرحمن بن عَمْرو الأوزاعي أحاديث منكرة) ينظر في ترجمته: العلل ومعرفة الرجال؛ للإمام أحمد رواية عبد الله٢/٥٩٦، والتأريخ الكبير؛ للبخاري١/٢٣٩ترجمة(٧٥٦)، والكنى والأسماء؛ لمسلم١/٢٢١ترجمة(٧١٥)، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٨/١٠٢(٤٤١)، والضعفاء؛ للعقيلي٤/١٣٨ترجمة(١٧٠٠)، والمجروحين؛ لابن حبان٢/٢٩٣ترجمة(٩٩٦)، وقال: (كان ممن ساء حفظه حتى كان يقلِّب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأمَّا فيما وافق الثقات، فإن احتج به محتج وفيما لم يخالف الأثبات إن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً)، والكامل في الضعفاء٧/٥١٦ترجمة(١٧٤٧)، وتهذيب الكمال؛ للمزي٢٦/٤٢٠ترجمة(٥٦١٢)، ولخَّص الحافظ ابن حجر القول فيه فقال: (محمد بن مصعب ابن صدقة القرقسائي، بقافين ومهملة، صدوقٌ كثيرُ الغلط، من صغار التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين ت ق)، التقريب:٥٠٧ترجمة(٦٣٠٢).

(٢) أخرج روايته: أبو يعلى٤/٣٠٨(٢٤١٩).

(٣) أخرج روايته: ابن حبان٤/٩٨(١٢٨٢).

(٤) أخرج روايته: الطبراني في الكبير٢٣/٤٢٨(١٠٣٩).

(٥) اخرج روايته: مسلم في صحيحه١/٢٦٧(١٣٦٣)، والدارقطني في السنن١/٥٧(٩٨).

(٦) أخرج روايته: الإمام أحمد٤/١٩٧(٢٣٦٩)، والبخاري٣/٨١(٣٦٣)، ومسلم١/٧٧(٣٦٣).

(٧) أخرج روايته: الإمام أحمد٥/١٥١(٣٠١٦).

(٨) أخرج روايته: الطبراني في الكبير٢٣/٤٢٨(١٠٤١).

وأيضاً جاء من حديث عبد الملك[١]، وعمرو بن دينار[٢]، عن عطاء، عن ابن عباس –رضي الله عنهما– به. بخلاف رواية محمد بن مصعب.

وقد نص على وهم محمد بن مصعب جمع من الأئمة، قال الإمام أحمد: (هو عندي خطأ)[٣]. وقال البزار: (لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه، عن الأوزاعي إلا محمد بن مصعب، ولا نعلم أحداً تابعه عليه، ولم يكن به بأسٌ، قد حدَّث عنه جماعة من أهل العلم)[٤]. وقال ابن حبان: (وهذا المتن بهذا الإسناد باطلٌ؛ إنَّما الناس رووا هذا الخبر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس–رضي الله عنهما– أنَّ النَّبي – صلَّى الله عليه وسلَّم– مرَّ بشاة ميتة، قال: ((**أولا انتفعتم بإهابها**)) قالوا إنَّها ميتة؟! قال: ((**إنَّما حرم أكلها**)))[٥]. وكذلك أعلَّه أبو نعيم بالغرابة: (غريب من حديث الأوزاعي عن الزهري)[٦]. وقال الدارقطني: (وأما الحديث الثاني فوهم في متنه محمد بن مصعب)[٧].

وقد تقدَّم قول أبي حاتم الرازي في تخطئة محمد بن صعب.

● **خلاصة القول**: إنَّ هذه العلة من الأسباب الخفية المضعفة لحديث الراوي؛ لأنها لا تظهر، إلا بجمع الطرق والأسانيد كما تقدَّم، ومعرفة الاختلاف على الراوي الذي عليه مدار الرواية. فمحمد بن مصعب قد وهم في هذا الحديث؛ بدخول حديث في حديث عليه؛ للتشابه الحاصل في أول الحديثين، كما بين ذلك أبو زرعة الرازي، والله أعلم.

---

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبة٥/١٦٢(٢٤٧٧٨)، ومسلمٌ في صحيحه١/٢٧٧(٣٦٥).

(٢) أخرج روايته: مسلم في صحيحه١/٢٧٧(٣٦٥).

(٣) المنتخب من العلل؛ للخلال(٤).

(٤) كشف الأستار؛ للهيثمي٤/٢٦٩(٣٦٩١).

(٥) المجروحين؛ لابن حبان٢/٢٩٤ترجمة(٩٩٦)، وقال القيسراني في تذكرة الحفاظ وهو –أطراف أحاديث كتاب المجروحين؛ لابن حبان– بعد أن أورد كلام ابن حبان١/٢٨٩(٧٢٠): (ومحمد هذا قلبه).

(٦) حلية الأولياء؛ لأبي نعيم٢/١٨٩.

(٧) تعليقات الدارقطني على المجروحين؛ لابن حبَّان١/٢٥٢.

● **ثانيًا: الإدراج في الإسناد؛ وفيه مثالان:**

● **المثال الأول: إعلال الحديث؛ بأنَّ راويه دخل له إسناد حديث في حديث آخر مع كون راويه من الأئمة الثقات:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن عيينة[١]، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي معمر، عن خباب؛ قال: شكونا إلى النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– الرمضاء، فلم يشكنا ؟ .

قال أبي: هذا خطأ؛ أخطأ فيه ابن عيينة، ليس لهذا أصل، ما ندري كيف أخطأ؟! وما أراد؟!

وقال أبو زرعة: إنما أراد ابن عيينة[٢]: حديث الأعمش، عن عمارة، عن أبي معمر، عن خباب؛ أنه قيل له: كيف كنتم تعرفون قراءة النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم–؟ قال: باضطراب لحيته.

قلت لأبي زرعة: عنده الحديثين جميعا؟ قال: أحدهما، والآخر خطأ)[٣].

● **بيان إعلال الحديث الحافظ أبي زرعة:** أعل الحافظ أبو زرعة حديث سفيان ابن عيينة بالخطأ، بأنَّه دخل له حديث في حديث، وأنَّه وَهِمَ عن الأعمش في روايته؛ وذلك أنَّ جمعاً من الرواة منهم: (حفص[٤]، ووكيع[٥]، ويحيى بن عيسى، وعيسى بن يونس[٦])، رووه عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن خباب –رضي الله عنه– به. بخلاف رواية ابن عيينة. أمَّا إسناد ابن عيينة فهو لمتن آخر، وهو أنَّهم كانوا يعرفون قراءة النَّبيِّ

---

(١) أخرج روايته: الطبراني في الكبير٤/٧٤(٣٦٨٦)، وابن حبان في صحيحه٤/٣٤٣ (١٤٨٠)، والدارقطني في الغرائب والأفراد٣/٥٨(٣٧٥). وينظر: العلل؛ لابن أبي حاتم٢/٢٨٤مسألة(٣٧٥).

(٢) أخرج روايته من هذا الوجه: الإمام أحمد٢٤/٥٤١(٢١٠٦١)، والبخاري١/١٥٢(٧٦١)، والطبراني في الكبير ٤/٧٤(٣٦٨٨).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٣٨-٣٩ مسألة(١٩٨).

(٤) أخرج روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار١/١٨٥.

(٥) أخرج روايته: الحميدي١/٨٣(١١٦٣)، وابن ماجه١/٢٢٢(٦٧٥)، والشاشي في مسنده ٢/٤١٤(١٠١٧)، والطبراني في الكبير٤/٧٢(٣٦٧٦)، وينظر: العلل؛ لابن أبي حاتم ٢/١٢٠مسألة(٢٥٥).

(٦) أخرج روايته: أبو الشيخ في ذكر الأقران١/٣٦(٨٥).

–صلى الله عليه وسلم باضطراب لحيته. كما سبق تخريجه.

وقد نص الدارقطني على هذه العلة إذْ قال: (غريب من حديث الأعمش، عن عمارة ابن عمير، عن أبي معمر عبد الله بن سخبرة عنه، تفرد به سفيان بن عيينة، وهو غريب من حديث سفيان، وغيره يرويه عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن خباب)[١].

وعند إمعان النظر في الحديث يتبيَّن صحة ما قاله أبو زرعة الرازي، وكذا أبو حاتم والدارقطني، إلا أنَّ الذي يترجح عندي –والله أعلم– أنَّ العلة كما قالوا، إلا أنَّ الوهم من الأعمش لا من سفيان بن عيينة؛ وذلك لما يأتي:

الأول: إنَّ الأعمش قد خولف في روايته، فرواه جمعٌ من الرواة منهم: (عيسى بن يونس[٢]، وسفيان الثوري[٣]، وشعبة[٤]، وأبو الأحوص[٥]، وزهير[٦]، ويونس بن أبي إسحاق[٧]، وشريك[٨]، وزيد بن خيثمة[٩]،.....

(١) أطراف الغرائب والأفراد٣/٥٨(٢٠٤٧).

(٢) أخرج روايته: البيهقي في الكبرى٢/١٥١(٢٦٥٧).

(٣) أخرج روايته: أبو نعيم في الصلاة١/٢٢٤(٣٣٨)، والحميدي١/١٣(١٥٢)، والإمام أحمد٣٤/٥٤٢(٥٤٢)، والطبراني في الكبير٤/٧٨(٣٦٩٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار١/١٨٥(١١٠١)، وابن حبان في صحيحه٤/٣٤٣(١٤٨٠).

(٤) أخرج روايته: الطيالسي٢/٣٨٠(١١٤٨)، والإمام أحمد٣٤/٥٣٠(٢١٠٥٢)، والطبراني في الكبير٤/٧٩ (٣٦٩٩).

(٥) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في مسنده١/٣١٥(٤٧١)، وفي المصنف١/٢٨٥(٤٧١)، ومسلمٌ١/٤٣٢(٦١٩).

(٦) أخرج روايته: مسلمٌ١/٤٣٣(٦١٩)، والنسائي١/٢٥٧(٤٩٧)، وفي الكبرى؛ له٢/١٩٢ (١٥٠٣)، والطبراني في الكبير٤/٧٩(٣٧٠١)، والبيهقي في الكبرى١/٦٤٤ (٢٠٦٥).

(٧) أخرج روايته: البزار٦/٧٨(٢١٣٤)، والشاشي في مسنده٢/٤١٧(١٠٢٣)، والطبراني في الأوسط٢/٣٠٥ (٢٠٥)، وفي الكبير؛ له٤/٧٩(٣٧٠٣)، والبيهقي في الكبرى٨/٦٤٨ (٢٠٦٦).

(٨) أخرج روايته: أبو نعيم في الصلاة١/٢٢٤(٣٣٩)، وعلي بن الجعد في مسنده١/ ٣٤٢ (١٣٥٠)، وابن ماجه٢/١١٢(٥٤٥)، والطبراني في الكبير٤/٧٧(٣٦٧٨).

(٩) أخرج روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار١/٧١٥(٢١٠١).

وإسرائيل[١])، جميعهم عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهيب، عن خباب —رضي الله عنه– به. وهو الصواب[٢].

وهذا يدل على أنَّ الأعمش وهم في حديثه عن أبي إسحاق.

الثاني: إنَّ الأعمش مضطرب في روايته عن الصغار، كأبي إسحاق السبيعي ونحوه[٣].

الثالث: قد نص الإمام يحيى بن سعيد القطان أنَّ الأعمش قد اضطرب في حديث أبي إسحاق هذا خاصة، قال الإمام ابن المديني: (سمعت يحيى قال: سمعت الأعمش يُحدِّث بحديث أبي إسحاق شكونا. عن حارثة بن مضرب، قال عليٌّ: إنَّما ذكره يحيى؛ على أنَّ الأعمش كان مضطرباً في حديث أبي إسحاق)[٤].

فلا يمنع أنْ يكون الأعمش هو الذي اضطرب به، وأنَّ الوهم منه لا من ابن عيينة. والله أعلم.

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث الأعمش من طريق سفيان بن عيينة معلول؛ بدخول إسناد في إسناد آخر؛ لمتن آخر، وهو ما يسمى بدخول حديث في حديث، كما بيَّن أبو زرعة الرازي، إلا أنَّه نص على أنَّ الوهم من ابن عيينة، والذي ترجح عندي في ضوء القرائن أنَّ الوهم من الأعمش، والله أعلم.

---

(١) أخرج روايته: الطبراني في الكبير٤/٧٩(٣٧٠٠).

(٢) وينظر: العلل؛ لابن أبي حاتم٢/٢٨٤مسألة(٣٧٥).

(٣) قال الإمام علي بن المديني كما في شرح علل الترمذي٢/٨٠٠: (الأعمش كثير الوهم= =في أحاديث هؤلاء الصغار، مثل الحكم، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، وأبي إسحاق، وما أشبههم). وقال أيضاً٢/٨٠٠: (الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحاق).

(٤) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٢٣٧.

● **المثال الثاني: إعلال الحديث بالنكارة؛ لضعف راويه، وبأنَّه دخل عليه حديث في حديث:** قال ابن أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة وانتهى إلى حديث كتبته عن عبدالرحمن بن عبد الملك ابن شيبة الحزامي[١]، عن إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يصوم حتى أقول: لا يفطر، ويفطر حتى أقول: لا يصوم. قالت: وكان أكثر صيامه في شعبان. قالت: فقلت: يا رسول الله، ما لي أرى أكثر صيامك في شعبان؟

فقال: ((**يا عائشة، إنَّ الشهر يكتب فيه لملك الموت من يقبض؛ فأنا أحب ألا ينسخ اسمي إلا وأنا صائم**)).

فسمعت أبا زرعة يقول: هو عندي: عن هشام بن عروة[٢]، عن أبيه، عن عائشة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: ((**ما من مسلم تصيبه شوكة فما فوقها، إلا حط الله عنه**))؛ هو الصحيح. وقوله: ((**أكثر صيامه في شعبان** ...)) إلى آخره منكر)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعل الحافظ أبو زرعة الرازي حديث عبد الرحمن بن عبد الملك ابن شيبة الحزامي، عن قيس بن سعد بالنكارة؛ بتلفيق متن على غير إسناده، وهو ما يعرف بدخول حديث في حديث، وهي من العلل الخفية، التي يحتاج إلى كشفها من كانت بضاعته مثل أبي زرعة الرازي .

وقد كان إعلال أبي زرعة لهذا الحديث إعلالٌ نفيسٌ، يدل على سعة حفظه لطرق الأحاديث، وأنَّه أحفظ لحديث الراوي من نفس الراوي التي بين جنبيه.

---

(١) أخرج روايته: المحاملي في أماليه(١١٤)، والخطيب البغدادي في موهم أوهام الجمع ٢/٢٤٨، وفي تأريخ بغداد؛ له١٣/٢٠٩(٦٠٧٠).

(٢) أخرج روايته من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه٧/١٣١(٣٤٧٤٥)، وإسحاق بن راهويه٢/٣٤٨(٨٧٩)، والإمام أحمد٤٣/٣٩٦(٢٦٣٨٥)، والإمام مسلم٤/١٩٩٢(٢٥٧٢)، والنسائي في الكبرى٧/٤٨(٧٤٤٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٥/٤٧٣(٢٢٢٣).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/١٦٦-١٦٧مسألة(٧٧٨).

فقد بيَّن أبو زرعة أنَّ العلة في هذا الحديث، أنَّ راويه قد أبدل متنه بمتنٍ آخر، فمتن رواية هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله عنها– ((**ما من مسلم تصيبه شوكة فما فوقها، إلا حط الله عنه**)). وليس كما في الإسناد الذي أعله أبو زرعة.

أمَّا المتن الذي رواه الراوي عن هشامٍ، عن عروة، عن عائشة–رضي الله عنها– إنَّما الصواب فيه هو من رواية أبي سلمة، عن عائشة –رضي الله عنها– : (كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم، فما رأيت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان)[١]. بهذا اللفظ وبهذا الإسناد، وليس كما جاء في الرواية عبد الرحمن بن عبد الملك ابن شيبة الحزامي، عن إسماعيل بن قيس بن سعد. وقد دل ذلك على أنَّ أحدهما قد دخل له حديث في حديث؛ وهذا الأمر يدل على عدم الضبط.

وعند جمع الطرق والموازنة بينها، يتبيَّن أنَّ الوهم من إسماعيل بن قيس؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: إنَّ عبدَ الرحمن، قد توبع في روايته، فقد رواه بكر بن عبد الوهاب المدني[٢]، عن إسماعيل بن قيس به. فدل على أنَّ عبد الرحمن قد حفظه عن إسماعيل بن قيس.

ثانياً: إنَّ إسماعيل بن قيس منكر الحديث[٣]، يُحدِّث بالمقلوبات[٤]، وعامَّة ما يرويه منكر[٥]. فهو مظنة الوهم والخطأ.

هذا، وقد أعل الحديث غير واحدٍ من الأئمة، بعلل منها (الغرابة، والإرسال، والنكارة)، ومرجع ذلك جميعه إلى دخول حديثٍ في حديث كما بيَّن أبو زرعة.

---

(١) متفقٌ عليه: البخاري٣/٣٨(١٩٦٩)، ومسلم٢/٨١٠(١١٥٦).

(٢) أخرج روايته: الشجري في ترتيب الأمالي٢/١٤٧(١٩٠٨).

(٣) الضعفاء الصغير؛ للبخاري(١٨).

(٤) ينظر: المجروحين؛ لابن حبان١/١٢٧ترجمة(٤٦).

(٥) ينظر: الكامل؛ لابن عدي١/٤٩١ترجمة(١٢٨). وينظر: ترجمته في ميزان الاعتدال؛ للذهبي١/٢٤٥ترجمة(٩٢٧).

قال أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ): (هذا حديث منكرٌ)[١].

وقال المحب الطبري(٦٩٤هـ): (غريب من حديث هشام بن عروة بهذا اللفظ)[٢].

وقال الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ): (فروي بإسناد فيه ضعف عن عائشة –رضي الله عنها–... . قد روي مرسلاً وقيل: إنَّه أصح)[٣].

● **خلاصة القول**: إنَّ إسماعيل بن قيس قد وهم في روايته لهذا الحديث، بأنَّه لفَّق متناً على غير إسناده، وهو ما يعرف بدخول حديث في حديث، وهذا العلة لم ينبه عليها أحدٌ إلا الحافظ أبا زرعة الرازي. والله أعلم.

(١) العلل؛ لابن أبي حاتم٣/١١٥مسألة(٧٣٧).

(٢) نقل قوله العيني في عمدة القاري١١/٨٣.

(٣) لطائف المعارف؛ لابن الجوزي: ١٣٤. وينظر: مرعاة المصابيح؛ للمباركفوري٧/٣٧. ولم أجد من رواه مرسلاً، وعلته الحقيقة هو دخول حديث في حديث كما بيَّن أبو زرعة الرازي عليه رحمات الله.

المبحث الثاني

إعلال الحديث؛ بالتصحيف؛ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

تعريف التصحيف؛ وفيه مسائلٌ:

- **التصحيف في اللغة:** تغيير اللفظ حتى يتغيَّر المراد، ويقال: صحَّفه فتصحَّف. أي: غيَّره فتغيَّر حتى التبس[١].
- **التصحيف اصطلاحاً:** هو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها[٢]. أو أنَّه: (تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات، لفظاً أو معنى)[٣].
- **علاقة المعنى اللغوي بالاصطلاحي:** علاقة المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي ظاهرة؛ فَقولُهم صحَّفَ فلانٌ هذا الحرف، وفلانٌ كثيرُ التصحيفِ، وهو مصحِّفٌ، إنما أصلُهُ قرأهُ في الصُّحُفِ ولم يسمعْهُ من العلماءِ، فهو يغلطُ فيهِ ولا يدري، فنُسبَ إلى الصحيفة، يعني: كما نُسب المدينيُّ إلى المدينة. وقد بان بذلك أنَّ اللغة مساوية للاصطلاح في هذا المعنى[٤].

---

(١) ينظر: المصباح المنير١/٣٣٤، مادة(ص ح ف).

(٢) ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث؛ للسخاوي٤/٥٧.

(٣) تيسير مصطلح الحديث؛ للطحان:١٤٤.

(٤) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية؛ للبقاعي٢/٢٢٦، وفتح المغيث؛ للسخاوي٤/٥٨.

المطلب الثاني

الفرق بين التصحيف والتحريف

نص بعض الأئمة على أنَّ المخالفة إذا كانت بتغيير حرفٍ أو حرفينٍ بالنسبة إلى النقط مع بقاء صورة الخط فالمصحَّف، أمَّا إذا كان التغيير في الشكل فالمحرَّف[١]. وهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ)[٢].

إلا إنَّ معظم المؤلِّفين في المصحَّف في الحديث كانوا لا يفرِّقون بين ما إذا كان التصحيف بتغيير النقط أو بالشكل فالكلُّ عندهم تصحيفٌ.

وأول من فرق بين التصحيف والتحريف الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها كما سبق بيان ذلك، وهي تفرقة تدل على الدِّقة كما هو العهد به -رحمه الله- ونشر ذكره[٣].

والذي يظهر أنَّ الفرق بين كلمتي التحريف والتصحيف حاصلٌ من جهتين:

الأولى: أنَّ تسمية هذا المعنى بالتصحيف نُظر فيها إلى سببه، أو أهم أسبابه، وهو أخذ العلم من الصحف لا من أفواه الشيوخ؛ وتسميته بالتحريف نُظر فيه إلى حقيقته وهو التغيير والتبديل.

والثانية: يظهر أنَّ التحريف كان في أصل الوضع أعمّ من التصحيف، فالتحريف يشمل المتعمَّد وغيره، ويشمل الزيادة والنقصان في بنية الكلمة أو تركيب الجملة، وسواء كان التغيير فيه قليلاً أو كثيراً؛ بخلاف التصحيف، فيقتصر في إطلاقه على غير المتعمد، وعلى ما

---

(١) ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث؛ للسخاوي٤/٦٥.

(٢) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر:١٨٢.

(٣) إلا أنَّ بعضهم قد اعترض على الحافظ، فقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لألفية السيوطي ٢٠٣-٢٠٤: (وهو اصطلاح جديد، وأما المتقدمون فإن عباراتهم يفهم منها أن الكل يسمى بالاسمين، وأن التصحيف مأخوذ من النقل عن الصحف، وهو نفسه تحريف). وينظر: المنهج المقترح لفهم المصطلح؛ للدكتور حاتم العوني:٢٤٠.

كان التغيير فيه يسيراً مقصوراً على النقط والشكل، وإبدال حروف المعاني بأحرف مقاربة لها في صورتها، أو إسقاط حرف أو زيادته، ونحو ذلك مما يكون سببه عادة الأخذ من الصحف دون استعانة بشيخٍ أو معلِّمٍ، ولكن الذي استقر عليه اصطلاح المتقدمين من المحدِّثين وغيرهم من العلماء والوراقين والنساخ، هو أنَّهم صاروا لا يفرقون في الاستعمال بين التصحيف والتحريف، فإنَّ طريقتهم في التعبير يُفهم منها أنَّهما مصطلحان مترادفان(١).

وما يهون من أمر الاختلاف أنَّه اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح كما يقول بعضهم(٢).

(١) ينظر: لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٢/٢٢٠.

(٢) ينظر: الوسيط في علوم الحديث؛ لأبي شهبة:٤٧٨.

المطلب الثالث

أهمية معرفة التصحيف وأقسامه وأسبابه؛ وفيه مسائلٌ:

● **أولاً: أهمية معرفة التصحيف:** يُعدُّ معرفة المصحَّف من الفنون الجليلة التي نهض بأعبائها الحذَّاق من الحفاظ؛ وذلك أنَّ أثره كبير وخطير؛ إذْ يؤدي في بعض الأحيان إلى الخلط بين الثقات والضعفاء؛ فقد يكون الراوي صاحب الحديث ضعيفًا, فإذا صُحّف ينقلب فيصير اسمًا لآخر هو من الثقات!. وأحيانًا أخرى يؤدّي إلى إيهام تعدد رواة الحديث, بينما هو من رواية راوٍ واحد؛ لأنَّ الراوي إذا صُحّف اسمه فصار اسمه اسمًا لآخر، فقد يُتوهم أنَّ الحديث قد رواه رجلان، لم يروه رجل واحد!. وربما يؤدي التصحيف في المتن إلى تغيير معنى الحديث بل إفساده كما سيأتي في المثال التطبيقي؛ فقد يكون اللفظ المصحّف يحمل من المعاني ما لا يحتمله لفظ الحديث الأصلي؛ بل ربما أدى إلى إدخال الحديث في باب فقهي غير الباب الذي هو بابه[١]، وقد صنَّف فيه أبو الحسن الدارقطني(٣٨٥هـ)، ومن قبله صنَّف فيه أبو أحمد العسكري(٣٨٢هـ) كتابه المشهور في ذلك[٢]، وكذا صنف فيه الخطَّابي(٣٨٨هـ)، وابن الجوزي(٥٩٧هـ) وغيرهم.

---

(١) ينظر: تقريب علم الحديث؛ لطارق بن عوض الله: ٢٦٥.

(٢) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح:٣٨٣، وشرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي١٠٢/٢، وقد ذكر ابن الصلاح أقساماً أخرى، فالتنظر في موضعها.

وينبغي أن يعلم أنَّ الأئمة لم يصنفوا ذلك لمجرد الطعن فيمن صحَّف، ولا للوضع منه، وإن كان المكثر ملوماً، والمشتهر به بين النقاد مذموماً؛ بل إيثاراً لبيان الصواب، وإشهاراً له بين الطلاب(١).

- **ثانياً: أقسام التصحيف:** ينقسم التصحيف من حيث الجملة على قسمين: أحدهما في المتن، والثاني في الإسناد(٢).
- **ثالثاً: الأسباب المؤدية للتصحيف:** أمَّا أسباب التصحيف فعلى ما يأتي:

الأول: تصحيف سببه الخطأ في القراءة في الصحف؛ لتشابه صور الكلمات، ولا سيما عند التدقيق وسوء الخط. وهذا سببه خلل ورداءة في كتابة الكاتب، أو خلل أو رداءة في قراءة القارئ، أو أسباب خارجية مانعة من حسن القراءة كبعد الكتاب عن عيني القارئ أو شيء من الظلمة ونحو ذلك .

الثاني: تصحيف سببه خطأ في السمع ناشئٌ من اشتباه الكلمتين على السامع. وهذا مرجعه إلى خلل أو ضعف في تلفظ المحدِّث أو مستمليه، أو خلل أو ضعف في سمع السامع. أو أمور في المجلس، أو خارج المجلس، مانعة من السماع على وجهه الصحيح، كبعد

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث؛ للسخاوي٤/٥٨.

ومن جميل قول أبي شهبة في كتابه الوسيط في علوم الحديث ومصطلحه٤٨٨: (إنَّ الكثرة الكاثرة من المحدثين كان لهم من الحفظ والضبط واليقظة العقلية والذهنية ما ينأى بهم عن التروي والسقوط في هذا الدرك المستكره, وأنَّ من وقع منهم ذلك كثيراً إنَّما هم أشباه المحدثين، الذين كانوا زوامل أسفار يحملون ما لا يفهمون، ويكتبون ما لا يعقلون، أمَّا الحفاظ العدول المتقنين فلا، ولا تقل كيف؟ وها هو الإمام وكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، وابن الطبري قد رويت عنهم أوهام في ذلك؛ لأنَّ ما وقع من كلٍ واحدٍ من هؤلاء لا يتجاوز واحدة لا ثاني لها، وصدق القائل: كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه.

وأن المحدثين بلغوا من الصراحة والأصالة في النقد أنهم لا يرحمون من وقع في وهم مهما كانت منزلته في العلم، ولا يعرفون المداجاة والمداراة في النقد مهما بلغت منزلة هذا المنقود، ترون لو أنَّهم لم يذكروا شيئاً من ذلك، فهل كان أحد سيدرك ذلك؟! أو يقف عليه؟! لا والله).

(٢) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح:٣٨٣، وشرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي٢/١٠٢، وقد ذكر ابن الصلاح أقساماً أخرى، فالتنظر في موضعها.

السامع عن المتكلم، أو وجود أصوات كثيرة مختلطة، أو مرتفعة تتغير بسببها بعض الكلمات في أسماع بعض السامعين، إلى كلمات مقاربة لها في لفظها .

الثالث: تصحيف سببه تبدل كلمة في حفظ الراوي إلى كلمة أخرى تشبهها، وذلك بسبب سوء الحفظ من الضعيف أو بسبب الوهم من الثقة. وهذا يرجع إلى الوهم الطارئ على الثقة، أو سوء الحفظ اللازم، أو الاختلاط والتغيُّر[1].

(١) ينظر: لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٢/٢٢٢.

المطلب الرابع

أشد التصحيف، وطريق السلامة منه

أشدُّ التصحيف ما يقع في الأسماء؛ ووجَّه بعضهم سبب ذلك؛ بأنَّه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده[١].

وطريق السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق لكي لا يقع في الرواية لحن أو تحريف[٢].

❖ **أمثلة تطبيقية، لإعلال الحديث بالتصحيف عند الحافظ أبي زرعة، وتشمل:**

- **أولًا: إعلال متن الحديث بالتصحيف؛ وفيه مثالان:**
- **المثال الأول: إعلال متن الحديث كله بالتصحيف؛ لكلمة صُحِّفت فغيَّرت معنى الحديث كله:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديثٍ رواه ابنُ جريجٍ، عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاءٍ، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم– قال: ((**منْ مَات مَرِيضاً، مات شهيداً، ووقي فتان القبرِ**[٣]؟... .

وسُئل أبو زرعة عن هذا الحديث؟

فقال: الصحيح: ((**من مات مرابطاً**)))[٤].

- **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** ذهب الحافظ أبو زرعة الرازي إلى أنَّ هذا الحديث معلول بالتصحيف؛ إذْ قال معقباً على((**من مات مريضاً**))، بقوله:(الصحيح– أي

---

(١) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر١٦٤.

(٢) ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي؛ لابن بدر الدين الشافعي:١٠١.

(٣) أخرجه: ابن ماجه١/٥١٥(١٦١٥)، والبزار١٥/٢٨١(٨٧٧٥)، وأبو يعلى١١/٥(٦١٤٥)، والطبراني في الأوسط٥/٢٦٢(٢٥٦٢)، وابن الجوزي في الموضوعات٣/٢١٦. جميعهم من حديث ابن جريجٍ، عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاءٍ، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– به.

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٥٢٣-٥٢٤مسألة(١٠٦٠).

أنَّ السابق غير صحيح-((من مات مرابطاً))[١]، وهذا ما يعرف بتصحيف المتن عند المحدثين كما سبق بيانه في التنظير[٢]. والعلة في الحديث من إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، فهو متروك الحديث[٣]، خلافاً لما ادَّعاه إبراهيم نفسه[٤]. وقد أعلَّ الحديث جمعٌ من الأئمة بالتصحيف:

فقال الإمام أحمد(٢٤١هـ): (إنَّما هو ((من مات مرابطا))، وليس هذا الحديث بشيءٍ)[٥]. وقال ابن معين(٢٣٣هـ): (ليس هذا الحديث بشيء)[٦].

وقال أبو حاتم(٢٧٧هـ): (هذا خطأ؛ إنَّما هو: ((من مات مرابطاً))، غير أن ابن جريج هكذا رواه)[٧].

---

(١) أخرجه: الإمام أحمد١٥/١٣٧(٩٢٤٤)، وابن ماجه٢/٩٢٤(٢٧٦٧)، وابن أبي عاصم في الجهاد ٢/٦٨١ (٢٩٧)، والبزار١٥/١١٠(٤٨٠٥)، وأبو عوانه في المستخرج ٤/٤٩٦(٧٤٦٥)، والطبراني في الأوسط ٥/ ٢٧٩(٥٣١٢)، وابن حبان في المجروحين٢/٥٩ ترجمة(٥٩٨)، وابن عدي في الكامل١/٢٢١ترجمة(١٥٤)، والعسكري في تصحيفات المحدثين١/١٣٤ والخطيب في موضح الجمع والتفريق١/٣٦٦، من طرقٍ عن أبي هريرة- رضي الله عنه- به. وهو حديث صحيح بطرقه وشواهده. ينظر: علل الدارقطني ٨/٣١٩مسألة(١٥٩٠)، وحاشية مسند الإمام أحمد ١٥/١٣٧(٩٢٤٤)حاشية(١).

(٢) لذلك نجد أن العسكري ذكره في كتابه تصحيفات المحدثين١/٣٤.

(٣) هو(إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وقيل له: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء أيضاً، أبو إسحاق المدني، متروكٌ، من السابعة مات سنة أربع وثمانين وقيل إحدى وتسعين ق). تقريب التهذيب؛ لابن حجر:٩٣ترجمة(٢٤١). وللدكتور بشار عواد معروف رأي آخر في تعليقه على تهذيب الكمال ٢/١٩٠ترجمة(٢٣٦)حاشية(١).

(٤) إذْ كان يقول: (حدثت ابن جريج بهذا الحديث ((من مات مرابطاً))، فروى عني: ((من مات مريضاً))، وما هكذا حدثته). ينظر: تصحيفات المحدثين؛ للعسكري١/١٣٦، والكفاية؛ للخطيب البغدادي١/٣٦٨. وعقب ابن الجوزي على ذلك بقوله قلت: (ابن جريج هو الصادق)؛ وذلك أنَّ إبراهيم بن محمد متروك الحديث، فكيف يأخذ بقوله في جعل الوهم من ابن جريج؛ وذلك أنَّ ابن جريج (ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل) التقريب: ٣٦٣ترجمة(٤١٩٣).

(٥) نقل قوله ابن الجوزي في الموضوعات٣/٢١٧.

(٦) سؤالات ابن جنيد ليحيى بن معين٣٣٣(٢٤٢).

(٧) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٥٢٨مسألة(١٠٦٠).

وأورده ابن الجوزي(٥٩٧هـ) في الموضوعات وقال: (هذا حديث لا يصح، ومدار الطرق على إبراهيم وهو ابن أبي نجيح، وقد كانوا يدلِّسونه؛ لأنَّه ليس بثقة)[١].

وقال ابنُ القيم(٧٥١هـ): (فمن إفراد ابن ماجه، وفي إفراده غرائبٌ ومنكراتٌ، ومثل هذا الحديث ممَّا يتوقف فيه ولا يشهد به)[٢].

● **خلاصة القول**: إنَّ هذا الحديث معلول بتصحيف المتن، وأنَّ راويه قد صحَّف فيه تصحيفاً شديداً، ولما كان راويه متروك الحديث عدَّه بعض أهل العلم في جملة الموضوعات كما سبق ذكره، على الرغم أنَّ أصل الحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده، ومن هنا يتبين ضعف مقولة: (والتصحيف في حديث ما، لا يخل بكون أصله صحيحاً أو حسناً؛ لأنَّه ما من حديث وقع فيه التصحيف إلا وقد ورد عن غير هذا المصحف على الصواب)[٣]. إذْ لا بد من النظر إلى القوة التصحيف، وإلى راويه قوةً وضعفاً. والله أعلم.

---

(١) الموضوعات؛ لابن الجوزي٣/٢١٧.

(٢) الروح؛ لابن القيم:٨٢.

(٣) الوسيط في علوم الحديث ومصطلحه:٤٨٣.

● **المثال الثاني: إعلال متن الحديث بالتصحيف؛ بأن راويه صحَّف معناه:**

قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبا زرعة عن حديث أبي الأحوص[١]، عن سماك، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة؛ قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم- : ((**اشربوا في الظروف، ولا تسكروا**))؟

قال أبو زرعة: فوهم أبو الأحوص، فقال: عن سماك، عن القاسم، عن أبيه، عن أبي بردة، قلب من الإسناد موضعاً، وصحَّف في موضع؛ أمَّا القلب: فقوله: عن أبي بردة، أراد: عن ابن بريدة، ثم احتاج أنْ يقول: ابن بريدة، عن أبيه، فقلب الإسناد بأسره، وأفحش في الخطإ، وأفحش من ذلك وأشنع: تصحيفه في متنه: ((**اشربوا في الظروف، ولا تسكروا**)).

وقد روى هذا الحديث عن ابن بريدة، عن أبيه: أبو سنان ضرار بن مرة[٢]، وزبيد اليامي[٣]، عن محارب بن دثار.

وسماك بن حرب، والمغيرة بن سبيع[٤]، وعلقمة بن مرثد[٥]، والزبير بن عدي[٦]،

---

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٧/٥١٦(٢٤٤١١)، والنسائي في الكبرى٥/١٠٥ (٥١٦٧)، والطبراني في الكبير٢٢/١٩٨(٥٢٢)، والدارقطني في السنن٥/٤٦٦(٤٦٧٦).

(٢) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٧/٥١٧(٢٤٤١٣)، والإمام أحمد٣٨/٥٥ (٢٢٩٥٨)، ومسلم ٢/٦٧٢ (٩٧٧)، والبيهقي في الكبرى٨/٣١١(١٧٩٤٠).

(٣) أخرج روايته: الإمام أحمد٣٨/١١١(٢٣٠٠٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار١٢/١٨٠ (٤٧٤٣)، والطبراني في الأوسط٦/٢٧٤(٦٣٩٨)، والحاكم في المستدرك١/٥٣٢(١٣٩١).

(٤) أخرج روايته: النسائي٤/٨٩(٢٠٣٣)، وفي الكبرى؛ له٢/٤٦٥(٢١٧١).

(٥) أخرج روايته: أبو يوسف في الآثار١/٢٢٥(٩٩٦)، وعلي بن الجعد في مسنده١/٣٠٨ (٢٠٧٩)، والإمام أحمد٣٨/١٢٢(٢٣٠١٦)، ومسلمٌ٢/٦٧٢(٩٧٧)، والترمذي٤/٢٩٥ (١٨٦٩)، والبزار١٠/٢٧١(٤٣٧٣)، وابن الجارود في المنتقى١/٢١٩ (٨٦٣)، والروياني في مسنده١/٦٢(٣)، وابن حبان في صحيحه ٧/٤٣٩(٣١٦٨)، والحاكم في المستدرك١/٥٣١(١٣٨٩)، والبيهقي في الكبرى٨/٣١١(١٧٩٤١).

(٦) أخرج روايته: النسائي١/٢٣٤(٤٤٣٠).

وعطاء الخراساني[١]، وسلمة بن كُهيل[٢]، كلهم عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم- : ((**نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية، ولا تشربوا مسكراً**)).

وفي حديث بعضهم قال: ((**واجتنبوا كل مسكر**))، ولم يقل أحدٌ منهم: ((**ولا تسكروا**))، وقد بان وهم حديث أبي الأحوص من اتفاق هؤلاء المسمين؛ على ما ذكرنا من خلافه)[٣].

● **بيان إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة الرازي**: أعل الحافظ أبو زرعة حديث أبي الأحوص[٤] عن سماك بعلتين، وهما القلب والتصحيف، أمَّا القلب فقوله: (عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة)، والصواب: (ابن بريدة، عن بريدة)، فبدل أنْ يقول: (ابن بريدة) قال: (أبي بردة)، واحتاج أن يقول بعد ذلك: (عن أبيه) فأفسد إسناد الحديث وأفحش في الغلط كما بيَّن أبو زرعة الرازي.

---

(١) أخرج روايته: عبد الرزاق في المصنف٣/٥٦٩(٦٧٠٨)، والإمام أحمد٣٨/١١٣(٢٣٠٠٥)، والطبراني في مسند الشاميين٣/٣٤٧(٢٤٤٢).

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد٣٨/١٢٢(٢٣٠١٥)، والبزار١٠/٣١٣(٤٤٣٦).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤٤٣٨-٤٤٠مسألة(١٥٤٩).

(٤) أبو الاحوص هو(سلام بن سليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، ثقةٌ، متقنٌ، صاحب حديث، من السابعة مات سنة تسع وسبعين ع). التقريب: ٢٦١ترجمة(٢٧٠٣).

فأبو الأحوص ثقة متقن، ولكنه وهم في هذا الحديث، ومن هنا تكمن صعوبة علم العلل؛ فإنَّه يبحث عن علل أحاديث الثقات، وبيان ذلك لا يكون بالأمر الهين، وإنما يحتاج ذلك إلى الجهد الكبير، والنظر الثاقب، والممارسة الطويلة، مع معرفة بعلوم الآلة، مع التقوى والدين المتين، مع المحفوظ الكثير للأحاديث، فلولا أنَّ الأئمة كانوا فوق تلك الأوصاف لصححوا هذا الحديث؛ إذْ أنَّه من رواية الثقة المتقن، ولكنهم عرضوا حديثه على حديثه غيره، فوجدوه خالف غيره مخالفة تامة، وأخرى قاصرة، خالف في إسناد الحديث ومتنه، فدل الدليل على وهمه مع جلالة قدره –رحمه الله-. ورحم الله الأئمة النقاد !

وهذا القلب سببه التصحيف، فعندما صحَّف أبو الأحوص (ابنَ بريدة) إلى (أبي بردة) احتاج أن يقلب من (عن ابن بريدة، عن أبيه) إلى : (عن أبيه، عن أبي بردة) حتى يستقيم الإسناد. فدخل عليه الوهم بسبب التصحيف والله أعلم.

أمَّا التصحيف، فهو قوله: (اشربوا في الظروف، ولا تسكروا)، والصواب: ((**فاشربوا في الأسقية، ولا تشربوا مسكراً**)).

وقد استدل أبو زرعة على خطأ أبي الأحوص بمخالفته لما رواه غيره عن سماك ابن حرب، وبما رواه الجمع عن القاسم بن عبد الرحمن. وبيان ذلك على ما يأتي:

أمَّا رواية من خالفه عن سماك: فقد رواه شريك بن عبد الله[١]، ومحمد[٢]، وأيوب[٣] ابني جابر، عن سماك، عن القاسم، ابن بريدة، عن أبيه، أنَّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن الدباء، والحنتم، والنقير، والمزفت، ثم قال: ((**إني كنت نهيتكم عن الظروف فانتبذوا فيما بدا لكم واجتنبوا كل مسكر**)).

قال الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ): (حديث أبي الأحوص، عن سماك، عن القاسم ابن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة: خطأ؛ الإسناد والكلام:

---

(١) أخرج روايته: ابن ماجه٢/١١٢٧(٣٤٠٥)، والنسائي في الكبرى٥/١٠٦(٥١٦٨)، العقيلي في الضعفاء ٦/٣٥٥ (٦٥٩٠).

(٢) وقد اختلف على محمد بن جابر: فرواه إسماعيل بن إسحاق السراج النيسابوري – كما عند الطبراني في الأوسط ٣/٢١٩(٢٩٦٦)-، ولوين – كما عند الدارقطني في السنن٥/٤٦٦(٤٦٧٧) -، عن محمد بن جابر، عن سماك بن حرب، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن ابن بريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها، ولا تقولوا هجرا، ونهيتكم عن الظروف فاشربوا فيما شئتم، ولا تسكروا، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي بعد ثلاث، فأمسكوا ما شئتم)).

وخالفهم الإمام يحيى بن يحيى النيسابوري، فرواه عن محمد بن جابر, عن سماك, عن القاسم بن عبد الرحمن, عن ابن بريدة, عن أبيه , عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم قال-: ((**كنا نهيناكم عن الشرب في الأوعية فاشربوا في أي سقاء شئتم ولا تشربوا مسكرا**)). قال الدارقطني ٥/٤٦٦عقب(٤٦٧٨): (وهذا هو الصواب والله أعلم).

(٣) أخرج روايته: الإمام أحمد٣٨/١٢٤(٢٣٠١٧).

فأما الإسناد: فإنَّ شريك وأيوب ومحمد ابني جابر رووه عن سماك، عن القاسم ابن عبد الرحمن، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– كما روى الناس: فانتبذوا في كل وعاء، ولا تشربوا مسكراً)[١].

قال الحافظ الدارقطني(٣٨٥هـ): (وهم فيه أبو الأحوص في إسناده ومتنه. وقال غيره عن سماك, عن القاسم, عن ابن بريدة, عن أبيه: (ولا تشربوا مسكراً)[٢].

وقال في العلل: (ووهم فيه أبو الأحوص على سماك أيضاً.

وإنما روى هذا الحديث سماك، عن القاسم، عن ابن بريدة، عن أبيه، ووهم أيضاً في متنه، في قوله: ولا تسكروا، والمحفوظ عن سماك، أنه قال: وكل مسكر حرام)[٣].

أمَّا مخالفته من رواه عن القاسم: فقد خالفه (محارب بن دثار، والمغيرة بن سبيع، وعلقمة بن مرثد، والزبير بن عدي، وعطاء الخراساني، وسلمة بن كهيل)[٤]، ويزيد ابن أبي زياد[٥]، وأبو جناب[٦]، كلهم عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم– : ((**نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية، ولا تشربوا مسكراً**)).

فدل ذلك على أنَّ أبا الأحوص قد وهم في حديثه، بمخالفته لأصحاب سماك، وبمخالفته من رواه عن القاسم.

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٤٤٣مسألة(١٥٥١).
(٢) سنن الدارقطني٥/٤٦٦(٤٦٧٦).
(٣) ٦/٢٦مسألة(٩٥٥).
(٤) كما سبق بيانه في تخريج المسألة.
(٥) أخرج روايته: الروياني في مسنده١/٧١(٢٥).
(٦) أخرج روايته: الإمام أحمد٣٨/١٤٥(٢٣٠٣٨).

قال الحافظ الأثرم(٢٧٣هـ): (وهذا حديث له علل بينة، وقد طعن فيه أهل العلم قديماً، فبلغني أنَّ شعبة طعن فيه. وسمعتُ أبا عبد الله يذكر أنَّ هذا الحديث إنَّما رواه سماك، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن ابن بريدة، عن أبيه، أنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال: ((**نهيتكم عن ثلاث: عن الشرب في الأوعية، وعن زيارة القبور، وعن لحوم الأضاحي. فأما لحوم الأضاحي فكلوا وادخروا، وأما زيارة القبور فزوروها، وأشربوا في الأوعية ولا تشربوا مسكراً**)).

قال: فدرس كتاب أبي الأحوص فلقَّنوه الإسناد والكلام، فقلب الإسناد والكلام، ولم يكن أبو الأحوص، يقول أبي بردة بن نيار: كان يقول أبو بردة، وإنما هو عن ابن بريدة، فلقَّنوه أن أبا بردة إنما هو ابن نيار فقاله.

وقد سمعت سليمان بن داود الهاشمي يذكر أنَّه قال لأبي الأحوص مَنْ أبو بردة؟ فقال: أظنه، ثم قال: يقولون ابن نيار)[1].

وقال الإمام أبو داود(٢٧٥هـ): (سمعت أحمد، يقول: روى أبو الأحوص حديث سماك، عن القاسم، يعني: حديثه عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم: ((**نهيتكم عن ثلاث: عن نبيذ الأوعية، وزيارة القبور، وعن لحوم الأضاحي بعد ثلاث**)). قال: كان يخطئ فيه، يعني: أبا الأحوص، يقول: عن أبي بردة، فقالوا له: ابن نيار؟ فقال: نعم، ومر فيه، فاحتج به أصحاب الأشربة، وإنما الحديث حديث ابن بريدة. قال أبو داود السجستاني: لأنَّ في حديث سماك هو خلاف لفظ أصحابه، رواه محارب بن دثار، وغيره ((**ولا تشربوا مسكراً**)). ورواه سماك: ((**ولا تسكروا**)) ، ثم أخطأ أبو الأحوص في

(١) ناسخ الحديث ومنسوخه؛ للأثرم١/٢٠٨.

الحديث، فصيَّر (ابن بريدة، عن أبيه) (أبا بردة)، فقيل له: ابن دينار؟ فقال: نعم. فصار حديثاً على حدة)[١].

وقال الإمام النسائي(٣٠٣هـ): (هذا حديث منكر، غلط فيه أبو الأحوص سلام ابن سليم، لا نعلم أنَّ أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب، وسماك ليس بالقويِّ، وكان يقبل التلقين، قال: أبو عبد الرحمن: قال أحمد بن حنبل: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث)[٢].

فنخلص من ذلك: أنَّ هذا الحديث من مسند بريدة بن الحصيب، وليس من مسند أبي بردة بن نيار، فمن جعل حديث ابن نيار حديثاً آخر في هذا الباب فقد أخطأ[٣].

● **خلاصة القول**: إن أبا الأحوص قد وهم في إسناد الحديث ومتنه، فقلب في الإسناد فأفحش في الخطأ، وصحف في متنه فوهم فيه أيضاً، وأنَّ الصواب رواية الجماعة عن القاسم، عن ابن بريدة، عن أبيه، وليس كما رواه أبو الاحوص كما بيَّن ذلك أبو زرعة، والله أعلم.

---

(١) مسائل أبي داود للإمام أحمد١/٣٨٦.

(٢) السنن الكبرى؛ للنسائي٥/١٠٥(٥١٦٧).

(٣) ينظر: الإرشادات؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ٢٠٠.

ثانيًا: إعلال إسناد الحديث بالتصحيف؛ وفيه ثلاثة أمثلة:

● **المثال الأول: إعلال إسناد الحديث بالتصحيف؛ لكون الراوي المُصحَّف غير مشتهر بالرواية:** قال ابنُ أبي حاتم: (سألت أبا زرعة عن حديث رواه قبيصة بن عقبة[١]، عن الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن محجل - أو محجن - عن أبي ذر، عن النَّبيِّ — صلى الله عليه سلم- قال: ((**إنَّ الصَّعيد كافيك ولو لم تجد الماء عشر سنين، فإذا أصبت الماء فأصبه بشرتك**)).

قال أبو زرعة: هذا خطأ، أخطأ فيه قبيصة؛ إنَّما هو: أبو قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النَّبيِّ))[٢].

● **بيان إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة:** أعل الحافظ أبو زرعة حديث قبيصة ابن عقبة، عن سفيان، عن أبي قلابة بالتصحيف؛ بأنَّ قبيصة صحَّف في إسناد الحديث وهو قوله(عمرو بن محجل أو محجن)، وأنَّ الصواب هو (عمرو بن بُجدان)، وليس كما روى قبيصة.

والذي يظهر -والله أعلم- أنَّ تصحيف قبيصة لاسم (عمرو بن بجدان) لكون عمرو ابن بجدان غير مشتهر في رواية الحديث كما سيأتي.

وعند تتبع الطرق والأسانيد يتبيَّن أن قبيصة صحَّف في عمرو بن بُجدان على ثلاثة وجوه، وهي كما يأتي:

الوجه الأول: قبيصة[٣]، عن الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن محجل - أو محجن -.

---

(١) سيأتي بيان روايته والاختلاف عليه.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم ١/٣٩١مسألة(١).

(٣) كما ذكر ابن ابي حاتم سابقاً في أصل المسألة، والخطيب في الفصل للوصل٢/٩٣٤.

الوجه الثاني: رواه إبراهيم بن هانئ[١]، وأبو البختري[٢]، عن قبيصة بن عقبة، عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن محجن، أو محجن، عن أبي ذر.

الوجه الثالث: قبيصة[٣]، عن سفيان: عن خالد، عن أبي قلابة: عن عمرو بن محجن عن أبي ذر. من غير شكٍ.

والخطأ من قبيصة كما بيَّن أبو زرعة الرازي؛ إذْ خالف قبيصةَ جمعٌ من الرواة عن سفيان:

فرواه عبد الرزاق[٤]، وأبو أحمد الزبيري[٥]، ومخلد بن يزيد[٦]، ومحمد[٧]، عن سفيان، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان به.

قال الترمذي(٢٧٩هـ): (وهكذا روى غير واحد عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان)[٨].

وقد نص الأئمة على خطأ قبيصة، فقال الإمام البخاري(٢٥٦هـ) قُبيل ذكره رواية قبيصة: (عمرو بن بجدان العامري، وقال بعضهم: ابن محجن وهو وهم)[٩].

---

(١) أخرج روايته: البزار٩/٣٨٧(٣٩٧٤).

(٢) أخرج روايته: الدارقطني في السنن١/٣٤٧(٧٢٥).

(٣) ذكر روايته: الإمام البخاري في تأريخه الكبير٦/٣١٧.

(٤) في مصنفه١/٢٣٨(٩١)، ومن طريقه أخرجه: الإمام احمد٣٥/٢٩٧(٢١٣٧١).

(٥) أخرج روايته: الإمام أحمد٣٥/٤٤٨(٢١٥٦٨)، والترمذي١/٢١١(١٢٤).

(٦) أخرج روايته: النسائي١/١٧١(٣٢٢)، وفي الكبرى؛ له١/١٩٦(٣٠٧)، وابن حبان في صحيحه ٤/١٤٠ (١٣١٣)، والدارقطني في السنن١/٣٤٤(٧٢١).

(٧) أخرج روايته: ابن الأعرابي١/٣٨٣(٧٢٩).

(٨) سنن الترمذي١/٢١١(١٢٤).

(٩) التأريخ الكبير؛ للإمام البخاري٦/٣١٧ترجمة(٢٥٠٩).

وقال البزار(٢٩٢هـ): (شك قبيصة، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- بنحوه. وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن أبي ذر، إلا بهذا الإسناد)[١].

وقال الخطيب(٤٦٣هـ): (ولم يتابع قبيصة على شيء من هذين القولين)[٢].

كما أنَّ ثمة اختلاف وقع في هذا الحديث على أبي قلابة، منه[٣]:

ما رواه أيوب[٤]، عن أبي قلابة، عن رجل من بني عامر، عن أبي ذرٍّ به.

وما رواه خالد الحذاء[٥]، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، قال: سمعت أبا ذر به. وهو الراجح[٦].

هذا، وقد ذُكر أنَّ الإمام أحمد(٢٤١هـ) ضعَّف الحديث[٧]، وقال ابن القطان الفاسي(٦٢٨هـ): (وهو حديث ضعيف لا شك فيه)[٨]؛ لجهالة عمرو بن بجدان.

---

(١) أخرج روايته: البزار٩/٣٨٧(٣٩٧٤).

(٢) الفصل للوصل٢/٩٣٤.

(٣) وينظر: علل الدارقطني٦/٢٥٢(١١١٣)، وبيان الوهم والإيهام؛ لابن القطان٣/٣٢٨.

(٤) أخرج روايته: الطيالسي في مسنده١/٣٨٩(٤٨٦)، وابن أبي شيبة في المصنف١/١٥٦ (١٦٧٣)، والإمام أحمد ٣٥/٢٣٠(٢١٣٠٤)، وأبو داود١/٩١(٣٣٣)، والنسائي١/١٧١ (٣٢٢)، وفي الكبرى؛ له١/١٩٦(٣٠٧)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ١/٥٠٢ (١٥١٤)، وفي الكبرى؛ له١/٢٧٦(٨٤٧).

(٥) أخرج روايته: أبو بشر يونس بن حبيب في زيادته على مسند الطيالسي١/٣٨٩، والإمام احمد في مسنده ٥/٢٩٧(٢١٣٧١)، وأبو داود١/٩٠(٣٣٢)، والترمذي١/٢١١(١٢٤)، والبزار٩/٣٧٨(٣٩٧٣)، وابن خزيمة في صحيحه٤/٣٢(٢٢٩٢)، وابن حبان في صحيحه ٤/١٣٥(١٣١١)، والدارقطني في السنن١/٣٤٦(٧٢٢)، والحاكم في المستدرك١/٢٨٤ (٦٢٧)، والبيهقي في السنن الصغير١/٩٦(٢٤٥)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ١/٥٠٢(١٥١٤)، وفي الكبرى؛ له١/١١(١٥).

(٦) ينظر: علل الدارقطني٦/٢٥٢(١١١٣).

(٧) الآداب الشرعية؛ لابن مفلح٢/٣٠٦.

(٨) بيان الوهم والإيهام؛ لابن القطان٣/٣٢٨.

والذي يظهر -والله أعلم- أنَّ الحديث صحيحٌ، أو حسنٌ، وذلك أنَّ عمرو بن بجدان ثقة صحيح الحديث[١]. والحديث صححه الترمذي[٢]، وابن خزيمة[٣]، وابن حبان[٤]، والحاكم[٥]، والزيلعي[٦] وغيرهم. وقال ابن دقيق العيد(٧٠٢هـ) متعقباً ابن القطان الفاسي(٦٢٨هـ): (ومن العجب كون ابن القطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان، مع تفرده بالحديث، وهو قد نقل كلامه: (هذا حديث حسن صحيح)، وأي فرق بين أن يقول: هو ثقة؟ أو يصحح له حديثاً انفرد به؟ وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة، فليس هذا بمقتضى مذهبه، فإنه لا يلتفت إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحال، فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضي تعديله, وهو تصحيح الترمذي)[٧].

● **خلاصة القول**: إنَّ قبيصة قد صحَّف في إسناد هذا الحديث، وقد بان ذلك بدليل الرواة عن سفيان وعن أبي قلابة، وأنَّ مدخل التصحيف على قبيصة أنَّ عمرو بن بجدان ليس مشهوراً بالرواية. والله أعلم.

---

(١) ورد عن الإمام أحمد أنَّه قال: (لا يعرف). تهذيب التهذيب٨/٨. إلا أنَّ هذا اجتهادٌ من الإمام أحمد ينازعه فيه غيره، فقد صحح له الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وقال عنه العجلي في تأريخه١/٣٦٢ترجمة(١٢٥٠): (تابعيٌّ ثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات٥/١٧١ترجمة(٤٤١٨). فالذي يظهر أنَّه ثقة؛ وذلك أنَّ تصحيح الأئمة لحديثه مع تفرده به مقتضٍ لثقته عندهم، أمَّا قول الإمام أحمد: (لا يعرف) فقد عرفه غيره ووثقه كما هو صنيع العجلي، وجهالة من هو في عداد التابعين الكبار يغتفر فيها ما لم يأت صاحبها بخبر منكر.

(٢) إذْ قال في السنن١/٢١١عقب(١٢٤): (وهذا حديث حسن صحيح).

(٣) في صحيحه٤/٣٢(٢٢٩٢).

(٤) في صحيحه ٤/١٣٥(١٣١١).

(٥) في المستدرك١/٢٨٤(٦٢٧)، وقال: (هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه إذ لم نجد لعمرو ابن بجدان راويا غير أبي قلابة الجرمي وهذا مما شرطت فيه، وثبت أنهما قد خرجا مثل هذا في مواضع من الكتابين).

(٦) في نصب الراية١/١٤٩.

(٧) نقل قوله الزيلعي في نصب الراية١/ ١٤٩. وينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع١/٣١٦.

● **المثال الثاني: إعلال إسناد الحديث بالتصحيف بالنقط والشكل؛ بدلالة ما رواه الجمع:** قال ابنُ أبي حاتمٍ: (وسئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه قبيصة، عن سفيانٍ، عن أسامة بن زيدٍ، عن سالم بن النعمان، عن امرأة من جُهينة يُقالُ لها: أمَّ صفية – هكذا قال قبيصة! – قالتْ: نازعتُ النَّبيَّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– في الوضوء من إناءٍ واحدٍ[١]. ورواه وكيعٌ[٢]، عن أسامة بن زيدٍ، عن النعمان بن خربوذ، عن أم صُبية...، هذا الحديث. ورواه ابنُ وهبٍ[٣]عن أسامة بن زيد[٤]، عن سالم بن النعمان، عن أم صبية.

ورواه خارجة بن الحارث[٥]، عن سالم بن سرج؛ سمعتُ أمَّ صبية...، فذكر الحديث؟

---

(١) أخرج روايته: الطبراني في الكبير٢٤/٢٣٦(٥٩٩)، ووقع عنده: (أمّ صبيَّة) على الصواب، فالله أعلم؛ وقد يكون ذلك من تصحيح النساخ، وإلا كيف يذكر أبو زرعة أنَّ قبيصة قد رواه عن (أم صفيَّة)؟! وكذا أشار إلى ذلك الترمذي والبخاري كما في العلل الكبير؛ للترمذي مسألة(٣٠)، وهذا يرجِّح –والله أعلم– أنَّ للنساخ يدٌ في تصحيح الخطأ. ولا يبعد أنَّ قبيصة رجع عن وهمه ورواه على الصواب.

والحديث إسناده حسن؛ مداره على سالم بن سَرْج أبي النعمان المدنيّ يقال له: ابن خربوذ بفتح المعجمة ثم راء ثقيلة ثم موحدة مضمومة– وثقه أبو حاتم ابنُ معين وابنُ حبان، ولم يتكلم فيه أحدٌ، وهو مقل جداً فلم يذكر له إلاّ هذا الحديث الواحد–وذكر ابن سعد حديثا آخر لكن في إسناده الواقدي–، وقد تابع سالماً أخوه نافع بن سرج عند ابن سعد ولكن في الإسناد إليه ضعفٌ. وقد حسَّنه مغلطاي في شرحه؛ لابن ماجه١/٢١٦، وينظر: شرح أبي داود؛ للعيني١/٢١٦. وينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم ٣/٣٧٥ترجمة(١٧١٣)، والكاشف؛ للذهبي ١/٤٢٢ترجمة(١٧٧١)، وتقريب التهذيب: ٢٢٦ترجمة(٢١٧٤).

(٢) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف١/٤٠(٣٧١)، وإسحاق بن راهويه٥/٢٣٦ (٢٣٨٣)، وأبو داود١/٢٠(٧٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني١/١٨٢(٣٤٠٩)، والطبراني في الكبير٢٤/٢٣٥(٥٩٧).

(٣) أخرج روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار١/٢٥، الطبراني في الكبير٢٤/٢٣٥(٥٩٦)، والبيهقي في الكبرى ١/٢٩٣(٩١٢).

(٤) وللحديث طرقٌ أخرى عن أسامة بن زيد: ينظر فيها: مسند أحمد٤٤/٦٢٤(٢٧٠٦٨)، وسنن ابن ماجه ١/١٣٥(٣٨٢)، والطبقات الكبرى؛ لابن سعد٨/٢٢٩ترجمة(٤٢٥٠)، والمعجم الكبير؛ للطبراني ٢٤/٢٣٥(٥٩٦)، ومعرفة الصحابة؛ لأبي نعيم ٦/٣٣٠٦ ترجمة (٧٥٨٨). وأشار الترمذيُّ١/٩١عقب(٦٢). إلى الحديث بقوله: (وفي الباب).

(٥) أخرج روايته: الإمام أحمد٤٤/٦٢٤(٢٧٠٦٧)، والبخاري في الأدب المفرد١/٣٦٣ (١٠٤٥)، وابن سعد في الطبقات ٨/٢٢٩ترجمة(٤٢٥٠)، والترمذي في العلل الكبير(٣٠)، والطبراني في الكبير٢٤/٢٣٥(٥٩٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة٦/٣٣٠٦(٧٥٨٨).

فقال أبو زرعة: هكذا قال قبيصة: أم صفية، وإنَّما هي: أم صبية، واسمها: خولة بنت قيس، ووهم وكيع في الحديث، والصحيح: حديث ابن وهب. وسالم: ابن النعمان بن سرج.

قال أبو محمد: يعني: أنَّ وكيعاً قال: عن النعمان بن خربوذ[١]؛ فهذا الذي وهم فيه)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** ذهب الحافظ أبو زرعة الرازي إلى أنَّ قبيصة صحَّف في إسناد الحديث، وهو قوله: (أمّ صفية)، وأنَّ الصواب فيه(أم صُبيَّة[٣])[٤]، كما رواه وكيع، وابن وهب، وخارجة، وغيرهم كما سبق ذكره. وكذلك نص أيضاً على وهم وكيع في هذا الحديث، بقوله: (عن النعمان بن خربوذ)، وأنَّ الصواب(سالم بن السرج)[٥]، وليس النعمان بن خربوذ[٦]. ووهم وكيع هو قوله: (عن النعمان)، أما قوله: (ابن خربوذ)، فهذا يمكن أن يعتذر له؛ بأنَّ خَرّبُوذ هو الإكاف، ولهذا قال أبو أحمد الحاكم(٣٧٨هـ): (من

---

(١) جاء في سنن أبي داود١/٢٠(٧٨): (عن ابن خربوذ) فقط، بخلاف ما أخرجه الأئمة عن وكيع كما سبق ذكره في التخريج، وعلق على ذلك ابن عبد الهادي في شرحه لعلل ابن أبي حاتم(٤٠): (وقد تقدَّم أن أبا داود روى الحديث من طريق وكيع، وقال فيه: عن ابن خربوذ فقط. فكأنَّه أسقط وهم وكيع منه، والله أعلم).

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٦٣٤-٦٣٦ مسألة(١٦١).

(٣) هي (أم صبية الجهنية، يقال: اسمها خولة بنت قيس، أو ثامر، لها صحبةٌ وحديث بخ د ق)، تقريب التهذيب:٧٥٧ترجمة(٨٧٤١).

(٤) ينظر: الطبقات الكبرى؛ لابن سعد٨/٢٢٩ترجمة(٤٢٥٠)، وتأريخ ابن معين٣/١٥١ ترجمة(٦٤٠)، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٩/٤٦٥ترجمة(٢٣٧٨)، والثقات؛ لابن حبان٣/١١٥ترجمة(٣٨٣)، ومعرفة الصحابة؛ لأبي نعيم ٦ :٣٣٠٦ ترجمة(٧٥٨٨)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب؛ لابن عبد البر٤/١٨٣٢ترجمة(٣٣٢٢)، وأسد الغابة؛ لابن الأثير٧/٩٧ترجمة(٦٨٩٦)، وتهذيب الكمال؛ للمزي٣٥/٣٦٩ترجمة(٧٩٨٧).

(٥) هو (سالم بن سرج، بفتح المهملة، وسكون الراء، بعدها جيم، أبو النعمان المدني، يقال له: ابن خربوذ، بفتح المعجمة، ثم راء ثقيلة، ثم موحدة مضمومة، وهو الإكاف، ولهذا قال أبو أحمد الحاكم: من قال: ابن سرج؛ فقد عرَّبه، ومنهم من قال: فيه سالم بن النعمان، ثقة من الثالثة بخ ق)، التقريب؛ لابن حجر:٢٩٤ترجمة(٢١٧٣).

(٦) ينظر: التأريخ الكبير؛ للبخاري٤/١١٣ترجمة(٢١٤٨)، والكنى والأسماء؛ لمسلم٢/٨٤٤ ترجمة(٣٤١٧)، والثقات؛ لابن حبان٤/٣٠٧ترجمة(٣٠٣٥)، وتهذيب الكمال؛ للمزي ١٠/١٤٢ترجمة(٢١٤٧)، وإكمال تهذيب الكمال؛ لمغلطاي١/١٨٤ترجمة(١٨٠٧)، وتقريب التهذيب؛ لابن حجر:٢٢٦ترجمة (٢١٧٢).

قال: ابن سرج؛ فقد عرَّبه)[١].

وإلى هذا ذهب الإمام البخاري(٢٥٦هـ)، قال الترمذي(٢٧٩هـ): (فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: وهم وكيع, والصحيح عن أسامة بن زيد، عن سالم بن خربوذ أبي النعمان.

قلتُ لمحمد: روى هذا الحديث قبيصةُ، عن سفيان, عن أسامة, فقال: عن أمِّ صفية, فقال: أخطأ فيه قبيصة؛ حدَّثنا محمد بن يوسف, عن سفيان, وقال: أمّ صبية. قال محمد: وهي خولة بنت قيس)[٢].

● **خلاصة القول**: في ضوء ما تقدَّم تبين أنَّ إعلال أبي زرعة للحديث بالتصحيف صحيحٌ؛ إذْ وافقه عليه الإمام البخاري صراحة، وكذا من صنَّف في التراجم. والله أعلم.

---

(١) التقريب؛ لابن حجر:٢٩٤ترجمة(٢١٧٣).

(٢) علل الترمذي الكبير(٣٠). وقد صحَّف في اسمها غير قبيصة، ولكن في غير هذا الحديث. جاء في العلل؛ للدارقطني قوله: (وقال ابن أبي عدي، عن ابن إسحاق، عن المقبري، عن عطاء، مولى أم صفية، وصحف، والصحيح عن عطاء مولي أم صبية، عن أبي هريرة، وهي: خولة بنت قيس لها صحبة ورواية، عن النبي صلى الله عليه وسلم).

● **المثال الثالث: قد يحكم للثقة الإمام على قرينه الثقة الإمام عند الاختلاف في أسماء الرواة، إذا كان الأخير معروف بكثرة تصحيفه في أسماء الرجال:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه شعبة، عن منصور، عن الفيض[١] ابن أبي حثمة، عن أبي ذر-رضي الله عنه-: أنَّه كان إذا خرج من الخلاء قال: ((**الحمد لله الذي عافاني، وأذهب عني الأذى**))[٢]؟

فقال أبو زرعة: وهم شعبة في هذا الحديث.

ورواه الثوري، فقال: عن منصور، عن أبي علي عبيد بن علي، عن أبي ذر[٣]؛ وهذا الصحيح. وكان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال)[٤].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة إلى إعلال رواية شعبة هذه، وأنَّه وهم في قوله(عن الفيض ابن أبي حثمة)، وأنَّ الصواب هو ما رواه سفيان الثوري(عن أبي علي). وإلى هذا يومئ كلام أبي حاتم الرازي(٢٧٧هـ) إذ قال: (كذا قال سفيان! وكذا قال شعبة! والله أعلم أيهما الصحيح؟ والثوري أحفظ، وشعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال، ولا ندري هذا منه أم لا)[٥]. وإعلال أبي زرعة هو الصواب فيما يظهر؛ وذلك أنَّ جل أوهام شعبة في أسماء الرجال؛ وأنَّ سفيان الثوري يقدَّم على شعبة عند الاختلاف في الأعم

---

(١) أضاف محققوا العلل في هذا الموضع [عن]، وأشاروا بأنها لم ترد في المخطوط، وأرى -والله أعلم- أنَّ الصواب عدم ذكرها؛ وذلك أنَّ أكثر مصادر التخريج لم تذكر بين منصور وأبي ذر-رضي الله عنه- إلا راوٍ واحدٍ، وهو الصواب؛ بدلالة رواية سفيان الثوري، وبدلالة أنَّ أبا زرعة وأبا حاتم لا ينبهوا على ذلك.

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى٩/٣٥(٩٨٢٥) من حديث حسين بن منصور، عن يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن أبي ذر قال: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- مرفوعاً! وكذا في عمل اليوم والليلة؛ له١/٢٢(٢٢). وأخرجه٩/٣٥(٩٨٢٥) من حديث بندار، عن غندر، عن شعبة، عن منصور، قال: سمعت رجلاً يرفع الحديث إلى أبي ذر... . قوله. وينظر: العلل؛ للدارقطني٦/٢٩١مسألة(١١٥٠)، وتحفة الأشراف٩/١٩٤ (١٢٠٠٣).

(٣) أخرجه: ابن أبي شيبة في المصنف١/١٢(١٠)، و٦/١١٥(٢٩٩٠٧)، والنسائي في الكبرى٩/٣٥(٩٨٢٥)، والطبراني في الدعاء١/١٣٦(٣٧٢)، والدارقطني في العلل ٦/٢٩١ مسألة(١١٥٠).

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٤٦٥-٤٦٧ مسألة(٤٥).

(٥) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٤٦٥-٤٦٧ مسألة(٤٥).

الأغلب[١]، فكيف إذا كان الاختلاف في أسماء الرجال، وهذا ما رجَّحه ابن حجر(٨٥٢هـ) إذ قال: (أبو علي الأزدي عن أبي ذر اسمه عبيد ابن علي، وقيل فيه: أبو الفيض، والأول أصح)[٢].

هذا، وإنَّ الحديث لا يصحُّ[٣]؛ وذلك أنَّ مداره على أبي علي الأزدي، وهو مجهول[٤].

● **خلاصة القول**: إنَّ إعلال أبي زرعة الرازي لحديث شعبة صحيح؛ وذلك أنَّه خالف سفيان الثوري، وأنَّ المخالفة كانت في أسماء الرواة، وكما هو مستفيض أنَّ لشعبة أوهامًا في أسماء الرواة.

---

(١) ولي بحث في التفاضل بين الإمامين شعبة وسفيان اسميته: (بين الإمامين شعبة بن الحاج وسفيان الثوري)، فصلت القول فيه حول رواية أيهما تقدَّم عند الاختلاف، مع دفع تضارب أقوال أهل العلم في التفاضل بينهما.

(٢) تقريب التهذيب؛ لابن حجر ترجمة(٨٢٦٤).

(٣) قال أبو حاتم١/٥٤١(٩٣): (أصح حديث في هذا الباب- يعني باب الدعاء عند الخروج من الخلاء -: حديث عائشة-رضي الله عنها-). وقال الترمذي ١/١٢عقب(٧): (ولا يعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة).

(٤) التأريخ الكبير؛ للبخاري٥/٤٥٥ترجمة(١٤٨١)، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٥/٤١٠ترجمة(١٨٩٨). ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم ير عنه إلا منصور بن المعتمر. وذكره ابن حبان في الثقات٥/١٣٦ترجمة(٤٢٣٥)، وقال: (عبيد بن علي، أبو علي، يروي عن أبي ذر، روى عنه منصور بن المعتمر، واختلف على منصور فيه). وقال ابن حجر: (أبو علي الأزدي عن أبي ذر اسمه عبيد ابن علي وهو مقبول). وينظر: العلل؛ للدارقطني٦/٢٩١ مسألة(١١٥٠)، والبدر المنير٢/٣٩٥. السلسلة الضعيفة؛ للألباني ١٢/٣٥٦ (٥٦٥٨).

المبحث الثالث

إعلال الحديث بالبطلان؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول

معنى البطلان لغة واصطلاحاً، وفيه مسائلٌ:

● **الباطل في اللغة:** بطل الشيء يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً: ذهب ضياعاً وخسراً، فهو باطلٌ. ويقال: ذهب دمه بطلاً أي: هدراً. وبطل في حديثه بطالة وأبطل: هزل، والاسم البطل. والباطل: نقيض الحق، والجمع أباطيل وأبطلت الشيء: جعلته باطلاً. وأبطل فلان: جاء بكذب وادعى باطلاً[١]. والباطل خلاف الحق[٢]، وهو لا ثبات له عند الفحص[٣].

● ثانياً: الباطل في الاصطلاح المحدثين: هو الذي (لا يصح بحال، ولا يجوز البتة نسبته إلى من رُوي عنه سواء كان النبيَّ -صلى الله عليه وسلم-، أو كان غيرَه)[٤].

---

(١) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور١١/٥٦مادة(بطل)، وتاج العروس؛ للزبيدي٢٨/٨٩مادة(بطل).

(٢) ينظر: المصباح المنير؛ للحموي: ١٤٣مادة (ح ق ق).

(٣) ينظر: تاج العروس؛ للزبيدي٢٨/٨٩مادة(بطل).

(٤) لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٢/١٧٢.

المطلب الثاني

متى يُحكم على الحديث بالبطلان

لم يشترط نقاد الحديث في تسمية الحديث باطلاً أنْ يكون في سنده كذابٌ أو متهمٌ أو ضعيفٌ؛ بل هم لا يُفرِّقون في تسمية الحديث باطلاً بين ما كان من رواية الثقة وما كان من رواية الضعيف. ويمكن بيان ذلك على ما يأتي:

أولاً: إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- فقد يقول: (باطل) أو: (موضوع)، ما دام أنَّ الحديث متصف بما يقتضي الحكمَ عليه بالبطلان.

وكلا اللفظين يقتضي أنَّ الخبر مكذوبٌ، عمداً أو خطأ، إلا أنَّ المتبادر الكذب عمداً، غير أنَّ هذا المتبادر لم يلتفت إليه جامعو كتب الموضوعات، بل يوردون فيها ما يرون قيام الدليل على بطلانه، وإن كان الظاهر عدم التعمد.

ثانياً: قد تتوفر الأدلة على البطلان مع أنَّ الراوي الذي يصرح الناقد بإعلال الخبر به لم يُتَّهم بتعمد الكذب، بل قد يكون صدوقاً فاضلاً، ولكن يرى الناقد أنَّه غلط أو أُدخل عليه الحديث[١].

ثالثاً: كثيراً ما يذكر بعضهم الخبرَ ويتكلم في راو من رجال سنده، فيتعقبهم البعضُ بأنَّ ذاك الراوي لم يُتهم بتعمد الكذب؛ ويُعلم حال هذا التعقب من القاعدتين السابقتين. نعم، قد يكون الدليل الآخير غير كافٍ للحكم بالبطلان، ما لم ينضم إليه وجود راو في السند معروف بتعمد الكذب؛ ففي هذه الحال يتجه ذاك التعقب[٢].

---

(١) ينظر: مقدمة الفوائد المجموعة؛ للمعلمي اليماني: ٧، وما بعدها.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧، وما بعدها.

ويمكن تلخيص ما سبق مع زيادة في التفريع على ما يأتي:

أولاً: قد يُحكم على حديث المتروك بالبطلان؛ سيما إذا جاء بحديث منكر، سواء سنداً أو متناً، قال المعلمي(١٣٨٦هـ): (والمتروك إن لم يكذب عمداً؛ فهو مظنة أن يقع له الكذب وهماً؛ فإذا قامت الحجة على بطلان المتن لم يمتنع الحكم بوضعه، ولا سيما مع التفرد المريب)[١] .

ثانياً: إذا فحش الخطأ سواء كان في الإسناد أو في المتن فإنَّ الأئمة أحياناً يحكمون على الحديث بالبطلان سواء كان المخطئ ضعيفاً أو ثقة[٢].

ثالثاً: قد يحكمون على الأحاديث بالبطلان رغم صحة الإسناد في الظاهر، وإنما ينصرف إعلالهم على نكارة المتن[٣].

رابعاً: قد يحكم الأئمة على الحديث الموضوع بالبطلان؛ إذْ كانوا لا تجمعهم اصطلاحات ثابتة كما هو حال المتأخرين اليوم.

خامساً: يحكم الأئمة على الحديث بالبطلان إذا كان مخالفاً لصريح القرآن الحكيم، أو لصحيح السنة كما سيأتي في المثال التطبيقي.

هذا، إلا أنَّ المتأخرين اليوم قد قعدوا القواعد الاصطلاحية، فيجب مراعاتها بالنسبة للباحثين، بأن يطلقوا الألفاظ بحسب ما استقر عليه الاصطلاح من نكارة، وشذوذ، وبطلان، وضعف، ووضع، إلى آخر ما رسموه لنا.

---

(١) الفوائد المجموعة؛ للشوكاني: ٣١٤حاشية(١).

(٢) ينظر: الإرشادات؛ لطارق بن عوض الله:٩٦.

(٣) ينظر: حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات؛ للرحيلي: ٣٦.

❖ **أمثلة تطبيقية، لإعلال الحديث بالبطلان عند الحافظ أبي زرعة:**

● **المثال الأول: إعلال الحديث بجملة من الأوصاف؛ مع نقل الاتفاق على بطلانه، لنكارة متنه وإسناده، إلا أنَّ أبا زرعة لم يتعرض إلى إسناده؛ لظهور ذلك:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة وذكر الحديث الذي رواه موسى بن مطير، عن أبيه، عن رجل من أصحاب النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–: أنَّ رجلاً طلَّق امرأته على عهد النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– ثلاثاً، ثم تزوجت زوجاً غيره ليحلها، فدخل بها الزوجُ الثاني، وطلقها، وانقضت عدَّتها، فأراد الأول أن يتزوجها، فذكروا ذلك للنَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم– ، فقال: ((**أليس سمَّى لها صداقا**))؟ قالوا: بلى؛ قال: ((**أليس تزوجها بولي**))؟ قالوا: بلى؛ قال: ((أليس تزوجها بشهود))؟ قالوا: بلى؛ قال: ((**أليس قد دخل بها حتى ذاق عسيلتها وذاقت عسيلته**))؟ قالوا: بلى؛ فقال النَّبيُّ: ((**ذهب الخداع، ذهب الخداع**)).

قال أبو زرعة: هذا واهٍ، ضعيفٌ، باطلٌ، غيرُ ثابتٍ، ولا صحيح، ولا أعلم بين أهل العلم بالحديث خلافاً أنَّه حديثٌ واهٍ ضعيف لا تقوم بمثله حجة)[1].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أعلَّ الحافظ أبو زرعة هذا الحديث بجملة من الألفاظ الشديدة، وهي على ما يأتي:

أولاً: واهٍ. ثانياً: ضعيفٌ. ثالثاً: باطلٌ. رابعاً: غير ثابتٍ. خامساً: نَقْلهُ اتفاق أهل العلم على أنَّه حديثٌ واهٍ ضعيف لا تقوم بمثله حجة.

والذي يظهر أنَّ أبا زرعة أعل هذا الحديث بكذا أوصاف لما يأتي:

أولاً: إنَّ أمارات الوضع على الحديث ظاهرة، من ركاكة أسلوبه، وفساد معناه، فأسلوبه وتركيبه لا يشبه أحاديث النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–، وهذا يتبيَّن لمن اختلط الحديث بشحمه ولحمه.

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٩٩-١٠٠مسألة(١٢٨٥).

ثانياً: أنَّه معارض لما هو ثابت في السنة النبوية، من لعن المحلل والمحلل له[١].

ثالثاً: عدم وجود له أي أصل في السنة النبوية، ولم يخرِّجه أحدٌ من أصحاب السنن والمسانيد والموطئات والمعاجم، بل الثابت خلافه كما سبق.

رابعاً: تفرد موسى بن مطير به[٢]، وهو متروك الحديث، والآفة والبلية منه، فقد روى أحاديث موضوعة عن الثقات.

من هنا يتبيَّن لِمَ أعل أبو زرعة هذا الحديث بكذا أوصاف، ولم يتعرَّض إلى ذكر من رواه؛ لأنَّ بطلان إسناده ظاهرٌ، وأنَّ حال موسى بن مطير غير خافٍ، فأعل المتن، وترك الإسناد.

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث موسى بن مطير يعد في جملة الأحاديث الموضوعة أو الباطلة كما بيَّن ذلك أبو زرعة الرازي؛ لتفرد ابن مطير به، ولمخالفته صحيح السنة النبوية، ولم يصرح بذكر علَّة إسناده؛ لعدم خفاء حال موسى بن مطير.

---

(١) جاء في ذلك أحاديث مرفوعة، عن علي، وابن مسعود، وأبي هريرة، وعقبة بن عامر، وابن عباس –رضي الله عنهم-. ينظر: جامع الأصول؛ لابن الأثير١١/٤٩٧، ونصب الراية؛ للزيلعي٣/٢٣٧، والبدر المنير٧/٦١٢، والتلخيص الحبير٣/٣٧٢.

(٢) وقال عنه ابن معين(لم يكن بثقةٍ) كما في سؤالات ابن الجنيد ترجمة(٣٣٩)، وقال عنه في تأريخه رواية الدوري٣/٣٣٣ترجمة(١٦٠٨): (كذاب)، وقال الجوزجاني في أحوال الرجال ترجمة(١٢٢): (غير مقنع)، وضعَّفه أبو زرعة في الضعفاء٣/٨٣١ترجمة(٢٢٧)، وجاء عند ابن أبي حاتم عنه٨/١٦٢ترجمة(٧١٧: (لا يقرأ حديث موسى بن مطير وهو الاسكيف، كوفي ضعيف الحديث)، ونقل عن أبيه أبي حاتم الرازي: (متروك الحديث، ذاهب الحديث)، وأورده النسائي في الضعفاء والمتروكون ترجمة(٥٥٥)، وقال: (منكر الحديث)، وقال ابن عدي بعد أن ساق له منكرات في الكامل٨/٥٣ترجمة(١٨١٧): (ولموسى بن مطير غير ما ذكرت من الحديث قليل وعامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه)، وقال ابن حبَّان في المجروحين٢/٢٤٢ترجمة(٩١٧): (كان صاحب عجائب ومناكير لا يشك المستمع لها أنها موضوعة)، وقال الحاكم في المدخل ترجمة(١٦٦): (روى عن أبيه عن أبي هريرة أحاديث موضوعة)، وينظر: الضعفاء؛ للعقيلي٤/١٦٣ترجمة (١٧٣٤)، والضعفاء والمتروكون؛ لابن الجوزي ترجمة(٣٤٧٢)، وتأريخ الإسلام؛ للذهبي ٤/٥٦٢٤ترجمة(٤٠٤)، وميزان الاعتدال؛ له٤/٢٢٣ترجمة (٨٩٢٨).

● **المثال الثاني: إعلال الحديث؛ بالبطلان؛ والامتناع من التحديث به، والأمر بالضرب عليه؛ لتفرد المتروكين بإسناده، مع أنَّ متنه ثابت بأسانيد أخرى:** قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه إبراهيم بن أبي الليث، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، عن أبيه وعبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلَّم– قال: ((**الشفعة ما لم تقع الحدود، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة**))؟

قال أبو زرعة: هذا حديث باطل؛ فامتنع أن يُحدِّث به، وقال: اضربوا عليه)[١].

● **بيان إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة:** أعل أبو زرعة الرازي حديث إبراهيم ابن أبي الليث بالبطلان، ولم يحدِّثهم به، وأمرهم بالإضراب عليه؛ وذلك لنكارته إسناده لا متنه، وذلك أنَّ إسناده مسلسلٌ بالمتروكين؛ فإبراهيم بن أبي الليث متروك الحديث، وشيخه عبد الرحمن متهمٌ بالكذب كما سيأتي.

أضف إلى ذلك أنَّهم تفردوا بسلسلة مشهورة، فكيف يغيب مثل هذا الحديث بهذه السلسلة على أئمة الحديث من رواة هذه السلسلة، الذي طوَّفوا في البلدان؛ تنقيباً على الأحاديث، حتى يأتي هؤلاء الضعفاء ويتفردوا بهكذا حديث !

وإعلال أبي زرعة للحديث بالبطلان ينصرف إلى الإسناد حصراً؛ وذلك أنَّ متن الحديث ثابت من غير هذا الإسناد، فقد صحَّ من حديث جابر –رضي الله عنه– أنَّه قال: (جعل رسول الله –صلى الله عليه وسلم– الشفعة في كل مال لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق، فلا شفعة)[٢].

ومظنة نكارة الحديث مرجعها إلى عبد الرحمن بن عبد الله لأمرين اثنين:

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٢٩٥-٢٩٦مسألة(١٤٣٢).

(٢) أخرجه البخاري٣/٧٩(٢٢١٣)، ومسلم٢/١٢٢٣(١٦٠٨). وينظر: تتمة الشواهد في جامع الأصول؛ لابن الأثير ١/٥٨١، ونصب الراية؛ للزيلعي٤/١٧٤، والبدر المنير؛ لابن الملقن٧/٧، والتلخيص الحبير؛ لابن حجر٣/١٣٥.

الأول: إنه متهم بالكذب[١]، متفقٌ على وهنه[٢]، بخلاف إبراهيم فهو أحسن منه حالاً[٣].

الثاني: إنَّ إبراهيم متابع على روايته، فقد تابعه إسماعيل بن توبة القزويني عن عبد الرحمن به. فانتفى تفرد إبراهيم به عن عبد الرحمن، وتبيَّن أنَّ الحديث حديث عبد الرحمن. قال الحافظ الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري، وكان كذاباً)[٤].

● **خلاصة القول**: إنَّ الحديث باطل كما بيَّن أبو زرعة، والبطلان متوجه إلى نكارة إسناده لا متنه بدلالة الشواهد، وإن عبد الرحمن بن عبد الله هو المتهم في هذا الحديث؛ لتفرده بذلك. والله أعلم.

---

(١) مزَّق الإمام أحمد ما سمعه منه، وقال: (ليس بشيء)، وضعفه ابن معين، وتركه أبو زرعة والنسائي وغيرهم، وقال أبو حاتم: (متروك الحديث...، وكان يكذب). ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٥/٢٥٣ترجمة(١٢٠٢)، والكامل؛ لابن عدي٥/٤٥٣ترجمة (١١٠٧)، وقال: (وعامة ما يرويه مناكير إما إسناداً، وإما متناً). وقال الحافظ ابن حجر: (عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو القاسم، المدني، العمري، نزيل بغداد، متروكٌ، من التاسعة مات سنة ست وثمانين ومائة ق). تقريب التهذيب: ٣٤٤ترجمة (٣٩٢٢).

(٢) تأريخ الإسلام؛ للذهبي١٢/٢٦٠ترجمة(٢٠٧).

(٣) قال ابن سعد في الطبقات٧/٢٥٦ترجمة(٣٥٩٨): (ويضعف في الحديث)، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل٢/١٤١ترجمة(٤٦١): (وسئل أبي عنه فقال: كان أحمد بن حنبل يجمل القول فيه، وكان يحيى بن معين يحمل عليه)، قال الخطيب في تأريخ بغداد٧/١٤١ترجمة(٢٣٠٤): (وسئل يحيى بن معين، عن ابن أبي الليث، فقال: ثقة ولكنه أحمق، قلت: هذا القول من يحيى في توثيقه كان قديماً، ثم أساء القول فيه بعد وذمه ذماً شديدًا)، وقال موسى بن هارون الحمال كما في الكامل؛ لابن عدي١/٤٣٣ترجمة(١٠٧): (ترك الناس حديثه في حياته)، وقال ابن عدي١/٤٣٣ترجمة(١٠٧): (وأرجو أنَّه لا بأس= =به). فإبراهيم ضعيف الحديث، أفرط فيه يحيى بن معين، إلا أنَّ الإمام أحمد روى عنه في مسنده، وكذا ابن خزيمة في صحيحه، فهو ضعيف الحديث ليس بكذابٍ.

(٤) مجمع الزوائد٤/١٥٩.

المبحث الرابع

إعلال الحديث بالتفرد؛ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

معنى التفرد

● **التفرد في اللغة**: الفرد هو الوتر، وهو الواحد، والجمع أفراد وفرادى على غير قياس. ويقال: جاءوا فراداً وفرادى منوناً وغير منون، أي واحداً واحداً. وأفردته: عزلته. وتفردت بكذا واستفردته: إذا انفردت به[١].

● **التفرد اصطلاحاً**: هوَ الحديث الذي ينفرد بروايته راوٍ واحد[٢].

● **الفرق بين الفرد والغريب في رواية الحديث**: والفرد والغريب مترادفان لغة واصطلاحاً؛ إلا أنَّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلَّته.

فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق. والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي. وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما.

وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق؛ فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان، أو: أغرب به فلان[٣].

---

(١) ينظر: الصحاح؛ للجوهري٢/٥١٨مادى(فرد)، ومقاييس اللغة؛ لابن فارس ٤/٥٠٠ مادة(فرد).

(٢) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع: ٤٧.

(٣) ينظر: نزهة النظر؛ للحافظ ابن حجر: ٥٧.

المطلب الثاني

أقسام التفرد وصوره وأهمية معرفته، وفيه مسائلٌ:

● **أولاً: أقسام التفرد:** قسَّم أهل العلم التفرد من حيث الرواية على قسمين، وهما:

أولاً: الفرد المطلق: وهو الحديث الذي لا يعرف عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- إلا بإسناد واحد. وهذا المعنى بمجرده لا يفيد ثبوت الحديث أو ضعفه، فلا يفهم أنَّ مجرد التفرد يعني الضعف، وإنما في التفرد من حيث العموم: الصحيح، والحسن، والضعيف، وتعرف درجة كل بحسب حال الإسناد، وسلامته من العلل(١).

ثانياً: الفرد النسبي(٢): وهو الحديث الذي علم مخرجه عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- من أكثر من وجه، كحديث يرويه أبو هريرة وابن عمر-رضي الله عنهم- ولكنه لم يعرف عن ابن عمر إلا من رواية نافع مولاه، فهو من أفراد نافع عن ابن عمر، والتفرد فيه إنَّما وقع بالنسبة لابن عمر —رضي الله عنهما-، لا مطلقاً، ويقولون فيه: تفرد به فلان عن فلان(٣).

● **ثانياً: صور التفرد:** للتفرد صور كثيرة، وهي على ما يأتي:

أولاً: ما تفرَّد به راوٍ واحد مطلقاً أو عن شيخ معيَّن، وهو الأكثر في رواية الحديث(٤).

ثانياً: ما تفرد به أهل بلد دون غيرهم عن شخص، فيقال: هذا حديث تفرد به أهل الشام مثلاً، حيث لم تقع روايته لغيرهم، ولم يعرف إلا من جهتهم(٥).

---

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث للجديع: ٤٨.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في النزهة: ٥٧: (سمي نسبياً؛ لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً). وتقيده بالشخص فيه نظر؛ والأكمل أنْ يقال: بالنسبة إلى أمر ما، بدليل صور التفرد النسبي.

(٣) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي١/٢٦٨، وتحرير علوم الحديث للجديع: ٤٨.

(٤) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر٢/٧٠٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه٢/٧٠٥.

ثالثاً: ما تفرد به أهل البلد عن أهل بلد آخر، وليس هو عند أهل البلد آخر، وليس هو عند أهل البلد الآخر أصلاً، أو ليس عندهم من وجه قويٍّ[١].

رابعاً: تفرد شخص عن أهل بلد[٢].

خامساً: ويمكن أن يضاف: ما تفرد به الضعفاء دون الثقات[٣].

● **ثالثاً: أهمية معرفة التفرد:** يعد التفرد من المسائل التي اعتنى بها نقاد الحديث؛ إذ أنَّ له علاقة مباشرة بتعليل الأحاديث، فهو أحد وسائل الكشف عما يكمن في الأحاديث من أوهام وأخطاء، فكثيراً ما يعلُّ المحدثون النقاد الحديث بقولهم: (حديث غريب)، أو (تفرد به فلان)، أو (هذا حديث لا يعرف إلاّ من هذا الوجه) أو: (لا نعلمه يروى عن فلان إلا من حديث فلان)[٤].

فمن ثَمَّ أولاه المحدثون عنايةً بالغةً واهتموا به اهتماماً خاصاً، فأفردوه بالتصنيف، فمن هذه المصنفات كتاب الأفراد، وغرائب مالك، والفوائد المنتخبة؛ جميعهنَّ للإمام الدارقطني(٣٨٥هـ)، وكتاب المعجم الأوسط، والمعجم الصغير، كلاهما للإمام للطبراني(٣٦٠هـ)، ومن قبلهما المسند المعلل؛ للإمام البزار(٢٩٢هـ)، وغيرها كثير[٥]، وذلك

---

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع:١/٥١.

(٢) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر٢/٧٠٥.

(٣) هذا، وقد يطلقون تفرد الشخص بالحديث ومرادهم بذلك تفرده بالسياق لا بأصل الحديث. ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر٢/٧٠٨.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة؛ للمعلمي: ٨-٩، والشاذ والمنكر وزيادة الثقة؛ للدكتور المحمدي: ٤٢.

(٥) قال الحافظ ابن حجر في النكت٢/٧٠٩: (تنبيه: من مظان الأحاديث الأفراد مسند أبي بكر البزار، فإنَّه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في المعجم الأوسط، ثم الدارقطني في كتاب الأفراد، وهو ينبئ على اطلاع بالغ، ويقع عليهم التعقب فيه كثيراً بحسب اتساع الباع وضيقه، أو الاستحضار وعدمه. وأعجب من ذلك أن يكون المتابع عند ذلك الحافظ نفسه، فقد تتبع العلامة مغلطاي على الطبراني ذلك في جزء مفرد، وإنما يحسن الجزم بالإيراد عليهم حيث لا يختلف السياق، أو حيث يكون المتابع ممن يعتبر به؛ لاحتمال أن يريدوا شيئاً من ذلك بإطلاقهم، والذي يرد على الطبراني، ثمَّ الدارقطني من ذلك أقوى مما يرد على البزار؛ لأنَّ البزار حيث يحكم بالتفرد إنما ينفي علمه، فيقول: = =لا نعلمه يروي عن فلان إلا من حديث فلان، وأما غيره، فيعبر بقوله: لم يروه عن فلان إلا فلان. وهو وإن كان يلحق بعبارة البزار على تأويل، فالظاهر من الإطلاق خلافه- والله أعلم). وهذه نص نفيس من كلام الحافظ ابن حجر، حُقَّ للباحثين أن يتأملوه.

مما يدل على أهمية المسألة، إذ أنه ليس بالإمكان تعليل الأحاديث أو تصحيحها إلا بعد معرفة حالة التفرد أو حالة المشاركة في كل طبقة من طبقات الإسناد[١].

(١) ينظر: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليله؛ للدكتور حمزة المليباري:٧٢.

المطلب الثالث

حكم التفرد

الأصل في تفرد الثقات القبول، وكما أنَّ الأصل في تفرد الضعفاء الرد، لا خلاف بين أهل العلم بالحديث في ذلك، وعلى هذا بنى أصحاب الصحاح كتبهم، وعليه جرى حكم الأئمة في تصحيح أكثر الحديث وتضعيفه. وعلى هذا جرى المبرزون من أئمة الحديث في معرفة علله، كالإمام أحمد(٢٤١هـ)، وابن المديني(٢٣٤هـ)، والبخاري(٢٥٦هـ) ومسلم(٢٦١هـ)، وأبي زرعة(٢٦٤هـ) وأبي حاتم(٢٧٧هـ)، وغيرهم[١].

ويمكن تحرير هذه المسألة الشائكة على ما يأتي:

أولاً: تفرد الثقة بما لم يروه غيره مطلقاً، كحديث: ((**إنما الأعمال بالنيات**))[٢]، تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري بإسناده إلى النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، لم يروه غيره. فهذا التفرد صحيح محتج به، وأكثر الأحاديث الصحيحة من هذا.

ثانياً: تفرد الثقة من أصحاب من يدور عليهم الحديث، كتفرد حماد بن سلمة(١٦٧هـ)، عن ثابت البناني(٢٢٩هـ) بحديث، لا يرويه عن ثابت غير حماد، وقد يعرف عن غير ثابت. فهذا صحيح محتج به.

ثالثاً: تفرد الثقة عن رجل ممَّن يدور عليهم الحديث، وليس ذلك الثقة من أصحاب ذلك الرجل، كتفرد معمر بن راشد(١٥٣هـ) عن قتادة بن دعامة السدوسي(١١٨هـ)، بما لا يُعرف عند أصحاب قتادة المعروفين به، كشعبة بن الحجاج(١٦٠هـ)، وسعيد بن أبي عروبة(١٥٦هـ)، وهشام الدستوائي(١٥٤هـ) وغيرهم فهذا محل للتعليل.

---

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع٢/٦٥٩.

(٢) متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب –رضي الله عنه-. البخاري١/٦(١)، ومسلمٌ ٣/١٥١٥(١٩٠٧).

رابعاً: تفرد الصدوق الذي لم يبلغ في الإتقان مبلغ الثقات، كمحمد بن عمرو بن عَلْقَمَة(١٤٤هـ)، وعمرو بن شعيب(١١٨هـ)، وأسامة بن زيد اللَّيثي(١٥٣هـ)، بما لم يروه غيره مطلقاً. فهذا مقبول بتحقيق ما يُطلب لحسن الحديث.

خامساً: تفرد الصدوق عن شيخ له، عرف بالاعتناء بحديثه والضبط له، كتفرد عاصم ابن أبي النجود(١٢٨هـ) عن أبي وائل شقيق بن سلمة(نحو ٥٠هـ)، أو عن زر بن حبيش(٨٢هـ). ومنه تفرد الصدوق المعروف بالاعتناء بحديث أهل بلده بشيء عنهم لا يرويه عنهم غيره، كتفرد إسماعيل بن عياش بحديث عن ثقة من أهل الشام.

سادساً: تفرد الصدوق عن مشهور من الثقات بما لا يوجد عند ثقات أصحاب ذلك المشهور، وليس لذلك الصدوق اعتناء بحديث الشيخ، كتفرد يحيى بن اليمان(١٨٩هـ) عن سفيان الثوري(١٦١هـ)، والأعمش(١٤٨هـ) بما لا يرويه أصحابهما عنهما.

فهذا محل للتعليل، وقد يبلغ النكارة، وربما اعتبر به إذا وجد له فيمن فوق الثوري أو الأعمش مثلاً أصل. ومنه تفرده في باب اعتنائه بما لم يروه غيره من أقرانه عن شيخ مشهور، كأفراد محمد بن إسحاق(١٥١هـ) فيما سمعه من شيخ ثقة في أبواب السير والمغازي؛ لاعتنائه بهذا الباب وضبطه له.

سابعاً: تفرد المجروح، كان تفرداً مطلقاً أو نسبياً، فهو منكر، وليس من باب علل الحديث؛ لظهور نكارته بجرح راويه[1].

ولكن لا بدَّ من معرفة أنَّ التفرد عند المتقدمين له معنى، وله عند المتأخرين له معنى آخر.

أمَّا المتقدمون، فالأصل عندهم في تنصيصهم على تفرد الراوي بالحديث هو إرادتهم الإشارة إلى استغراب ذلك التفرد، وإعلال الرواية به، وأحياناً قليلة يريدون إعلال متابعاتها، وعدم الاعتداد بتلك المتابعات.

---

(١) هذه النقاط السبعة لخصتها من كتاب تحرير علوم الحديث؛ للجديع٢/٦٦٠-٦٦٦.

فالمتقدمون ولا سيما علماء العلل منهم، كأبي زرعة الرازي، كانوا إذا قالوا في حديث: تفرد به فلان. فهي في الغالب عبارة عن إعلال للحديث، وإشارة إلى وهم ذلك المتفرِّد، أو إلى عدم احتمال حاله مثل ذلك التفرد.

ولما كان الغالب على مسلكهم في هذه القضية هو مقصد التعليل صاروا لا يعتدون بالمتابعات الساقطة عن حد الاعتبار، ولا يلتفتون إليها، فتراهم ينصون على تفرد ذلك الراوي الثقة أو المقبول في الجملة، وإن شاركه في روايته لذلك الحديث بعض الهلكى أو المخطئون من الرواة[1].

(١) ينظر: لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٢/٣٤٥.

❖ **أمثلة تطبيقة على إعلال الحديث بالتفرد عند الحافظ أبي زرعة الرازي:**

● المثال الأول: إعلال الحديث؛ بالتفرد؛ مع الامتناع من قراءته؛ لتفرد من لا يحتج بخبره في لفظة معينة من الحديث: قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو يوسف يعقوب، عن يزيد بن أبي زياد، عن عيسى، عن سعيد بن زيد؛ قال: قنت النَّبيُّ – صلى الله عليه وسلم– فقال: ((**اللهم، العن رعلاً، وذكوان، وعصية؛ عصت الله ورسوله، والعن أبا الأعور السلمي**[١]))[٢]؟

فقال أبو زرعة: لم يرو هذا الحديث غير أبي يوسف. ولم يقرأه علينا)[٣] .

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة إلى إعلال هذا الحديث؛ بتفرُّد أبي يوسف يعقوب[٤] بإسناده، ولم يتابعه عليه أحدٌ، وهو متأخر الطبقة، فكيف يتفرد بهذا الحديث! فهذه دلالة على نكارة الحديث، لذلك نجد أبا زرعة أعرض عن هذا الحديث، ولم يقرأه عليهم؛ لنكارته. وترجع نكارة الحديث إلى أمرين اثنين:

الأول: تفرد أبي يوسف بإسناده، إذْ لم يتابعه أحدٌ.

الثاني: أنَّ متنه منكرٌ؛ فقد صح الحديث[٥] من غير ذكر ((**أبا الأعور السلمي**)).

● **خلاصة القول:** إنَّ الحديث منكر من قبل إسناده ومتنه، ومرجع إعلال أبي زرعة الرازي إلى تفرد أبي يوسف به، وعدم المتابع له سنداً ولا متناً. والله أعلم.

---

(١) قيل أنَّ اسمه: عمرو بن سفيان. مختلف في صحبته. ينظر: تأريخ ابن معين برواية الدوري٣/٤٣، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٦/٢٣٤ترجمة(١٢٩٦)، والثقات؛ لابن حبان٥/١٦٩ترجمة(٤٤٠٧)، ومعرفة الصحابة؛ لأبي نعيم٤/٢٠١٨، والاستيعاب؛ لابن عبد البر٣/١١٧٨ترجمة(١٩٢٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف٢/١٠٨(٧٠٤٧)، وأحمد بن منيع كما في المطالب العالية٤/٩٠(٤٨٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة١/١٤٧(٥٥٢). وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة١/٢٤٦ وليس فيه((**وأبا الأعور السلمي**))!.

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤٦٥-٤٦٦ مسألة(٥٢٢).

(٤) هو أبو يوسف القاضي، صاحب أبي حنيفة –رضي الله عنهم–. ينظر في ترجمته: ميزان الاعتدال؛ للذهبي ٤/٤٤٧ترجمة(٩٧٩٤)، ولسان الميزان؛ لابن حجر٨/٥١٨ ترجمة (٨٦٢٢).

(٥) ينظر: صحيح البخاري٥/١٠٥(٤٠٩٠)، ومسلم١/٤٦٩(٣٠٣) من حديث أنس ﷺ.

● **المثال الثاني: إعلال الحديث بتفرد الثقة؛ مع عدم الاحتجاج بالمتابعات التي توبع علها؛ لكونها جاءت من طريق الضعفاء:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق[١]، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس: أنَّ النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم– كان يفطر على التمر، فإن لم يجد فعلى الماء ... الحديث؟

فقالا: لا نعلم روى هذا الحديث غير عبد الرزاق، ولا ندري من أين جاء عبدالرزاق؟

قلت: وقد رواه سعيد بن سليمان النشيطي[٢]، وسعيد بن هبيرة[٣].

فقال أبي: لا يُسقى بالنشيطي[٤]، وسعيد بن هبيرة[٥] شربة من ماء مثلاً.

قال أبو زرعة: لا أدري ما هذا الحديث! لم يرفعه إلا من حديث عبد الرزاق)[٦].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة الرازي إلى إعلال حديث عبد الرزاق هذا؛ لتفرده عن جعفر بن سليمان به.

ولم يعتد بالمتابعات التي توبع عليها عبد الرزاق؛ وذلك لضعفها ونكارتها.

وإنكار الحديث على عبد الرزاق؛ لأنَّه من الثقات بخلاف من وافقه عليه؛ فأولئك ضعفاء، الضعف والنكارة بينةٌ على حديثهم، أمَّا استغرابهم من رواية عبد الرزاق أنَّه من

---

(١) أخرج حديثه: الإمام أحمد٢٠/١١٠(١٢٦٧٦)، وأبو داود٢/٣٠٦(٢٣٥٦)، والترمذي٢/٧١ (٦٩٦)، والبزار١٣/٢٩٤(٦٨٧٥)، وابن عدي في الكامل٢/٣٨٧، والدارقطني ٣/١٥٥ (٢٢٧٧)، والحاكم١/٥٩٧ (١٥٧٦)، والبيهقي٤ /٢٣٩(٨٣٨٩)، وفي شعب الإيمان؛ له٥/٤٠٥(٣٦١٧). وذكره العقيلي معلقاً عن جعفر بن سليمان به٣/٥٠.

(٢) الكامل؛ لابن عدي٢/٣٨٧.

(٣) لم أقف على روايته.

(٤) هو(سعيد بن سليمان البصري النشيطي، بفتح النون، وكسر المعجمة، نسب إلى جده لأمه نشيط، ضعيف من التاسعة). تقريب التهذيب؛ لابن حجر:٢٣٧ترجمة(٢٣٣٠).

(٥) هو سعيد بن هبيرة بن عديس بن أنس بن مالك الكعبي أبو مالك. ضعفه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل٤/٧٠ترجمة(٢٩٨)، وأثخن فيه ابن حبان في المجروحين ١/٣٢٧ ترجمة (٤٠٦). وينظر: تأريخ بغداد؛ للخطيب٥/٨١ترجمة(١٥٨).

(٦) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٦-٧ مسألة(٦٥٢).

الثقات من حيث العموم، فروايته لحديث فرد غريب مظنة للخطأ والوهم؛ إذْ لا يحتمل تفرده. سيما وأنَّ عبد الرزاق تغيَّر بأخرة[١]. وإلى قول أبي زرعة ذهب أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ) كما سبق ذكره. وكذا استغرب الترمذي(١٧٩هـ) حديث عبدالرزاق فقال: (هذا حديث حسن غريب)[٢].

وللبزار(٢٩٢هـ) إعلال متين كإعلال أبي زرعة الرازي، بالحكم على عبد الرزاق بالتفرد مع عدم الاعتداد بالمتابعة إذ قال: (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ثابت، عن أنس إلا جعفر بن سليمان، ولا نعلم رواه عن جعفر إلا عبد الرزاق. ورواه رجل من أهل البصرة كان يقال له: سعيد بن سليمان النشيطي عن جعفر، عن ثابت، عن أنس فأنكره عليه، وضعف حديثه به)[٣].

ونص على خطأ عبد الرزاق النسائي(٣٠٣هـ) فقال: (هو خطأ، وإن الصواب حديث سلمان)[٤].

---

(١) عبد الرزاق أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنَّه لم يرحل إلى أحد بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ما رحل إلى عبد الرزاق. وحديثة على التفصيل:
أولاً: ما حدَّث من كتابه قبل فقدان بصره، فحديثه فيه صحيح.
الثاني: ما حدَّث من حفظه قبل فقدان بصره، ربما وقع الوهم في حديثه هذا.
الثالث: ما حدَّث بعد أن عمي، فكان يلقن فيتلقن، فهذا حديثه ليس بحجة. ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧٥٧، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٨/٥٢(٣٤١٥).

(٢) سنن الترمذي٢/٧١عقب(٦٩٦). ووقع عند البغوي في شرح السنة٦/٢٦٦(١٧٤٢): (هذا حديث غريب) من غير قوله(حسن)، وكأنَّه الصواب.

(٣) مسند البزار١٣/٢٩٤عقب(٦٨٧٥).

(٤) البدر المنير؛ لابن الملقن٥/٦٩٨.

وقد توبع عبد الرزاق على حديثه عدَّة متابعات:

المتابعة الأولى: توبع متابعة تامةً، إذْ رواه عمار بن هارون، عن جعفر بن سليمان به[١]. وإسناده ضعيفٌ؛ لضعف عمَّار بن هارون، فكان من سراق الحديث[٢]. وأنكره ابن عدي(٣٦٥هـ) وقال: (وهذا الحديث يعرف بعبد الرزاق عن جعفر، ومن إفرادات جعفر عن ثابت، عن أنس، لا أعلم يرويه عن جعفر غير ثلاثة أنفس، اثنين قد ذكرتهما، والثالث عبد الرزاق عن جعفر، والحديث به مشهور عن جعفر)[٣].

المتابعة الثانية: رواه سعيد بن عامر[٤], عن شعبة, عن عبد العزيز بن حبيب, عن أنس ابن مالك, قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((**من وجد تمراً فليفطر عليه, ومن لا فليفطر على ماء, فإنَّه طهور**)). وأعله البخاري فيما حكاه عنه الترمذي: (حديث سعيد بن عامر وهم يهم فيه سعيد والصحيح حديث عاصم عن حفصة بنت سيرين)[٥]. وقال الترمذي(٢٧٩هـ) إذْ قال: (حديث أنس لا نعلم أحداً رواه عن شعبة مثل هذا غير سعيد بن عامر، وهو حديث غير محفوظ، ولا نعلم له أصلاً من حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس، وقد روى أصحاب شعبة هذا الحديث، عن شعبة، عن عاصم الأحول، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان بن عامر، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم، وهو أصح من حديث سعيد بن عامر).

---

(١) الكامل؛ لابن عدي٢/٣٨٧.

(٢) أورده ابن عدي في ترجمته. قال عنه ابن عدي ٦/١٤٣ترجمة(١٢٥٤): (بصري ضعيف يسرق الحديث...، ولعمار غير ما ذكرت أحاديث، وعامة ما يرويه غير محفوظة).

(٣) الكامل؛ لابن عدي٢/٣٨٧.

(٤) أخرج روايته: الترمذي٢/٧٠(٦٩٤)، والنسائي في الكبرى٣/٣٧١(٣٣٠٣)، وابن خزيمة٣/٢٧٨(٢٠٦٦)، والحاكم في المستدرك١/٥٩٦(١٥٧٦)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه)، وأبو نعيم في الحلية٩/٢٢٧، والبيهقي في الكبرى٣/٢٣٩ (٨٣٨٧). ولم أنقل تصحيح أبي عبد الله الحاكم في المتن؛ لعدم اعتدادي به؛ لشدَّة تساهله رضي الله عنه وغفر له.

(٥) السنن الكبرى؛ للبيهقي٤/٢٣٩عقب(٨٣٨٨).

وكذا أعلَّه النسائي(٣٠٣هـ)[١]، وابن خزيمة(٣١١هـ)[٢]، والبيهقي (٤٥٨هـ)[٣].

المتابعة الثالثة: تابعه عبد الواحد بن ثابت الباهلي، عن ثابت، عن أنس قال: (كان النَّبيُّ -صلى الله عليه وسلم- يفطر على تمرات أو شيء لم تمسه النار)[٤]. وإسناده ضعيفٌ؛ لضعف عبد الواحد[٥]، وأعلَّه به العقيلي[٦].

المتابعة الرابعة: تابعه يزيد بن عبد العزيز، عن رقبة، عن بريد بن أبي مريم، عن أنس، أن النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- كان يبدأ إذا أفطر بالتمر. ورجاله ثقات. ولكن رجَّح النسائي إرساله إذْ قال: (هذا الحديث رواه شعبة، عن بريد عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- مرسلاً، وشعبة أحفظ ممن روى هذا الحديث)[٧].

ولحديث عبد الرزاق شواهدٌ، ولكن لا يتقوَّى بها؛ وذلك للحكم على حديث عبد الرزاق بالخطأ والنكارة والغرابة من قبل الأئمة فلا يمكن تجاهل قولهم، ثمَّ أنَّ الأئمة أعلوا ببعض هذه الشواهد حديث عبد الرزاق ورجحوها عليه.

فقد جاء من حديث عاصم الأحول، عن الرباب، عن سليمان بن عامر-رضي الله عنه- قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : (إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر،

---

(١) السنن الكبى؛ للنسائي٣/٣٧١عقب(٣٣٠٣).

(٢) صحيح ابن خزيمة٣/٢٧٨عقب حديث(٢٠٦٦).

(٣) السنن الكبرى٣/٢٣٩(٨٣٨٧).

(٤) الضعفاء؛ للعقيلي٣/٥٠ترجمة(١٠١٠)، وأبو يعلى في مسنده٥/٥٩(٣٣٠٥).

(٥) هو: عبد الواحد بن ثابت الباهلي، أو ثابت. ضعفه جمعٌ من أهل العلم. ينظر: المغني في الضعفاء؛ للذهبي٢/٤٠٩ترجمة(٣٨٦٥)، وميزان الاعتدال؛ له٢/٦٧١ترجمة(٥٢٨٧).

(٦) الضعفاء؛ للعقيلي٣/٥٠ترجمة(١٠١٠).

(٧) في الكبرى٣/٣٧١(٣٣٠٤).

فإن لم يجد التمر فعلى الماء فإن الماء طهور)[١]. وفيه جهالة الرباب[٢]، ولكن صححه جمع من أهل العلم، منهم: الإمام البخاري(٢٥٦هـ)[٣]، أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ)[٤]، والترمذي(٢٧٩هـ)[٥]، والنسائي(٣٠٣هـ)[٦].....

(١) أخرجه: الطيالسي٢/٥٠٣(١٢٧٨)، وابن أبي شيبة٢/٥١٨(١٢٢)، والبخاري في التأريخ الكبير ١/٢٦٤ ترجمة (٩١٢)، وأبو داود ٢/٣٠٥ (٢٣٥٥)، والترمذي٢/٧١(٦٩٥)، وابن خزيمة٣/٢٧٨(٢٠٦٧)، وابن أبي حاتم في العلل٣/٥٨مسألة(٦٨٧)، وابن حبان٨/٢٨١ (٣٥٤١)، والحاكم١/٥٩٧ (١٥٧٥)، والبيهقي في الكبرى٤/٢٣٨(٨٣٨٦).

(٢) هي: (الرَّبَاب بفتح أولها، وتخفيف الموحدة ،وآخرها موحدة، بنت صُليع، بمهملتين مصغَّر، أم الرائح، بتحتانية ومهملة، الضبية البصرية مقبولة من الثالثة خت ٤). التقريب؛ لابن= =حجر:٧٤٧ترجمة(٨٥٨٢). لها حديث واحد في البخاري معلقاً٧/٨٤عقب(٥٤٧١).

قال الشيخ العلوان في شرح سنن الترمذي١/١١١: (والرباب لا بأس بحديثها؛ فلم تأت بشيء ينكر، وقد روت عنها حفصة ابنة سيرين، وهي ثقةٌ، وصحح لها الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، وهذا ظاهر كلام أبي حاتم، وهذا يرفع جهالتها ويقوي أمرها، فإنَّ الخبر إذا لم يرو إلا من طريق واحد، وصحح أحد الأئمة الحديث، فإنَّ هذا توثيق لكل الرواة، فحين صحح الإمام أبو عيسى –رحمه الله تعالى– حديث الرباب عن سلمان فهذا توثيق للرباب؛ لأنَّ الخبر لم يثبت من وجه آخر عن غير الرباب). وهو كلام نفيس. وللشيخ الطريفي كلامٌ نفيس أيضاً في بيان تقوية الأئمة لحديثها هذا، أرى لزوماً عليَّ نقله، قال حفظه الله: (وأما الرباب فإنَّها امرأة مجهولة، وقليلة الحديث، لكن الأئمة عليهم –رحمة الله تعالى– يقبلون من رواية المجاهيل إذا كانوا من طبقة متقدمة، خاصة إذا كانوا من النساء، وقد ثبت عن غير واحد من الأئمة كالإمام البخاري، وأبي حاتم، والدارقطني، وكذلك الإمام أحمد، وغيرهم، أنَّهم حسَّنوا جملة من الأحاديث لبعض الرواة المجاهيل، لكنهم من طبقة أولى، وللنساء خاصة؛ وذلك أنَّ غلبة الحال بالنسبة للنساء أنَّهنَّ مجاهيل بخلاف الرجال، فالتمكن من معرفتهم واردٌ، بل هو الأغلب، فإذا لم يعرفوا وانفردوا بشيء، فإنَّ هذا يدل على النكارة في الأغلب، وأمَّا النساء فبخلاف ذلك، ولهذا يقول الذهبي –عليه رحمة الله تعالى– في كتابه ميزان الاعتدال لما أراد أنْ يترجم للنساء[٤/٦٠٤]: ولا يعرف في النساء من اتهمت ولا من تركوها. ولهذا يقول الحافظ ابن حجر –عليه رحمة الله تعالى–[ينظر: لسان الميزان٩/٤٩٧]: وأكثرهن مجاهيل، والضعف فيهن قليل. يعني النساء، ولهذا من قرائن قبول رواية المجهول، أن يكون امرأة، وأن يكون متقدماً، وألا ينفرد بأصل، وأن يكون ما يرويه مما ليس عليه الأحكام). من متلقى أهل الحديث.

(٣) السنن الكبرى؛ للبيهقي٤/٢٣٩عقب(٨٣٨٨).

(٤) في العلل؛ لابن أبي حاتم٣/٥٨مسألة(٦٨٧).

(٥) في السنن٢/٧١(٦٩٥).

(٦) ينظر: البدر المنير؛ لابن الملقن٥/٦٩٨.

وابن خزيمة (٣١١هـ)[١]، وابن حبَّان(٣٥٤هـ)[٢]، والحاكم(٤٠٥هـ)[٣].

والشاهد الآخر: جاء من حديث محمد بن أبي سليمان، عن بعض، عن جابر-رضي الله عنه- قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا كان الرطب لم يفطر إلا على الرطب، فإذا لم يكن الرطب لم يفطر إلا على التمر)[٤].

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث عبد الرزاق معلولٌ بالتفرد كما نص الحافظ أبو زرعة، وكما وافقه عليه غير واحد من الأئمة؛ وذلك أنَّ عبد الرزاق لم يتابع عليه متابعة يُعتدُّ بها؛ لذا حكم عليه الأئمة بتفرده بالحديث، ويعد من جملة منكراته، وأنَّ الشواهد لا تقويه؛ للحكم عليه بالخطأ والنكارة. والله أعلم.

---

(١) في صحيحه٣/٢٧٨(٢٠٦٧).

(٢) في صحيحه٨/٢٨١ (٣٥٤١).

(٣) في المستدرك١/٥٩٧ (١٥٧٥).

(٤) أخرجه: عبد بن حميد في المنتخب١/٣٤٦(١٤٤).

● **المثال الثالث: إعلال رواية الصدوق؛ لأنَّه ممن لا يحتمل تفرده، مع تقدم طبقته:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن جابر[١]، عن قيس بن طلق، عن أبيه: أنَّه سأل رسول الله –صلى الله عليه وسلم- : هل في مس الذكر وضوء؟ قال: ((لا)).

فلم يثبتاه، وقالا: قيس بن طلق ليس ممن تقوم به الحجة، ووهناه)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعل الحافظ أبو زرعة الرازي حديث محمد ابن جابر، عن قيس بن طلق بأنَّه غير ثابت؛ بأنَّ طلق لا تقوم به حجة، ووهناه، ولم يعل الخبر بمحمد بن جابر على الرغم أنَّ محمد ضعيف الحديث[٣]، وقيس بن طلق لا تنزل مرتبته عن الصدوق[٤]؛ وذلك أنَّ محمد بن جابر قد تابعه جمعٌ من الرواة عن قيس، فرواه: (أيوب

---

(١) أخرج روايته: ابن ماجه١/١٦٣(٤٨٣)، وأبو داود١/٤٧(١٨٣)، وابن الجارود في المنتقى١/١٨(٢٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار١/٧٥(٤٥٥)، الدارقطني في السنن١/٢٧١(٥٤١)، وأبو نعيم في الحلية٧/١٠٣، والبيهقي في الخلافيات٢/٢٨١(٥٦٤)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه١/٩٧(١٠١)، وابن عدي في الكامل٧/٣٣٢.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥٦٨-٥٦٩ مسألة(١١١).

(٣) قال الحافظ في التقريب٤٧١ ترجمة(٥٧٧٧): (محمد بن جابر بن سيار بن طلق الحنفي اليمامي، أبو عبد الله، أصله من الكوفة، صدوقٌ ذهبت كتبه فساء حفظه وخلَّط كثيراً، وعمي فصار يلقن، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة من السابعة مات بعد السبعين د ت ق).

(٤) قال الإمام أحمد كما في سؤالات أبي داود(٥٥١): (ما أعلم به بأساً)، ووثقه ابن معين في تأريخه؛ رواية الدوري١/١٤٣مسألة(٤٨٦)، والعجلي في تأريخه١/٣٩٣ترجمة(١٣٩٦)، وجعله ابن حبان في الثقات٥/٣١٣ترجمة(٥٠٠٤)، وأبعد ابن الجوزي إذْ جعله في الضعفاء والمتروكون٣/٢٠ترجمة(٢٧٧٦) وقال: (قيس بن طلق الذي روى عن أبيه حديث مس الذكر ضعفه أحمد ويحيى) !! وكذا تعبه الذهبي في تأريخ الإسلام٣/٤٨٣ترجمة(٢٧٥) بقوله: (ضعفه أحمد بن حنبل)، والصواب أنَّ الإمام أحمد لم يضعفه البتة. وإنما قال: (غيره أثبت منه). تهذيب التهذيب٨/٣٩٩ترجمة(٧١٠). وقال الشافعي: (قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره). وقال بن معين مرَّة: (لقد أكثر الناس في قيس وأنه لا يحتج بحديثه) تهذيب التهذيب؛ لابن حجر٨/٣٩٩ترجمة(٧١٠)، وليَّن الدارقطني حديثه فقال: (ليس بالقوي) موسوعة أقوال الدارقطني٢/٥٣١. وقال الحافظ ابن حجر في التقريب٤٧٥ترجمة(٥٥٨٠): (قيس بن طلق بن علي الحنفي اليمامي، صدوق من الثالثة وهم من عده من الصحابة ٤).

ابن عتبة[١]، وعبد الله بن بدر[٢]، ويحيى بن أبي كثير[٣]، وعكرمة بن عمار[٤]، -وهشام بن حسان، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وجرير-[٥]).

فأبو زرعة لم يثبت حديث طلق؛ لأنَّ طلقاً لا يحتمل أن يتفرد بمثل هكذا خبر عن بقية الرواة، هذا ما ذهب إليه أبو زرعة الرازي وأبو حاتم(٢٧٧هـ) إذْ كان السؤال إليهما جميعاً، وقد تقدمهم على تضعيف هذا الخبر يحيى بن معين(٢٣٣هـ) وغيره[٦].

وأعلَّه بعضهم بالنسخ كما هو صنيع الطبراني(٣٦٥هـ)[٧]، وابن حبان (٣٥٤هـ)[٨].

وقد نازع أبا زرعة غيرهُ من الأئمة، فراحوا يحتجون بهذا الحديث[٩]، وهي مسألة خلافية يطيل ذكرها[١٠]، وإنما اقتصرت فيه على بيان إعلال أبي زرعة لهذا الحديث.

● **خلاصة القول**: إنَّ أبا زرعة أعل حديث طلق؛ لتفرده عن أبيه به، وهو في نظرهم لا تقوم به حجة لوحده، وهذا اجتهاد منه وافقه عليه بعضهم، ونازعه عليه آخرون، والله أعلم بالصواب.

---

(١) أخرج روايته: علي بن الجعد١/٤٧٧(٣٢٩٩)، والترمذي١/٣١(٨٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٧٥(٤٥٧)، والطبراني في الكبير٨/٣٣٤(٨٢٥٢)، وابن عدي في الكامل٢/١١.

(٢) أخرج روايته: أبو داود١/٤٦(١٨٢)، والترمذي١/١٣١(٨٥)، والنسائي١/١٠١(١٦٥)، وفي الكبرى؛ له١/٣٧ (١٦٠)، وابن الجارود في المنتقى١/١٨(٢١)، وصححه ابن حبان في صحيحه٣/٤٠٤(١١٢٢).

(٣) أخرج روايته: المقدسي في المختارة٨/١٥٥(١٦٥).

(٤) أخرج روايته: ابن عدي في الكامل٦/٤٨٣.

(٥) ذكر روايتهم: أبو داود في سننه١/٤٦عقب(١٨٢).

(٦) ينظر: تعليقة على ابن أبي حاتم؛ لابن عبد الهادي:٨٧.

(٧) في المعجم الكبير٨/٣٣٤.

(٨) صحيح ابن حبان٣/٤٠٤.

(٩) ينظر: شرح معاني الآثار؛ للطحاوي١/٧٦.

(١٠) ينظر: التحقيق في مسائل الخلاف؛ لابن الجوزي١/١٧٦(١٧٤)، والتنقيح؛ لابن عبدالهادي١/٢٦٠(٢٩١).

المبحث الخامس

إعلال الحديث بالتلقين؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول

معنى التلقين وأسبابه؛ وفيه مسائل:

● **التلقين لغة:** مصدر لقَّن الشيء يلقنه لقناً، وكذلك الكلام، وتلقنه: فهمه. ولقنه إيَّاه: فهَّمه. وتلقَّنته: أخذته لقانية. وقد لقَّنني فلان كلاماً تلقيناً أي: فهمني منه ما لم أفهم. والتَّلقين كالتَّفهيمِ[١].

● **التلقين اطلاحاً:** هو أن يروي المحدِّث شيئاً لشيخ يوهمه أنَّه من روايته، وليس كذلك[٢]. والمراد به أنَّه إذا عسر عليه اسم فقال له أحد: هو فلان، قال: نعم، وحدث به، ففعله ذلك فعل المتلقن. فإنَّ التلقين: التفهيم، والمتلقن المتفهم، وهو يقبل على ما يفهمه من غير منازعة، ولا توقف[٣].

● **أسباب قبول التلقين:** لقبول التلقين أسبابٌ عدَّة:

أولاً: ضعف الراوي.

ثانياً: عدم المبالاة بالرواية.

ثالثاً: الغفلة.

رابعاً: إحسان الظنِّ بمن يلقِّنه، كالأعمى ونحوه[٤].

خامساً: بعد الراوي الثقة عن كتبه، فيلقن فيتلقن، وهذا نادرٌ[٥].

---

(١) ينظر: مختار الصحاح؛ للرازي، ٢٨٤مادة (لقن)، ولسان العرب؛ لابن منظور ١٣/٣٩٠ مادة (لقن).

(٢) ينظر: العلة وأجناسها عند المحدثين؛ لمصطفى باحو: ١٧٤.

(٣) ينظر: النكت الوفية؛ للبقاعي١/٥٨٣.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق علل الحديث؛ لابن أبي حاتم، ط. د. سعد الحميِّد١/١٢٣.

(٥) وسيأتي المثال التطبيقي على ذلك.

المطلب الثاني

حكم من عرف أنَّه يقبل التلقين

نص أهل العلم على أنَّ الراوي إذا عرف بالتلقين فإنَّ روايته لا تقبل[١]. فيقولون: هذا يُدخلُ عليه الأحاديث، أو: هذا يقبلُ التَّلقين. ولذا كان قابلُ التَّلقين شديد الضَّعفِ، مُستوجب الترك؛ وجه ذلك أنَّ الملقِّن قد يجيءُ ذاك الشَّيخ بحديثٍ يرويه غيره، ويُلقِّنُه إيَّاه على أنَّهُ من حديثه هو، ويقول له: حدَّثك فلانٌ، عن فلانٍ بكيت وكيت، فيقولُ: نعم، فيرويه هو، أو يُجيزُ غيرهُ روايته عنه، وليس هو من حديثه، بل هو من حديث غيره؛ فيظهرُ قابلُ التَّلقين وكأنَّهُ لم يتفرَّد، بل تُوبع، وروى ما رواه غيره، والواقع أنَّ الحديث حديثُ غيره، وليس حديثه هو؛ فلا تنفع تلك المتابعة[٢].

قال الإمام ابن حزم(٤٥٦هـ): (ومن صحَّ أنَّه قبل التلقين ولو مرَّة سقط حديثه كلُّه؛ لأنَّه لم يتفقَّه في دين الله –عز وجل–، ولا حفظ ما سمع... .

والتلقين هو أنْ يقول له القائلُ: حدَّثك فلانٌ بكذا، ويُسمِّي له من شاء من غير أنْ يسمعه منه، فيقول: نعم. فهذا لا يخلو من أحد وجهين، ولا بدَّ من أحدهما ضرورة، إمَّا أن يكون فاسقاً يُحدِّث بما لم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون الذاهل العقل المدخول الذهن، ومثل هذا لا يلتفت له؛ لأنَّه ليس من ذوي الألباب)[٣].

ولا شكَّ أنَّ كلام الإمام ابنِ حزمٍ ليس على اطلاقه بردِّ حديث من قَبِلَ التلقين ولو مرَّة واحدة؛ إذْ أنَّ بعض الثقات قد ثبت أنَّهم قد لُقِّنوا في آخرِ عمرهم، أو لأمرٍ طارئٍ طرأ عليهم، ولم يكثر منهم ذلك، فهذا القسم من الرواة لا يتركون، وإنَّما تضعَّف روايتهم التي لقِّنوا فيها. بخلاف من كثر قبوله للتلقين، فمن حاله هذا فإنَّ روايته ترد على اطلاقها[٤]. قال

---

(١) معرفة علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ٢٤١.

(٢) ينظر: تقريب علم الحديث؛ لطارق بن عوض الله: ٢١٥.

(٣) الأحكام في أصول الأحكام؛ لابن حزم١١٤٢-١٤٣.

(٤) لذا قيده المعلمي اليماني بالكثرة، فقال في التنكيل٤٣٨: (وأما الشيخ فإن قبل التلقين وكثر منه ذلك فإنه يسقط).

الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ):(حاصل الأمر أنَّ الناس ثلاثة أقسام: حافظ متقن يُحدِّث من حفظه، فهذا لا كلام فيه.

وحافظ نسي، فلقن حتى ذكر أو تذكر حديثه من كتاب، فرجع إليه حفظه الذي كان نسيه وهذا أيضا حكمه حكم الحافظ. وكان شعبة أحياناً يتذكر حديثه من كتاب.

ومن لا يحفظ شيئاً، وإنما يعتمد على مجرد التلقين، فهذا هو الذي منع أحمد ويحيى بن الأخذ عنه)[١].

أمَّا حكم الملَّقن: إذا فعل ذلك امتحاناً للشيخ، وبين ذلك في المجلس لن يضره؛ إذا كان للاختبار[٢]، كما فُعل مع الإمام البخاري(٢٥٦هـ) في قصة دخوله إلى بغداد.

ويكون ذلك كالوضع، إلا أنَّ الأئمة رخصوا فيه؛ لاختبار حفظ المحدث، هل يقبل التلقين أم لا[٣].

---

(١) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب١/٥١١.

(٢) قال الحافظ في النكت٢/٨٨٦: (وممن كان يفعل ذلك لقصد الامتحان كان شعبة يفعله كثيراً؛ لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنَّه غير حافظ وإن خالفه عرف أنه ضابط. وقد أنكر بعضهم على شعبة ذلك لما يترتب عليه من تغليط من يمتحنه. فقد يستمر على روايته لظنه أنه صواب، وقد يسمعه من لا خبرة له فيرويه ظنا منه أنه صواب، لكن مصلحته أكثر من مفسدته).

(٣) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي٢/٣٠١، وشرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي١/٣٢١.

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال الحديث بالتلقين عند الحافظ أبي زرعة؛ وفيه مثالان:**

● **المثال الأول: إعلال الحديث بالتلقين؛ مع عدم جرح صاحبه؛ لأنَّ التلقين طارئ عليه؛ لبعده عن كتبه:** قال ابن أبي حاتم: (وُسئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه ليثُ بنُ سعدٍ، فاختلف عن ليث:

فروى أبو الوليد(١)، عن ليثٍ، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عبد الله بن أبي نَهيك، عن سعد بن أبي وقاص – رضي الله عنه –، عن النَّبيِّ – صلَّى الله عيه وسلَّم–.

ورواه يحيى بن بكيرٍ(٢)، عن ليثٍ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُليكة، عن عبيد الله(٣) بن أبي نَهيك، عن سعيدٍ بن أبي سعيدٍ، عن النَّبيِّ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– أنَّه قال: ((**ليس منَّا منْ لمْ يَتَغَنَّ بالقرآنِ**))(٤) ؟

قال أبو زرعة: في كتاب الليث في أصله: سعيد بن أبي سعيد، ولكن لُقِّنَ بالعراق: عن سعدٍ)(٥).

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب أبو زرعة إلى أنَّ الليث بن سعد قد لُقِّن في هذا الحديث فتلقن، وأن الحديث كان في أصل كتابه: عن سعيد بن أبي سعيد. وقد نصَّ

---

(١) هو هشام بن عبد الملك الطيالسي، أخرج روايته: أبو داود٢/٧٤(١٤٦٩)، والدارمي ٤/٢٨٧(٣٥٣١)، وقد تابعه غير واحدٍ من الرواة متابعة تامة، منهم: قتيبة بن سعيد، كما في سنن أبي داود٢/٧٤(١٤٦٩)، والليث بن سليم وأبو النظر كما في مسند؛ أحمد ٣/٩٩(١٥١٢)، وشبابة كما عند أبي عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن؛ له: ٢١٠.

(٢) بعد البحث لم أقف على روايته، والأمر نفسه لمحققي العلل. وقد تابعه عبد الله بن صالح كما عند أبي عبيد في فضائل القرآن: ٢١٠.

(٣) في الإسناد السابق (عبد الله)، وهنا وقع (عبيد الله)، وليس ثمة خطأ؛ فهو يسمى بكلا الاسمين، مصغراً وغير مصغرٍ، قال الحافظ في التقريب ترجمة(٣٦٦٩): (عبد الله بن أبي نهيك بفتح النون المخزومي المدني، ويقال: عبيد الله مصغر...).

(٤) متن الحديث صحيح؛ فقد أخرجه البخاري٩/١٥٤(٧٥٢٧)، من حديث أبي هريرة، وانفرد البخاري بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة. وأخرجه مسلم١/٥٤٥(٣٢٣)، وأبو داود ٢/٧٥(١٤٧٣)، والنسائي٢/١٨٠(١٠١٧) بلفظ: ((**مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ**)). وينظر: جامع الأصول؛ لابن الأثير٢/٤٥٥(٩١٠).

(٥) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٤٨٩-٤٩٠ مسألة(٥٣٨).

على هذا الأمر غير واحد من الأئمة:

قال قتيبة بن سعيد(٢٤٠هـ): (هو في كتابي[١]، عن سعيد بن أبي سعيد)[٢].

ونقل الترمذي(٢٧٩هـ) عن شيخه الإمام البخاري(٢٥٦هـ): (وكان الليث بن سعد يروي هذا عن ابن أبي مليكة, عن عبيد الله ابن أبي نهيك ويقول: عن سعيد ابن أبي سعيد, ثم رجع فقال: عن سعد بن أبي وقاص، هكذا قال عبد الله بن صالح)[٣].

وقال الحافظ المزي(٧٤٢هـ): (ورواه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث, عن الليث, عن أبي مليكة, عن عبيد الله بن أبي نهيك, عن سعيد بن أبي سعيد عن رسول الله -صلَّى اللَّه عليه وسلَّم-, وقال: قال لنا الليث بالعراق: عن سعد بن أبي وقاص, وأمَّا ههنا - يعني بمصر - فكذا قال, وكذا في أصل كتابه)[٤].

من هنا يتبين دقَّة إعلاله لرواية الليث بن سعد، وأنَّ الاختلاف سببه من الليث نفسه لا من الرواة الذين حدَّثوا عنه[٥].

ولا شكَّ أنَّ الليث بن سعد ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ إمامٌ مشهورٌ[٦]، وأنَّ هذا التلقين طارئٌ عليه؛ لعد وجود الكتب معه في مصر، فلقِّن في هذا الحديث فتلقن.

ولما كان هذا الأمر طارئاً عليه، لم يضعِّفه أبو زرعة، وإنَّما اقتصر على ببيان علَّة الحديث.

---

(١) أي: عن الليث بن سعد.

(٢) سنن أبي داود٢/٧٤عقب حديث(١٤٦٩).

(٣) العلل الكبير؛ للترمذي(٦٥١).

(٤) تحفة الأشراف؛ للمزي٣/٣٠٤(٣٩٠٥). وينظر: شرح مشكل الآثار؛ للطحاوي ٣/٣٤٧ عقب(١٣٠٤).

(٥) قال الدارقطني في العلل٤/٣٨٩(٦٤٩): (واختلف عن الليث في ذكر سعد بن أبي وقاص، فأمَّا الغرباء، عن الليث، فرووه عنه على الصواب. وأما أهل مصر فرووه، = = وقالوا: عن سعيد بن أبي سعيد كان سعد. ومنهم من قال: عن سعيد، أو سعد. وقال قتيبة: عن الليث، عن رجل ولم يسم سعداً ولا غيره.).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٢٤/٢٥٥ترجمة(٥٠١٦)، وتقريب التهذيب؛ لابن حجر ١/٤٦٤ ترجمة(٥٦٨٤).

وفي ضوء هذا الحديث التطبيقي يظهر أنَّ التلقين لا يستلزم التضعيف مطلقاً، بل لا بدَّ من النظر إلى كونه طارئاً أو غير طارئ، وإن كان طارئاً هل هو ملازم لصاحبه أم غير ملازم. فإن كن طارئاً غير ملازم لصاحبه، وصاحبه ثقة كما تقدَّم، فهذا لا يؤثر عليه مطلقاً إلا في مرويِّه الذي لُقِّن فيه. أمَّا إن كان طارئاً عليه إلا أنَّه لازمه بآخرة فهذا يعدُّ في جملة المختلطين، وقبول حديثه أو ردِّه على تفصيل، كما في رواية المختلطين[١].

أمَّا إن كان الراوي يقبل التلقين جملة ومن غير أمرٍ طرأ عليه، فهذا لا يخلو من أحد أمرين، (إمَّا أن يكون فاسقاً يُحدِّث بما لم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون الذاهل العقل المدخول الذهن، ومثل هذا لا يلتفت له؛ لأنَّه ليس من ذوي الألباب)[٢] .

(١) سيأتي تفصيل رواية المختلطين في غير هذا المبحث إن شاء الله.

(٢) الأحكام في أصول الأحكام؛ لابن حزم١١٤٢-١٤٣.

● **المثال الثاني: إعلال الحديث؛ بالتَّلقين؛ بأنَّ راويه لُقِّن في حديثه على غير وجه فتلقَّن؛ وسببه ضعف هذا الراوي، وأنَّ التلقين ملازمٌ له:** قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه حفص بن عمر الحوضي؛ قال: حدثنا أبو الغصن الدجين بن ثابت[١]، عن أسلم مولى عمر؛ قال: كنا نقول لعمر: حدثنا عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – ؛ يقول: إني أخشى أن أزيد أو أنقص، وقد سمعت النَّبيَّ – صلى الله عليه وسلم – يقول: ((من كذب علي، فليتبوأ مقعده من النار))؟.

قال أبو زرعة[٢]: كان الدجين يحدِّث عن مولى لعمر بن عبد العزيز، فَلُقِّن: أسلم مولى عمر، فتلقن، ثم لقن: عن عمر، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – ، فتلقن)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أعل أبو زرعة حديث الدجين بالتلقين، بأنَّه كان يرويه في بدء الأمر عن مولى عمر بن عبد العزيز، فقيل له: أنَّ هذا غير صحيح؛ لعدم سماع مولى عمر بن عبد العزيز من النَّبيِّ –صلَّى الله عليه وسلم–، فلقِّنوه عن أسلم مولى عمر – رضي الله عنه–، فتلقَّن، ثمَّ لقَّنوه عن عمر –رضي الله عنه– به مرفوعاً، فتلقن ذلك أيضاً.

---

(١) أخرج روايته: الإمام أحمد١/١٤٠(٣٢٦)، من طريق أبي سعيد عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبيد مولى بني هاشم. وأبو يعلى في مسنده١/٢٢١(٢٥٩)، والعقيلي في= =الضعفاء٢/٤٥ترجمة(٤٦٥)، وابن عدي في الكامل٣/٥٨٤ ترجمة(٦٤١)، والطبراني في جزء طرق حديث من كذب عليَّ(٣)، وابن حبان في المجروحين١/٢٩٤ ترجمة(٣٣٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة١/٢٥٦جميعهم من طريق مسلم بن إبراهيم.

وأخرجه: أبو يعلى في مسنده١/٢٢١(٢٦٠)، وابن عدي في الكامل٣/٥٨٤تلاجمة(٦٤١)، والقضاعي في مسند الشهاب١/٣٣٠(٥٦٣)، كلاهما عن وكيع.

وأخرجه: الطبراني؛ في جزء طرق حديث من كذب عليَّ(٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة١/٢٥٦، من طريق حجاج بن نصير.

وأخرجه: القطيعي في جزء الألف دينار(٣٢٧)، من طريق بشر بن محمد بن أبان.

وأخرجه: ابن شاذان السكري في الفوائد المنتقاة؛ للحربي(٧٦)، أبو طاهر السِّلفي في الطيوريات٢/٣٦٧(٣٠٨)، كلاهما من طريق ابن عيينة.

وذكر ابن عدي في الكامل/٥٨٤ ترجمة(٦٤١) أنَّه جاء عبد الصمد بن عبد الوارث، عن الدجين به أيضاً. من هنا يتبيَّن اتفاق الرواة عن الدجين به مرفوعاً، ولم أجد من رواه عنه عن أسلم أو مولى عمر بن عبد العزيز.

(٢) وينظر: الضعفاء؛ له٢/٤٣٧، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٣/٤٤٥ترجمة(٢٠١٧).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٦/٢٥٦-٢٥٧مسألة(٢٥٠٢).

وقد رواه عنه بعد التلقين جمعٌ، منهم:(عبد الرحمن بن عبد الله، ومسلم بن إبراهيم، ووكيع، وحجاج بن نصير، وبشر بن محمد بن أبان، وابن عيينة، وعبدالصمد بن عبد الوارث)[١]. وهذا يستوجب ضعف حديثه؛ لأنَّه لم يضبطه، وقبول التلقين يستوجب الضعف كما سبق بيانه.

ولعلَّ الحافظ أبا زرعة حكم على الدجين في الحديث هذا اعتماداً على ما جاء عن الإمام عبد الرحمن بن مهدي(١٩٨هـ)، وهو ما رواه الإمام علي بن عبد الله المديني(٢٣٤هـ) قال: (سمعت عبد الرحمن بن مهدي، وسئل عن دجين بن ثابت الذي يروي عنه، عن أسلم مولى عمر فقال: عبد الرحمن قال لنا مرَّة: حدثني مولى لعمر بن عبد العزيز، فقلنا له: إن مولى لعمر بن عبد العزيز لم يدرك النَّبيَّ -عليه السلام- فما زالوا يلقنونه حتى قال: أسلم مولى عمر بن الخطاب، ثمَّ قال: عبدالرحمن فلا تعتد به، قال: وكان يتوهمه ولا يدري ما هو، ويقول: مولى لعمر بن عبد العزيز)[٢].

وفي رواية عن الإمام ابن مهدي: (كان الدجين يقول: حدثني أسلم، مولى عمر ابن عبد العزيز، فلما كان بآخرة لقنوه: مولى عمر بن الخطاب)[٣].

ومدار هذا الحديث على سيدنا عمر –رضي الله عنه- من طريق الدجين أبي الغصن البصري، وهو ضعيف[٤]، جرَّحه الأئمة[٥]. لذا يعدُّ هذا حديث ضعيفاً؛ لغربته من هذا الوجه، مع أنَّ له طرقاً عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- متواترة عن نيف وثمانين صحابياً[٦].

---

(١) كما تقدَّم ذلك في التخريج. ولم أقف على من رواه عنه كما ذكر أبو زرعة.

(٢) الضعفاء؛ للعقيلي٢/٤٥، وينظر: التأريخ الكبير؛ للبخاري٢/٢٥٧ترجمة(٨٨٥).

(٣) الضعفاء؛ للعقيلي٢/٤٥. وينظر: التأريخ الكبير؛ للبخاري٢/٢٥٧ترجمة(٨٨٥).

(٤) إتحاف الخيرة المهرة؛ للبوصيري١/٢٢٥(٣١٩).

(٥) قال الإمام يحيى بن معين كما في سؤالات ابن الجنيد (٧٧٣): (شيخ ضعيف الحديث ليس بشيء)، وينظر: التأريخ؛ له؛ برواية الدوري٤/٣٢٤(٤١١٤)، وقال أبو زرعة وأبو حاتم كما في الجرح والتعديل ٣/ ٤٤٥ ترجمة (٢٠١٧): (ضعيف الحديث)، وقال ابن حبان في المجروحين١/٢٩٤ترجمة(٣٣٠): (قليل الحديث منكر الرواية على قلته يقلب الأخبار ولم يكن الحديث شأنه)، وقال ابن عدي في الكامل ٣/٥٨٦ترجمة(٦٤١): (ومقدار ما يرويه ليس بمحفوظ). وينظر: ميزان الاعتدال؛ للذهبي٢/٢٣ترجمة(٢٦٦٤).

(٦) مسند الفاروق؛ لابن كثير٢/٦٢٣.

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث الدجين عن سيدنا عمر –رضي الله عنه– غريبٌ لا يصحُّ؛ لتفرد الدجين بإسناده، ولثبوت أنَّه لقِّن في هذا الحديث، ولم يضبطه، كما بيَّن ذلك أبو زرعة الرازي، مع القول بأنَّ الحديث صحيحٌ متواترٌ عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–.

المبحث السادس

إعلال الحديث بالقلب؛ وفيه مطالب:

المطلب الأول

تعريف الحديث المقلوب، وفيه مسألتان:

● **الأولى: المقلوب لغة:** القلب: تحويل الشيء عن وجهه. قلبه يقلبه قلباً، وقلب الشيء، وقلبه: حوله ظهراً لبطن[١]، وكلام مقلوب مصروف عن وجهه، وقلبت الرداء حولته وجعلت أعلاه أسفله[٢].

● **الثنية: المقلوب اصطلاحاً:** المقلوب: عرفه الحافظ الذهبي(٧٤٨هـ) بقوله: (هو ما رواه الشيخُ بإسنادٍ لم يكن كذلك، فيَنقلِبُ عليه ويَنُطُّ من إسنادِ حديثٍ إلى مَتْنٍ آخَر بعده. أو: أن ينقلب عليه اسمُ راوٍ، مِثْل مُرَّة بن كعب بـ كعب بن مُرَّة، وسعد بن سنان بـ سِنَان بن سَعْد)[٣].

وعرفه الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ) بقوله: (إبدال من يعرف برواية بغيره. فيدخل فيه إبدال راو أو أكثر من راو حتى الإسناد كله)[٤].

وأوجز تعريف فيه وأسهله هو: (الحديث الذي وقع تغيير في متنه أو في سنده بإبدال أو تقديم وتأخير ونحو ذلك)[٥].

---

(١) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور١/٦٨٥مادة(قلب).

(٢) ينظر: المصباح المنير؛ للحموي٢/٥١٢مادة(قلب).

(٣) الموقظة؛ للذهبي: ٦٠.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر٢/٨٦٤.

(٥) الوسيط في علوم الحديث ومصطلحه؛ لأبي شهبة: ٣١٥.

المطلب الثاني

أقسام الحديث المقلوب وأسباب القلب؛ وفيه مسألتان:

● **الأولى: أقسام الحديث المقلوب**: ينقسم الحديث المقلوب على قسمين: قلب في المتن، وقلب في الإسناد، وقد يجتمعان جميعاً في حديث واحدٍ.

أولاً: القلب في المتن[١]: فحقيقته أن يعطي أحد الشيئين ما اشتهر للآخر، أو هو الذي يكون على وجه، فينقلب بعض لفظه على الراوي، فيتغير معناه[٢]، أو إبدال الراوي كلمة في المتن بكلمة أخرى، لا توافقها في المعنى، أو قد تكون أعم منها أو أخص[٣]. ومن صور القلب أن تنقلب جملة من متن الحديث على الراوي، كحديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- في الصدقة: ((...، **فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**))[٤]. أنقلب على بعضهم: ((**حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**))[٥].

ثانياً: القلب في الإسناد، وله صورتان:

الأولى: وهو أن يقلب الراوي اسم راو في الإسناد فيقول مثلاً: (معاذ بن سعد) بدل (سعد بن معاذ)، أو (مرة بن كعب) بدل (كعب بن مرة).

الثانية: وهي الصورة المشتركة بين الإسناد والمتن: وهي التحول من حديث إلى حديث، وهو ما يسمى بدخول حديث في حديث[٦]. وله صورتان أيضاً:

---

(١) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ٩٥. قال الحافظ السخاوي في فتح المغيث١/٢٨٠: (وأمثلته في المتن قليله).

(٢) ينظر: فتح المغيث؛ للسخاوي١/٢٨٠.

(٣) ينظر: تقريب علم الحديث؛ لطارق بن عوض الله: ٢٨٣.

(٤) متفق عليه. البخاري٢/١١٠(١٤٢٣)، ومسلمٌ٢/٧١٥(١٠٣١).

(٥) أخرجه من هذه الوجه: مسلمٌ ٢/٧١٥(١٠٣١).

(٦) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع٢/١٠٠٨.

مع ملاحظة أنَّ دخول حديث في حديث يختص دخوله تحت مسميين من علم العلل، وهما المدرج والمقلوب. والله أعلم.

الأولى: إبدال إسناد بإسناد آخر, مع اتفاقهما في المخرج؛ أي: في الراوي الذي يدُورُ عليه الحديث، وذلك؛ كأن يأتي أحد الرواة إلى حديث معروف بإسناد معين, حيث يرويه الناس. مثلًا: عن الزهري, عن سعيد بن المسيب, عن أبي هريرة؛ فيرويه هو بغير إسناده المعروف به, فيقول. مثلًا: عن الزُّهري, عن سالم بن عبدالله ابن عمر, عن أبيه.

فهو لم يخطئ في أن الحديث حديث الزهري, و إنما أخطأ فقط فيمن فوق الزهري من الإسناد.

الثانية: إبدال إسناد بإسناد آخر غيره تمامًا؛ لا يتفق معه؛ لا في مخرجه, ولا في واحد من رجاله. وذلك كأن يأتي الراوي إلى حديث معروف بإسناد معين ورجال معينين، فإذا به يروي المتن نفسه و لكن بإسناد آخر, لا يتفق مع الإسناد الأول في رَجُل من رجاله، فهو رَكَّب له إسنادًا آخر تمامًا, وهذا الإسناد الآخر قد يكون قد رويت به أحاديث أخرى, ولكنّ هذا الحديث بعينه ليس يعرف بهذا الإسناد[١].

- **ثانياً: أساب القلب**: للقلب ثلاثة أساب لا غير، وهي:

أولاً: يعمد بعضهم إلى القلب من أجل الغرابة والشهرة وحب الظهور، نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه[٢]، أو إبدال إسناد ضعيف بإسناد صحيح، وهذا فعل الوضاعين[٣].

ثانياً: الغلط والسهو الذي يقع به الرواة، سواء كانوا ضعفاء أو ثقات[٤].

---

(١) ينظر: تقريب علم الحديث؛ لطارق بن عوض الله: ٢٨٢.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي٢/٢٩٩.

(٣) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي١/٣٢٠.

(٤) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي٢/٣٠١، وفح المغيث؛ للسخاوي١/٢٧٢.

ثالثاً: للاختبار[١]، كما فُعل مع الإمام البخاري في قصة دخوله إلى بغداد[٢].

ويكون ذلك كالوضع، إلا أنَّ الأئمة رخصوا فيه؛ لاختبار حفظ المحدث، هل يقبل التلقين أم لا[٣].

---

(١) قال الحافظ في النكت٢/٨٨٦: (وممن كان يفعل ذلك لقصد الامتحان كان شعبة يفعله كثيراً؛ لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنَّه غير حافظ وإن خالفه عرف أنه ضابط. وقد أنكر بعضهم على شعبة ذلك لما يترتب عليه من تغليط من يمتحنه. فقد يستمر على روايته لظنه أنه صواب، وقد يسمعه من لا خبرة له فيرويه ظنا منه أنه صواب، لكن مصلحته أكثر من مفسدته).

(٢) قال الحافظ ابن عدي في كتابه أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح ١/٥٢: (سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري –رحمه الله– قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى مئة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، ودخلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري: لا أعرفه! فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه! ثم سأله عن آخر فقال: لا أعرفه! فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول : لا أعرفه ! فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقول : الرجل فهم .ومن كان من غيرهم يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم، ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري: لا أعرفه ! وسأله عن آخر فقال: لا أعرفه! وسأله عن آخر فقال : لا أعرفه! فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرف، ثم انتدب هل الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه، فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا، التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول، فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها، فأقر له الناس بالحفظ والعلم وأذعنوا له بالفضل) .وإسناد القصة فيه جهالة مشايخ ابن عدي إذا لا يعرفون من هم ؟ ولا يدرى هل سمعوا القصة بأنفسهم أم سمعوها بالواسطة ؟ وهلم جراً، ولكن التراجم المنقبية يتساهل في إيرادها ما لا يتساهل في غيرها, قياساً على أحاديث الترغيب والترهيب. وثبوت القصة ليس بمستبعد، فالبخاري إمام الدنيا في زمانه، ولكنَّ القصة من حيث الصناعة الحديثية فيها ما تقدم . وكل من استبعد القصة أو أثبتها فمدار قوله على هذا السند .

قال الحافظ ابن حجر في النكت٢/٨٦٩: (سمعت شيخنا غير مرة يقول: ما العجب من معرفة البخاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث لاتساع معرفته؛ وإنما يتعجب منه في هذا؛ لكونه حفظ موالاة الأحاديث على الخطأ من مرة واحدة). وشيخه هو الحافظ العراقي.

(٣) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي٢/٣٠١، وشرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي ١/٣٢١.

المطلب الثالث

فائدة معرفة القلب وحكم قلب الأحاديث؛ وفيه مسألتان:

● **الأولى: فائدة معرفة الحديث المقلوب:** لمعرفة ذلك فوائد عديدة، منها:

أولاً: ألا يظن الراوي المقلوب اسمه هو راوٍ آخر غير الأول؛ فيظن أن الحديث من رواية رجلين، بينما هو من رواية راو واحد, انقلب اسمه على بعض الرواة؛ فجعل اسمه اسمًا لأبيه واسم أبيه اسمًا له[١]. وهذا في الإسناد.

ثانياً: الوقوف على حقيقة الإسناد، بمعرفة صورته الحقيقية، ومن ثمَّ الحكم عليه على حسب القواعد والضوابط الحديثية.

ثالثاً: حصر الخلاف وتقليله، فيمن اختلف في اسمه من الرواة، كما تراه في ترجمة أبي هريرة –رضي الله عنه–.

رابعاً: كشف زيف تعدد الطرق لبعض الأحاديث وعند التحقيق ليس للحديث إلا طريق واحد انقلب على بعض الرواة فظُن طريقان.

خامساً: أن متن الحديث يُظن حديثاً آخر وهو حديث واحد انقلب على راويه[٢].

من هنا يتبيَّن أنَّ معرفة قلب الحديث نوع من أنواع علم العلل؛ إذْ يبحث عن أخطاء الرواة وأوهامهم، بل وعن عمد من يتعمد ذلك، وأنَّ له الأثر الكبير في حصر الخلاف وتقليله، بكشف زيف تعدد الطرق، من الوقوف على حقيقة الأسانيد.

● **الثانية: حكم قلب الحديث:** فمن فعل ذلك خطأً، وهِّم في روايته، ومن كثر ذلك منه ضعِّف حديثه، أمَّا مَن تعمَّد ذلك وركَّب متناً على إسنادٍ ليس له، فهو سارقُ الحديث، وهو الذي يقال في حقَّه: فلانٌ يسرِقُ الحديث[٣]. وقد استثنى من ذلك العلماءُ القلب

---

(١) ينظر: تقريب علم الحديث؛ لطارق بن عوض الله: ٢٨٤.

(٢) ينظر: الحديث المقلوب؛ لابن بازمول: ١٨.

(٣) الموقظة؛ للذهبي: ٦٠.

للاختبار، وشرط الجواز -كما قال الحافظ ابن حجر-[١] أن لا يستمر عليه, بل ينتهي بانتهاء الحاجة[٢].

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال الحديث بالقلب عند الحافظ أبي زرعة الرازي:**

- **إعلال الحديث بالقلب في إسناده؛ وفيه مثالان:**

- **المثال الأول: إعلال الحديث؛ بالقلب في إسناده بإبدال راوٍ مكان راوٍ آخر، مما دفع صاحبه إلى إدراج زيادة فيه وهماً؛ ليستقيم الإسناد من حيث الظاهر**: قال ابنُ أبي حاتم[٣]: (وسألت أبا زرعة عن حديث أبي الأحوص[٤]، عن سماك، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة؛ قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم- : ((**اشربوا في الظروف، ولا تسكروا**))؟

قال أبو زرعة: فوهم أبو الأحوص، فقال: عن سماك، عن القاسم، عن أبيه، عن أبي بردة، قلب من الإسناد موضعاً، وصحَّف في موضع؛ أمَّا القلب: فقوله: عن أبي بردة، أراد: عن ابن بريدة، ثم احتاج أنْ يقول: ابن بريدة، عن أبيه، فقلب الإسناد بأسره، وأفحش في الخطإ، وأفحش من ذلك وأشنع: تصحيفه في متنه: ((**اشربوا في الظروف، ولا تسكروا**)).

---

(١) ينظر: نزهة النظر: ٩٦، إذْ قال: (وقد يقع الإبدال عمداً لمن يراد اختبار حفظه امتحاناً من فاعله؛ كما وقع للبخاري والعقيلي وغيرهما، وشرطه أنْ لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة. فلو وقع الإبدال عمداً لا لمصلحة، بل للإغراب مثلا؛ فهو من أقسام الموضوع، ولو وقع غلطا؛ فهو من المقلوب أو المعلل).

(٢) ينظر: الوسيط في علوم الحديث؛ لأبي شهبة: ٣١٥.

(٣) وقد تقدَّمت هذه المسألة في مبحث التصحيف.

(٤) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٧/٥١٦(٢٤٤١١)، والنسائي في الكبرى٥/١٠٥ (٥١٦٧)، والطبراني في الكبير٢٢/١٩٨(٥٢٢)، والدارقطني في السنن٥/٤٦٦(٤٦٧٦).

وقد روى هذا الحديث عن ابن بريدة، عن أبيه: أبو سنان ضرار بن مرة[١]، وزبيد اليامي[٢]، عن محارب بن دثار.

وسماك بن حرب، والمغيرة بن سبيع[٣]، وعلقمة بن مرثد[٤]، والزبير بن عدي[٥]، وعطاء الخراساني[٦]، وسلمة بن كهيل[٧]، كلهم عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم- : ((**نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية، ولا تشربوا مسكراً**)).

وفي حديث بعضهم قال: ((**واجتنبوا كل مسكر**))، ولم يقل أحدٌ منهم: ((**ولا تسكروا**))، وقد بان وهم حديث أبي الأحوص من اتفاق هؤلاء المسمين؛ على ما ذكرنا من خلافه)[٨].

---

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٧/٥١٧(٢٤٤١٣)، والإمام أحمد٣٨/٥٥ (٢٢٩٥٨)، ومسلم ٢/٦٧٢ (٩٧٧)، والبيهقي في الكبرى٨/٣١١(١٧٩٤٠).

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد٣٨/١١١(٢٣٠٠٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار١٢/١٨٠ (٤٧٤٣)، والطبراني في الأوسط٦/٢٧٤(٦٣٩٨)، والحاكم في المستدرك١/٥٣٢(١٣٩١).

(٣) أخرج روايته: النسائي٤/٨٩(٢٠٣٣)، وفي الكبرى؛ له٢/٤٦٥(٢١٧١).

(٤) أخرج روايته: أبو يوسف في الآثار١/٢٢٥(٩٩٦)، وعلي بن الجعد في مسنده١ /٣٠٨ (٢٠٧٩)، والإمام أحمد٣٨/١٢٢(٢٣٠١٦)، ومسلمٌ٢/٦٧٢(٩٧٧)، والترمذي ٤/٢٩٥ (١٨٦٩)، والبزار١٠/٢٧١(٤٣٧٣)، وابن الجارود في المنتقى ١/٢١٩ (٨٦٣)، والروياني في مسنده١/٦٢(٣)، وابن حبان في صحيحه٧/٤٣٩ (٣١٦٨)، والحاكم في المستدرك ١/٥٣١(١٣٨٩)، والبيهقي في الكبرى٨/٣١١(١٧٩٤١).

(٥) أخرج روايته: النسائي١/٢٣٤(٤٤٣٠).

(٦) أخرج روايته: عبد الرزاق في المصنف٣/٥٦٩(٦٧٠٨)، والإمام أحمد٣٨/١١٣(٢٣٠٠٥)، والطبراني في مسند الشاميين٣/٣٤٧(٢٤٤٢).

(٧) أخرج روايته: الإمام أحمد٣٨/١٢٢(٢٣٠١٥)، والبزار١٠/٣١٣(٤٤٣٦).

(٨) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤٤٣٨-٤٤٠مسألة(١٥٤٩).

● **بيان إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة الرازي**: أعل الحافظ أبو زرعة حديث أبي الأحوص[١] عن سماك بعلتين، وهما القلب والتصحيف، أمَّا القلب فقوله: (عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة)، والصواب: (ابن بريدة، عن أبيه)، فبدل أنْ يقول: (ابن بريدة) قال: (أبي بردة)، واحتاج أن يقول بعد ذلك: (عن أبيه) فأفسد إسناد الحديث وأفحش في الغط كما بيَّن أبو زرعة الرازي.

وهذا القلب سببه التصحيف، فعندما صحَّف أبو الأحوص (ابنَ بريدة) إلى (أبي بردة) احتاج أن يقلب من (عن ابن بريدة، عن أبيه) إلى : (عن أبيه، عن أبي بردة) حتى يستقيم الإسناد. فدخل عليه الوهم بسبب التصحيف والله أعلم.

أمَّا التصحيف، فهو قوله: (اشربوا في الظروف، ولا تسكروا)، والصواب: ((**فاشربوا في الأسقية، ولا تشربوا مسكراً**)).

وقد استدل أبو زرعة على خطأ أبي الأحوص بمخالفته لما رواه غيره عن سماك ابن حرب، وبما رواه الجمع عن القاسم بن عبد الرحمن. وبيان ذلك على ما يأتي:

أمَّا رواية من خالفه عن سماك: فقد رواه شريك بن عبد الله[٢]،

---

(١) أبو الاحوص هو(سلام بن سليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، ثقةٌ، متقنٌ، صاحب حديث، من السابعة مات سنة تسع وسبعين ع). التقريب: ٢٦١ترجمة(٢٧٠٣).

(٢) أخرج روايته: ابن ماجه٢/١١٢٧(٣٤٠٥)، والنسائي في الكبرى٥/١٠٦(٥١٦٨)، العقيلي في الضعفاء ٦/٣٥٥(٦٥٩٠).

ومحمد[١] وأيوب[٢] ابني جابر، عن سماك، عن القاسم، ابن بريدة، عن أبيه، أنَّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– نهى عن الدباء، والحنتم، والنقير، والمزفت، ثم قال: ((**إني كنت نهيتكم عن الظروف فانتبذوا فيما بدا لكم واجتنبوا كل مسكر**)).

قال الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ): (حديث أبي الأحوص، عن سماك، عن القاسم ابن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة: خطأ؛ الإسناد والكلام:

فأما الإسناد: فإن شريك وأيوب ومحمد ابني جابر رووه عن سماك، عن القاسم ابن عبد الرحمن، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– كما روى الناس: ((**فانتبذوا في كل وعاء، ولا تشربوا مسكراً**)))[٣].

قال الدارقطني(٣٨٥هـ): (وهم فيه أبو الأحوص في إسناده ومتنه. وقال غيره عن سماك, عن القاسم, عن ابن بريدة, عن أبيه: ((**ولا تشربوا مسكراً**)))[٤].

وقال في العلل: (ووهم فيه أبو الأحوص على سماك أيضاً.

---

(١) وقد اختلف على محمد بن جابر: فرواه إسماعيل بن إسحاق السراج النيسابوري – كما عند الطبراني في الأوسط٣/٢١٩(٢٩٦٦)–، ولوين – كما عند الدارقطني في السنن٥/٤٦٦(٤٦٧٧).–، عن محمد بن جابر، عن سماك بن حرب، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن ابن بريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((**نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها، ولا تقولوا هجرا، ونهيتكم عن الظروف فاشربوا فيما شئتم، ولا تسكروا، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي بعد ثلاث، فأمسكوا ما شئتم**)). وخالفهم الإمام يحي بن يحي النيسابوري، فرواه عن محمد بن جابر, عن سماك, عن القاسم بن عبد الرحمن, عن ابن بريدة, عن أبيه , عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم قال–: ((**كنا نهيناكم عن الشرب في الأوعية فاشربوا في أي سقاء شئتم ولا تشربوا مسكرا**)). قال الدارقطني ٥/٤٦٦عقب(٤٦٧٨): (وهذا هو الصواب والله أعلم).

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد٣٨/١٢٤(٢٣٠١٧).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٤٤٣مسألة(١٥٥١).

(٤) سنن الدارقطني٥/٤٦٦(٤٦٧٦).

وإنما روى هذا الحديث سماك، عن القاسم، عن ابن بريدة، عن أبيه، ووهم أيضا في متنه، في قوله: ولا تسكروا، والمحفوظ عن سماك، أنه قال: وكل مسكر حرام)[١].

أمَّا مخالفته من رواه عن القاسم:

فقد خالفه (محارب بن دثار، والمغيرة بن سبيع، وعلقمة بن مرثد، والزبير بن عدي، وعطاء الخراساني، وسلمة بن كهيل)[٢] و يزيد بن أبي زياد[٣]. وأبو جناب[٤]، كلهم عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم- : ((**نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية، ولا تشربوا مسكراً**)).

فدل ذلك على أنَّ أبا الاحوص قد وهم في حديثه، بمخالفته لأصحاب سماك، وبمخالفته من رواه عن القاسم.

وقال الأثرم(٢٦١هـ): (وهذا حديث له علل بينة، وقد طعن فيه أهل العلم قديماً فبلغني أن شعبة طعن فيه. وسمعتُ أبا عبد الله يذكر أنَّ هذا الحديث إنما رواه سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((**نهيتكم عن ثلاث: عن الشرب في الأوعية، وعن زيارة القبور، وعن لحوم الأضاحي. فأما لحوم الأضاحي فكلوا وادخروا، وأما زيارة القبور فزوروها، وأشربوا في الأوعية ولا تشربوا مسكراً**)).

---

(١) ٦/٢٦مسألة(٩٥٥).

(٢) كما سبق بيانه في تخريج المسألة.

(٣) أخرج روايته: الروياني في مسنده١/٧١(٢٥).

(٤) أخرج روايته: الإمام أحمد٣٨/١٤٥(٢٣٠٣٨).

قال: فدرس كتاب أبي الأحوص فلقنوه الإسناد والكلام، فقلب الإسناد والكلام، ولم يكن أبو الأحوص، يقول أبي بردة بن نيار: كان يقول أبو بردة، وإنما هو عن ابن بريدة فلقنوه أن أبا بردة إنما هو ابن نيار فقاله.

وقد سمعت سليمان بن داود الهاشمي يذكر أنه قال لأبي الأحوص من أبو بردة؟ فقال أظنه ثم قال: يقولون ابن نيار)[١].

وقال الإمام أبو داود(٢٧٥هـ): (سمعت أحمد، يقول: روى أبو الأحوص حديث سماك، عن القاسم، يعني: حديثه عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم: ((**نهيتكم عن ثلاث: عن نبيذ الأوعية، وزيارة القبور، وعن لحوم الأضاحي بعد ثلاث**)). قال: كان يخطئ فيه، يعني: أبا الأحوص، يقول: عن أبي بردة، فقالوا له: ابن نيار؟ فقال: نعم، ومر فيه، فاحتج به أصحاب الأشربة، وإنما الحديث حديث ابن بريدة. قال أبو داود السجستاني: لأنَّ في حديث سماك هو خلاف لفظ أصحابه، رواه محارب بن دثار، وغيره ((**ولا تشربوا مسكراً**)). ورواه سماك: ((**ولا تسكروا**)) ، ثم أخطأ أبو الأحوص في الحديث، فصير ابن بريدة، عن أبيه أبا بردة، فقيل له: ابن دينار؟ فقال: نعم. فصار حديثاً على حدة)[٢].

وقال الإمام النسائي(٣٠٣هـ): (هذا حديث منكر، غلط فيه أبو الأحوص سلام ابن سليم، لا نعلم أنَّ أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب، وسماك ليس بالقويِّ، وكان يقبل التلقين، قال: أبو عبد الرحمن: قال أحمد بن حنبل: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث)[٣].

---

(١) ناسخ الحديث ومنسوخه؛ للأثرم١/٢٠٨.

(٢) مسائل أبي داود للإمام أحمد١/٣٨٦.

(٣) السنن الكبرى؛ للنسائي٥/١٠٥(٥١٦٧).

فنخلص من ذلك: أنَّ هذا الحديث من مسند بريدة بن الحصيب، وليس من مسند أبي بردة بن نيار، فمن جعل حديث ابن نيار حديثاً آخر في هذا الباب فقد أخطأ[١].

● **خلاصة القول**: إن أبا الأحوص قد وهم في إسناد الحديث ومتنه، فقلب في الإسناد فأفحش في الخطأ، وصحف في متنه فوهم فيه أيضاً، وأنَّ الصواب رواية الجماعة عن القاسم، عن ابن بريدة، عن أبيه، وليس كما رواه أبو الاحوص كما بيَّن ذلك أبو زرعة، والله أعلم.

(١) ينظر: الإرشادات؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ٢٠٠.

● **المثال الثاني: إعلال الحديث بقلب التلميذ شيخاً، والشيخ تلميذاً، ممَّا أدى إلى تصير الراوي الضعيف (صحابياً) ثقة:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن المبارك[١]، عن عنبسة ابن سعيد، عن الشعبي، عن جابر، عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: ((**لا يستقاد من الجرح حتى يبرأ**))؟

قال أبو زرعة: هو مرسل مقلوب)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعل الحافظ أبو زرعة الرازي هذا الحديث بعلتين، وهما الإرسال والقلب:

أي أنَّ صواب في هذا الحديث مرسلٌ، وليس مسنداً، وأنَّ ثمة قلب وقع في إسناده، ويمكن بيان ذلك كما يأتي:

العلة الأولى من كلام أبي زرعة (إعلاله بالإرسال): عند التخريج تبيَّن أنَّ حديث ابن المبارك، عن عنبسة بن سعيد، عن الشعبي، عن جابر –رضي الله عنه– المتقدِّم في المسألة هو من رواية مهدي بن جعفر عنه، ومهدي بن جعفر فيه ضعفٌ[٣]؛ فالرواية عن ابن المبارك غير صحيحة. وعند جمع الطرق والموازنة بينها يظهر أنَّ هذا الطريق معلولٌ بثلاثة علل، وهي كما يلي:

العلة الأولى: ضعف إسناده؛ من أجل مهدي بن جعفر كما سبق. وقد توبع مهدي ابن جعفر على روايته متابعات تامة ضعيفة، وأخرى قاصرة، وقد وهَّمها أهل العلم، وهي كما يأتي:

الأولى: من طريق مجالد[٤]، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله –رضي الله عنه–.

---

(١) أخرج روايته: الطبراني في الأوسط١/٤٦(١٢٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار٣/١٨٤ (٥٠٢٨)، كلاهما مهدي بن جعفر الرملي عن ابن المبارك به.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٢٠٩مسألة(١٣٧١).

(٣) هو(مهدي بن جعفر بن حيَّهان بتشديد التحتانية، الرملي الزاهد، صدوق له أوهام، من العاشرة مات سنة ثلاثين تمييز). تقريب التهذيب: ٥٤٨ترجمة(٦٠٣٠).

(٤) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٥/٥٣(٢٣٦٢٢).

وإسنادها ضعيف؛ من أجل مجالد[١].

الثانية: من طريق الوليد بن مسلم[٢]، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر –رضي الله عنه– به. والوليد مدلس[٣]، وقد عنعن، وابن لهيعة ضعيف الحديث[٤]. قال البيهقي: (كذلك رواه جماعة من الضعفاء، عن أبي الزبير، ومن وجهين آخرين عن جابر، ولم يصح شيء من ذلك)[٥].

الثالثة: من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب[٦]، عن عبد الله بن عبد الله الأموي، عن يعقوب بن عطاء، وابن جريج، وعثمان بن الأسود، عن أبي الزبير، عن جابر: (أنَّ رجلاً، جرح رجلاً، فأراد أن يستقيد، فنهى النَّبيُّ –صلى الله عليه وسلم– أن يستقاد من الجارح حتى يبرأ المجروح).

ويعقوب صدوق في حفظه شيء[٧]، وقد أعل الطبراني روايته بالغرابة فقال: (لم يرو هذا الحديث عن يعقوب بن عطاء وعثمان بن الأسود إلا عبد الله بن عبد الله الأموي، تفرد به: يعقوب بن حميد)[٨].

---

(١) هو(مجالد بضم أوله وتخفيف الجيم بن سعيد بن عمير الهمداني، بسكون الميم، أبو عمرو الكوفي، ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، من صغار السادسة مات سنة أربع وأربعين م ٤). تقريب التهذيب: ٥٢٠ترجمة(٦٤٧٨).

(٢) أخرج روايته: البيهقي في الكبرى٨/١١٧(١٦١١٣).

(٣) ينظر: تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس؛ لابن حجر ترجمة(١٢٧).

(٤) قال الحافظ في التقريب:٣١٩ترجمة(٣٥٦٣): (عبد الله بن لهيعة بفتح اللام وكسر الهاء، ابن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي، صدوقٌ، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين م د ت ق).

(٥) السنن الكبرى؛ للبيهقي٨/١١٧عقب(١٦١١٣).

(٦) أخرجه: الطبراني في الأوسط٤/٢٣٤(٤٠٦٨)، والدارقطني في السنن٤/٧١(٣١١٥)، والبيهقي في الكبرى٨/١١٧(١٦١١٢).

(٧) هو(يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، نزيل مكة، وقد ينسب لجده، صدوق ربما وهم، من العاشرة مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين عخ ق). التقريب: ٦٠٧ترجمة(٧٨١٥).

(٨) الأوسط٤/٢٣٤عقب(٤٠٦٨).

الرابعة: من طريق أبي بكر[١], وعثمان[٢] ابني أبي شيبة, ابن علية, عن أيوب, عن عمرو بن دينار, عن جابر –رضي الله عنه– به. وروايتهما معلولة بالمخالفة؛ قال الحافظ الدارقطني(٣٨٥هـ): (قال أبو أحمد بن عبدوس: ما جاء بهذا إلا أبو بكر, وعثمان. قال الشيخ[٣]: أخطأ فيه ابنا أبي شيبة, وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره, عن ابن علية, عن أيوب, عن عمرو مرسلاً, وكذلك قال أصحاب عمرو بن دينار عنه, وهو المحفوظ مرسلاً)[٤].

الخامسة: من طريق يزيد بن عياض[٥]، عن أبي الزبير به. وإسنادها ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً؛ وذلك أنَّ يزيد بن عياض متهم بالكذب[٦]. وقد أعلها الدارقطني به[٧].

العلة الثانية: إنَّ جعفر اضطرب فيه، فرواه مرَّة، عن ابن المبارك، عن عنبسة ابن سعيد به. ومرة رواه جاء من طريق مهدي بن جعفر، ثنا ابن المبارك، عن أبي حنيفة، عن الشعبي، عن جابر[٨]. وهذا يدل على عدم حفظه واضطرابه في حديثه هذا.

العلة الثالثة: إنَّه معلول بالمخالفة، وهي علَّة الإرسال التي أشار إليها أبو زرعة الرازي؛ إذْ رواه أيوب[٩]، وابن جريج[١٠]، وسفيان بن عيينة[١١]، وحماد بن زيد[١٢]، عن محمد بن

---

(١) أخرج روايته: الدارقطني في السنن٤/٧٢(٣١١٧)، والبيهقي في الصغرى٧/٦٧(٣٠٤٠)، وينظر: معرفة السنن والآثار؛ للبيهقي١٢/٨٥.

(٢) أخرجه: الدارقطني في السنن٤/٧٢(٣١١٧)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار؛ له١٢/٨٤ (١٥٩٦٠).

(٣) أي الدارقطني.

(٤) سنن الدارقطني٤/٧٢عقب(٣١١٧).

(٥) أخرج روايته: الدارقطني في السنن٤/٧٤(٣١٢٢).

(٦) قال الحافظ ابن حجر: (يزيد بن عياض بن جُعْدُبة بضم الجيم والمهملة بينهما مهملة ساكنة، الليثي، أبو الحكم المدني، نزيل البصرة، وقد ينسب لجده، كذَّبه مالكٌ وغيرهُ، من= =السادسة ت ق). التقريب: ٦٠٤ترجمة(٧٧٦١).

(٧) ينظر: سنن الدارقطني٤/٧٢عقب(٣١١٩).

(٨) مسند أبي حنيفة(٣٧٢).

(٩) سنن الدارقطني٤/٧٢(٣١١٨)، وذكر روايته البيهقي في السنن الصغرى٧/٧٠عقب (٣٠٤٥).

(١٠) سنن الدارقطني٤/٧٢(٣١١٩)، وذكر روايته البيهقي في السنن٧/٦٩عقب(٣٠٤٣).

(١١) أخرج روايته: البيهقي في الصغرى٧/٦٩(٣٠٤٣)، وفي معرفة السنن والآثار؛ له١٢/٨٤ (١٥٩٥٩).

(١٢) ذكر روايته: البيهقي في السنن الصغرى٧/٦٩عقب(٣٠٤٣).

طلحة بن يزيد بن ركانة مرسلاً.

وقال الدارقطني(٣٨٥هـ): (وهو المحفوظ مرسلاً)[١].

وقال البيهقي(٤٥٨هـ): (هذا هو الأصل في هذا الحديث, وهو مرسل, وكذلك رواه أيوب, وابن جريج , عن عمرو بن دينار مرسلاً)[٢].

العلة الثانية من كلام أبي زرعة(إعلاله بالقلب)، وهي موضوع مبحثنا:

أعل الحافظ أبو زرعة الرازي هذا الحديث بالقلب في إسناده، ولكن هذه العلة خفية وغير واضحة، حتى قال محققو العلل: (وأمَّا قوله: (مقلوب) فهو مشكل، لكن لعلَّه يعني أنَّ اسم مجالد بن سعيد انقلب على الراوي عن ابن المبارك إلى (عنبسة بن سعيد))[٣]. وهذا بعيد.

وعند التأمل وإدمان النظر، يتبيَّن دقة نظر أبي زرعة الرازي، وسعة علمه وقوة نقده، وبعد هذا التفسير من أنَّ الراوي عن ابن المبارك انقلب عليه اسم مجالد بن سعيد إلى عنبسة ابن سعيد.

فمقصد أبي زرعة أنَّ الصواب في الحديث هو من رواية جابر عن الشعبي، وليس الشعبي عن جابر.

كما رواه شريك[٤]، عن جابر الجعفي، عن عامر الشعبي مرسلاً.

وهذا يعدُّ من أسوأ أمثلة القلب، أي أنَّ صوابه، جابر الجعفي، عن الشعبي، فهذا قلب مفسد جداً، ليس في تصيير المرسل موصولاً فقط؛ إذ الشعبي تابعي، بل جابر هذا في حال الوصل هو جابر بن عبد الله الأنصاري.

---

(١) سنن الدارقطني٤/٧٢عقب(٣١١٧).

(٢) معرفة السنن والآثار؛ للبيهقي١٢/٨٤عقب(١٥٩٦٠).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٢٠٩حاشية(٤).

(٤) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٥/٤٣٨(٢٧٧٨١).

وفي حال كونه الراوي عن الشعبي فهو جابر بن يزيد الجعفي[١] أحد المتهمين بالكذب في الحديث[٢].

ورواية شريك هي التي دلت على مقصود أبي زرعة الرازي. لذا فجمع الطرق خير وسيلة على فهم مراد الأئمة وبيان العلل.

هذا، والحديث لا يصحُّ من جميع طرقه؛ قال الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ): (ولا يصح شيء من ذلك)[٣].

● **خلاصة القول**: إنَّ الحديث معلولٌ بالإرسال؛ لرواية الثقات له مرسلاً، وبالقلب؛ لأنَّ راويه أفحش في إسناده، بأن قلب التلميذ شيخاً، مما أدى إلى تصيير الضعيف صحابياً كما سبق ! وإنَّ الحديث لا يصح من جميع طرقه. والله أعلم.

---

(١) هو (جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي ضعيفٌ، رافضيٌّ، من الخامسة، مات سنة سبع وعشرين ومائة وقيل سنة اثنتين وثلاثين د ت ق) التقريب: ١٣٧ترجمة(٨٧٨).

(٢) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع٢/١٠٠٦.

(٣) السنن الصغرى؛ للبيهقي٧/٦٩عقب(٣٠٤٤)، وينظر: السنن الكبرى؛ له٨/١١٧.

● **علال الحديث بالقلب في إسناده ومتنه وهو ما يعرف بدخول حديث في حديث:**

وفيه ثلاثة أمثلة:

● **المثال الأول: إعلال متن الحديث؛ بالقلب، بجعل المقطوع موقوفاً**: قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب(١)، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن أسلم مولى عمر؛ قال: قال عمر: لا أشرب خلاً من خمر أفسدت حتى يبدئ الله إفسادها، فعند ذلك يطيب الخل، فلا بأس على امرئ يبتاع خلاً وقد وجده مع أهل الكتاب، ما لم يعلم أنهم تعمدوا إفسادها بعدما صار خمراً؟

فقال أبي: يشبه أن يكون عامة هذا الكلام من كلام الزهري؛ لأنَّه قد روي بهذا الإسناد عن عمر كلام في الطلاء(٢). وروي عن الزهري – قوله – هذا الكلام.

فاستدللنا: أنَّ هذا الكلام ليس هو من كلام عمر، وأنَّه كلام الزهري. وقد كان الزهري يحدث بالحديث، ثم يقول على إثره كلام، فكان أقوام لا يضبطون، فجعلوا كلامه في الحديث، وأمَّا الحفاظ وأصحاب الكتب فكانوا يميزون كلام الزهري من الحديث.

فذكرت هذا الحديث لأبي زرعة؟ فقال: الذي عندي أنَّ هذا كلَّه كلام الزهري، وذكر نحو ما قال أبي في بيان علة هذا الحديث)(٣).

---

(١) أخرج روايته: عبد الرزاق في المصنف٩/٢٥٢(١٧١١١)، وابن زنجويه(٤٨٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٨/٣٩٢، والبيهقي في الكبرى٦/٣٧ (١١٥٣٢). وأشار إليه في معرفة السنن والآثار؛ له ٨/٢٢٥ (١١٧١٩) بقوله: (قد روينا، عن أسلم، مولى عمر، عن عمر بن الخطاب، أنه قال: (لا تشرب خل خمر أفسدت حتى يبدي الله فسادها، فعند ذلك يطيب الخل). وابن عبد البر في التمهيد١/٢٦٢.

(٢) أخرجه: عبدالرزاق في المصنف ٩/٢٥٤(١٧١١٦)، والنسائي في الكبرى٤/١٩٢(٦٨٥٩)، وابن حزم في المحلى ٧/٤٩٨، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٨/٣٣٩، جميعهم من طريق معمر، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن أسلم قال: قدمنا مع عمر الجابية فأتي بطلاء مثل الرّب إنما يخاض بالمتخوض خوضاً فقال: إن في هذا الشراب ما انتهى إليه.

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٤٦٠-٤٦٢مسألة(١٥٦٦).

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعلَّ الحافظ أبو زرعة حديث ابن أبي ذئب بدخول حديث عليه في حديث؛ بأنَّه وهم في جعله الحديث موقوفاً عن عمر –رضي الله عنه–، وإنما هو من كلام الزهري.

ودخل الوهم على ابن أبي ذئب؛ أنَّ الزهري روى كلاماً عن عمر –رضي الله عنه– في الطلاء[١]، وأنَّه حدَّث بهذا الحديث من قوله، ولم يفصله، فظن ابن أبي ذئب أنَّ هذا الكلام كله عن عمر –رضي الله عنه–.

ومما يدل على ذلك أنَّ يونس[٢] رواه عن ابن شهاب أنَّه كان يقول: (لا خير في خل من خمر أفسدت حتى يكون الله عز وجل يفسدها، عند ذلك يطيب الخل، ولا بأس على امرئ أن يبتاع خلا وجده مع أهل الكتاب ما لم يعلم أنها كانت خمرا فتعمدوا فسادها بالماء، فإن كانت خمرا فتعمدوا فسادها فتكون خلا، فلا خير في أكل ذلك).

وجزم أبو حاتم(٣٧٧هـ) بأنَّ ابن أبي ذئب أخطأ فيه عندما وقف على رواية يونس هذه إذْ قال: (...، فتيقنت أنَّ حديث ابن أبي ذئب خطأ، والناس يروون عن الزهري ، عن القاسم، عن أسلم، عن عمر، كلاماً في الطلى؛ ليس فيه شيء من هذا)[٣].

وقال الإمام الطحاوي(٣٢١هـ): (فبان بهذا الحديث، أنَّ ما أضيف في حديث ابن أبي ذئب –يعني إلى عمر –رضي الله عنه– إنَّما هو قاله الذي قاله في الشراب الذي أتي به في

---

(١) قال ابن الأثير في النهاية ١٣٧/٣: (الطِلاء بالكسر والمدِّ: الشّرابُ المطبوخُ من عَصير العِنَب، وهو الرُّبُّ. وأصلُه القَطِرانُ الخاثِر الذي تُطْلى به الإبِلُ).

(٢) أخرج روايته: الطحاوي في شرح مشكل الآثار٣٩٥/٨، والحاكم في معرفة علوم الحديث: ١١٢، وابن عبد البر في التمهيد٢٦٢/١.

(٣) العلل؛ لابن أبي حاتم٦١٦/٣مسألة(١١٣٣).

هذا الشراب ما انتهى إليه خاصة، وأنَّ ما فيه سوى ذلك إنَّما هو من كلام ابن شهاب، لا من كلام من سواه)[١].

فقد كان من منهج الزهري أنَّه يدرج في الحديث عندما يرويه؛ من باب التفسير والبيان، قال الطحاوي: (ليس من كلام عمر، إنَّما هو من كلام الزهري، وصله بكلام عمر، لما أتي بالطلاء...، والدليل على ذلك ما قال له موسى بن عقبة: افصل كلام النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- من كلامك. لما كان يحدث به من أحاديث النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- فيخلطه بكلامه. ومما يدل على ذلك أيضاً رواية غير ابن أبي ذئب لهذا الحديث عنه وهو يونس بن يزيد)[٢].

وتقديم يونس في روايته هذه عن الزهري يرجع إلى أمورٍ:

الأول: إنَّه صحيح الكتاب، من المقدمين في الزهري[٣], أمَّا ابن أبي ذئب فثقة إلا أنَّه حفظ عليه بعض الأوهام عن الزهري[٤].

الثاني: إنَّ يونس فصل الرواية، وهذا يدل على مزيد تيقظ وحفظٍ.

وقد توبع ابن أبي ذئب على رواية متابعة قاصرة؛ فرواه عبد القدوس[٥]، أنَّه سمع مكحولاً يقول: قال عمر بن الخطاب (لا يحل خل من خمر أفسدت حتى يكون الله هو

---

(١) شرح مشكل الآثار٨/٣٩٥.

(٢) شرح مشكل الآثار؛ للطحاوي٨/٨٩٣.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم ٩/٢٤٧-٢٤٩، وتهذيب الكمال؛ للمزي ٣٢/٥٥١-٥٥٨، وشرح علل ابن رجب٢/٥٩٨.

(٤) قال أبو بكر المروذي : (وسألته -يعني أحمد بن حنبل- عن بن أبي ذئب كيف هو؟ قال: ثقة، قلتُ: في الزهري؟ قال: كذا وكذا حدّث بأحاديث كأنه أراد: خولف). من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في الرجال: ٥٠.

(٥) أخرج روايته: عبد الرزاق في المصنف٩/٢٥٢(١٧١١٠).

الذي أفسدها). ولا يفرح بها؛ لأنَّ إسنادها منقطعٌ؛ وذلك أنَّ مكحولاً لم يسمع من سيدنا عمر –رضي الله عنه–[١].

● **خلاصة القول**: إنَّ ابن أبي ذئب قد وهم في حديثه؛ بأنَّه جعل كلام الزهري لعمر ابن الخطاب –رضي الله عنه–؛ وسبب ذلك أنَّ للزهري روى عنه كلاماً مشابهاً في الطراء، وأنَّ الزهري لم يفصل كلامه من كلام عمر –رضي الله عنه–، فظن ابن أبي ذئب أنَّ الكلام كله موقوفاً على عمر –رضي الله عنه–، فقلب المقطوع إلى موقوف.

(١) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٢٨/٤٦٤ترجمة(٦١٦٨)، مع تعليق الدكتور بشار في الحاشية.

● **المثال الثاني: إعلال الحديث؛ بأنَّ راويه دخل له حديث في حديث، بجعل متنٍ على غير إسناده والعكس، مع أنَّ راويه من كبار الحفاظ:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن عيينة[١]، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي معمر، عن خباب؛ قال: شكونا إلى النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– الرمضاء، فلم يشكنا ؟ .

قال أبي: هذا خطأ؛ أخطأ فيه ابن عيينة، ليس لهذا أصل، ما ندري كيف أخطأ؟! وما أراد؟!

وقال أبو زرعة: إنما أراد ابن عيينة[٢]: حديث الأعمش، عن عمارة، عن أبي معمر، عن خباب؛ أنه قيل له: كيف كنتم تعرفون قراءة النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم–؟ قال: باضطراب لحيته.

قلت لأبي زرعة: عنده الحديثين جميعا؟ قال: أحدهما، والآخر خطأ)[٣].

● **بيان إعلال الحديث الحافظ أبي زرعة:** أعل الحافظ أبو زرعة حديث سفيان ابن عيينة بالخطأ، بأنَّه دخل له حديث في حديث، وأنَّه وهم عن الأعمش في روايته؛ وذلك أنَّ جمعاً من الرواة منهم: (حفص[٤]، ووكيع[٥]، ويحيى بن عيسى، وعيسى بن يونس[٦])، رووه عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن خباب –رضي الله عنه– به. بخلاف رواية ابن عيينة. أمَّا إسناد ابن عيينة فهو لمتن أنَّهم كانوا يعرفون قراءة النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم باضطراب لحيته. كما سبق تخريجه.

---

(١) أخرج روايته: الطبراني في الكبير٤/٧٤(٣٦٨٦)، وابن حبان في صحيحه٤/٣٤٣ (١٤٨٠)، والدارقطني في الغرائب والأفراد٣/٥٨(٣٧٥). وينظر: العلل؛ لابن أبي حاتم٢/٢٨٤مسألة(٣٧٥).

(٢) أخرج روايته من هذا الوجه: الإمام أحمد٢٤/٥٤١(٢١٠٦١)، والبخاري١/١٥٢(٧٦١)، والطبراني في الكبير ٤/٧٤(٣٦٨٨).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٣٨-٣٩ مسألة(١٩٨).

(٤) أخرج روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار١/١٨٥.

(٥) أخرج روايته: الحميدي١/٨٣(١١٦٣)، وابن ماجه١/٢٢٢(٦٧٥)، والشاشي في مسنده ٢/٤١٤(١٠١٧)، والطبراني في الكبير٤/٧٢(٣٦٧٦)، وينظر: العلل؛ لابن أبي حاتم ٢/١٢٠مسألة(٢٥٥).

(٦) أخرج روايته: أبو الشيخ في ذكر الأقران١/٣٦(٨٥).

وقد نص الدارقطني(٣٨٥هـ) على هذه العلة إذْ قال: (غريب من حديث الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي معمر عبد الله بن سخبرة عنه، تفرد به سفيان بن عيينة، وهو غريب من حديث سفيان، وغيره يرويه عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن خباب)[١].

وعند إمعان النظر في الحديث يتبيَّن صحة ما قاله أبو زرعة الرازي، وكذا أبو حاتم والدارقطني، إلا أنَّ الذي يترجح عندي –والله أعلم– أنَّ العلة كما قالوا، إلا أنَّ الوهم من الأعمش لا من سفيان بن عيينة؛ وذلك ما يأتي:

الأول: إنَّ الأعمش قد خولف في روايته، فرواه جمعٌ من الرواة منهم: (عيسى ابن يونس [٢]، وسفيان الثوري [٣]، وشعبة [٤]، وأبو الأحوص [٥]، وزهير [٦]،

(١) أطراف الغرائب والأفراد٣/٥٨(٢٠٤٧).
(٢) أخرج روايته: البيهقي في الكبرى٢/١٥١(٢٦٥٧).
(٣) أخرج روايته: أبو نعيم في الصلاة١/٢٢٤(٣٣٨)، والحميدي١/١٣(١٥٢)، والإمام أحمد٣٤/٥٤٢(٥٤٢)، والطبراني في الكبير٤/٧٨(٣٦٩٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار١/١٨٥(١١٠١)، وابن حبان في صحيحه٤/٣٤٣(١٤٨٠).
(٤) أخرج روايته: الطيالسي٢/٣٨٠(١١٤٨)، والإمام أحمد٣٤/٥٣٠(٢١٠٥٢)، والطبراني في الكبير٤/٧٩ (٣٦٩٩).
(٥) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في مسنده١/٣١٥(٤٧١)، وفي المصنف١/٢٨٥(٤٧١)، ومسلمٌ١/٤٣٢(٦١٩).
(٦) أخرج روايته: مسلمٌ١/٤٣٣(٦١٩)، والنسائي١/٢٥٧(٤٩٧)، وفي الكبرى؛ له٢/١٩٢ (١٥٠٣)، والطبراني في الكبير٤/٧٩(٣٧٠١)، والبيهقي في الكبرى١/٦٤٤ (٢٠٦٥).

ويونس بن أبي إسحاق[١]، وشريك[٢]، وزيد بن خيثمة[٣]، وإسرائيل[٤])، جميعهم عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهيب، عن خباب –رضي الله عنه– به. وهو الصواب[٥].

وهذا يدل على أنَّ الأعمش وهم في حديثه عن أبي إسحاق.

الثاني: إنَّ الأعمش مضطرب في روايته عن الصغار، كأبي إسحاق السبيعي ونحوه[٦].

الثالث: قد نص الإمام يحيى بن سعيد القطان(١٩٨هـ) أنَّ الأعمش قد اضطرب في حديث أبي إسحاق هذا خاصة، قال الإمام ابن المديني(٢٣٤هـ): (سمعت يحيى قال: سمعت الأعمش يُحدِّث بحديث أبي إسحاق شكونا. عن حارثة بن مضرب، قال عليٌّ: إنَّما ذكره يحيى؛ على أنَّ الأعمش كان مضطرباً في حديث أبي إسحاق)[٧]. فلا يمنع أنْ يكون الأعمش هو الذي اضطرب به، وأنَّ الوهم منه لا من ابن عيينة. والله أعلم.

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث الأعمش من طريق سفيان بن عيينة معلول؛ بدخول إسناد في إسناد آخر؛ لمتن آخر، وهو ما يسمى بدخول حديث في حديث، كما بيَّن أبو زرعة الرازي، إلا أنَّه نص على أنَّ الوهم من ابن عيينة، والذي ترجح عندي في ضوء القرائن أنَّ الوهم من الأعمش، والله أعلم.

---

(١) أخرج روايته: البزار٦/٧٨(٢١٣٤)، والشاشي في مسنده٢/٤١٧(١٠٢٣)، والطبراني في الأوسط٢/٣٠٥ (٢٠٥)، وفي الكبير؛ له٤/٧٩(٣٧٠٣)، والبيهقي في الكبرى٨/٦٤٨ (٢٠٦٦).

(٢) أخرج روايته: أبو نعيم في الصلاة١/٢٢٤(٣٣٩)، وعلي بن الجعد في مسنده١/ ٣٤٢ = =(١٣٥٠)، وابن ماجه٢/١١٢(٥٤٥)، والطبراني في الكبير٤/٧٧(٣٦٧٨).

(٣) أخرج روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار١/٧١٥(٢١٠١).

(٤) أخرج روايته: الطبراني في الكبير٤/٧٩(٣٧٠٠).

(٥) وينظر: العلل؛ لابن أبي حاتم٢/٢٨٤مسألة(٣٧٥).

(٦) قال الإمام علي بن المديني كما في شرح علل الترمذي٢/٨٠٠: (الأعمش كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الصغار، مثل الحكم، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، وأبي إسحاق، وما أشبههم). وقال أيضاً٢/٨٠٠: (الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحاق).

(٧) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٢٣٧.

● **المثال الثالث: إعلال الحديث بالقلب؛ بأنَّ راويه دخل له حديث في حديث، بأنَّ ركب متناً على غير إسناده أو العكس؛ وسببه ضعف الراوي؛ فلم يضبطه لتشابه**

المخرج: قال ابن أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة وانتهى إلى حديث كتبته عن عبد الرحمن بن عبد الملك ابن شيبة الحزامي[١]، عن إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يصوم حتى أقول: لا يفطر، ويفطر حتى أقول: لا يصوم. قالت: وكان أكثر صيامه في شعبان. قالت: فقلت: يا رسول الله، ما لي أرى أكثر صيامك في شعبان؟

فقال: ((**يا عائشة، إن الشهر يكتب فيه لملك الموت من يقبض؛ فأنا أحب ألا ينسخ اسمي إلا وأنا صائم**)).

فسمعت أبا زرعة يقول: هو عندي: عن هشام بن عروة[٢]، عن أبيه، عن عائشة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: ((**ما من مسلم تصيبه شوكة فما فوقها، إلا حط الله عنه**))؛ هو الصحيح. وقوله: ((**أكثر صيامه في شعبان** ...)) إلى آخره منكر)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعل الحافظ أبو زرعة الرازي حديث عبد الرحمن بن عبد الملك ابن شيبة الحزامي، عن قيس بن سعد بالنكارة؛ بتلفيق متن على غير إسناده، وهو ما يعرف بدخول حديث في حديث، وهي من العلل الخفية، التي يحتاج إلى كشفها من كانت بضاعته مثل أبي زرعة الرازي .

وقد كان إعلال أبي زرعة لهذا الحديث إعلالٌ نفيسٌ، يدل على سعة حفظه لطرق الأحاديث، وأنَّه أحفظ لحديث الراوي من نفس الراوي التي بين جنبيه.

---

(١) أخرج روايته: المحاملي في أماليه(١١٤)، والخطيب البغدادي في موهم أوهام الجمع ٢/٢٤٨، وفي تأريخ بغداد؛ له١٣/٢٠٩(٦٠٧٠).

(٢) أخرج روايته من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه٧/١٣١(٣٤٧٤٥)، وإسحاق بن راهويه٢/٣٤٨(٨٧٩)، والإمام أحمد٤٣/٣٩٦(٢٦٣٨٥)، والإمام مسلم٤/١٩٩٢(٢٥٧٢)، والنسائي في الكبرى٧/٤٨(٧٤٤٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٥/٤٧٣(٢٢٢٣).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/١٦٦-١٦٧مسألة(٧٧٨).

فقد بيَّن أبو زرعة أنَّ العلة في هذا الحديث، أنَّ راويه قد أبدل متنه بمتنٍ آخر، فمتن رواية هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله عنها– ((**ما من مسلم تصيبه شوكة فما فوقها، إلا حط الله عنه**)). وليس كما في الإسناد الذي أعله أبو زرعة.

أمَّا المتن الذي رواه الراوي عن هشامٍ، عن عروة، عن عائشة–رضي الله عنها– إنَّما الصواب فيه هو من رواية أبي سلمة، عن عائشة –رضي الله عنها– : (كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم، فما رأيت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان)[١].

بهذا اللفظ وبهذا الإسناد، وليس كما جاء في الرواية عبد الرحمن بن عبد الملك ابن شيبة الحزامي، عن إسماعيل بن قيس بن سعد. وقد دل ذلك على أنَّ أحدهما قد دخل له حديث في حديث؛ وهذا الأمر يدل على عدم الضبط.

وعند جمع الطرق والموازنة بينها، يتبيَّن أنَّ الوهم من إسماعيل بن قيس؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ عبدَ الرحمن، قد توبع في روايته، فقد رواه بكر بن عبد الوهاب المدني[٢]، عن إسماعيل بن قيس به. فدل على أنَّ عبد الرحمن قد حفظه عن إسماعيل بن قيس.

---

(١) متفقٌ عليه: البخاري٣/٣٨(١٩٦٩)، ومسلم٢/٨١٠(١١٥٦).

(٢) أخرج روايته: الشجري في ترتيب الأمالي٢/١٤٧(١٩٠٨).

ثانياً: إنَّ إسماعيل بن قيس منكر الحديث[١]، يُحدِّث بالمقلوبات[٢]، وعامَّة ما يرويه منكر[٣]. فهو مظنة الوهم والخطأ.

هذا، وقد أعل الحديث غير واحدٍ من الأئمة، بعلل منها (الغرابة، والإرسال، والنكارة)، ومرجع ذلك جميعه إلى دخول حديثٍ في حديث كما بيَّن أبو زرعة.

قال أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ): (هذا حديث منكرٌ)[٤].

وقال المحب الطبري(٦٩٤هـ): (غريب من حديث هشام بن عروة بهذا اللفظ)[٥].

وقال الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ): (فروي بإسناد فيه ضعف عن عائشة –رضي الله عنها–... . قد روي مرسلاً وقيل: إنَّه أصح)[٦].

● **خلاصة القول**: إنَّ إسماعيل بن قيس قد وهم في روايته لهذا الحديث، بأنَّه لفَّق متناً على غير إسناده، وهو ما يعرف بدخول حديث في حديث، وهذا العلة لم ينبه عليه أحدٌ إلا الحافظ أبا زرعة الرازي. والله أعلم.

---

(١) الضعفاء الصغير؛ للبخاري(١٨).

(٢) ينظر: المجروحين؛ لابن حبان١/١٢٧ترجمة(٤٦).

(٣) ينظر: الكامل؛ لابن عدي١/٤٩١ترجمة(١٢٨). وينظر: ترجمته في ميزان الاعتدال؛ للذهبي ١/٢٤٥ ترجمة (٩٢٧).

(٤) العلل؛ لابن أبي حاتم٣/١١٥مسألة(٧٣٧).

(٥) نقل قوله العيني في عمدة القاري١١/٨٣.

(٦) لطائف المعارف؛ لابن رجب: ١٣٤. وينظر: مرعاة المصابيح؛ للمباركفوري٧/٣٧. ولم أجد من رواه مرسلاً، وعلته الحقيقة هو دخول حديث في حديث كما بيَّن أبو زرعة الرازي عليه رحمات الله.

المبحث السابع

إعلال الحديث بالنكارة؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تعريف المنكر لغة واصطلاحاً؛ وفيه مسائلٌ:

● **المنكر في اللغة:** المنكر لغة هو ضد المعرفة(١)، وقد نِكره بالكسر نكراً ونكوراً بضم النون فيهما. وأنكره واستنكره كله بمعنى، نقيض عرفه(٢).

● **المنكر في الاصطلاح:** عرفه أبو بكر البرديجي(٣٠١هـ) بقوله هو: (الحديث الذي يتفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر)(٣). وهذا لا يظهر فيه فرق بينه وبين الشاذ، وهو مذهب عموم الأئمة المتقدمين بأنَّهم لا يفرقون بين الشاذ والمنكر.

وعرفه بعض المتأخرين بأنَّه: (هو الذي انفرد به الراوي مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ والإتقان، أو انفرد به من غير مخالفة لما رواه أحد، لكن هذا التفرد نازل عن درجة الحافظ الضابط. يعرف من ذلك أن المنكر من أقسام الشاذ فلم يحتج لإفراده)(٤).

---

(١) ينظر: القاموس المحيط؛ للفيروز آبادي١/٤٨٧مادة(نكر).

(٢) ينظر: مختار الصحاح؛ للرازي: ٢١٩مادة(نكر)، ولسان العرب؛ لابن منظور٥/٢٣٣ مادة (نكر).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح للزركشي٢/١٥٥. وينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب ٢/٦٥٤.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي٢/١٥٥.

● **اطلاق لفظ النكارة على الحديث:** سبق بيان تعريف الحديث المنكر لغة واصطلاحاً، ولكنهما لا يشفيان في معرفة أوصاف الأحاديث التي يطلق الأئمة عليها لفظ النكارة، والذي يظهر أنَّ مصطلح المنكر لا يمكن أن ينضبط في تعريف؛ لاختلاف اطلاق المتقدمين من المحدثين له، لأنَّهم يطلقونهم على مدلولات واسعة[١]، ومن تلكم المدلولات التي وقفت عليها ما يأتي:

أولاً: ما خالف فيه الثقة من هو أولى منه، وهو بمعنى الحديث الشاذ[٢].

ثانياً: الفرد، الذي خالف فيه الثقةُ الثقاتَ[٣].

ثالثاً: قد يطلق الأئمة النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده[٤].

قال الإمام مسلم(٢٦١هـ): (إنَّ المنكر أن يعمد الرجل إلى مثل الزهري في كثرة الأصحاب، فينفرد من بينهم عنه برواية حرف لا يوجد عند أحد منهم، فمثل هذا يقوم في النفس فيه ريبة لمجرد التفرد، وقد لا يقدر على التعبير عنها)[٥].

رابعاً: انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعَّف في بعض مشايخه دون بعض، بشيء لا متابع له ولا شاهد، فهذا من المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث[٦].

---

(١) ينظر: المنهج المقترح لفهم المصطلح؛ للعوني: ٢٣٥.

(٢) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي١/٢٥٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه١/٢٥٢.

(٤) ينظر: الموقظة؛ للذهبي: ٧٨، والنكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر٢/٦٧٤.

(٥) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٧.

(٦) ينظر: النكت؛ لابن حجر٢/٦٧٥.

خامساً: إذا خالف الضعيف ثقةً، فتعد مخالفته من جملة الحديث المنكر، وهو الذي استقر عليه اصطلاح الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ) ومن وافقه من المتأخرين[١].

سادساً: إذا تفرد بالحديث راويه عن بقية الرواة، فزاد فيه ما لم يحفظ عند بقية الرواة، فإذا كان قد زاد ولم يحفظ استنكر عليه[٢].

سادساً: اطلاق النكارة على ما تفرد به المجاهيل من الرواة[٣]. فتفردهم بالحديث يعد من منكرات حديثهم، ودليل على ضعفهم وعدم ثقتهم، وكلما كان التفرد أنزل كان الضعف ألحق.

سابعاً: اطلاق النكارة على ما تفرد به المتروكون والكذابون[٤]. فكثيراً ما يطلق الأئمة على رواية المتروك والكذَّاب التي يتفرد بها النكارة.

هذه جملة الأمور التي وقف عليها في إطلاق الأئمة للفظ النكارة، لذا فأنا على إياس من أن يوضع ضابطٌ يحد به تعريف الحديث المنكر. والله أعلم.

---

(١) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ٧٢.

(٢) ينظر: الشاذ والمنكر؛ للدكتور المحمدي: ٢٦.

(٣) المصدر نفسه: ٦٩.

(٤) ينظر: الشاذ والمنكر؛ للدكتور المحمدي: ٧٠، وتحرير علوم الحديث؛ للجديع٢/١٠٣٨.

المطلب الثاني

الفرق بين المنكر والشاذ مع بيان موطن النكارة ومضانها؛ وفيه مسائلٌ:

● **الفرق بين المنكر والشاذ:** فرق بعض المتأخرين في التعريف بين المنكر والشاذ، بأن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه؛ لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أنَّ الشاذ راويه ثقةٌ أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف(١).

إلا أنَّ الأئمة المتقدمين يطلقون المنكر على الشاذ، والشاذ على المنكر، والأمثلة أكثر من أن تحصى. وقد سبق بيان إطلاق الأئمة للفظ المنكر على شكل واسع غير منضبط، فعدم التفريق بينهما أولى؛ بل هو الصواب؛ لأنَّ الأئمة لم يفرقوا بينهما في الأعم الأغلب، ولكي لا يأتي بعض من لا يعرف فيحاكم الأئمة المتقدمين ويخطئهم في صنعتهم وصنيعهم.

● **موطن النكارة:** تقع النكارة في الإسناد، بأنْ يخالف الراوي الرواة في مدار الحديث أو نحو ذلك. وكذلك تقع في المتن؛ بأنَّ يزيد الراوي في الحديث بخلاف غيره، أو أن يخالفهم في لفظه أو نحو ذلك. وقد تجتمع النكارة في الإسناد والمتن في حديث واحد، وأكثر ذلك في تفرد الضعفاء بأسانيد ومتونٍ لا يتابعون عليها.

● **مظان الحديث المنكر:** وكتاب الحافظ أبي أحمد بن عدي(٣٦٥هـ) الكامل في الضعفاء أصل نافع في معرفة المنكرات من الأحاديث(٢).

---

(١) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ٧٣.

(٢) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي٢/١٥٧.

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال الحديث بالنكارة عند الحافظ أبي زرعة الرازي: وفيه ثلاثة مسائل:**

- **الأولى: إعلال الحديث بنكارة الإسناد؛ وفيه أربع أمثلة:**
- **المثال الأول: إعلال الحديث بالنكارة؛ لتفرد من تُكلِّم فيه في رفعه، وأنَّه لا يصح إلا مقطوعاً؛ لرواية الثقات ذلك:** قال ابن أبي حاتم: (وسمعت أبي وذكر حديثاً رواه خارجة بن مصعب، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–: ((**إنَّ للوضوء شيطانٌ يقال له: الولهان، فاحذروه**))[١].

فقال أبي: كذا رواه خارجة! وأخطأ فيه.

ورواه الثوري، عن يونس، عن الحسن، قوله[٢].

ورواه غير الثوري، عن يونس، عن الحسن: أنَّ النَّبيَّ –صلَّى الله عليه وسلم... مرسل.

وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث؟

فقال: رفعه إلى النَّبيِّ –صلى الله عله وسلم– منكرٌ)[٣] .

وقال موضع آخرٍ من العلل: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو داود الطيالسي، عن خارجة بن مصعب، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي ابن كعب، عن النَّبيِّ –صلى لله عليه وسلم–: ((**للوضوء شيطان يقال له: الولهان**))؟

فقال أبو زرعة: هو عندي منكر)[٤].

---

(١) أخرجه: الطيالسي١/٤٤٢(٥٤٩)، وعنه أخرجه: الترمذي١/١١٢(٥٧)، وابن ماجه١/٦٥٤ (٤٢١)، وابن عدي في الكامل٣/٤٩٧، وعبد الله في زوائده على مسند أبيه ٣٥/١٦٠ (٢١٢٣٨)، وابن خزيمة١/٦٣(١٢٢)، والدارقطني في المؤتلف والمختلف١/٣٠٣، والحاكم في المستدرك ١/٢٦٧ (٥٧٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة١/٢١٨ترجمة(٧٥٧)، والبيهقي في الكبرى ١/٣٠٣ (٩٤٨).

(٢) ينظر: السنن الكبرى؛ للبيهقي١/٣٠٤(٩٥٠).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٥٩٦-٥٩٨ مسألة(١٣٠).

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٦٣١مسألة(١٥٨).

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة**: ذهب الحافظ أبو زرعة إلى أنَّ هذا الحديث لا يصحُّ مرفوعاً، وأنَّ رفعه منكرٌ.

وعند النظر في كلام أبي زرعة يتبيَّن صحة قوله، وذلك لأمور:

الأول: تفرد خارجة به[١]؛ وهو ضعيف الحديث يُدلِّس عن الكذابين[٢].

الثاني: أنَّ الثقات قد رووه من قول الحسن البصري كما سيأتي.

الثالث: إنكار الأئمة لهذا الحديث على خارجة.

قال الترمذي(٢٧٩هـ)-ومن قبله تقدَّم قول أبي حاتم الرازي في إعلاله للحديث-: (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن مغفل. حديث أبي بن كعب حديث غريب، وليس إسناده بالقويِّ، والصحيح عند أهل الحديث، لأنا لا نعلم أحداً أسنده غير خارجة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه، عن الحسن قوله: ولا يصحُّ في هذا الباب عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- شيءٌ، وخارجة ليس بالقوي عند أصحابنا، وضعفه ابن المبارك)[٣].

وساقه ابن عدي(٣٦٥هـ) في جملة المنكرات التي حدَّث بها خارجة إذ قال: (وقد روى خارجة بن مصعب أشياء، عن أبيه غير هذا الحديث...، وهذا يرويه عن يونس ابن عبيد خارجة)[٤].

---

(١) وقد توبع متابعة قاصرة كما رواه الهيثم بن كليب في مسنده عن أبي بكر بن أبي خيثمة، عن موسى بن إسماعيل المنقري، عن محمد بن دينار، عن يونس. ومحمد بن دينار: ضعفه يحيى بن معين. وقال ابن عدي: جسن الحديث. ينظر: المختارة؛ للمقدسي ٢٠/٤ عقب (١٢٤٩)، وشرح علل الحديث؛ لابن عبد الهادي٢٧(١١).

(٢) هو (خارجة بن مصعب، بن خارجة، أبو الحجاج، السرخسي، متروكٌ، وكان يدلِّس عن الكذابين، ويقال: إنَّ ابن معين كذَّبه. من الثامنة، مات سنة ثمان وستين ت ق). تقريب التهذيب؛ لابن حجر ترجمة(١٦١٢).

(٣) السنن؛ للترمذي١١٢/١عقب حديث(٥٧).

(٤) الكامل في الضعفاء؛ لابن عدي٤٩٧/٣.

وللبيهقي(٤٥٨هـ) إعلال متين لهذا الحديث إذ قال: (وهذا الحديث معلول برواية الثوري، عن بيان، عن الحسن، بعضه من قوله غير مرفوع، وباقيه عن يونس بن عبيد من قوله غير مرفوع، والله أعلم، وذلك بما...، عن سفيان، عن بيان، عن الحسن، قال: شيطان الوضوء يدعى الولهان يضحك بالناس في الوضوء. وعن سفيان، عن يونس قال: كان يقال: إنَّ للماء وسواساً فاتقوا وسواس الماء. وعن سفيان، عن حصين، عن هلال بن يساف، قال: كان يقال: في كل شيء إسراف حتى الطهور وإن كان على شاطئ النهر. هكذا رواه غير خارجة بن مصعب، عن الحسن، ويونس بن عبيد، وخارجة ينفرد بروايته مسنداً، وليس بالقوي في الرواية، والله أعلم)[١].

وقال ابن عبد الهادي(٧٤٤هـ): (وقد تكلَّم في خارجة خلائقٌ من الأئمة، كالإمام عبد الله بن المبارك، ووكيع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وابن سعد، والجوزجاني، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وأبي حاتم الرازي، وابن خراش، والحاكم أبي أحمد، والدارقطني، وابن حبان، والأزدي وغيرهم، وصحح حديثه ابن خزيمة والحاكم)[٢].

وقال ابن سيد الناس (٧٣٨هـ): (ولا يثبت في هذا شيء)[٣].

وقال الذهبي(٧٤٨هـ): (قلت: انفرد بخبر: ((**إنَّ للوضوء شيطاناً يقال له الولهان**)))[٤].

---

(١) السنن الكبرى؛ للبيهقي١/٣٠٤(٩٥٠).

(٢) شرح علل ابن أبي حاتم٢٨(١١).

(٣) فيض القدير؛ للمناوي٢/٥٠٣عقب(٢٣٩٤).

(٤) ميزان الاعتدال؛ للذهبي١/٦٢٥ترجمة(٢٣٩٦).

والحديث قد صححه ابنُ خزيمة[١]؛ وكذا الحاكم[٢]. لكن الصواب هو ما ذهب إليه الحافظ أبو زرعة الرازي وغيره كما سبق.

هذا، وإنَّ للحديث شاهد من حديث عمران بن حُصن-رضي الله عنه- إلا أنَّه ضعيف منكر كما نص أهل العلم بالحديث[٣].

● **خلاصة القول**: إنَّ هذا الحديث لا يصح مرفوعاً، وأنَّ رفعه منكر كما هو قول الحافظ أبي زرعة؛ للقرائن التي ذكرتُها من تفرد خارجة به، ولرواية الثقات له من قول الحسن[٤]. والله أعلم.

---

(١) وذلك أنَّه قد أخرجه في صحيحه كما قد تقدم عند تخريج الحديث، وإخراجه للحديث مقتض لصحته عنده بشروطٍ أربعة:
الأول: أن لا يُضعف الحديث. الثاني: أن لا يتوقف في الحديث كقوله: إن صح الخبر. الثالث: أن لا يعلق الحديث. الرابع: أن لا يقدم السند على المتن. وهذا مما استفدته من مشايخي، وثبت ذلك عندي بالممارسة. لذلك تعقب تصحيحه ابن الملقن في البدر المنير٢/٦٠٠ إذ قال: (وخالف ابن خزيمة فأورده في صحيحه من جهة خارجة، وهو عجيب منه، فكلهم ضعف خارجة، ونسبه إلى الكذب يحيى، وهذا الحديث من أفراده، ولا أعلم فيه أحسن من قول ابن عدي: إنه يكتب حديثه).

(٢) إلا أنَّه قال١/٢٦٧عقب(٥٧٨): (وله شاهد بإسناد آخر أصح من هذا).

(٣) ينظر: السنن الكبرى؛ للبيهقي١/٣٠٤(٩٥١)، وضعفه. وينظر: التلخيص الحبير؛ لابن حجر١/١٧٥(١٢٠).

(٤) وقد أخرجه أبو عبد القاسم بن سلام في كتاب الطهور(٥٠) من قول سفيان الثوري. وسفيان من جملة من ذكر أنَّه من رواه عن الحسن بالواسطة.

● **المثال الثاني: إعلال الحديث بالنكارة؛ لضعف راويه، وبأنَّه دخل عليه حديث في حديث؛ بدليل ما رواه الثقات:** قال ابن أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة وانتهى إلى حديث كتبته عن عبد الرحمن بن عبد الملك ابن شيبة الحزامي[١]، عن إسماعيل بن قيس ابن سعد بن زيد بن ثابت، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يصوم حتى أقول: لا يفطر، ويفطر حتى أقول: لا يصوم. قالت: وكان أكثر صيامه في شعبان. قالت: فقلت: يا رسول الله، ما لي أرى أكثر صيامك في شعبان؟

فقال: ((**يا عائشة، إن الشهر يكتب فيه لملك الموت من يقبض؛ فأنا أحب ألا ينسخ اسمي إلا وأنا صائم**)).

فسمعت أبا زرعة يقول: هو عندي: عن هشام بن عروة[٢]، عن أبيه، عن عائشة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: ((**ما من مسلم تصيبه شوكة فما فوقها، إلا حط الله عنه**))؛ هو الصحيح. وقوله: ((**أكثر صيامه في شعبان** ...)) إلى آخره منكر)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعل الحافظ أبو زرعة الرازي حديث عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة الحزامي، عن قيس بن سعد بالنكارة؛ بتلفيق متن على غير إسناده، وهو ما يعرف بدخول حديث في حديث، وهي من العلل الخفية، التي يحتاج إلى كشفها من كانت بضاعته مثل أبي زرعة الرازي .

وقد كان إعلال أبي زرعة لهذا الحديث إعلالٌ نفيسٌ، يدل على سعة حفظه لطرق الأحاديث، وأنَّه أحفظ لحديث الراوي من نفس الراوي التي بين جنبيه.

---

(١) أخرج روايته: المحاملي في أماليه(١١٤)، والخطيب البغدادي في موهم أوهام الجمع ٢/٢٤٨، وفي تأريخ بغداد؛ له١٣/٢٠٩(٦٠٧٠).

(٢) أخرج روايته من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في مصنفه٧/١٣١(٣٤٧٤٥)، وإسحاق بن راهويه٢/٣٤٨(٨٧٩)، والإمام أحمد٤٣/٣٩٦(٢٦٣٨٥)، والإمام مسلم٤/١٩٩٢(٢٥٧٢)، والنسائي في الكبرى٧/٤٨(٧٤٤٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٥/٤٧٣(٢٢٢٣).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/١٦٦-١٦٧مسألة(٧٧٨).

فقد بيَّن أبو زرعة أنَّ العلة في هذا الحديث، أنَّ راويه قد أبدل متنه بمتنٍ آخر، فمتن رواية هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله عنها– ((**ما من مسلم تصيبه شوكة فما فوقها، إلا حط الله عنه**)). وليس كما في الإسناد الذي أعله أبو زرعة.

أمَّا المتن الذي رواه الراوي عن هشامٍ، عن عروة، عن عائشة–رضي الله عنها– إنَّما الصواب فيه هو من رواية أبي سلمة، عن عائشة –رضي الله عنها– : (كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم، فما رأيت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان)[١]. بهذا اللفظ وبهذا الإسناد، وليس كما جاء في الرواية عبد الرحمن بن عبد الملك ابن شيبة الحزامي، عن إسماعيل بن قيس بن سعد. وقد دل ذلك على أنَّ أحدهما قد دخل له حديث في حديث؛ وهذا الأمر يدل على عدم الضبط.

وعند جمع الطرق والموازنة بينها، يتبيَّن أنَّ الوهم من إسماعيل بن قيس؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ عبدَ الرحمن، قد توبع في روايته، فقد رواه بكر بن عبد الوهاب المدني[٢]، عن إسماعيل بن قيس به. فدل على أنَّ عبد الرحمن قد حفظه عن إسماعيل بن قيس.

ثانياً: إنَّ إسماعيل بن قيس منكر الحديث[٣]، يُحدِّث بالمقلوبات[٤]، وعامَّة ما يرويه منكر[٥]. فهو مظنة الوهم والخطأ.

---

(١) متفقٌ عليه: البخاري٣/٣٨(١٩٦٩)، ومسلم٢/٨١٠(١١٥٦).

(٢) أخرج روايته: الشجري في ترتيب الأمالي٢/١٤٧(١٩٠٨).

(٣) الضعفاء الصغير؛ للبخاري(١٨).

(٤) ينظر: المجروحين؛ لابن حبان١/١٢٧ترجمة(٤٦).

(٥) ينظر: الكامل؛ لابن عدي١/٤٩١ترجمة(١٢٨). وينظر: ترجمته في ميزان الاعتدال؛ للذهبي ١/٢٤٥ ترجمة (٩٢٧).

هذا، وقد أعل الحديث غير واحدٍ من الأئمة، بعلل منها (الغرابة، والإرسال، والنكارة)، ومرجع ذلك جميعه إلى دخول حديثٍ في حديث كما بيَّن أبو زرعة.

قال أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ): (هذا حديث منكرٌ)[١].

وقال المحب الطبري(٦٩٤هـ): (غريب من حديث هشام بن عروة بهذا اللفظ)[٢].

وقال الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ): (فروي بإسناد فيه ضعف عن عائشة –رضي الله عنها–... قد روي مرسلاً وقيل: إنَّه أصح)[٣].

● **خلاصة القول**: إنَّ إسماعيل بن قيس قد وهم في روايته لهذا الحديث، وأنَّ روايته منكرة بأنَّه لفَّق متناً على غير إسناده، وهو ما يعرف بدخول حديث في حديث، وهذا العلة لم ينبه عليه أحدٌ إلا الحافظ أبو زرعة الرازي. والله أعلم.

---

(١) العلل؛ لابن أبي حاتم٣/١١٥مسألة(٧٣٧).

(٢) نقل قوله العيني في عمدة القاري١١/٨٣.

(٣) لطائف المعارف؛ لابن الجوزي: ١٣٤. وينظر: مرعاة المصابيح؛ للمباركفوري٧/٣٧. ولم أجد من رواه مرسلاً، وعلته الحقيقة هو دخول حديث في حديث كما بيَّن أبو زرعة الرازي عليه رحمات الله.

● **المثال الثالث: إعلال الحديث؛ بالنكارة؛ لجهالة راويه، وأنَّه روى عن الثقات ما ليس من حديثهم، وأنَّ روايته لا تجيء:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة وسئل عن حديث رواه محمد بن عمران ابن أبي ليلى[١]، عن سليمان بن رجاء، عن عبدالعزيز بن مسلم، عن أبي نصيرة العبدي، عن أبي رجاء العطاردي، عن أبي بكر الصديق، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – قال: ((**الوالي العادل المتواضع ظل الله ورمحه في أرضه، فمن نصحه في نفسه وفي عباد الله؛ حشره الله في وفده يوم لا ظل إلا ظله، ومن غشه في نفسه وفي عباد الله خذله الله يوم القيامة، ويرفع للوالي العادل المتواضع في كل يوم وليلة عمل ستين صديقا، كلهم عابد مجتهد في نفسه**))؟

قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، لا يعرف سليمان بن رجاء هذا، ولا يعرف له أصل من حديث عبد العزيز بن مسلم، ولا نعلم عبد العزيز بن مسلم روى عن أبي نصيرة العبدي شيئاً)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعل الحافظ أبو زرعة الرازي هذا الحديث بالنكارة؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: لجهالة سليمان بن رجاء، فهو مجهولٌ لا يعرف[٣]، وقد جاء بخبر لم يتابع عليه، مع كونه منكراً، فاستحق مرتبة منكر الحديث.

الثاني: إنَّ الحديث منكرٌ، ليس له أصل من حديث عبد العزيز بن مسلم، أي لا يعرف أنَّ عبد العزيز بن مسلم قد روى هذا الحديث، وإنما هو إسناد رُكِّب خطأ؛ بسبب تخاليط الضعفاء وأوهامهم، فعبد العزيز ثقة[٤] معروف بالرواية، لو روى هذا الحديث لرواه

---

(١) أخرج روايته: أبو نعيم في فضيلة العادلين من الولاة(١٨)، وابن شاهين في الترغيب كما في تمهيد الفرش في الخصال الموجبة لظل العرش؛ للسيوطي(٨)، وأبو الشيخ كما في الغرائب الملتقطة؛ لابن حجر(١٨٥٠)، والجرجاني في تأريخ جرجان: ٧٠.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٦/٥٩٠-٥٩١مسألة(٢٧٨٨).

(٣) وكذا نص أبو زرعة في الضعفاء٣/٨٠٨مسألة(١٠٢)، وفي الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٤/١١٧ترجمة(٨٠٥)، وقال أبو حاتم: (شيخ مجهول). وينظر: ميزان الاعتدال؛ للذهبي٢/٢٠٧ترجمة(٣٤٦١).

(٤) هو (عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلي، بفتح القاف وسكون المهملة وفتح الميم مخففاً، أبو زيد المروزي، ثم البصري، ثقةٌ، عابدٌ، ربما وهم، من السابعة مات سنة سبع وستين خ م د ت س). التقريب: ٣٥٩ترجمة(٤١٢٢).

الثقات ممَّن روى عنه، ولكن الحديث ليس من روايته، ومما يدل على ذلك:

ثالثاً: إنَّ عبد العزيز بن مسلم لم يرو عن أبي نصيرة العبدي شيئاً كما قال أبو زرعة، وقد بحثت ذلك فلم أجد أي رواية لعبد العزيز بن مسلم عن أبي نصرة، ولم أجد أبا بصيرة من جملة شيوخ عبد العزيز أو ممن روى عنه، أو العكس، ولما جاء هذا الإسناد المنكر من روايته عن أبي نصيرة العبدي دلَّ على أنَّ هذا الإسناد غير صحيحٍ، وإنما هو وهمٌ، وهذه من العلل الخفية التي كثيراً ما يتجاهلها المتأخرون والمعاصرون.

● **خلاصة القول**: إنَّ الحديث منكر الإسناد، بل والمتن؛ لعدم مجيء ما يشهد له. وإنَّ علته جهالة سليمان بن رجاء، كما بيَّن أبو زرعة الرازي، فهو مجهولٌ لا يعرف، وقد روى عن الثقات ما لا يعرف من حديثهم، فاستحق الترك. والله أعلم.

● **المثال الرابع: إعلال الحديث بالنكارة؛ بأنَّه غير معروف من رواية الثقة، وإنما هو معروف برواية فلان الضعيف:** قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه معمر بن سليمان[١]، عن عبد الله بن بشر، عن أبان وحميد، عن أنس: أن النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– سئل عن الرجل يُقَبِّل وهو صائم؟ فقال: ((**هي ريحانة يشمها إذا شاء**))؟

قال أبو زرعة: أمَّا من حديث حميد فمنكر، وأما أبان[٢] فقد روي عنه)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أنكر أبو زرعة الرازي ورود الحديث من طريق حميد، أي من وجه ثابت صحيح عنه، فلا يعرف لحميد رواية لهذا الحديث. أي أنَّه ذُكر في إسناد هذا الحديث خطأ؛ بسبب تخليط الضعفاء وأوهامهم، فحميد لم يرو هذا الحديث، ولو رواه لكان الحديث صحيحاً؛ لأنَّ حميداً ثقة[٤]، ولكن لم يصح الحديث إليه، ولم يعرف بروايته إلا من هذا الطريق الضعيف، لذا لا يعدُّ حميداً من رواة هذا الحديث، وإنما ذكر في إسناده وهماً؛ سببه تخليط الضعفاء.

أمَّا أبان، فقد روي عنه هذا الحديث وصح إسناده إليه، إلا أنَّه متروك الحديث لا يعتدُّ بروايته كما سيأتي، وإنما تذكر روايته من باب الإعلال، فمقصد أبي زرعة أنَّ الحديث معروف من رواية أبان لا حميد.

---

(١) أخرج روايته: الكامل في الضعفاء؛ لابن عدي٥/٤٠٣.

(٢) أخرج روايته: محمد بن يحيى بن أبي عمر كما في المطالب العالية٦/١٣٢(٢١٧٩)، من طريق مروان بن معاوية، وأبو نعيم في تأريخ أصبهان١/١٦٠، من طريق عبد الوارث، كلاهما عن أبان به.

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/١٥٥مسألة(٧٧٢).

(٤) هو (حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقةٌ، مدلس، وعابه زائدةٌ؛ لدخوله في شيء من أمر الأمراء، من الخامسة مات سنة اثنتين، ويقال ثلاث وأربعين وهو قائم يصلي وله خمس وسبعون ع). تقريب التهذيب؛ لابن حجر: ١٨١ترجمة(١٥٤٤).

ومن نافلة القول أقوال: من منهج الأئمة إذا وقع في اسم والد الراوي اختلاف أو جهالة يسمونه وينسبونه هكذا: فلان بن أبي فلانٍ، يكون اسم أبيه مكناً به، كما في حميد بن أبي حميد، وقع اختلاف في اسم أبيه، فسمي حميد بن أبي حميدٍ.

وعند جمع الطرق يتبيَّن صحة إعلال أبي زرعة الرازي، فلم يرو أحدٌ الحديث عن حميد، وإنما تفرد بذكره مقروناً عبد اللهُ بن بشر كما سبق، وهو متكلم فيه[١]، وقد أُنكر عليه هذا الحديث من طريق حميدٍ خاصة[٢].

أمَّا أبان، فقد رواه عنه (مروان بن معاوية، وعبد الوارث)[٣] إضافة إلى رواية عبدالله بن بشر، فهذا يدل على أنَّ الحديث معروف من رواية أبان، ومنكرٌ من رواية حميد، فلم يصح أنَّ حميداً قد رواه، كما بيَّن أبو زرعة الرازي.

وقد نص أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ) على بطلان الحديث، مع إنكار روايته من طريق حميد، مشيراً إلى أنَّ الحديث حديث أبان إذْ قال: (هذا حديث باطل، وليس هو من حديث حميد؛ إنَّما هو من حديث أبان)[٤].

وعلى هذا، فالحديث ضعيفٌ جداً من أجل أبان[٥].

وقد جاء الحديث عن أنس –رضي الله عنه– من طرق أخرى:

---

(١) وثقه ابن معين كما في تاريخه؛ رواية الدوري٢/٤٥٠(٢٢١١)، وضعفه في رواية عنه. ينظر: إكمال تهذيب الكمال؛ لمغلطاي٧/٢٦١ترجمة(٢٨٢٠). وقال الإمام احمد في سؤالات أبي داود(٣٢١): (شيخٌ)، وقال أبو زرعة في الضعفاء٣/٨٨٧(لا بأس به)، وقال عثمان بن سعيد الدارمي كما في ميزان الاعتدال٢/٣٩٧ترجمة (٤٢٢٦): (ليس بذاك)، وقال نسائي كما في تهذيب الكمال١٤/٣٣٨ترجمة (٣١٨٢): (ليس به بأسٌ)، وقال ابن عدي٥/٤٠٤ترجمة(١٠٧٤): (وأحاديثه عندي مستقيمة)، وقال ابن حبان في المجروحين٢/٣٢ترجمة(٥٦٢): (كان ممن يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها إذا كان الحديث صناعته أنها مقلوبة). فهو صدوق حسن الحديث ما لم يخالف، إلا في روايته عن الأعمش والزهري فيها ضعفٌ. ينظر: إكمال تهذيب الكمال؛ لمغلطاي٧/٢٦١ترجمة(٢٨٢٠)، وتقريب التهذيب؛ لابن حجر:٢٩٧ترجمة (٣٢٣١).

(٢) إضافة إلى قول أبي زرعة، وأبي حاتم، ساق ابن عدي الحديث في جملة منكراته٥/٤٠٤ترجمة(١٠٧٧).

(٣) تقدم ذكر روايتهما في أول المسألة.

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٩٧مسألة(٧٢٣).

(٥) هو (أبان بن أبي عياش فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي، متروكٌ، من الخامسة مات في حدود الأربعين د). التقريب: ٨٧ترجمة(١٤٢).

الأول: رواه سلمان بن توبة، عن سلام بن سليمان المدائني، عن سلمان بن طريف أبي عاتكة، عن أنس-رضي الله عنه- به. وإسناده مظلمٌ؛ فسلام منكر الحديث[١]، وكذا سلمان[٢].

الثاني: رواه عبد الله بن موسى بن أبي عثمان الأنماطي[٣]، عن محمد بن عبدالله الرازي، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه سليمان، عن أنس —رضي الله عنه- به. وإسناده ثقات، إلا عبد الله الأنماطي شيخ الطبراني فإنَّه مستور، وبه يعل الحديث[٤]. وقد صحح[٥].

---

(١) هو (سلام بن سليمان بن سوار المدائني، ابن أخي شبابة، نزيل دمشق، وقد ينسب إلى جده، ضعيفٌ، من صغار التاسعة مات سنة عشر ومائتين أو بعدها ق). التقريب: ٢٦١ترجمة(٢٧٠٤).

(٢) هو (أبو عاتكة البصري، أو الكوفي، اسمه طريف ابن سلمان، أو بالعكس، ضعيفٌ، وبالغ السليماني فيه، من الخامسة ت). التقريب:٦٥٣ترجمة(٨١٩٣).

(٣) أخرج روايته: الطبراني في الأوسط٣٦٧/٤(٤٤٥٢)، ومن طريقه المقدسي في المختارة ١٦٢/٦(٢١٦٣).

(٤) ترجم له الخطيب في تأريخ بغداد فقال٣٨١/١١ترجمة(٥٢٥٠): (عبد الله بن موسى بن أبي= =عثمان، أبو محمد الأنماطي الدهقان، يعرف بابن بلعها، حدث عن يحيى بن معين، والربيع بن ثعلب، وموسى بن محمد بن حيان، وسهل بن زنجلة، ومحمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي، ومحمد بن عبد الله الأرزي، وإبراهيم بن محمد بن عرعرة، وغيرهم. روى عنه عبد الباقي بن قانع، ودعلج بن أحمد، وأحمد بن يوسف بن خلاد، وما علمت من حاله إلا خيراً). ولم يعرفه الهيثمي في مجمع الزوائد١٥٢/٨. وقال صحاب كتاب إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني ترجمة(٦١٦): (صدوق).

والذي يظهر -والله أعلم- أنَّ الرجل مستور الحديث، حديثه يقبل التحسين ما لم يخالف؛ فهو من شيوخ الطبراني، وقد روى عنه جمع، وروى عن جمع، ولم يعلم عنه الخطيب إلا خيراً، فالقول قوله؛ إذْ لم يخالفه أحدٌ، ولكن حديثه هذا أعله الطبراني بالغرابة؛ إذْ قال: (لم يرو هذا الحديث عن سليمان التيمي إلا معتمر، تفرد به: محمد بن عبد الله الأرزي).

قلت: معتمر ثقة، والأرزي ثقة، فالعلة متوجهة إلى شيخ الطبراني، هو من تفرد به، لذا فالحديث بهذا الإسناد لا يصح، والله أعلم.

(٥) صحح إسناده المقدسي في المختارة١٦٢/٦. وقال العيني في عمدة القاري١٠/١١: (ورجاله ثقات).

الثالث: رواه سليمان بن الربيع[١]، عن ثابت بن زيد، عن التيمي، عن أنس-رضي الله عنه- به. وإسناده ضعيف جداً؛ وذلك أنَّ سليمان بن الربيع متروك الحديث[٢].

الرابع: رواه يحيى بن عقبة بن أبي العيزار[٣]، عن محمد بن جادة، عن أنس -رضي الله عنه- به. وإسناده متروك أو موضوع؛ من أجل يحيى بن عقبة[٤].

من هنا يتبيَّن أنَّ الحديث لم يصح عن أنس -رضي الله عنه- من أي طريق، لتفرد الضعفاء والمتروكين به، فالحديث باطل بالكلية كما نص أبو حاتم الرازي، ومنكر من رواية حميد نسبياً كما نص أبو زرعة وأبو حاتم.

● **خلاصة القول**: إنَّ الحديث منكر لم يصح من حديث حميد كما بيَّن أبو زرعة الرازي، لعدم وروده من طريق صحيح عنه، ولم يروه غير عبد الله بن بشر مقروناً مع أبان، وقد أنكر الأئمة الحديث عليه من طريق حميد، وذلك أنَّ الحديث معروف من رواية أبان، وأبان متروك الحديث، فالحديث باطل لا يصح من كل الوجوه والله أعلم.

---

(١) أخرج روايته: الحافظ ابن حجر في الغرائب الملتقطة(١٧١٧).

(٢) ينظر: ترجمته في تأريخ بغداد١٠/٧٣ترجمة(٤٥٩٠). وقال الذهبي في الميزان٢/٣٠٧ ترجمة(٣٤٥٩): (سليمان بن الربيع النهدي الكوفي. عن أبي نعيم، وجماعة. تركه أبو الحسن الدارقطني، وقال: غير أسماء مشايخ، وروى البرقاني عن الدارقطني: ضعيف). وينظر: موسوعة أقول الدارقطني١/٢٩٩ترجمة(١٥٢٤).

(٣) أخرج روايته: الخطيب في تأريخ بغداد١٦/١٧٠، والذهبي في السير٦/١٧٥.

(٤) قال ابن معين في تأريخه؛ رواية ابن محرز١/٦١: (كذاب خبيث عدو لله كان يسخر به ليس ممكن يكتب حديثه)، وقال البخاري في الأوسط٤/٧٨٧ترجمة(١٢٤٠): (منكر الحديث)، = =وقال أبو زرعة في الضعفاء٢/٤٣٣: (ضعيف الحديث)، وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل٩/١٧٩ترجمة(٧٤٠): (متروك الحديث، ذاهب الحديث، كان يفتعل الحديث)، وأورده النسائي في الضعفاء والمتروكون ترجمة(٦٢٨)وقال: (ليس بثقة)، وقال ابن حبان في المجوحين٣/١١٧ترجمة(١٢٠٥): (وكان ممن يروي الموضوعات عن أقوام أثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال من الأحوال).

● **الثانية: إعلال الحديث بالنكارة من قبل متنه:**

● **إعلال الحديث بالنكارة؛ لعدم مجيء ما يشهد لمتنه، مع عدم التعرّض لإسناده، مع كون إسناده ضعيف؛ لظهور ذلك:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن عائشة، عن محمد ابن الحارث[١]، عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله: ((**لا شُفعة لغائبٍ ولا لصغيرٍ**))؟

فقال أبو زرعة: هذا حديث منكر؛ لا أعلم أحداً قال بهذا، الغائب له شفعة، والصبي حتى يكبر. فلم يقرأ علينا هذا الحديث)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أعلَّ الحافظ أبو زرعة هذا الحديث بالنكارة؛ ثمَّ راح معلاً متنه بأنَّ لم يقله أحدٌ، ولم يأت في السنة النبوية الصحيحة ما يؤيده، إذْ قال: (لا أعلم أحداً قال بهذا، الغائب له شفعة، والصبي حتى يكبر)، أي أنَّ متنه باطلٌ لم يقل به أحدٌ، ولم يصحّ في ذلك حديث يروى، ومن هنا يتبيَّن أنَّ الأئمة النقاد لم يهملوا نقد المتن كما يزعم المغرضون، بل أعطوا للمتن حقَّه ومستحقَّه من النقد المعتبر، وتوسعوا في الإسناد؛ لأنَّ العلة منه. فمتن الحديث إذا كان منكراً لا بدَّ أن يكون الخلل آت من الإسناد، وصحة الإسناد تقتضي صحة المتن[٣].

---

(١) أخرج روايته: ابن ماجه٢/٨٣٥(٢٥٠١)، البزار١٢/٣٠(٥٤٠٥)، والطبراني في الكبير ١٣/٣٣٥(١٤١٤٤)، وابن عدي في الكامل٧/٣٨١، وابن حبان في المجروحين٢/٢٦٦، والبيهقي في الكبرى٢/٨٣٥(١١٩٢٠).

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٢٩٨مسألة(١٤٣٥).

(٣) العلل كلُّها مرجعها إلى إسناد الحديث، حتى علل المتن، مرجعها إلى أسانيد الأحاديث، فقاعدة(صحة الإسناد لا تقتضي صحة المتن) غير سليمة، إذْ من أين أتت العلة إلى المتن ؟! فقطعاً أنَّها جاءت من الإسناد، فإنْ أعل المتن وإسناده ثقات فلا بدَّ أنَّ أحد رجال الإسناد= =وهم في لفظ المتن، وبلا شك. ويمكن تصحيح هذه القاعدة بقولنا: (ثقة رجال الإسناد مع سماع بعضهم من بعض لا تقتضي صحة المتن)؛ إذْ أنَّ الثقة معرض للخطأ والوهم. والله أعلم.

وعند دراسة الإسناد يتبين لنا أنَّ مصدر نكارة المتن جاءت من رواية محمد بن الحارث؛ فهو ضعيف الحديث[١]، روى عن ابن البيلماني أحاديثاً منكرة. إضافة إلى ابن البيلماني منكر الحديث[٢].

وسلسلة محمد بن الحارث، عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر، أكثرها مناكير[٣].

والحديث ضعَّفه وأنكره غير واحدٍ من أهل العلم:

فقد ساقه الحافظ ابن عدي(٣٦٥هـ) في جملة منكرات محمد بن الحارث[٤].

وقال الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ): (باب رواية ألفاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة...)[٥].

---

(١) تركه أبو زرعة، والفلَّاس، وضعَّفه أبو حاتم الرازي وابن معين، وغيرهم، ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٧/٤٣٤ترجمة(٢١٠)، وقال ابن عدي في الكامل٧/٣٨٤ ترجمة (١٦٦٦٠): (وعامة ما يرويه غير محفوظ). وينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٢٥/٣٨ ترجمة(٥١٢٩).

(٢) قال يحيى بن معين في تأريخه١/٢٠١ترجمة(٧٤٠) رواية الدوري: (ليس بشيء)، وقال البخاري في التأريخ الأوسط٣/٥٢٠ترجمة(٧٨٣): (كان الحميدي يُضعِّف محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني مولى عمر)، وقال في الضعفاء ترجمة(٣٣٤): (منكر الحديث)، وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل٧/٣٣١ترجمة(١٦٩٤): (منكر الحديث، ضعيف الحديث، مضطرب الحديث)، وقال النسائي في الضعفاء والمتروكون ترجمة(٥٢٦): (منكر الحديث)، وقال ابن حبان في المجروحين٢/٢٦٤ترجمة(٩٤٧): (حدَّث عن أبيه بنسخة شبيها بمائتي حديث، كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكره في الكتب، إلا على جهة التعجب). وينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٢٥/٥٩٤ترجمة(٥٣٩٢).

(٣) تأريخ الإسلام؛ للذهبي١٠/٤٤٦ترجمة(٣٦١).

(٤) وابن عدي في الكامل٧/٣٨١.

(٥) السنن الكبرى؛ للبيهقي٧/٣٨٤قُبيل(١١٩٢٠).

وقال ابن القطان(٦٢٨هـ): (حديث ضعيف الإسناد، فيه البيلماني وغيره)[١].

● **خلاصة القول**: إنَّ متن الحديث معلٌ بالنكارة، وأنَّه لم يقله أحدٌ من أهل العلم، ولم يروه أحدٌ من الثقات كما نص أبو زرعة الرازي، وأنَّه ضعيف من حيث نكارة متنه وإسناده. والله أعلم.

(١) بيان الوهم والإيهام؛ لابن القطان٣/١٢٩. وينظر: البدر المنير؛ لابن الملقن٧/١٣، والتلخيص الحبير؛ لابن حجر٣/١٣٧.

● **الثالثة: إعلال الحديث بالنكارة إجمالاً:**

● **إعلال الحديث بالنكارة مع قصر العبارة في معرفة علته:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبا زرعة عن حديث رواه بقية[١]، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم–: (أنَّه لم يكن يرى بالقز والحرير للنساء بأساً)؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ منكرٌ. قلتُ: تعرف له علة؟ قال: لا)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة الرازي إلى إعلال حديث بقية بن الوليد بالنكارة؛ لتفرد بقية بن الوليد[٣] بهذا الحديث عن عبيد الله بن عمر العمري؛ وذلك أنَّ بقية بن الوليد ممَّن لا يحتمل تفرده بهكذا خبر عن عبيد الله، وذلك أنَّ عبيد الله العمري من الأئمة المكثرين الذين كان لهم أصحاب، حرصوا على جمع حديثهم؛ كأيوب السختياني، وشعبة، والثوري، وابن جريج، ويحيى القطان، وعبدالله بن المبارك، وعبد الله بن نُمير، وعبد الوهاب الثقفي، وحماد بن زيد، وغيرهم، فكيف غاب هذا الحديث عنهم حتَّى يأتي بقيةُ وينفرد عن أصحابه البقيةِ!

وأمَّا عدم معرفة أبي زرعة علة هذا الحديث، المقصود بذلك المخالفة التي تنكشف بعد جمع طرق الحديث؛ كالإرسال، أو الوقف، ونحوهما من العلل[٤].

وقد أنكر هذا الحديث غير أبي زرعة مقتصرين على إعلاله بتفرد بقية، ولا شك أنَّ تفرده يعد علَّة بحد ذاته:

---

(١) أخرج روايته: النسائي في الكبرى٨/٣٩٧(٩٥٠٨)، والطبراني في الكبير١٢/٣٧٨ (١٣٤٠٢)، والدارقطني كما في أطراف الغرائب١/٥٨٢(٣٣٨٧).

وأخرجه البزار في مسنده١٢/١٥٧(٥٧٥٧) بلفظ مغاير: (أنَّ النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– نهى عن القز والحرير) !.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٣٣٤مسألة(١٤٦٢).

(٣) هو(بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُخْمِد، بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم، الميتمي، صدوقٌ، كثير التدليس عن الضعفاء، من الثامنة، مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون خت م ٤). تقريب التهذيب:١٢٦ترجمة(٧٣٤).

(٤) ينظر: تعليق محققي علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٣٣٤حاشية(٥).

قال الحافظ البزار(٢٩٢هـ)، فقال: (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد الله بن عمر إلا بقية)[١].

وقال الإمام النسائي(٣٠٣هـ): (هذا منكر من حديث عبيد الله بن عمر)[٢].

وقال الحافظ الدارقطني(٣٨٥): (تفرَّد به بقية عنه)[٣].

وقد كشف الدارقطني علَّة الحديث التي خفيت على الحافظ أبي زرعة وغيره، فقال عندما سئل حديث نافع، عن ابن عمر –رضي الله عنهما–، أنَّ النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– قال: ((**أحل الذهب والحرير لإناث أمتي، وحرم على ذكورها**[٤])): (فقال: يرويه عبيد الله، واختلف عنه، فرواه يحيى بن سليم الطائفي، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم–.

وتابعه بقية بن الوليد، عن عبيد الله، على معنى هذا القول في الحرير، والقز.

ولم يذكر: الذهب، وكلاهما وهمٌ؛ والصحيح: عن عبيد الله، عن نافع، عن سعيد ابن أبي هند، عن أبي موسى.

وسعيد لم يسمعه من أبي موسى... . وروى طلق بن حبيب، قال: قلتُ لابن عمر: سمعت من النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– في الحرير شيئاً؟ قال: لا.

---

(١) في مسنده١٢/١٥٧عقب(٥٧٥٧).

(٢) في الكبرى٨/٣٩٧عقب(٩٥٠٨).

(٣) أطراف الغرائب١/٥٨٢(٣٣٨٧).

(٤) أخرجه: معمر بن راشد١١/٦٨(١٩٩٣٠)، والطيالسي١/٤٠٧(٥٠٨)، وابن أبي شيبة في المصنف ٥/١٥١ (٢٤٦٤٥)، والإمام أحمد٣٢/٤١٥(١٩٦٤٥)، والترمذي٤/٢١٧(١٧٢٠)، والبزار٨/٨٠ (٣٠٧٨)، والنسائي٨/١٦١(٥١٤٨)، وفي الكبرى؛ له٨/٣٥٨ (٩٣٨٧)، والطبراني في الأوسط ٨/٣٦٧(٨٩٢٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار١٢/٣١٠ (٤٨٢٣)، والبيهقي في الكبرى ٢/٤٢٥ (٤٣٩١). وهو حديث معلول؛ لانقطاعه كما قال الدارقطني.

وهذا يدل على وهم يحيى بن سليم، وبقية في حكايتهما، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-)[1].

من هنا يتبيَّن لنا أنَّ بقية وهم في الحديث إذْ جعله عن عبيد الله، عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، وأنَّ الصواب فيه عن عبيد الله، عن نافع، عن سعيد ابن أبي هند، عن أبي موسى -رضي الله عنه-. وهذه العلة هي التي خفيت على أبي زرعة الرازي، إلا أنَّ نكارة الحديث لم تخف عليه، فراح معلَّاً للحديث بشكل عام وإن غابت عنه علَّته التفصيلية.

- **خلاصة القول**: إنَّ حديث بقية بن الوليد منكرٌ كما قال أبو زرعة الرازي؛ لتفرد بقية بن الوليد به، وهو ممن لا يحتمل تفرده عن عبيد الله، وقد كشف لنا الدارقطني علته، ومن هنا يتبيَّن أنَّ الأئمة النقاد لشدَّة ممارستهم لأحاديث الرواة لا يخفى عليهم نكارة الحديث من صلاحه، إلا أنَّ عبارتهم قد تقصر في كشف العلة التفصيلية.

(١) العلل؛ للدارقطني١٣/٧٦-٧٧مسألة(٢٩٦٦).

المبحث الثامن

إعلال الحديث بالاختلاط؛ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

تعريف الاختلاط؛ وفيه ثلاثة مسائل:

● **أولاً: الاختلاط في اللغة:** من خلطت الشيء بغيره خلطاً فاختلط. وخالطه مخالطة وخلاطاً. واختلط فلانٌ، أي فسد عقلُه. والتخليط في الأمر: الإفساد فيه[١]، وأصل الخلط: تداخل أجزاء الأشياء بعضها في بعض[٢].

● **ثانياً: تعريفه الاختلاط اصطلاحاً:** وهو آفةٌ عقليةٌ تورث فساداً في الإدراك. تصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث لفقد عزيزٍ، أو ضياع مال[٣]، أو احتراق كتباً، أو بسبب آفة الكبر. ومن تصبه هذه الآفة لكبر سنه يقال فيه: اختلط بأخرة[٤].

● **ثالثاً: علاقة المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي:** علاقة المعنى اللغوي بالاصطلاحي ظاهرة جداً، وهي إفساد الشيء وعدم التمييز؛ لما حصل من الخلط والتداخل.

والاختلاط هو مرادف للتغيُّر، ولكنَّ بعضهم فرَّق بين التغيُّر وبين الاختلاط، فيطلق الاختلاط على الاختلال الفاحش للراوي، ويطلق التغير على ضعف نسبي يصيب حفظ الراوي[٥].

ويجدر بالذكر أنَّ الاختلاط قد يكون علَّة ظاهرة في حديث المختلط، لكن وقت سماع الراوي ممن اختلط ربما كان خفياً، وهو العلة الخفية، ولا يتعرف على ذلك إلا بالضوابط الآتي ذكرها -إن شاء الله-.

---

(١) ينظر: الصحاح؛ للجوهري٣/١١٢٤مادة(خلط)، ومختار الصحاح؛ للرازي:١٩٦مادة(خلط).

(٢) ينظر: المصباح المنير؛ للحموي:١٨٧مادة (خلط).

(٣) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٤٩٤.

(٤) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب١/١٠٣. مقدمة المحقق. وينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية؛ للسخاوي:١٣١.

(٥) ينظر: لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٢/٣٤٣.

المطلب الثاني

أهمية معرفة الاختلاط

إنَّ معرفة الاختلاط فنٌّ جليل؛ إذْ له أثرٌ كبير في علم العلل، ومعرفة صحيح مرويِّ الراوي من ضعيفه. فالاختلاط قد يطرأ على كثير من رواة الحديث النبوي، ممَّا يؤثر على روايته فتصبح فيها علة. ومعرفة المختلطين من غيرهم أمرٌ شاقٌّ على علماء العلل، فكان المحدِّثون يسمعون الحديث من الراوي مراراً؛ حتى يعرفوا هل خلط فيه أو لا.

قال حماد بن زيد(١٧٩هـ): (ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأنَّ شعبة كان لا يرضى أنْ يسمع الحديث مرَّة)[١] أي: يعاود صاحبه مراراً[٢]؛ ليعرف هل ما زال حافظاً أم خلط في حديثه. والكشف عن الاختلاط يلقي على الناقد، مهمة عسيرة وشاقة، إلى جانب أنَّها دقيقة وخطيرة، فهي لا تقتصر على متابعة المحدِّث في فترة دون فترة، أو مكان دون آخر، أو عن شيخ دون سواه، بل تمتدُّ مهمة رجل العلل حتى وفاة الرجل موضع النقد والعلة[٣].

ولا بدَّ من القول من أنَّ بصيرة الناقد ويقظة المجتمع، ليس لهما تلك القدرة التي تحدد ساعات بدء الاختلاط، إذ الاختلاط حالة عقلية تبدأ خفية، ثمَّ يتعاظم أمرها بالتدريج، وبين الخفاء والظهور يكون المختلط قد روى أحاديث تناقلها الثقات عن الثقات، وما دورا أنَّهم أخذوها عن الثقة، ولكن في اختلاطه.

وهكذا تدخل العلة من هذا الطريق، الذي هو طريق الاختلاط، ولكن رجال هذا العلم بما لديهم من وسائل الدِّراية، يقفون بالمرصاد لتمييز الصحيح من السقيم[٤]. إذْ استطاع جهابذة المحدِّثين تحديد الفترة الزمنية الَّتي دخل فيها الاختلاط على هذا الرَّاوي أو ذاك بشكل تقريبي إلى حدٍ كبير، إضافة إلى من أمور أخرى سيأتي بيانها.

---

(١) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/١٥٦.

(٢) ينظر: الجامع في العلل؛ للدكتور ماهر١/٦٥.

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب١/١٠٣. مقدمة المحقق.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

المطلب الثالث

أقسام المختلطين

قسَّم المحدِّثون المختلطين من حيث تأثير الاختلاط في قبول مروياتهم على ثلاثة أقسام، قال الحافظ العلائي(٧٦١هـ): (أمَّا الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام[١]:

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً، ولم يحط من مرتبته؛ إمَّا لقصر مدَّة الاختلاط وقلته، كسفيان بن عيينة[٢]، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه[٣]، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم؛ وإمَّا لأنَّه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم كجرير ابن حازم[٤]، وعفان بن مسلم[٥]، ونحوهما.

ثانيها: من كان مُتكلماً فيه قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه؛ كابن لهيعة[٦]، ومحمد بن جابر السحيمي[٧]، ونحوهما.

---

(١) وينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٤٩٤.

(٢) هو(سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثمَّ المكي، ثقةٌ، حافظٌ فقيهٌ، إمامٌ، حجةٌ إلا أنَّه تغير حفظه بأخرة... ع). تقريب التهذيب؛ لابن حجر: ٢٤٥ ترجمة (٢٤٥١).

(٣) هو(إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد، ابن راهويه المروزي، ثقةٌ، حافظٌ، مجتهدٌ، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنَّه تغير قبل موته بيسير، مات سنة ثمان وثلاثين وله اثنتان وسبعون خ م د ت س). تقريب التهذيب؛ لابن حجر:٩٩ترجمة(٣٣٢).

(٤) هو(جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري، والد وهب، ثقةٌ لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهامٌ إذا حدَّث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدِّث في حال اختلاطه ع). تقريب التهذيب؛ لابن حجر: ١٣٨ ترجمة(٩١١).

(٥) هو(عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار البصري، ثقةٌ، ثبتٌ، قال ابن المديني كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربَّما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ومات بعدها بيسير من كبار العاشرة ع). تقريب التهذيب :٣٩٣ ترجمة(٤٦٢٥).

(٦) هو(عبد الله بن لهيعة، بفتح اللام وكسر الهاء بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي، صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة أربع وسبعين، وقد ناف على الثمانين م د ت ق). تقريب التهذيب: ٣١٩ترجمة(٣٥٦٣).

(٧) هو(محمد بن جابر بن سيار بن طارق، الحنفي اليمامي، أبو عبد الله، أصله من الكوفة، صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه، وخلط كثيراً وعمي، فصار يلقن ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة، من السابعة مات بعد السبعين د ت ق). تقريب التهذيب:٤٧١ترجمة(٥٧٧٧).

ثالثها: من كان محتجًا به، ثمَّ اختلط، أو عمَّر في آخر عمره، فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدَّث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك)[١].

أمَّا بالنسبة إلى اعتبار الرواة الذين رووا عن المختلط فقد قسموهم على ما يأتي:

أولاً: الذين رووا عن المختلط قبل اختلاطه.

ثانياً: الذين رووا عنه بعد اختلاطه.

ثالثاً: الذين رووا عنه قبل الاختلاط و بعده ولم يميزوا هذا من هذا.

رابعاً: الذين رووا عنه قبل اختلاطه وبعده وميزوا هذا من هذا[٢].

تفصيل ما تقدَّم: فمن روى عن المختلط قبل الاختلاط، قبلت روايته عنه، ومن روى عنه قبل الاختلاط وبعده ومُيَّز ما سمع قبل الاختلاط قُبِلَ، ولم يقبل ما سمع بعد الاختلاط، ومن لم يميز حديثه أو سمع بعد الاختلاط لم تقبل روايته.

قال الحافظ العراقي(٨٠٦هـ): (الحكم فيمن اختلط أنَّه لا يقبل من حديثه ما حدَّث به في حال الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل، فلم ندر أحدَّث به قبل الاختلاط أو بعده؟ وما حدَّث به قبل الاختلاط قبل، وإنَّما يتميز ذلك باعتبار الرواة عنهم[٣]، فمنهم من سمع منهم قبل الاختلاط فقط، ومنهم من سمع بعده فقط، ومنهم من سمع في الحالين، ولم يتميَّز)[٤].

---

(١) المختلطين؛ للحافظ العلائي:٣.

هناك قسم من الرواة حالهم مغاير تماماً لحال المختلط، بأن حديثهم الجديد أصح من حديثهم القديم، بخلاف رواية المختلط؛ كهمام بن يحيى العوذي، حديثه الجديد أصح من القديم؛ وذلك أنه كان يحدث من حفظه فيخطئ، فنبهوه على ذلك، فقام بآخرة لا يحدث إلا من كتابه، فأصبحت روايته الأخيرة قوية. قال الإمام أحمد كما في شرح علل الترمذي؛ لابن رجب: (ومن سمع من همام بأخرة فهو أجود، لأنَّ هماماً كان في آخر عمره أصابته زمانة، فكان يقرب عهده بالكتاب، فقلما كان يخطىء).

(٢) ينظر: الجامع في العلل١/٧١.

(٣) ينظر: نزهة النظر؛ للحافظ ابن حجر:١٠٥.

(٤) شرح التبصرة والتذكرة؛ للحافظ العراقي٢/٣٢٩. وينظر: التقييد والإيضاح؛ له:٤٤٢.

ولا بدَّ من معرفة أنَّ كل من احتجا بروايته في الصحيحين، أو أحدهما، فإنَّا نعرف على الجملة: أنَّ ذلك مما تميَّز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط، والله أعلم[1].

(1) المنهل الروي؛ لبدر الدين ابن جماعة:١٣٩، وشرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي٢/٣٤٢، والتقييد والإيضاح؛ له:٤٦٦، والنكت على كتاب ابن الصلاح؛ للحافظ ابن حجر١/١٣٥، وفتح المغيث للسخاوي٤/٣٦٧.

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال رواية المختلط عند الحافظ أبي زرعة الرازي؛ وفيها مسألتان:**

● **الأولى: إعلال رواية المختلط؛ لكونه حدَّث بها بعد الاختلاط، ولمخالفتها روايته القديمة؛ ولما رواه الجماعة:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سعيد بن أبي عروبة[١]، وأبان[٢]؛ فقالا: عن قتادة، عن الحسن، عن عقبة بن عامر.

قال أبو محمد: ورواه همام[٣] وهشام[٤] الدستوائي وحماد بن سلمة[٥]، وسعيد بن بشير[٦]؛ فقالوا: عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النَّبيِّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– قال: ((**إذا زوج الوليان، فهو للأول**))؟ .

---

(١) أخرج روايته: عبد الرزاق في المصنف٥/٣٤٥(١٠٦٢٩)ابن أبي شيبة٤/١٣٩(٧٦٧٥)، والدارمي ٢/٦٣ (٢١٩٩)، وابن ماجه٣/١٠ (٢١٩٠)، والنسائي في الكبرى٣/٤٥٦(٦٢٧٩)، ٧/١٤١(٤٥٤٥)، والطبراني في الكبير١٧/٣٤٩(٩٦٠)، و(٩٥٩)، والبيهقي في الكبرى ٧/١٤٠ (١٤١٧٦). (ابن أبي شيبة والطبراني من طريق إسماعيل بن عليه، وعبد الرزاق من طريق عثمان بن مطر، الطبراني والبيهقي من طريق أبي بحر البكراوي). فهؤلاء رووه عن سعيد بن أبي عروبة من مسند عقبة بن عامر–رضي الله عنه–.

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد٤/١٤٩(٤٤٣٣)، والبيهقي في الكبرى٧/١٣٩(١٤١٦٧).

(٣) أخرج روايته: أبو داود٢/٢٣٠(٢٠٨٨)

(٤) أخرج روايته: الطيالسي٢/٢٢٢(٩٤٥)، والإمام أحمد٣٣/٣٠٤(٢٠١١٦)، وأبو داود٢/٢٣٠ (٢٠٨٨)، والنسائي في الكبرى٥/١٨٠(٥٣٧٦)، وابن الجارود في المنتقى١/١٥٨(٦٢٢)، والروياني٢/٤٦(٨٠٠)، وابن الأعرابي(٢)، والطبراني في الكبير٧/٢٠٢(٦٨٣٩)، والحاكم في المستدرك٢/٤١(٢٢٥٤)، والبغوي في شرح السنة٩/٥٦(٢٢٧٢)، والبيهقي في الكبرى ٧/١٣٩(١٤١٦٨).

(٥) أخرج روايته: الإمام أحمد٥/١٨(٦٥٧٦)، والدرامي٣/١٤٠١(٢٢٤٠)، وأبو داود ٢/٢٣٠ (٢٠٨٨).

(٦) أخرج روايته: ابن ماجه٢/٧٣٨(٢١٩١)، والطبراني في مسند الشاميين٤/٣١(٢٦٥١)، والحاكم في المستدرك ٢/١٩١(٢٧٢٢).

فقالا: عن سمرة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– : أصحُّ؛ لأنَّ ابن أبي عروبة حدَّث به قديماً فقال: عن سمرة[١]، وبأخرة شك فيه[٢])[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة إلى ترجيح رواية سعيد ابن أبي عروبة الأخيرة؛ وعلَّل ذلك بأنَّ سعيداً رواه قديماً ولم يشك فيه، ورواية سعيد القديمة أصحُّ من الأخيرة؛ وذلك أنَّه اختلط بآخرةٍ[٤]. وروايته القديمة جعل فيها الحديث من مسند سمرة – رضي الله عنه–، كما رواه غيره من الثقات كما تقدَّم في التخريج، بخلاف الأخيرة، فإنَّه شكَّ فيها عن سمرة أو عقبة بن عامرٍ، لذلك رجَّح أبو زرعة–وكذا أبو حاتم جميعاً– رواية سعيد بن أبي عروبة الأخيرة.

وفي ضوء تخريج الحديث يتبيَّن أنَّ رواية سعيد بن أبي عروبة مرت بثلاث مراحل: المرحلة الأولى: الجزم بأنَّ الحديث من رواية سمرة بن جندب، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–، وهي التي حدَّث بهذا قديماً قبل أنْ يَضْعُفَ حِفْظُهُ ويختلط. بدليل من رواه

---

(١) أخرج روايته: الإمام أحمد٣٣/٢٧٦(٢٠٠٨٥)، والترمذي٢/٤٠٩(١١١٠)، والنسائي ٧/٣١٤(٤٦٨٢)، وفي الكبرى؛ له من طريق ٦/٨٦(٦٢٣٤)، والطبراني في الكبير٧/٢٠٣ (٦٨٤٢)، والحاكم في المستدرك ٢/١٩١(٢٧٢١)، والبيهقي في الكبرى ٧/١٤٠(١٤١٧٧).

(الإمام أحمد والترمذي والنسائي في الكبرى من طريق محمد بن جعفر غندر، والطبراني من طريق الحسن بن صالح، والحاكم والبيهقي من طريق يحي بن أبي طالب، عن عبد الوهاب بن عطاء، جميعهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة به).

(٢) أخرج رواية الشك: الدارمي٣/١٤٠١(٢٢٣٩)، وابن ماجه٤:٦٥٤(٢١٩٠)، والبزار ١٠/٤١٠(٤٥٥٣)، والنسائي في الكبرى٦/٨٦(٦٢٣٥)، والبيهقي في الكبرى ٧/١٤٠ (١٤١٧٨).

(الدارمي من طريق يزيد بن هارون، وابن ماجه من طريق خالد بن الحارث، والنسائي من طريق إبراهيم بن طهمان، والبيهقي من طريق أبي عاصم ومحمد بن إسحاق، عن عبد الوهاب بن عطاء، جميعهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة أو عقبة به).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٩-١١مسألة(١٢١٠).

(٤) ينظر: المختلطين؛ للعلائي(١٨)، وتهذيب الكمال١١/٥ترجمة(٢٣٢٧)، وشرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧٤٣، والاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط؛ لسبط ابن العجمي(٤٣).

عنه(محمد بن جعفر غندر، الحسن بن صالح، وعطاء)، فهؤلاء قد سمعوا من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط[١]؛ لذلك رجَّح أبو زرعة روايتهم عن سعيد.

المرحلة الثانية: مرحلة الشك، وفيها كان سعيد يروي الحديث على الشك فكان يقول: عن سمرة بن جندب أو عقبة بن عامر-رضي الله عنهم-، وقد رواه عنه(يزيد ابن هارون، وخالد بن الحارث، وإبراهيم بن طهمان، وعبد الوهاب بن عطاء)[٢]، وهذا يدل على أنَّ هؤلاء قد رووا عن يزيد قبل قديماً، إلا أنَّها قريبة من اختلاطه الفاحش.

المرحلة الثالثة: الجزم بأنَّ الحديث من رواية عقبة بن عامر، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، وحدّث بهذا لما تَغيَّر حفظه واختلط. وقد رووه عنه بعد الاختلاط(إسماعيل بن عليه، وعثمان بن مطر، وأبو بحر البكراوي)[٣].

وقد صرَّح سعيد بن أبي عروبة بما يؤيد كلام أبي زرعة؛ إذ قال فيما روي عنه: (ما أراه إلا عن عقبة. الشك من سعيد)[٤].

قال البيهقي(٤٥٨هـ): (هذا الاختلاف وقع من ابن أبى عروبة في إسناد هذا الحديث. وقد تابعه أبان العطار، عن قتادة في قوله عن عقبة بن عامر، والصحيح رواية من رواه عن سمرة بن جندب)[٥].

---

(١) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧٣٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق٢/٧٣٤.

(٣) ينظر: تفصيل من روى عنه قبل الاختلاط من بعده: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب ٢/٧٣٤.

(٤) السنن الكبرى؛ للبيهقي٧/١٤٠(١٤١٧٨).

(٥) السنن الكبرى؛ للبيهقي٧/١٤١عقب(١٤٧٩).

وقد توبع سعيد بن أبي عروبة على روايته الأخيرة في جعل الحديث من مسند عقبة بن عامرٍ -رضي الله عنه- متابعات تامة إضافة إلى متابعة أبان[١] التي تقدَّم تخريجها في المسألة:

فرواه إبراهيم المختار، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن عقبة بن عامر، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه- [٢]. ولكن إسنادها ضعيف؛ لضعف إبراهيم المختار[٣].

وتابعه عبد الله بن محرر، عن قتادة، عن الحسن، عن عقبة بن عامر[٤]. ولكن عبد الله بن محرر متروك الحديث[٥].

وأيضاً جاء من طريق عثمان بن مطر، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عقبة، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-[٦]. وإسنادها ضعيف؛ لضعف عثمان[٧].

ومن طريق معمر عن قتادة عن الحسن قال: أحسبه عن عقبة بن عامر أن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-[٨].

---

(١) هو (أبان ابن يزيد العطار البصري أبو يزيد ثقة له أفراد من السابعة مات في حدود الستين خ م د ت س). تقريب التهذيب:٨٧ترجمة(١٤٣).

(٢) أخرجه: النسائي في الكبرى٧/٣١٤(٤٣٤٣)، والطبراني في الكبير١٧/٣٤٩(٩٦١).

(٣) هو(إبراهيم بن المختار التميمي، أبو إسماعيل الرازي، يقال له حبويه، صدوقٌ ضعيف الحفظ، من الثامنة يقال مات سنة اثنتين وثمانين بخ ت ق)، تقريب التهذيب: ٩٣ترجمة(٢٤٥)، وقد خالف إبراهيم بن المختار محمد بن جعفر غندر فرواه عن شعبة عن قتادة عن الحسن

(٤) أخرجه: عبد الرازق٦/٢٣١(١٠٦٢٨).

(٥) هو (عبد الله بن محرر، بمهملات، الجزري، القاضي، متروكٌ، من السابعة، مات في= =خلافة أبي جعفر ق). تقريب التهذيب؛ لابن حجر:٣٢٠ترجمة(٣٥٧٣).

(٦) أخرجه: عبد الرازق٦/٢٣١(١٠٦٢٩).

(٧) هو(عثمان بن مطر الشيباني أبو الفضل أو أبو علي البصري ويقال اسم أبيه: عبد الله، ضعيف من الثامنة ق). تقريب التهذيب:٣٨٦ترجمة(٤٥١٩).

(٨) أخرجه: عبد الرزاق٣/١٢(١٠٦٣٥).

ولكن لا تصلح للاعتبار؛ للكلام في رواية معمر عن قتادة[١]، وللشك الذي فيها.

وقد رجَّح العلماء رواية سعيد بن أبي عروبة ومن وافقه عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة-رضي الله عنه-؛ لأمور:

الأول: كثرة من رواه، وأنَّهم أحفظ ممن جعلوه من مسند عقبة بن عامر-رضي الله عنه-. وهم من أحفظ الناس لحديث قتادة بن دعامة[٢]

الثاني: قد توبع قتادة على روايته في جعل الحديث من مسند سمرة-رضي الله عنه-، فقد تابعه أشعث بن عبد الملك الحمراني[٣]، ويونس بن عبيد[٤]عن الحسن به. وهذا ما يعدُّ من المتابعات النازلة لحديث هشام، وهمام، وسعيد بن بشير، ومن وافقهم.

الثالث: ضعف جميع الأسانيد في جعل الحديث من مسند عقبة بن عامر-رضي الله عنه-[٥]إلا من طريق أبان، فهو ثقةٌ ولكن كما سبق له غرائب.

لذلك رجَّح العلماء حديث من رواه عن سمرة -رضي الله عنه-، كما هو قول أبي حاتم الرازي كما في المسألة.

وقال البيهقي(٤٥٦هـ): (هكذا رواية الجماعة، وهو المحفوظ)[٦]. وقال مرَّة: (وكان ابن أبي عروبة يشك فيه، فتارة يرويه عن عقبة بن عامر، وتارة عن سمرة بن جندب وتارة عن

---

(١) قال الدارقطني في العلل٢٢١/١٢مسألة(٢٦٤٢): (ومعمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش). وينظر: حاشية الدكتور بشار في تحقيقه لتهذيب الكمال٣١٢/٢٨(٧).

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي٦٩٦/٢.

(٣) أخرجه: الحاكم في المستدرك١٧٤/٢(٣٢٣٣)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ١٤١/٧(٢٣٢١).

(٤) أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير٢٦٨/٧(٦٩٢٤)، وفي المعجم الأوسط؛ له٢٢٥/٦ (٥٤٧٥).

(٥) قال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق٣٤٢/٤(٢٧٣٣): (وسماع الحسن من سمرة مختلفٌ فيه، ولم يسمع من عقبة بن عامر شيئًا قاله ابن المدينيِّ).

(٦) السنن الكبرى؛ للبيهقي١٣٩/٧(١٤١٦٧).

أحدهما بالشك. والصحيح رواية همام، وهشام، وحماد بن سلمة، وغيرهم عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-)[١].

وقال ابن عبد الهادي(٧٤٤هـ): (وقد روي عن الحسن، عن عقبة بن عامر، والصحيح رواية من رواهما عن سمرة)[٢].

هذا، ولا بدَّ من معرفة أنَّ ترجيح رواية من رواه عن سمرة، لا يعني تصحيح الحديث، بخلاف ما فهمه بعضهم[٣]، فترجيح الرواية لا يعني أنَّ مرادهم تصحيح الحديث، فكما يقولون أحياناً: أنَّ الصحيح مرسلٌ، أو أنَّ الصحيح موقوفٌ، وهكذا، فتصحيحهم هذا نسبي من حيث الطرق الأصح عن راوي الحديث ومداره. لذا فالحديث الراجح فيه أنَّه من حديث الحسن عن سمرة، ولكن في سماع الحسن من سمرة خلاف بين أئمة الحديث[٤]. لذلك نجد أنَّ بعضهم حسن الحديث، كما هو صنيع أبي عيسى الترمذي إذْ قال: (هذا حديث حسن)[٥]. وجوَّد إسناده ابن الملقن، فقال: (هذا الحديث جيد)[٦].

● **خلاصة القول**: إنَّ من روى الحديث عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة-رضي الله عنه- هو الصحيح من حديث سعيد كما رجَّح ذلك أبو زرعة وغيره، وبدليل من تابعه عليه من الرواة. وأنَّ روايته في جعل الحديث من مسند عقبة بن عامر أو شَكِّه فيه مرجوحة؛ وذلك أنَّه اختلط بآخرة. والله أعلم.

---

(١) معرفة السنن والآثار؛ للبيهقي٥/٢٣٦عقب(٤١١٤).

(٢) المحرر في الحديث(٩٩٩).

(٣) وهو ابن الملقن رحمه الله في البدر المنير٧/٥٩٠ إذْ قال: (قال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: حديث صحيح)، وتبعه الحافظ ابن حجر في التلخيص المنير٣/٣٥٧ !

(٤) وقد لخَّص ذلك الزيلعي في نصب الراية١/٨٨، فينظر هناك.

(٥) سنن الترمذي٣/٤١٠عقب(١١١٠).

(٦) البدر المنير؛ لابن الملقن٧/٥٨٩، والتلخيص الحبر؛ لابن حجر٣/٣٥٨.

● **المثال الثاني: إعلال رواية المختلط المسندة، بروايته المرسلة، لأنَّ من أسنده عنه سمع منه بعد الاختلاط، ومن أرسله سمع منه قبل الاختلاط:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه زكريا بن أبي زائدة[١]، وزهيرٌ[٢]، فقال أحدهما: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله[٣]، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم –، وقال الآخر: عن عمرو بن ميمون، عن عمر، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم –: ((**أنَّه كان يتعوَّذ من خمسٍ: من البخل، والجبن، وسوء العمر، وفتنة الصدر، وعذاب القبر**)).

فأيُّهما أصح؟

فقالا: لا هذا ولا هذا؛ روى هذا الحديث الثوري[٤]، فقال: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون؛ قال: كان النَّبيُّ – صلى الله عليه وسلم – ((**يتعوَّذ**...))، مرسل، والثوري أحفظهم.

وقال أبي: أبو إسحاق كبر وساء حفظه بأخرة؛ فسماع الثوري منه قديماً.

وقال أبو زرعة: تأخَّر سماع زهير وزكريا من أبي إسحاق)[٥].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة إعلال رواية من رواه عن أبي إسحاق موصولاً مسنداً، ورجَّح رواية سفيان الثوري المرسلة عن أبي إسحاق؛ وعلل ذلك بأنَّ زهيراً وزكريا قد سمعا من أبي إسحاق السبيعي بعد الاختلاط، وأنَّ سفيان الثوري سمع

---

(١) أخرج روايته: النسائي٨/٢٥٦(٥٤٤٦)، وفي الكبرى؛ له٧/٢١٠(٧٨٣٢)، وفي عمل اليوم والليلة؛ له١/٩٩(١٣٣)، والبيهقي في الكبرى٤/٤٧٧(٧٨٨٢) عن ابن مسعود–رضي الله عنه–.

(٢) لولا المهابة لوهَّمت ابن أبي حاتم في قوله هذا، ولكن مهابة له، ولتقرير شيخيه أبي زرعة وأبي حاتم له أيضاً؛ إذْ أنَّ زهيراً رواه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أصحاب محمَّد–صلى الله عليه وسلم– الحديث. ولم يقل فيه عن عمر أو ابن مسعود–رضي الله عنهما– كما عند النسائي٩/٥٨(٩٨٨٦)، وفي الكبرى؛ له٦/٣٩(٩٩٦٨)، وفي عمل اليوم والليلة؛ له١/١٩٩(١٣٥).

ولكن لعلَّ الحديث روي عن زهير من وجهيين تبعاً لأبي إسحاق السبيعي؛ إذْ أنَّ أبا إسحاق السبيعي قد اضطرب فيه كما سيأتي في دراسة هذه المسألة.

(٣) هو ابن مسعود–رضي الله عنه–، والقائل هو زكريا بن أبي زائدة كما سبق بيانه في الحاشية السابقة.

(٤) أخرج روايته: النسائي٤/٣٤ (٥٤٨٣)، وفي الكبرى٩/٥٨(٩٨٨٦)، وفي عمل اليوم والليلة؛ له١/١٩٩(١٣٣).

(٥) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/٣٧٤–٣٧٥مسألة(٢٠٥٦).

منه قبل الاختلاط، أضف إلى ذلك أنَّ الثوري أحفظهم نسبياً ومطلقاً كما سيأتي.

ولم يبيِّن ابن أبي حاتم من رواه عن أبي إسحاق، عن عمر، ومن رواه عن ابن مسعود – رضي الله عنهما– كما تقدَّم في المسألة.

وعند التخريج تبيَّن أنَّ زكريا بن أبي زائدة هو من رواه عن ابن مسعود –رضي الله عنه–، لذا فزهير هو من رواه عن عمر –رضي الله عنه–.

وقد توبع زهير على روايته، فقد تابعه، مسعر–في رواية–[١]، ويونس بن أبي إسحاق[٢]، وإسرائيل بن يونس[٣]، وسفيان الثوري[٤] –في رواية سيف بن محمَّد عنه–، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر –رضي الله عنه– به.

ورجَّح الدارقطني(٣٨٥هـ) روايته المسندة، فقال: (رواه يونس بن أبي إسحاق، وابنه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر.

وخالفهما شعبة، والثوري، ومسعر، فرووه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون مرسلا، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–، والمتصل صحيح)[٥].

والذي يظهر –والله اعلم– أنَّ ما ذهب إليه أبو زرعة هو الصواب؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ زهيراً ويونس وزكريا قد سمعا من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وأنَّ سماع سفيان الثوري من أبي إسحاق قبل الاختلاط[٦].

---

(١) أخرج روايته: الخرائطي في مكارم الاخلاق١/٣٥٠(١٠٨٧).

(٢) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٥/٣٣٢(٢٦٦١٥)، والبزار١/٤٥٥(٣٢٤)، والنسائي٨/٢٦٧(٥٤٨١)، وفي الكبرى؛ له٧/٢٢٦(٧٨٨١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٣/١٧٨(٥١٨٠)، وابن حبان في صحيحه٣/٣٠٠(١٠٤٢)، والبيهقي في الكبرى٤/٤٥٩ (٧٩٣٤)، وفي الدعوات الكبير؛ له١/٤٧١(٣٦١)، والمقدسي في المختارة١/٣٧١(٢٥٩).

(٣) أخرج روايته: ابن أبي شيبة٣/٥٠(١٢٠٣١)، والإمام أحمد١/٢٩٠(١٤٥)، والبخاري في الأدب المفرد١/٢٣٣(٦٧٠)، وأبو داود٢/٩٠(١٥٣٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٣/١٧٨(٥١٨٠)، والحاكم في المستدرك١/٧١٢(١٩٤٣)، وأبو نعيم في الحلية٣/١٥٠، والبيهقي في الكبرى٦/٣٩(٩٩٦٢)، والمقدسي في المختارة١/٣٧(٢٥٧).

(٤) ذكرها الدارقطني في أطراف الغرائب١/١٣٨(١٦٥).

(٥) العلل؛ للدارقطني٢/١٨٧مسألة(٢٠٩).

(٦) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧١٠.

ثانياً: أنَّ رواية سيف بن محمد عن سفيان الثوري في جعل الحديث مسنداً باطلة؛ وذلك أنَّ سيف بن محمد متهم بالكذب[١].

ثالثاً: إنَّ سفيان الثوري قد تابعه شعبة بن الحجاج[٢]، ومِسْعَر[٣] فيما ذكر الدارقطني.

وقد نص أئمة الحديث على أنَّ أوثق الناس في أبي إسحاق السبيعيِّ الثوريُّ، وشعبةُ[٤] -على اختلافهم في التقديم بينهما- فكيف وقد اتفقا على أبي إسحاق في هذا الحديث. فاتفاق مثل شعبة وسفيان على حديثٍ، واتفاق مثل أبي زرعة وأبي حاتم معهما كافٍ في ترجيح روايتهما والله أعلم.

ولا بدَّ من القول، أنَّ ترجيح رواية سفيان وشعبة المرسلة لا يعني تخطئة من رواه مسنداً، بل الخطأ راجعٌ إلى أبي إسحاق السبيعي، فهو الذي اضطرب فيه؛ لاختلاطه، قال الإمام الدرامي(٢٥٥هـ): (أبو إسحاق الهمداني مضطرب في هذا الحديث، يقول: عن عمرو بن ميمون، عن عمر، ويقول عن غيره، ويضطرب فيه)[٥].

● **خلاصة القول**: إن الصحيح في رواية أبي إسحاق هذه هو الإرسال؛ لأنَّه من رواية سفيان وقد تابعه شعبة وغيره، وأنَّ من رواه عن أبي إسحاق مسنداً لا يقوى ترجيحها على رواية سفيان وشعبة؛ وذلك أنَّ من رواه عن أبي إسحاق مسنداً قد سمع منه بعد اختلاطه إلا إسرائيل، وهو وإن كان ثقة[٦]، إلا أنَّ روايته مرجوحة؛ لمخالفتها لما رواه سفيان وشعبة. والله أعلم.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: (سيف بن محمد الكوفي، ابن أخت سفيان الثوري، نزل بغداد، كذَّبوه، من صغار الثامنة، مات في حدود التسعين ت). تقريب التهذيب: ٢٦٢ترجمة(٢٧٢٦).

(٢) أخرج روايته: الطحاوي في شرح مشكل الآثار١٣/١٧٨(٥١٨٠)، والشجري في ترتيب الأمالي ٢/٤٢٣ (٢٩٨٣)، وذكرها الدارقطني في العلل٢/١١٧(٢٠٩).

(٣) ذكر روايته الدارقطني في العلل٢/١١٧مسألة(٢٠٩)، وفي أطراف الغرائب والاطراف؛ له١/١٣٨(١٦٥). وجاء عنه، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر –رضي الله عنه-. فالله أعلم.

(٤) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧١٠.

(٥) نقل قوله الترمذي في السنن٥/٥٦٢عقب(٣٥٦٧).

(٦) هو (إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقةٌ، تكلم فيه بلا حجة، من السابعة مات سنة ستين وقيل بعدها ع). تقريب التهذيب: ١٤٠ترجمة(٤٠١).

المبحث التاسع

إعلال الحديث بالتدليس؛ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

معنى التدليس وأنواعه

● **التدليس في اللغة:** من دلس، والدال واللام والسين أصل يدل على ستر وظلمة. فالدَّلَس بالتحريك: دلس الظلام. ومنه قولهم: لا يدالس، أي لا يخادع.

والمدالسة: المخادعة(١). والدُّلسة: الظلمة(٢). والتدليس في البيع، وهو كتمان عيب السلعة عن المشتري(٣)، فكأنه خادعه وأتاه به في ظلام(٤). وأخذ اصطلاحاً في رواية الحديث؛ لتغطية وجه الصواب فيه(٥).

● **التدليس اصطلاحاً:** لا يمكن تعريف التدليس من حيث الاصطلاح إلا بذكر أنواعه، وبذكر الأنواع يتبيَّن معناه بجميع أقسامه، ويمكن حصر أنواعه على يأتي:

● **أولاً: تدليس الإسناد:** هو المراد بالتدليس عند الإطلاق، وهو أهم صوره وأشهرها وأكثرها وجوداً، وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، موهما أنه سمعه منه(٦).

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة؛ لابن فارس٢/٢٩٦مادة(دلس). ولسان العرب؛ لابن منظور ١٤٠٨/٢ مادة(دلس).

(٢) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور١٤٠٨/٢مادة(دلس).

(٣) ينظر: مختار الصحاح؛ للرازي: ١٠٦مادة(دلس).

(٤) ينظر: مقاييس اللغة؛ لابن فارس٢/٢٩٦مادة(دلس).

(٥) ينظر: النكت؛ لابن حجر٢/٦١٤.

(٦) ينظر: الكفاية؛ للخطيب: ٢٢، ومعرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ١٥٧. مع ملاحظة أنَّ رواية الصحابي عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– ما لم يسمعه من مباشرة لا تدخل في باب التدليس، وإنما تدخل في رواية المرسل، ومراسيل الصحابة مقبولة اتفاقاً. ينظر: النكت؛ للزركشي٢/٦٩. وفي ضوء هذا التعريف يتبيَّن أنَّ الفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق؛ وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه؛ فهو المرسل الخفي. ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ، ولو بغير لقي؛ لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه. والصواب التفرقة بينهما؛ ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لابد منه إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس. ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى بها في التدليس؛ لكان هؤلاء مدلسين؛ لأنهم عاصروا النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– قطعاً، ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا. ولم يقل أحدٌ بذلك. ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ٨٧، والنكت؛ له٢/٦١٥.

حكمه: وهو مكروه جداً[١].

● **ثانياً: تدليس الشيوخ**: وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف[٢]. وفي ذلك تضييع للمروي عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته.

حكمه: وهو مكروه، إلا أنَّ أمره أخف من تدليس الإسناد، ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه[٣]، فقد يحمله على ذلك كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة، أو أصغر من الرَّاوِي عَنْهُ، أو متأخر الوفاة قَدْ شاركه في السَّمَاع مِنْهُ جَمَاعَة دونه، أو كونه كثير الرِّوَايَة عَنْهُ فلا يحب تكرار شخص علَى صورة واحدة [٤].

● **ثالثاً: تدليس الإسقاط أو التسوية أو التجويد**: أن يجيء الراوي إلى حديث قد سمعه من شيخ، وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر، فيسقط الواسطة محتملة، فيصير الإسناد عالياً، وهو في الحقيقة نازل[٥]. وإنما يفعل من يفعله منهم في راويين علم التقاؤهما واشتهرت رواية أحدهما عن الآخر حتى يصير معلوم السماع منه ثم يتفق له في حديث أن يرويه عن رجل عنه فيعمد ذلك المسوي إلى ذلك الرجل فيسقطه فيبقى الإسناد ظاهر الاتصال فيسوي الإسناد كله ثقات وهذا شر أقسام التدليس؛ لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفا بالتدليس ويجده الواقف على المسند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة[٦].

حكمه: قال العلائي(٧٦١هـ): (وهو مذموم جداً من وجوه كثيرة منها: أنَّه غش وتغطية لحال الحديث الضعيف، وتلبيس على من أراد الاحتجاج به.

ومنها: أنَّه يروي عن شيخه ما لم يتحمله عنه؛ لأنَّه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف، ولم يروه شيخه بدونه.

---

(١) ينظر: عرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ١٥٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٨.

(٣) قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث٥٥: (وتارة يحرم، كما إذا كان غير ثقة فدلسه؛ لئلا يعرف حاله).

(٤) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ١٦١، واختصار علوم الحديث؛ لابن كثير: ٢٣٠.

(٥) ينظر: النكت؛ للزركشي٢/١٠٢، والنكت؛ لابن حجر٢٦٢١، وتدريب الراوي؛ للسيوطي ٢٢٦/١.

(٦) ينظر: النكت؛ للزركشي٢/١٠٥، وفتح المغيث، السخاوي ١/ ١٨٢

ومنها: أنَّه يصرف على شيخه بتدليس لم يأذن له فيه وربما ألحق بشيخه وصمة التدليس إذا اطلع عليه أنَّه رواه عن الواسطة الضعيف، ثم يوجد ساقط في هذه الرواية فيظن أنَّ شيخه الذي أسقطه وَدَلَّس الحديث وليس كذلك)[١].

● **رابعاً: تدليس البلاد:** كما إذا قال حدثني فلان بحلب يريد موضعاً بالقاهرة، أو بالأندلس يريد موضعاً بالقرافة. أو قوله: حدثنا فلان فيما وراء النهر، ويقصد به نهر دجلة، فيوهم أنه قد رحل إلى تلك الأماكن البعيدة . وليس فيه إسقاطٌ لراوٍ. وقد يكون القصد: أن يوهم أنه أطال في الرحلة[٢].

حكمه: فهذا أخف الأقسام إلا أنه لا يخلو عن كراهة لإيهامه الكذب والتشبع بما لم يعط[٣].

● **خامساً: تدليس العطف:** وهو أن يقول الراوي: حدثنا فلان وفلان، وهو لم يسمع من الثاني[٤].

● **سادساً: تدليس القطع أو السكت:** وهو أن يقول الراوي: (حدثنا أو سمعت)، ثم يسكت برهة، ثم يقول: (هشام بن عروة أو الأعمش) موهما أنه سمع منهما، وليس كذلك[٥]. وهذا الصنيع يليق أن يسمى التدليس بحذف الصيغة، أي: أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتصراً على اسم الشيخ أو يأتي بها ثم يسكت ناوياً القطع[٦].

● **سابعاً: تدليس حذف الصيغ:** وهو أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله مثلاً: (الزهري عن أنس)[٧].

● **ثامناً: تدليس صيغ الأداء أو صورة التحمل:** وهو ما يقع من المحدثين من التعبير

---

(١) جامع التحصيل؛ للعلائي: ١٠٢..

(٢) الخلاصة في التدليس؛ للشيخ عبد الله السعد: ٦.

(٣) النكت؛ للزركشي٢/١٠٩.

(٤) ينظر: معرفة علو الحديث؛ للحاكم: ١٣١، والنكت؛ لابن حجر٢/٦١٧.

(٥) ينظر: النكت؛ لابن حجر٢/٦١٧.

(٦) ينظر: الطبقات الكبرى؛ لابن سعد٧/٢٩١، وبحث الوجيز النفيس في معرفة التدليس؛ للدكتور عبد القادر المحمدي: ١٣.

(٧) ينظر: نكت ابن حجر ٢/ ٦١٧، توضيح الأفكار ؛ للصنعاني ١/ ٣٧٦.

بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة موهماً للسماع، ولم يكن تحمله لذلك المروي عن طريق السماع. ومن العلماء من لم يرض بتسمية هذا الصنيع تدليساً، وفيه نوع آخر وهو: أن يقول الراوي أشهد على فلان أنه قال كذا، وهي منحطة عن رتبة حدثنا أو أخبرنا لاحتمال الواسطة[١].

● **تاسعاً: تدليس المتابعة:** وهو أن يجمع الراوي عدة شيوخ في إسناد واحد، تكون ألفاظهم مختلفة، ولا يبين ذلك، ومثل هذا إن كان من غير إمام كبير لا يقبل، بل هو علة، وقد قبل المحدثون جمع الزهري شيوخه في حديث الإفك؛ لإمامته وجلالته، ولم يقبل مثل هذا ممَّن دونه[٢].

(١) ينظر: جامع التحصيل؛ للعلائي: ١١٤.

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٨١٣/٢، والجامع في العلل؛ للدكتور ماهر٢٧٧/١.

المطلب الثاني

الأغراض الحاملة على التدليس ومفاسد ذلك؛ وفيه مسألتان:

أولاً: أغراض التدليس: للمدلس أغراض جعلته يدلس في حديثه، ويمكن إجمالها على ما يأتي:

أولاً: لكي لا يعرف من حدَّثه؛ فإن صرح بمن حدثه عن المسمى، لعرف ضعفه: فهذا غرض مذموم، وجناية على السنة. ومن يعاني ذلك، جرح به، فإن الدين النصيحة[١].

ثانياً: طلباً للعو فقط، كما إذا كان أصغر سناً منه، أو نازل الرواية، ونحو ذلك[٢].

ثالثاً: إيهاماً بتكثير الشيوخ. والورع تركه[٣].

رابعاً: الاختصار، وكأن تدليسهم بمنزلة روايتهم المرسل ولهذا كانوا إذا سئلوا أحالوا على الثقات، فلم يكن ذلك قادحاً[٤].

خامساً: ضغينة بينه وبين المرويِّ عنه، فيحمله على إبهامه وألا يصرح باسمه المشهور، ولم تحمله ديانته على ترك الحديث[٥].

- **ثانياً: مفاسد التدليس:** وللتدليس مفاسدٌ، منها:

أولاً: إنه قد يخفى ويصير الراوي مجهولاً، فيسقط العمل بالحديث؛ لكون الراوي مجهولاً عند السامع، مع كونه عدلاً معروفاً في نفس الأمر، وهذه جناية عظمى ومفسدة كبرى.

ثانياً: ووراء ذلك مفسدة أخرى يراعيها باب أرباب الصلاح والقلوب وهو ما في التدليس من التزين[٦].

---

(١) ينظر: الموقظة؛ للذهبي: ٤٧.

(٢) ينظر: اختصار علوم الحديث؛ لابن كثير: ٥٥.

(٣) ينظر: الموقظة؛ للذهبي: ٤٨.

(٤) ينظر: النكت؛ للزركشي ٢/١٣٠.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢/١٣٠.

(٦) ينظر: الاقتراح؛ لابن دقيق العيد: ٢٢، والموقظة؛ للذهبي: ٥٠.

المطلب الثالث

طبقات المدلسين وحكم روايتهم؛ وفيه مسألتان:

الأولى: طبقات المدلسين: إنَّ المدلسين ليسوا على طبقة واحدة في التدليس، من حيث الكثرة والقلة، ومن حيث القبول وعدم. قال الحافظ العلائي: (هذه أسماء من ظفرت به أنَّه ذكر بالتدليس، ثم ليعلم بعد ذلك أن هؤلاء كلهم ليسوا على حد واحد بحيث أنَّه يتوقف في كل ما قال فيه واحد منهم عن ولم يصرح بالسماع بل هم على طبقات:

أولها: من لم يوصف بذلك إلا نادراً جداً، بحيث أنَّه لا ينبغي أنْ يعد فيهم: كيحيى ابن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وموسى بن عقبة.

وثانيها: من احتمل الأئمة تدليسه، وخرجوا له في الصحيح وإنْ لم يصرح بالسماع؛ وذلك إمَّا لإمامته؛ أو لقلة تدليسه في جنب ما روى؛ أو لأنَّه لا يدلس إلا عن ثقة، وذلك كالزهري، وسليمان الأعمش، وإبراهيم النخعي... .

وثالثها: من توقف فيهم جماعة، فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقبلهم آخرون مطلقاً، كالطبقة التي قبلها، لأحد الأسباب المتقدمة، كالحسن، وقتادة، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي الزبير المكي، وأبي سفيان طلحة بن نافع، وعبد الملك بن عمير.

ورابعها: من اتفقوا على أنَّه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجهولين، كابن إسحاق، وبقية، وحجاج بن أرطأة، وجابر الجعفي، والوليد بن مسلم، وسويد بن سعيد، وأضرابهم ممن تقدم، فهؤلاء هم الذين يحكم على ما رووه بلفظ عن بحكم المرسل كما تقدم.

وخامسها: من قد ضُعِّف بأمر آخر غير التدليس، فرد حديثهم به لا وجه له إذ لو صرح بالتحديث لم يكن محتجاً به، كأبي جناب الكلبي، وأبي سعد البقال، ونحوهما فليعلم ذلك)[1].

● **الثانية: حكم التدليس:** تدليس الإسناد بأنواعه مكروه جداً، وقد ذم التدليس كبار النقاد، وبالغوا في ذمه، لا سيما ما جاء عن الإمام شعبة(١٦٠هـ)، فله فيه إفراطٌ محمول

---

(١) جامع التحصيل؛ للعلائي:١١٣، وينظر: تعريف أهل التقديس؛ للحافظ ابن حجر: ١٣.

على المبالغة في الزجر عنه والتنفير[١]؛ إذْ قال: (لأنْ أزني أحبّ إلي من أُدَلِّس)[٢]. وقال مرَّة: (التدليس أخو الكذب)[٣]. وأيضاً: (التدليس في الحديث أشد من الزنا، ولأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس)[٤].

وقال حماد بن زيد(١٧٩هـ): (التدليس كذب)[٥]. وقال أيضاً: (خرَّب الله بيوت المدلسين؛ ما هم عندي إلا كذابون)[٦].

وذكر لعبد الله بن المبارك(١٨١هـ) رجل ممن كان يدلس، فقال فيه قولاً شديداً وأنشد فيه: (دلَّس للناس أحاديثه والله لا يقبل تدليساً)[٧].

وقد اختلف العلماء في قبول رواية المدلِّس على أقوال، يمكن إجمالها على ما يأتي:

أولاً: لا تقبل رواية المدلس بحال، بين السماع أو لم يبين؛ لأنَّه مجروح بالتدليس، وهو مذهب بعض أهل الحديث وبعض الفقهاء[٨]. وهذا القول باطلٌ؛ إذ يقتضي رد رواية أئمة كبار، ورد جل أحاديث السنة النبوية[٩].

ثانياً: قبول رواية المدلس مطلقاً ما دام ثقة، ولم يتبين فيها علة قادحة، وإن لم يبين سماعه. وهذا يمكن أن تنزل عليه مذاهب من رأى قبول المراسيل؛ لأنه في التحقيق أولى بالقبول من المرسل، فالمرسلُ قد عمل في الانقطاع جزماً، والمدلس انقطاعه على سبيل المظنة الواردة بسبب العنعنة[١٠].

ثالثاً: أن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال، حكمه حكم

---

(١) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ١٥٩.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/١٧٣. وينظر: الكفاية؛ للخطيب: ٣٥٦.

(٣) الكامل؛ لابن عدي١/١٠٧، وينظر: الكفاية؛ للخطيب البغدادي: ٣٥٥.

(٤) الكفاية؛ للخطيب: ٣٥٥.

(٥) النكت؛ للزركشي٢/٨١.

(٦) الكفاية؛ للخطيب: ٣٥٦.

(٧) المصدر السابق: ٣٥٦.

(٨) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ١٥٩، واختصار علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ٥٤.

(٩) ينظر: النكت؛ للزركشي٢/٧٠.

(١٠) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام؛ لابن حزم٢/١٤٢، وتحرير علو الحديث؛ للجديع٢/٩٧٢.

المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظ مبين للاتصال، نحو: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وأشباهها، فهو مقبول محتج به[١].

رابعاً: أنَّ من كانت عادته لا يدلس إلا عن ثقة، فحديثه مقبول، وبذلك صرح أبو الفتح الأزدي(٣٦٧هـ)، ومن قبله أبو بكر البزار(٢٩٢هـ)، وإلى ذلك أشار أبو بكر الصيرفي(٣٣٠هـ)، وأنَّ كل من ظهر تدليسه عن غير الثقات لم يقبل خبره حتى يقول حدثني أو سمعت[٢].

خامساً: رد رواية من شاع عنه التدليس واشتهر به وكثر منه، حتى يبين سماعه صريحاً. دون من ذكر به، ولم يعرف له كبير أثر على صحة حديثه وروايته في الجملة، فهذا يقبل حديثه وإن عنعن فيه، من أجل ضعف مظنة التدليس، خصوصاً وأن حديث الراوي معروض في العادة على المعروف من حديث الثقات المتقنين، فلدينا بهذا الاعتبار ميزان لكشف أثر تدليسه إن وجد.

كذلك يقال كما سبق: التدليس قدح نسبي في الراوي، مظنته فيمن استقرت ثقته ولم يكثر منه شبيهة بمظنة خطئه، فمع احتمال وقوع ذلك منه، إلا أن روايته مقبولة ما لم يثبت خطؤه فيها.

وعلى هذا المذهب عمل الشيخين، وعليه دلَّت عبارات كبار أئمة الحديث[٣].

القول الراجح: هو المذهب الخامس، ويمكن تفصل القول فيه على ما يأتي:

أولاً: إذا كان الراوي مكثراً جداً من التدليس واشتهر به كثيراً، وبالذات إذا توفرت قرائن قد يستأنس بها أنَّ فلاناً قد دلَّ.س هنا، أو احتُمل احتمالٌ كبير أنَّه قد دلس، فهنا لا تقبل عنعنته حتى يصرح بالتحديث.

ومن القرائن مثلاً: غرابة المتن، غرابة الإسناد.

ثانياً: إذا لم يشتهر الراوي بالإكثار من التدليس، وبالذات إذا كان من الحفاظ، وروى عن راوٍ قد سمع منه الكثير، وعنعن عنه في روايةٍ ما، والمتن مستقيم، ولم يخالف أحداً،

---

(١) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ١٥٩.

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٩٧٦، والنكت؛ للزركشي٢/٧٢.

(٣) ينظر: مسائل الإمام أحمد؛ لأبي داود: ٣٢٢، والكفاية؛ للخطيب: ٥١٨، وتحرير علوم الحديث؛ للجديع٢/٩٧٣.

فتحمل روايته على السماع والاتصال، وهذا جرى عليه العمل في كتب الحديث كثيراً، وبالذات في الصحيحين، وغيرهما ممن ألَّف في الصحيح، ولكن ينبغي ملاحظة عدة أشياء، وهي قرائن على عدم التدليس:

١. تأكيد على أنَّ ذلك إذا اشتهر الراوي بالثقة والحفظ، كقتادة والأعمش وأبي إسحاق السبيعي، فهؤلاء من الحفاظ، وأكثروا من السماع .

٢. أن لا يكثروا من التدليس وإن اشتهروا به، لكن تدليسهم ليس مثل تدليس بقية ابن الوليد، بل بقية مكثر، وهؤلاء أحفظ وأوثق منه، والغالب عليهم هو السماع.

٣. أن يرووا عمن قد اشتهروا بالرواية عنه وبالسماع منه، كرواية قتادة عن أنس –رضي الله عنه–، وكرواية أبي إسحاق عن أصحاب ابن مسعود–رضي الله عنه– ، أو روايته عن البراء بن عازب–رضي الله عنه– ، وكرواية الأعمش عن إبراهيم النخعي.

٤. أنه ينبغي أن نجمع طرق الحديث، فإذا جمعناها نبحث هل الراوي الموصوف بالتدليس عندما يروي بالعنعنة، قد بان أنَّه قد دلس، كأن يذكر واسطةً بينه وبين الشيخ، أو يقول: أُخبرت، أو: حُدِّثُ، فإذا وجد ذلك أفاد أن الراوي قد دلس وأنه لم يسمع من الشيخ، وكثيراً ما يبين الثقة الحافظ الموصوف بالتدليس تدليسه في مكان آخر، أو يفعل هذا بعض المرات، فأحياناً لا يذكر من حدثه، فيبين في روايةٍ أنه حدثه فلان عن فلان، فإذا بان ذلك وتميز وعُرف المحذوف منه: عُومل المحذوف بحسب حاله؛ فإن كان ثقة كان حديثه صحيحًا مُحتجًا به، و إن كان ضعيفًا نُظر: فإن كان ضعفه شديدًا لم يتقوَّ، و إن كان ضعفه لسوء حفظه، أو كان مستورًا؛ تقوى. على حسب قواعد وضوابط أهل الحديث[١].

٥. وهذا الأربعة يضاف إليها شرط استقامة المتن، أمَّا إذا كان المتن منكراً أو نحو ذلك ولا علَّة ظاهرة في الإسناد إلا عنعنة المدلس فهنا يعل الحديث بعنعنة المدلس.

فإذا اجتمعت هذه الشروط أو القرائن الخمسة، فنحمل رواية الموصوف بالتدليس وعنعنته على السماع والاتصال[٢]. والله أعلم.

---

(١) تقريب علم الحديث؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ١٢١.

(٢) ينظر: الخلاصة في التدليس؛ للشيخ السعد: ١٠، وتقديمه لكتاب منهج المتقدمين في التدليس؛ للشيخ ناصر الفهد: ١١وما بعدها.

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال الحديث بالتدليس عند الحافظ أبي زرعة الرازي، وفيها ثلاثة مسائلٍ:**

- **إعلال الحديث بتدليس التسوية؛ وفيه مثالان:**
- **المثال الأول: إعلال الحديث بأنَّ راويه دلَّس في تدليس التسوية، بدليل رواية غيره، وأنَّ الحديث معروف من رواية المُدلَّس:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه بقية[(١)]، عن معاوية بن يحيى الأطرابلسي، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: ((**إنَّ المعونة تنزل من الله على قدر المؤونة، وإنَّ الصبر ينزل من الله بقدر الشكر**))؟

قال أبي: كنت معجباً بهذا الحديث حتى ظهرت لي عورته؛ فإذا هو: معاوية، عن عباد ابن كثير، عن أبي الزناد.

قال أبو زرعة: الصحيح ما روى الدراوردي[(٢)]، عن عباد بن كثير، عن أبي الزناد، فبين معاوية بن يحيى وأبي الزناد: عباد بن كثير)[(٣)].

- **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أعل الحافظ أبو زرعة الرازي حديث بقية بالتدليس، بأنَّ بقية دلس في حديثه وأسقط من إسناده عباد بن كثير؛ ليجود إسناده، وعلل ذلك بما رواه الدراوردي، عن عباد بن كثير، عن أبي الزناد، فرواية الدراوردي كشفت لنا ما أخفاه بقية بن الوليد، وهو إسقاط عباد بن كثير من الإسناد. وهو معروف بتدليس التسوية.

وعند جمع الطرق يتبيَّن أن الحديث اختلف فيه على بقية على ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: ما رواه الحسين بن الحسن[(٤)]، وإسحاق بن راهويه[(٥)]، عن بقية، عن معاوية بن يحيى الأطرابلسي، عن أبي الزناد به. وهذا الوجه هو الذي أسقط بقيةُ عباد ابن

---

(١) أخرج روايته: ابن أبي الدنيا في الصبر(١١١) من طريق الحسين بن الحسن، وابن فيل في جزئه(٤٥).

(٢) أخرج روايته: البخاري في التاريخ الكبير، والبزار١٥/٣٢٧(٨٨٧٨)، وابن عدي٤/١١٥، والبيهقي في شعب الإيمان٣/٤٣٤(٩٩٥٤).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/١٦٨-١٦٩مسألة(١٨٩٢).

(٤) أخرج روايته ابن أبي الدنيا في الصبر(١١١).

(٥) ذكر روايته ابن عدي في الكامل٢/٢٠٨.

كثير. فهو معلول بالتدليس.

الوجه الثاني: ما رواه عمار بن نصر أبو ياسر[١]، عن بقية، عن معاوية بن يحيى، ثنا أبو بكر القتبي، عن أبي الزناد، به. وإسناده منكرٌ، قال أبو أحمد الحاكم: (هذا حديث منكر لا يحتمله أبو الزناد، وَأبُو بكر القتبي رجل مجهول لا يدري من هو)[٢]. أضف إلى ذلك تدليس بقية.

الوجه الثالث: رواه اليسير بن موسى[٣]، عن بقية، ثنا معاوية بن يحيى، وأبو بكر ابن أبي مريم، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به. وهو خطأ؛ قال الحافظ ابن عدي: (وأبو بكر بن أبي مريم في هذا الإسناد غير محفوظ...، وإنما رواه عن بقية جماعة مثل إسحاق بن راهويه وغيره عن معاوية بن يحيى، عن أبي الزناد ولم يذكروا بن أبي مريم)[٤]. وأرجح وجوه الرواية عن بقية من رواه عن بقية، عن معاوية ابن يحيى الأطرابلسي، عن أبي الزناد به؛ لجلالة من رواه عن بقية، ولكثرتهم كما قال ابن عدي(٣٦٥هـ).

فإذا تبيَّن هذا، فالذي يظهر –والله أعلم– أنَّ الصواب ما قاله قال أبو زرعة أنَّ بقية أسقط من إسناده عباد بن كثير، فرواه عن معاوية، عن أبي الزناد به؛ بدلالة رواية الدراوردي، ويحيى بن محمد الحارثي[٥]. وعباد بن كثير متروك الحديث[٦].

والأصل أنَّ الحديث معروف برواية طارق بن عمار، كما رواه عن عباد بن كثير[٧]، وغيره.

إذن، فمرجع الحديث إلى عباد بن كثير، عن طارق بن عمار[٨]، عن أبي الزناد به.

---

(١) أخرج روايته: ابن عدي غي الكامل٤/١١٥، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى٢/٢٦٧، وابن شاهين في فضائل الأعمال(٢٧٢)، والبيهقي في شعب الإيمان٤/٣٤٣(٩٩٥٦).

(٢) الأسامي والكنى؛ لأبي أحمد الحاكم٢/٢٦٧

(٣) أخرج روايته: ابن عدي في الكامل٢/٣٧.

(٤) الكامل؛ لابن عدي٢/٢٠٨.

(٥) أخرج روايته: البزار١٥/٣٢٧(٨٨٧٨)، والبيهقي في الشعب٧/١٩٠(٩٩٥٤).

(٦) هو (عباد بن كثير الثقفي، البصري، متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب. من السابعة مات بعد الأربعين د ق). التقريب: ٢٩٠ترجمة(٣١٣٩).

(٧) أخرج روايته: العقيلي في الضعفاء٢/٢٢٧، وابن عدي٤/١١٥.

(٨) أخرج روايته: البخاري في التاريخ الكبير٤/٣٥٥، وابن عدي٤/١١٥.

والآفة من طارق بن عمار[١]. قال الإمام البخاري(٢٥٦هـ): (ولا يتابع عليه)[٢].

وقال الحافظ البزار(٢٩٢هـ): (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد)[٣].

وقال الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ): (تفرد به طارق بن عمار، وعباد، وقد قيل: عن عباد، عن طارق, وهو الأصح وطارق يعرف بهذا الحديث)[٤].

● **خلاصة القول**: إنَّ بقية بن الوليد أسقط من إسناده عباد بن كثير فجوَّد إسناده كما بيَّن ذلك أبو زرعة الرازي وغيره من الأئمة، وقد بان ذلك من رواية عبد العزيز وغيره؛ إذْ رووه عن عباد به. ففسد حديث بقية وبانت عورته. لذا فحديث بقية معلول بتدليس التسوية شر أنواع التدليس. والله أعلم.

---

(١) ينظر: ميزان الاعتدال٢/٣٣٣ترجمة(٣٩٦٧)، لسان الميزان٣/٢٠٤ترجمة (٩١٩).

وقد أبعد الذهبي إذْ قال: (وقال البخاري: لا يتابع على حديثه)، ووقع الحافظ ابن حجر فقلده في ذلك في اللسان، والصواب أنَّ البخاري قال في التأريخ على حديث المسألة التي أنا في صدد بيان إعلال الحافظ أبي زرعة لها٤/٣٥٥: (ولا يتابع عليه)، أي على حديثه هذا، وليس هذا حكماً عامَّاً على جميع حديثه كما قال الذهبي وابن حجر مقلداً له، ومن هنا يتبيَّن أنَّ الرجوع على المصادر الأصلية لا بدَّ منه عن نقل أقوال الأئمة.

(٢) التأريخ الكبير٤/٣٥٥. وينظر: الضعفاء؛ للعقيلي٢/٢٢٧ترجمة(٧٧٣).

(٣) مسند البزار٢/٤٧٠عقب(٨٨٧٨).

(٤) شعب الإيمان؛ للبيهقي١٢/٣٣٧عقب(٩٤٨١).

● **المثال الثاني: إعلال الحديث بأنَّ فلاناً لم يسمعه من فلان، وإنما دلَّسه، وأسقط الواسطة، بدليل تنصيص أهل العلم، وتصريح المُدلِّس بأنَّه هو الذي حدَّث به المدلس:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم-: ((**ليس على مختلس ولا خائن ولا منتهب قطع**))[١].

فقالا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، يُقال: إنَّه سمعه من ياسين الزيات[٢]، عن أبي الزبير. فقالا: قال زيد بن حباب، عن ياسين: أنا حدَّثت به ابنَ جريج، عن أبي الزبير.

فقلت لهما: ما حال ياسين؟

فقالا: ليس بقوي)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبو زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة إلى إعلال هذا الحديث؛ بأنَّ ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير؛ وإنما سمعه من ياسين الزيات[٤]، وياسين الزيات

---

(١) أخرجه: عبد الرزاق في المصنف١٠/٢٠٦(١٨٨٤٤)، وابن أبي شيبة٥/٥٢٧(٢٨٦٦٠)، والإمام أحمد ٢٣/٣٠٣(١٥٠٧٠)، والدارمي٣/١٤٨٧(٢٣٥٦)، وابن ماجه ٢/٨٦٤ (٢٥٩١)، وأبو داود ٤/١٣٨ (٤٣٩١)، والنسائي٨/٨٨(٤٩٧٢)، وفي الكبرى؛ له ٧/٣٩ (٧٤٢١)، وابن حبان١٠/٣١(٤٤٧)، والدارقطني ٤/٢٥٠(٣٤١١)، والبيهقي في الكبرى ٨/٤٨٤(١٧٢٩٠)، وفي معرفة السنن والآثار؛ له٦/٤٢٢(٥١٨٧)، والخطيب في تأريخ بغداد ٢/٦٧ترجمة(٣٠).

(٢) أخرج روايته: عبد الرزاق في مصنفه١٠/٢٠٦(١٨٨٤٤)، وابن عدي في الكامل٨/٥٣٤ ترجمة(٢٠٩٤).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/١٨٧-١٨٨مسألة(١٣٥٣).

(٤) قال ابن حبَّان في المجروحين٣/١٤٢ترجمة(١٢٤٨): (وكل ما وقع في نسخة بن جريج= = عن أبي الزبير من المناكير كان ذلك مما سمعه بن جريج عن ياسين الزيات عن أبي الزبير فدلس عنه).

ضعيف الحديث إن لم يكن متروك الحديث[١]، وهذا يعد من تدليس التسوية من حيث الاصطلاح.

وقد نص جمعٌ من أهل العلم على أنَّ ابن جريج لم يسمع الحديث من أبي الزبير، فقال عبد الرزاق الصنعاني(٢١١هـ): (أهل مكة يقولون إنَّ ابن جريج لم يسمع من أبي الزبير إنَّما سمع من ياسين)[٢].

وقال أبو داود(٢٧٥هـ): (هذان الحديثان لم يسمعهما ابن جريج، من أبي الزبير، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنَّه قال: إنَّما سمعهما ابن جريج من ياسين الزيات)[٣].

وقال النسائي(٣٠٣هـ): (ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير عندنا والله أعلم)[٤].

وقال الخليلي(٤٤٦هـ): (ويقال: إن هذا لم يسمعه من أبي الزبير؛ لكنه أخذه عن ياسين الزيات، وهو ضعيف جداً، عن أبي الزبير، وابن جريج يدلِّس في أحاديث، ولا يخفى ذلك على الحفاظ)[٥].

---

(١) تكلَّم فيه جمعٌ من أهل العلم، فقال أبو زرعة في الضعفاء٢/٢٧٨: (ياسين الزيات، و... لا يحتج بحديثهم)، وقال ابن معين كما في تأريخه برواية الدوري٣/٤١٧ترجمة(٢٠٤١): (ليس حديثه بشيء)، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل٩/٣١٣ترجمة(١٣٥٠): (سألت ابى عن ياسين الزيات فقال: كان رجلاً صالحاً لا يعقل ما يحدِّث به، ليس بقوي، منكر الحديث)، وقال ابن حبان في المجروحين٣/١٤٢ترجمة(١٢٤٧): (وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات ويتفرد بالمعضلات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال وكل ما وقع في نسخة بن جريج عن أبي الزبير من المناكير كان ذلك مما سمعه بن جريج عن ياسين الزيات عن أبي الزبير فدلس عنه)، حتى قال ابن عدي في الكامل٨/٥٣٧ترجمة(٢٠٥٤): (وكل رواياته أو عامتها غير محفوظة).

(٢) الكامل؛ لابن عدي٨/٥٣٥ترجمة(٢٠٩٤).

(٣) سنن أبي داود٤/١٣٨عقب(٤٣٩٣).

(٤) السنن الكبرى النسائي٧/٣٩عقب(٧٤١٢).

(٥) الإرشاد؛ للخليلي١/٣٥٢.

وقال الخطيب(٤٦٣هـ): (وكان أهل العلم، يقولون: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، وإنما سمعه من ياسين الزيات عنه فدلسه في روايته عن أبي الزبير، والله أعلم)[١].

وقال ابن كثير(٧٧٤هـ): (هذا الحديث رواه عشرة من الحفاظ الكبار عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عنه، وقد قال الإمام أحمد، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم: إنما سمعه ابن جريج من ياسين بن معاذ الزيات، عن أبي الزبير، وياسين ضعيف)[٢].

ومما يؤيد كلام أهل العلم أنَّ هذا الحديث مروى فعلاً عن ياسين الزيات عن أبي الزبير، فقد روى عبد الرزاق عن ياسين أن أبا الزبير أخبره... الحديث[٣].

ولكن قد وقع التصريح بالسماع في رواية بعضهم عن ابن الجريج عن أبي الزبير، كما عند الدارمي عن أبي عاصم، قال: (عن ابن الجريج، قال: أنبأنا أبو الزبير)[٤]، وعند النسائي: (أخبرنا سويد، قال: أخبرنا عبد الله، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير)[٥]،

---

(١) تأريخ بغداد ٦٧/٢.

(٢) إرشاد الفقيه؛ لابن كثير٣٧٣/٣.

(٣) أخرجه: عبد الرزاق في مصنفه٢٠٦/١٠(١٨٨٤٤)، وابن عدي في الكامل٥٣٤/٨ ترجمة(٢٠٩٤).

(٤) سنن الدرامي١٤٧٨/٣(٢٣٥٦).

(٥) السنن الكبرى؛ للنسائي٣٩/٧(٧٤٢١).

وقد وهَّم الأئمة هذه الرواية التي فيها ذكر التصريح بالسماع، ورأوا أنها غلط[١]؛ لذا قال النسائي بعد أن أخرج الرواية التي فيها التصريح بالسماع: (ما عمل شيئاً، ابنُ جريج لم يسمعه من أبي الزبير عندنا، والله أعلم)[٢]. ثم قال: (وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج، عيسى بن يونس، والفضل بن موسى، وابن وهب، ومحمد بن ربيعة، ومخلد بن يزيد،

(١) تحرير ذلك: قد يكون الحديث معروفاً من رواية راوٍ معروف بالتدليس، وقد رواه بالعنعنة، فإنَّ هذا يقتضي التوقف في روايته، وعدم الاحتجاج بها حتى يصرح بالسماع، لا سيما إذا كان الراوي يدلس تدليس تسوية، وهذا واضح بيّنٌ. ولكن الإشكال أنَّ بعض الضعفاء أو الثقات ممَّن لم يحفظ الإسناد على وجهه، فيذكر في الإسناد لفظ السماع بين ذاك المدلِّس وشيخه. فيجيء بعض الباحثين، فيعتمد على هذه الرواية، لإثبات سماع هذا المدلِّس لهذا الحديث من ذاك الشيخ، ويدفع عنه بمقتضاها شبهة تدليسه لحديثه هذا. ولكن ذلك لا يقبل؛ لأنَّ لفظ السماع لم يذكر إلا في هذه الرواية التي تفرد بها ذاك الضعيف، -أو الثقة على سبيل الخطأ- فهو متفرد بتلك الزيادة، أعني بالزيادة: لفظ السماع؛ وذلك لأمور:

الأول: لأنَّ زيادة التصريح بالسماع ضعيفة؛ لتفرد ذلك الضعيف بها، فمن يثبت بمقتضاها السماع ويدفع التدليس، فهو بذلك يحتج بالضعيف.

الثاني: أنَّ ذكر السماع في هذا الموضع، مما زاده بعض الرواة الثقات خطأ ووهماً، فيكون ذلك لفظ السماع حينئذ شاذاً غير محفوظ، ويكون المحفوظ عدم ذكره.

ولأئمة الحديث في إدراك ذلك طرق متعددة، لا يدركها إلا نقاد الحديث وجهابذته، كمخالفة الأوثق، أو الأكثر عدداً. وليس هذا من باب الاستشهاد حتى يتسامح في إسناده، بل من باب الاحتجاج؛ لأنَّ لفظ السماع لم يجيء إلا في تلك الرواية التي جاء بها ذاك الضعيف.

وأئمة الحديث -عليهم رحمة الله- عندما يريدون أن يتحققوا من سماع راو من شيخه في حديث معين؛ ينظرون هل صرح ذلك الراوي بالسماع من ذاك الشيخ في هذا الحديث؛ أم لا؟

فإن وجدوا تصريحاً بالسماع منه، لم يعتدوا به، إلا بعد التحقق بصحة الإسناد إلى هذا الراوي الذي يريدون التحقق من سماعه هذا الحديث من شيخه.

وهذا شرط واضح لا خفاء به، ولا تخفى ضرورته وأهميته؛ فإن الإسناد الضعيف لا تقوم به الحجة لإثبات الرواية، فكيف بإثبات السماع، الذي هو أخص من مجرد الرواية؟!

وبهذا؛ يظهر أنَّ الأئمة -عليهم رحمة الله- وإن اختلفوا في إثبات سماعه ونفيه، إلا أنَّ المثبت منهم والنافي، إنما يعتمد في إثبات السماع أو نفيه، على صحة الإسناد أو عدمه كما في= =مع المثال التطبيقي لأبي زرعة الرازي. وينظر: تهذيب التهذيب؛ ٤٥٠/٩، والإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: ٣٩٥- ٤٠٥، ومنهج المتقدمين في التدليس؛ لناصر بن حمد الفهد: ١٠٦.

(٢) السنن الكبرى النسائي٣٩/٧عقب(٧٤١٢).

وسلمة ابن سعيد فلم يقل أحد منهم فيه: حدثني أبو الزبير، ولا أحسبه سمعه من أبي الزبير، والله أعلم)[١].

فرواية التصريح بالسماع تعدُّ وهماً لأمرين:

الأول: أنَّ الرواة لم يروه بالتحديث إلا عند النسائي والدارمي، وقد نص النسائي على توهيم الرواية التي أخرجها، وكذا تحمل رواية الدارمي على الوهم.

الثاني: تصريح أهل العلم كالإمام أحمد(٢٤١هـ) وأبي زرعة وأبي حاتم(٢٧٧هـ) وأبي داود(٢٧٥هـ) والنسائي(٣٠٣هـ) بأنَّ ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير، وتوهيم رواية فيها تصريح بالسماع، أولى من توهيم أئمة أهل الشأن؛ سيما وقد روي عن ياسين الزيات قوله: (أنا حدَّثت به ابنَ جريج، عن أبي الزبير)[٢].

قال الترمذي(٢٧٩هـ): (هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم وقد رواه مغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث ابن جريج. المغيرة بن مسلم هو بصري أخو عبد العزيز القسملي كذا قال علي بن المديني)[٣].

---

(١) السنن الكبرى النسائي٧/٣٩عقب(٧٤٢٤).

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/١٨٧-١٨٨مسألة(١٣٥٣).

(٣) سنن الترمذي٤/٥٢عقب(١٤٤٨).

وقد تابعه سفيان الثوري[١]، والمغيرة بن مسلم[٢]، وأشعث بن سوار[٣]، إلا أنَّ جميعها معلولة[٤]. ولكن بمجموعها يدل على أنَّ للحديث أصلٌ، سيما وأنَّ للحديث ما يشهد له[٥] والله أعلم.

● **خلاصة القول**: إنَّ ابن جريج لم يسمع الحديث من أبي الزبير، وإنما سمعه من ياسين الزيات، ولكن دلَّسه عنه، كما نص على ذلك أبو زرعة وجمع من المحدثين، وأنَّ رواية التصريح بالسماع تعد وهماً؛ وذلك لمخالفتها نص الأئمة، ولمخالفتها ما رواه جمعٌ من الثقات، مع تصريح المدلِّس بأنَّه قد حدَّث المدلِّس بهذا الحديث. والله أعلم.

---

(١) أخرج روايته: النسائي٨/٨٨(٤٩٧١)، وفي الكبرى؛ له٧/٣٨(٧٤٢٠) وقال عقيبه: (لم يسمعه سفيان من أبي الزبير)، وابن حبَّان ١٠/٣١١(٤٤٥٨).

(٢) أخرج روايته: الترمذي٤/٥٢(١٤٤٨)، وفي العلل الكبير؛ له(٤٢٢)، والنسائي٨/٨٩(٤٩٥٧)، وفي الكبرى؛ له٧/٤٠ (٧٤٢٥)، وقال عقيبه: (المغيرة بن مسلم ليس بالقوي في أبي الزبير، وعنده غير حديث منكر)، والبيهقي في الكبرى٨/٤٨٥(١٧٢٩)، وفي معرفة السنن والآثار؛ له١٢/٤٢٩(١٧٢٥٣).

(٣) أخرج روايته: النسائي٨/١٩(٤٩٧٦٩، وفي الكبرى؛ له٧/٤٠(٧٤٢٧)، وقال عقيبه: (أشعث بن سوار ضعيف لا يحتج بحديثه).

(٤) ينظر: حاشية(٢)، و(٣)، و(٤) من الصفحة نفسها.

(٥) ينظر: نصب الراية؛ للزيلعي٣/٣٦٣، وطرح التثريب؛ للعراقي٨/٣٢، وفتح الباري؛ لابن حجر١٢/٩١، والتلخيص الحبير٤/١٨٢.

● **الثانية: إعلال رواية المدلِّس التي دلَّس فيها عن الضعفاء:**

● **المثال: إعلال الحديث بالتدليس؛ لأنَّ راويه يدلس عن الضعفاء إضافة على أنَّه متكلمٌ فيه:** قال ابن أبي حاتم: (وسمعت أبي وأبا زرعة في حديث حجاج بن أرطاة[١]، عن عمرو بن شعيب، عن زينب السهمية، عن عائشة، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- : أنَّه كان يتوضأ، ويقبل، ويصلي، ولا يتوضأ.

فقالا: الحجاج يُدِّلس في حديثه عن الضعفاء، ولا يحتج بحديثه)[٢].

● **بيان إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة:** أعل الحافظ أبو زرعة الرازي حديث الحجاج بن أرطاه؛ بأنَّه مدلس عن الضعفاء، ولم يصرح بالسماع في حديثه هذا، فخبره غير مقبول؛ على الرغم من أنَّ أصل الحديث ثابت مخرج في الصحيحين[٣]، ولكن إعلال أبي زرعة ينصرف إلى إسناد الحجاج خاصة؛ فالراوي يروي إسناداً ومتناً، فلا بدَّ من صحة كليهما، فإسناد الحجاج، عن عمرو بن شعيب، عن زينب السهمية به. غير مقبول؛ لأنَّه يدلس عن الضعفاء[٤]، إضافة إلى ضعفه في نفسه[٥]، وقد يكون أسقط من الإسناد من ضعيفاً أو كذَّاباً، وإذا كان ذلك، فيكون هذا الإسناد لا قيمة له.

---

(١) أخرج روايته: الإمام أحمد٤٠/٣٨٥(٢٤٣٢٩)، وابن ماجه١/٦٨(٥٠٣)، والدارقطني في السنن ١/٢٥٨ (٥٠٦)، وفي العلل؛ له١٥/١٦٢مسألة(٣٩٢٢)، والبيهقي في الخلافيات ٢/١٧٦(٤٤٦)، والمزي في تهذيب الكمال ٣٥/٩٠. وذكر ابن عبد الهادي في تعليقة على العلل أنَّ أبا يوسف القاضي رواه عن الحجاج: ٧٨.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٥٦٦ مسألة(١٠٩).

(٣) البخاري٣/٣٠(١٩٢٧)، ومسلم٢/٧٧٦(١١٠٦)، من طرق عن أمِّ المؤمنين –رضي الله عنها- به.

(٤) وكذا نص الأئمة: ابن المبارك، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، وابن معين، والنسائي، أنَّ حجاج بن أرطاة يدلس عن الضعفاء. ينظر: تعريف أهل التقديس؛ لابن حجر(١١٨). وقال العلائي في جامع التحصيل١٠٥: (مشهور به عن الضعفاء وغيرهم).

(٥) هو (حجاج بن أرطاة، بفتح الهمزة، بن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة الكوفي، القاضي، أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس، من السابعة مات سنة خمس وأربعين بخ م ٤)، التقريب: ١٥٢ترجمة(١١١٩).

قال أبو عبد الله الحاكم(٤٠٥هـ): (هذا إسناد لا تقوم به الحجة؛ فإنَّ حجاج بن أرطأة على جلالة قدره غير مذكور في الصحيح، وزينب السهمية ليس لها ذكر في حديث آخر)[١].

قال البوصيري(٨٤٠هـ): (في إسناده حجاج بن أرطاة، وهو مدلس، وقد رواه بالعنعنة)[٢].

وتكمن علة حديث حجاج أنَّه لم يسمع من عمرو بن شعيب إلا أربعة أحاديث، عن عمرو بن شعيب، وأنَّ الوسطة بينهما متروك الحديث، وهو العرزمي[٣].

قال أبو نعيم الفضل بن دكين(٢١٩هـ): (لم يسمع الحجاج من عمرو بن شعيب إلا أربعة أحاديث، والباقي عن محمد بن عبيد الله العرزمي)[٤].

وأضف إلى أنَّ الحديث معل بعلة أخرى وهي جهالة زينب[٥]، قال الدارقطني: (زينب هذه مجهولة، ولا تقوم بها حجة)[٦]. وقال ابن عبد البر: (وهذه المرأة التي روى عمرو بن شعيب عنها هذا الحديث، مجهولة، قيل: هي زينب السهمية، ولا تعرف أيضاً)[٧].

وقد (خولف) و(توبع) حجاج بن أرطاة على حديثه هذا:

---

(١) نقل قوله هذا البيهقي في الخلافيات٢/١٧٦عقب(٤٤٦).

(٢) الزوائد بحاشية سنن ابن ماجه١/١٨٢.

(٣) هو محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي، بفتح المهملة والزاي، بينهما راء ساكنة، الفزاري، أبو عبد الرحمن الكوفي، متروكٌ، من السادسة مات سنة بضع وخمسين ت ق). تقريب التهذيب:٤٩٤ترجمة(٦١٠٨).

(٤) المراسيل؛ لابن أبي حاتم(١٦٥).

(٥) ينظر: ترجمتها في: تهذيب الكمال؛ للمزي٣٥/١٨٩ترجمة(٧٨٥٢)، وميزان الاعتدال؛ للذهبي٢/١٠٨ترجمة (٣٠٣٩)، وقال ابن حجر في التقريب٧٤٧ترجمة(٨٥٩٧): (لا يعرف حالها).

(٦) سنن الدارقطني١/٢٥٧عقب(٥٠٥).

(٧) الاستذكار؛ لابن عبد البر١/٢٥٧. وينظر: شرح سنن ابن ماجه؛ لمغلطاي١/٥٠٢.

أمَّا المخالفات: فقد خالفه حفص بن غياث[١]، عن عمرو بن شعيب، عن زينب مرسلاً.

وكذا خالفه محمد بن إسحاق[٢]، فرواه عن عمرو بن شعيب، فقال: عن مجاهد، عن عائشة –رضي الله عنها– به.

أما المتابعات: فقد تابعه الأوزاعي؛ واختلف عليه:

فرواه عبد الحميد[٣]، وابن أبي العشرين[٤]، وعثمان بن عمرو بن ساج[٥]، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن زينب به.

وخالفهم عبد الرزاق[٦]، فرواه عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن امرأة سمَّاها، عن عائشة –رضي الله عنها– به .

وقد رجَّح الحافظ الدارقطني(٣٨٥هـ) رواية ابن إسحاق[٧].

ورواه العرزمي[٨]، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه. وإسناده ضعيف جداً، فالعرزمي متروك.

وهذه المتابعات لا تقوي حديث حجاج؛ لأنَّ حديثه أعل خاصة؛ لتدليسه عن الضعفاء، وأنَّه لم يسمع من عمرو بن شعيب إلا أربعة أحاديث.

---

(١) أخرجه روايته: الطبري في تفسيرة٨/٣٩٧(٩٦٣١).
(٢) ذكر روايته: الدارقطني في العلل١٥/١٦٢مسألة(٣٩٢٢).
(٣) أخرج روايته: الدارقطني في السنن١/٢٥٧(٥٠٥).
(٤) ذكر روايته: الدارقطني في العلل١٥/١٦٢مسألة(٣٩٢٢).
(٥) ذكر روايته: الدارقطني في العلل١٥/١٦٢مسألة(٣٩٢٢).
(٦) المصنف؛ لعبد الرزاق١/١٣٥(٥٠٩).
(٧) العلل؛ للدارقطني١٥/١٦٢مسألة(٣٩٢٢).
(٨) أخرج روايته: البيهقي في الخلافيات٢/١٧٧(٤٤٨).

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث المدلس عن الضعفاء لا يحتجُّ به إذا عنعن، ويعد في جملة الأحاديث الضعيفة، حتى ولو كان المتن صحيحاً من غير وجه كما سبق في المثال التطبيقي. والله أعلم.

● **الثالثة: إعلال الحديث؛ بالانقطاع والتدليس بين الواسطتين؛ على الرغم من وقوع التصريح بينهما بالتحديث**؛ وفيها مثالان:

● **المثال الأول: إعلال رواية التصريح بالسماع بين ثقتين؛ وذلك لأنَّهما لم يقارب لقاء أحدهما الآخر فضلاً عن السماع، وأنَّ التصريح وقع وهماً**: قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه إسحاق بن سليمان بالري، عن جعفر بن سليمان، عن أبي التياح[١]، قال: حدثني حميد بن عبد الرحمن الحميري، منذ أكثر من خمسين سنة؛ قال: سمعت أبا بكر الصديق يخطب الناس فقال في خطبته: يا أيها الناس، إن عهدكم نبيكم عام أول، وهو يقول في خطبته: ((**سلوا الله العافية؛ فإنه لم يعط أحد مثل العافية، ليس اليقين، فعليكم بالصدق والبر؛ فإنهما في الجنة، وإياكم والفجور والكذب؛ فإنهما في النار**))؟

قال أبو زرعة: هذا حديث وهم عندنا، وحميد بن عبد الرحمن لم يلق أبا بكر، ولم يقارب لقاءه)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي**: أعل الحافظ أبو زرعة الرازي هذا الحديث بالوهم، بأنَّ ثمة سقط من الإسناد؛ وذلك أنَّ حميد بن عبد الرحمن لم يلق أبا بكر ولم يقارب لقاءه، فكيف يجيء هذا الإسناد عن حميد: سمعت أبا بكرٍ ! فهذا الأمر لا يستقيم، ويدل على أحد أمرين:

الأول: إمَّا أنَّ الإسناد فيه سقطٌ.

الثاني: وإمَّا أن يكون حميداً قد كذب في هذا الحديث؛ وذلك أنَّه يقول: سمعتُ أبا بكر وهو لم يلق أبا بكر، ولكن حميداً ثقة[٣]، حاشاه أن يكذب، وكذا من روى عن حميد، فدلَّ على أنَّ في الإسناد سقطٌ، أي أنَّ ثمة واسطة بين حميد وبين الصديق –رضي الله عنه.

---

(١) ذكر روايته الدارقطني في العلل١/١٦٦(٤).

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/٤٥٠-٤٥١مسألة(٢١٠٤).

(٣) هو (حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري، ثقةٌ، فقيهٌ، من الثالثة ع). تقريب التهذيب: ١٨٢ترجمة(١٥٥٤).

وقد نص أبو حاتم الرازي إلى ما ذهب إليه أبو زرعة، مع تنصيص على الواسطة التي بين حميد وأبي بكر –رضي الله عنه–؛ إذْ قال: (هذا خطأ؛ إنَّما هو: حميد، عن ابن عباس؛ قال: سمعت أبا بكر)[١].

وعند تخريج المسألة تبيَّن أنَّ الوهم من أبي التياح مع ثقته وتثبته[٢]؛ إذْ خالفه قتادة ابن دعامة[٣] –فيما رواه عنه سليم بن حيان[٤]، عن حميد، عن ابن عباس، عن عمر ابن الخطاب، عن أبي بكر –رضي الله عنهم–.

قال الدارقطني(٣٨٥هـ) بعد انْ بيَّن الاختلاف[٥] في الحديث: (ورواه أبو التياح فخالف قتادة، فرواه عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي بكر، ولم يذكر عمر، ولا ابن عباس.

وقول سليم بن حيان فيه أصح؛ لأنَّه ثقةٌ، وزاد فيه عمر، وزيادته مقبولة).

من هنا يتبيَّن صحة قول أبي زرعة الرازي؛ بإنَّ حديث أبي التياح وهمٌ؛ وذلك أنَّه أسقط من إسناده ابن عباس، وعمر –رضي الله عنهم–، فأفسد قول حميد: (سمعت أبا بكر).

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/٤٥٠-٤٥١مسألة(٢١٠٤).

(٢) ينظر: التقريب؛ لابن حجر: ٦٠٠ترجمة(٧٧٠٤).

(٣) أخرج روايته: الدارقطني في العلل١/١٦٦مسألة(٤).

(٤) كما في العلل؛ للدارقطني١/١٦(٤). وسليم هو (سليم بفتح أوله ابن حيان، بمهملة = =وتحتانية، الهذلي، البصري، ثقةٌ، من السابعة ع). التقريب: ٢٤٩ترجمة (٢٥٣١).

(٥) ومن الاختلاف، رواية علقها الدارقطني عن سليم بن حيان، عن قتادة، عن حميد بن عبد الرحمن، أنَّ عمر بن الخطاب قال: إنَّ أبي بكر. ينظر: العلل١/١٦٦(٤). وقد أخرجه من هذا الوجه عن سليم: الإمام أحمد١/٢١٩(٤٩)، ومن طريقه أخرجه النسائي في الكبرى٩/٣٢٦(١٠٦٥٥)، وأبو يعلى في مسنده١/٢٠(٨)، والطبراني في الأوسط٧/١١ (٦٧٠٤).

هذا، وقد جاء الحديث من طرق كثيرة عن الصديق-رضي الله عنه-[١]، فقد جاء من طريق أبي عبيدة[٢]، وأبي هريرة[٣]، وأوسط بن عامر البجلي[٤]، وجبير بن نفير[٥]، ورفاعة بن رافع[٦]، والحسن البصري[٧]، وقيس بن أبي حازم[٨]. وصححه من طرق ابن حبان[٩]، والحاكم[١٠]، وحسنه المقدسي[١١]. إضافة إلى ترجيح الدارقطني طريق سليم.

● **خلاصة القول:** إن الحديث وهم فيه أبو التياح؛ لإسقاطه الواسطة بين حميدٍ والصديق -رضي الله عنه-، وإنَّ إعلال أبي زرعة الرازي كان في محلِّه، إلا أنَّه لم يبيِّن الصحيح، وقد بيَّن ذلك الدارقطني رحمه الله.

---

(١) ولم أذكر درجة هذه الطرق؛ لأمرين؛ الأول: إنَّ الحديث صحيح ثابت بمجموع طرقه، وقد صحح بعض طرقه ابن حبان والحاكم وغيرهما. الثاني: طلباً للاختصار، وإن ذكر ذلك نصب ليس وراءه إرب؛ وذلك إن أبا زرعة تكلم عن إسناد خاص، ولم يضعف الحديث بجملته، لذلك كانت دراستي له متوجه إلى كلام أبي زرعة حصراً.

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد١/٢١٨(٤٦)، وعبد الله ابنه في زوائده على المسند١/١١(٦٦).

(٣) أخرج روايته: الإمام أحمد١/١٨٨(١٠)، والبزار١/٧٩(٢٤)، وأبو يعلى في مسنده١/٧٥ (٧٤)، والفاكهي في فوائده(٢٢٤)، والبيهقي في الشعب٣/٤٠(١٣٧٠).

(٤) أخرج روايته: الطيالسي١/٧(٥)، وعلي بن الجعد١/٢٥٦(١٧٠٢)، والإمام أحمد١/١٨٤(٥)، والبخاري في الأدب المفرد١/٢٥٢(٧٢٤)، وابن ماجه٢/١٢٥٦(٣٨٤٩)، والبزار١/١٤٦ (٧٥)، والنسائي في الكبرى٩/٣٢٤ (١٠٦٤٩)، وأبو يعلى في مسنده١/١١٢(١٢١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار١/٣٩٧(٤٥٣)، والطبراني في مسند الشاميين (٥٧٩)، = =وابن حبان في صحيحه٣/٢٣٢(٩٥٢)، والحاكم في المستدرك١/٧١١(١٩٣٨)، والبيهقي في الشعب٦/٤٣٧(٤٤٤٩).

(٥) أخرج روايته: النسائي في الكبرى٩/٣٢٦(١٠٦٥٤)، والدولابي في الأسماء والكنى٢/٥٠٧ (٩١٦)، وأبو نعيم في الحلية٥/١٣٥، والمقدسي في المختارة٨/١٦٤(٧٣).

(٦) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في مصنفه٦/٢٣(٢٩١٨٢)، والإمام أحمد١/١٨٥(٦)، والترمذي ٥/٥٥٧(٣٥٥٨)، والبزار١/٩٢(٣٤)، وأبو يعلى في مسنده١/٨٧(٨٦).

(٧) أخرج روايته: الإمام أحمد١/٢١٢(٣٨). وإسناده منقطعٌ، الحسن لم يسمع من أبي بكر –رضي الله عنه-.

(٨) أخرج روايته: العقيلي في الضعفاء٤/٣٦١، والطبراني في الصغير١/١١٣(١٦٣).

(٩) في صحيحه٣/٢٣٢(٩٥٢).

(١٠) في المستدرك١/٧١١(١٩٣٨).

(١١) في المختارة١/١٦٤(٧٣).

● **المثال الثاني: إعلال رواية المدلس التي صرح فيها بالسماع، لأنَّ التصريح بالسماع جاء من رواية من لا يميِّز ويضبط صيغ السماع:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو تقي[١]؛ قال: حدثني بقية؛ قال: حدثني عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال النَّبيُّ – صلى الله عليه وسلم -: ((**لا تبدؤوا بالكلام قبل السلام، فمن بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه**))؟

قال أبو زرعة: هذا حديث ليس له أصل؛ لم يسمع بقية هذا الحديث من عبدالعزيز؛ إنما هو عن أهل حمص، وأهل حمص لا يميزون هذا)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** في البدء أقول: من المعلوم عند أهل الحديث أهمية تصريح الراوي بالسماع، سيما إذا كان مدلساً؛ لكي نأمن من تدليسه بانتفاء شبهة التدليس.

ولكن الإشكال أنَّه قد يوجد في الإسناد تصريحاً بالسماع بين المدلس وبين من روى عنه، إلا أنَّ هذا التصريح ليس صحيحاً. وهذا يكون في الأعم الأغلب عند الشاميين وبعض المصريين.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي(٧٩٥هـ): (...، وقد نازعه في ذلك الإسماعيلي، وقال: إنما سمعه حميد من ميمون بن سياه، عن أنس، قال: ولا يحتجُّ بيحيى بن أيوب في قوله: حدَّثنا أنس؛ فإنَّ عادة الشاميين، والمصريين جرت على ذكر الخبر فيما يروونه؛ لا يطوونه طي أهل العراق.

يشير إلى أن الشاميين والمصريين يصرحون بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متصلا بالسماع)[٣].

وقال أيضاً: (وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول هو خطأ، يعني ذكر السماع...، وحينئذ فينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يغتر بمجرد ذكر السماع

---

(١) أخرج روايته: أبو نعيم في الحلية٨/١٩٩، وجاء فيه: (حدَّثنا بقية بن الوليد، عن عبد العزيز)، من غير أن يصرح بقية بالتحديث.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٦/٢٧٠-٢٧١مسألة(٢٥١٦).

(٣) فتح الباري؛ لابن رجب٣/٥٤. وينظر: ٣/٩٤، و٤/٣٩٨، و٦/٢٨ من الكتاب نفسه.

والتحديث في الأسانيد)[١].

ويمكن تقسيم وقوع تغيير صيغة التصريح بالتحديث أو السماع في موضع لم يصرح فيه المحدث من الرواة على قسمين[٢]:

الأول: وقوع ذلك من خفيفي الضبط، ومن عرف عنهم بالتساهل، وهذا يحصل منهم كثيراً، ومن أمثلة ذلك:

١. قال الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ): (كان مبارك يرفع ابن مغفل كثيراً ويقول في غير حديث عن الحسن قال: نا عمران، قال: نا ابن مغفل، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك غيره).

٢. وقال الدوري(٢٧١هـ): (سمعت يحيى ابن معين يقول: كان جرير بن حازم يحدث فيقول: حدثنا، فكان حماد بن زيد يقول له: عن، عن، عن. قال يحيى: وكان حماد بن زيد يقول لجرير بن حازم فيما بينه وبينه)[٣].

٣. ما جاء في سؤال ابن أبي حاتم الرازي لأبيه وجواب أبيه:

قال أبو حاتم(٢٧٧هـ): (هذا حديث موضوع، لا أصل له، وكان بقية يدلس، فظنوا أنَّه يقول في كل حديث: حدثنا، ولا يفتقدون الخبر منه)[٤].

القسم الثاني: وقوع ذلك من الثقات الحفاظ:

وهذا قد يحصل قليلاً، ويكون من الأوهام التي تعرض للثقة، وتدخل في الحديث المعل، ومن أمثلة ذلك:

١. قال الإمام يحيى بن معين(٢٣٣هـ):(أخطأ عبد الرحمن بن مهدي يوماً فقال: حدثنا هُشيم قال: حدثنا منصور، ولم يكن هُشيم سمعه من منصور)[٥].

٢. وقال الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ): (قد ذكر ابن المديني: أنَّ شعبة وجدوا عليه غير

---

(١) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٥٣٩.

(٢) ينظر: منهج المتقدمين في التدليس؛ للشيخ ناصر الفهد: ٨٨.

(٣) تأريخ ابن معين؛ رواية الدوري٤/٣٣٧.

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٦/١٤٢مسألة(٢٣٩٤)، وينظر: ٢/٣٣٧مسألة(١١٥١)، و٥/١٤٤مسألة (١٨٧١)، و١٥/٢٥٠مسألة(١٩٥٧).

(٥) تأريخ ابن معين؛ رواية الدوري٤/١٤٥.

شيء يذكر فيه الأخبار عن شيوخه، ويكون منقطعاً)[١].

ومن هنا يتبيَّن أنَّ التحديث قد يكون من تصرف الرواة عن المدلس، لا من قول المدلس، وعندها فلا يمكن الحكم بأن المدلس قد صرح بالتحديث لمجرد وجود هذا

التصريح في بعض الطرق، فهذا يعد من الخطأ، إذ لا بد من معرفة ذلك جيداً ممن روى الصيغة.

والأمر يعود في ذلك كله إلى النظر في الأسانيد والرجال، والاعتبار والقرائن، وهذا لا ينضبط بضابط مطلق. وهذا كله يؤكد أن الأخذ بالضوابط فقط من دون نظر في الطرق والأسانيد واعتبار الروايات ومقارنتها كما هو منهج كثير من المعاصرين في الحكم على رواية المدلس خطأ[٢].

ولنرجع إلى مثالنا التطبيقي، فقد أعل أبو زرعة حديث أبي تقي بأنَّه لا أصل له، وأنَّ ما وقع فيه من التصريح بالتحديث بين بقية وابن أبي رواد غير صحيح؛ وذلك أنَّ من رواه عن بقية هو أبو تقي هشام عبد الملك، وهو من أهل الحمص، وأهل حمص لا يميزون بين صيغ السماع[٣]، أي أنَّهم يتصرفون في صيغ الأداء، كأن يروون العنعنة تحديثاً، وهذه من القواعد الحديثية التي نص عليها أبو زرعة، والتي تدل على خبرته بالرواة وأحاديثهم. وقد نص على عدم ضبط رواة أهل حمص عن بقية أبو حاتم الرازي[٤]، بأنَّ بقية بن الوليد، كان يروي عن شيوخ ما لم يسمعه، فيظن أصحابه أنَّه سمعه، فيروون عنه تلك الأحاديث، ويصرحون بسماعه لها، من شيوخه، ولا يضبطون ذلك. فالتحديث لا قيمة له هنا؛ لأنَّه من طريق أهل

---

(١) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب١/٢٠١.

(٢) ينظر: منهج المتقدمين في التدليس؛ للشيخ ناصر الفهد: ٩١.

(٣) عدم التمييزٌ أمرٌ لا بأس به، ويعدُّ صحيحاً لمن لم يرو عن مدلِّس، أمَّا الرواية عن المدلسين فيشترط نقل الصيغة نفسها، قال ابن رجب في شرح العلل٢/٥٨٨: (قال الحاكم: قرأت بخط محمد بن يحيى: سألت أبا الوليد هشام ابن عبد الملك الطيالسي: أكان شعبة يقرّق بين(أخبرني) و (عن) ؟ فقال: أدركت العلماء وهم لا يفرّقون بينهما). وحمله البيهقي على من لا يُعرف بالتدليس؛ لأنّ عدم التفريق بين صيغ السماع والعنعنة إنمَّا هو في حَقّ غير المدلس، وهذا موطن إجماع. ينظر: جهود المحدثين؛ لعلي الصياح: ٩٤.

(٤) ينظر: علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٦/١٤٢مسألة (٢٣٩٤)، و٢/٣٣٧مسألة(١١٥١)، و٥/١٤٤مسألة (١٨٧١)، و١٥/٢٥٠مسألة(١٩٥٧).

حمص، وهم لا يضبطون ذلك.

وبمعنى أنَّ بقية دلَّس في حديثه، ولم يسمعه من عبد العزيز بن أبي رواد.

إلا أنَّ أبا تقي هشام قد توبع على حديثه، متابعات تامة، وأخرى نازلة:

الأولى: فرواه العباس بن أحمد الحمصي(١): حدثنا كثير بن عبيد الحمصي: ثنا بقية بن الوليد: ثنا ابن أبي رواد به. وإسنادها ثقات؛ ولكن لا قيمة لها؛ لأنَّ التصريح جاء من طريق أهل حمص، وأهل حمص لا يميزون بين صيغ كما سبق(٢).

الثانية: تابعه حفص بن عمر الأبلي، عن بقية: قال: حدَّثنا عبد العزيز بن أبي رواد(٣)، به. وهي متابعة ضعيفة جداً؛ من أجل حفص بن عمر الأبلي(٤).

الثالثة، متابعة نازلة: رواه هارون السرخسي(٥)، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال النَّبيُّ – صلى الله عليه وسلم –: ((من بدأ بالسؤال قبل السلام فلا تجيبوه)). إسنادها مظلمٌ، فهارون متهمٌ بالكذب(٦).

قال أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ): (هذا حديث باطل، ليس من حديث ابن أبي رواد)(٧).

وقال الهيثمي(٨٠٧هـ): (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه هارون بن محمد –أبو الطيب– وهو كذاب)(٨).

ولما كان الإسناد لا يصح عن عبد العزيز بن أبي رواد، أنكر أهل العلم الحديث:

---

(١) أخرج روايته: ابن السني في عمل اليوم والليلة١/١٧٦(٢١٤).

(٢) وقد أبعد العلامة الشيخ الألباني؛ إذْ راح محاكماً قول أبي زرعة الرازي؛ إذْ قال السلسلة الصحيحة ٢/ ٤٥٩ (٨١٧): (ومن الصعب الاقتناع بأن مجرد كونه حمصياً – مع كونه ثقة – لا يميز بين قول بقية عن وبين قوله (حدثنا) ! ولذلك فإنِّي أذهب إلى أنَّ الحديث بهذا الإسناد حسن على أقل الدرجات).

(٣) الكامل؛ لابن عدي٢/٣٠٣.

(٤) قال ابن عدي في الكامل٣/٢٨٨ترجمة(٥١١): (وأحاديثه كلها إما منكر المتن أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب)، وكذَّبه أبو حاتم وغيره. ينظر: لسان الميزان؛ لابن حجر٢/٣٢٥ترجمة(١٣٢٧).

(٥) أخرج روايته: الخرائطي في مكارم الأخلاق(٨٨٠)، وابن أبي حاتم في العلل٦/٢٧١ مسألة(٢٥١٧)، والطبراني في الأوسط١/١٣٦(٤٢٩)، وأبو طاهر السِّلفي في الطيوريات ٣/١٢٤٤(١٨٨٧).

(٦) كذَّبه ابن معين، وقال ابن عدي في الكامل٨/٤٤١ترجمة(٢٠٤٦): (وهارون ليس بمعروف ومقدار ما يرويه ليس بمحفوظ). وينظر: لسان الميزان؛ لابن عدي٦/١٨٢ترجمة(٦٤٠).

(٧) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٦/١٣٧مسألة(٣٢٩٠).

(٨) مجمع الزوائد؛ للهيثمي٨/٣٢.

قال أبو نعيم الأصبهاني(٤٣٠هـ): (غريب من حديث عبد العزيز، لم نكتبه إلا من حديث بقية)[١]. وتقدَّم قول أبي حاتم الرازي.

● **خلاصة القول**: إنَّ الحديث معلول بالتدليس وعدم السماع، لأنَّ بقية لم يسمعه من ابن أبي رواد، وأنَّ ما وقع من تصريح بالتحديث بين بقية وابن أبي رواد لا قيمة له؛ لأنَّه من رواية أهل حمص، وأهل حمص لا يميزون بين صيغ السماع. ومن هنا يمكن تقرير قاعدة: (إذا روى الحمصي رواية عن مدلس صرح فيها بالسماع بينه وبين من روى عنه، فلا يعتدُّ بذلك التصريح حتى يتحقق ثبوت السماع من طرق أخرى، سيما إذا كان الخبر منكراً غريباً). وهذه من نفائس القواعد المستنبطة من كلام أبي زرعة وكلام غيره. والله أعلم.

---

(١) الحلية٨/١٩٩.

المبحث العاشر

إعلال الحديث بالاضطراب؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تعريف الحديث المضطرب لغة واصطلاحاً، وفيه مسائلٌ

● **المضطرب لغة:** اسم فاعل من اضطرب، مأخوذ لغة من الاضطراب بمعنى: الحركة والاختلاف، واضطرب أمره اختل، والموج يضطرب: أي يضرب بعضه بعضاً[(١)]. ويقال: اضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم[(٢)].

● **المضطرب اصطلاحاً:** يمكن أن يعرف بأنَّه: وهو ما روي من وجوه مختلفة متساوية في القوة على وجه يؤثر، مع عدم التمكن من الترجيح بين تلك الأوجه[(٣)].

---

(١) ينظر: مختار الصحاح؛ للرازي: ١٨٣مادة(ضرب).

(٢) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور١/٥٤٤مادة(ضرب).

(٣) وينظر: الاقتراح؛ لابن دقيق العيد: ٢٢، والنكت؛ للزركشي٢/٢٢٤، وشرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي١/٢٩٠.

المطلب الثاني

شرط الاضطراب وأنواعه وحكمه

● **شرط الاضطراب**: إذا تساوت الروايات، واختلفت اختلافاً يؤثر قدحاً، فهنا يحكم بالاضطراب[١]. أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى، بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب، ولا له حكمه[٢]. وكذلك إذا أمكن الجمع بين تلك الوجوه، بحيث يمكن أن يكون المتكلم معبراً باللفظين الواردين عن معنى واحد فلا إشكال أيضا مثل: أن يكون في أحد الوجهين قد قال الراوي عن رجل وفي الوجه الآخر سمى رجلاً، فهذا يمكن أن يكون ذلك المسمى هو ذلك المبهم فلا تعارض إلى غير ذلك من التعارض غير الحقيقي[٣].

---

(١) ينظر: النكت؛ لابن حجر٢/٧٧٣.

(٢) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ١٩٢، والاقتراح؛ لابن دقيق العيد: ٢٢.

(٣) ينظر: الاقتراح؛ لابن دقيق العيد: ٢٢، والنكت؛ للزركشي٢/٢٢٦.

● **رابعاً: أنواع الاضطراب:** يقع الاضطراب في متن الحديث في لفظه ومعناه[١]، وهو نادرٌ[٢]، وقد يقع في الإسناد[٣]، وهو الأكثر[٤]. وقد يجتمع الاضطراب في الإسناد والمتن جميعاً، وقد يقع ذلك من راو واحد، وقد يقع بين رواة له جماعة[٥].

خامساً: حكم الحديث المضطرب: والاضطراب القادح موجب لضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه لم يضبط[٦]. لكن هناك اضطراب لا يضر ولا يقدح في صحة الحديث، وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم راوٍ أو اسم أبيه أو نسبته ونحو ذلك مع كون ذلك الراوي ثقة فيحكم للحديث حينئذ بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطرباً[٧].

---

(١) ينظر: النكت؛ للزركشي٢/٢٣٨.

(٢) ينظر: تحقيق الرغبة؛ للشيخ الخضير: ١٠٩.

(٣) وقد يقع من راو واحد، فيختلف في الحديث على نفسه، وذلك بأن يحدث بالحديث مرة على وجه، ومرة أخرى على وجه آخر مخالف له، وقد يقع من عدد من الرواة، كأن يروي الحديث بعض الرواة على وجه، والبعض الآخر على وجه آخر مخالف له. وإذا كان الاختلاف من راو واحد، فلا بد وأن يتحد المخرج؛ لأنَّ هذا الراوي هو مخرج الحديث، الذي تلتقي عنده الأسانيد. وأما إذا كان الاختلاف من عدد من الرواة، فقد يتحد المخرج، كأن يقع الخلاف بينهم على شيخ واحد هو مخرج هذا الحديث. وقد يتعدد؛ بمعنى أن كل راو من هؤلاء الرواة روى الحديث نفسه بإسناد آخر يختلف عن الإسناد الذي ذكره غيره ترجع إلى مخرج واحد، وعليه يعتبرون تلك الأسانيد المتعددة مختلفة، ويعلون بعضها ببعض، ويحكمون على من غير المخرج بالخطإ والوهم. ينظر: تقريب علم الحديث؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ٢٥١.

(٤) ينظر: تحقيق الرغبة؛ للشيخ الخضير: ١٠٩.

(٥) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ١٩٣، والوسيط في علوم الحديث؛ لأبي شهبة: ٣١١. وينظر تفصل صور اضطراب المتن والإسناد في النكت على كتاب ابن الصلاح٢/٧٧٨، فقد أجاد وأفاد.

(٦) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ١٩٣، وشرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي ١/٢٩٣.

(٧) ينظر: النكت؛ للحافظ ابن حجر٢/٧٧٣، وتحقيق الرغبة؛ للشيخ الخضير: ١١٠.

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال الحديث بالاضطراب عند الحافظ أبي زرعة الرازي:**

● **المثال: إعلال إسناد الحديث بالاضطراب، للاختلاف في إسناده مع عدم إمكان الترجيح، وأنَّه الاضطراب من مدار الحديث؛ لثقة من رووه عنه:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه المبارك بن فضالة[١]، عن عبد الله بن محمد ابن عقيل، عن جابر بن عبد الله: أنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ضحى بكبشين أملحين موجوءين...الحديث.

وروى هذا الحديث: حماد بن سلمة[٢]، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عبدالرحمن بن جابر بن عبد الله، عن أبيه جابر، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–. وروى هذا الحديث: الثوري[٣]، فقال: عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة – أو عائشة – عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم –.

ورواه عبيد الله بن عمرو[٤]، وسعيد بن سلمة[٥]؟

فقالا: عن عبد الله بن محمد بن عقيل[٦]، عن علي بن حسين، عن أبي رافع، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – .

قلت لأبي زرعة: فما الصحيح؟ قال: ما أدري، ما عندي في ذا شيء.

---

(١) ذكر روايته الدارقطني في العلل٧/١٩مسألة(١١٧٩).

(٢) ذكره روايته البيهقي في الكبرى٩/٢٦٧(١٩٥٢٠)، ومعرفة السنن والآثار؛ له٧/٢٣٣ (٥٦٧٣).

(٣) أخرج روايته: عبد الرزاق في المصنف٤/٣٧٩(٨١٣٠)، والإمام أحمد٤١/٤٩٧(٢٥٠٤٦)، والحاكم في المستدرك٤/٢٥٣(٧٥٤٧)، والبيهقي في الكبرى٩/٢٧٦(١٩٥٢٠)، وفي معرفة السنن والآثار؛ له٧/٢٢٣ (٥٦٧٢)، وفي شعب الإيمان؛ له٣/١٥١(١٤٨٦).

(٤) أخرج روايته: ابن أبي خيثمة في التأريخ الكبير١/٣٢٨، والبيهقي في الكبرى ٩/٢٥٩ (١٩٤٨٢)، والدارقطني في العلل٩/٣١٩مسألة(١٧٩٢).

(٥) أخرج روايته: الطبراني في الكبير١/٣١١(٩٢٠).

(٦) أخرج روايته هذه: الطبراني في الكبير١/٣١٢(٩٢٣)، والبيهقي في الكبرى٩/٢٥٩ (١٩٤٨٢) كلاهما من طريق زهير بن محمد.

قلت لأبي: فما الصحيح؟ قال أبي: ابن عقيل لا يضبط حديثه.

قلت: فأيهما أشبه عندك؟ قال: الله أعلم.

وقال أبو زرعة: هذا من ابن عقيل، الذين رووا عن ابن عقيل كلهم ثقات)[١].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب أبو زرعة الرازي إلى أنَّ الاختلاف في هذا الحديث من ابن عقيل نفسه بعد أن توقف في بادئ الأمر؛ وعلل ذلك بأنَّ الرواة الذين رووه عن ابن عقيل كلهم ثقات، فهذا يدل على أنَّ الاختلاف منه لا منهم، وتخطئته أولى من تخطئة الجمع، سيما وأنَّه متكلَّمٌ فيه[٢].

وعند تخريج الحديث، يتبيَّن أنَّ ابن عقيل قد اضطرب في روايته لهذا الحديث على ستة أوجه، يمكن تلخيصها على ما يأتي:

الوجه الأول: ما رواه سفيان الثوري، ومعتمر[٣]، عن ابن عقيل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أو عائشة-رضي الله عنهما-[٤]. بالشك وعدم الجزم به.

الوجه الثاني: الجزم أنَّه من رواية أبي هريرة، عن أم المؤمنين عائشة —رضي الله عنهما-. ما رواه سفيان الثوري[٥]، عن ابن عقيل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة-رضي الله عنه- أنَّ عائشة —رضي الله عنها بلا شك.

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٤٩٧-٤٩٩مسألة(١٥٩٩).

(٢) ضعفه ابن سعد، ولم يرو عنه الإمام مالك ويحيى القطان، وضعفه ابن عيينة، والإمام أحمد، وابن أبي خيثمة، وعلي بن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن خزيمة وغيرهم. ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي ١٦/٧٨ترجمة (٣٥٤٣)، ولخص الحافظ ابن حجر القول فيه فقال في التقريب٣٢١ترجمة(عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد، المدني، أمُّه زينب بنت علي، صدوقٌ، في حديثه لينٌ، ويقال: تغيَّر بأخرةٍ، من الرابعة مات بعد الأربعين بخ د ت ق).

(٣) ذكر روايته: الدارقطني في العلل٧/١٩مسألة(١١٧٩).

(٤) وينظر: العلل؛ للدارقطني٩/٣١٩مسألة(١٧٩٢).

(٥) أخرج روايته: البيهقي في معرفة السنن والآثار٧/٢٢٣(٥٦٧٢).

الوجه الثالث: أنَّه جعل الحديث من مسند جابر بن عبد الله-رضي الله عنهم، ولم يذكر الواسطة بينه وبين جابر بن عبد الله: وهو ما رواه المبارك بن فضالة، عن ابن عقيل، عن جابر-رضي الله عنهما-[١].

الوجه الرابع: أنَّه جعله من حديث عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه: وهو ما رواه حماد ابن سلمة، عن ابن عقيل، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه جابر بن عبد الله —رضي الله عنهما-[٢].

الوجه الخامس: أنَّه جعل الحديث من مسند أبي رافع: وهو ما رواه شريك[٣] وزهير بن محمد[٤]، وعبد الله بن عمرو[٥]، وسعيد بن سلمة[٦]، وقيس بن الربيع[٧]، عن ابن عقيل، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع —رضي الله عنه-[٨].

الوجه السادس: من رواه عنه مرسلاً: وهو ما رواه معمر، عن ابن عقيل مرسلاً[٩].

فمن هنا يتبيَّن أنَّ ابن عقيل قد اضطرب في حديثه ولم يحفظه، وهذا ما نص عليه أبو زرعة

---

(١) وينظر: العلل؛ للدارقطني٩/٣١٩مسألة(١٧٩٢).

(٢) وينظر: العلل؛ للدارقطني٩/٣١٩مسألة(١٧٩٢).

(٣) أخرج روايته: الإمام أحمد٨/٦(٢٣٨٦٠).

(٤) أخرج روايته: الإمام أحمد٦/٣٩١(٢٧١٩٠)، والطبراني في الكبير١/٣١٢(٩٢٣)، والدارقطني ٩/٣١٩ مسألة (١١٧٩)، والحاكم في المستدرك٢/٣٩١(٣٤٣٢)، والبيهقي في الكبرى٩٩/٢٥٩(١٩٤٨٢)، وفي شعب الإيمان؛ له٩/٤٣٧(٦٩٤١).

(٥) تقدم ذكر روايته عند تخريج المسألة.

(٦) تقدم ذكر روايته عند تخريج المسألة.

(٧) البيهقي في الكبرى٩/٢٥٩(١٩٤٨٢).

(٨) وينظر: العلل؛ للدارقطني٩/٣١٩مسألة(١٧٩٢).

(٩) ذكر روايته الدارقطني في العلل١٥/١٤١مسألة(٣٩٠١).

الرازي بقوله: (هذا من ابن عقيل، الذين رووا عن ابن عقيل كلهم ثقات)[١]. وإلى هذا ذهب أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ) بقوله عن هذا الحديث: (ابن عقيل، لا يضبط حديثه)[٢].

وقد أنكر هذا الحديث سفيان الثوري(١٦١هـ) فيما رواه عنه ابن أبي خيثمة، قال الحافظ ابن أبي خيثمة(٢٧٩هـ): (سمعت يحيى بن معين يقول: لما دخل الثوري اليمن؛ أتاه معمر يسلم عليه؛ فحدَّث يوماً بحديث عن عبد الله بن محمد بن عقيل: أنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- ضحي بكبشين.

وهو حديث يخطئ فيه ابن عقيل، وإنما[٣] الخطأ من ابن عقيل, فقال له الثوري: تعست يا أبا عروة، فغضب معمر من ذاك فما أتاه حتى خرج، ولا سلَّم عليه)[٤]. فهذا نصٌ من الثوري في إنكار هذا الحديث بشكل عامٍ، وقد بيَّن ابن أبي خيثمة أنَّ الوهم من ابن عقيل.

وقد نصَّ الحافظ الدارقطني(٣٨٥هـ) على اضطراب ابن عقيل فيه بقوله: (والاضطراب فيه من جهة ابن عقيل، والله أعلم)[٥]. وأشار البيهقي(٤٥٨هـ) إلى أنَّ الاختلاف من ابن عقيل[٦].

ولا يمكننا ترجيح رواية من الروايات عن ابن عقيل؛ لشدَّة اضطرابه، ولتساوي الوجوه، لذا لم يرجح البخاري طريقاً على طريق آخر -كما سيأتي- وكذا أبو زرعة وأبو حاتم والدارقطني.

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٤٩٧-٤٩٩مسألة(١٥٩٩)

(٢) المصدر نفسه والمسألة نفسها.

(٣) ثمة سقط وخطأ في الأصل، وأصلحته من تأريخ دمشق؛ لابن عساكر٥٩/٤٠٥. وينظر: سير أعلام النبلاء؛ للذهبي٧/١٨.

(٤) التأريخ الكبير؛ لابن أبي خيثمة١/٢٣٧.

(٥) ينظر: العلل؛ للدارقطني٧/٢٠مسألة(١١٧٩).

(٦) ينظر: معرفة السنن والآثار؛ للبيهقي٧/٢٢٣.

وجاء في العلل الكبير للترمذي(٢٧٩هـ) أنَّه قال: (وسألت محمداً عن حديث عبدالله ابن محمد بن عقيل، أنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- ضحى بكبشين. قلت إنَّه يقول: عن أبي سلمة, عن أبي هريرة , وقال: عن أبي سلمة, عن عائشة. ويروى عنه, عن عبد الرحمن ابن جابر, عن أبيه, فقلت له: أي الروايتين أصح؟ فلم يقض فيه بشيء, وقال: لعلَّه سمع من هؤلاء)[١].

إلا أنَّ هذا غير صريح من الإمام البخاري في تصحيحه لحديث ابن عقيل وكأنَّه توقف فيه. وعلى فرض أنَّ البخاري يرى صحة الحديث، فقول الجماعة أبي زرعة، وأبي حاتم، وابن أبي خيثمة، والدارقطني، والبيهقي أولى بالترجيح، والله أعلم.

ثمَّ إنَّ ابن عقيل ليس من الحفَّاظ كـ(الزهري وقتادة وأضرابهم) حتَّى يقال: أنَّه سمع منهم جميعاً.

وللحديث شواهدٌ كثيرة:[٢]، منها:

الأول: عن عبد الرحمن بن السابط -مرسلاً- أنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- ضحى بكبشين أملحين أجذعين، قال: ((**واحد عني، وواحد عمن شهد ألا إله إلا الله من أمتي**)). واسناه ضعيف؛ لإرساله[٣].

---

(١) العلل الكبير؛ للترمذي(٢٤٤).

(٢) قال الحافظ الترمذي عقب أن أخرج حديث أنس رضي الله عنه-٣/١٣٦(١٤٩٤): (وفي الباب عن علي، وعائشة، وأبي هريرة، وأبي أيوب، وجابر، وأبي الدرداء، وأبي رافع، وابن عمر، وأبي بكرة).

(٣) أخرجه: أبو يوسف في الآثار(٣٠٧). قال الحليمي فيما نقله عنه البيهقي٣/٤٥: (وهذا أبلغ ما يكون من البر والشفقة).

الثاني: حديث أنس-رضي الله عنه- أنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- ضحى بكبشين أملحين أقرنين، ويسمي ويكبر، ولقد رأيته واضعاً صفاحهما على قدميه[١].

الثالث: حديث عائشة -رضي الله عنها-، (أنَّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أمر بكبش أقرن يطأ في سواد، وينظر في سواد، ويبرك في سواد، فأتي به فضحى به». فقال: (**يا عائشة هلمي المدية**)). ثم قال: ((**اشحذيها بحجر**)). ففعلت، فأخذها وأخذ الكبش، فأضجعه وذبحه وقال: ((**بسم الله، اللهم تقبل من محمد وآل محمد، ومن أمة محمد**)). ثم ضحى به صلى الله عليه وسلم)[٢].

الرابع: حديث أبي الدرداء-رضي الله عنهما- قال: (ضحى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بكبشين جذعين موجيين)[٣]. وضعفه أبو حاتم[٤]، والدارقطني[٥].

---

(١) متفق عليه: البخاري٧/١٠١(٥٥٥٨)، و١٠٢(٥٥٦٥)، و٩/١٢٠(٧٣٩٩)، ومسلمٌ ٣/١٥٥٦(١٩٦٦)، وما بعده.

(٢) أخرجه: الإمام أحمد٤١/٣٩(٢٤٤٩١)، ومسلمٌ ٣/١٥٥٧(١٩٦٧)، وأبو داود ٣/٩٤ (٢٧٩٢)، واللفظ له، والبيهقي في الكبرى٩/٢٦٧(٥٤٥٦٥).

(٣) أخرجه: ابن أبي شيبة في المسند١/٢٣٤(٢٩)، والإمام أحمد٣٦/٤٤(٢١٧١٣).

(٤) كما علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٥٠٧مسألة(١٦٠٢).

(٥) كما في العلل٦/٢٠٩مسألة(١٠٧٧).

الخامس: حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: (ضحى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بكبش أقرن فحيل يمشي في سواد ويأكل في سواد وينظر في سواد)[١]. وصححه الترمذي[٢]، وابن حبان[٣].

السادس: حديث أبي طلحة، (أنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- ضحى بكبشين أملحين، فقال، عند الذبح الأول: ((**عن محمد وآل محمد**)) وقال، عند الذبح الثاني: ((**عمن آمن بي وصدق من أمتي**))[٤]. وفيه انقطاع[٥].

إلا أنَّ هذه الشواهد لا تقوي حديث ابن عقيل، وذلك أنَّ حديثه أعل به خاصة؛ لاضطرابه فيه.

● **خلاصة القول**: إنَّ إسناد الحديث معلول؛ وذلك أنَّ ابن عقيل اضطرب به ولم يحفظه كما بيَّن ذلك أبو زرعة الرازي وغيره، ولا يمكن الترجيح في روايته لهذا الحديث؛ لشدَّة اضطرابه فيه، مع القول بأنَّ متن الحديث ثابت بمعناه عن غير واحد من الصحابة مرفوعاً. والله أعلم.

---

(١) أخرجه: الإمام أحمد١٧/١٠٣(١١٠٥١)، وابن ماجه٢/١٠٦٤(٣١٢٨)، والترمذي٣/١٣٧ (١٤٩٦)، وابن حبان١٣/٢٢٣ (٥٩٠٢)، والطبراني في الأوسط٥/٢٣٢(٥١٧٥)، والدارقطني٥/٥١٢ (٤٧٥٩)، والحاكم في المستدرك ٤/٢٥٤(٧٥٤٨)واللفظ له، وأبو نعيم في الحلية٣/٢٠٥، والبيهقي في شعب الإيمان٩/٤٣٦(٦٩٤٠)، وفي الكبرى؛ له٩/٤٥٧(١٩٠٨٦). وجاء في العلل الكبير؛ للترمذي(٤٤٥): (سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حفص بن غياث, لا أعلم أحدا رواه غيره, وحفص هو من أصحهم كتاباً. قلت له: محمد بن علي أدرك أبا سعيد الخدري؟ قال: ليس بعجب). وينظر: مجمع الزوائد؛ للهيثمي٤/٢٢.

(٢) إذْ قال بعد أن أخرجه٣/١٣٧(١٤٩٦): (هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث حفص بن غياث).

(٣) في صحيحه١٣/٢٢٣(٥٩٠٢).

(٤) أبو يعلى في مسنده٣/١١(١٤١٧). ينظر: نصب الراية؛ للزيلعي٣/١٥٣.

(٥) ينظر: مجمع الزوائد؛ للهيثمي٤/٢٢.

المبحث الحادي عشر

إعلال الحديث بالجهالة؛ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

معنى الجهالة؛ وفيه مسألتان:

● **الأولى: الجهالة في لغة:** من الجهل، وهو ضد العلم[١]، وقد جهَّله فلان جهلاً وجهالة. والجهالة: أن تفعل فِعلاً بغير العلم[٢]. وتجاهل: أرى من نفسه ذلك وليس به. واستجهله: عدَّه جاهلاً واستخفه أيضاً، والتجهيل: النسبة إلى الجهل[٣].

● **الثانية: أمَّا المجهول في اصطلاح المحدثين:** عرفه الخطيب(٤٦٣هـ) بأنَّه: (هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه, ولا عرفه العلماء به, ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد)[٤]. وتعريف الخطيب يتجه إلى مجهول العين كما سيأتي، ولعل التعريف الأشمل للمجهول: هو من لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معيَّن[٥].

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة؛ لابن فارس١/٤٩٠مادة(جهل).

(٢) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور١١/١٢٩مادة(جهل).

(٣) ينظر: مختار الصحاح؛ للرازي: ٦٣مادة(جهل).

(٤) الكفاية؛ للخطيب: ٨٨.

(٥) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ١١٧، وتقريب علم الحديث؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ١٩٧.

المطلب الثاني

أقسام المجاهيل من حيث حالهم مع ذكر ما ترتفع الجهالة به؛ وفيه مسائل:

● **أولاً: أقسام المجاهيل:** بالنظر في كلام أهل العلم يمكن تقسيم الجهالة على أربعة أقسام، وهي على ما يأتي:

الأول: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً، وروايته غير مقبولة عند الجماهير(١). والعدالة الظاهرة: هي الإسلام، والسلامة من القادح في الدين، والعدالة الباطنة: وتعني أهلية الراوي في النقل من جهة ضبطه، وإتقانه لما يرويه (٢).

الثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر وهو المستور، فقد قال بعضهم: المستور من يكون عدلاً في الظاهر، ولا تعرف عدالة باطنه. فهذا المجهول يحتجُّ بروايته بعض من رد رواية الأول، وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع الإمام سليم بن أيوب الرازي(٤٤٧هـ)؛ لأنَّ أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي؛ ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذَّر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر، وتفارق الشهادة، فإنها تكون عند الحكام، ولا يتعذر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن. ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم(٣).

الثالث: المجهول العين(٤)، وهو من لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٍ ولم يُوثَّق(٥). وقد يُقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين(٦). ومن روى عنه عدلان وعيَّناه، فقد

---

(١) وينظر: اختصار علوم الحديث؛ لابن كثير: ٩٧.

(٢) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع: ٢٤٩.

(٣) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٢٢٦-٢٢٨.

(٤) قال ابن كثير في اختصار لعلوم الحديث٩٧: (فأمَّا المبهم الذي لم يُسمَّ، أو منْ سُمِّي ولا تُعرف عينه، فهذا ممَّن لا يقبل روايته أحدٌ علمناه).

(٥) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ١٠١.

(٦) ومن غريب القول ما ذكره البقاعي في تسمية مجهول العين بذلك١/٦٢٥: (وإنما جعل مثل هذا مجهول العين؛ لأنه لما كان مبنى الدين على الاحتياط والتحري، عد تعريف الواحد الذي لم يتأيد بغيره عدماً؛ لأنَّ الشياطين أعداء الدين، ولهم قوة التشكل، فيحتمل أن يكون هذا الذي حدَّثه شيطاناً).

ارتفعت عنه هذه الجهالة[١].

الرابع: جهالة الإبهام: كقول الراوي: عن رجل، أو حدثني رجلٌ. ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه، فكيف تعرف عدالته[٢]. وستأتي مسألة الإبهام على التوثيق.

● **ثانياً: أقل ما ترتفع به الجهالة:** أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم[٣]، فبذلك ترفع عنه جهالة العين[٤]، أمَّا جهالة الحال فترتفع بتوثيق أحد العلماء على الصحيح من كلام أهل العلم[٥]. ويكفي في رفع جهالة الحال تعديل أحد الأئمة على الصحيح[٦].

أمَّا جهالة الإبهام، فترتفعُ بأنْ يُستدل على معرفة اسم المبْهَم، بوروده من طريق أخرى مسمى فيها؛ فتكون هذه الرواية مفسرة لتلك، ومبينة لما أبهم فيها؛ لكن هذا مشروط بأن تكون تلك الرواية المبينة صحيحة محفوظة، ولا تكون من قبيل أخطاء الرواة؛ فقد يصرح باسم الراوي المبهم في إحدى الروايات، ويكون المحفوظ عدم التسمية، ومن سماه أخطأ في ذلك[٧].

● **ثالثاً: رواية العدل عن غيره هل تعد تعديلاً لمن روى عنه: وفيه أربعة أقوال[٨]:**

الأول: إن رواية العدل عن غيره تعدُّ تعديلاً له, بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره[٩], وهذا القول فيه بعدٌ؛ لأنَّه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته, فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه, بل يروي عنه لأغراض يقصدها, كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم, مع علمهم بأنها

---

(١) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٢٢٦-٢٢٨.

(٢) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ١٠١.

(٣) ينظر: الكفاية؛ للخطيب: ٨٨.

(٤) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ١٠٢.

(٥) ينظر: النكت الوفية؛ للبقاعي١/٦٢٥.

(٦) ينظر: اختصار علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ٩٦.

(٧) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ١٠١، وتقريب علم الحديث؛ لطرق بن عوض الله: ١٩٩.

(٨) ينظر: اختصار علوم الحديث؛ لابن كثير: ٩٦.

(٩) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٢٢٢.

غير مرضية, وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب[١].

الثاني: إن كان لا يروي إلا عن ثقة فتوثيق، وإلا فلا. والصحيح أنه لا يكون توثيقاً له، حتى ولو كان ممن ينص على عدالة شيوخه. ولو قال: حدثني الثقة، لا يكون ذلك توثيقاً له على الصحيح، لأنه قد يكون ثقة عنده، لا عند غيره[٢]، وهذا على الأصح في المسألة[٣].

الثالث: وقيل: إن كان القائل عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه[٤].

الرابع: إنَّ رواية العدل عن غيره لا تعدُّ تعديلاً لمن روى عنه، وهو المذهب الذي رجحه جمهور الأئمة[٥]، للأسباب التي تقدم ذكرها في مناقشة الأقوال الأخرى.

● **رابعاً: التعديل على الإبهام**: لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعَدَّل، فإذا قال: حدثني الثقة أو نحو ذلك مقتصراً عليه لم يكتف به فيما ذكره الخطيب الحافظ(٤٦٣هـ)[٦]، ومن قبله الصيرفي الفقيه(٣٣٠هـ) وغيرهما، خلافاً لمن اكتفى بذلك؛ وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده، أو بالإجماع، فيحتاج إلى أن يسميه، حتى يعرف، بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب فيه تردداً؛

---

(١) ينظر: الكفاية؛ للخطيب: ٨٩، وينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٢٢٢.

(٢) ينظر: اختصار علوم الحديث؛ لابن كثير: ٩٦.

(٣) ينظر: نزهة النظر: ١٠١. ولي بحث في ذلك، وملخص نتائجه: (أن قاعدة لا يروي إلا عن ثقة قاعدة ليست مطَّردة، وقد استقراءها العلماء ولم ينص عليه من وُصف بها، فلا ينتقد الشيخ الموصوف بأنَّه لا يروي إلا عن ثقة، بل ينتقد استقراء العلماء غير التام، أو كما بينت أنَّ المراد الغالب في روايته. ٢. إنها من باب التوثيق الإجمالي . ٣. إنها قاعدة غير مطَّردة إذ قد يروي من وصف بها عن الضعفاء لأغراض، منها: لكي يعرف حال الراوي، وللشواهد والمتابعات إذ ليس كل ما يرويه الضعيف خطأ. ٤. وصف العلماء بعض المحدثين بأنَّه لا يروي إلا عن ثقة لشدته في باب الرواية وانتقاءه لشيوخه . ٥. لا يشترط في الراوي أن لا يروي إلا عن الثقات. ٦. بعض الرواة والمحدثين يكتبون عن الضعفاء والهلكى والثقات؛ وسبب ذلك أنهم يسيرون على مقولة : (إذا كتبت فقمِّش وإذا حدثت ففتش). ٧. إنَّ العلماء يسيرون في أحكامهم على الرواة على قواعد وضوابط ليس لها نظير في العلوم الأخرى، فلا يحكمون على الراوي إلا بعد سبر أحاديثه وعرضها على الميزان النقدي . ٨. إنَّ الرواة الموسومون بقاعدة (لا يروي إلا عن ثقة) عدد يسير ليس بالكثير).

(٤) ينظر: نزهة النظر: ١٠١.

(٥) الكفاية؛ للخطيب: ٨٩، ومعرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٢٢٢، واختصار علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ٩٧. نزهة النظر: ١٠١.

(٦) ينظر: الكفاية؛ للخطيب: ٩٢.

فإن كان القائل لذلك عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه، على ما اختاره بعض المحققين[١].

وقد ذهب الخطيب إلى أنَّ العالم إذا قال: كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل رضا مقبول الحديث, كان هذا القول تعديلاً منه لكل من روى عنه وسماه, وقد كان ممن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي(١٩٨هـ)[٢]. والصواب عدم قبول ذلك؛ فإنه يطرقه احتمال أن لا يكون أراد توثيقه؛ لكونه قال ذلك على سبيل الأغلب، أو لكونه ذاهلاً عما التزمه من ذلك، أو طرأ له ما غير الالتزام لأجله، ونحو ذلك[٣].

● **خامساً: عمل الراوي بالحديث وأثره في تعديل رواته:** ذهب الخطيب إلى أنَّ عمل العالم بخبر من روى عنه لأجله, فإن ذلك يكون تعديلاً له يعتمد عليه, لأنه لم يعمل بخبره إلا وهو رضا عنده عدل, فقام عمله بخبره مقام قوله: هو عدل مقبول الخبر[٤]، وخالفه ابن الصلاح(٦٤٣هـ) فقال: (والصواب عدم قبول ذلك؛ لأنَّ ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث، كما أنَّ مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته ولا في راويه، والله أعلم)[٥].

وتعقب ابنُ كثير(٧٧٤هـ) ابنَ الصلاح فقال: (وفي هذا نظر، إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، أو تعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه)[٦].

● **سادساً: جهالة الصحابي:** وجهالة الصحابي أو إبهامه لا تضر، بخلاف غيره[٧]؛ لأنَّ الصحابة كلهم عدولٌ[٨].

---

(١) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٢٢٢.

(٢) ينظر: الكفاية؛ للخطيب: ٩٢.

(٣) ينظر: النكت الوفية؛ للبقاعي١/٦١٤.

(٤) ينظر: الكفاية؛ للخطيب: ٩٢.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٢٢٢. قال ابن كثير في اختصاره لعلوم الحديث٩٧: (وأما إعراض العالم عن الحديث المعين بعد العلم به، فليس قادحاً في الحديث باتفاق، لأنه قد يعدل عنه لمعارض أرجح عنده، مع اعتقاد صحته).

(٦) اختصار علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ٩٧.

(٧) ينظر: اختصار علوم الحديث؛ لابن كثير: ٩٩.

(٨) ينظر: النكت الوفية؛ للبقاعي١/٣٨٨.

المطلب الثالث

أسباب الجهالة وحكم رواية المجهول؛ وفيه مسألتان:

● **الأولى: أسباب الجهالة:** للجهالة أسبابٌ، ترجع إلى أمرين اثنين:

أحدهما: أن الراوي قد تكثر نعوته من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فَيُظَنُّ أنَّه آخر، فيحصل الجهل بحاله.

والأمر الثاني: أنَّ الراوي قد يكون مُقِلاً من الحديث، فلا يكثر الأخذ عنه، أو لا يُسمى الراوي اختصاراً أو تدليساً من الراوي عنه؛ كقوله: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم، أو ابن فلان[١].

● **الثانية: حكم رواية المجهول:** الجهالة سبب لرد حديث الراوي، وإلى هذا ذهب جمهور الأئمة:

قال الإمام عبد الله بن عون(١٥١هـ): (لا نكتب الحديث إلا ممَّن كان عندنا معروفاً بالطلب)[٢].

وقال الإمام الشافعي(٢٠٤هـ): (لا نقبل خبر من جهلناه، وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير)[٣].

وقال أيضاً: (كان ابن سيرين، والنخعي، وغير واحد من التابعين، يذهب هذا المذهب، في أن لا يقبل إلا عمَّن عرف، وما لقيت ولا علمت أحداً من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب)[٤].

وقال الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ): (لا يجوز الاحتجاج بأخبار المجهولين)[٥].

وقال الحافظ الذهبي(٧٤٨هـ): (لا حجة فيمن ليس بمعروف العدالة، ولا انتفت عنه

---

(١) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ١٠١.

(٢) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم١/٢٨، والرامهرمزي في المحدث الفاصل: ٤٠٥.

(٣) اختلاف الحديث؛ للإمام الشافعي: ٤٥.

(٤) الأم؛ للإمام الشافعي١٢/٣٦٩.

(٥) الخلافيات؛ للحافظ البيهقي٢/ ١٧٨.

الجهالة)[١].

وقال الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ): (ظاهر كلام الإمام أحمد أنَّ خبر مجهول الحال لا يصح ولا يحتج به)[٢].

وقد جرح الأئمة بالجهالة، وردوا بها الكثير من الحديث[٣]؛ سيما إن حدَّث بما لا يُعرف وجْهُهُ إلا من طريقه، ولكون الشبهة في ضعفه قد قويت من جهة ما تفرَّد به إسناداً أو متناً أو كليهما، فقد صار في عداد المجروحين[٤].

ولكن لا بدَّ من ملاحظة ما يأتي:

أولاً: إنَّ جهالة كبار التابعين أخف من جهالة غيرهم؛ لندرة الكذب يومئذٍ[٥]، قال الحافظ ابن كثير(٧٧٤هـ) عند كلامه عن جهالة العين: (ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنَّه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير، والله أعلم)[٦]؛

ثانياً: إنَّ المقصود برد رواية المجهول؛ حيث يتفرد بالحديث، أمَّا حيث يتابع عليه أو يوجد له شاهد بمعناه، فالعلماء حينئذ يقبلونه ويحتجون به .

قال الإمام ابن القطان الفاسي(٦٢٨هـ): (والجمهور على أنَّه من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما يُنكر عليه أنَّ حديثه صحيح)[٧].

وقال الحافظ ابن القيم(٧٥١هـ): (والراوي إذا كان هذه حاله، إنَّما يخشى من تفرده بما لا يتابع عليه، فأما إذا روى ما رواه الناس، وكانت لروايته شواهد ومتابعات؛ فإن أئمة الحديث يقبلون حديث مثل هذا، ولا يردونه ولا يعللونه بالجهالة، فإذا صاروا إلى معارضة ما

---

(١) ميزان الاعتدال؛ للحافظ الذهبي٢/٢٣٤.

(٢) شرح علل الترمذي١/ ٣٤٧.

(٣) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع١/٤٨٦.

(٤) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع١/٤٩٠.

(٥) ينظر: المصدر نفسه١/٤٩١.

(٦) اختصار علوم الحديث؛ لابن كثير: ٩٧. وينظر: النكت الوفية؛ للبقاعي١/٦١٥.

(٧) ذكر قوله الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال٣/٤٢٦.

رواه بما هو أثبت منه وأشهر عللوه بمثل هذه الجهالة وبالتفرد، ومن تأمَّل كلام الأئمة رأى فيه ذلك، فيظن أنَّ ذلك تناقض منهم، وهو محضُ العلم والذوق والوزن المستقيم؛ فيجب التنبه لهذه النكتة، فكثيراً ما تمرُّ بك في الأحاديث، ويقع الغلط بسببها)[١].

ثالثاً: **المجهولات من النساء**[٢]: يقل في النساء من روين الحديث، ويقل فيمن رواه منهن من عُرِفْنَ، ومن عرفن فقد عرفن بالثقة، وندر في النساء من جرحت بسبب من أسباب الجرح المتقدمة، لكن أكثرهن مجهولات.

وأكثر من ذكرن بالرواية منهن كن من الطبقات المتقدمة، من الصحابيات ومن قرب من عهدهن، ولعل ما ذُكرت من غلبة الجهالة على النساء أنهم لم يكونوا يرغبون في الرواية عنهن؛ لأنها رواية عن المجهولات[٣].

---

(١) تهذيب سنن أبي داود؛ لابن القيم١/١٧٦. وينظر تفصيل ذلك في بحث جهالة الرواة؛ للشيخ عبد الله السعد، المنشور على الشبكة العنكبوتية.

(٢) وقد تقدَّمت حاشية مهمة في جهالة النساء عند كلامنا عن حديث الرباب: ص١٥٧. فلتراجع.

(٣) ينظر: وقد أجاد الشيخ الجديع في بيان ذلك في كتابه الماتع تحرير علوم الحديث١/٤١٩وما بعدها.

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال الحديث بالجهالة؛ وفيها أربعة نماذج:**

● **الأول: إعلال الحديث بالجهالة؛ لأنَّ المجهول أتى بخبرٍ منكر لم يتابع عليه، وأنَّه روى عن الثقات ما ليس من حديثهم، وأنَّ روايته لا تجيء:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة وسئل عن حديث رواه محمد بن عمران ابن أبي ليلى[١]، عن سليمان بن رجاء، عن عبد العزيز بن مسلم، عن أبي نصيرة العبدي، عن أبي رجاء العطاردي، عن أبي بكر الصديق، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – قال: ((**الوالي العادل المتواضع ظل الله ورمحه في أرضه، فمن نصحه في نفسه وفي عباد الله؛ حشره الله في وفده يوم لا ظل إلا ظله، ومن غشه في نفسه وفي عباد الله خذله الله يوم القيامة، ويرفع للوالي العادل المتواضع في كل يوم وليلة عمل ستين صديقا، كلهم عابد مجتهد في نفسه**))؟

قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، لا يعرف سليمان بن رجاء هذا، ولا يعرف له أصل من حديث عبد العزيز بن مسلم، ولا نعلم عبد العزيز بن مسلم روى عن أبي نصيرة العبدي شيئاً)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعل الحافظ أبو زرعة الرازي هذا الحديث بالنكارة؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: لجهالة سليمان بن رجاء، فهو مجهولٌ لا يعرف[٣]، وقد جاء بخبر لم يتابع عليه، مع كونه منكراً، فاستحق مرتبة منكر الحديث.

الثاني: إنَّ الحديث منكرٌ، ليس له أصل من حديث عبد العزيز بن مسلم، أي لا يعرف أنَّ عبد العزيز بن مسلم قد روى هذا الحديث، وإنما هو إسناد ركِّب خطأ؛ بسبب

---

(١) أخرج روايته: أبو نعيم في فضيلة العادلين من الولاة(١٨)، وابن شاهين في الترغيب كما في تمهيد الفرش في الخصال الموجبة لظل العرش؛ للسيوطي(٨)، وأبو الشيخ كما في الغرائب الملتقطة؛ لابن حجر(١٨٥٠)، والجرجاني في تأريخ جرجان: ٧٠.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٦/٥٩٠-٥٩١مسألة(٢٧٨٨).

(٣) وكذا نص أبو زرعة في الضعفاء٣/٨٠٨مسألة(١٠٢)، وفي الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٤/١١٧ترجمة(٨٠٥)، وقال أبو حاتم: (شيخ مجهول). وينظر: ميزان الاعتدال؛ للذهبي٢/٢٠٧ترجمة(٣٤٦١).

تخاليط الضعفاء وأوهامهم، فعبد العزيز ثقة[1] معروف بالرواية، لو روى هذا الحديث لرواه الثقات ممن روى عنه، ولكن الحديث ليس من روايته، ومما يدل على ذلك:

ثالثاً: إنَّ عبد العزيز بن مسلم لم يرو عن أبي نصيرة العبدي شيئاً كما قال أبو زرعة، وقد بحثت ذلك فلم أجد أي رواية لعبد العزيز بن مسلم عن أبي نصرة، ولم أجد أبا بصيرة من جملة شيوخ عبد العزيز أو ممن روى عنه، أو العكس، ولما جاء هذا الإسناد المنكر من روايته عن أبي نصيرة العبدي دلَّ على أنَّ هذا الإسناد غير صحيحٍ، وإنما هو وهمٌ، وهذه من العلل الخفية التي كثيراً ما يتجاهلها المتأخرون والمعاصرون.

● **خلاصة القول**: إنَّ الحديث منكر الإسناد، بل والمتن؛ لعدم مجيء ما يشهد له. وإنَّ علته جهالة سليمان بن رجاء، كما بيَّن أبو زرعة الرازي، فهو مجهولٌ لا يعرف، وقد روى عن الثقات ما لا يعرف من حديثهم، فاستحق الترك. والله أعلم.

---

(١) هو (عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلي، بفتح القاف وسكون المهملة وفتح الميم مخففاً، أبو زيد المروزي، ثم البصري، ثقةٌ، عابدٌ، ربما وهم، من السابعة مات سنة سبع وستين خ م د ت س). التقريب: ٣٥٩ترجمة(٤١٢٢).

● **الثاني: إعلال أحاديث الباب مع تعدد طرقها؛ لأنَّ أسانيدها دارت بين المجهولين والضعفاء، وأنَّ متنها يخالف المتن الثابت عن الصحابي:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ؟

فقالا: هذا حديث ليس بقوي؛ لأنَّه لم يروه غير أبي فزارة[١]، عن أبي زيد. وحماد ابن سلمة[٢]، عن علي بن زيد، عن أبي رافع عن ابن مسعود. وعلي بن زيد ليس بقوي[٣]، وأبو زيد شيخٌ مجهولٌ لا يُعرف[٤]، وعلقمة يقول: لم يكن عبد الله مع النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – ليلة الجنِّ، فوددت أنَّه كان معه[٥].

---

(١) أخرج روايته: القاسم بن سلام في الطهور(٢٦٤)، وابن أبي شيبة في المصنف١/٥ (٢٦٤)، والإمام أحمد٦/٣٥٩(٣٨١٠)، و٧/٣٣٢(٥٢٣١)، وابن ماجه١/١٣٥(٣٨٤)، وأبو داود ١/٢١(٨٤)، والترمذي ١/١٤٧(٨٨)، وابن عدي في الكامل٩/١٩٣ ترجمة (١٢٨٩)، وابن المنذر في الأوسط١/٢١٧(١٦٨)، والبيهقي في الكبرى١/٩(٢٦).

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد٧/٣٦٧(٤٣٥٣)، والدارقطني١/١٣٠(٢٤٧)، وقال: (لا يثبت من= =وجهين ونكتة ذكرتها فيه)، وقال أيضاً عقب١/١٣٠(٢٤٨): (علي بن زيد ضعيف, وأبو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود, وليس هذا الحديث في مصنفات حماد بن سلمة, وقد رواه أيضا عبد العزيز بن أبي رزمة، وليس هو بقوي).

(٣) قال ابن حبان في المجروحين ٣/١٥٨ترجمة(١٢٧٩): (أبو زيد، يروي عن بن مسعود ما لم يتابع عليه، ليس يدري من هو، لا يُعرف أبوه، ولا بلده، والإنسان إذا كان بهذا النعت، ثم لم يرو إلا خبراً واحداً خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأي، يستحق مجانبته فيها، ولا يحتج ب،هـ روى عن بن مسعود أنَّ النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– توضأ بالنبيذ). وينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٣٣/٣٣٢ترجمة(٧٣٧٥)، والمغني في الضعفاء؛ للذهبي٢/٨١٨ ترجمة(٧٨٤٩)، وميزان الاعتدال؛ له٤/٥٢٦ترجمة(١٠٢٠٩).

(٤) ينظر: الكامل؛ لابن عدي٥/٢٣ترجمة(٨٨٨)، وتهذيب الكمال؛ للمزي٣٣/٣٢١ترجمة (٧٣٦٩)، وترجمة (٧٣٥٧)، وميزان الاعتدال ٤/٥٢٦ ترجمة (١٠٢٠٩).

(٥) ينظر: صحيح مسلم١/٣٣٢(٤٥٠)، وقد جاء فيه: من طريق محمد بن المثنى: عن عبد الأعلى، عن داود، ومن طريق علي بن حجر، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن داود، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن عبد الله بن إدريس، عن داود، عن عامر، ومن طريق يحيى بن يحيى، عن خالد بن عبد الله، عن خالد، عن أبي معشر، عن إبراهيم، كلاهما(إبراهيم، وداود) عن علقمة، عن ابن مسعود –رضي الله عنه– أنَّه لم يكن مع النَّبي –صلى الله عليه وسلم– ليلة الجن. وسنن أبي داود١/٢١(٨٥)، والكامل؛ لابن عدي٩/١٩٣ترجمة (١٢٨٩)، وسنن الدارقطني١/١٢٨(٢٤٣)، و(٢٤٥)، وقال: (هذا الصحيح عن ابن مسعود)، سنن البيهقي في الكبرى١/٩(٧). وينظر: الأوسط؛ لابن المنذر١/٢١٨(١٦٩).

قلت لهما: فإنَّ معاوية بن سلام[١] يُحدِّث عن أخيه، عن جده، عن ابن غيلان، عن ابن مسعود ... ؟

قالا: وهذا أيضاً ليس بشيء؛ ابن غيلان مجهولٌ[٢]، ولا يَصحُّ في هذا الباب شيء)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة إلى إعلال حديث ابن مسعود -رضي الله عنه- في الوضوء بالنبيذ، بأنَّه غير ثابت، وأنَّه معلولٌ بعلل عدةٍ، وهي:
الأولى: جهالة أبي زيد، فإنَّه مجهول الحال.
الثانية: ضعف علي بن زيد، ومثله لا يحتمل تفرده.

الثالثة: إنَّ هذا الحديث والذي فيه أنَّ ابن مسعود-رضي الله عنه- كان مع النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- ليلة الجن مخالفٌ لما هو ثابتٌ عن ابن مسعود من أنَّه لم يكن مع النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- كما روى ذلك الثقات عنه.

ثمَّ ذهب أبو زرعة الرازي إلى تضعيف المتابعات التي ذكرها له ابن أبي حاتم، وأنَّها غير صحيحة، ثم نص على تضعيف أحاديث الباب كلها؛ وذلك أنَّ مدار أسانيد أحاديث الوضوء بالنبيذ دارت على الضعفاء والمجهولين كما يأتي:

---

(١) أخرج حديثه: الدارقطني في السنن١/١٣٢(٢٥٢)، وقال: (الرجل الثقفي الذي رواه عن ابن مسعود مجهول, قيل: اسمه عمرو وقيل: عبد الله بن عمرو بن غيلان).

(٢) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٩/٣٢٦(١٤٢٢)، وميزان الاعتدال؛ للذهبي٤/٥٩٤ ترجمة (١٠٨٨٢)، ولسان الميزان؛ لابن حجر٧/١٤٤ترجمة(١٧١٩).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٥٤٩-٥٥٠ مسألة(٩٩)، وقال في١/٤١٩مسألة(١٤): (وسمعت أبا زرعة يقول: حديث أبي فزارة ليس بصحيح، وأبو زيد مجهول. يعني: في الوضوء بالنبيذ). وإنما اخترت النص السابق؛ للتفصيل الذي فيه.

فقد جاء من طريق حنش الصنعاني عن ابن عباس –رضي الله عنها، عن ابن مسعود –رضي الله عنه– به[١]. وفي إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيفٌ[٢].

وجاء من طريق أبي معاوية عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود–رضي الله عنه– به[٣]. وفيه الحسين بن عبيد الله العجلي؛ وهو كذابٌ[٤].

وجاء من طريق الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق, عن أبي إسحاق, عن عبيدة, وأبي الأحوص, عن ابن مسعود–رضي الله عنه– به[٥]. ولا يصحُّ أيضاً[٦].

وله شاهد من حديث ابن عبَّاس–رضي الله عنهما–، فقد جاء من حديث المسيب ابن واضح، عن مبشر بن إسماعيل الحلبي, عن الأوزاعي, عن يحيى بن أبي كثير, عن عكرمة, عن ابن عباس–رضي الله عنهما–, قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: ((**النبيذ**

---

(١) أخرجه: الإمام أحمد٦/٣٢٣(٣٧٨٢)، وابن ماجه١/١٣٥(٣٨٥)، وابن عدي في الكامل ٩/١٩٥ترجمة (٢١٩٠)، والدارقطني في السنن١/١٢٨(٢٤٣).

(٢) قال ابن عدي٩/١٩٥ترجمة(٢١٩٠): (وقد رواه ابن لهيعة عن حبيش، عن أبي هبيرة، عن= = ابن عباس، عن ابن مسعود شبه من هذا المتن، وهو غير محفوظ أيضاً)، الدارقطني ١/١٢٨(٢٤٣): (ابن لهيعة لا يحتج بحديثه, وقيل: إن ابن مسعود لم يشهد مع النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– ليلة الجن, كذلك رواه علقمة بن قيس, وأبو عبيدة بن عبد الله وغيرهما عنه أنه قال: ما شهدت ليلة الجن).

(٣) سنن الدارقطني ١/١٣١(٢٥٠).

(٤) قال الدارقطني بعد أنْ أخرجه١/١٣١(٢٥٠): (الحسين بن عبيد الله هذا يضع الحديث على الثقات).

(٥) أخرجه: الدارقطني في السنن١/١٣٢(٢٥١)، والخطيب في تأريخ بغداد٣/٦٩٤ ترجمة (١١٨٤).

(٦) قال الدارقطني بعد أن أخرجه: (تفرد به الحسن بن قتيبة, عن يونس, عن أبي إسحاق, والحسن بن قتيبة, ومحمد ابن عيسى ضعيفان).

وضوء لمن لم يجد الماء))[١]. وهو حديث باطل، الصواب أنَّه من قول عكرمة[٢] كما بين ذلك الدارقطني[٣].

وقد ذهب إلى تضعيف أحاديث الوضوء بالنبيذ أئمة الحديث، وحكى بعضهم الإجماع على القول بتضعيفها كما سيأتي:

قال القاسم بن سلام(٢٢٤هـ): (وأمَّا الذي روي عن ابن مسعود في ليلة الجن، فإنَّا لا نثبته؛ من أجل أنَّ الإسناد فيه ليس بمعروف، وقد وجدنا مع هذا أهل الخبرة والمعرفة بابن مسعود، ينكرون أنْ يكون حضر في تلك الليلة مع النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-, منهم: ابنه أبو عبيدة بن عبد الله, وصاحبه علقمة بن قيس, مع هذا كله، أنَّه لو كان له أصل لكان منسوخاً؛ لأنَّ ليلة الجن كانت بمكة في صدر الإسلام قبل الهجرة بدهر)[٤].

وقال الإمام الترمذي(٢٧٩هـ): (وإنَّما روي هذا الحديث عن أبي زيد، عن عبدالله، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، وأبو زيد رجلٌ مجهولٌ عند أهل الحديث، لا تعرف له رواية غير هذا الحديث)[٥].

وقال الحافظ ابنُ عدي(٣٦٥هـ): (وهذا الحديث مداره على أبي فزارة، عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث، عن ابن مسعود، وأبو فزارة مشهورٌ، واسمه راشد بن كيسان، وأبو زيد

---

(١) أخرجه: الدارقطني في السنن١/١٢٦(٢٣٥)، والبيهقي من طريق ابن عدي١/١١(٣١).

(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة١/٢٦(٢٦٦).

(٣) إذْ قال في السنن١/١٢٦عقب(٢٣٥). : (والمحفوظ أنه من قول عكرمة غير مرفوع إلى = =النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا إلى ابن عباس, والمسيب ضعيف). وينظر: الخلافات؛ للبيهقي١/٧١.

(٤) الطهور؛ للقاسم بن سلام عقب(٢٦٦).

(٥) سنن الترمذي١/١٤٧عقب(٨٨).

مولى عمرو بن حريث مجهولٌ، ولا يصح هذا الحديث عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، وهو خلاف القرآن)[١].

وقال الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ): (فقد روي من أوجه كلّها ضعيف، وأشهرها رواية أبي زيد، مولى عمرو بن حريث، عن ابن مسعود. وقد ضعفها أهل العلم بالحديث)[٢].

ونقل الإمام النووي(٦٧٦هـ) الاتفاق على تضعيف أحاديث النبيذ إذْ قال: (وحديث النبيذ ضعيفٌ باتفاق المحدثين)[٣].

وقال الحافظ ابنُ عبد الهادي(٧٤٤هـ): (وحكى بعضهم الإجماع على ضعفه)[٤].

وقال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه)[٥].

فيتلخص من أقول العلماء مع قول أبي زرعة إلى أنَّ حديث ابن مسعود-رضي الله عنه- معلول بستة عللٍ:

الأولى: إنَّ أبا زيد لم يسمع من ابن مسعود -رضي الله عنه-[٦].

---

(١) الكامل؛ لابن عدي٩/١٩٥ترجمة(٢١٩٠).

(٢) معرفة السنن والاثار؛ للبيهقي١/١٤١(٢٥).

(٣) شرح النووي على مسلم٤/١٦٩.

(٤) تنقيح التحقيق؛ لابن عبد الهادي١/٦٠.

(٥) فتح الباري؛ لابن حجر١/٣٥٤.

(٦) قال ابن أبي حاتم في المراسيل(٩٦٧): (سألت أبي -رحمه الله- عن أبي زيد مولى عمرو ابن حريث، عن عبد الله ابن مسعود في قصة الوضوء بالنبيذ؟ فقال: لم يلق أبو زيد عبدالله) (٦). وينظر: العلل؛ للدارقطني٥/٣٥٤مسألة(٩٤٠)، وجامع التحصيل؛ للعلائي (٩٦٤).

الثانية: جهالة أبي زيد[١].

الثالثة: التردد في أبي فزارة، هل هو راشد بن كيسان أو غيره، والصواب أنَّه راشد ابن كيسان[٢]، فانتفت هذه العلة.

والرابعة: إنَّ ابن مسعود، لم يشهد مع النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- ليلة الجن، بخلاف هذا الحديث[٣].

الخامسة: النسخ، لذلك جعله ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه[٤].

السادسة: مخالفة الحديث لصريح القرآن[٥].

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث ابن مسعود –رضي الله عنه- لا يصح كما بيَّن ذلك أبو زرعة، بل وكذلك أحاديث الوضوء بالنبيذ كلها، فمدارها على الضعفاء والمتروكين، وقد أجمع العلماء على أنَّ الباب لا يصح فيه شيءٌ كما هو قول أبي زرعة الرازي، والله أعلم.

---

(١) ينظر: علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٥٤٩-٥٥٠ مسألة(٩٩)، والكامل؛ لابن عدي ٥/٢٣ ترجمة(٨٨٨)، وتهذيب الكمال؛ للمزي٣٣/٣٢١ترجمة (٧٣٦٩)، وترجمة (٧٣٥٧)، وميزان الاعتدال ٤/٥٢٦ ترجمة (١٠٢٠٩).

(٢) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٣/٤٨٥ترجمة(٢١٩٢)، وتهذيب الكمال؛ للمزي ٩/١٤ ترجمة(١٨٢٨).

(٣) ينظر: صحيح مسلم١/٣٣٢(٤٥٠)، وسنن أبي داود١/٢١(٨٥)، والكامل؛ لابن عدي ٩/١٩٣ترجمة (١٢٨٩)، وسنن الدارقطني١/١٢٨(٢٤٣)، و(٢٤٥)، وسنن البيهقي في الكبرى١/٩(٧).

(٤) ناسخ الحديث ومنسوخه؛ لابن شاهين(٩٤)، وينظر: الطهور؛ للقاسم بن سلام(٢٦٦)، وفتح الباري؛ لابن حجر١/٣٥٤.

(٥) الكامل؛ لابن عدي٩/١٩٥ترجمة(٢١٩٠)؛ وذلك أنَّ الله يقول: {**فإن لم تجدوا ماء فتيمموا**}.
وينظر: الكامل؛ لابن عدي٥/٢٢ترجمة(٨٨٨)، والعلل؛ للدارقطني٥/٣٤٥مسألة(٩٣٩)، والعلل المتناهية؛ لابن الجوزي١/٢٥٧(٥٨٧)، والتحقيق في مسائل الخلاف؛ له١/٥٣ وما بعدها، وتعليقة على العلل؛ لابن عبد الهادي(٩٩)، وتنقيح التحقيق؛ له١/٥٥ وما بعدها، وتنقيح التحقيق؛ للذهبي١/١٨ وما بعدها، ورسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب؛ للإمام: للفيروز آبادي:٢٠.

● **الثالث: إعلال الحديث بأنَّ راويه لا يُعرف، مع أنَّ من روى عنه هم من كبار الأئمة، مع ترجيح الرواية التي فيها جهالة؛ من أجل تضعف الحديث، على الرواية التي إسنادها ثقات، لأنَّ الحديث معروف من رواية هذا المجهول:** قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه جرير بن عبد الحميد وسفيان الثوري، عن عبد العزيز بن رفيع، فاختلفا؛ فروى جرير(١)، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي الدرداء، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم –(٢).

وروى الثوري(٣) عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي عمر، عن أبي الدرداء، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم –؟

فقال أبو زرعة: حديث الثوري أصح، وأبو عمر لا يعرف إلا في هذا الحديث)(٤) .

● **بيان إعلال أبي زرعة الرازي:** رجَّح الحافظ أبو زرعة الرازي رواية سفيان الثوري على رواية جرير بن عبد الحميد، بقوله: (حديث الثوري أصح)؛ وهذا الترجيح والأصحية هي الإعلال بحد ذاته، لجهالة أبي عمر كما سيأتي، أما رواية جرير المرجوحة، فهي من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة، وأبو صالح من الأئمة المشهورين المكثرين(٥)، إلا أنَّ أبا زرعة حكم لسفيان على جرير، وهذا الحكم فيه إعلال للحديث، لأنَّه من طريق جرير إسناده ثقات، أما من طريق سفيان ففي إسناد جهالة ودعوى انقطاع كما سيأتي.

وقد توبع جرير على روايته متابعة تامة، وأخر نازلة، أمَّا التامة:

فقد تابعه أبو الأحوص سلام(٦)، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح به.

---

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبة١٣/٤٥٣(٣٦١٨٨)، والنسائي في الكبرى٩/٦٤(٩٨٩٩)، وفي عمل اليوم والليلة ١/٢٠٥(١٤٧).

(٢) ومتنه: (قال: قلت: يا رسول الله، ذهب أهل الأموال بالدنيا والأجر؛ يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ويجاهدون...). كما جاء في الكتاب نفسه٥/٤٥٩مسألة(٢١١٢).

(٣) أخرج روايته: ابن أبي شيبة١٣/٤٥٣(٣٦١٨٦)، والبخاري في التأريخ الكبير٩/٥٦، والنسائي في الكبرى ٣/٤٥٣(٩٩٧٧) ، والطبراني في الدعاء (٧٠٨).

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/٣٩٢-٣٩٣مسألة(٢٠٦٨).

(٥) قال الحافظ في التقريب ٣٠٢ترجمة(١٨٤١): (ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني، ثقةٌ، ثبتٌ، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة مات سنة إحدى ومائة ع).

(٦) أخرج روايته: الطيالسي٢/٣٢٥(١٠٧٥)، والطبراني في الدعاء(١٧٠٩).

أمَّا النازلة، فقد رواه الليث بن أبي سليم[١]، عن محمد بن عجلان، عن سمي، عن أبي صالح به. وإسنادها ضعيف جداً؛ من أجل الليث، فهو متروك الحديث[٢].

ورواه خالد بن يوسف[٣] قال: حدثني أبي، عن ابن عجلان عن سمي ورجاء، يعني ابن حيوة عن أبي صالح به.

ورواه المعتمر[٤] عن عبيد الله بن عمر عن سمي، عن أبي صالح به.

أمَّا سفيان الثوري، فقد توبع على روايته متابعات قاصرة:

فرواه عمرو بن ثابت[٥]، عن يونس بن خباب، عن أبي عمر به.

ورواه شعبة[٦]، وزيد[٧]، ومالك بن مغول[٨] عن الحكم بن عتيبة[٩]، عن أبي عمر به.

وروى هذا الحديث شريك[١٠]، فجعله من مسند أم الدرداء، عن أبي الدرداء. ولم يتابع عليه[١١].

ورجَّح الأئمة رواية سفيان الثوري ورواية شعبة بن الحجاج على رواية غيرهما، ولا يبعد أنْ يكون الاختلاف من عبد العزيز بن رفيع مع ثقته[١٢]؛ وذلك أنَّ جرير قد توبع على روايته كما سبق ذكره.

---

(١) أخرج روايته: البزار١٥/٣٦٦(٨٩٥٣)، والطبراني في الدعاء١/٢٢٨(٧٢٠).

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) أخرج روايته: البزار١٥/٣٦٦(٨٩٥٤).

(٤) أخرج روايته: البزار١٥/٣٧٠(٨٩٦٠)، والنسائي في عمل اليوم والليلة١/٢٠٤ (١٤٦).

(٥) أخرج روايته: الطبراني في الدعاء(٧١٣).

(٦) أخرج روايته: ابن أبي شيبة١٠/٢٣٥(٢٩٨٧٧).

(٧) أخرج روايته: النسائي في عمل اليوم والليلة١/٢٠٧(١٥١).

(٨) ذكر روايته: الدارقطني في العلل٦/٢١٤مسألة(١٠٨١).

(٩) وينظر: التأريخ الكبير؛ للبخاري٩/٥٥.

(١٠) أخرج روايته: البزار١٠/٨٤(٤١٥١)، والنسائي في الكبرى٩/٦٤(٩٩٠٠)، وفي عمل اليوم والليلة ١/٢٠٥(١٤٨).

(١١) ينظر: العلل؛ للدارقطني٦/٢١٤.

(١٢) قال الحافظ في التقريب٣٥٧ترجمة(٤٠٩٥): (عبد العزيز بن رفيع بفاء مصغر الأسدي، أبو عبد الله المكي، نزيل الكوفة، ثقةٌ، من الرابعة مات سنة ثلاثين ومائة، ويقال بعدها وقد جاوز التسعين ع).

وقد رجَّح رواية سفيان الثوري الإمامُ البخاري(٢٥٦هـ)[١].

وساق الدارقطني(٣٨٥هـ) الاختلاف في هذا الحديث فأجاد وأفاد، ثم قال: (والصحيح من ذلك قول شعبة، ومالك بن مغول، عن الحكم، عن أبي عمر الصيني، عن أبي الدرداء.

وقول الثوري، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي عمر، عن أبي الدرداء)[٢].

فمن هنا يتبين أنَّ الصحيح هو من حديث أبي عمر، وهو الصيني؛ لجهالته[٣]، ولدعوى أنَّه لم يسمع من أبي الدرداء[٤]. لذا فالحديث من مسند أبي الدرداء لا يصح.

ويرجع ترجيح أبي زرعة لرواية سفيان الثوري على ما يأتي:

أولاً: إنَّ سفيان من الأئمة الكبار، وهو مُقدم على غيره عند الاختلاف، اللهم إلا إذا وجدت قرائن قوية بخلاف ذلك.

ثانياً: إنَّ سفيان قد توبع على روايته متابعة قاصرة، ولكنها من رواية شعبة بن الحجاج، وهو من هو في القوة.

ثالثاً: إنَّ الحديث معروف بأبي عمر، وليس معروفاً من طريق أبي صالح، وقد رجَّح

---

(١) التأريخ الكبير٩/٥٥.

(٢) العلل؛ للدارقطني٦/٢١٤.

(٣) ينظر: التأريخ الكبير؛ للبخاري٩/٥٥ترجمة(٤٨٤)، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم ٤٠٧/٩ ترجمة(١٩٥٩)، وتهذيب الكمال؛ للمزي٣٤/١١٠ترجمة(٧٥٢٨).

(٤) قال العلائي في جامع التحصيل٣١٤: (أبو عمر الصيني هو، قيل اسمه: نشيط، روى عن أبي الدرداء، وقيل: هو مرسلٌ، بل عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رضي الله عنه)، وتبعه أبو زرعة العراقي في تحفة التحصيل: ٣٧٠، والحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ٦٦٠ترجمة(٨٢٦٦) إذْ قال: (وروايته عن أبي الدرداء مرسلة).
وفيما قالوا نظر، فدعوى أنَّه لم يسمع الحديث من أبي الدرداء إنما سمعه من أم الدرداء لا تصح؛ وذلك أنَّما رواه شريك القاضي من طريقه عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، وقد تقدَّم أنَّ رواية شريك وهمٌ، وأنَّ الصواب هو من حديث أبي عمر عن أبي الدرداء. والله أعلم. ودخل الوهم عليهم أنَّ أبا الحجاج المزي قال في تهذيبه٣٤/١١٠ترجمة أبي عمر(٧٥٢٨): (روى عن: أبي الدرداء (سي) وقيل: عن أم الدرداء (سي) عن أبي الدرداء)، أي في رواية أخرى، وهي رواية شريك المعلولة، ولم ينف سماعه، وإنما أشار إلى اختلاف طرق الرواية.

ذلك الإمام البخاري(٢٥٦هـ)، والدارقطني(٣٨٥هـ).

هذا، وقد صحَّ الحديث من مسند غير واحدٍ من الصحابة، منها حديث أبي هريرة – رضي الله عنه– قال: (جاء الفقراء إلى النَّبي –صلى الله عليه وسلم، فقالوا: ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلا، والنعيم المقيم يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ولهم فضل من أموال يحجون بها، ويعتمرون، ويجاهدون، ويتصدقون، قال: ((**ألا أحدثكم إن أخذتم أدركتم من سبقكم ولم يدرككم أحد بعدكم، وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيه إلا من عمل مثله، تسبحون، وتحمدون، وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين**))، فاختلفنا بيننا، فقال بعضنا: نسبح ثلاثا وثلاثين، ونحمد ثلاثا وثلاثين، ونكبر أربعاً وثلاثين، فرجعت إليه، فقال: تقول: ((**سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، حتى يكون منهن كلهن ثلاثا وثلاثين**))[1].

● **خلاصة القول**: إنَّ الحديث من مسند أبي الدرداء لا يصح؛ لجهالة أبي عمر الصيني، وإنَّ ترجيح أبي زرعة لرواية سفيان الثوري هو بقوله (أصح)؛ المقصود بها الإعلال؛ لأنَّ هذا الطريق فيه جهالة أبي عمر، لذلك أعقبه بقوله: (وأبو عمر لا يعرف إلا في هذا الحديث). والله أعلم.

---

(١) متفق عليه: البخاري١/١٦٨(٨٤٣)، ومسلمٌ١/٤١٦(٥٩٥).

● **الرابع: إعلال الحديث بالتعديل على الإبهام؛ لأنَّه لو كان ثقة لما كنَّاه؛ لذا رجَّح أبو زرعة رواية الإرسال على الرواية المسندة:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبدُ الرزاق، عن مَعْمَرٍ، عن زيد بن أسلم، عن عطاء ابن يسارٍ، عن أبي سعيد، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم- قال: ((**لا تحلُّ الصدقة إلا لخمسة: رجل اشتراها بماله، أو رجل عامل عليها، أو غارم، أو غاز في سبيل الله تعالى، أو رجل له جار فيتصدق عليه فيهدي له**))[(١)]؟

فقالا: هذا خطأ؛ رواه الثوري، عن زيد بن أسلم؛ قال: حدثني الثبت؛ قال: قال النَّبيُّ –صلى الله عليه وسلم-[(٢)]. وهو أشبه.

وقال أبي: فإنْ قال قائلٌ: الثبت من هو؟ أليس هو عطاء بن يسار؟ قيل له: لو كان عطاء بن يسار، لم يُكَنِّ عنه.

قلت لأبي زرعة: أليس الثبت هو عطاءٌ؟

قال: لا! لو كان عطاء، ما كان يُكَنِّي عنه.

وقد رواه ابن عيينة، عن زيد، عن عطاء، عن النَّبيِّ–صلى الله عليه وسلَّم–مرسل[(٣)].

قال أبي: والثوري أحفظُ)[(٤)].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة إلى أنَّ هذا الحديث معلول؛ وذلك أنَّ الثقات لم يسندوه؛ بل قد رووه مرسلاً، كما سيأتي.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق٤/١٩(٧١٥١)، ومن طريقه أخرجه: أحمد١٨/٩٦(١١٥٣٨)، وابن ماجه١/٥٩٠(٧٤١)، وأبو داود٢/٤٤(١٦٣٦)، وابن خزيمة٤/٧١(٢٣٧٤)، والحاكم في المستدرك١/٥٦٦(١٤٨٠)، والبيهقي في الكبرى٧/٢٣(٣١٦٧).

(٢) ينظر: سنن أبي داود٢/١١٩عقب(١٦٣٦)، والعلل؛ للدارقطني١١/٢٧٢مسألة(٢٢٧٩).

(٣) ينظر: سنن أبي داود٢/١١٩عقب(١٦٣٦)، والكبرى؛ للبيهقي٧/٢٣عقب(١٣١٦٦).

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٦١٦-٦١٨ مسألة(٦٤٢).

وكذلك أشار إلى الإعلال بالتعديل على الإبهام، وأنَّه غير مقبول؛ وذلك لو لم يكن ثمة علة ما كنى عنه بقوله: (حدثني الثبت)، وأنَّ إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب فيه تردداً.

إلا أنَّ الحديث قد صححه بعض العلماء: فقد صححه ابن خزيمة(٣١١هـ) في صحيحه[١]. وقال الحاكم(٤٠٥هـ) بعد أن أخرجه: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ لإرسال مالك بن أنس إياه عن زيد بن أسلم... . هذا من شرطي في خطبة الكتاب، أنَّه صحيحٌ؛ فقد يرسل مالك في الحديث، ويصله أو يسنده ثقة، والقول فيه قول الثقة الذي يصله ويسنده)[٢].

إلا أنَّ الراجح فيه أنَّه حديث ضعيف؛ وذلك لأمور:

الأول: أنَّ الإمام مالك(١٧٩هـ) وابن عيينة(١٩٨هـ) قد رووه مرسلاً[٣]، وهم أثبت وأحفظ ممن رواه مسنداً.

الثاني: أنَّ من ضعَّف الحديث أخبر بالحديث وعلله ممن صححه، فقد اتفق الأئمة أبو حاتم(٢٧٧هـ)، وأبو زرعة(٢٦٤هـ) والدارقطني(٣٨٥هـ) على ضعفه.

الثالث: أنَّ رواية سفيان الثوري(١٦١هـ) فيها التعديل على الإبهام، وهذا غير مقبول كما تقدم ذكره، وأنَّه علة من علل الحديث.

قال الدارقطني(٣٨٥هـ): (وروى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي، عن الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبت، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، ولم يسم رجلاً، وهو الصحيح)[٤].

---

(١) ٤/٧١(٢٣٧٤)

(٢) المستدرك١/٥٦٦(١٤٨٠).

(٣) رواية ابن عيينة تقدم تخريجها، أما رواية الإمام مالك فقد أخرجها في الموطأ(٢٨٨)، ومن طريقه أبو داود٢/١١٩(١٦٣٥)، والحاكم١/٥٦٦(١٣٨٠)، والبيهقي٧/٢٣(١٣١٦٦).

(٤) العلل؛ للدارقطني١١/٢٧١مسألة(٢٢٧٩).

● **خلاصة القول**: أنَّ الحديث لا يصح كما بين أبو زرعة الرازي، وأنَّ التعديل على الإبهام غير مقبول عنده، كما هو مذهب المحققين من أهل الحديث. والله أعلم.

المبحث الثاني عشر

تعارض الوقف والرفع، وتعارض الوصل والإرسال؛ وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول

معنى الوقف والرفع، وفيه مسائلٌ:

● **الموقوف لغة:** هو مصدر للفعل وقف، وهو مصدر بمعنى المفعول, أي: الموقوف, والموقوف من الحديث: خلاف المرفوع، وهو مجاز[١].

● **الموقوف اصطلاحاً:** عند الاطلاق يطلق بأنَّه: ما يروى عن الصحابة –رضي الله عنهم– من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم–[٢].

وأحياناً يطلق مقيداً فيقصد به ما يروى عن التابعين، ثمَّ اصطلاح أهل العلم تسمية المقطوع –وهو غير المنقطع، ويقال في جمعه: المقاطيع، والمقاطع على–: وهو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم[٣].

---

(١) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور٩/٣٦٠ مادة(وقف), وتاج العروس؛ للزبيدي ٢٤/٤٧٥ مادة (وقف), والكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية١/٩٤٠.

(٢) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح ١/٤٦, والتقريب والتيسير؛ للنووي١/٣٣, وشرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي١/١٨٤, ونزهة النظر؛ لابن حجر: ١٣٩.

(٣) نزهة النظر؛ لابن حجر: ١٣٩.

- **الحديث المرفوع لغة:** الرفع في لغة: خلاف الوضع، يقال: رفعته فارتفع, وهو تقريب الشيء من الشيء[١].

- **المرفوع اصطلاحاً:** (هو ما أضيف إلى رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- خاصَّة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك)[٢].

- **تعارض الوقف والرفع اصطلاحاً:** لم أجد من عرَّف تعارض الوقف والرفع باعتباره لقباً لعلمٍ مخصوص، وإنَّما تكلَّموا عنه على سبيل البيان لا الحدِّ، ويمكن أنْ يُعرَّف بأنَّه: هو تعارض ما أضيف للنَّبيِّ-صلَّى الله عليه وسلَّم- مع غيره، فيرويه واحدٌ أو أكثر -سواء كان ثقةً أو ضعيفاً- فيضيفه للنَّبيِّ محمد -صلَّى الله عليه وسلِّم-، ويخالفه غيره -سواءٌ كان ثقة أو ضعيفاً- فينسبه لغيره.

---

(١) ينظر: الصحاح؛ للجوهري٣/١٢٢١ مادة (عرض), ومعجم مقاييس اللغة؛ لابن فارس ٢/٤٢٣ مادة (رفع).

(٢) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح١/٤٥, واختصار علوم الحديث؛ لابن كثير١/٤٥, وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي؛ للسخاوي١/١٣١.

المطلب الثاني

معنى الوصل والإرسال، وفيه مسائلٌ:

● **أولاً: الوصل لغة:** وصلت الشيء وصلاً وصلة، والوصل ضد الهجران. وصل إليه يصل وصولاً: أي بلغ. وصل بمعنى: اتصل[١]. وهو خلاف الفصل، واتصل الشيء بالشيء: لم ينقطع[٢].

● **ثانياً: المتصل أو المؤتصل[٣]، أو الموصول اصطلاحاً:** وهي أسماء مترادفة، المراد بها اصطلاحاً يقع مطلقه على المرفوع، والموقوف والمقطوع: وهو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه[٤].

● **ثالثاً: المرسل في اللغة:** مشتق من الإرسال، وهو الإطلاق، والتسليط، والإهمال، والتوجيه. فأرسل الشيء: أطلقه وأهمله[٥] .

والإرسال: التسليط والإطلاق والإهمال والتوجيه[٦] .

وحديث مرسل لم يتصل إسناده بصاحبه، وأرسلت الكلام إرسالاً أطلقته من غير تقييد وترسَّل في قراءته بمعنى تمهَّل فيها[٧].

---

(١) ينظر: مختار الصحاح؛ للرازي: ٣٤٠مادة(وصل).

(٢) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور١١/٧٢٧مادة(وصل).

(٣) قال الزركشي في النكت١/٤١٠: (قلت: والمؤتصل وهي عبارة الشافعي –رضي الله تعالى– عنه – كما نقله البيهقي – وقال ابن حاجب في تصريفه: هي لغة الشافعي).

(٤) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ١١٦، والنكت؛ للزركشي١/٤١٠.

(٥) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور١١/٢٨٥مادة(رسل).

(٦) ينظر: القاموس المحيط؛ للفيروز آبادي٤/٣٨٤مادة(رسل).

(٧) ينظر: المصباح المنير؛ لفيومي١/٢٢٦مادة(رسل) .

● **المرسل في الاصطلاح**: للحديث المرسل تعاريف عديدة سوف انقل ما استقر عليه اصطلاح المتأخرين، وهو التعريف الذي يجمع بين التعاريف المختلف فيها .

المرسل اصطلاحاً: هو ما أضافه التابعي إلى النَّبيِّ—صلى الله عليه وسلم-[١].

وهذا من أجود التعاريف؛ لأنَّه يعم ما أضيف إلى النَّبيِّ —صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو صفه؛ فعلى هذا فمن عرفه: (ما قال فيه التابعي قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم- فتعريفه قاصر؛ لأنَّه لا يشمل التقرير أو الصفة أو الفعل، وكذا من عرفه بأنه: ما سقط منه الصحابي، فتعريفه غير جيد؛ لأنا لو كنا نعلم أن الصحابي وحده هو الذي سقط ذكره لما ضعفنا الحديث، إذ العلة بالمرسل: خشية أن يكون التابعي قد سمعه من تابعي آخر، ولا نعلم لهذا التابعي الآخر عدالة وضبطاً .

وأما التابعي الذي يروي المرسل: فهو الذي لقي بعض الصحابة، وسمع منهم أحاديث، ولا يشترط فيه أن يكون كبيراً كما اشترطه بعضهم) [٢].

● **علاقة المعنى اللغوي بالاصطلاحي**: قال الحافظ العلائيُّ(٧٦١هـ): (فكأنه تصور من هذا اللفظ الانقطاع، فقيل للحديث الذي قطع إسناده وبقي غير متصل: مرسل، أي كل طائفة منهم لم تلق الأخرى ولا لحقتها)[٣] .

● **معاني الإرسال**: الإرسال في اصطلاح المحدثين على أربعة أنواع من الحديث، وهي على ما يأتي:

النوع الأول: مرسل الصحابي: وهو الحديث الذي يرويه الصحابي، عن صحابي آخر، عن النَّبيِّ —صلى الله عليه وسلم-. وسبب روايته عن غير النَّبيِّ —صلى الله عليه وسلم-، إمَّا لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه عن شهود ذلك، فهذا يكون حجة بالاتفاق، وهو في عداد الموصول؛ لأنَّ الصحابة كلهم عدول[٤].

---

(١) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للحافظ ابن حجر١/٣١٩ .

(٢) الجامع في العلل والفوائد؛ للدكتور ماهر١/٣٠١ .

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل؛ للعلائي:١/٢٣ .

(٤) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ٥٦ .

النوع الثاني: المرسل الخفي: وهو رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه[١].

النوع الثالث: يطلق المحدثون القدامى الإرسال على أي الانقطاع، فيقول قائلهم: هذا حديث مرسل، أي منقطع.

قال الحافظ النووي(٢٧٦هـ): (وأما المرسل فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادي وجماعة من المحدثين ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع)[٢].

النوع الرابع: مرسل التابعي: وهو ما أضافه التابعي إلى النَّبيِّ-صلى الله عليه وسلم-, كما سبق تعريفه سابقاً.

(١) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ١٠٤ .

(٢) شرح النووي على مسلم١/٣٠ .

المطلب الثالث

أساب تعارض إرسال الموصول أو وقف المرفوع

لوقف المرفوع، أو العكس، وإرسال الموصول أو العكس أسبابٌ، وهي على ما يأتي:

أولاً: ضعف الراوي من حيث حفظه وضبطه، فمرَّة يرويه كذا، ومرة يرويه كذا، أو أنَّه لضعفه جعله يصل ما أرسله غيره خطأ أو العكس، أو رفع ما وقفه غيره خطأ، أو العكس. وهذا الأمر إذا كان الراوي ضعيفاً. أمَّا إذا كان ثقة:

ثانياً: أمَّا وقف الثقات للمرفوع أو العكس، وكذلك إرسالهم للموصول أو العكس فعلى أمرين اثنين:

الأول: من باب الوهم والخطأ الذي لم يسلم منه أحدٌ، قال الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ): (ما رأيت أحدا أقلَّ خطأ من يحيى بن سعيد، ولقد أخطأ في أحاديث، ومن يعرى من الخطأ والتصحيف)[١]. وقال الإمام ابن معين(٢٣٣هـ): (من لم يخطئ فهو كذاب)[٢]. وقال: (لست أعجب ممن يحدث فيخطئ إنَّما أعجب ممن يحدث فيصيب)[٣]. وقال الحافظ الترمذي(٢٧٩هـ): (لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم)[٤].

الثاني: تعمدهم في ذلك؛ ومذهبهم في التعمد يقتصر على القصر، بأن يرسلوا الموصول أو يقفوا المرفوع لا العكس، ولتعمدهم أساب، وهي على ما يأتي[٥]:

أولاً: الشك، قال الحافظ السخاوي(٩٠٢هـ): (الحامل عليه وعلى العدول عن التصريح بالإضافة، إما الشك إما الشك في الصيغة التي سمع بها أهي (قال رسول الله)، أو

---

(١) تأريخ أسماء الثقات؛ للعجلي١/٥٩.

(٢) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب١/٤٣٦.

(٣) المصدر نفسه١/٤٣٦.

(٤) المصدر نفسه١/٤٣١.

(٥) ينظر: الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع أو إرسال الموصول؛ للدكتور الصياح: ١٢.

(نبي الله)، أو نحو ذلك; كسمعت أو حدثني، وهو ممن لا يرى الإبدال، كما أفاد حاصله المنذري)[١].

ثانياً: طلباً للتخفيف وإيثاراً للاختصار[٢].

ثالثاً: الشك في ثبوت الحديث[٣].

رابعاً: الورع.

خامساً: أن يعرف عن الصحابي تهيب الرفع أو قلته.

سادساً: ورود الحديث بروايتين.

سادساً: المذاكرة.

سابعاً: أن يكون الراوي الواقف أو المرسل غير راضٍ عن الراوي الرافع أو عمن أسقطه.

ومعرفة من كان يتعمد ذلك تكون بالرجوع إلى الأقوال المنقولة عن الرواة أنفسهم، وبنص الأئمة النقاد على ذلك، وبسبر أحاديثهم وتتبعها والمقارنة بينها ودراستها بعمق وتوسع، وتأمل تطبيقات أئمة الحَديث والعلل لرواياتهم، وما أحتف بها من قرائن[٤].

---

(١) فتح المغيث؛ للسخاوي١/١٥٨.

(٢) ينظر: النكت؛ لابن حجر ٢/٥٣٧، وفتح المغيث؛ للسخاوي١/١٥٨.

(٣) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر٢/٥٣٧، وفتح المغيث؛ للسخاوي١/١٥٨.

(٤) ينظر تفصيل ذلك في كتاب: الرواة الذي تعمدوا وقف المرفوع أو إرسال الموصول؛ للدكتور علي الصياح: ١٢-٢٢، فقد نقل نصوصاً نفيسة عن أهل العلم في ذلك.

المطلب الرابع

منهج أئمة الحديث العلماء تجاه تعارض الوقف والرفع أو الوصل والإرسال

يمكن حصر مذاهب العلماء عند تعارض الوقف والرفع إلى خمسة مذاهب:

المذهب الأول: يحكم للحديث بالرفع: وهو قول كثير من المحدثين وبعض الفقهاء والأصوليين, قال ابن الصلاح(٦٤٣هـ): (إذا رفع بعضهم الحديث إلى النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- ووقفه بعضهم على الصحابي، أو رفعه واحدٌ في وقت ووقفه هو أيضاً في وقت آخر، فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع؛ لأنَّه مثبت وغيره ساكت، ولو كان نافياً فالمثبت مقدَّم عليه؛ لأنَّه علم ما خفي عليه)[١].

وقال الحافظ العراقي(٨٠٦هـ) -فيما نقله عنه السخاوي- : (الصحيح الذي عليه الجمهور، أنَّ الراوي إذا روى الحديث مرفوعاً وموقوفاً، فالحكم للرفع; لأنَّ معه في حالة الرفع زيادة، هذا هو المرجح عند أهل الحديث!)[٢] .

قال الحافظ النووي(٦٧٦هـ): (زيادات الثقة مقبولة مطلقاً عند الجماهير من أهل الحديث والفقه والأصول...، أمَّا اذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً وبعضهم مرسلاً أو بعضهم موقوفاً وبعضهم مرفوعاً أو وصله هو أو رفعه في وقت وأرسله أو وقفه في وقتٍ، فالصحيح الذى قاله المحققون من الحديث وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول وصححه الخطيب البغدادي: أنَّ الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله، أو أكثر وأحفظ، لأنَّه زيادة ثقةٍ وهى مقبولة)[٣].

حجة من استدل بهذا المذهب:

---

(١) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح١/٧٢, والمقنع في علوم الحديث؛ لابن الملقن١/١٥٣, وشرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي١/٢٣٣ .

(٢) ينظر: فتح المغيث؛ للسخاوي١/٢٢٠, والمقترب في بيان المضطرب؛ لابن بازمول١/١٤٠.

(٣) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج١/٣٢.

استدل من ذهب بهذا المذهب بنقولٍ لبعض الأئمة فُهِمَ منها اطلاق قبول زيادة الثقة, كقول البخاري(٢٥٦هـ): (والزيادة مقبولة، والمفسر يقضي على المبهم، إذا رواه أهل الثبت...) [١].

وقول الترمذي(٢٧٩هـ): (فإذا زادَ حافظٌ ممن يُعْتَمد على حفظه قبل ذلك عنه)[٢].

وقول البزار(٢٩٢هـ): (وإذا حدَّث بالحديث ثقةٌ فأسنده، كان عندي هو الصواب)[٣] .

والذي جعل أصحاب هذا المذهب يحكمون للحديث بالرفع هو أنَّهم رأوا أنَّ من رفع الحديث قد أتى بزيادة علم، (فصاحب الزيادة معه زيادة حفظ وعلم, ولا سيما أنَّه عدلٌ ضابطٌ, ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ، ولو كان الذي لم يحفظ أوثق وأضبط لاحتمال عروض ملابسات أو ظروف تمنعه من سماع الزيادة التي سمعها هذا المنفرد؟ كما أنَّ رواية الإرسال والوقف لا تعارض رواية الوصل والرفع أو تنافيها حتى تقدم عليها...)[٤] .

مناقشة هذا القول:

إنَّ مذهب الحفاظ الأوائل لا يقبلون الرفع مطلقاً كما فهم أصحاب هذا المذهب، فقد: (ذكر الخطيب في كتابه الكفاية، حكاية عن البخاري: أنَّه سئل عن حديث أبي إسحاق ((**في النكاح بلا ولي**))[٥] فقال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة. وهذا يعني أنَّ الزيادة في الإسناد مقبولة على الإطلاق من الثقة عند البخاري ولكن ابن رجب يعترض على هذا بقوله: (وهذه الحكاية إن صحت فإن مراده الزيادة في هذا الحديث، وإلا فمن تأمل كتاب البخاري يتبيّن له قطعاً أنَّه لم يكن يرى أنَّ زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة...، وهكذا الدارقطني يذكر في بعض المواضع أنَّ الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يورد في

---

(١) في صحيحه، كتاب الزكاة, باب العشر فيما يسقى من ماء السماء، وبالماء الجاري, عقب حديث (١٤٨٣) .

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي٢/٦٣١.

(٣) وقد نقل هذا القول الحافظ السخاوي في: فتح المغيث١/٢١٤.

(٤) التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده؛ لعبد الجواد حمام: ٥٦٤.

(٥) أخرجه: أبو داود (٢٠٧٨), والترمذي (١١٠١), وابن ماجه (١٨٨١) .

أكثر المواضع زيادات كثير من الثقات، ويرجح الإرسال على الإسناد المتصل، فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في مثل تلك المواضع الخاصة، وهي إذا كان الثقة مبرزاً في الحفظ)[١] .

المذهب الثاني: قال السخاوي(٩٠٢هـ): (أن الحكم لمن وقف، حكاه الخطيب أيضاً عن أكثر أصحاب الحديث)[٢][٣]؛ لأنَّه متيقِّنٌ؛ ولأنَّ الرافع ربما تبع العادة، وسلك الجادة، وإليه ذهب أكثر أهل الحديث .

حجة من استدل بهذا المذهب:

(سلوك غير الجادة دال على مزيد التحفظ، كما أشار إليه النسائي, وقيل: إنَّ الإرسال نوع قدحٍ في الحديث، فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل)[٤].

مناقشة هذا القول:

أولاً: إنَّ صاحب الزيادة ثقة ضابط ومعه زيادة علم وحفظ, ومن حفظ حجة على من لم يحفظ, وعدم العلم أو عدم الحفظ لا يطعن في العالم أو الحافظ .

ثانياً: إنَّ الجرح لا يقدم مطلقاً على التعديل, بل هناك شروط اشترطها العلماء حتى يقدم الجرح, كأن يكون الجرح مفسراً, وأن لا يطلع المعدِّل على سبب الجرح, وأن لا يكون

---

(١) شرح علل الترمذي١/٢١٦ .

(٢) ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث؛ للسخاوي١/٢١٩, والمقترب في بيان المضطرب؛ لابن بازمول١/١٤٢.

(٣) وفيما قاله السخاوي نظرٌ؛ (وذلك أنَّ الخطيب إنَّما نسب الى أكثر المحدثين أنَّهم يرجحون رواية الإرسال على الوصل, وعقد باباً لذلك سماه –باب القول فيما روي من الأخبار مرسلاً ومتصلاً هل يثبت ويجب العمل به ؟–. وكل الأمثلة التي أوردها في هذا الباب إنما هي في وصل السند وإرساله, أمَّا مسألة الرفع والوقف فلم يتكلَّم عليها في هذا الباب؛ إنَّما عقد لها باباً مستقلاً بعد ذلك بأربعة أبواب فقال: (باب في الحديث يرفعه الراوي تارةً ويقفه تارة أخرى ما حكمه؟), وفي هذا الباب كلام الخطيب السابق الذي صرح فيه بترجيح رواية الرفع على الوقف, ولا يوجد في هذا الباب كله ما نسبوه إليه من أنَّ الجمهور يقولون بالوقف, فالمسألة قد اشتبهت على السخاوي, فادخل مسألة الوصل والإرسال في مسألة الوقف والرفع. والله تعالى أعلم) . التفرد؛ لعبد الجواد حمام:٥٤٨–٥٤٩.

(٤) فتح المغيث؛ للسخاوي ١/٢١٥.

المجروح ممن اشتهرت عدالته... وغير ذلك من الشروط, فإن لم تتحقق هذه الشروط فلا يقدم الجرح على التعديل .

ثالثاً: أما ما يستشهد به من عمل الحفاظ بترجيحهم لرواية المرسل على الواصل والوقف على الرافع, فهذا ليس حكماً مُطَّرداً, بل نراهم كذلك يحكمون في مواضع كثيرة لترجيح الوصل والرفع على الإرسال والوقف, فالأمر ليس بالإطلاق إذاً[١].

المذهب الثالث: يحمل الموقوف على مذهب الراوي، والمسند على أنَّه روايته، يعني فلا تعارض حينئذ, ونحوه قول الخطيب: اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً; لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث ويرفعه إلى النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – مرَّة، ويذكر مرَّة على سبيل الفتوى بدون رفع، فيحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً), (لكن خصت بأحاديث الأحكام، أمَّا ما لا مجال للرأي فيه فيحتاج إلى نظر; يعني في توجيه الإطلاق، وإلا فقد تقدَّم أن حكمه الرفع لا سيما وقد رفعه أيضاً, ثم إن محل الخلاف – كما قاله ابن عبدالهادي إذا – اتحد السند، أما إذا اختلف فلا يقدح أحدهما في الآخر إذا كان ثقة جزماً)[٢].

وقد رجح النووي(٦٧٦هـ) من هذه المذاهب المذهب الأول إذْ قال: (وأمَّا اذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً وبعضهم مرسلاً أو بعضهم موقوفاً وبعضهم مرفوعاً أو وصله هو أو رفعه في وقت وأرسله أو وقفه في وقت، فالصحيح الذى قاله المحققون من الحديث وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول وصححه الخطيب البغدادي: أنَّ الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر وأحفظ؛ لأنَّه زيادة ثقة، وهى مقبولة)[٣] .

المذهب الرابع: وهذا المذهب نقله الحافظ السخاوي(٩٠٢هـ) عن الأصوليين إذْ قال: (وأما الأصوليون فصحح بعضهم – كالإمام فخر الدين وأتباعه – أنَّ الاعتبار في

---

(١) ينظر: التفرد؛ لعبد الجواد حمام: ٥٥٠-٥٥١ .

(٢) ينظر: فتح المغيث؛ للسخاوي١/٢٢١ .

(٣) ينظر: مقدمة شرح النووي على مسلم١/٣٣.

المسألتين بما وقع منه أكثر، وزعم بعضهم أنَّ الراجح من قول أئمة الحديث في كليهما التعارض...)[١].

المذهب الخامس: وهو المذهب الراجح الذي رجَّحه كبار الأئمة، وهو مذهب أئمة الحديث كيحيى ابن سعيد القطان(١٩٨هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي(١٩٨هـ)، ويحيى بن معين(٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني(٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل(٢٤١هـ)، والبخاري(٢٥٤هـ)، وأبي زرعة(٢٦٤هـ)، والترمذي(٢٧٩هـ)، وأبي حاتم(٢٧٧هـ)، والنسائي(٣٠٣هـ)، والدارقطني(٣٨٥هـ) وغيرهم، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، من قبول الزيادة وردها بحسب القرائن والترجيحات، ولا يُعرف عن أحدٍ منهم إطلاق قبول الزيادة، ولا يحكمون في المسألة بحكم كليٍّ يعم جميع الأحاديث، وإنَّما يحكمون بما تدلُّ عليه القرائن[٢].

قال الحافظ ابنُ رجب(٧٩٥هـ): (وقد تكرر في هذا الكتاب ذكر الاختلاف في الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك والأحفظ، وذكر الحاكم أنَّ أئمة الحديث على أن القول قول الأكثرين، الذين أرسلوا الحديث. وهذا يخالف تصرفه في المستدرك.

وقد صنَّف في ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب مصنفاً حسناً سماه (تمييز المزيد في متصل الأسانيد)، وقسمه قسمين: أحدهما: ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد، وتركها. والثاني: ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها.

---

(١) ينظر: فتح المغيث؛ للسخاوي١/٢٢٠, والمقترب في بيان المضطرب؛ لابن بازمول١/١٤٣.

(٢) ينظر: الجامع في العلل والفوائد؛ للدكتور ماهر الفحل ١١٧/٣ .

ثمَّ إنَّ الخطيب تناقض، فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تُعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنَّما هي مأخوذة من كتب المتكلِّمين، ثمَّ إنَّه اختار أنَّ الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً، كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء. وهذا يخالف تصرفه في كتاب تمييز المزيد. وقد عاب تصرفه في كتاب تمييز المزيد بعض محدِّثي الفقهاء، وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية...)[١].

والذي يطَّلع على صنيع العلماء المتقدِّمين يرى أنَّ هؤلاء العلماء لم يحكموا على الحديث من أول وهلة؛ بل ينظرون الى كل حديث على حدةٍ, ويحكمون على هذا الحديث بحسب ما يترجَّح لهم من ترجيحات وقرائن, (ومن حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنَّه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع وواقف أو ناقص وزائد أنَّ الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق؛ لأنَّ ذلك ليس قانوناً مُطَّرداً وبمراجعة أحكامهم الجزئية، يعرف صواب ما نقول؛ فإنَّهم يروون الحديث من رواية الثقات العدول ثمَّ تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته لمخالفة جمع كثير للأقل ومن هو أحفظ منه أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة ظن بغلطه وإن كان هو الذي وصل أو رفع ولم يجروا في ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث قال: وأقرب الناس إلى إطراد هذه القواعد بعض أهل الظاهر)[٢].

وعلى كل حال فالحفَّاظ لا يقبلون بزيادة الثقة رفع الحديث أو وقفه مطلقاً, ولا يردونها مطلقاً, وإنما يقبلون هذه الزيادة بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون الراوي ثقةً ضابطاً, لا يذكر بلين في حديثه, وتحتمل منه الزيادة[٣].

---

(١) شرح علل الترمذي٢/٦٣٠, والنكت الوفية بما في شرح الألفية؛ للبقاعي١/ ٤٨٦.

(٢) هذا الكلام النفيس لابن دقيق العيد نقله الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح: ٢/٦٠, ونقله أيضاً الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح٢/٦٠٤.

(٣) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع: ٢/٦٨٩, والتفرد في رواية الحديث؛ لعبد الجواد حمام: ٥٥٥.

الشرط الثاني: أن تسلم الرواية من قرينة أو مرجح يرد هذه الزيادة ولا يقبلها, أو أن يبرأ من قيام حجة على خطئه فيما زاد[١].

قال الحافظ البقاعي: (لا نجد أحداً من أهل الفن إلا وقد قبل زيادة الثقات، ولو في مكان من الأماكن، فهم مجمعون بهذا الاعتبار بالفعل ولكنهم مختلفون في التفاصيل، فتجد هذا يقبل في مكان ولا يقبل فيه الآخر،... ومن تأمل تصرفاتهم حق التأمل علم أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي، ولكنهم دائرون في أفرادها مع القرائن، فتارة يرجحون الوصل، وتارة رواية من زاد، وتارة رواية من نقص، ونحو ذلك، وهذا هو المعتمد، وهو فعل جهابذة النقد وأعلامهم)[٢].

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث٢/٦٨٩, والتفرد: ٥٥٥ .

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية؛ للبقاعي١/ ٤٨٦.

❖ **أمثلة تطبيقة لتعارض الوقف والرفع وتعارض الوصل والإرسال عند الحافظ أبي زرعة الرازي: وفيها نموذجان:**

- **الأول: تعارض الوقف والرفع أو المقطوع والموقوف؛ وفيه ثلاثة أمثلة:**

- **المثال الأول: إعلال الحديث المرفوع؛ بأنه موقوف من فعل الصحابي:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن ثابتٍ[(١)]، عن نافعٍ، عن ابن عمرَ، عن النَّبيِّ –صلَّى الله عليه وسلم–: ((**في التيمم ضربتين**[(٢)]))؟. قال: هذا خطأ؛ إنَّما هو موقوف)[(٣)].

- **بيان إعلال أبي زرعة لهذا الحديث:** ذهب الحافظ أبو زرعة إلى أنَّ الصحيح في هذا الحديث الوقف، وأنَّ رفعه منكرٌ؛ وذلك أنَّ محمد بن ثابت خالفه[(٤)] جماعة من الرواة،

---

(١) أخرج روايته: أبو داود١/٩٠(٣٣٠)، والعقيلي في الضعفاء٤/٣٨ترجمة(١٥٨٦)، وابن المنذر في الأوسط٢/٤٩(٥٤٠). ولفظ أبي داود: (...محمد بن ثابت العبدي، أخبرنا نافع قال: انطلقت مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عباس فقضى ابن عمر حاجته، فكان من حديثه يومئذ أن قال: مرَّ رجل على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في سكة من السكك، وقد خرج من غائط أو بول فسلم عليه، فلم يرد عليه، حتى إذا كاد الرجل أن يتوارى في السكة، ضرب بيديه على الحائط ومسح بهما وجهه، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه، ثم رد على الرجل السلام، وقال: ((**إنه لم يمنعني أن أرد عليك السلام إلا أني لم أكن على طهر**)).

(٢) كذا في الأصل، والجادة: ((**ضربتان**)) مبتدأ مؤخر، وما في العلل يخرَّج على وجهين صحيحين في العربية. ينظر: تعليق محققي العلل١/٦٠٣حاشية(١).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٦٠٢-٦٠٣ مسألة(١٣٦).

(٤) وكذلك قد تابعه علي بن ظبيان متابعة قاصرة؛ إذْ قد رواه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر –رضي الله عنهما– مرفوعاً. كما عند الطبراني في الأوسط١٢/٣٦٧(١٣٣٦٦)، وابن عدي في الكامل ٦/٣٢٠ ترجمة (١٣٤٦)، والدارقطني في السنن١/٣٣٢(١٣٣٦٦)، وقال: (كذا رواه علي بن ظبيان مرفوعاً, ووقفه يحيى بن القطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب)، والحاكم في المستدرك١/٣٨٧(٦٣٦)، وقال: (ولا أعلم أحداً أسنده عن عبيد الله، غير علي ابن ظبيان، وهو صدوق، وقد أوقفه يحيى بن سعيد وهشيم بن بشير وغيرهما، وقد أوقفه مالك ابن أنس، عن نافع في الموطأ) إلا أنّها متابعة منكرة لا تصح كما تقدم ذكره؛ لضعف علي بن ظبيان، وإنكار الأئمة عليه. وينظر: فيض القدير؛ للمناوي٣/٢٨٦(٣٤١٤)، وتنقيح التحقيق؛ للذهبي١/٨٠(٥٥)، ونصب الراية؛ للزيلعي١/١٥٠.

منهم: الإمام مالك[١]، والعمري[٢]، ويحيى بن سعيد القطان[٣]، وهُشيم[٤]، ويونس[٥]، وقيس بن سعد[٦]، وأيوب[٧]، وعبيد الله[٨]، وابن إسحاق[٩]، وابن عجلان[١٠]، وابن أبي رواد[١١].

إذا قد رووه موقوفاً على ابن عمر –رضي الله عنهما–، وأنَّ الوهم من محمد بن ثابت[١٢].

(١) الموطأ١/٣١(٧١).

(٢) كما عند أبي نعيم الفضل بن دكين في كتاب الصلاة(١٥١).

(٣) أخرجه روايته: الدارقطني١/٣٣٢(٦٨٥)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى١/٣١٨(٩٩٧)، وفي معرفة السنن والآثار؛ له٢/١١(١٥٥٥).

(٤) أخرج روايته: الدارقطني١/٣٣٢(٦٨٥)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى١/٣١٨(٩٩٧)، وفي معرفة السنن والآثار؛ له٢/١١(١٥٥٤).

(٥) كذلك أخرج روايته: الدارقطني١/٣٣٢(٦٨٥)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى١/٣١٨ (٩٩٧)، وفي معرفة السنن والآثار؛ له٢/١١(١٥٥٤).

(٦) كما نقل المزي في تحفة الأشراف عن كتاب التفرد لأبي داود٦/٢٢٦(٨٤٢٠).

(٧) كما ذكر البخاري في التأريخ الأوسط٤/٦٧٩ترجمة(١٠٥٧)

(٨) أخرج روايته: ابن المنذر في الأوسط٢/٩(٢٠٩)، والدارقطني في السنن١/٣٢٢(٦٨٥).

(٩) كما ذكر البخاري في التأريخ الأوسط٤/٦٧٩ترجمة(١٠٥٧)

(١٠) كما ذكر العقيلي في الضعفاء٤/٣٨ترجمة(١٥٨٦).

(١١) كما نقل المزي في تحفة الأشراف عن كتاب التفرد لأبي داود٦/٢٢٦(٨٤٢٠).

(١٢) هو (محمد بن ثابت العبدي، أبو عبد الله البصري، صدوقٌ، ليِّنُ الحديث، من الثامنة د ق) ؛ تقريب التهذيب؛ لابن حجر(٥٧٧١).

وإلى هذا ذهب أئمة الحديث من المتقدمين والمتأخرين:

قال الإمام البخاري(٢٥٦هـ): (يخالف في حديثه عن نافع، عنِ ابن عُمَر مرفوعاً في التيمم، وخالفه أيوب، وعُبَيد الله ، وابن إسحاق، وَيَحيى بن سعيد عن نافع، عنِ ابن عُمَر فعله)[١].

وقال ابنُ أبي حاتم(٣٣٧هـ): (سمعت يحيى بن معين يقول: محمد بن ثابت ليس بشيء. سمعتُ أبي يقول وسألته عن محمد بن ثابت العبدي؟ فقال: ليس هو بالمتين، يكتب حديثه، وهو أحبُّ إليَّ من أبي أمية بن يعلى وصالح المري، روى حديثاً منكراً)[٢]. ونقل العقيلي(٣٢٢هـ) في الضعفاء عن ابن معين(٢٣٣هـ) قوله: (ليس به بأسٌ، ينكر عليه حديث ابن عمر في التيمم لا غير، وهذا الحديث...، ورواه عبد الله بن عمرو، ويحيى بن سعيد، وابن عجلان، عن نافع كذا موقوف، وهذا الصواب.

حدثني الحسن بن عبد الله الذارع، قال: سمعت أبا داود السجستاني قال: محمد ابن ثابت العبدي ليس بشيء، هو الذي يُحدِّث حديث نافع عن بن عمر في التيمم)[٣].

قال الحافظ الدارقطني(٣٨٥هـ): (ووقفه يحيى بن القطان، وهشيم، وغيرهما، وهو الصواب)[٤].

---

(١) التأريخ الأوسط؛ للبخاري٤/٦٧٩ترجمة(١٠٥٧).

(٢) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٧/٢١٦ترجمة(١٢٠١).

(٣) الضعفاء الكبير؛ للعقيلي٤/٣٨ترجمة(١٥٨٦). وأيضاً جاء في السنن؛ لأبي داود بعد أن أخرج الحديث: (قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم. قال ابن داسة: قال أبو داود: لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، ورووه فعل ابن عمر).

(٤) السنن؛ للدارقطني١/٣٣٢(٦٨٥)، وينظر: المستدرك على الصحيحين؛ للحاكم ١/٢٨٧ (٦٣٤).

وقال الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ): (والصواب بهذا اللفظ عن ابن عمر موقوف)[١].

وقال الحافظ المزي(٧٤٢هـ): (قال أبو داود في كتاب التفرد: لم يتابع أحدٌ محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين عن النبيّ -صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم-، ورووه فعل ابن عمر. قال: وروى أيوب، ومالك، وعُبَيد الله، وقيس بن سعد، ويونس الأيلي، وابن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّه تيمَّم ضربتين للوجه واليدين إلى الموفقين. قال أبو داود: جعلوه فعل ابن عمر. قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: روى محمد بن ثابت حديثًا منكرًا في التيمم)[٢].

وقال الحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي(٧٤٤هـ): (وقد أنكر بعض الحافظ رفع هذا الحديث على محمد بن ثابت العبدي؛ فقد رواه جماعة عن نافع من فعل ابن عمر)[٣].

وقال الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ): (ورفعه منكر عند أئمة الحفاظ، وإنما هو موقوف عندهم: كذا قاله الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، والبخاري، والعقيلي، والأثرم. وتفرد برفعه محمد بن ثابت العبدي، عن نافع. والعبدي ضعيف)[٤].

● **خلاصة القول**: أنَّ الراجح في هذا الحديث الوقف، وهو كما ذهب إليه الحافظ أبو زرعة الرازي؛ وذلك من أمور:

---

(١) السنن الكبرى؛ للبيهقي١/٣٢٥(١٠١٦).

(٢) تحفة الأشراف؛ للمزي٦/٢٢٦(٨٤٢٠).

(٣) شرح علل ابن أبي حاتم؛ لابن عبد الهادي: ٣٧.

(٤) فتح الباري؛ لابن رجب٢/٢٣٥ عقب شرحه حديث(٣٣٧). وينظر: نصب الراية؛ للزيلعي١/١٥٠، ومجمع الزوائد؛ للهيثمي١/٢٦٢(١٤١٦) وما بعده، والبدر المنير؛ لابن الملقن٢/٦٣٨(١١)، والتلخيص الحبير؛ لابن حجر١/٤٠٤،

الأول: إنَّ محمد بن ثابت خالفه الجماعة في روايته؛ إذ قد رووه موقوفاً. وهذا ما يعرف بترجيح رواية الجماعة أو رواية الأكثر.

الثاني: إن من أوقف الحديث أوثق وأحفظ ممن رفعه. وهذا ما يعرف بترجح رواية الأوثق والأحفظ.

الثالث: اتفاق الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين على إنكار الحديث مرفوعاً، وأنَّ رفعه منكرٌ، وعد هذا الحديث من جملة منكرات محمد بن ثابت ومن وافقه.

وفي ضوء ما تقدم يتبين دقة إعلال أبي زرعة لهذا الحديث، ورجحان قوله.

● **المثال الثاني: إعلال وجه من رواية الموقوف بالمقطوع:** قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه محمد بن أبي بكر المقدمي، عن الحارث بن وجيه[١]، عن مالك بن دينار، عن أنس بن مالك – في قول الله عز وجل: {**تتجافى جنوبهم عن المضاجع**}، قال: كان أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يصلُّون بين المغرب والعشاء؟

فقال أبو زرعة: هذا يروى: مالك بن دينار، عن سالم)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أنكر أبو زرعة الرازي حديث الحارث ابن وجيه في جعل الحديث عن مالك بن دينار، عن أنسٍ موقوفاً، وأنَّ الصواب فيه: (عن مالك، عن سالم) مقطوعاً، وليس لأنس فيه ذكر من طريق مالك بن دينار. على الرغم من أنَّ الحديث ثابتٌ عن أنس موقوفاً من غير رواية مالك بن دينار، إلا أنَّ أبا زرعة أنكر روايته من طريق مالك بن دينار خاصة؛ لضعف الحارث بن وجيه[٣]، ولمخالفته من روى عنه مالك؛ إذْ قد رووه عن مالك، عن سالم مقطوعاً كما ذكر أبو زرعة.

وهو إعلال بالنسبة لوجه دون آخر، فالحديث ثابت عن أنس بن مالك –رضي الله عنه–[٤]، إلا أنَّه لا يثبت من طريق مالك بن دينار، وأنَّ الصواب فيه: عن سالم ابن عبد الله ابن عمر –رضي الله عنهما–. وهذا ما يسمى إعلال الموقوف بالمقطوع.

---

(١) أخرج روايته: الطبري في تفسيره١٨/٦١٠(٤٣٤٥)، وابن عدي في الكامل٢/٤٦٣ترجمة (٣٧٦)، والشجري في ترتيب الأمالي١/٢٧٧(٩٤١)، وابن مردويه في تفسيره فيما ذكره الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف٣/٨٦.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٤٦٠-٤٦١ مسألة(٥١٤).

(٣) هو(الحارث بن وجيه، بوزن عظيم، وقيل: بفتح الواو، وسكون الجيم، بعدها موحدة، الراسبي، أبو محمد البصري، ضعيف من الثامنة د ت ق). تقريب التهذيب: ١٤٨ترجمة (١٠٥٦).

(٤) أخرجه: عبد الرزاق في تفسيره٣/٢٣٦(٢٩٧٩)، وابن أبي شيبة في المصنف٢/١٥ (٥٩٣٠)، والبيهقي في الكبرى٣/٢٩(٤٧٤٩) بإسناد صحيح عن قتادة، عن أنس –رضي الله عنه–. وأخرجه: الترمذي٥/٣٤٦(٣١٩٦)، وفي العلل الكبير؛ له(٦٥٧)، والآجري في فضل قيام الليل(٤٥)، والشجري في ترتيب الأمالي١/٢٧٧(٩٤٢)، من طريق سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد الانصاري، عن أنسٍ –رضي الله عنه– به. وقال الترمذي عقيبه: (هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه).

وقد وافق أبا زرعة ابنُ عدي(٣٦٥هـ)؛ إذْ قال: (وهذان الحديثان بأسانيدهما عن مالك بن دينار، لا يحدث عن مالك غير الحارث بن وجيه)[١].

● **خلاصة القول**: إنَّ أبا زرعة أعل الموقوف من طريق الحارث بن وجيه بالمقطوع؛ لضعف الحارث بن وجيه، ولمخالفته ما هو ثابت من طريق مالك بن دينار، وهو إعلال نسبي بالنسبة لوجه دون آخر. والله أعلم.

(١) الكامل؛ لابن عدي٢/٤٦٣.

● **المثال الثالث: ترجيح الموقوف على المقطوع؛ لأنَّ راويه قصَّر به**[١]: قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبا زرعة عن حديث رواه يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة، عن الثوري، عن نسير بن ذعلوق، عن كردوس: {**الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم**}؛ قال: بشرك؟

قال أبو زرعة: إنما هو: عن كردوس، عن حذيفة؛ وابن أبي زائدة قصَّر به)[٢].

● **بيان إعلال أبي زرعة الرازي**: يرى الحافظ أبو زرعة أنَّ ابن أبي زائدة قد قصَّر في روايته لهذا الخبر مع ثقته[٣]، أي أنَّه أوقف الحديث على كردوس، والصواب أنَّه من قول حذيفة-رضي الله عنه-.

وأطلق أبو زرعة الرازي لفظة (قصَّر)؛ للتعبير على أنَّ الصواب في الحديث أنَّه موقوفٌ على الصحابي، فجعله ابن أبي زائدة من كلام التابعي.

وما ذهب إليه أبو زرعة هو الصواب؛ وذلك أنَّه خالف الإمام الكبير عبدالرحمن ابن مهدي فيما رواه عنه محمد بشار وابن وكيع؛ عن سفيان الثوري، عن نسير ابن ذعلوق، عن كردوس، عن حذيفة في قوله: {**ولم يلبسوا إيمانهم بظلم**}، قال: بشرك[٤].

وهذا إسناد عن الثوري كالشمس، رواته كلهم أئمةٌ.

وقد توبع ابن مهدي متابعة قاصرة، فرواه المثنى، عن عمرو بن عون، عن هُشيم، عن

---

(١) يستعمل بعضهم كما هو الحال مع الحافظ أبي زرعة لفظة (قصّر)؛ للتعبير عن إسقاط الراوي بعض من فوق شيخه في السند، بحيث يصير السند بعد ذلك منقطعاً، وهو في الحقيقة موصولٌ، أو موقوفاً والصواب أنَّه مرفوعٌ، أو مقطوعاً، وهو موقوفٌ. وقد يكون ذلك الإسقاط عمداً مع ضبط فاعله لما سمعه، أو يفعله من أجل شكِّه فيه، وعدم ضبطه له، أو يفعله خطأ، وقد يكون الذي سقط ذكره واحداً أو أكثر، ومعلومٌ أنَّ هذا ليس من التدليس في شيء.

ومنهم أيضاً من كان يستعمل لفظة (قصَّرَ) للتعبير عن وقف الراوي الحديث الذي رفعه غيره أو رفعه هو في وقت آخر، وغالباً ما يطلق هذا اللفظ على حديث الثقة. ينظر: لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٢/٢٥٩.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٥٩٢مسألة(١٦٦٣).

(٣) هو(يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني، بسكون الميم، أبو سعيد، الكوفيُّ، ثقةٌ، متقنٌ، من كبار التاسعة، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة، وله ثلاث وستون سنة ع). تقريب التهذيب؛ لابن حجر:٥٩٠ترجمة(٧٥٤٨).

(٤) تفسير الطبري١١/٤٩٨(١٣٤٨٨).

أبي إسحاق الكوفي، عن رجل، عن عيسى، عن حذيفة[1]، ولكن في إسنادها مبهمٌ، ولكن تتقوى بالتي قبلها.

في ضوء ما تقدَّم يتبين لنا دقة أبي زرعة رحمه الله، ومدى قوة حفظه واطلاعه، وكيف أنَّه لم يخف عليه هذا الإسناد العزيز عن حذيفة –رضي الله عنه–. وأنَّ ترجيح الوقف والرفع يكون بحسب القرائن، فلم يرجِّح أبو زرعة رواية الموقوف على المقطوع جزافاً، وإنما حكم على ابن أبي زائدة بأنَّه قصَّر به؛ لمعرفته بأنَّ الثقات يروونه من قول حذيفة –رضي الله عنه، لذلك حكم عليه بأنَّه قصَّر في روايته لهذا الخبر.

● **خلاصة القول**: إنَّ زيادة الثقة مقبولة إذا زادها حافظٌ، وإنَّ رواية المقطوعات والموقوفات يشملها النقد الحديثي، وإن سبب التعارض قد يكون أنَّ راويه قصَّر به وأوقفه على الصحابي أو التابعي، ولكن بعد جمع الطرق يتبين الصواب في ذلك، هذا بالنسبة للباحثين أمثالي، أمَّا الأوائل من أهل العلم فإنَّهم يدركون ذلك على الفورِ؛ وذلك لحدَّة ذكائهم، وسعة حفظهم، فهم يحفظون ملايين الأسانيد.

---

(١) المصدر السابق١١/٤٩٨(١٣٤٨٩).

- **الثاني: تعارض الوصل والإرسال؛ وفيه ستة أمثلة:**

- **المثال الأول: إعلال الرواية المسندة بالمرسلة؛ لضعف من أسنده، ولثقة من أرسله:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن المبارك[١]، عن عنبسة ابن سعيد، عن الشعبي، عن جابر، عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: ((**لا يستقاد من الجرح حتى يبرأ**))؟

قال أبو زرعة: هو مرسل مقلوب)[٢].

- **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعل الحافظ أبو زرعة الرازي هذا الحديث بعلتين، وهما القلب والإرسال.

أي أنَّ صواب في هذا الحديث مرسلٌ، وليس مسنداً، وأنَّ ثمة قلب وقع في إسناده، ويمكن بيان ذلك كما يأتي:

بيان العلة الأولى من كلام أبي زرعة (إعلاله بالإرسال): عند التخريج تبيَّن أنَّ حديث ابن المبارك، عن عنبسة بن سعيد، عن الشعبي، عن جابر –رضي الله عنه– المتقدِّم في المسألة هو من رواية مهدي بن جعفر عنه، ومهدي بن جعفر فيه ضعفٌ[٣]؛ فالرواية عن ابن المبارك غير صحيحة. وعند جمع الطرق والموازنة بينها يظهر أنَّ هذا الطريق معلولٌ بثلاثة علل، وهي كما يلي:

العلة الأولى: ضعف إسناده؛ من أجل مهدي بن جعفر كما سبق. وقد توبع مهدي ابن جعفر بن على روايته متابعات تامة ضعيفة، وأخرى قاصرة، وقد وهَّمها أهل العلم، وهي كما يأتي:

---

(١) أخرج روايته: الطبراني في الأوسط١/٤٦(١٢٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار٣/١٨٤ (٥٠٢٨)، كلاهما مهدي بن جعفر الرملي عن ابن المبارك به.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٢٠٩مسألة(١٣٧١).

(٣) هو(مهدي بن جعفر بن حيَّهان بتشديد التحتانية، الرملي الزاهد، صدوق له أوهام، من العاشرة مات سنة ثلاثين تمييز). تقريب التهذيب: ٥٤٨ترجمة(٦٠٣٠).

الأولى: من طريق مجالد[١]، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله –رضي الله عنه–. وإسنادها ضعيف؛ من أجل مجالد[٢].

الثانية: من طريق الوليد بن مسلم[٣]، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر –رضي الله عنه– به. والوليد مدلس[٤]، وقد عنعن، وابن لهيعة ضعيف الحديث[٥]. قال البيهقي(٤٥٨هـ): (كذلك رواه جماعة من الضعفاء، عن أبي الزبير، ومن وجهين آخرين عن جابر، ولم يصح شيء من ذلك)[٦].

الثالثة: من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب[٧]، عن عبد الله بن عبد الله الأموي، عن يعقوب بن عطاء، وابن جريج، وعثمان بن الأسود، عن أبي الزبير، عن جابر: (أنَّ رجلاً، جرح رجلاً، فأراد أن يستقيد، فنهى النَّبيُّ –صلى الله عليه وسلم– أن يستقاد من الجارح حتى يبرأ المجروح).

---

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٥/٥٣(٢٣٦٢٢).

(٢) هو(مجالد بضم أوله وتخفيف الجيم بن سعيد بن عمير الهمداني، بسكون الميم، أبو عمرو الكوفي، ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، من صغار السادسة مات سنة أربع وأربعين م ٤). تقريب التهذيب: ٥٢٠ترجمة(٦٤٧٨).

(٣) أخرج روايته: البيهقي في الكبرى٨/١١٧(١٦١١٣).

(٤) ينظر: تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس؛ لابن حجر ترجمة(١٢٧).

(٥) قال الحافظ في التقريب:٣١٩ترجمة(٣٥٦٣): (عبد الله بن لهيعة بفتح اللام وكسر الهاء، ابن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي، صدوقٌ، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين م د ت ق).

(٦) السنن الكبرى؛ للبيهقي٨/١١٧عقب(١٦١١٣).

(٧) أخرجه: الطبراني في الأوسط٤/٢٣٤(٤٠٦٨)، والدارقطني في السنن٤/٧١(٣١١٥)، والبيهقي في الكبرى ٨/١١٧(١٦١١٢).

ويعقوب صدوق في حفظه شيء[١]، وقد أعل الطبراني(٣٦٠هـ) روايته بالغرابة فقال: (لم يرو هذا الحديث عن يعقوب بن عطاء وعثمان بن الأسود إلا عبد الله بن عبد الله الأموي، تفرد به: يعقوب بن حميد)[٢].

الرابعة: من طريق أبي بكر[٣], وعثمان[٤] ابني أبي شيبة, ابن علية, عن أيوب, عن عمرو بن دينار, عن جابر –رضي الله عنه– به. وروايتهما معلولة بالمخالفة؛ قال الحافظ الدارقطني(٣٨٥هـ): (قال أبو أحمد بن عبدوس: ما جاء بهذا إلا أبو بكر, وعثمان. قال الشيخ[٥]: أخطأ فيه ابنا أبي شيبة, وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره, عن ابن علية, عن أيوب, عن عمرو مرسلاً, وكذلك قال أصحاب عمرو بن دينار عنه, وهو المحفوظ مرسلاً)[٦].

(١) هو(يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، نزيل مكة، وقد ينسب لجده، صدوق ربما وهم، من العاشرة مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين عخ ق). التقريب: ٦٠٧ترجمة(٧٨١٥).

(٢) الأوسط٤/٢٣٤عقب(٤٠٦٨).

(٣) أخرج روايته: الدارقطني في السنن٤/٧٢(٣١١٧)، والبيهقي في الصغرى٧/٦٧(٣٠٤٠)، وينظر: معرفة السنن والآثار؛ للبيهقي١٢/٨٥.

(٤) أخرجه: الدارقطني في السنن٤/٧٢(٣١١٧)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار؛ له١٢/٨٤ (١٥٩٦٠).

(٥) أي الدارقطني.

(٦) سنن الدارقطني٤/٧٢عقب(٣١١٧).

الخامسة: من طريق يزيد بن عياض[١]، عن أبي الزبير به. وإسنادها ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً؛ وذلك أنَّ يزيد بن عياض متهم بالكذب[٢]. وقد أعلها الدارقطني به[٣].

العلة الثانية: إن جعفر اضطرب فيه، فرواه مرَّة، عن ابن المبارك، عن عنبسة بن سعيد به. ومرة رواه جاء من طريق مهدي بن جعفر، ثنا ابن المبارك، عن أبي حنيفة، عن الشعبي، عن جابر[٤]. وهذا يدل على عدم حفظه واضطرابه في حديثه هذا.

العلة الثالثة: إنَّه معلول بالمخالفة، وهي علَّة الإرسال التي أشار إليها أبو زرعة الرازي؛ إذْ رواه أيوب[٥]، وابن جريج[٦]، وسفيان بن عيينة[٧]، وحماد بن زيد[٨]، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة مرسلاً. قال الدارقطني(٣٨٥هـ): (وهو المحفوظ مرسلاً)[٩].

وقال البيهقي(٤٥٨هـ): (هذا هو الأصل في هذا الحديث, وهو مرسل, وكذلك رواه أيوب, وابن جريج , عن عمرو بن دينار مرسلاً)[١٠].

---

(١) أخرج روايته: الدارقطني في السنن٤/٧٤(٣١٢٢).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: (يزيد بن عياض بن جُعْدُبة بضم الجيم والمهملة بينهما مهملة ساكنة، الليثي، أبو الحكم المدني، نزيل البصرة، وقد ينسب لجده، كذَّبه مالكٌ وغيرهُ، من السادسة ت ق). التقريب: ٦٠٤ترجمة(٧٧٦١).

(٣) ينظر: سنن الدارقطني٤/٧٢عقب(٣١١٩).

(٤) مسند أبي حنيفة(٣٧٢).

(٥) سنن الدارقطني٤/٧٢(٣١١٨)، وذكر روايته البيهقي في السنن الصغرى٧/٧٠عقب (٣٠٤٥).

(٦) سنن الدارقطني٤/٧٢(٣١١٩)، وذكر روايته البيهقي في السنن٧/٦٩عقب(٣٠٤٣).

(٧) أخرج روايته: البيهقي في الصغرى٧/٦٩(٣٠٤٣)، وفي معرفة السنن والآثار؛ له١٢/٨٤ (١٥٩٥٩).

(٨) ذكر روايته: البيهقي في السنن الصغرى٧/٦٩عقب(٣٠٤٣).

(٩) سنن الدارقطني٤/٧٢عقب(٣١١٧).

(١٠) معرفة السنن والآثار؛ للبيهقي١٢/٨٤عقب(١٥٩٦٠).

العلة الثانية من كلام أبي زرعة(إعلاله بالقلب):

أعل الحافظ أبو زرعة الرازي هذا الحديث بالقلب في إسناده، ولكن هذه العلة خفية وغير واضحة، حتى قال محققو العلل: (وأمَّا قوله: (مقلوب) فهو مشكل، لكن لعلَّه يعني أنَّ اسم مجالد بن سعيد انقلب على الراوي عن ابن المبارك إلى (عنبسة بن سعيد))[١]. وعند التأمل وإدمان النظر، يتبيَّن دقة نظر أبي زرعة الرازي، وسعة علمه وقوة نقده، وبعد هذا التفسير من أنَّ الراوي عن ابن المبارك انقلب عليه اسم مجالد بن سعيد إلى عنبسة بن سعيد.

فمقصد أبي زرعة أنَّ الصواب في الحديث هو من رواية جابر عن الشعبي، وليس من الشعبي عن جابر.

كما رواه شريك[٢]، عن جابر الجعفي، عن عامر الشعبي مرسلاً.

وهذا يعدُّ من أسوأ أمثلة القلب، أي أنَّ صوابه، جابر الجعفي، عن الشعبي، فهذا قلب مفسد جداً، ليس في تصيير المرسل موصولاً فقط؛ إذ الشعبي تابعي، بل جابر هذا في حال الوصل هو جابر بن عبد الله الأنصاري، وفي حال كونه الراوي عن الشعبي فهو جابر بن يزيد الجعفي[٣] أحد المتهمين بالكذب في الحديث[٤].

ورواية شريك هي التي دلت على مقصود أبي زرعة الرازي. لذا فجمع الطرق خير وسيلة على فهم مراد الأئمة وبيان العلل.

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٢٠٩حاشية(٤).

(٢) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٥/٤٣٨(٢٧٧٨١)،

(٣) هو (جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي ضعيفٌ...، من الخامسة، مات سنة سبع وعشرين ومائة وقيل سنة اثنتين وثلاثين د ت ق) التقريب:١٣٧ترجمة(٨٧٨).

(٤) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع٢/١٠٠٦.

هذا، والحديث لا يصحُّ من جميع طرقه؛ قال الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ): (ولا يصح شيء من ذلك)[١].

● **خلاصة القول**: إنَّ الحديث معلولٌ بالإرسال؛ لرواية الثقات له مرسلاً، وبالقلب؛ لأنَّ راويه أفحش في إسناده كما سبق، وإنَّ الحديث لا يصح من جميع طرقه والله أعلم.

(١) السنن الصغرى؛ للبيهقي٦٩/٧عقب(٣٠٤٤)، وينظر: السنن الكبرى؛ له١١٧/٨.

● **المثال الثاني: إعلال الحديث؛ لإكثار من لا يحتمل تفرده في رفع الحديث بهذه السلسة عن الصحابي نفسه:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يعقوب الأشعري[١]، عن جعفر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم: أنَّه كان إذا صلى المغرب، صلى ركعتين يطيلهما حتى يصدع أهل المسجد؟

قال أبي: حكي عن يعقوب الأشعري أنه قال: هذه الأحاديث التي أحدثكم به عن جعفر، عن سعيد، كلها عن ابن عباس، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم- ؛ فإن كان هذا الذي حكي حق، فهو صحيح، وإن لم يكن حق، فهو عن سعيد قوله.

وقال أبو زرعة: هذا عندي: عن سعيد قوله؛ لأنَّه محال أن يكون هذه الأحاديث كلها عن ابن عباس، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم- ، قريب من أربعين حديثاً أو أكثر)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أعل الحافظ أبو زرعة حديث يعقوب الأشعري بأنه لا يصحُّ مرفوعاً، وأنَّ الصواب فيه هو أنَّه من قول سعيد بن جبير، وعلل ذلك بأنَّه يستحيل أن تكون هذه الأحاديث المروية بهذه السلسلة [٣]: يعقوب [٤]،

---

(١) أخرج روايته: أبو داود٢/٣١(١٣٠١)، والنسائي في الكبرى١/٢٢٧(٣٧٨)، والبيهقي في الكبرى ٢/٢٧٩ (٣٠٤٢)، المقدسي في المختارة١٠/١٠١(٩٧).

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٧٢-٧٥ مسألة(٢٢٤).

(٣) ينظر: المعجم الكبير؛ للطبراني١٢/١٠، فقد أخرج كثيراً من أحاديث هذه السلسلة.

(٤) ملخَّص القول في يعقوب الأشعري: قال النسائي: (ليس به بأس)، وقال الطبراني: (كان ثقة). تهذيب الكمال؛ للمزي٣٢/٣٤٤ترجمة(٧٠٩٣)، وقال الدارقطني في العلل٣/٩٢: (لس بالقوي)، وذكره ابن حبان في الثقات٧/٦٤٥(١١٨٨٠)، ولخَّص الحافظ ابن حجر القول فيه فقال: (يعقوب بن عبد الله بن سعد الأشعري، أبو الحسن القمي، بضم القاف وتشديد الميم، صدوقٌ يهمٌ، من الثامنة مات سنة أربع وسبعين خت ٤). تقريب التهذيب:٦٠٨ترجمة(٧٨٢٢).

عن جعفر[١]، عن سعيد بن جبير، كلها عن ابن عباس –رضي الله عنه.

لذا فإنَّ أبا زرعة عدَّ تفرد رواية من لا يحتمل تفرده بأحاديث كثيرة هي مظنَّة للخطأ والوهم. وعند تخريج الحديث يتبيَّن أنَّ الرواة قد اختلفوا في روايتهم عن يعقوب في هذا الحديث على وجهين:

الوجه الأول: رواه: طلق بن غنام[٢]، ونصر المجدر[٣]، ويحيى الحماني[٤]، عن يعقوبُ بنُ عبد الله، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جُبير عن ابن عباس–رضي الله عنهما– به.

الوجه الثاني: رواه أحمد بن يونس[٥]، وسليمان بن داود العتكي[٦]، عن يعقوبُ، عن جعفر، عن سعيد بن جبير به مرسلاً.

وكلا الوجهين رواتهما ثقات[٧]، وهذا يدل على أنَّ الاختلاف من يعقوب نفسه، لا سيما وأنَّه صدوق يهم كما سبق القول فيه، فهذا يدل على أنَّه لم يحفظ حديثه جيداً، فمرَّة

---

(١) قال عنه الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال٣/١٠٢: (ثقة)، ووثقه ابن شاهين كما في إكمال تهذيب الكمال؛لمغلطاي٣/٢٣٣ترجمة(١٠٠٩)، وذكره ابن حبان في الثقات٦/١٣٤ترجمة(٧٠٤٨)، وقال ابن منده كما في ميزان الاعتدال١/٤١٧ترجمة (١٥٣٦): (ليس هو بالقوى في سعيد بن جبير)، وخالف الذهبي في تأريخ الإسلام٣/٣٨٨ترجمة(٤٥) فقال: (وكان مختصاً بسعيد بن جبير...، وكان صدوقاً). ولخص الحافظ ابن حجر القول فيه فقال: (جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي، القمي بضم القاف، قيل اسم أبي المغيرة: دينار. صدوقٌ يهمٌ، من الخامسة بخ د ت س فق). التقريب:١٤١ترجمة(٩٦٠).

(٢) أخرج روايته أبو داود٢/٣١(١٣٠٣)، والنسائي في الكبرى١/٢٢٧(٣٧٨)، والبيهقي في الكبرى٢/٢٧٠ (٣٠٤٢)، من طريق أبي داود.

(٣) أخرج روايته أبو داود٢/٣١(١٣٠٣)، والبيهقي في الكبرى٢/٢٧٠(٣٠٤٢)، من طريق أبي داود.

(٤) أخرج روايته: الطبراني في الكبير١٢/١٢(١٢٣٢٣).

(٥) أخرج روايته أبو داود٢/٣١(١٣٠٤)، والبيهقي في الكبرى٢/٢٧٠(٣٠٤٢)، من طريق أبي داود.

(٦) أخرج روايته أبو داود٢/٣١(١٣٠٤)، والبيهقي في الكبرى٢/٢٧٠(٣٠٤٢)، من طريق أبي داود.

(٧) ولم أضع ترجمتهم طلباً للاختصار.

أسنده، ومرة أرسله، وليس ثمة قرائن ترجح أحد الوجهين على الآخر. فبذلك يضعف الحديث والله أعلم.

أمَّا قول أبي حاتم الرازي(٢٧٧هـ): (حكي عن يعقوب الأشعري أنَّه قال: هذه الأحاديث التي أحدثكم به عن جعفر، عن سعيد، كلها عن ابن عباس، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم-. فإنْ كان هذا الذي حكي حق، فهو صحيح، وإن لم يكن حق، فهو عن سعيد قوله)[١]. فقول أبي حاتم مشعر بعدم ثبوت الرواية، لا سيما وأنَّه قال: (حُكي)، وهذا يدل على التمريض. ولعل الصواب عدم ثبوت ذلك والله أعلم كما بيَّن ذلك أبو زرعة، من أنَّه يستحيل أنْ تكون هذه الكثرة كلها عن ابن عباس-رضي الله عنهما-. وقد جاء ذلك عن يعقوب مسنداً من رواية أبي داود قال: (سمعتُ محمد بن حميد، يقول: سمعت يعقوب يقول: كل شيء حدثتكم، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- فهو مسند عن ابن عباس، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-)[٢]. إلا أنَّ شيخ أبي داود محمد بن حنين[٣] ضعيفٌ لا يعتمد على نقله.

● **خلاصة القول**: إن الحديث معلول؛ لاضطراب يعقوب القمي فيه، فمرة رواه مسنداً، ومرة مرسلاً، وليس ثمة قرائن يترجح بها أحد الوجهين على الآخر. وأنَّ الصواب في الحديث أنَّه من قول سعيد بن جبير؛ لأنَّه يستحيل أن تكون هذه السلسلة والتي تبلغ قرابة أربعين حديثاً كلها عن ابن عباس مرفوعة؛ لأنَّ رواتها ممن لا يحتمل تفردهم بذلك. والله تعالى أعلم.

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٧٢-٧٥ مسألة(٢٢٤).

(٢) سنن أبي داود٢/٣١عقب(١٣٠٣).

(٣) هو (محمد بن حميد بن حيان الرازي، حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، من العاشرة مات سنة ثمان وأربعين د ت ق). تقريب التهذيب: ٤٧٥ترجمة(٥٨٣٤).

● **المثال الثالث: إعلال الحديث؛ بأنَّه غير محفوظ من رواية صحابي عن صحابي، وأنَّ الصواب هو من رواية صحابي عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة وحدثنا عن إبراهيم بن موسى، عن هشيم[١]، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم-: ((**أنَّه قال: من باع عبداً وله مال، فماله للبائع، إلا أن يشترط المبتاع**)) .

فقال أبو زرعة: ليس هذا الحديث بمحفوظ؛ والصحيح: سالم، عن أبيه، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم-)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعلَّ أبو زرعة حديث سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه وهو عبد الله بن عمر، عن عمرٍ –رضي الله عنهما-. أعلَّه بأنَّه غير محفوظٍ، وأنَّ الصواب فيه: عن سالم، عن أبيه، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم-. أي أنَّه من رواية ابن عمر –رضي الله عنه- عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم- مرفوعاً. وليس من رواية، ابن عمر، عن أبيه –رضي الله عنهما-.

وقد رواه -كما رجَّح أبو زرعة- كبار أصحاب الزهري، وهم: (ابن أبي ذئب[٣]،

---

(١) أخرج روايته: عبد الرزاق في المصنف٨/١٣٥(١٤٦٢٠)، والبزار١/٢٢٤(١١٢)، والنسائي في الكبرى٥/٤٠(٤٩٧١)، وأبو يعلى في مسنده٩/٣٨١(٥٥٠٨)، والدارقطني في العلل ٢/٥١مسألة(١٠٢).

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٦٦٥-٦٦٦مسألة(١١٧٥).

(٣) أخرج روايته: الطيالسي٣/٣٤٨(١٩١٤)، والدارمي٣/١٦٦٧(٢٦٠٣).

وابن عيينة[١]، ومعمر[٢]، والليث بن سعد[٣]، ويونس[٤]، وسليمان بن أبي داود[٥])، ستتهم عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–.

والخطأ من سفيان بن حسين؛ إذْ لم يتابعه أحدٌ في روايته عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

ومدخل الوهم على سفيان بن حسين أنَّ الحديث جاء من رواية نافع، عن ابن عمر، عن عمرٍ –رضي الله عنه– إلا أنَّه موقوفاً كما سيأتي.

فالصواب أنَّ الصحيح في الحديث أنَّه من رواية الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–. كما رواه الأئمة، بخلاف رواية سفيان بن حسين. قال الحافظ البزار(٢٩٢هـ): (وهذا الحديث لا نعلم أحداً قال فيه عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– إلا سفيان بن حسين، وأخطأ فيه، والحفاظ يروونه عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– وهو الصواب)[٦].

---

(١) أخرج روايته: الإمام الشافعي في المسند٣/١٦٠(١٣٦٩)، وفي السنن المأثورة؛ له١/٢٤٩(١٩٤)، والحميدي ٢/٢٧٧(٦١٣)، وابن أبي شيبة في المصنف ١٤/٢٢٦ (٣٧٤٧٤)، والإمام أحمد٨/١٥٣(٤٥٥٢)، ومسلم٣/١١٧٣(١٥٤٣)، وأبو داود ٣/٢٦٨ (٣٤٣٣)، والنسائي٧/٢٩٧(٤٦٣٦)، وفي الكبرى؛ له٥/٤٠ (٤٩٧٢)، وابن الجارود في المنتقى١/١٥٩ (٦٢٩)، وابن حبان في صحيحه ١١/٢٩٠ (٤٩٢٣)، والبيهقي في الكبرى ٥/٣٢٤(١١٠٧٤).

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد٩/٣٧٨(٥٥٤٠)، والنسائي٣/١١٧٣(١٥٤٣)، والكبرى٥/٤١ (٤٩٧٣).

(٣) أخرج روايته: الإمام البخاري٣/١١٥(٢٣٧٩)، ومسلم٣ والترمذي٣/٥٣٨(١٢٤٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار٤/٢٦(٥٥٨٥)، وابن حبان في صحيحه١١/٢٨٩ (٤٩٢٢).

(٤) أخرج روايته: مسلمٌ٣/١١٧٣(١٥٤٣)، النسائي في الكبرى٣/٣١(٢٢٧٩).

(٥) أخرج روايته: الطبراني في الكبير١٢/٢٨٤(١٣١٣٠).

(٦) مسند البزار١/٢٢٤عقب(١١٢).

قال الإمام النسائي(٣٠٣هـ): (هذا خطأ، والصواب حديث ليث بن سعد، وعبيدالله، وأيوب)[١].

ويظهر أنّ سفيان بن حسين يضطرب في رواية هذا الحديث، فتارةً يخطأ فيه، فيجعله من مسند عمر -كما تقدم-، وتارةً يرويه على الصواب؛ فيجعله من مسند ابن عمر -رضي الله عنهما-؛ يدل على ذلك ما رواه عنه يزيد بن هارون[٢]، قال: (أخبرنا سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ- صلى الله عليه وسلم- ...). فهذا يدل على اضطرابه فيه. لا سيما وأنَّه ثقة إلا عن الزهري، فرواية فيها ضعفٌ[٣]. وهذا الحديث من روايته عن الزهري[٤].

هذا، وقد نص الأئمة[٥] على أنَّ هذا الحديث من الأحاديث التي اختلف فيها نافعٌ وسالمٌ عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، فتقدَّم أنَّ سالماً رواه عن أبيه، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- مرفوعاً.

---

(١) السنن الكبرى؛ للنسائي١٠/٣٦١عقب(١١٦٩٩)،

(٢) أخرج روايته: عبد بن حميد في مسنده١/٢٣٧(٧٢٢).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في التقريب٢٤٤ترجمة(٢٤٣٧): (سفيان بن حسين بن حسن أبو محمد، أو أبو الحسن الواسطي، ثقةٌ في غير الزهري باتفاقهم، من السابعة مات بالري مع المهدي وقيل في أول خلافة الرشيد خت م٤).

(٤) وفي ذلك يتبيَّن ثقب وقوة كلام الأئمة رحمهم الله، وكيف أنَّهم سبروا أحاديث كل الراوي عن شيوخه جميعاً، سماعاً، وقوَّة، وضعفاً، وأنَّهم أعطوا للرواة وصفهم الدقيق، من توثيق وتضعيف نسبيٍّ وغير نسبيٍّ، فلله در هؤلاء الأئمة الأعلام ! .

(٥) وينظر: العلل؛ للدارقطني٢/٥١مسألة(١٠٢).

وخالفه نافعٌ فيما رواه عنه (رواه مالكٌ[١]، وعبيد الله[٢]، وأيوب[٣]، وابن إسحاق[٤])، فرواه عن عبد الله بن عمر؛ أنَّ عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– موقوفاً.

وقد اختلف الأئمة في تقديم رواية نافع أم سالم، عند الاختلاف عموماً –وقد اختلافا في أربعة أحاديث فقط– وفي هذا الحديث خصوصاً، قال الإمام أبو داود(٢٧٥هـ): (واختلف الزهري، ونافع، في أربعة[٥] أحاديث هذا أحدها)[٦].

فذهب الإمام أحمد(٢٤١هـ) ومن قبله ابن معين(٢٣٣هـ)[٧] إلى أنَّه لا يقضى لأحدٍ[٨] من حيث العموم؛ أي أنَّه لا بد من الترجيح بدليل[٩]. إلا أنَّ الإمام أحمد مال إلى حديث نافع في هذا الحديث؛ قال المروذي(٢٧٥هـ): (وذكرت له حديث نافع عن ابن عمر: من باع عبداً وله مالٌ فماله للبائع. فقال: خالفه سالمٌ، هكذا رواه الزهري، عن سالم،

(١) في الموطأ٤/٨٨٢(٢٢٦٤)، ومن طريقه الشافعي في المسند٣/١٦٠(١٣٦٨)، والبخاري ٣/١١٥(٢٣٧٩)، وأبو داود٣/٢٦٨(٣٤٣٤)، وأبو يعلى في مسنده٩/٣٥٩(٥٤٦٨)، والبيهقي في الكبرى٥/٣٢٤(١١٠٧٧)، و

(٢) أخرج روايته: ابن أبي شيبة٧/١١٤(٢٢٩٦٩)، والنسائي في الكبرى٥/٣٩(٤٩٦٧). وينظر بلا بد: العلل؛ للدارقطني٢/٥٢.

(٣) أخرج روايته: النسائي في الكبرى٥/٣٩(٤٩٦٨).

(٤) أخرج روايته: النسائي في الكبرى٥/٤٠(٤٩٧٠).

(٥) أمَّا الإمام النسائي فذهب إلى أنَّها ثلاثة أحاديث. ينظر: السنن الكبرى٣/٣١عقب (٢٢٧٩). وينظر: التمهيد؛ لابن عبد البر٩/٢١٢.

(٦) سنن أبي داود٣/٢٦٨(٣٤٣٤).

(٧) ينظر: شرح علل الترمذي١/٢٤٧.

(٨) العلل ومعرفة الرجال مسألة(٩).

(٩) فتح الباري؛ لابن رجب٦/٣٤٥.

عن ابن عمر، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-. فقلت: فأيُّما أثبت، فتبسَّم، وقال: الله أعلم. قلت: ما الذي يميل إليه قلبك منهما؟ قال: أرى -والله أعلم- إلى نافع)[١].

وجاء عن الإمام البخاري(٢٥٦هـ) أنَّه قال مرَّة: (حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- أصح ما جاء في هذا الباب)[٢].

وفي سؤال الإمام الترمذي(٢٧٩هـ) له قال: (إنَّ نافعا يخالف سالماً في أحاديث, وهذا من تلك الأحاديث. روى سالم, عن أبيه, عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-. وقال نافع: عن ابن عمر, عن عمر. كأنَّه رأى الحديثين صحيحين، أنَّه يحتمل عنهما جميعاً)[٣].

وقال الإمام مسلمٌ(٢٦١هـ): (القول ما قال نافع وإن كان سالم أحفظ منه)[٤].

ورجَّح النسائي(٣٠٣هـ) رواية نافع على سالم فيما اختلفا فيه مطلقاً[٥].

وخالف في ذلك الإمام ابن المديني(٢٣٤هـ)؛ فمال إلى تصحيح رواية سالم[٦].

وقال ابن عبد البر(٤٦٣هـ): (والقول فيها قول سالم، ولم يلتفت النَّاس فيها إلى نافع)[٧].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال مسألة(٢٦٨).

(٢) سنن الترمذي٣/٥٣٨(١٢٤٤).

(٣) العلل الكبير؛ للترمذي مسألة(٣٢٧).

(٤) نقل قوله البيهقي في السنن الكبرى٥/٣٢٤عقب(١١٠٧٧).

(٥) ينظر: السنن الكبرى؛ للنسائي٣/٣١عقب(٢٢٧٩). وينظر: التتبع؛ للدارقطني(١٤٥).

(٦) ينظر: الاستذكار؛ لابن عبد البر٦/٢٧٤.

(٧) التمهيد؛ لابن عبد البر٩/٢١٢.

ويسعني التوقف أو الميل إلى صحة الوجهين، والله أعلم بالصواب؛ فهذا من دقيق العلم الذي لا يعطاه إلا أكابر المحدثين. مع القول إنَّ نافع قد روجع في حديثه، فقال: (ما هو إلا عن عمر في شأن العبد)[1]. وهذا يدل على أنَّه حافظٌ لحديثه. والله أعلم.

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث سفيان بن حسين عن الزهري وهمٌ غير محفوظ؛ إذْ قد خالف الأمة في روايته عن الزهري. وإنَّ هذا الحديث من جملة الأحاديث التي اختلف فيها نافعٌ وسالمٌ في روايتهما، وقد اختلف الأئمة في الترجيح بينهما، فالله أعلم.

(١) مصنف عبد الرزاق٨/١٣٥(١٤٦٢٣).

● **المثال الرابع: إعلال الرواية المسندة بالمرسلة؛ لأنَّه لا يصح عن الراوي إلا مرسلاً**: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه اليمان بن عدي[١]، عن الزبيدي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي –صلى الله عليه وسلَّم– قال: ((**إذا أفلس الرجل فوجد ماله بعينه**...)) ؟

فقالا: هذا خطأ.

قال أبو زرعة: رواه إسماعيل بن عياش[٢]، عن الزبيدي، وموسى بن عقبة[٣]، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة.

قلت: فإن بقية[٤] يُحدِّث عن الزبيدي؟ فقال: ما هذا من حديث بقية أصلا! من روى هذا الحديث عن بقية؟

قلت: نُعيم بن حماد.

قال: روى نعيم بن حماد عن بقية أحاديث ليست من حديث بقية أصلاً، ما أعلم روى هذا الحديث غير إسماعيل بن عياش.

---

(١) أخرج روايته: ابن ماجه٣/٦٢٩(٢٩٠٥)، وابن أبي حاتم في العلل٣/٦٢٩(١١٤٣)، والطبراني في الأوسط ٨/١٥٥(٨٢٥٤)، وفي مسند الشاميين؛ له٢/٢٧(١٧٣٧)، والدارقطني في السنن٣/٤٣٢(٢٩٠٥)، والبيهقي في الكبرى٦/٤٨(١١٥٧١)، وابن عبد البر في التمهيد٨/٤٠٨.

(٢) أخرج روايته: أبو داود٣/٦٨٦(٣٥٢٠)، وابن الجارود في المنتقى١/١٦٠(٦٣٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار١٢/١٩(٤٦٠٨)، والدارقطني٣/٤٣٢(٢٩٠٤)، وابن عبد البر في التمهيد٨/٤٠٧، وابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف٢ /٢١٠ (١٥٣٤).

(٣) أي: رواه إسماعيل بن عياش عن كليهما مسنداً.

أخرج رواية إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة: ابن ماجه٢/٧٩٠(٢٣٥٩)، وابن الجارود في المنتقى١ /١٦٠ (٦٣١)، والعقيلي في الضعفاء١/٨٩، والطحاوي في شرح مشكل الآثار١٢/١٩(٤٦٠٧)، والدارقطني في السنن٣/٤٣٢(٢٩٠٣)، وابن عبد البر في التمهيد٨/٤٠٧.

(٤) لم أقف على روايته.

قال أبي: روى نُعيم بن حماد هذا الحديث عن بقية، فقال فيه: عن أبي بكر ابن عبد الرحمن، عن أبي هريرة؛ ولم يتابع نعيم عليه.

وقالا: الصحيح عندنا من حديث الزهري: عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم– ، مرسل[١])[٢] .

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة الرازي إلى ترجيح رواية الإرسال على رواية الوصل، ولم يعتدَّ برواية من رواه موصولاً، ويمكن تلخيص ما ذهب إلى أبو زرعة كما يأتي:

الأول: إنَّ اليمان بن عدي ضعيف الحديث[٣]. فلا حُجَّة في روايته هذه. وحكم عليه أبو زرعة بالخطأ؛ لمخالفتها لرواية الثقات عن الزهري كما سيأتي في الفقرة الخامسة. قال أبو حاتم(٢٧٧هـ): (هذا خطأ؛ إنَّما هو: الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن: أن النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم–. واليمان هذا شيخ ضعيف الحديث)[٤].

وقال الطبراني(٣٦٠هـ): (لم يرو هذا الحديث عن الزهري، عن أبي سلمة إلا الزبيدي، ولا عن الزبيدي إلا اليمان بن عدي)[٥]. وقال الدارقطني(٣٨٥هـ) عن رواية اليمان: (اليمان بن عدي ضعيف الحديث)[٦].

---

(١) سيأتي بيان من رواه مرسلاً.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٦٤٩-٦٥١مسألة(١١٦٢).

(٣) هو (يمان بن عدي الحضرمي، أبو عدي الحمصي، ليِّنُ الحديث، من الثامنة ق). تقريب التهذيب :١٦٠ترجمة (٧٨٥٣).

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٦٢٩مسألة(١١٤٣).

(٥) المعجم الأوسط٨/١٥٥عقب(٨٢٥٤).

(٦) سنن الدارقطني٣/٤٣٢عقب(٢٩٠٦).

وقال ابن عبد البر(٤٦٣هـ): (وقد روى هذا الحديث عن الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وهو خطأ والله أعلم؛ وإنما يحفظ للزهري عن أبي بكر ابن عبد الرحمن لا عن أبي سلمة)[١].

الثاني: إنَّ رواية إسماعيل بن عيَّاش عن موسى بن عقبة لا تصحُّ أيضاً، وذلك أنَّ إسماعيل متكلمٌ فيه، باستثناء حديثه عن أهل الشام فلا بأس به، وما رواه عن غيرهم فليس بحجَّة، وحديثه هذا ليس عن أهل الشام[٢]. إضافة إلى أنَّها مخالفة لما رواه الثقات عن الزهري. قال الدارقطني(٣٨٥هـ): (إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث, ولا يثبت هذا عن الزهري مسنداً، وإنَّما هو مرسل)[٣].

قال ابن عبد البر(٤٦٣هـ): (وإسماعيل بن عياش فيما روى عن أهل المدينة ليس بالقوي)[٤]. وقال أيضاً: (وحديثه عن غير أهل بلده فيه تخليط كثير فهم لا يقبلونه)[٥].

الثالث: إنَّ رواية إسماعيل بن عياش عن الزبيدي وإن كان من الشاميين إلا أنَّها مخالفة لما هو أرجح منها، وقد حكم عليها الأئمة بالخطأ. وهو الواضح من ترجيح أبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم لرواية الإرسال عليها.

---

(١) التمهيد؛ لابن عبد البر٨/٤٠٩.

(٢) نص على ذلك علي بن المديني، والإمام أحمد، وابن معين، وأبو زرعة وغيرهم من الأئمة. ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني١/١٦١مسألة(٢٣٣)، العلل؛ للإمام أحمد رواية المروذي١/١٠٤مسألة(٢٤٤)، والضعفاء؛ لأبي زرعة٣/٨٤٧مسألة(٤٩)، والضعفاء؛ للعقيلي١/٨٨ترجمة(١٠٢)، وشرح علل الترمذي؛ لابن رجب١/٣٢٦، وقال: (ذا حدَّث عن الشاميين فحديثه عنهم جيدٌ، وإذا حدَّث عن غيرهم فحديثه مضطرب، هذا مضمون ما قاله الأئمة فيه).

(٣) سنن الدارقطني٣/٤٣٢عقب(٢٩٠٣). وينظر: التحقيق في مسائل الخلاف٢/٢٠١ (١٥٢٤).

(٤) التمهيد؛ لابن عبد البر٨/٤٠٨.

(٥) المصدر نفسه٨/٤٠٨.

قال ابن عبد البر(٤٦٣هـ): (وإنما ذكر أبو داود روايته عن الزبيدي؛ لأنَّه من أهل بلده، وحديثه عنهم مقبولٌ عند أكثر أهل العلم بالحديث، وحديثه عن غير أهل بلده فيه تخليط كثير فهم لا يقبلونه)[١].

وعلل ابن دقيق العيد(٧٠٢هـ) الرواية بقوله: (الزبيدي شيخ إسماعيل شامي، وقد اشتهر تصحيح حديث إسماعيل بن عياش عن الشاميين إلا إنَّه شامي روى عن الحجازيين)[٢].

الرابع: حكم أبو زرعة على رواية نعيم بن حماد بأنَّها لا أصل له؛ وذلك أنَّ نعيم بن حماد روى بعض الأحاديث عن بقية، وهي ليست من أحاديث بقية، ولنعيم ابن حماد منكرات يتفرَّد بها عن الأثبات. قال الإمام أبو داود(٢٧٥هـ): (عند نعيم ابن حماد نحو عشرين حديثاً عن النَّبيِّ –صلَّى الله عليه وسلم– ليس لها أصل)[٣]، وقال أبو علي النيسابوري(٣٤٩هـ): (سمعت أبا عبدالرحمن النسائي يذكر فضل نعيم بن حماد وتقدمه في العلم والمعرفة والسنن، ثمَّ قيل له في قبول حديثه فقال: قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة، فصار في حد من لا يحتج به)[٤]. وهذه منها كما جزم أبو زرعة الرازي[٥].

---

(١) المصدر نفسه٨/٤٠٨.

(٢) الإلمام بأحاديث الأحكام٢/٥٢٥.

(٣) تأريخ بغداد؛ للخطيب ١٣/٣٠٦، وتهذيب الكمال؛ للمزي٢٩/٤٦٦.

(٤) تأريخ بغداد؛ للخطيب ١٣/٣٠٦، وتهذيب الكمال؛ للمزي٢٩/٤٦٦.

(٥) وينظر: علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٧١مسألة(١٢٦٤). ولخَّص ابن حجر قول الأئمة فيه فقال: (نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث، الخزاعي، أبو عبد الله المروزي، نزيل مصر، صدوق يخطىء كثيراً، فقيهٌ، عارف بالفرائض، من العاشرة مات سنة ثمان وعشرين على الصحيح، وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه وقال باقي حديثه مستقيم خ مق د ت ق).

فروايته هذه كأن لا وجود لها؛ لعدم صحتها عن بقية، وهذا إعلال من أبي زرعة الرازي يدل على قوَّة معرفته لأحاديث الرواة، وأنَّ هذا من حديث فلان، وهذا ليس من حديث[١].

الخامس: إنَّ رواية الوصل مخالفة لما رواه الأثبات المقدَّمون من أصحاب الزهري؛ فرواه الإمام مالك[٢]، ويونس[٣]، وصالح بن كيسان[٤]، ومعمر بن راشد[٥] مرسلاً ولم يوصلوه. وهم من هم في التثبُّت. وإلى هذا ذهب غير وحد من الأئمة[٦].

وقال الحافظ محمد بن يحيى الذهلي(٢٥٨هـ): (رواه مالك، وصالح بن كيسان، ويونس، عن الزهري، عن أبي بكر مطلقٌ، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهم أولى بالحديث. يعني: عن طريق الزهري)[٧].

قال الإمام أبو داود(٢٧٥هـ): (حديث مالك أصح)[٨].

قال ابن عبد الهادي(٧٤٤هـ): (وقد أسند من وجه غير قوي)[٩].

---

(١) ينظر ما كتبته في الفصل الاول فقرة: الأئمة النقاد أحفظ لحديث الراوي من الراوي نفسه: .

(٢) كما في الموطأ٤/٩٧٨(٢٤٩٧)، وأخرجه عن مالك الإمام الشافعي في الأم٣/٢١٤، وعبدالرزاق في مصنفه٨/٢٦٤(١٥١٥٨)، وأبو داود٣/٢٨٦(٣٥٢٠)، والضعفاء؛ للعقيلي ١/٨٩ترجمة(١٠٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار١٢/١٧(٤٦٠٥).

(٣) أخرج روايته: أبو داود٣/٦٨٦(٣٥٢١)، والعقيلي في الضعفاء١/٨٩ترجمة(١٠٢) تعليقاً.

(٤) الضعفاء؛ للعقيلي١/٨٩ترجمة(١٠٢).

(٥) ذكر روايته ابن عبد البر في التمهيد٨/٤٠٧.

(٦) ينظر: التمهيد؛ لابن عبد البر٨/٤٠٧. وينظر: العلل؛ للدارقطني١١/١٦٧مسألة(٢١٩٩).

(٧) المنتقى؛ لابن الجارود١/١٦٠عقب(٦٣٣).

(٨) أخرج روايته: أبو داود٣/٦٨٦عقب(٣٥٢٢).

(٩) المحرر في الحديث(٩٠٠).

وقد جاء الحديث عن الإمام مالك مسنداً كرواية اليمان[١]، ولكن لا يصح عنه، لمخالفته جميع رواية الموطأ عن الإمام مالك، ولمخالفته جميع من روى عن الإمام مالك، قال ابن عبد البر(٤٦٣هـ): (هكذا هو في جميع الموطئات التي رأينا، وكذلك رواه جميع الرواة عن مالك فيما علمنا مرسلاً إلا عبد الرزاق؛ فإنَّه رواه عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- فأسنده. وقد اختلف في ذلك عن عبد الرزاق)[٢]. فبعضهم رواه كرواية الجماعة عن الإمام مالك مرسلاً، وبعضهم أسنده، والصواب مرسلاً لما سبق قوله[٣].

هذا، وقد جاء الحديث مسنداً من حديث أبي هريرة —رضي الله عنه-من رواية جمع من الرواة، منهم: هشام بن يحيى المخزومي[٤]، وعراك[٥]، وعطاء بن يسار[٦]، وبشير بن نهيك[٧]،.....

(١) أخرجه: الطحاوي في شرح مشكل الآثار١/٤٥٣(٤٦٠٦)، وابن عبد البر في التمهيد٨/٤٠٦.

(٢) التمهيد؛ لابن عبد البر٨/٤٠٦.

(٣) المصدر نفسه٨/٤٠٧.

(٤) أخرج روايته: علي بن الجعد١/١٥١(٩٦٤)، وعبد الزاق٨/٢٦٤(١٥١٦٢)، والحميدي ٢/٤٨٨(١٠٣٥)، وعبد بن حميد٢/٣٤٤(١٤٣٩)، والبزار١٥/٢٩٦(٨٧٤٨)، وابن حبان ١١/٤١٥(٥٩٣١)، والدارقطني في السنن٣/٤٣٣(٢٩٠٦)، والبيهقي في الكبرى ٦/٤٦ (١١٥٨٣).

(٥) أخرج روايته: مسلم٣/١١٩٤(١٥٥٩)، والبزار١٤/٣٩٧(٨١٤٣)، والبيهقي في الكبرى ٦/٤٥(١١٥٨٠).

(٦) أخرج روايته: البزار١٥/٢٩٦(٨٧٤٨)، وقال عقيبه: (وهذا الحديث أخطأ فيه أشعث بن سعيد، وهو لين الحديث إذ رواه عن عمرو، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، والصواب ما رواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن هشام بن يحيى، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم).

(٧) أخرج روايته: الطيالسي٤/١٩٨(٢٥٧٢)، وعلي بن الجعد١/١٥١(٩٦٢)، وإسحاق بن راهويه١/١٦٢ (١٠٤)، والإمام أحمد١٦/٨٥(٤٧)، ومسلمٌ٣/١١٩٤(١٥٥٩)، والبزار ١٠/٤٢٩(٤٥٨١)، وشرح مشكل الآثار؛ للطحاوي ١٢/١٦ (٤٦٠٢)، والبيهقي في الكبرى٦/٤٦ (١١٥٨١).

وأبو بكر عبد الرحمن بن الحارث فيما رواه عنه عمر ابن عبد العزيز[١]، وعمر بن خلدة الأنصاري[٢].

وهذا الأمر لا يخفى على أبي زرعة والأئمة، ولكن لم يُصحح حديث الزهري بهذه المتابعات، وذلك أنَّ الأصل في رواية الزهري الإرسال لا الوصل كما رواه الأئمة الأثبات عن الزهري، فالحديث صحيحٌ، ولكن لا يصح عن الزهري إلا مرسلاً. وهذا الأمر يخالف فيه المتأخرون، إذْ يجعلون هذا شاهداً لهذا، فيصححون الجميع كما فعل الطحاوي(٣٢١هـ)[٣]، وفيه نظر من وجهيين:

الأول: أنَّه بخلاف صنيع الأئمة، من أنَّهم يعاملون كلاً على حدة.

والثاني: تصحيح رواية الزهري في جعله موصولاً فيه توهيم لرواية الأثبات عن الزهري، وأنَّهم قصَّروا به، وهذا الأمر غير صحيح.

● **خلاصة القول**: إنَّ الحديث لا يصح عن الزهري إلا مرسلاً كما بيَّن ذلك أبو زرعة الرازي، لما رواه الأثبات عن الزهري، وأنَّ من رواه عن الزهري موصولاً ضعفاء، أو لا تقوى روايتهم على معارضة رواية الأئمة الأثبات عن الزهري. وأنَّ الحديث لا يصح عن بقية؛ لتفرد نعيم بن حماد به، وأنَّه يروي عن بقية ما ليس من حديثه وهماً. والله أعلم.

---

(١) متفق عليه: البخاري٣/١١٨(٢٤٠٢)، ومسلمٌ٣/١١٩٣(١٥٥٩).

(٢) أخرج روايته: الإمام الشافعي في مسنده٣/٢١٩(١٤٨٤)، وابن أبي شيبة ١٠/١٧١ (٢٩٦٩٤)، وابن ماجه٢/٧٩٠(٢٣٦٠)، وأبو داود٣/٢٨٧(٣٥٢٣)، وابن الجارود في المنتقى١/١٦٠(٦٣٤)، والدارقطني٣/٤٣٠(٢٩٠٠)، والحاكم في المستدرك٢/٥٨(٢٣١٤)، وقال عقيبه: (هذا حديث عال صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا اللفظ).

(٣) ينظر: شرح مشكل الآثار؛ للطحاوي١٢/١٧(٤٦٠٥).

● **المثال الخامس: إعلال رواية المسندة، بالرواية المرسلة؛ لاختلاط صاحبها؛ لأنَّ من أسنده عنه سمع منه بعد الاختلاط، ومن أرسله سمع منه قبل الاختلاط:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه زكريا بن أبي زائدة[١]، وزهيرٌ[٢]،..... فقال أحدهما: عن أبي إسحاق، عن عمرو ابن ميمون، عن عبد الله[٣]، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم –، وقال الآخر: عن عمرو بن ميمون، عن عمر، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم –: ((**أنَّه كان يتعوَّذ من خمسٍ: من البخل، والجبن، وسوء العمر، وفتنة الصدر، وعذاب القبر**)).

فأيُّهما أصح؟

فقالا: لا هذا ولا هذا؛ روى هذا الحديث الثوري[٤]، فقال: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون؛ قال: كان النَّبيُّ – صلى الله عليه وسلم – ((**يتعوَّذ**...))، مرسل، والثوري أحفظهم.

وقال أبي: أبو إسحاق كبر وساء حفظه بأخرة؛ فسماع الثوري منه قديماً.

وقال أبو زرعة: تأخَّر سماع زهير وزكريا من أبي إسحاق)[٥].

---

(١) أخرج روايته: النسائي٨/٢٥٦(٥٤٤٦)، وفي الكبرى؛ له٧/٢١٠(٧٨٣٢)، وفي عمل اليوم والليلة؛ له١/٩٩(١٣٣)، والبيهقي في الكبرى٤/٤٧٧(٧٨٨٢) عن ابن مسعود–رضي الله عنه–.

(٢) لولا المهابة لوهَّمت ابن أبي حاتم في قوله هذا، ولكن مهابة له، ولتقرير شيخيه أبي زرعة وأبي حاتم له أيضاً؛ إذْ أنَّ زهيراً رواه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أصحاب= =محمَّد–صلى الله عليه وسلم– الحديث. ولم يقل فيه عن عمر أو ابن مسعود–رضي الله عنهما– كما عند النسائي٩/٥٨(٩٨٨٦)، وفي الكبرى؛ له٦/٣٩(٩٩٦٨)، وفي عمل اليوم والليلة؛ له١/١٩٩(١٣٥).

ولكن لعلَّ الحديث روي عن زهير من وجهيين تبعاً لأبي إسحاق السبيعي؛ إذْ أنَّ أبا إسحاق السبيعي قد اضطرب فيه كما سيأتي في دراسة هذه المسألة.

(٣) هو ابن مسعود–رضي الله عنه–، والقائل هو زكريا بن أبي زائدة كما سبق بيانه في الحاشية السابقة.

(٤) أخرج روايته: النسائي٤/٣٤ (٥٤٨٣)، وفي الكبرى٩/٥٨(٩٨٨٦)، وفي عمل اليوم والليلة؛ له١/١٩٩(١٣٣).

(٥) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/٣٧٤–٣٧٥مسألة(٢٠٥٦).

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة إعلال رواية من رواه عن أبي إسحاق موصولاً مسنداً، ورجَّح رواية سفيان الثوري المرسلة عن أبي إسحاق؛ وعلل ذلك بأنَّ زهيراً وزكريا قد سمعا من أبي إسحاق السبيعي بعد الاختلاط، وأنَّ سفيان الثوري سمع منه قبل الاختلاط، اضف إلى ذلك أنَّ الثوري أحفظهم نسبياً ومطلقاً كما سيأتي.

ولم يبيِّن ابن أبي حاتم من رواه عن أبي إسحاق، عن عمر ومن رواه عن ابن مسعود –رضي الله عنهما– كما تقدَّم في المسألة.

وعند التخريج تبيَّن أنَّ زكريا بن أبي زائدة هو من رواه عن ابن مسعود –رضي الله عنه–، لذا فزهير هو من رواه عن عمر –رضي الله عنه–.

وقد توبع زهير على روايته، فقد تابعه، مسعر–في رواية–[١]، ويونس بن أبي إسحاق[٢]، وإسرائيل بن يونس[٣]، وسفيان الثوري[٤] –في رواية سيف بن محمَّد عنه–، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر –رضي الله عنه– به.

---

(١) أخرج روايته: الخرائطي في مكارم الاخلاق١/٣٥٠(١٠٨٧).

(٢) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٥/٣٣٢(٢٦٦١٥)، والبزار١/٤٥٥(٣٢٤)، والنسائي٨/٢٦٧(٥٤٨١)، وفي الكبرى؛ له٧/٢٢٦(٧٨٨١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٣/١٧٨(٥١٨٠)، وابن حبان في صحيحه٣/٣٠٠(١٠٤٢)، والبيهقي في الكبرى٤/٤٥٩ (٧٩٣٤)، وفي الدعوات الكبير؛ له١/٤٧١(٣٦١)، والمقدسي في المختارة١/٣٧١(٢٥٩).

(٣) أخرج روايته: ابن أبي شيبة٣/٥٠(١٢٠٣١)، والإمام أحمد١/٢٩٠(١٤٥)، والبخاري في الأدب المفرد ١/٢٣٣(٦٧٠)، وأبو داود٢/٩٠(١٥٣٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار١٣/١٧٨(٥١٨٠)، والحاكم في المستدرك١/٧١٢(١٩٤٣)، وأبو نعيم في الحلية٣/١٥٠، والبيهقي في الكبرى٦/٣٩(٩٩٦٢)، والمقدسي في المختارة١/٣٧(٢٥٧).

(٤) ذكرها الدارقطني في أطراف الغرائب١/١٣٨(١٦٥).

ورجَّح الدارقطني(٣٨٥هـ) رواية المسندة، فقال: (رواه يونس بن أبي إسحاق، وابنه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر.

وخالفهما شعبة، والثوري، ومسعر، فرووه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون مرسلا، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، والمتصل صحيح)[١].

والذي يظهر -والله اعلم- أنَّ ما ذهب إليه أبو زرعة هو الصواب؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ زهيراً ويونس وزكريا قد سمعا من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وأنَّ سماع سفيان الثوري من أبي إسحاق قبل الاختلاط[٢].

ثانياً: أنَّ الرواية سيف بن محمد عن سفيان الثوري في جعل الحديث مسنداً باطلة؛ وذلك أنَّ سيف بن محمد متهم بالكذب[٣].

ثالثاً: أنَّ سفيان الثوري قد تابع شعبة ين الحجاج[٤]، ومسعر[٥] فيما ذكر الدارقطني.

وقد نص أئمة الحديث على أنَّ أوثق الناس في أبي إسحاق السبيعي الثوري، وشعبة[٦] -على اختلافهم في تقديم بينهما- فكيف وقد اتفقا على أبي إسحاق في هذا الحديث. فاتفاق مثل شعبة وسفيان على حديثٍ، واتفاق مثل أبي زرعة وأبي حاتم معهما كافٍ في

---

(١) العلل؛ للدارقطني٢/١٨٧مسألة(٢٠٩).

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧١٠.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: (سيف بن محمد الكوفي، بن أخت سفيان الثوري، نزل بغداد، كذَّبوه، من صغار الثامنة، مات في حدود التسعين ت). تقريب التهذيب: ٢٦٢ترجمة(٢٧٢٦).

(٤) أخرج روايته: الطحاوي في شرح مشكل الآثار١٣/١٧٨(٥١٨٠)، والشجري في ترتيب الأمالي٢/٤٢٣(٢٩٨٣)، وذكرها الدارقطني في العلل٢/١١٧(٢٠٩).

(٥) ذكر روايته الدارقطني في العلل٢/١١٧مسألة(٢٠٩)، وفي أطراف الغرائب والاطراف؛ له١/١٣٨(١٦٥). وجاء عنه، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر -رضي الله عنه-. فالله أعلم.

(٦) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧١٠.

ترجيح روايتهما والله أعلم.

ولا بدَّ من القول، أنَّ ترجيح رواية سفيان وشعبة المرسلة لا يعني تخطئة من رواه مسنداً، بل الخطأ راجعٌ إلى أبي إسحاق السبيعي، فهو الذي اضطرب فيه؛ لاختلاطه، قال الإمام الدرامي(٢٥٥هـ): (أبو إسحاق الهمداني مضطرب في هذا الحديث، يقول: عن عمرو بن ميمون، عن عمر، ويقول عن غيره، ويضطرب فيه)[١].

● **خلاصة القول**: إن الصحيح في رواية أبي إسحاق هذه هو الإرسال؛ لأنَّ رواية سفيان ومتابعة شعبة وغيره، وأنَّ من رواه عن أبي إسحاق مسنداً لا تقوى على ترجيح رواية سفيان وشعبة؛ وذلك أنَّ من رواه عن أبي إسحاق مسنداً قد سمع منه بعد اختلاطه إلا إسرائيل، وهو وإن كان ثقة[٢]، إلا أنَّ روايته مرجوحة لما رواه سفيان وشعبة.

(١) نقل قوله الترمذي في السنن٥/٥٦٢عقب(٣٥٦٧).

(٢) هو (إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقةٌ، تكلم فيه بلا حجة، من السابعة مات سنة ستين وقيل بعدها ع). تقريب التهذيب: ١٤٠ترجمة(٤٠١).

● **المثال السادس: ترجيح رواية المسندة على المنقطعة؛ لأنَّ راويها قد عرف أنَّ من عادته إرسال المسند:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يزيد بن زريع، وخالد الواسطي[١]، وزهير بن معاوية[٢]، ويحيى بن أيوب[٣]، وأبو بكر بن عياش[٤]؛ فقالوا كلهم: عن حميد، عن أنس؛ قال: عاد النَّبيُّ – صلى الله عليه وسلم – رجلاً قد جهد حتى صار مثل الفرخ؛ من شدة المرض، فقال: ((**هل كنت تدعو الله بشيء**))؟ ، قال: نعم، كنت أقول: اللهم ما كنت معاقبي به في الآخرة فعجله لي في الدنيا... ، الحديث؟

فقالا: الصحيح: عن حميد، عن ثابت، عن أنس.

قلت: من روى هكذا؟

فقالا: خالد بن الحارث[٥]، والأنصاري[٦]، وغيرهما.

قلت: فهؤلاء أخطؤوا؟

قالا: لا، ولكن قصروا، وكان حميداً كثيراً ما يرسل)[٧].

● **بيان ترجيح الحافظ أبي زرعة:** هذا الحديث مما وقع الاختلاف على حميد به، فرواه مرسلاً (زهير بن معاوية، ويحيى بن أيوب، وأبو بكر بن عياش، ويزيد بن زريع، وخالد

---

(١) أخرج روايته: أبو يعلى في مسنده٦/٤٠٤(٣٧٥٩).

(٢) أخرج روايته: البخاري في الأدب المفرد١/٢٥٣(٧٢٨).

(٣) أخرج روايته: الطبراني في الدعاء(٢٠١٨)، وابن عدي في الكامل٩/٥٨.

(٤) أخرج روايته: البخاري في الأدب المفرد١/٢٥٣(٧٢٧).

(٥) أخرج روايته: مسلم٤/٢٠٦٩(٢٣)، والترمذي١/٥٢١(٣٤٨٩)، والنسائي في الكبرى٩/٣٨٧ (١٠٨٢٥)، وفي عمل اليوم والليلة؛ له١/٥٧٢(١٠٣٥)، وابن حبان في صحيحه٣/٢١٧ (٩٣٦)، وأبو الفضل الزهري في حديثه(١٧٤)، والبيهقي في الشعب١٢/٤٢٠ (٩٦٧٢).

(٦) هو محمد بن عبد الله الأنصاري. وقد أخرج روايته: الطحاوي في شرح مشكل الآثار٥/٢٩١ (٢٠٤٨)، والمقدسي في المختارة٥/١٨٢(١٣٨٣).

(٧) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/٣٩٧-٣٩٨مسألة(٢٠٧١).

الواسطي) كما في المسألة، إضافة إلى رواية(يزيد بن هارون[١]، وإسماعيل بن جعفر[٢]، ومعتمر بن سليمان[٣])، جميعهم عن حميدٍ، عن أنس –رضي الله عنه– به. وعلى هذا يكون الحديث معلٌّ؛ وذلك أنَّ حميداً لم يسمع من أنسٍ –رضي الله عنه– إلا بعض الأحاديث القليلة.

قال حماد بن سلمة(١٦٧هـ) –وهو أعلم الناس وأصحهم حديثاً عن حميد[٤]: (عامة ما يروي حميد عن أنس لم يسمع منه، إنَّما عامتها سمعه من ثابت)[٥].

وقال الإمام شعبة بن الحجاج(١٦٠هـ): (إنَّما روى حميد عن أنس ما سمعه منه خمسة أحاديث)[٦].

وفي رواية عنه: (لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً)[٧].

وقال ابن حبان(٣٥٤هـ): (ما سمع حميد عن أنس إلا ثمانية عشر حديثاً، والأخر سمعها من ثابت، عن أنس)[٨]. فعلا هذا يكون الحديث معل بعنعنة حميد، ولم يصرح في رواية هؤلاء بالسماع، ولا يعلم إن كان هذا الحديث من جملة الأحاديث التي سمعها من أنس –رضي الله عنه–.

ولكن روى هذا الحديث جمعٌ من الرواة، وهم: (خالد بن الحارث، والانصاري) كما في

---

(١) أخرج روايته: أبو يعلى في مسنده٦/٤٤٨(٣٨٣٧)، وعبد بن حميد في المنتخب١/٤١١ (١٣٩٩)، والمقدسي في المختارة٥/١٨٣(١٣٨٣)، وذكرها الدارقطني في العلل١٢/٤٨ مسألة(٢٣٩٨).

(٢) ذكر روايته: الدارقطني في العلل١٢/٤٨مسألة(٢٣٩٨).

(٣) أخرج روايته: أبو يعلى في مسنده٦/٤٢٩(٣٨٠٢).

(٤) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧٨١. وحماد بن سلمة هو ابن اخت حميد. ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٧/٣٣٥ترجمة(١٥٢٥).

(٥) تهذيب الكمال؛ للمزي٧/٣٦٠، وينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٨٤٧.

(٦) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٨٤٧.

(٧) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٨٤٧.

(٨) في صحيحه٣/٢٢١(٩٤١).

المسألة، إضافة إلى رواية(محمد بن أبي عدي[١]، وحماد بن سلمة[٢]، وسهل بن يوسف[٣]، وبشر بن مفضل[٤]، والمثنى[٥]، وعبد الله بن أبي بكرٍ السهمي[٦]، ومعاذ بن معاذ[٧]) جميعهم عن حميد، عن ثابت، عن انسٍ –رضي الله عنه– به. فتبيَّن أنَّ الواسطة هو ثابت، وثابت البناني من الأئمة الثقات الأثبات[٨].

ورجَّح أبو زرعة الرواية المسندة على الرواية المرسلة[٩]، وحكم بصحتها، لأنَّ هذا الاختلاف من حميدٍ نفسه، فهو كثير الإرسال عن أنسٍ –رضي الله عنه–، والواسطة هو ثابت البناني في الأعم الأغلب، وكما هو في هذا الحديث. وهذا الترجيح يكون خاصة بحميد وأمثاله، ممن يتعمدون إرسال الموصول، أو وقف المرفوع[١٠].

---

(١) أخرج روايته: ابن المبارك في الزهد(٩٧٣)، والإمام أحمد١٩/١٠٥(١٢٠٤٩)، ومسلم ٤/٢٠٦٨(٢٦٨٨)، والنسائي في الكبرى٩/٣٨٧(١٠٨٢٥)، وفي عمل اليوم والليلة؛ له١/٥٧٢(١٠٣٥)،

(٢) أخرج روايته: مسلمٌ٤/٦٠٨٦(٢٦٨٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٥/٢٩١(٢٠٤٩)، والطبراني في الدعاء(٢٠١٧)، وذكرها أبو نعيم في الحلية٢/٣٢٩، والبيهقي في الدعوات الكبير١/٣٧٣(٢٨٩)، وابن عساكر في معجمه١/٤٥٠(٥٤٢).

(٣) أخرج روايته: الترمذي٥/٥٢١(٣٤٨٩)، وذكرها أبو نعيم في الحلية٢/٣٢٩

(٤) أخرج روايته: البزار١٣/٢٧٧(٦٨٣٤)، وقال: (وهذا الحديث قد رواه عن حميد، عن ثابت جماعة ورواه، عن ثابت غير واحد فاجتزينا بمن سمينا)، وابن حبان في صحيحه٣/٢٢١ (٩٤١)، وذكرها أبو نعيم في الحلية٢/٣٢٩.

(٥) أخرج روايته: الطبراني في الدعاء(٢٠١٦).

(٦) أخرج روايته: أبو نعيم في الحلية٢/٣٢٩، وأبو عوانه في مسنده١/٢٢(٨٠)، وذكرها الدارقطني في العلل١٢/٤٨مسألة(٢٣٩٨).

(٧) ذكر روايته: أبو نعيم في الحلية٢/٣٢٩.

(٨) قال الحافظ ابن حجر: (ثابت بن أسلم البناني، بضم الموحدة ونونين مخففين، أبو محمد البصري، ثقةٌ، عابدٌ، من الرابعة، مات سنة بضع وعشرين وله ست وثمانون ع). التقريب:١٣٢ترجمة(٨١٠).

(٩) أي المنقطعة، وكثيراً ما يعبر المتقدمون بالإرسال، ويعنون به الانقطاع.

(١٠) ينظر أسباب تعمد ذلك: كتاب (الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع، أو إرسال الموصول)؛ للدكتور علي الصياح. وقد فاته حميد بن أبي حميد الطويل صاحبنا.

فإذا كان الراوي عرف من منهجه أنَّه يرسل الموصول، أو يقف المرفوع، وجاء ذلك عنه بأسانيد معتبرة، يرجح ما فيه زيادة؛ لما علم من منهجه في ذلك.

وكذا صحح الطريق المسندة أبو حاتم(٢٧٧هـ)[١]، والترمذي(٢٧٩هـ) وقال: (هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه)[٢].

وقال الدارقطني(٣٨٥هـ): (يرويه إسماعيل بن جعفر، ويزيد بن هارون، عن حميد، عن أنس. ورواه عبد الله بن بكر السهمي، عن حميد، عن ثابت، عن أنس، وهو الصحيح)[٣].

وقال أبو نعيم الأصبهاني(٤٣٠هـ): (هذا حديث صحيح ثابت حدث به الإمام أحمد ابن حنبل عن ابن أبي عدي، وعن عاصم بن النضر وعن خالد بن الحارث جميعاً عن حميد، وممن رواه عن حميد من الأعلام بشر بن المفضل، ومعاذ بن معاذ، وسهل بن يوسف ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، ورواه قتادة، عن أنس)[٤].

---

(١) كما في أصل المسألة؛ إذ كان السؤال لكليهما.

(٢) سنن الترمذي٥/٣٩٩عقب(٣٤٨٧).

(٣) العلل؛ للدارقطني١٢/٤٨مسألة(٢٣٩٨).

(٤) الحلية؛ لأبي نعيم٢/٣٢٩.

وقد جاء الحديث عن أنس –رضي الله عنه– من طرق أخرى:

فجاء من طريق: قتادة[١]، عن أنس –رضي الله عنه– .

وجاء من طريق مبارك بن فضالة[٢] , عن الحسن، عن أنس–رضي الله عنه–.

عباد بن كثير[٣]، عن ثابت، عن أنس بن مالك–رضي الله عنه–.

سليمان الأعمش[٤]، عن أنس بن مالك–رضي الله عنه– .

● **خلاصة القول:** إنَّ أبا زرعة والأئمة رجحوا الطريق الموصولة من رواية حميد عن أنس –رضي الله عنه– على الطريق المنقطعة؛ لأنَّ الاختلاف من حميد نفسه، وإنَّ من عادته إرسال المسند. والله أعلم.

(١) أخرج روايته: مسلمٌ٤/٦٠٨٦(٢٦٨٩)، والنسائي في الكبرى٩/٣٨٨(١٠٨٢٧)، وذكرها أبو نعيم في الحلية٢/٣٢٩.

(٢) أخرج روايته: البزار١٣/٢٠٨(٦٦٧٩)، وقال عقيبه: (وهذ الحديث لا نعلم رواه عن مبارك، عن الحسن، عن أنس إلا عبد الصمد ولم نسمعه إلا من ابنه عنه تفرد به أنس)، والطبراني في الدعاء(٢٠١٩).

(٣) أخرج روايته: أبو يعلى في مسنده٦/١٥٠(٣٤٢٩)، وكما في الزوائد؛ للهيثمي٤/٣١١ (١٦١٣).

(٤) أخرج روايته: أبو يعلى في مسنده٧/٨١(٤٠١٠).

المبحث الثالث عشر

إعلال الحديث بسلوك الجادة؛ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

معنى سلوك الجادة ومرادفاتها في الاطلاق؛ وفيه ثلاثة مسائل:

- **الأولى: معنى الجادة لغة:** الجادة لغة: سواء الطريق، وقيل: معظمه، وقيل: وسطه، وقيل: هي الطريق الأعظم الذي يجمع الطرق ولا بد من المرور عليه[١]، وقيل: جادة الطريق: مسلكه وما وضح منه[٢].

- **الثانية: الجادة اصطلاحاً:** اصطلاحاً: وهو أنَّه سار على ما هو أغلب وأشهر.

فهذه الكلمة (سلك الجادة) تقال لمن ذهب في روايته أو حكمه إلى ما غلب في ذلك الباب من الروايات أو الأحكام[٣].

بيان ذلك: كأن يروي الحديث ثقتان، فيجريه أحدهما على المعتاد في أسانيد شيخه، والآخر على غير المعتاد منها. فالطريق المعتاد يسمى جادَّة. وكذلك رواية الأبناء عن الآباء، والصحابة عن التابعين، والتلميذ عن شيخه، جادة مسلوكة، وعكس ذلك هو سلوك غير الجادة[٤]. فأبو هريرة –رضي الله عنه– الذي هو أكثر الصحابة رواية؛ فإنَّ بعض تلاميذه أكثروا من الرواية عنه، وبعض تلاميذهم أكثروا من الرواية عنهم، وربما تلاميذهم أيضا، وهكذا.

فكثرة تداول أحد هذه الأسانيد بصورة واحدة تجعله إسناداً مشهوراً، ويسمى عندهم: طريقاً، أو جادة، أو مجرَّة؛ يسهل حفظه كما يسهل سلوك الناس للجادة التي يمشون عليه[٥].

---

(١) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور٣/١٠٩مادة(جدد).

(٢) ينظر: تاج العروس؛ للزبيدي٧/٤٨٣مادة(جدد).

(٣) ينظر: لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٣/٢٤٧.

(٤) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ١١٩.

(٥) ينظر: مقدمة شرح العلل ابن أبي حاتم؛ للدكتور سعد الحميد١/١١٨.

- **الثالثة: مرادفاتهم في الإعلال بسلوك الجادة**: ومن عباراتهم في ذلك:
  - (أخذ الجادة)[١].
  - (لزم فلان الطريق)[٢].
  - و(أخذ طريق المجرة[٣] فيه)[٤].
  - و(وهذا الطريق كان أسهل عليه)[٥]،
  - و(تبع العادة)[٦].
  - و(تبع الطريق)[٧]،
  - و(سلك المحجَّة)[٨]،
  - و(سلك السهولة)[٩].

---

(١) ينظر: لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٣/٢٤٧.

(٢) ينظر: علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٣٤٢مسألة(٤٦).

(٣) المجرَّة لغة: جاء في المعجم الوسيط١١٧: (مجموعة كبيرة من النجوم تركزت حتى تراءت من الأرض). ولعل اشتهارها ووضوحها في كبد السماء أطلق على الأسانيد المشهورة ذلك والله أعلم.

(٤) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم : ١١٨.

(٥) ينظر: الكامل، لابن عدي٥/ ٤٢٥.

(٦) ينظر: النكت؛ لابن حجر٢/٦١٠.

(٧) ينظر: لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٣/٢٤٧.

(٨) ينظر: الجامع في العلل؛ للدكتور ماهر١/٧٦.

(٩) ينظر: تأريخ بغداد؛ للخطيب٤/٣٦٧.

المطلب الثاني

من أقوال الأئمة الريحة في الإعلال بسلوك الجادة؛ وفيه مسألتان:

● **الأولى: من الأقوال المتقدمة الصريحة التي فيها الإعلال بسلوك الجادة:** من الأقوال المتقدِّمة التي تدل على وقوع الوهم بسلوك الجادة قول الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ): (أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون عليهما)[١].

وقال أيضاً: (كان حماد ثبتاً في حديث البُناني، وكان بعده سليمان بن المغيرة، وكان ثابت يحيلون عليه في حديث أنس –رضي الله عنه–، وكانوا يحيلون ثابت عن أنس، وكل شيء لثابت روى عنه كانوا يقولون: ثابت عن أنس)[٢].

قال الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ): (ومراد أحمد بهذا، كثرة من يروي عن ابن المنكدر من ضعفاء أهل المدينة، وكثرة من يروي عن ثابت من ضعفاء أهل البصرة، وسيئ الحفظ والمجهولين منهم، فإنَّه كثرت الرواية عن ثابت من هذا الضرب، فوقعت المنكرات في حديثه، وإنَّما أتي من جهة من روى عنه من هؤلاء، وذكر هذا المعنى ابن عدي وغيره.

ولما اشتهرت رواية ابن المنكدر عن جابر، ورواية ثابت عن أنس صار كل ضعيف وسيئ الحفظ إذا روى حديثاً عن ابن المنكدر يجعله عن جابر عن النَّبيِّ–صلى الله عليه وسلم– ?، وإن رواه عن ثابت جعله عن أنس عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–?، هذا معنى كلام الإمام أحمد والله أعلم)[٣].

وكثيراً ما ينبِّه المحدثون القدامى على هذه القرينة، ويستعملونها في إعلال الأخبار[٤]، ومن تلكم النصوص أيضاً قول الحافظ أبي حاتم(٢٧٧هـ): (بسر قد سمع من واثلة، وكثيراً ما يُحدِّث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك، وظنَّ أنَّ هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة).

وقول الحافظ ابن عدي(٣٦٥هـ): (والمقدمي مع ضعفه أخطأ على حماد بن زيد فقال:

---

(١) الكامل؛ لابن عدي٢/ ٣٠٦.

(٢) مسائل الإمام أحمد؛ لابن هانئ٢/١٩٧، وينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٦٩٣.

(٣) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٦٩٣.

(٤) ينظر: أحاديث تعظيم الربا على الزنى؛ للدكتور علي الصياح: ١٩.

عن ثابت عن أنس، وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما هو ثابت عن عبد الله ابن رباح، عن أبي قتادة).

ومن أقدم النُّصوص التي أشارت إلى هذه القرينة[١] قول الإمام يحي القطَّان(١٩٨هـ): (كنت إذا أخطأت، قال لي سفيان الثوريُّ: أخطأت يا يحي، فحدَّث يوماً عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم...، قال يحي بن سعيد: فقلت: أخطأت يا أبا عبد الله، هذا أهون عليك، قال: فكيف هو يا يحي؟ قال: فقلت أخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن أمِّ سلمة، أنَّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ... فقال لي: صدقت يا يحي)[٢].

ومن النصوص العزيزة الصريحة التي تدل على أنَّ سلوك غير الجادة يدل على مزيد حفظ، ما جاء عن الإمام النسائي(٣٠٣هـ):(فسلوك غير الجادة دال على مزيد التحفظ)[٣].

وأقدم منه قول الحميديُّ(٢١٩هـ): (قيل لسفيان – أي ابن عيينة –: إن عبدالرحمن بن مهدي يقول: إن سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك! قال: سفيان: وما يدريه؟ أدرك صفوان؟ قالوا: لا، لكنه قال: إن مالكاً قال: عن صفوان، عن عطاء ابن يسار، وقال سفيان: عن أنيسة عن أم سعيد بنت مُرَّة عن أبيها. فمن أين جاء بهذا الإسناد؟ فقال سفيان: ما أحسن ما قال! لو قال لنا: صفوان، عن عطاء بن يسار، كان أهون علينا مِن أنْ نجيء بهذا الإسناد الشَّديد)[٤].

---

(١) ينظر: قواعد العلل؛ لعادل الزرقي: ٧٦.

(٢) تأريخ بغداد؛ للخطيب١٤/١٣٧.

(٣) فتح المغيث؛ للسخاوي١/٢١٥.

(٤) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧٢٨.

● **الثانية: من الأقوال المتأخرة الصريحة التي فيها الإعلال بسلوك الجادة:**

قول الحافظ ابن دقيق العيد(٧٠٢هـ): (أنَّ الطريقة المعروفة: عروة عن عائشة، وعروة عن فاطمة نادرٌ، وأقرب عند التحديث من الحفظ، سبق الوهم إلى الغالب المشهور، فعدوله عنه إلى النادر أقرب إلى أن يكون عن تثبت، وقد رجح بعض الروايات بمثل هذا).

وقول الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ): (قول أبي حاتم: مبارك لزم الطَّريق، يعني به أنَّ رواية ثابت عن أنس، سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حمَّاد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيراً ما يعلِّل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمَّة)[١].

وقال أيضاً: (لا ريب أنَّ الذين قالوا فيه عن أبي هريرة – رضي الله عنه – جماعةٌ حفاظٌ، لكنَّ الوهم يسبق كثيراً إلى هذا الإسناد، فإنَّ رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة – رضي الله عنه –، أو عن أبيه، عن أبي هريرة – رضي الله عنه –، سلسلة معروفة تسبق إليها الألسن، بخلاف رواية سعيد، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان، فإنَّها سلسلة غريبة، لا يقولها إلا حافظٌ لها متقنٌ)[٢]. وقال أيضاً: (عروة، عن عائشة، سلسلة معروفة يسبق إليها لسان من لا يضبط ووهمه، بخلاف عروة عن ابن عمر؛ فإنَّه غريب لا يقوله إلا حافظ متقن)[٣].

وقوله أيضاً: (فإنْ كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنَّه لا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه؛ لأنَّ الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه من لا يحفظ)[٤].

وقول الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (فكأن الراوي عنه سلك الجادة، لأنه مشهور بالرواية عن الأوزاعي لا عن مالك – والله أعلم –)[٥]. وقال أيضاً: (حكم عليه بالوهم؛ وكان سبب حكمهم عليه بالوهم كون سالم أو من دونه سلك الجادة؛ لأنَّ العادة والغالب

---

(١) المصدر نفسه٢/٧٢٦.

(٢) فتح الباري؛ لابن رجب٨/١١١.

(٣) المصدر نفسه٥/٣٥.

(٤) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٨٤١.

(٥) النكت؛ لابن حجر٢/٦٦١.

أنَّ الإسناد إذا انتهى إلى الصحابي – رضي الله تعالى عنه – قيل بعده: عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – فلما جاء هنا بعد الصحابي ذكر صحابي آخر، والحديث من قوله –كان الظن غالباً على أن من ضبطه هكذا أتقن ضبطاً – والله أعلم –)[١].

وقول الحافظ البقاعي(٨٨٥هـ): (وعلم بالتأمل، أنَّ سبب وهم يعلى؛ أنَّه سلك الجادة في عمرو بن دينار، فوهم)[٢].

وقول الحافظ السخاوي(٩٠٢هـ): (ونبهه على عثوره حيث سلك الجادة; لأنَّ جل رواية نافع هي عن ابن عمر، فكان قول الذي يسلك غيرها إذا كان ضابطاً أرجح)[٣].

وقول الحافظ السيوطي(٩١١هـ): (أن تكون طريقة معروفة يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم)[٤].

وقال المعلمي اليماني(١٣٨٦هـ): (وهكذا أخطاء في الأسانيد أغلب ما يقع بسلوك الجادة، فهشام بن عروة غالب روايته عن أبيه عن عائشة، وقد يروى عن وهب بن كيسان، عن عبيد بن عمير، فقد يسمع رجل من هشام خبراً بالسند الثاني، ثم مضي على السامع زمان، فيشبه عليه، فيتوهم أنه سمع ذاك الخبر من هشام بالسند الأول على ما هو الغالب المألوف، ولذلك تجد أئمة الحديث إذا وجدوا راويين اختلفا بأن رويا عن هشام خبراً واحداً جعله أحدهما عن هشام، عن وهب، عن عبيد، وجعله الآخر عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، فالغالب أن يقدموا الأول ويخطؤوا الثاني، هذا مثال ومن راجع كتب علل الحديث وجد من هذا مالا يحصى)[٥]. وقال أيضاً: (والمعروف عندهم، أنَّه إذا وقع الاختلاف على وجهين فأقربهما أن يكون خطأ، هو الجاري على الجادة، أي الجاري على الغالب)[٦].

---

(١) النكت؛ لابن حجر٢/٧١٤، وينظر: فتح المغيث؛ للسخاوي١/٢٧٨.

(٢) النكت الوفية؛ للبقاعي١/٥٠٨.

(٣) فتح المغيث؛ للسخاوي١/٣٤٥.

(٤) تدريب الراوي؛ للسيوطي١/٢٦١.

(٥) التنكيل؛ للمعلمي اليماني٢/٨٢٧.

(٦) في تعليقه على موضح أوهام الجمع والتفريق١/٢٧حاشية(١).

ويتلخص مما سبق نقله من كلام الأئمة المتقدمين والمتأخرين ما يأتي:

قد يتتابع بعض الرواة على رواية حديث إسناداً ومتناً، ويخالفهم من هم أولى بالحفظ منهم، فيرجح الأئمة رواية الحفاظ، وإن كان الأولون جماعة يبعد على مثلهم الخطأ عادة[١].

إلا أنَّ الأئمة يرون أنَّ هؤلاء الجماعة وإن اتفقوا، إلا أنَّ ما اتفقوا عليه ممَّا يسهل أنْ تتوارد عليه الأذهان، وأنْ يتفق على الخطأ فيه الجماعة، كأن تكون روايتهم جارية على الجادة المعهودة، ورواية الحفاظ على خلاف الجادة.

فحماد بن سلمة مثلاً؛ إذا روى عن ثابت البناني، غالباً ما يكون الحديث: عن ثابت، عن أنس، فإذا روى حافظ أو أكثر عن حماد بن سلمة حديثاً عن ثابت مرسلاً، ووجدنا عدداً من الضعفاء، أو ممن ليسوا مبرزين في الحفظ؛ رووا الحديث، فقالوا: عن حماد، عن ثابت، عن أنس، عرفنا أنَّ من وصل الحديث بذكر أنس إنما سلك الجادة، فأخطأ، وأن من لم يسلكها إنما حفظ الحديث على وجهه.

ويقع ذلك أيضاً بكثرة في مثل: محمد بن المنكدر، عن جابر، والأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ومالك، عن نافع، عن ابن عمر، والزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وأمثلة هذا كثيرة، يعرفها من له اعتناء بهذا الباب. فإذا توارد عدد من الرواة، لاسيما إذا كانوا ضعفاء، أو ليسوا من المبرزين في الحفظ، وكان ما تواردوا عليه مما يجري على الجادة الغالبة، وخالفهم حافظ أو أكثر، كان الغالب أنَّ الصواب مع من عُرِفَ بالحفظ والإتقان، وأن ما تتابع عليه هؤلاء خطأ)[٢].

فمن خرج من الحفاظ بروايته عن المعتاد، فذلك قرينة على إتقانه للرواية، إذ مثل ذلك يحتاج حفظه إلى مزيد احتياط، ولا يتفطن إليه إلا متيقظ، بخلاف ما جاء على الجادة[٣].

فأحيانا تكون هذه الطرق المشهورة دليلاً على العلة، ويقال عندئذ بأنَّ الراوي وهم

---

(١) ومن أمثلة ذلك ما قاله الحافظ ابن حجر في فتح الباري١٠/٤٤٦: (وقد يقع في سلوك الجادَّة جماعة عن راوٍ واحد). وقال في موضع آخر: (ورواه سفيان بن عيينة ومعتمر بن سليمان ومحمد ابن عبيد عن عبيد الله بن عمر بإسقاطه وكأنهم سلكوا الجادَّة، لأن عبيد الله بن عمر معروف بالرِّواية عن نافع مكثر عنه).

(٢) الإرشادات؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ٢٩٧.

(٣) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع٢/٧٤٣.

وسلك الجادة[١]؛ إذا خالفه من هو أحفظ منه، بل أحياناً يعل الحديث بسلوك الجادة حتى وإن لم يكن ثمة مخالفة؛ كأن يكن في المتن نكارة؛ وقد روي المتن بسلسلة مشهورة، عن صحابي معيَّن معروف بالأخذ عن أهل الكتاب، فتحمل نكارة الحديث على أنَّ أحد رواته قد سلك فيه الجادة في رفعه، وأنَّ الصواب موقوفٌ عن الصحابي من حديثه عن أهل الكتاب[٢]، ولم أر من نبيه على هذه النكتة، والحمد لله.

(١) شرح الموقظة؛ للشيخ عبد الله السعد: ١٤٩.

(٢) كحديث محمد بن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عن النَّبيِّ: (يحشر المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر في صور الرجال، يغشاهم الذل من كل مكان، يساقون إلى سجن في جهنم يقال له بولس، تعلوهم نار الأنيار، يسقون من عصارة أهل النار؛ طينة الخبال). أخرجه: ابن المبارك في الزهد(١٩١)، والحميدي١/٤٣٢(٥٩٨)، وأبن أبي شيبة= =٦/٢٣٤(٢٦٩٩٣)، والإمام أحمد ٢/١٧٩، والبخاري في الأدب١/٣٤٥(٥٥٧) الترمذي ١/٣٤٥(٢٤٩٢)، والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف ٦/٨٠ (٨٨٠٠)، والبيهقي في شعب الإيمان٣/٢٣٥(٨١٨٣). وقال الترمذي عقيبه: (هذا حديث حسن).

والصحيح في هذا الحديث أنَّه من الأحاديث التي كان يحدث بها عبد الله بن عمرو عن أهل الكتاب، ويكون محمد بن عجلان أخطأ في رفعه؛ بأنَّه سلك الجادة في ذلك والله أعلم. فلفظة: (بولس) منكرة؛ ليس لها نظائر من كلام العرب، ونكارة المتن علة عند المتقدمين. وأخرجه البزار كما في كشف الأستار٢/٣٤٥(٣٤٣٠) من حديث أبي هريرة. وحديث أبي هريرة أنكره الإمام أحمد كما نقل عنه المروذي (٢٦٩) : (قلت: هل تعرف عن عطاء بن مسلم الخفاف، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم-: ((يحشر المتكبرون ...)) ؟ فأنكره، وقال : ما أعرفه، عطاء بن مسلم مضطرب الحديث) .

وأخرجه أبو نعيم في الحلية٥/٣٧٠، من قول كعب بن مالك. وأخرجه البيهقي أيضاً في شعب الإيمان٣/٤٣٢(٨١٨٥) من طريق عطاء بن أبي مروان أنَّ كعباً قال: (يحشر المتكبرون يوم القيامة رجالا في صور الذر يغشاهم الذل من كل مكان) .

المطلب الثالث

أنواع الإعلال بسلوك الجادة

بالنظر إلى أوهام الرواة يتبيَّن أنَّ أوهامهم تتنوع على نوعين اثنين:

الأول: سلوك للجادة في المتن، وهو قليل، فإن الأصل في الأحاديث المروية الرفع، فإذا جاء تفصيل من بعض الثقات، برفع بعضه ووقف بعضه الآخر، فإن هذا قرينة على سلوك غيره للجادة برفعه كله(١).

الثاني: سلوك للجادة في السند، وهو الأعم الأغلب. فإنَّه إذا اختلف على قَتادة – مثلاً – فرواه بعض أصحابه عنه بسند غير مشهور، وآخر رواه عنه عن أنس – رضي الله عنه –، فإنَّ جانب من رواه بالوجه الأخير يضعُف، لاحتمال أن يكون وهم بسبب شهرة هذا السَّند عن قَتادة(٢).

فالنظر في الإسناد الذي روي به الحديث مهم جداً فمعلوم أيضًا أنَّ هناك سلاسلاً معروفة تروى بها الأحاديث، وإذا روي الحديث بسلسلة مشهورة فهذا ممَّا يقوي الحديث إلا إذا وقعت مخالفة من أحد الأثبات، فقد يرجح النقاد الطريق المخالف لتلك السلسلة، ويعدون من روى الحديث بتلك السلسة مخطئًا، وهو ما يسمى بـ سلوك الجادة كما سبق ذكره.

مع ملاحظة أنَّ سلوك الجادة يقع في الأعم الأغلب من الرواة الضعفاء وخفيفي الضبط؛ قال الشيخ الطريفي: (وجرى في ذلك على الجادة كعادة الضعفاء وخفيفي الضبط، وربما وقع ذلك من حافظ فيكون قرينة على ترجيح غيره من الثقات عليه، وهذا قليلٌ).

فالإعلال بسلوك الجادة من القرائن المرجحة عند الحفاظ، وإن لم يصرحوا بذلك، وهو ظاهر معمولٌ به عند جماعة كالإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ)، وأبي زرعة(٢٦٤هـ)، ومسلم بن الحجاج(٢٦١هـ)، وأبي حاتم(٢٧٧هـ)، والدارقطني (٣٨٥هـ)، وأبي عبد الله الحاكم(٤٠٥هـ)، والبيهقي(٤٥٨هـ)، وغيرهم.

---

(١) ينظر: قواعد العلل؛ وقرائن الترجيح؛ لعادل الزرقي:٧٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق:٧٣.

وفي كتب العلل كثير من هذا النوع لمن تأمله ودقَّق فيه، فالحفاظ يُعْملون هذه القرينة ولا ينصون عليها في الغالب، وربما نصو عليها(١).

وأنَّ أكثر وقوع الخطأ في الأسانيد المشهورة كان بسبب سلوك الجادة، لتعلقه بذهن الرواة، خصوصاً ممن خفَّ ضبطه عن المكثرين، فكيف بالضُّعفاء إذا رووا عنهم(٢).

فلا بد للباحث المتصدِّر للحكم على الحديث أن يلحظ قرينة سلوك الجادة في حكمه على الحديث، فإذا رأى راوياً ثقة متقناً سلك الجادة في حديث يرويه، ولم يخالفه في روايته هذه أحد من أقرانه فإننا لا نعل حديثه بأنَّه سلك الجادة، سواء وافقه أحد من أقرانه على روايته أم تفرد بها وحده؛ ولكن إذا روى مثل ذلك الحديث سالكاً فيه الجادة وخالفه من هو أحفظ منه فرواه من طريق أخرى مخالفة للجادة: صار سلوك ذلك الراوي الأول للجادة قرينة مرجحة لكونه وهم في روايته هذه، وتحقق باجتماع هذه المخالفة وهذه القرينة ترجيح رواية الراوي الآخر عليها وإعلال هذه بها(٣).

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره على ما يأتي:

أولاً: إنَّ السلاسة المشهورة، والطرق المعروفة المسلوكة هي ما تسمَّى بالجادة.

ثانياً: إنَّ سلوك الجادة قد يكون سببه الخطأ والوهم؛ لأنَّه أسبق إلى الذهن.

ثالثاً: إنَّ الأخطاء الحاصلة بسلوك الجادة هي في الأعم الأغلب واقعة من الضعفاء وخفيفي الضبط، بخلاف الأئمة الحفاظ؛ فيقل الوهم منهم وإن لم يسلموا من ذلك.

رابعاً: إنَّ سلوك الجادة قد يقع من راوٍ واحدٍ، وقد يشترك معه اثنان أو أكثر.

خامساً: إنَّ سلوك غير الجادة دليل حفظ، ويدل على مزيد ضبط؛ لأنَّه أشق من الجادة، وفي ذلك دلالة على حفظ الراوي.

سادساً: لا بدَّ من النظر في الأسانيد قوَّة وضعفاً، فرواية الضعيف غير السالك للجادة لا ترجح على رواية الثقة الذي سالك الجادة؛ إذْ لا بدَّ أن يكون الراوي غير السالك للجادة

---

(١) ينظر: التحجيل؛ للشيخ الطريفي ١/٣٧.

(٢) قواعد العلل؛ وقرائن الترجيح؛ لعادل زرقي: ٨٠.

(٣) ينظر: علم العلل؛ دلائله وقرائنه؛ لمحمد خلف سلامة: ٤٠.

حافظاً ضابطاً.

سابعاً: ترجح رواية الضعيف -نسبياً- غير السالك للجادة على رواية من هو مثله التي سلك فيها الجادة.

ثامناً: لا يشترط التنصيص بالقول على أنَّ راويه سلك الجادة، بل قد يفهم من صنيعهم وترجيحهم، كما هو الأعم الأغلب.

تاسعاً: الأكثر في سلوك الجادة هو واقعٌ في الأسانيد؛ لتشعبها وكثرتها، ويندر في المتون.

عاشراً: إنَّ أخطاء الأسانيد في الأعم الأغلب مرجعها إلى سلوك الجادة، سيما في أحاديث الضعفاء؛ لسبق الذهن إلى الطرق المشهورة. والله أعلم.

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال الحديث بسلوك الجادة عند الحافظ أبي زرعة الرازي:**

● **المثال: إعلال الحديث بأنَّ راويه وهم فيه؛ إذْ سلك فيه الجادة المعروفة؛ بدليل مخالفة من هو أرجح وأحفظ منه:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سهل بن حماد أبو عتاب[١]، عن عبد الله ابن المثنى[٢]، عن ثمامة، عن أنس، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم- قال: ((**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم، فليغمسه فيه؛ فإنَّ في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء**)).

فقال أبي وأبو زرعة جميعاً: رواه حماد بن سلمة[٣]، عن ثمامة بن عبد الله، عن أبي هريرة.

قال أبو زرعة: وهذا الصحيح.

وقال أبي: هذا أشبه: عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ، ولزم أبو عتاب الطريق؛ فقال: عن عبد الله، عن ثمامة، عن أنس.

وقال أبو زرعة: هذا حديث عبد الله بن المثنى، أخطأ فيه عبد الله؛ والصحيح: ثمامة، عن أبي هريرة –رضي الله عنه –)[٤].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعل أبو زرعة الرازي حديث عبد الله بن المثنى بسلوك الجادة؛ وذلك أنَّ حماد بن سلمة رواه عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، وإلى هذا ذهب أبو حاتم الرازي، إلا أنَّ أبا حاتم جعل الوهم من سهل بن حماد أبي عتاب، إذْ قال أبو حاتم: (ولزم أبو عتاب الطريق)، أي سلك الجادة

---

(١) أخرج روايته: البزار في مسنده١٣/٥٠٠(٧٣٢٣). وأشار الدارمي إلى رواية ثمامة عن أنس٢/١٢٩٧ عقب (٢٠٨٢)

(٢) ذكر روايته الدارقطني في العلل٨/٢٧٩مسألة(١٥٦٦).

(٣) أخرج روايته: إسحاق بن راهويه في مسنده١/١٧٧(١٢٥)، والإمام أحمد١٣/١٩(٧٥٧٢)، والدارمي٢/١٢٩٧ (٢٠٨٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٨/٣٤٠(٣٢٩١).

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٤٦٧-٤٦٨ مسألة(٤٦).

في حديثه.

والذي يظهر -والله أعلم- أنَّ ما ذهب إليه أبو زرعة هو الصواب، وذلك أنَّ أبا عتاب قد توبع في روايته، فقد تابعه مسلم بن إبراهيم[١]، عن عبد الله بن المثنى به. وهذا يدل على أنَّ الوهم من عبد الله بن المثنى كما قال أبو زرعة.

وقد أستغرب الحافظ البزار(٢٩٢هـ) حديث عبد الله بن المثنى بقوله: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد)[٢].

وللحافظ الدارقطني(٣٨٥هـ) قولان في هذه المسألة، فمرَّة وافق أبا زرعة وأبا حاتم بقوله:(فرواه حماد بن سلمة، عن ثمامة، عن أبي هريرة. وخالفه عبد الله بن المثنى ابن أنس فرواه عن ثمامة، عن أنس، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم. وكذلك قال أبو عتاب الدلال، ووقفه مسلم بن إبراهيم، عن عبد الله بن المثنى، وقول حماد بن سلمة أشبه بالصواب)[٣]. ومرَّة قال: (والقولان محتملان)[٤].

والذي يترجَّح -والله أعلم- قول أبي زرعة وأبي حاتم والبزار والدارقطني في رواية، على رواية الدارقطني التي قال فيها(القولان محتملان).

وترجيح رواية حماد على رواية عبد الله لم تأت من فراغ وهوى، بل من قرائن قوية دلَّت على سلوكه للجادة عند جمع طرق الحديث، ويمكن تلخيصها على خمسة أمورٍ:

أولاً: أنَّ رواية حماد بن سلمة هي سلوك غير طريق الجادة؛ وهذا يدل على مزيد من الحفظ كما سبق بيانه في التنظير. بخلاف رواية عبد الله بن المثنى، فإنَّه سلك الطريق المحفوظ.

---

(١) ذكر روايته الدارقطني في العلل٨/٢٧٩مسألة(١٥٦٦).

(٢) مسند البزار١٣/٥٩٩عقب(٧٣٢٣).

(٣) العلل؛ للدارقطني٨/٢٧٩مسألة(١٥٦٦).

(٤) المصدر نفسه١٢/٤٤مسألة(٢٣٩١).

الثاني: اتفاق الأئمة، أبي زرعة وأبي حاتم، والبزار، والدارقطني في رواية عنه على ضعف طريق أنس بن مالك[١]، وترجيح رواية حماد بن سلمة.

الثالث: عند الموازية بين مرتبة حماد بن سلمة، وعبد الله بن المثنى يتبين أنَّ حماد بن سلمة[٢] فوق عبد الله بن المثنى[٣] في الحفظ والترجيح.

الرابع: إنَّ الحديث مشهور من رواية أبي هريرة –رضي الله عنه– كما سيأتي، ولا يُعلم لأنس بن مالك –رضي الله عنه– فيه شيء عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–.

الخامس: إنَّ الصحيح في حديث أنس بن مالك خلاف رواية عبد الله بن المثنى؛ إذْ رواه ابن أبي عروبة[٤]، عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن كعب؛ قال: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم؛ فليغمسه، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء. وهذا أصحُّ طريق إلى أنس–رضي الله عنه–[٥].

ولا بدَّ من معرفة أنَّ تصحيح أبي زرعة وأبي حاتم والدارقطني لرواية حماد بن سلمة تصحيحٌ نسبي، لا مطلق التصحيح، والمقصود في التصحيح هو (الصواب)، أي أنَّ الصواب

---

(١) وكذا ضعَّفها ابن الملقن في البدر المنير١/٤٥٤ عند تخريجه للحديث إذْ قال: (وله طريق ثالث ضعيفة، لا بأس بالتنبيه عليها، وهي عن ثمامة، عن أنس مرفوعاً...).

(٢) لخَّص الحافظ ابن حجر القول فيه فقال: (حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقةٌ، عابدٌ أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين خت م ٤). التقريب: ١٧٨ترجمة(١٤٩٩).

(٣) لخَّص الحافظ ابن حجر القول فيه فقال: (عبد الله بن المثنى بن عبد الله ابن أنس بن مالك الأنصاري، أبو المثنى، البصري، صدوقٌ، كثير الغلط، من السادسة خ ت ق). تقريب التهذيب: ٣٢٠ترجمة(٥٣٧١).

(٤) التأريخ الكبير؛ لابن أبي خيثمة٢/٨٦٥.

(٥) وقد صححه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير١/١٦٣.

رواية حماد بن سلمة، عن ثمامة، عن أبي هريرة –رضي الله عنه؛ وذلك أنَّ حديث حماد بن سلمة ضعيفٌ؛ لانقطاعه؛ فثمامة بن عبد الله بن أنس لم يدرك[١] أبا هريرة–رضي الله عنه–.

وجاء جاء الحديث من طرق عدَّة عن أبي هريرة–رضي الله عنه–، منها:

فصحَّ حديث عبيد بن حنين[٢]، عن أبي هريرة–رضي الله عنه– به.

وجاء من طريق القعقاع[٣]، عن أبي صالح به.

وصحَّ من حديث محمد بن سيرين[٤]، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– به.

وصُحِّح من حديث محمد بن عجلان[٥]، عن سعيد المقبري به.

---

(١) نص على ذلك ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل٢/٤٦٦ترجمة(١٨٩٣)، والمزي في تهذيب الكمال٤/٤٠٥ترجمة (٨٥٤)، وابن حجر في تهذيب التهذيب٢/٢٨ترجمة(٤٩).

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد١٥/٨٨(٩١٦٨)، والبخاري٤/١٣٠(٣٣٢٠)، والدارمي ٢/١٢٩٧ (٢٠٨١)، والبزار ١٥/٧٨(٨٧٨٣)، وابن الجارود١/٢٦(٥٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٨/٣٤٠(٣٢٩١)، والبيهقي في الآداب١/٨٥(٤٥٠)، وفي شعب الإيمان؛ له٨/١٥١ (٥٦٢٧)، وفي الكبرى؛ له١/٢٥٢(١٢٣٥)، والبغوي في شرح السنة ١١/٢٦٠(٢٨١٤).

(٣) أخرج روايته: الإمام أحمد١٤/١٨٧(٨٤٨٥)، والبزار١٥/٣٥٦(٨٩٢٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١١/٢٦١(٢٨١٥)، والبيهقي في الكبرى١/٢٥٢(١٢٣٦)، وفي معرفة السنن والآثار؛ له٨/٣١٧(٣٧٧).

(٤) أخرج روايته: الإمام أحمد١٥/٣(٩٠٣٦)، والبخاري٤/١٣٠(٣٣٢١)، وابن ماجه٢/١١٥٩ (٣٥٠٥)، والبزار١٧/٢١٦(٩٨٧٣)، والطبراني في الأوسط١٣/٣٨ (٢٣٩٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٨/٣٤٠ (٣٢٩٢).

(٥) أخرج روايته: الإمام أحمد١٢/٤٦(٧١٤١)، وأبو داود٣/٣٦٥(٨٣٤٤)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه ١/٥٦ (١٠٥).

وله شاهدٌ صحيح من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-[1].

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث عبد الله بن المثنى معلول بسلوك الجادة كما تقدَّم بيانه، وأنَّ الصواب رواية حماد بن سلمة في جعل الحديث من مسند أبي هريرة -رضي الله عنه- كما بيَّن ذلك أبو زرعة الرازي وأبو حاتم ومن وافقهم. والله أعلم.

(١) أخرجه: الطيالسي٣/٦٤٢(٢٣٠٢)، والإمام أحمد١٧/٢٨٤(١١١٨٩)، وابن ماجه٢/١١٥٩ (٣٥٠٤)، والنسائي٧/١٧٨(٤٢٦٢)، وفي الكبرى؛ له٤/٣٨٩(٤٥٧٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٨/٣٣٩ (٣٢٨٩)، وأبو يعلى في مسنده٢/٢٧٣(٩٨٦)، وصححه ابن حبان في صحيحه٤/٥٦ (١٢٤٧)، والبيهقي في الكبرى١/٢٥٣(١٢٣٧). وينظر: نصب الراية؛ للزيلعي١/١١٥، والبدر المنير؛ لابن الملقن١/٤٥٤، والتلخيص الحبير؛ لابن حجر١/١٦٢.

المبحث الرابع عشر

إعلال الحديث بالوضع؛ وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول

تعريف الحديث الموضوع لغة واصطلاحاً

● **الموضوع لغة:** من وضع، الواو والضاد والعين: أصل واحد يدل على الخفض للشيء وحطه. ووضعته بالأرض وضعاً، ووضعت المرأة ولدها، وضع في تجارته يوضع: خسر. فهو موضوع فيها. والوضيع: الرجل الدني. والدابة تضع في سيرها وضعاً، وهو سير سهل، يخالف المرفوع(١).

● **الموضوع اصطلاحاً:** وهو الكذب المختلق المصنوع المفترى على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ عمدا أو خطأ(٢).

● **العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:** العلاقية بينهما واضحة، وهو الحط والسفول، وأنَّ رتبة الموضوع أن يكون دائماً ملقى مطرحاً لا يستحق الرفع أصلاً(٣).

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة؛ لابن فارس٦/١١٧مادة(وضع)، والصحاح؛ للجوهري٣/١٢٩٩ مادة(وضع).

(٢) ينظر: تقريب علم الحديث؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ٣٢١.

(٣) ينظر: النكت الوفية؛ للبقاعي١/٥٤٦.

المطلب الثاني

إثم من كذب في حديث النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–

الكذب على الرسول –صلى الله عليه وسلم كذبٌ على الله، فالكذب على الله ورسوله من أكبر الكبائر، فمن وقع فيه فقد أوقع نفسه في عظيم، قال الله عزَّ وجل :﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ والإثم وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾[(١)]. فهذه الآية سيقت على الترتيب من أدناها إلى أعلاها، فَجُعِلَ التقول على شرع الله أكبر وأخطر من الشرك الذي توعد الله من وقع فيه ناراً تلظى لا يصلاها إلا الأشقى. فأي شقاءٍ أوقع نفسه فيه هذا الكذاب.

وقد جاء في الحديث الجليل المتواتر، المقطوع به، والذي لا يوجد له مشابه في طرقه وكثرتها[(٢)] بيان اثم الكذب، ومن تلكم الروايات:

ما ورد عن علي –رضي الله عنه– أنَّ النَّبِيُّ –صلى الله عليه وسلم– قال: ((**لاَ تَكْذِبُوا عليَّ، فإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عليَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ**)) .

وحديث عبد الله بن الزبير، عن أبيه –رضي الله عنه–، قال: قلت للزبير: إني لا أسمعك تُحدِّث عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كما يحدث فلان وفلان؟ قال: أمَّا إنِّي لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: ((**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار**))[(٣)].

وحديث أنس –رضي الله عنه– قال: (إنَّه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً؛ أنَّ النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– قال: ((**مَنْ تعمَّد عليَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مقْعَدهُ مِنَ النَّارِ**)) .

---

(١) سورة الأعراف:٣٣.

(٢) ينظر: التوضيح؛ لابن الملقن ٣/٥٤٤، وقد جمع طرق هذا الحديث غير واحد من العلماء منهم: الحافظ الطبراني في جزءٍ أسماه: طرق حديث من كذب عليَّ متعمداً، وهو مطبوع . وقد أورد ابن الجوزي طرق هذا الحديث في مقدمة الموضوعات:٢٦، وينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٣٧٣، وشرح التبصرة والتذكرة؛ للحافظ العراقي ٢/٧٢.

(٣) لم يخف الزبير على نفسه من الحديث أن يكذب فيه عمداً، ولكنَّه خاف أن يزلَّ أو يخطئ، وإن كان لا إثم عليه في الخطأ فقد ينسب إلى تفريط أو نحو ذلك، فيكون ما يجري من الغلط فيه كذباً إذا لم يتيقن أنَّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قد قاله ومن هنا يتبيَّن لنا ورع الصحابة في الرواية، وأنَّ ما رووه قد فهموه وحفظوه وبلغوه إلى من بعدهم ، فالسنَّة محفوظة كما أنَّ القرآن محفوظ، والحمد لله. وينظر: أعلام السنن؛ للخطَّابي ١/٦٦.

وحديث سلمة بن الأكوع، قال: سمِعتُ النَّبِيَّ –صلى الله عليه وسلم– يَقُولُ: ((مَنْ يَقُلْ عليَّ ما لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار)).

وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ –رضي الله عنه– عن النَّبِيِّ –صلى الله عليه وسلم– قال: ((تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلاَ تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي، وَمَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ فَقَدْ رَآنِي[1]، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لاَ يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)).

وقد اختلف في تفسير قوله –صلى الله عليه وسلم– ((فليتبوأ)) على أوجه:

الوجه الأول: الإخبار، قال الحافظ الخطَّابي(٣٨٨هـ): (ظاهره أمر ومعناه خبر، يريد أنَّ الله يبوئه مقعداً من النَّار. يقال تبوأ الرجل المكان: إذا اتخذه موضعاً لمقامه. وأصله من مباءة الإبل وهي أعطانها)[2].

وقال ابن الجوزي(٥٩٧هـ): (وقد يكون ظاهر اللفظ الخبر، ومعناه الأمر، كقوله تعالى :﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾[3] ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾[4])[5].

---

(١) فائدة حديثية: في قوله –صلى الله عليه وسلم– : ((فقد رآني)) مسائل تتعلق بمصطلح الحديث ذكرها أهل العلم منها:

أولاً: قال الكرمانيُّ في شرح صحيح البخاري٢/١٢٠: (فإن قلت: إذا قلنا إنَّه رآه حقيقة في المنام هل يطلق عليه صحابي أم لا ؟ قلت: لا؛ إذ لا يصدق عليه الصحابي، وهو مسلمٌ رأى النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– إذ المراد منه الرؤية المعهودة الجارية على العادة، أي الرؤيا في حياته الدنيا؛ لأنَّ النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– هو المخبر عن الله تعالى، وهو ما كان مخبراً للناس عنه في الدنيا لا في القبر، ولهذا يقال مدة نبوته –صلى الله عليه وسلم– ثلاث سنوات وعشرين سنة، على أنا لو التزمنا إطلاق لفظ الصحابي عليه لجاز، وهذا أحسن وأولى)، هذا كلامه وغلطه ظاهر! لذا غلَّطه صاحب الكوثر الجاري إذ قال ١/٢٣٢ : (خلاف ما أجمع عليه الأئمة فكيف يكون أحسن ؟!).

ثانياً: الحديث المسموع في المنام ليس بحجة؛ لاشتراط الضبط عند السماع، ولا يكون الراوي ضابطاً عند النوم؛ وكذلك المنامات لا يترتب عليها حكم شرعي، وأمَّا إذا كان يطابق الأحكام الشرعية التي في اليقظة فلا بأس أن يأخذ بها، ويكون هذا من باب التنبيه أنَّ الله منَّ على هذا الرجل الذي رأى النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– ونبهه بها، وإلا فلا يؤخذ . ينظر : شرح صحيح البخاري؛ للكرماني٢/١٢٠، والكوثر الجاري١/٢٣٢؛ للكوراني، وشرح صحيح البخاري؛ لابن عثيمين ١/١٨٩.

(٢) أعلام السنن في شرح صحيح البخاري؛ للخطابي١/٣٤٥.

(٣) سورة البقرة، من الآية:٢٢٨.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٣.

(٥) كشف المشكل على صحيح البخاري؛ لابن الجوزي١/٧٥.

الوجه الثاني: الدعاء: قال ابن بطال(٤٤٩هـ): (وهو بمعنى الدعاء عليه خرج مخرج الأمر له به. وذلك كثيرٌ في كلام العرب)[١] .

الوجه الثالث: التهديد والوعيد: قال ابن الملقن(٨٠٤هـ): (وقيل: معناه التهديد والوعيد)[٢]؛ (وإنَّما أبرزه في صورة الأمر دلالةً على التحقيق، كأنَّه مأموراً بذلك حتماً واجباً)[٣] .

قال الحافظ النووي(٦٧٦هـ): (ثمَّ معنى الحديث، أنَّ هذا جزاؤه، وقد يجازى به، وقد يعفو الله الكريم عنه، ولا يقطع عليه بدخول النار, وهكذا سبيل كل ما جاء من الوعيد بالنار لأصحاب الكبائر غير الكفر، فكلها يقال فيها: هذا جزاؤه، وقد يجازى، وقد يعفى عنه، ثمَّ إنْ جُوْزِيَ وَأُدْخِلَ النَّار، فلا يخلد فيها، بل لا بد من خروجه منها بفضل الله تعالى ورحمته، ولا يخلد في النار أحدٌ مات على التوحيد، وهذه قاعدة متفق عليها عند أهل السنة)[٤].

(١) شرح صحيح البخاري؛ لابن بطال١/١٨٣.

(٢) التوضيح؛ لابن الملقن١/٥٤٦.

(٣) الكوثر الجاري؛ للكوراني١/٢٢٦. وينظر: فتح الباري؛ لابن حجر١/٣٥١.

(٤) شرح النووي على مسلم١/٢٣٤. المقدمة.

المطلب الثالث

معنى الكذب وهل هو مطلق أم مقيد بأمر مخصوص؛ وفيه ثلاثة مسائلٍ:

● **الأولى: معنى الكذب:** الكذب هو الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عمداً كان أو سهواً، هذا مذهب أهل السنة، وذهبت المعتزلة[١]إلى أنَّ شرطه العمدية، ودليل خطاب هذه الأحاديث بخلاف ما قالوا؛ فإنَّه قيده –صلى الله عليه وسلم– بالعمد لكونه قد يكون عمداً، وقد يكون سهواً، مع أنَّ الإجماع والنصوص المشهورة في الكتاب والسنة، متوافقة متظاهرة على أنَّه لا إثم على الناسي والغالط، فلو أطلق –عليه الصلاة والسلام– الكذب لتوهم أنَّه يأثم الناسي أيضاً فقيده، وأمَّا الروايات المطلقة فمحمولة على المقيدة بالعمد، والله أعلم[٢].

● **الثانية: هل أحاديث النهي عن الكذب المتقدمة مطلقة أم مقيدة؟:** اختلف السلف في مراد الكذب الذي جاء في الحديث، هل ذلك عامٌ في كل كذب في أمر الدين، وغيره، أو في بعض الأمور؟

فقال بعضهم: معناه الخصوص، والمراد من كذب عليه في الدين، فنسب إليه تحريم حلال، أو تحليل حرام متعمدًا.

وقال آخرون: بل كان ذلك منه –صلى الله عليه وسلم– في رجل بعينه كذب عليه في حياته، وادَّعى عند قوم أنَّه بعثه إليهم ليحكم في أموالهم ودمائهم. فأمر –صلى الله عليه وسلم– بقتله إن وجد، أو بإحراقه إن وُجِد ميتًا[٣].

وقال آخرون: ذلك عامٌ فيمن تعمد عليه كذبًا في دين أو دنيا.

---

(١) المعتزلة: فرقة من الفرق الكلامية، وهم أصحاب الأصول الخمسة وهي: التوحيد: الذي هو عندهم نفي الصفات، والعدل، والوعد والوعيد: ويقصدون به أن الله لا يغفر لمرتكب الكبيرة، بل هو مخلد في النار، والمنزلة بين المنزلتين: وهو أن مرتكب الكبيرة لا يسمى في الدنيا مؤمناً ولا كافراً بل هو في منزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ينظر في آرائهم : الملل والنحل؛ للشهرستاني:١/٤٣ .

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم؛ للنووي١/٢٣٠ .

(٣) ينظر : تخريج هذه القصة في المعجم الكبير؛ للطبراني٦/٢٧٧(٦٢١٥)؛ والمعجم الأوسط له، ٢/٣١٨ (٢٠٩١)، والكامل في الضعفاء؛ لابن عدي٥/٨١-٨٢ والموضوعات:٢٦، لابن الجوزي . وضعفَّ إسنادها الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح٢/١٢٣ .

والصواب في ذلك: أنَّ قوله على العموم في كل من تعمد عليه كذبًا في دين أو دنيا؛ لأنَّه –صلى الله عليه وسلم– كان ينهى عن معاني الكذب كلها إلا ما رخَّص فيه من كذب الرجل لامرأته، وكذلك في الحرب؛ إذ الحرب خدعة، والإصلاح بين الناس؛ لأهمية إصلاح ذات البين، وأنَّه من الضروريات، وإذا كان الكذب لا يصلح في شيء إلا في هذه الثلاث، فالكذب على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أجدر ألا يصلح في دين ولا دنيا، إذْ الكذب عليه ليس كالكذب على غيره. وأن الدعاء الذي دعا على من كذب عليه لاحق بمن كذب عليه في كل شيء[١].

مع ملاحظة أنَّ قوله –عليه الصلاة والسلام–:((**كذباً**)) عامٌ في جميع أنواع الكذب؛ لأنَّ النكرة في سياق الشرط كالنكرة في سياق النفي في إفادة العموم[٢]، وقوله –صلى الله عليه وسلم– : ((**ما لم أقل**)) اللفظ خاصٌ بالقولِ لكن لا شك أنَّ الفعل في معناه لاشتراكهما في علة الامتناع، وهو الجسارة على الشريعة ومشرعها –صلى الله عليه وسلم– [٣]، وكذا من نسب إليه الإقرار، وهو كاذبٌ فيدخل في الحديث، وأشدها القول [٤].

● **الثالثة:** مما يظنُّ دخوله في النَّهي: اللحن وشبهه ولهذا قال العلماء: ينبغي للراوي أن يعرف من النحو واللغة والأسماء ما يسلم به من قول ما لم يقل[٥].

---

(١) ينظر: شرح ابن بطال١/١٨٣- ١٨٤ باختصار.

(٢) ينظر في هذا: المحصول؛ للرازي: ٢/٣٤٣، وروضة الناظر؛ لابن قدامة٢/١٣.

(٣) ينظر: شرح الكرماني٢/١١٧ ، بتصرف .

(٤) ينظر: شرح صحيح البخاري؛ لابن عثيمين ١/٢٨٣. وقال أيضاً رحمه الله ١/٢٨٢: (أمَّا الكذب على من سواهما فيختلف، فالكذب على علماء الشريعة ليس كالكذب على غيرهم من العلماء، أو من غير العلماء؛ لأنَّ الكذب على علماء الشريعة يُشبه الكذب على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من حيث إنَّه يريد أن يثبت بما نقله عن العلماء الشريعة ليست من شرائع الله، وبعد ذلك كلَّما كان الكذب أعظم ومفسدته أكبر كان أشدَّ إثماً) .

(٥) ينظر: التوضيح؛ لابن الملقن ٣/٥٥٠. ولذا نجد أنَّ الحافظ العراقي بوب باباً في ألفيته ١/٥١١ بعنوان: (التسميع بقراءة اللحان والمصحف) .

قال الأصمعي(٢١٦هـ): (إنَّ أخوف ما أخاف على طالب العلمِ إذا لم يعرف النَّحْوَ أن يدخل في جملة قولِ النبيِّ –صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ كَذَبَ عليَّ فليتبوَّأْ مقعَدَهُ مِنَ النَّارِ))؛ لأنَّهُ لم يكن يَلْحَنُ، فإذا رويتَ عنهُ ولحنتَ فيه، كذبتَ عليهِ)[١].

وقال حماد بن سلمة(١٦٧هـ): (مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو، مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها)[٢] .

وإذا صح في الرواية ما يعلم أنَّه خطأ فالصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف أنَّه يرويه على الصواب، ولا يغيره في الكتاب، لكن يكتب في الحاشية أنَّه وقع في الرواية كذا، وأن الصواب خلافه وهو كذا، ويقول عند الرواية كذا وقع في هذا الحديث أو في روايتنا والصواب كذا، فهذا أجمع للمصلحة، فقد يعتقده خطأ ويكون له وجه يعرفه غيره، ولو فتح باب تغيير الكتاب لتجاسر عليه غير أهله. قال العلماء: وينبغي للراوي وقارئ الحديث إذا اشتبهت عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول عقيبه أو كما قال[٣] .

---

(١) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي ٥١١/١.

(٢) أخرجه: الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي والسامع: ٢٤٦. وبوب قبل ذلك باباً بعنوان٢٤٤: (الترغيب في تعلم النحو والعربية لأداء الحديث بالعبارة السويَّة)، وذكر أقوال أهل العلم في هذه المسألة. فكان كما قال ابن نقطة: (كلُ من أنصف علم أنَّ المحدثين بعد الخطيب عيالٌ على كتبه). ذكر قوله الحافظ ابن حجر في نزهة النظر: ٣٩ .

(٣) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم٢٣٢/١ .

المطلب الرابع

أصناف الوضاعين، والبواعث التي أدت إلى الوضع؛ وفيه مسألتان:

● **الأولى: أصناف الكذابين:** الكذابون أصناف عدَّة، منهم: الزنادقة. ومنهم: وأرباب الأهواء والبدع. ومنهم: المتعصبون لجنس أو بلد أو إمام. ومنهم: المتعصبون للمذاهب الفقهية مع جهل وقلة دين. ومنهم: القصاص. ومنهم: الزهاد والمغفلون من الصالحين. ومنهم: المتملقون للملوك. والطالبون الزلفى إليهم. ومنهم: المتطفلون على الحديث ممن يفاخرون بعلو الإسناد وغريب الحديث.

وأعظمهم ضرراً قومٌ من المنسوبين إلى الزهد؛ وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركونا إليهم، ثمَّ نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها ومحو عارها، والحمد لله[١].

وتعد الكرَّاميِّةِ[٢]من أشهر الفرق الذين جوَّزوا وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب[٣].

---

(١) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٠٤ .

(٢) نسبة إلى محمد بن كَرَّامٍ السِّجِسْتَانِيُّ المبتدع شيخ الكَرَّامِيَّةِ، خذل، حتى التقط من المذاهب أرداها، ومن الأحاديث أوهاها، ثم جالس الجويباري، وابن تميم، ولعلهما قد وضعا مائة ألف حديث. ينظر: سير أعلام النبلاء؛ للذهبي١١/٥٢٣.

(٣) ينظر: معرفة علوم الحديث؛ لابن الصلاح :٢٠٥. واستدلوا بزيادة باطلة وردت في حديث ((من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)) الزيادة بعد متعمداً: (ليضل الناس)، وقد فنَّد هذه الزيادة النووي في شرحه على صحيح مسلم١/٢٣١ المقدمة.

- **الثانية: البواعث التي أدت إلى الوضع في الحديث:**

أولاً: الخلافات السياسية.

ثانياً: الزندقة، والمقصود به هنا الداخلون في الإسلام كراهية، عندما فتح المسلمون بلدانهم.

ثالثاً: لعصبية للجنس والقبيلة واللغة والبلد والإمام.

رابعاً: القصص والوعظ.

خامساً: الخلافات الفقهية والكلامية.

سادساً: الجهل بالدين مع الرغبة في الخير.

سابعا: التقرب للملوك والأمراء بما يوافق أهواءهم[1].

(١) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي؛ للدكتور مصطفى السباعي: ٥٧-٨٨. فقد أجاد وأفاد.

المطلب الخامس

أمارات الحديث الموضوع

وضع العلماء لمعرفة الخبر الموضوع، وذكروا له أمارات يعرف بها، ويمكن تقسمها على قسمين:

- **القسم الأول: أمارات خاصة بالسند:**

أولاً: أن يكون راويه كذاباً معروفا بالكذب، ولا يرويه ثقة غيره.

ثانياً: أن يعترف واضعه بالوضع.

ثالثاً: أن يروي الراوي –ليس على سبيل الوهم– عن شيخ لم يثبت لقياه له، أو ولد بعد وفاته، أو لم يدخل المكان الذي ادعى سماعه فيه.

رابعاً: وقد يستفاد الوضع من حال الراوي وبواعثه النفسية.

- **القسم الثاني: أمارات خاصة بالمتن:**

أولاً: ركاكة اللفظ: بحيث يدرك العليم بأسرار البيان العربي أن مثل هذا اللفظ ركيك لا يصدر عن فصيح ولا بليغ فكيف بسيد الفصحاء – صلى الله عليه وسلم –؟.

ثانياً: فساد المعنى: بأن يكون الحديث مخالفا لبدهيات العقول من غير أن يمكن تأويله، بأنْ يكون مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق، أو داعيا إلى الشهوة والمفسدة، أو مخالفا للحس والمشاهدة، أو مخالفا لقواعد الطب المتفق عليها، أو مخالفا لما يوجبه العقل لله من تنزيه وكمال، أو يكون مخالفا لقطعيات التاريخ أو سنة الله في الكون والإنسان، أو يكون مشتملا على سخافات وسماجات يصان عنها العقلاء.

ثالثاً: مخالفته لصريح القرآن: بحيث لا يقبل التأويل. أو لصحيح صريح السنة النبوية، أو مخالفاً للإجماع.

رابعاً: مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–.

خامساً: موافقة الحديث لمذهب الراوي: وهو متعصب مغال في تعصبه، كأن يروي رافضي حديثا في فضائل أهل البيت، أو مرجئ حديثا في الإرجاء.

سادساً: أن يتضمن الحديث أمرا من شأنه أن تتوفر الدواعي على نقله: لأنه وقع بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد.

سادساً: اشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم: على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير[١].

(١) ينظر تفصيل ذلك في: فتح المغيث؛ للسخاوي١/١٥٥، وما بعدها، وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث؛ لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي١٥٠وما بعدها، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي؛ للدكتور مصطفى السباعي٩٧-١٠٢، ولسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٥/٢٥٨.

المطلب السادس

رواية الحديث الموضوع

يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً، أو غلب على ظنه وضعه، فمن روى حديثاً علم أو ظنَّ وضعه ولم يبين حال روايته وضعه فهو داخل في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ويدل عليه أيضاً حديث: ((**من حدَّث عني بحديث يُرى أنَّه كذب فهو أحد الكاذبين**))[(١)]. ولهذا قال العلماء: ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن ينظر فإن كان صحيحاً أو حسناً قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كذا . أو فعله، أو نحو ذلك من صيغ الجزم، وإن كان ضعيفاً فلا يقل: قال أو فعل أو أمر أو نهى وشبه ذلك من صيغ الجزم، بل يقول: روي عنه كذا أو جاء عنه كذا أو يروى أو يذكر أو يحكى أو يقال أو بلغنا وما أشبهه ذلك والله سبحانه أعلم[(٢)].

---

(١) حديثٌ مشهورٌ كما قال مسلمٌ في مقدمته ١/٢٢٣ بشرح النووي، وينظر : تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف؛ ٨/١٩٧(١١٥٣١).

(٢) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم١/٢٣١. قال ابن الملقن في التوضيح٣/٥٤٩ بعد أن نقل كلام النووي ولم يشر إليه: (ينعطف على ما مضى: قال أبو العباس القرطبي في المفهم: استجاز بعض فقهاء العراق نسبة الحكم الذي دلَّ عليه القياس إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– سبة قولية وحكاية نقلية، فنقول في ذلك: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كذا وكذا ! قال: ولذلك ترى كتبهم مشحونة بأحاديث موضوعة تشهد متونها بأنَّها موضوعة؛ لأنَّها تشبه فتاوى الفقهاء، ولا تليق بجزالة كلام سيد المرسلين، مع أنَّهم لا يقيمون لها سنداً صحيحاً، فهولاء شملهم النَّهيُ والوعيدُ) .

المطلب السابع

حكم رواية من عرف بالكذب ثم تاب

ذهب العلماء إلى أنَّ من كذب في حديث النَّاس، ثمَّ تاب وثبتت توبته يجب أن يقبل حديثه، فأمَّا الكذب على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بوضع الحديث، وادِّعاء السماع، فقد ذكر غيرُ واحدٍ من أهل العلم أنَّه يوجب ردَّ الحديث أبداً، وإنْ تاب فاعله[1].

---

(١) ينظر: الكفاية؛ للخطيب: ١٣٥بتصرف .

وذكر آثاراً عن أهل العلم منها: عن الإمام أحمد عندما سُئل عن توبة من كذب في حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: ((توبته فيما بينه وبين الله تعالى, ولا يكتب حديثه أبداً)، وعن ابن المبارك قال: (من عقوبة الكذاب أن يرد عليه صدقه)، وعن أبي نعيم الفضل بن دكين قال: قال سفيان الثوري: (من كذب في الحديث افتضح)، قال أبو نعيم: (وأنا أقول: من هم أن يكذب افتضح)، وعن عبد الله بن الزبير الحميدي: (فإن قال قائل: فما الذي لا يقبل به حديث الرجل أبدا؟ قلت: هو أن يحدث عن رجل أنَّه سمعه ولم يدركه، أو عن رجل أدركه ثمَّ وجد عليه أنَّه لم يسمع منه، أو بأمر يتبين عليه في ذلك كذب, فلا يجوز حديثه أبداً لما أدرك عليه من الكذب فيما حدث به). ثمَّ قال الخطيب: (هذا هو الحكم فيه إذا تعمد الكذب وأقر به) ، ثمَّ ذكر آثاراً عن أهل العلم منها: عن علي بن المديني قال: سمعت يحيى, وهو ابن سعيد القطان يحدث عن سفيان, قال: (قال لي الكلبي: قال لي أبو صالح: (كل ما حدثتك به كذب).

قال الخطيب: (فأما إذا قال: كنت أخطأت فيما رويته, ولم أتعمد الكذب, فإن ذلك يقبل منه، وتجوز روايته بعد توبته)، وذكر آثاراً يضيق المقام بذكرها. ينظر: الكفاية، وما بعدها١٣٦. وقد تعقب هذا القول الحافظ النووي في شرحه لصحيح مسلم١/٢٣٠ بقوله: (وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيفٌ؛ مخالفٌ للقواعد الشرعية، والمختار القطع بصحة توبته في هذا، وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة، وهي الإقلاع عن المعصية، والندم على فعلها، والعزم على أن لا يعود إليها، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة، وأجمعوا على قبول شهادته، ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا، والله أعلم).

قلت: مما ينماز به إمامنا النووي –رحمه الله– أنَّه لا يلتزم التقليد في كثيرٍ من المسائل، فنراه يرجح بين أقوال أهل العلم، وكيف لا وهو القائل في شرحه على صحيح مسلم١/١٨٧: ((...، وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره، ولم يتقيَّد بالتقليد)، ولكن لو التزم التقليد في هذه المسألة لكان أولى، ولو لم ينسب قول فحول الحديث وجهابذته إلى الضعف لكان أسلم، فإنَّه يخطأ الإمام أحمد بن حنبَّل، وسفيان الثوري، وابن المبارك، وأبي نعيم الفضل بن دكين، والحميدي، ويحيى القطَّان، ويحيى بن معين، وغيرهم من المحدثين، الذين ذكر قولهم الخطيب، وقول أحدهم يأخذ بنظر الاعتبار إذا تفرَّد، فكيف وقد اجتمعوا، وهم الذين عاصروا الرواة، وهم أعلم بالقواعد الحديثية من غيرهم، وهل للمتأخر إلا سبر أقوالهم وفهمها؛ لكي يعرف طريقتهم في الإعلال والنقد والحكم على الرواة؟

وأمَّا قياسه –رحمه الله– على إسلام الكافر وتوبته وقبول ما تحمَّله في زمن كفره فغير مسلَّم؛ وذلك أنَّ الإجماع حاصلٌ على قبول إسلامه، وقبول ما تحمله، ولم أجد مخالفاً لذلك؛ لأنَّ الإسلام يجبَّ ما قبله، أمَّا التوبة من الكذب=

المطلب الثامن

حكم إسلام من كذب في حديث النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–

لا خلاف أنَّ الكذب في الحديث النبوي جريمة عظيمة، وموبقة كبيرة، ولكن لا يكفر بهذا الكذب؛ إلا أنْ يستحله، هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف، وقال الشيخ أبو محمد الجويني، والد إمام الحرمين أبي المعالي من أئمة الشَّافعية: (يكفر بتعمد

= فقد اختلف في قبولها فيغير حديث النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– فضلاً عن الكذب في حديثه، من ذلك: اختلافهم في القذفة، هل تقبل شهادتهم إن تابوا وأنابوا أم لا، قال الله تعالى : ﴿**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [النور:٤]. قال ابن كثير ١٣/٦(فذهب الإمام مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، إلى أنَّه إذا تاب قبلت شهادته، وارتفع عنه حكم الفسق، ونص عليه سعيد بن المسيب سيد التابعين، وجماعة من السلف أيضاً، وقال الإمام أبو حنيفة: إنَّما يعود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة فقط، فيرتفع الفسق بالتوبة، ويبقى مردود الشهادة أبداً. وممن ذهب إليه من السلف القاضي شريح، وإبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير، ومكحول، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وقال الشعبي والضحاك: لا تقبل شهادته وإن تاب، إلا أن يعترف على نفسه بأنَّه قد قال البهتان، فحينئذٍ تقبل شهادته).

لذلك قال بقول الأئمة –في عدم قبول رواية من كذب في حديث النَّبي –صلى الله عليه وسلم– ثم تاب– غير واحد من أهل العلم، وهو بعدم قبول رواية الكاذب مطلقاً، منهم ابن الملقن في التوضيح ٥٤٧/٣، ولم يعرِّج على ما قاله النووي بقبولٍ ولا ردٍّ، وقولهم ليس بحاجة إلى من يرجحه؛ لأنَّهم أهل الشأن .

وبعد هذا التنظير أودُّ أن أقول: إنَّ هذه المسألة تنظيرية، ليس لها تطبيقٌ عمليٌّ على ما تبيَّن لي، وذلك أنِّي لم أجد من كان هذا حاله، بأنَّه وسم بميسم الكذب ثمَّ تاب إلا شيخاً واحداً من شيوخ الخطيب البغدادي، وهو علي بن أحمد بن الحسن بن محمد بن نعيم أبو الحسن البصري، المعروف بالنعيمي٤٢٣هـ قال الخطيب: (حدثني الأزهري، قال: وضع النعيمي على أبي الحسين بن المظفر، حديثاً لشعبة، ثم تنبه أصحاب الحديث على ذلك، فخرج النعيمي، عن بغداد لهذا السبب، وأقام حتى مات ابن المظفر، ومات من عرف قصته في وضعه الحديث، ثم عاد إلى بغداد). قال الذهبي : (...،الحافظ الشاعر في زمن الصوري ، قد بدت منه هفوة في صباه، واتهم بوضع الحديث، ثم تاب إلى الله واستمر على الثقة).

والسؤال الذي يطرح نفسه إذا كانت المسألة تنظيرية فلماذا قال من تقدم ما قال ؟

أقول: إنَّ كلام المتقدمين من أهل العلم لم يأتِ عبثاً، بل كانوا يضعون القواعد، ويؤصلون لمن يأتي بعدهم، وكان كلامهم في ذلك في زمن كثر فيه الكذب، فوضعوا القواعد حفظاً؛ للدين من عبث العابثين، ولكي ينتبه من تحدِّثه نفسه، وتزين له وضع الحديث، فإذا عرف أنَّ هذا حاله من الخزيِّ الدنيوي، والعذاب الموعود الآخروي، قطع هذا الحكم شبهته وشهوته إن كان له قلب يفقه، أو عين تبصر، أو إيمانٌ يردعه. والله أعلم .

الكذب عليه –صلى الله عليه وسلم–)[١]، حكى إمام الحرمين(٤٧٨هـ) عن والده(٤٣٨هـ) هذا المذهب، وأنَّه كان يقول في درسه كثيراً: (من كذب على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عمداً كفر، وأريق دمه)[٢]، وضعَّف إمام الحرمين هذا القول؛ بإنَّه لم يره لأحد من الأصحاب، وإنَّه لهفوة عظيمة. والصواب قول الجمهور[٣].

وفصل الحافظ الذهبي(٧٤٨هـ) في المسألة فقال: (قد ذهبت طائفةٌ من العلماء إلى أنَّ الكذب على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كفرٌ ينقل عن الملة، ولا ريب أنَّ تعمَّد الكذب على الله ورسوله في تحليل حرام أو تحريم حلال: كفرٌ محض، وإنَّما الشأنُ في الكذب عليه في سوى ذلك)[٤] .

(١) قال الشيخ أحمد شاكر في تعلقه على اختصار علوم الحديث؛ لابن كثير٤٦ حاشية(٣): (وَهُوَ الحقُّ) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم١/٢٣٠. وفتح الباري؛ لابن حجر١/٣٥٤ .

(٣) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم١/٢٣٠، وفتح الباري؛ لابن حجر١/٣٥٤. ولذا قال الحافظ في نزهة النظر: (وبالغ أبو محمد الجويني فكفَّر من تعمد الكذب على النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–).

(٤) الكبائر؛ للذهبي: ٧٢– ٧٣ ٢٠٠٦. قال الشيخ ابن عثيمين في شرح صحيح البخاري١/٢٨٥: (ذا قصد من يكذب على الرسول –صلى الله عليه وسلم– أنَّه يُغير الشَّرع أو استحل ذلك أيضاً فقد يقال بكفره)، ولمزيد من التفصيل في هذه المسألة ينظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول؛ للإمام أبي العباس: ١٧٢– ١٧٨ .

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال الحديث بالوضع عند الحافظ أبي زرعة الرازي؛ وفيها نموذجان:**

● **المثال الأول: إعلال الحديث بلفظة: شبه موضوع؛ لأنَّ راويه منكر الحديث، وقد أتى بخبر منكر لا يصح**[(١)]: قال ابن أبي حاتم: (وكان في كتاب أبي زرعة: عن سليمان بن شرحبيل، عن محمد بن غزوان، عن الوضين بن عطاء، عن سالم، عن أبيه، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم- ؛ قال: ((**من صلَّى بعد المغرب ستاً، غفر له بها**))[(٢)].

فقال أبو زرعة: اضربوا على هذا الحديث؛ فإنه شبه موضوع.

قال أبو زرعة: ومحمد بن غزوان الدمشقي منكر الحديث)[(٣)].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة لهذا الحديث**: ذهب الحافظ أبو زرعة الرازي إلى أنَّ هذا الحديث شبه الموضوع، وهو ما يعبِّر عنه المتأخرون بلفظ: (ضعيف جداً)؛ وذلك

---

(١) ولفظة(شبه موضوع) من أشد أنواع إعلال الحديث بعد لفظة(موضوع)، وكأنَّ الموسوم بهذا اللفظ كذب في الحديث إلا أنَّه غير متعمد، أو لا يقطع بكذبه، ومن كانت روايته كذلك فلا يستشهد بها ولا يعتبر بها؛ بل يضرب على روايته ولا كرامة!.

فالأئمة النقاد قد يقول أحدهم: هذا حديث منكر. ثم يقول: موضوع، وأحياناً يتردد، ولا يجزم بوضعه، فيقف فيقول: كأنَّه موضوع، أو شبه موضوع، وهذا حصل من الإمام البخاري، وأبي حاتم، والإمام أحمد، فكلهم قال في بعض الأحاديث: هذا كأنه موضوع؛ لأنَّه لم يتحقق من الوضع تماماً، لكنه يميل إلى أنه قريب من الموضوع.

وقد وجدت أبا زرعة استخدم هذا اللفظ في إعلال الحديث في موضع واحدٍ فقط كما في المثال التطبيقي. ولم أجد من أطلق هذا المصطلح(شبه موضوع) من المتقدمين إلا أبو زرعة الرازي كما في المثال التطبيقي، وأبو حاتم الرازي كما في علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٧١٤عقب مسألة(٩٧٥)، وابنُه كما في الجرح والتعديل٤/٢٦٨عقب ترجمة(١١٥٠)، وابن عدي كما في الكامل في الضعفاء٧/١١٣ترجمة(١٥٥٤)، ومن المتأخرين الذهبي كما في التلخيص بحاشية المستدرك؛ له٢/٥٣٥عقب(٣٨٢٨)، وتأريخ الإسلام؛ له١٠/٣٤٢، والعراقي فيما نقل ذلك عنه الشوكاني في نيل الاوطار٣/٦٩، وابن حجر كما في اتحاف المهرة؛ له ١١/٣٣٨ عقب (١٤١٤٩) على ندرة اطلاقهم ذلك.

(٢) أخرجه: المروذي في قيام الليل:٨٧، وابن حبان في المجروحين٢/٢٩٩ترجمة١٠٠٤)، وابن عساكر في تأريخ دمشق٥٥/٧٤ترجمة(٦٨٩١).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٥٠-٥١ مسألة(٢٠٨).

لكون راويه محمَّد بن غزوان[١] منكر الحديث على وصف أبي زرعة الرازي له، وأنَّه قد جاء بخبر منكرٍ لا يحتمل أن يتفرَّد به.

وللحديث شواهدٌ ثلاثة إلا أنَّها لا تصح، فقد جاء من حديث أبي هريرة –رضي الله عنه–[٢]، وعمار بن ياسر –رضي الله عنه–[٣]، ومن مرسل مكحول[٤]. إلا أنَّها لا تصح كما سبق ذكره.

● **خلاصة القول**: إنَّ إعلال أبي زرعة للحديث بشبه موضوع؛ من أشد أنواع الاعلال؛ بعد قوله موضوع، بل هو من جملته. والله أعلم.

---

(١) قال ابن حبان في المجروحين٢/٢٩٩ترجمة(١٠٠٤): (شيخ من أهل الشام يقلب الأخبار ويسند الموقوف لا يحل الاحتجاج)، قال سبط ابن العجمي في الكشف الحثيث ترجمة(٧١٤) عقب نقله كلام ابن حبان: (الظَّاهر أَنه يَفْعَله عمداً). وينظر في ترجمته: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٨/٥٤ترجمة(٢٥١)، وتأريخ دمشق؛ لابن عساكر ٥٥/٧٤ ترجمة(٦٨٩١)، والضعفاء والمتروكون؛ لابن الجوزي٣/٩٠ترجمة(٣١٥٢)، والمغني في الضعفاء؛ للذهبي ٢/٦٢٣ترجمة(٥٨٩٢)، وميزان الاعتدال؛ له٣/٦٨١ ترجمة (٨٠٤٤)، ولسان الميزان؛ لابن حجر٧/٤٣٥ ترجمة(٧٢٩٦).

(٢) أخرجه: ابن ماجه١/٣٦٩(١١٦٧)، والترمذي٢/٢٩٨(٤٣٥)، وقال عقيبه: (حديث أبي هريرة حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن الحباب، عن عمر بن أبي خثعم، وسمعت محمد ابن إسماعيل: يقول: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم منكر الحديث وضعفه جداً) وأبو يعلى الموصلي١٠/٤١٣(٦٢٢)، والبزار٥/٢١٦(٨٦٢٩) وضعَّفه، والطبراني في الأوسط١/٢٥٠ (٨١٩) وضعَّفه أيضاً.

(٣) أخرجه: الطبراني في الأوسط٧/١٩١(٧٢٤٥) وضعَّفه، وفي الصغير؛ له٢/٢٧(٩٠٠). وينظر: مجمع الزوائد؛ للهيثمي٢/٢٣٠(٣٣٨٠).

(٤) أخرجه المروزي في قيام الليل١/٨٣. وينظر: فيض القدير؛ للمناوي٦/١٦٧(١٢٤٣٥).

● **المثال الثاني: إعلال الحديث الموضوع؛ بالاقتصار على الضعف، المراد به العلة العامة المانعة من قبوله، المباينة للصحة:** قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه محمد بن داب المديني[١]؛ قال: حدثنا صفوان بن سليم، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبي سعيد: أنَّ النَّبيَّ – صلى الله عليه وسلم – قال: ((**من كتم علماً مما ينفع الله به في أمر الدين؛ ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار**))؟

قال أبو زرعة[٢]: محمد هذا ضعيف الحديث؛ كان يكذب)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعل الحافظ أبو زرعة حديث أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه– بضعف راويه، وبأنَّه كان يكذب[٤]. ومن المعلوم إذا وسم الراوي بالكذب فإنَّ حديثه يكون موضوعاً، ولكن قد يطلق الأئمة المتقدمون الضعف على الحديث ويقصدون به العلة العامة التي تمنع قبوله، من نكارة أو كذب، أو تفرد ونحو ذلك.

وإنَّما يقتصرون على لفظ الضعف لبيان أمر الحديث عندهم. وخير دليل على ذلك أنَّ أبا زرعة أعقب قوله(ضعيف الحديث) بـ (كان يكذب)، فدل على أنَّ مقصده بالضعف الأمر العام المانع من قبول الحديث.

وكذا نجد أبا نعيم الأصبهاني(٤٣٠هـ) قال عن إسناد هذا الحديث: (إسناده ضعيفٌ)[٥].

أمَّا الدارقطني(٣٨٥هـ)، فقد اقتصر على بيان علَّة التفرد، فقال: (تفرد به محمد ابن داب، عن صفوان بن سليم)[٦].

وقال البوصيري(٨٤٠هـ): (هذا إسناد ضعيف؛ فيه محمد بن داب، كذبه أبو زرعة

---

(١) أخرج روايته: ابن ماجه١/٩٧(٢٦٥)، والدارقطني كما في أطراف الغرائب٥/٧٢(٤٧٠٦)، وأبو نعيم في المستخرج١/٤٢(١٦)، وابن الجوزي في العلل المتناهية١/٩٢(١٢٥).

(٢) وينظر: الضعفاء؛ له٣/٨٢٥، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٧/٢٥٠ترجمة(١٣٧٠).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٦/٦٣١مسألة(٢٨١٨).

(٤) وكذَّبه خلف الأحمر، وابن حبان. ينظر: والضعفاء والمتروكون؛ لابن الجوزي٣/٥٦ترجمة (٢٩٦٨)، وتهذيب الكمال؛ للمزي٢٥/١٧٢ترجمة (٥٢٠٠)، وميزان الاعتدال؛ للذهبي٣/٥٤٠ ترجمة(٧٤٩٨).

(٥) المستخرج١/٤٢عقب(١٦).

(٦) أطراف الغرائب والأفراد٥/٧٢عقب(٤٧٠٦).

وغيره، ونسب إلى وضع الحديث)[١].

فدل قولهم إسناده ضعيف على ما سبق بيانه، وهو العلة العامة المانعة من العمل به، المباينة لقولهم صحيح. وليس من باب الحكم على الحديث على حسب مصطلح المتأخرين من صحيح وحسن وضعيف وضعيف جداً وموضوع.

هذا، وقد توبع محمد بن داب متابعة قاصرة على روايته؛ فرواه يحيى بن العلاء[٢]، عن شعيب بن خالد، عن صالح بن كيسان، عن أبي سعيد –رضي الله عنه– به. وهذه متابعة تالفة الإسناد؛ وذلك أنَّ يحيى بن العلاء[٣] متروك الحديث[٤].

وقد جاء الحديث عن غير واحد من الصحابة –رضي الله عنهم–. ولكن قال الإمام أحمد: (لا يصح في هذا الباب شيء)[٥].

وقد ذكر ابن الجوزي(٥٩٧هـ) الأحاديث في هذا الباب من جميع طرقها، ثمَّ أعلها جميعها[٦].

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث أبي سعيد –رضي الله عنه– لا يصحُّ عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–؛ لنكارة إسناده، وإنَّ إطلاق أبي زرعة الضعف على إسناد هذا الحديث، المراد به المانع من قبوله، المباين للصحة، وليس هو على اصطلاح المتأخرين من التقسيم، بدليل قوله(كان يكذب). والله أعلم.

---

(١) مصباح الزجاجة؛ للبوصيري١/٤٠.

(٢) أخرج روايته: ابن الجوزي في العلل المتناهية١/٩٢(١٢٥).

(٣) ينظر ترجمته: في الكامل؛ لابن عدي٩/٢٣ترجمة(٢١٠٤)، وميزان الاعتدال؛ للذهبي٤/٣٩٧ ترجمة(٩٥٩١)، ولخص الحافظ القول في فقال في التقريب٥٩٥ترجمة (٧٦١٨): (يحيى بن العلاء البجلي، أبو عمرو، أو أبو سلمة، الرازي، رمي بالوضع، من الثامنة مات قرب الستين د ق).

(٤) ينظر: العلل المتناهية؛ لابن الجوزي١/١٠٥، وينظر: تخريج أحاديث الكشاف؛ للزيلعي ١/٢٥٦.

(٥) نقله عنه أبو حفص الحنفي في المغني عن الحفظ والكتاب:١٠٥، وابن الجوزي في العلل المتناهية؛ لابن الجوزي١/١٠٧. وينظر: رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديثه؛ للفيروز آبادي: ١١.

(٦) العلل المتناهية، وينظر: العلل؛ للدارقطني١٣/٣٨٥مسألة(٣٢٧٧)، وتخريج أحاديث الكشاف؛ للزيلعي١/٢٥٣.

المبحث الخامس عشر

إعلال الحديث بأنَّه لا أصل له

من الاصطلاحات التي يستخدمها المحدثون عبارة: (لا أصل له، أو ليس له أصلٌ)، ويتلخص معناها عندهم على ما يأتي:

الأول: أنَّه لا إسناد له يُرفع إلى النَّبيِّ -صلى الله عليه وعلى وسلم-؛ إذْ قد يكون موقوفاً أو مقطوعاً أو حكاية.

الثاني: قد يكون بمعنى لا إسناد له أصلاً، إنّما عرف في الكتب، واشتهر على ألسنة الأطباء، أو ألسنة القصاصين، أو على ألسنة العباد والوعَّاظ.

قال السخاوي: حديث: (**أُمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر**) اشتهر بين الأصوليين والفقهاء، ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المنثورة، وجزم العراقي[١] بأنه لا أصل له)[٢].

قال الشيخ بكر أبو زيد: (وينبغي معرفة أنُ معنى قولهم (لا أصل له) يطلقونه لواحد من معنيين الأول: لا إسناد له، قال السيوطي في تدريب الراوي[٣]: (قولهم: هذا الحديث ليس له أصلٌ، قال ابن تيمية: معناه: ليس له إسناد. ومنه ما استقرأه السبكي في طبقات الشافعية الكبرى؛ فإنَّه لما ترجم للغزالي وذكر كتابه إحياء علوم الدّين، سرد الأحاديث التي لم يجد لها أصلاً وهي نحو ألف حديث)[٤] .

الثالث: قد يكون بمعنى لا أصل له – أي: ليس له سند صحيح -، وإن كان له أسانيد ضعيفة، لكن لا تتقوى بمجموع طرقه. قال الشيخ بكر أبو زيد: (لا أصل له صحيحاً، فله إسناد، لكن لا يصح، وهذا مستفاد من الواقع فيما ينفيه الحفّاظ من الحديث، وفي التراجم ما يفيد هذا المعنى كثيراً، ومنه قول العقيلي في عليِّ بن قتيبة: (يحدث عن الثقات بالبواطيل وبما لا أصل له)[٥].

---

(١) إذْ قال في تخريج أحاديث الإحياء:١٥٨٦: (لم أجد له أصلاً، وكذا قال المزي لما سئل عنه).

(٢) كما في المقاصد الحسنة(١٨٧).

(٣) تدريب الراوي١/٢٩٧.

(٤) التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث: ١١. وسيأتي تتمة كلام بكر أبي زيد في الرقم ثلاثة.

(٥) التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث: ١١.

الرابع: لقولهم: (لا أصل له)، أي: لا أصل له من هذا الطريق، فيعنون به أنَّ الرواية غير صحيحة من هذا الطريق، ولو كانت متونها ثابتة من طرق أخرى، فتوصف تلك الروايات المعللة بأنها لا أصل لها، على معنى أنها خطأ، أي: غير صحيحة في نفسها؛ بمخالفة للأصول الصحيحة، ولا يوجد في الروايات الصحيحة أصل لها يطابقها مطابقة تامة، أو يتابعها متابعة تامة، بلا مخالفة ضارة، وإنما كان ذلك كذلك بسبب خطأ وقع فيه بعض رواتها، سواء كان الخطأ في المتن أو السند، فمثل هذا النوع من الروايات يطلق عليه علماء العلل هذا الاسم (لا أصل له)[1].

(١) ينظر: لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٤/٢٣٩. وأشار إلى تعليق العلامة عبد الفتاح أبي غدة في تعليق على المصنوع في معرفة الحديث الموضوع؛ لأبي الحسن القاري الهروي ما حاصله ١٧: (قال عبد الفتاح أبو غدة في مقدمته على كتاب (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع) لعلي القاري (ص١٧ وما بعدها) : (قولهم في الحديث: (لا أصل له)، له إطلاقات متعددة أوجزها فيما يلي:

أ. تارةً يقولون: هذا الحديث لا أصل له، أو : لا أصل له بهذا اللفظ، أو: ليس له أصل، أو: لم يوجد له أصل، أو: لم يوجد، أو نحوَ هذه الألفاظ، يريدون بذلك أن الحديث المذكور ليس له إسناد يُنقَل به... .

ب- وتارة يقولون في الحديث المسند: هذا الحديث لا أصل له، يعنون به أنه موضوع مكذوب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو على الصحابي، أو التابعي الذي أُسنِد قولُه إليه، وذلك بأن يكون للحديث سند مذكور ولكن في سنده كذاب أو وضاع أو دلالة صريحة أو قرينة ناطقة بكذب المنقول به، فقولهم فيه حينئذ : لا أصل له، يعنون به كَذِب الحديث، لا نفيَ وجود إسناد له... .

ج- وحيناً يقولون: هذا الحديث لا أصل له في الكتاب ولا في السنة الصحيحة ولا الضعيفة، يعنون بذلك أن معناه ومضمونه غريب عن نصوص الشريعة كل الغرابة، ليس فيها ما يشهد لمعناه في الجملة.

د- وتارة يقولون هذا الحديث لا أصل له في الكتاب ولا في السنة الصحيحة، يعنون أن معناه وما يتضمنه لفظه لم يرد في القرآن الكريم ولا في الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ فالنفي منهم في هذا متوجه إلى نفي ثبوت مضمون الحديث في= =نصوص الشريعة الثابتة لا الضعيفة. والتمييز بين هذه الإطلاقات يعرفه أهل الممارسة، ويعرف أيضاً بالقرائن كما تقدم في الأمثلة السابقة).

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال الحديث بأنَّه لا أصل له عند الحافظ أبي زرعة الرازي:**

● **المثال: إعلال الحديث بأنَّه لا أصل له؛ لتفرد الضعفاء به:** قال ابنُ أبي حاتم: (سئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه العبَّاس بن الوليد النرسي، عن يحيى بن ميمون بن عطاء، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عائشة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– : أنَّه توضأ مرَّة مرَّة، ثمَّ قال رسول الله –صلَّى الله عليه وسلَّم–: ((**هذا وضوءنا مَعْشَر الأنْبياءِ، فَمَنْ زادَ على ذلك، فَقَدْ أساء وأربى**))[(١)]؟

فقال أبو زرعة: ليس لهذا الحديث أصل. وامتنع من قراءته، ولم يقرأ علينا)[(٢)].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعل الحافظ أبو زرعة هذا الحديث بأنَّه لا أصل له، وكذا امتنع من قراءته هنا، ومرَّة أعله بقوله: (هذا حديث واهي[(٣)] منكر ضعيف)[(٤)]، وهذا يدل على النكارة الشديدة لهذا الحديث، وذلك أنَّ راويه العباس بن الوليد متروك الحديث[(٥)]، وكذَّبه بعضهم كما سيأتي، ولم يتابع على روايته لهذا الحديث[(٦)].

قال العلامة القيسراني: (ورواه يحيى بن ميمون بن عطاء البصري: وقال في روايته: هذا فرض الوضوء، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عائشة. ويحيى هذا كذبه عمرو بن علي)[(٧)].

قال الحافظ ابن عبد الهادي: (ولم يخرج أحد من أصحاب السنن هذا الحديث. ويحيى ابن ميمون: هو أبو أيوب التمار البصري، قال عمرو بن علي[(٨)]: كتبت عنه، وكان كذاباً،

---

(١) أخرجه: ابن عدي في الكامل٩/٧٧ترجمة(٢١٢٤). بإسناده عن يحيى بن ميمون.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٥ مسألة(١٧٢).

(٣) الجادة: (واهٍ)، ولكن ينظر توجيهها في علل ابن أبي حاتم١/٦١٧مسألة(١٤٦) حاشية(٢).

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٦١٧مسألة(١٤٦).

(٥) هو (يحيى بن ميمون بن عطاء القرشي، أبو أيوب التمار البصري، نزيل بغداد، متروك من الثامنة، مات في حدود التسعين د). التقريب؛ لابن حجر: ٥٩٧ترجمة(٧٦٥٦).

(٦) وينظر: شرح سنن ابن ماجه؛ لمغلطاي١/٢٩٤.

(٧) ذخيرة الحفاظ؛ للقيسراني٢/٧١٢(١٣١٠).

(٨) ينظر: التأريخ الأوسط؛ للبخاري٤/٨١٢ترجمة(١٢٧٦)، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٩/١٨٩ترجمة(٧٨٥)، والضعفاء؛ للعقيلي٤/٤٢٦ترجمة(٢٠٥٤).

يحدِّث عن علي بن زيد بأحاديث موضوعة، وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء خرقنا حديثه[١]، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ)[٢].

وقال الحافظ ابن حبان: (قدم بغداد سنة تسعين ومائة وحدثهم بها، فعند أهل العراق عنه العجائب التي يرويها، مما لم يتابع عليها، حتى إذا سمعها: من الحديث صناعته، لم يشك أنها معمولة، لا تحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال[٣])[٤].

فمن هنا يتبين سبب تعليل أبي زرعة لحديث يحيى بن ميمون؛ وذلك أنَّه تفرَّد بالحديث سنداً ومتناً، وهو متروك الحديث، فكان تعليل أبي زرعة للحديث بأنَّه لا أصل له.

● **خلاصة القول**: إنَّ يحيى بن ميمون تفرَّد بروايته لهذا الحديث، ولم أجد من تابعه، وهو متروك الحديث كذَّبه بعضهم، لذا فإنَّ روايته تعد بأنَّها لا أصل لها كما بين أبو زرعة.

---

(١) ينظر: العلل؛ للإمام أحمد٣/٥٥٦(٥٣٦٦).

(٢) ابن عدي في الكامل٩/٧٧ترجمة(٢١٢٤).

(٣) ينظر: المجروحين؛ لابن حبان٣/١٢١ترجمة(١٢١٣).

(٤) تعليقة على العلل؛ لابن أبي حاتم:٢٠٤(١٤٧).

المبحث السادس عشر

تقديم ضبط الكتاب على ضبط الصدر؛ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

تعريف الضبط وأقسامه؛ وفيه مسائلٌ:

● **أولاً: الضبط لغة:** الضاد والباء والطاء أصل صحيح(١)، فالضبط هو لُزُوم شَيْء لا يُفَارِقهُ في كل شيْء، ورجل ضَابِط: شَدِيد البَطْش، وَالْقُوَّة والجسم(٢). وضبط الشيء: حفظه بالحزم، والرجل ضابط، أي حازم(٣).

● **ثانياً: الضبط اصطلاحاً:** حفظ المسموع وتثبيته من الْفَوات والاختلال، بِحَيْثُ يتَمَكَّن من استحضاره(٤).

والضبط أن يتقن الراوي ما يرويه، بأن يكون متيقظاً لما يروي، غير مغفلٍ، وذلك بأن يكثر صوابه على خطئه وغفلته، حافظاً لروايته إنْ حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إنْ حدث من كتابه، عالماً بما يحيل المعنى عن المراد إنْ روى بالمعنى حتى يثق المطلع على روايته، والمتتبع لأحواله بأنَّه أدى الأمانة كما تحملها لم يغير منها شيئاً(٥).

● **ثالثاً: أقسام الضبط**(٦): يقسم الضبط من حيث الحفظ والصيانة على قسمين اثنين:

الأول: ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه من الحديث ورواته، بحيث يتمكن من استحضاره إذا شاء، أي حين يريد أنْ يحدِّث به(٧).

أمَّا كيفية معرفة ضبط الصدر فقد ذكر أهل العلم أموراً يعرف بها كون الراوي ضابطاً

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة؛ لابن فارس٣/٣٨٦مادة(ضبط).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة؛ لأبي منصور الهروي١١/٣٣٩مادة(ضبط).

(٣) ينظر: الصحاح؛ للجوهري٣/١١٣٩مادة(ضبط).

(٤) ينظر: مقدمة في أصول الحديث؛ للدهلوي: ٦٢.

(٥) ينظر: فتح المغيث؛ للسخاوي١/٢٨، والوسيط في علوم الحديث؛ لأبي شهبة: ٩٢.

(٦) قال الشيخ السماحي في كتابه المنهج الحديث٧٤: (ينقسم الضبط باعتبار الحفظ والصيانة إلى ضبط صدر، وضبط كتاب، وباعتبار اللفظ والمعنى إلى ضبط لفظ، وضبط معنى، وباعتبار قوته وضعفه إلى مرتبة عليا، ووسطى، ودنيا).

(٧) ينظر: نزهة النظر؛ للحافظ ابن حجر: ٥٩، وشرح النخبة؛ لعلي القاري: ٢٤٨.

لحديثه في صدره، ويمكن إجمالها على ما يأتي:

أولاً: أن تعتبر روايته برواية الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا روايته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم وفي الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه حافظا ثبتاً[١].

ثانياً: استفاضة ضبط الراوي بين الأئمة، وهذه الصورة هي أعلى الصور في هذا الباب.

ثالثاً: تزكية بعض أئمة الجرح والتعديل للراوي بأنه يحفظ حديثه ويتقنه[٢].

رابعاً: الاختبار، وله صورٌ، منها:

أ- أن يأتي إليه أحد أئمة الجرح والتعديل، فيسأله عن بعض الأحاديث، فيحدثه بها على وجه ما، ثم يأتي إليه بعد زمن، فيسأله عن الأحاديث نفسها، فإن أتى بها كما سمعها منه في المرة الأولى؛ علم أن الرجل ضابط لحديثه، ومتقن له، أما إذا خَلَّط فيها، وقَدَّم وأَخَّر؛ عُرِفَ أنه ليس كذلك، وتكلم فيه على قدر خطئه، ونوعه، فإن كانت هذه الأخطاء يسيرة عدداً ونوعاً؛ احتملوها له إذا كان مكثراً، وإلا طُعِن فيه.

ب- وهناك صورة أخرى لاختبار الرواة لمعرفة ضبطهم، وهي أن يُدْخِل الإمام منهم في حديث الراوي ما ليس منه، ثم يقرأ عليه ذلك كله، موهمًا أن الجميع حديثه، فإن أقره وقبله، مع ما أُدخل فيه؛ طعن في ضبطه، وإن ميَّز حديثه من غيره؛ علم أن الرجل ضابط.

ت- ومن صور الاختبار - أيضًا - أن يلقن الإمام منهم الراوي بقصد اختباره شيئاً في السند أو في المتن، لينظر هل سيعرف ويميز؛ فيرد ما لُقِّنَه، أو لا يميز؛ فيقبل ما أُدخل عليه، فإن ميز؛ فهو ضابط، وإلا فغير ضابط.

ث- إغراب إمام من الأئمة على الراوي بالحديث، فيقلب سنده، أو متنه، أو يركب سند حديث على متن حديث آخر، أو العكس، ليعرف ضبط الراوي من عدمه أو قلته، ويحكم عليه بما يستحق حسب حِذْقه، وفطنته، وضبطه، أو غفلته، وعدم فهمه، وهذا يفعله الشيوخ مع تلاميذهم لمعرفة نباهتهم وتيقظهم، والعكس[٣].

---

(١) ينظر: توضيح الأفكار؛ للصنعاني ٢/٨٧.

(٢) ينظر: الارشادات؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ٢١.

(٣) ينظر: الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية؛ للمأربي: ٦١، نقلاً عن شرح الموقظة؛ للباحث محمود المنياوي: ٦٧.

خامساً: ويعرف الضبط بالمذاكرة[١]. قال الحافظ أبو زرعة: (كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرتُه، فأخذت عليه الأبواب)[٢].

إلى غير ذلك من الأمور التي ذكرها أهل العلم.

الثاني: ضبط كتاب[٣]: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه، إلى أن يؤدي منه[٤].

ويعرف ضبط الكتاب بأمور، وهي على ما يأتي:

أولاً: تنصيص إمام من أئمة الحديث على أنَّ فلانًا صحيح الكتاب، أو أنَّ كتابه هو الحَكَم بين المحدثين، أو أن كتابه كثير العجم والتنقيط، ونحو ذلك مما يدل على ضبطه لكتابه. أو أنَّ أصل الراوي الذي يُحدِّث منه مُقَابلٌ على أصل شيخه، أو على نسخة معتمدة منه. أو التنصيص على أنه لم يكن يُعير كتابه، ولا يُخْرِج أصله من عنده؛ لأن فاعل ذلك قد ينسى المعار إليه، وقد يعيره للمأمون وغير المأمون؛ فيؤدي ذلك إلى إدخال شيء في كتابه، وهو ليس من حديثه، وقد لا يميز ذلك، لا سيما إذا لم يكن عنده حفظ وإتقان لحديثه، فيسقط حديثه.

ثانياً: أنْ يصرح الراوي الثقة بضبطه لكتابه، كأن يقول: إذا كان كتابي معي فلا أبالي أن يكون فلان من الأئمة عن يميني، والآخر عن شمالي.

ثالثاً: أن يوافق حديثُهُ الذي يرويه من كتابه حديثَ الثقات، فإن هذا يدل على ضبطه لكتابه، وقد يكون عنده ضبط صدر، وقد لا يكون[٥].

رابعاً: الاختبار، بأنْ يقحم في كتابه ما ليس في حديثه، فإن تنبَّه دلَّ على ضبطه

---

(١) سيأتي الكلام عن المذاكرة في المبحث القادم إجمالاً وتفصيلاً.

(٢) مناقب الإمام أحمد؛ لابن الجوزي: ٨٥.

(٣) وقد منع بعضهم الرواية من الكتاب، ولم أشر إلى هذا الخلاف، لأنَّه يخالف المعمول به عند الأئمة قديماً وحديثاً، فلا قيمة لهذا الخلاف. وينظر: فتح المغيث؛ للسخاوي١/٢٨، وشرح النخبة؛ للقاري٩٤٩.

(٤) ينظر: نزهة النظر؛ للحافظ ابن حجر: ٥٩، وشرح النخبة؛ لعلي القاري: ٢٤٨.

(٥) ينظر: الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية؛ للمأربي: ٦٥، نقلاً عن شرح الموقظة؛ للباحث محمود المنياوي: ٧٠.

لكتابه، وإن لم يتنبه دل على أنَّه غير ضابط لكتابه.

● **رابعاً: أهمية الضبط**: إنَّ توفُّرَ الضبط في الراوي شرط أساسي في قبول حديثه، فلا يكفي أن يكون ديّناً مستقيماً حتى يضاف إلى ذلك حفظه وعلمه بما يحدث، وتثبته في الأخذ والرواية. ومن هنا كان اختلال الضبط سبباً في رد المروي[١].

وفي ذلك يقول الحافظ ابن الصلاح(٦٤٣هـ): (لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن لا يُحدِّث بأصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث، ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه...، ولا تقبل رواية من عرف بالسهو في رواياته إذ لم يحدث من أصل صحيح. وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وضبطه)[٢].

(١) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها؛ لأبي بكر كافي: ١٣٢.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٢٤٠.

المطلب الثاني

تقديم رواية الراوي التي حدَّث بها من كتابه على التي حدَّث بها من حفظه

إنَّ الأئمة النقاد كانوا يولون هذه المسألة عناية كبيرة، يظهر ذلك من تفتيشهم لأصول الرواة، ومقارنة ما رووه حفظاً بما هو مثبت في كتبهم، وكثرة إعلالهم لأحاديث كثير من الرواة بمخالفتها ما رووه حفظاً لما هو مثبت في كتابهم أو العكس.

قال سليمان بن حرب(٢٢٤هـ): (كان يحيى بن معين يقول: في الحديث هذا خطأ، فأقول: كيف صوابه؟ فلا يدري، فأنظر في الأصل فأجده كما قال)[١].

قال البرذعي(٢٩٢هـ) في سؤاله لأبي زرعة عن سويد بن سعيد: (ايش حاله؟ قال: أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله، وأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا)[٢].

فمن هنا كان إذا وجِّه إلى الراوي انتقاداً من أئمة الجرح والتعديل أخرج أصول مروياته؛ ليدفع ما أنكر عليه الأئمة. وخير دليل على ذلك ما رواه عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل: (حدثني أبي: نا حجاج بن محمد الترمذي، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو جعفر محمد بن علي، أنَّ إبراهيم ابن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- لما مات حمل إلى قبره على منسج الفرس.

قال عبد الله: قال أبي: كان يحيى وعبد الرحمن أنكراه عليه، فأخرج إلينا كتابه الأصل قرطاس، فقال: ها أخبرني محمد بن علي)[٣].

وقد أعلَّ الإمام البخاري(٢٥٦هـ) أحد الأحاديث بقوله: (فهذا أصحُ؛ لأنَّ الكتاب أحفظ عند أهل العلم، لأنَّ الرجل يُحدث بشيء ثم يرجع إلى الكتاب فيكون كما في الكتاب)[٤].

قال الحافظ المعلمي اليماني(١٣٨٦هـ): (واعلم أنَّ المتقدمين كانوا يعتمدون على الحفظ، فكان النقاد يعتمدون في النقد عدالة الراوي، واستقامة حديثه، فمن ظهرت عدالته وكان حديث مستقيماً وثَّقوه، ثمَّ صاروا يعتمدون الكتابة عند السماع، فكان النقاد إذا

---

(١) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب ٢١٩/١.

(٢) أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي٤٠٩/٢.

(٣) رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٣٨/٢(١١١٤).

(٤) كتاب رفع اليدين؛ للإمام البخاري: ١١٥.

استنكروا شيئاً من حديث الراوي طالبوه بالأصل، ثم بالغوا في الاعتماد على الكتابة وتقيد السماع، فشدد النقاد، فكان أكثرهم لا يسمعون من الشيخ حتى يشاهدوا أصله القديم الموثوق به، المقيد سماعه فيه، فإذا لم يكن للشيخ أصل لم يعتمدوا عليه، وربما صرح بعضهم بتضعيفه)[1].

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل؛ للمعلمي١/٢٠٠.

المطلب الثالث

تقديم رواية الراوي التي في كتابه على الراوية التي نُسبت إليه

لا شك عند المشتغلين بهذا الفنِّ، أنَّ كتاب الراوي الذي دون فيه حديثه الذي سمعه، له أهميةٌ كبيرةٌ في علم العلل والنقد، وتأثير جوهري على روايات المروية عن الراوي صحة وضعفاً.

ومن طالع كتب المتقدمين من أئمة العلل والنقد، عَلِمَ مدى أهمية كتاب الراوي عندهم في الحكم على حديثه.

فإذا كان عند الراوي كتاباً صحيحاً يعتمد الحفاظ عليه، وكتابه مشتهر ومتداول بين أهل العلم بالأخبار، ثم تجيئ رواية عن هذا الراوي تخالف ما في كتابه المعتمد، فهنا يرجح الأئمة ما في الكتاب، ويعد ما رُوي بخلاف الكتاب غير صحيح[1]؛ لأنَّ الكتاب الصحيح أصلٌ في معرفة حديث الراوي، لذا يقدِّم الأئمة الرواية الموجودة في كتاب الراوي على الرواية التي نسبت إليه.

وسيأتي بيان ذلك في الأمثلة التطبيقية إن شاء الله.

---

(١) مع القول أنَّ الراوي يكفيه أحد نوعي الضبط، فإن كان يحُدِّث من حفظه فالواجب عليه أنْ يكون حافظاً لحديثه، وإن كان يحُدِّث من كتابه فالواجب عليه أن يكون ضابطاً لكتابه، وقد يجتمع للراوي الضبطان، وهو الأكمل، وقد يكون ضابطاً لأحدهما، ولا شكَّ أنَّ ضبط الحفظ مقدم على ضبط الكتاب، فقد يسافر الراوي وليس مع كتبه، فإن حدَّث وهم، فيلزمه هنا السكوت وعدم التحديث. ثمَّ لا شكَّ أنَّ ضبط الكتاب مهمٌ جداً؛ فقد يشك الراوي في حديث ما من محفوظه، فإذا لم يكن صحيح الكتاب فبما يدفع الشكَّ الذي يخالجه؟.

❖ **أمثلة تطبيقية لتقديم ما في الكتاب على الحفظ عند الحافظ أبي زرعة الرازي؛ وفيها أربعة نماذجٍ:**

● **المثال الأول: إعلال الحديث؛ بأنَّ راويه خالف لما هو في أصل كتاب الذي روى عنه:** قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه مصعب بن سعيد المصيصي، وأحمد بن سليمان بن أبي الطيب، كلاهما عن عيسى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن أبي الزاهريَّة، عن جبير بن نفير، عن معاذ بن جبل؛ قال: ((**احتجم النَّبيُّ – صلى الله عليه وسلم– وهو صائم**))؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأ؛ في كتاب عيسى بن يونس: عن الأحوص بن حكيم، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير: أنَّ النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– احتجم ... مرسل)[1].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعلَّ الحافظ أبو زرعة رواية (مصعب بن سعيد المصيصي، وأحمد بن سليمان بن أبي الطيب) بالخطأ؛ وذلك أنَّ روايتهما مخالفة لما في كتاب عيسى بن يونس، فتقديم رواية الراوي الضابط لكتابه أولى من رواية من رواه عنه بخلاف ذلك.

فهذه قرينة من قرائن الترجيح التي يصار إليها عند الاختلاف كما هو بيِّن من كلام أبي زرعة.

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/١٤٢-١٤٥مسألة(٧٦٥).

وتخطئة أبي زرعة لرواية مصعب بن سعيد وأحمد بن سنان لا يفهم منها أنَّ الوهم منهما؛ بل المقصود الراجح من حديث عيسى جعل الحديث مرسلاً؛ وذلك لما هو محفوظ عنه في كتابه، والكتاب مقدَّم على الحفظ، سيما وأنَّ مصعب(١) وأحمد(٢).

وعدم الذهاب إلى توهيمها؛ لأنَّهما وإن كانا متكلم فيهما، إلا أنَّهما قد توبعا على حديثهما متابعة تامَّة، فقد رواه الوليد بن صالح(٣)، وعمَّار بن كعب أبو كعب(٤)، عن عيسى بن يونس به.

والوليد بن صالح ثقةٌ(٥)، إلا أنَّ البزار(٢٩٢هـ) أعلَّ حديثه بالغرابة؛ إذْ قال:(وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن معاذ، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- إلا من هذا الوجه، ولا نعلم حدَّث به عن عيسى بن يونس إلا الوليد بن صالح)(٦). وفيما قال نظرٌ، فقد توبع على روايته كما تقدَّم.

أمَّا متابعة عمار بن كعب أبي كعب، فلا تصح؛ لجهالته(٧). إلا أنَّ روايته تتقوى بمتابعة الجماعة والله أعلم.

من هنا يتبيَّن أنَّ ترجيح أبي زرعة لرواية الإرسال على رواية الوصل لا يفهم منها تخطئة من رواه عن عيسى، وإنَّما هو الراجح من حديث عيسى، وقد يكون الوهم من عيسى بن

---

(١) ضعَّفه ابن عدي في الكامل ٩١/٨ترجمة(١٨٤٦)، وينظر: تأريخ الإسلام؛ للذهبي ٩٤١/٥ترجمة(٤٤٠)، وميزان الاعتدال؛ له١١٩/٤ترجمة(٨٥٦١)، ولسان الميزان؛ لابن حجر٤٣/٦ترجمة(١٦٧).

(٢) ضعَّفه أبو زرعة، وتركه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل٥٢/٢ترجمة(٥٨). وينظر: وتأريخ بغداد؛ للخطيب٢٨٤/٥ترجمة (٢١٢٦)، وتهذيب الكمال؛ للمزي٣٩٥/١ترجمة(٥٢).

(٣) أخرج روايته: البزار١٠٢/٧(٢٦٥٨).

(٤) أخرج روايته: الطبراني في الكبير٩٣/٢٠(١٨٠).

(٥) هو (الوليد بن صالح النخاس، بنون ومعجمة، ثم مهملة، الضبي، أبو محمد الجزري، نزيل بغداد، ثقةٌ، من صغار التاسعة خ م). تقريب التهذيب:٥٨٢ترجمة(٧٤٢٩).

(٦) مسند البزار١٠٢/٧(٢٦٥٨).

(٧) لم أقف له على ترجمة.

يونس؛ لاتفاق(مصعب بن سعيد، وأحمد بن سنان، والوليد بن صالح، وعمَّار بن كعب) عن عيسى به موصولاً عن معاذ –رضي الله عنه–.

وممَّا يؤيد أنَّ الوهم من عيسى بن يونس، أنَّ أبا أسامة[1] رواه عن الأحوص بن حكيم، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير؛ أنَّ معاذاً احتجم وهو صائم. فجعله من فعل معاذ –رضي الله عنه–.

وفيما تقدَّم يتبيَّن أنَّ الحديث لا يصحُّ مسنداً موصولاً، وعلى فرض ترجيح المسند الموصول، فلا يصحُّ أيضاً، وذلك أنَّ جبيراً لم يلحق معاذاً، فهو منقطعٌ[2].

● **خلاصة القول**: إن الحديث معلولٌ بالإرسال؛ وذلك أنَّ الصحيح عن عيسى بن يونس مرسلاً؛ لما هو ثابت عن في كتابه، وأنَّ الكتاب مقدَّمٌ على الحفظ، وأنَّ رواية الضابط لكتابه مقدَّمة على من رواه عنه بخلاف ذلك كما هو مفهومٌ من كلام أبي زرعة. والله أعلم.

---

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٣/٥٢(٩٤٢٢).

(٢) مختصر زوائد البزار؛ للحافظ ابن حجر١/٣٣٦.

● **المثال الثاني: إعلال الرواية عن الإمام مالك؛ لمخالفتها لما هو في بعض روايات الموطأ:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة وذكر حديثاً حدثنا به عن الأويسي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ عمر ضرب لليهود والنصارى والمجوس إقامة ثلاث ليالٍ بالمدينة، يتسوَّقون، ويقضون حوائجهم[١].

قال أبو زرعة: في الموطأ: مالك، عن نافع، عن أسلم: أنَّ عمر[٢]... والصحيح ما في الموطأ)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** يرى الحافظ أبو زرعة الرازي أنَّ الأويسي[٤] وهم في روايته لهذا الحديث؛ وذلك أنَّه جعل شيخ نافع فيه ابن عمر-رضي الله عنهما-، وكأنَّه سلك الجادَّة في ذلك[٥]، وأنَّ الصواب فيه عن أسلم بدل ابن عمر -رضي الله عنهما- كما رواه مالكٌ في موطئه[٦].

---

(١) الحديث من طريق ابن عمر -رضي الله عنهما- جاء أيضاً عن الإمام مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني بتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف (٨٧٣)، وتحقيق: د. تقي الدين الندوي٣/٣٣٣(٨٧٢)، وكذا جاء في رواية القعنبي عن الإمام مالك كما عند ابن المنذر في الأوسط١١/٢٦(٦٤١٧). وينظر: إتحاف المهرة؛ لابن حجر١٢/٩١(١٥١٤٥).

(٢) أخرجه: الإمام مالك برواية أبي مصعب الزهري٦٣:٢(١٨٦٤)، وبرواية سويد بن سعيد الحدثاني ٢/٤٦٩(٦٤٢)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار٢/٤٣١(١٦٠٤) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٣٤١-٣٤٢مسألة(٨٣١).

(٤) هو (عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى ابن عمرو ابن أويس بن سعد ابن أبي سرح الأويسي، العامري، أبو القاسم المدني، ثقةٌ، من كبار العاشرة خ د ت كن ق). تقريب التهذيب٣٥٧(٤١٠٦).

(٥) سلك الجَادة: تقال لمن ذهب في روايته أو حكمه إلى ما غلب في ذلك الباب من الروايات أو الأحكام. وبمعناها قولهم (أخذ المجرة) و (اتبع المجرة) و (لزم الطريق) و (سلك الطريق) ونحو ذلك. وسلوك الجادة يكون في أحيانٍ كثيرةٍ نوعاً من أنواع وقوع الرواة أو النقاد في الوهم. ولذلك كان المعروف عند المحققين من العلماء أنه إذا وقع الاختلاف على وجهين فأقربهما أن يكون خطأ هو الجاري على الجادة ، أي الجاري على الغالب. وقد نبه العلماء على هذه المسألة، وعملوا بمقتضاها. ينظر: لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٣/٢٤٧. وقد أفردتُ لها بحثاً مستقلاً من هذه الاطروحة. وقد تقدم.

(٦) كما سبق عند الإمام مالك برواية أبي مصعب الزهري٦٣:٢(١٨٦٤)، وبرواية سويد بن سعيد الحدثاني ٢/٤٦٩(٦٤٢)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار٢/٤٣١(١٦٠٤) من رواية يحيى بن بكير، عن مالك به، وكذا هو في رواية القعنبي المطبوعة .

كذا يرى أبو زرعة الرازي، وهذا الإعلال من أبي زرعة يستقيم لو أنَّ الأويسي قد تفرَّد في حديثه هذا، ولكن قد تابعه عليه الإمام محمد بن الحسن الشيباني في روايته لموطأ مالك(١)، وكذا القعنبي في روايته للموطأ عن الإمام مالك به أيضاً(٢).

وأيضاً قد جاء من حديث عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر –رضي الله عنهما–، أنَّ عمر بن الخطاب–رضي الله عنه– به(٣). فهذا يدلُّ على أنَّ الأويسي لم يتفرَّد بالحديث، وهو من الذين لهم عناية بالموطأ؛ حتى أنَّ الإمام مالكاً كان يُسَمِّعْه إياه، قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: هو أحبُّ إلى من يحيى بن عبد الله بن بكير، ويذكر أنَّه سمع الكثير من الموطأ من مالك، يعنى: وسمع بقية الموطأ قراءة على مالك).

فمجموع روايات عبد العزيز الأويسي، ومحمد بن الحسن الشيباني، والقعنبي إضافة إلى المتابعة النازلة لعبيد الله بن عمر تدلُّ على أنَّهم قد حفظوا الحديث، وأنَّ عبد العزيز لم يخطئ في جعل الحديث من حديث ابن عمر –رضي الله عنهما– بخلاف ما يرى أبو زرعة والله أعلم(٤).

ولعل الاختلاف من نافعٍ، إذْ قد يكون سمع مرَّة من أسلم، ومرَّة من ابن عمر–رضي الله عنهما–، فحدَّث به مالكاً مرَّة عن أسلم ومرَّة عن نافع. أو الوهم من الإمام مالك،

---

(١) الحديث من طريق ابن عمر –رضي الله عنهما– جاء عن الإمام مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني بتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف (٨٧٣)، وبتحقيق: د. تقي الدين الندوي٣/٣٣٣(٨٧٢). وينظر: إتحاف المهرة؛ لابن حجر١٢/٩١(١٥١٤٥).

(٢) أخرجه: ابن المنذر في الأوسط١١/٢٦(٦٤١٧).

(٣) أخرجه: ابن زنجويه في الأموال (٤١٧)، والنجاد في مسند عمر–رضي الله عنه–(٣٧)، بإسنادٍ كالشمس، وذكرها البيهقي في معرفة السنن والآثار٤/٢٦٩(٦١١٣) تعليقاً عن الشافعي؛ إذ قال: (ورواه الشافعي في القديم: عن الثقةٍ عنده...). وإسنادها ضعيف؛ لجهالة شيخ الشافعي، ولكن هي صحيحة برواية ابن زنجويه، والنجاد لها.

(٤) إلا إذا حملنا قول أبي زرعة على الترجيح لا على التفرد، ولكن هذا يبعُد بقوله: (في الموطأ...، والصحيح ما في الموطأ).

وهذا ما لا أقول به؛ إذْ لا بدَّ من قرائن قوية في توهيم مثل الإمام مالك (رأس المتقنين، وكبير المتثبتين)[1].

● **خلاصة القول**: يرى أبو زرعة الرازي أنَّ عبد العزيز الأويسي وهم في حديثه هذا؛ إذْ جعله من حديث ابن عمر –رضي الله عنهما–، ولكن قد توبع عبد العزيز على روايته، فالله أعلم بالصواب.

(١) تقريب التهذيب؛ لابن حجر:٥١٦ترجمة(٦٤٢٥).

● **المثال الثالث: إعلال إسناد الحديث المروي عن مالك؛ لشذوذه، ولمخالفته لما هو ثابتٌ في الموطأ:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة وذكر حديثاً رواه ابن وهب[١]، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه، عن عمر: أنَّ رقيقاً لحاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة، فانتحروها، فرفع ذلك إلى عمر، فأمر كثير بن الصلت أنْ يقطع أيديهم، ثمَّ قال عمر: إنِّي أراك تجيعهم، والله! لأغرمنَّك غرماً يشقّ عليك، ثمَّ قال للمزني: كم ثمن ناقتك؟ قال: أربع مئة درهم؛ قال: أعطه ثمان مئة درهم.

قال أبو زرعة: وفي موطأ مالك[٢]: عن هشام، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن، عن عمر، ولم يقل: عن أبيه، وهذا الصحيح)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** يرى الحافظ أبو زرعة أنَّ رواية ابن وهب عن الإمام مالك تخالف ما في موطأ الإمام مالك(١٧٩هـ)، وأنَّ الصحيح هو ما في الموطأ، وكأنَّه يقرر لنا قاعدةً في حديث الإمام مالك، بأنْ إذا كان ثمة اختلاف على مالك، فإنَّ ما في الموطأ هو الراجح، وهذه قاعدة لا بدَّ من الترجيح بها عند الاختلاف على الإمام مالك.

وإعلال أبي زرعة لرواية ابن وهب عن الإمام مالك صحيحٌ؛ إذْ قد خالف ابنَ وهبٍ جمعٌ من الرواة عن الإمام مالك، منهم: الإمام الشافعي(٢٤١هـ)[٤]، وسويد بن سعيد[٥]، ويحيى بن يحيى الليثي[٦]، وأبو مصعب الزهري[٧]؛ فلم يذكروا (أبيه) بين يحيى بن عبد الرحمن،

---

(١) ذكره ابن عبد البر في الاستذكار١٣/٣٦٥.

(٢) الموطأ بتحقيق الأعظمي٤/١٠٨٣(٢٧٧٦).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/١٨٩-١٩٠مسألة(١٣٥٤).

(٤) الأم؛ للإمام الشافعي٧/٢٤٤، وفي المسند؛ له٣/٢٨١(١٥٩٢)، ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار٦/٤٢٠(٥١٨٤).

(٥) الموطأ؛ برواية سويد بن سعيد الحدثاني(٢٨٢).

(٦) الموطأ؛ برواية يحيى بن يحيى الليثي٢/٧٤٨(١٤٣٦).

(٧) الموطأ برواية أبي مصعب الزهري٢/٤٧٠(٢٩٠٥). ومن طريقه البغوي في شرح السنة١٠/٣١٦(٢٥٩٩).

وبين عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–، وعلى هذا يعدُّ الخبر ضعيفاً؛ لانقطاعه، فيحيى بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر–رضي الله عنه[١].

وفيما تقدَّم يتبينَّ أنَّ ابن وهبٍ وهم في روايته عن الإمام مالك.

ولعل مدخل الوهم على ابن وهب؛ هو أنَّه جمع بين رواية الإمام مالك، ورواية الليث ابن سعد، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي في موطن واحدٍ؛ إذْ قال: (وحدثني مالك بن أنس، والليث بن سعد، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه)[٢].

وقد تأكَّد هذا لديَّ؛ وذلك أنِّي وجدت أنَّ ابن وهب رواه عن الإمام مالك، ولم يقل: (عن أبيه)، كما في رواية يونس[٣] عن ابن وهبٍ.

فمن هنا يتبين أنَّ ابن وهب وهم عندما جمع بين الروايات، وهذا الأمر كثيراً ما يقع به أئمة من الثقات.

وقد توبع الإمام مالك على روايته لهذا الحديث، وأيضاً قد خالفه غيره، فأمَّا المتابعات، فقد رواه معمر بن راشد[٤]، وجعفر بن عون[٥]، عن هشام، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن ولم يذكرا (عن أبيه).

---

(١) قال ابن عبد البر في الاستذكار١٣/٣٦٥: (قد جوَّده من قال فيه عن أبيه؛ فإنَّ يحيى بن عبد الرحمن لم يلق عمر، ولا سمع منه، وأبوه عبد الرحمن سمع من عمر...).

(٢) الاستذكار؛ لابن عبد البر٢٢/٢٦٢.

(٣) أخرج روايته: الطحاوي في شرح مشكل الآثار١٣/٣٦٥.

(٤) مصنف عبد الرزق١٠/٢٣٩(١٨٩٧٨).

(٥) السنن الكبرى؛ للبيهقي٨/٤٨٣(١٧٢٨٧).

وأمَّا المخالفات، فقد خالفه الليثُ بن سعد، وسعيدُ بن عبد الرحمن الجمحي[١]، وابنُ جريج[٢]، ثلاثتهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن (أبيه) به.

وكذلك رواه ابن وهب عن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن يحيى عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه، وساقه بنحو سياقة مالك في معنى الغرم، وتصديق المزني في ثمن ناقته، وتضعيف القيمة له[٣].

وعلى هذا يتبيَّن، أنَّ رواية الإمام مالك ومعمر بن راشد وجعفر بن عوان لم يُذكر فيها (عن أبيه)، ورواية الليث بن سعد، وابن جريج، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي، وكذا المتابعة النازلة التي رواها ابنُ وهب عن أبي الزناد قد جاء فيها (عن أبيه). فإذا تبين هذا فإنَّ الاختلاف يحمل على هشام بن عروة، فيكون مرَّة رواه كذا، ومرَّة رواه كذا، والقول بأنَّ هذا الاختلاف[٤] من هشام وإنْ كان ثقة[٥] أولى من تخطئة أئمة من الثقات، والله أعلم.

---

(١) كما رواه ابن وهب عنهما كما في الاستذكار؛ لابن عبد البر٢٢/٢٦٢.

(٢) مصنف عبد الرزاق١٠/٢٣٨(١٨٩٧٧).

(٣) الاستذكار؛ لابن عبد البر٢٢/٢٦٢.

(٤) كما تبيَّن أنَّ الحديث مضطرب، فليس ثمة قرائن ترجيح ترجح بين الروايات، والقول بضعفه أولى؛ وذلك أنَّ الإمام مالك صرَّح بأنَّ العمل ليس عليه بعد أن أخرجه، وقال ابن عبد البر في الاستذكار٢٢/٥٢٩: (أدخل مالك هذا الحديث في كتابه الموطأ، وهو حديث لم يتوطأ عليه، ولا قال به أحدٌ من الفقهاء، ولا رأى، والعمل به إنما تركوه –والله أعلم– لظاهر القرآن والسنة المجتمع عليها).

لذا أقول: إنَّ عدم العمل لا يستلزم ضعف الحديث، وإنما هو قرينة من القرائن التي تدل على علَّة ما، وإلا كيف يصح ذلك عن عمر –رضي الله عنه– ولم يعمل به أحدٌ من الفقهاء مطلقاً؟!

(٥) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٣٠/٢٣٢ترجمة(٦٥٨٥)، وشرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/١٢٣، وقد فصل القول فيه، فأجاد وأفاد، وتقريب التهذيب؛ لابن حجر :٤٧٣ ترجمة(٧٣٠٢).

قال الحافظ ابن عبد البر(٤٦٣هـ): (هكذا قال ابن وهب في هذا الحديث أيضاً عن مالك، ومن ذكر معه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب، عن أبيه.

وليس في الموطأ عن أبيه عند جمهور الرواة له عن مالك، وأظن ابن وهب وهم فيه عن مالك؛ لرواية الليث وغيره له، كذلك إذ جمعهم في حديث واحدٍ، وكان عنده أيضاً فيه عن ابن أبي الزناد بإسناده كذلك عن أبيه، فأجرى مالكا مجراهم في ذلك، فوهم، والله أعلم. ولعله دخل عليه الوهم مذاكرة، فمال إلى ذكره; لأنَّه كذلك رواه عنه في موطئه دون سائر الرواة)[1].

● **خلاصة القول**: إنَّ رواية ابن وهب عن الإمام مالك مرجوحة؛ لمخالفتها ما رواه الإمام مالك في الموطأ كما روى ذلك جمعٌ من رواة الموطأ، بل وكما رواه ابن وهب نفسه عن الإمام مالك بخلاف روايته التي أعلَّها أبو زرعة، وتبيَّن أنَّ مدخل الوهم على ابن وهب هو الجمع بين الأحاديث، والله أعلم.

(١) الاستذكار؛ لابن عبد البر٢٢/٢٦٢ وما بعدها.

● **المثال الرابع: إعلال رواية الراوي التي حدَّث بها من حفظه، لمخالفتها روايته الصحيحة التي حدَّث بها من حفظه، ولرجوعه عنها:** قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أحمد بن شبيب بن سعيد[١]، عن عبد الله بن رجاء، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –؛ قال: ((**الحلال بين، والحرام بين، وبين ذلك شبهات** ...)) فذكر الحديث؟

قال أبو زرعة: هكذا حدثنا أحمد من حفظه، ثم رجع أحمد ابن شبيب عنه؛ فقال: عن عبد الله بن عمر[٢]؛ وهو الصحيح)[٣].

● **بيان ترجيح الحافظ أبي زرعة الرازي:** رجح الحافظ أبو زرعة الرازي رواية أحمد ابن شبيب، عن عبد الله بن رجاء، عن عبد الله بن عمر–وهو العمري– به. على روايته الأولى والتي جعل الحديث عن عبد الله بن رجاء، عن عبيد الله؛ وقال: (وهو الصحيح)، أي الصحيح في طريق هذا الحديث أنَّه من حديث عبد الله بن عمر العمري، وليس من حديث عبيد الله، وهذا التصحيح حقيقته إعلال الحديث؛ وذلك أنَّ عبد الله بن عمر العمري[٤] ضعيف الحديث بخلاف عبيد الله فهو من الأئمة الثقات[٥].

فالصواب أنَّ الحديث هو ليس من رواية عبيد الله بن عمر، وإنَّما هو من رواية عبد الله ابن عمر العمري؛ يؤيد ذلك رجوع أحمد بن شبيب عن ذكر عبيد الله بن عمر في الإسناد، واستبداله بعبد الله بن عمر العمري، وأن ذلك كان لأجل تحديثه بالحديث في أول الأمر من حفظه. ثم رجع أحمد بن شبيب إلى الكتب فتبين له الخطأ فعاد إلى الصواب.

---

(١) أخرج روايته من هذا الوجه: العقيلي في الضعفاء٢/٢٥٤، والدارقطني في العلل ١٣/٧٠ مسألة(٢٩٥٦)، والبيهقي في الزهد٢/٣٨٢(٨٦٧).

(٢) أخرج روايته من هذا الوجه: البيهقي في الزهد٢/٣٨١(٨٧٥).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/٢٠٣مسألة(١٩٢٣).

(٤) هو (عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العمري، المدني، ضعيفٌ، عابدٌ، من السابعة، مات سنة إحدى وسبعين وقيل بعدها م ٤). التقريب: ٣١٤ترجمة(٣٤٨٩).

(٥) هو (عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، العدوي، المدني، أبو بكر، شقيق سالم، ثقةٌ، من الثالثة مات سنة ست ومائة ع). التقريب: ٣٧٢ترجمة(٤٣١٠).

وسبب ترجيح أبي زرعة لرواية أحمد بن شبيب الثانية مرجعه إلى ثلاثة أمور:

الأول: إنَّه أقر بخطئه وأنَّه يرجع عنه، وهذه قرينة تدل على صحة قوله.

الثاني: إن روايته الأولى كانت من حفظه، أمَّا رجوعه كان بالاعتماد على كتبه، والكتاب مقدَّم على الحفظ.

الثالث: إنَّ الصواب في هذا الحديث هو من رواية عبد الله بن عمر العمري، والحمل عليه في نكارة إسناد هذا الحديث(١).

فبذلك يترجح الوجه الثاني.

وكما أنَّ الحديث قد اضطرب فيه عبد الله بن رجاء مع ثقته(٢)؛ لفقده كتبه؛ فقد رواه سعد بن زنبور(٣)، وإبراهيم بن محمد الشافعي(٤)، عن عبد الله بن رجاء، عن عبيدالله. وسعد مجهولٌ بن زنبور مجهولٌ(٥). ولكن متابعة إبراهيم بن محمد دلالة على أنَّه حفظه عن ابن رجاء، وأنَّ ابن رجاء هو الذي اضطرب فيه.

وإلا أنَّ الصحيح في الحديث هو من رواية (عبد الله بن عمر العمري)، وأنَّ النكارة منه في إسناد هذا الحديث.

قال أحمد بن محمد بن هانئ(٢٦١هـ) قال: (قلت لأبي عبد الله(٦) تحفظ عن عبدالله ابن رجاء، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أنَّ النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- قال: ((**الحلال بين والحرام بين**)) ؟ فقال: هذا حديث منكر، ما أرى هذا بشيء. وقال لي أبو عبد الله: ابن رجاء هذا زعم أنَّ كتبه كانت ذهبت، فجعل يكتب من حفظه، ولعله توهم

---

(١) ونكارة الإسناد تكمن في تفرده، فكيف يتفرد بهكذا حديث عن نافع مولى ابن عمر؟ وهو أي نافع من الأئمة المكثرين من الرواية، وله أصحاب حرصوا على جمع حديثه، فرواية مثل هؤلاء الضعفاء عن إمام مثل نافع دليل على نكارة روايتهم. وسيأتي بيان ذلك في مبحث التفرد إن شاء الله.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في التقريب٣٠٢ترجمة(٣٣١٣): (عبد الله بن رجاء المكي، أبو عمران البصري، نزيل مكة، ثقةٌ تغير حفظه قليلاً، من صغار الثامنة مات في حدود التسعين رم د س ق).

(٣) أخرج روايته: الطبراني في الأوسط٣/١٨٣(٨٦٨)، والدارقطني في العلل١٣/٧٠(٢٩٥٦).

(٤) أخرج روايته: الطبراني في الصغير١/٤١(٣٢)، والرامهرمزي في أمثال الحديث(٤).

(٥) ميزان الاعتدال؛ للذهبي٢/١٢٠ترجمة(٣١٠٧). وينظر: مجمع الزوائد؛ للهيثمي٤/٧٤، فقد أعل الرواية به.

(٦) هو الإمام المبجل أحمد بن حنبل –رضي الله عنه–.

هذا)[١].

قال العقيلي(٣٢٢هـ): (حدثنا عبد الله قال: سمعت أبي يقول: سمعت من عبد الله ابن رجاء المكي حديثين، أحدهما عن عبيد الله بن عمر والآخر عن هشام، عن الحسن، ومحمد، قال أبي: فقلت لابن رجاء قل: حدثنا عبيد الله، قال أبي: وكان يقول: قال عبيد الله، قال نافع، قال ابن عمر، كذا كان يقول)[٢].

قال البيهقي(٤٥٨هـ): (تفرد به عبد الله بن رجاء المكي، يشبه أن تكون رواية أبي حاتم عنهما، عن ابن رجاء، عن عبد الله بن عمر، أصحُّ من رواية من قال: عبيدالله)[٣].

وحكى الدارقطني(٣٨٥هـ) الخلاف عن ابن رجاء فقال: (يرويه عبد الله بن رجاء المكي، واختلف عنه؛ فرواه أبو إسحاق: سعد بن زنبور، عن عبد الله بن رجاء، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

وخالفه أحمد بن شبيب، رواه عن عبد الله بن رجاء، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وهذا أشبه من الذي قبله)[٤].

● **خلاصة القول**: إنَّ الراجح في حديث أحمد بن شبيب هو رواية الأخيرة التي حدَّث بها من حفظه، بدليل رجوعه وأمور أخرى سلف ذكرها، وتصحيح أبي زرعة لرواية الأخيرة ليس مقصوده تصحيح الحديث، وإنما هو الراجح من حديثه، وبالنسبة لوجه رواية أحمد بن شبيب هو الإعلال بحد ذاته. والله أعلم.

---

(١) الضعفاء؛ للعقيلي٢/٢٥٢.

(٢) المصدر نفسه٢/٢٥٤.

(٣) الزهد؛ للبيهقي٢/٣٨١عقب(٨٧٦).

(٤) العلل؛ للدارقطني١٣/٧٠مسألة(٢٩٥٦).

المبحث السابع عشر

إعلال الحديث؛ لأنَّ راويه أخذه حال المذاكرة[١]، فغلط فيه

كان العلماء يعقدون مجالس للتحديث، وأخرى لمذاكرة الحديث، وكانوا يتسامحون في مجالس المذاكرة بخلاف مجالس التحديث وإسماع الحديث، وقد يذكر الشيخ بعض الأحاديث للمذاكرة مع غيره من العلماء؛ إمَّا تعجباً من أسانيدها؛ أو لبيان خطأ من رواها، فيذكرها من غير أن يتحرى في تأدية الحديث كما سمعه، فيظن من سمعها أن تلك الأحاديث من مرويات ذلك الشيخ، فيُحدِّث بها عنه، فتظهر روايات يتفرد بها بعض الرواة، أو يخالفون بها الروايات التي ساقها الشيخ في مجالس التحديث.

قال الخطيب(٤٦٣هـ): (إذا أورد المحدِّث في المذاكرة شيئاً، وأراد السامع له أن يدونه عنه، فينبغي له إعلام المحدِّث؛ ذلك ليتحرى في تأدية لفظه وحصر معناه، ثمَّ حكى عن عبد الرحمن بن مهدي أنَّه كان يقول: حرام عليكم أن تأخذوا عني في المذاكرة حديثاً؛ لأني إذا ذاكرت تساهلت في الحديث)[٢].

وكان علماء الحديث يدركون ما يقع في مجالس المذاكرة من تساهل قد يفضي إلى وقوع الخطأ، دفع ذلك بعضهم إلى التشدد في تلك المجالس، فكان أبو علي النيسابوري(٣٤٩هـ) مثلاً لا يسامح في المذاكرة، بل يواجه بالرد في الملأ، فوقع بينه وبين عبدان(٣٠٦هـ)[٣].

---

(١) وهناك بحث مختصر في شبكة الألوكة، يقع تحت عنوان: المذاكرة عند المحدثين؛ لمحمد ابن عبدالله السريِّع. وقد اطلعت عليه واستفدتُ منه، فجزاه الله خيرًا، وجزى القائمين على موقع الألوكة كل خير.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٣٦/٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧٠/١٤.

وكان التساهل المفضي إلى الوهم والخطأ ممَّا يؤثر في الحكم على الراوي، قال ابن حبان(٣٥٤هـ) عن داود بن الزبرقان: (كان شيخاً صالحاً يحفظ الحديث، ويذاكر به، ولكنه كان يهم في المذاكرة)[١].

فكان المحدثون ينهون عن الحمل عنهم في المذاكرة؛ لئلا يخطئ الرواة عليهم في الحديث، ومن ذلك:

قال الإمام عبد الله بن المبارك(١٨١هـ): (لا تحملوا عني في المذاكرة شيئاً)[٢].

وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي(١٩٨هـ): (حرامٌ عليكم أن تأخذوا عني في المذاكرة حديثًا؛ لأني إذا ذاكرت تساهلت في الحديث)[٣].

وقال الإمام أبو زرعة: (لا تكتبوا عني بالمذاكرة؛ فإني أخاف أن تحملوا خطأً، هذا ابن المبارك كَرِه أن يُحمَل عنه بالمذاكرة، وقال لي إبراهيم بن موسى: لا تحملوا عني بالمذاكرة شيئاً)[٤].

ويمكن تعليل نهيهم هذا، وتلمُّس مَرجعه من عباراتهم ومنهجهم في المذاكرة، وردُّه إلى أمور منها:

أولاً: التساهل في المذاكرة:

قال الحافظ ابن الصلاح(٦٤٣هـ): (وكان جماعةٌ من حفاظهم يمنعون من أن يحمل عنهم في المذاكرة شيء...؛ وذلك لما قد يقع فيها من المساهلة)[٥].

ثانياً: التحديث من الحفظ، وقرب الخطأ: سبق قول أبي زرعة الرازي: (لا تكتبوا عني بالمذاكرة؛ فإني أخاف أن تحملوا خطأً)[٦].

ثالثاً: عدم إمكان تصحيح الخطأ -إذا وقع-، أو عُسر ذلك:

---

(١) المجروحين ٢٩٢/١.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي؛ للخطيب٣٧/٢.

(٣) المصدر نفسه٣٧/٢.

(٤) سير أعلام النبلاء؛ للذهبي٨٠/١٣.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٣٤٢.

(٦) سير أعلام النبلاء٨/١٣.

قال الإمام ابن مهدي(١٩٨هـ) لمحمد بن المثنى: (لو كنتَ وحدك لحدثتك به، فكيف أصنع بهؤلاء)[١]؟ كان أبو موسى من الملازمين لعبد الرحمن، فقوله: (لو كنت وحدك لحدثتك به)؛ أراد: أنه متى بَانَ له أن الحديث على غير ما حدثه به؛ أمكنه استدراكه لإصلاح غلطه، ولا يمكنه ذلك مع الغرباء الذين حضروا عنده[٢].

ولأجل كل ذلك؛ كان المتحرُّون من المحدثين لا يرضون أن يُكتَب عنهم في المذاكرة إلا من كتبهم.

خلاصة ما تقدَّم:

أولاً: إذا تبيَّن من حديث بعض الرواة أنه حدَّث به مذاكرةً، فإن من الواجب التحرِّي والتدقيق في روايته، فيُتَوقَّف في تصحيحها -ما لم تدلَّ القرائن على صحتها-، وتُضعَّف إن خولف فيها، أو دلَّت القرائن على غلطه فيها.

وقد سبق من عادات المحدِّثين في المذاكرة ما يلزم معه هذا التحرِّي؛ مِن تساهلهم فيها، واختصارهم في الإسناد والمتن، وروايتهم عمَّن لا يرضون، وغير ذلك.

قال الحافظ الذهبي(٧٤٨هـ): (إذا قال: حدثنا فلان مذاكرةً؛ دلَّ على وهنٍ ما؛ إذ المذاكرة يُتَسمَّح فيها)[٣].

ومما يدخل في ذلك: التحرِّي في صحة سماع الرواة من بعضهم إذا روى أحدهم عن شيخه مذاكرةً، أو ورد سماع راوٍ من آخر في المذاكرة.

ثانياً: إرجاع ما لم تتبيَّن عِلَّته إلى المذاكرة: قد يتبيَّن لدى الناقد أنه قد وقع في الحديث غلطٌ ما، وأنه لا يمكن أن يكون من صحيح حديث المحدِّث، فربما أرجع ذلك إلى أنه حدَّث به مذاكرةً.

مرَّ في مذاكرة الإمام عبد الرحمن بن مهدي وأبي عوانة، حيث فتَّش عن الحديث الذي ذاكر به، فلم يجده في كتبه، قال ابن مهدي: (فقال -يعني: أبا عوانة-: من أين أُتِيت يا أبا سعيد؟ فقلت: هذا ذوكرت به وأنت شاب، فعَلِق بقلبك، فظننتَ أنَّك قد سمعته)[٤].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي؛ للخطيب٢/٣٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه٢/٣٦.

(٣) الموقظة؛ للحافظ الذهبي:٦٤.

(٤) المجروحين؛ لابن حبان١/٥٤.

وقال الإمام يحيى بن معين(٢٣٣هـ): (لقيت علي بن عاصم على الجسر، فقلت: كيف حديث مُطرِّف، عن الشعبي من زوج كريمته؟ فقال: حدثنا مُطرِّف، عن الشعبي، فقلت: لم تسمع هذا من مطرفٍ قطّ، وليس هذا من حديثك. قال: فأَكذب؟!

فاستحييت منه، وقلت: ذوكرت به، فوقع في قلبك، فظننت أنَّك سمعته، ولم تسمعه، وليس من حديثك)[١].

ثالثاً: حمل رواية المتثبِّتين من الأئمة عن الرواة الواهين على المذاكرة:

قال الحافظ المعلمي اليماني(١٣٨٦هـ): (وفي فتح المغيث[٢]: تتمة: ممن كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر: الإمام أحمد، وبقي بن مخلد... .

وقوله: إلا في النادر لا يضرُّنا، إنَّما احترز بها؛ لأنَّ بعض أولئك المحتاطين قد يُخطئ في التوثيق، فيروي عمَّن يراه ثقة وهو غير ثقة، وقد يضطر إلى حكاية شيءٍ عمَّن ليس بثقة، فيحكيه، ويبين أنه ليس بثقة، والحكم فيمن روى عنه أحد أولئك المحتاطين: أن يُبحَث عنه؛ فإن وُجد أن الذي روى عنه قد جرحه؛ تبيَّن أن روايته عنه كانت على وجه الحكاية، فلا تكون توثيقاً)[٣].

---

(١) سؤالات البرذعي؛ لأبي زرعة٢/٣٩٥.

(٢) ينظر: فتح المغيث٢/٤٥.

(٣) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل؛ للمعلمي٢/٦٥٩.

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال الحديث بالمذاكرة عند الحافظ أبي زرعة الرازي:**

● **المثال: إعلال الحديث؛ بالبطلان؛ لأنَّ راويه ذكره مذاكرة تعجبًّا، فوهم من سمعه منه فرووه على غير ما سمعوا:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبا زرعة عن حديث يحيى بن يمان[١]، عن سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود: أنَّ النَّبيَّ – صلَّى الله عليه وسلَّم– ((عطش حول الكعبة، فاستسقى، فأتي بشراب من السقاية، فشمه، فقطب، فقال: علي ذنوبا من زمزم، فصبه عليه، ثم شربه))؟.

قال أبو زرعة: هذا إسناد باطلٌ عن الثوري، عن منصور؛ وهم فيه يحيى بن يمان؛ وإنَّما ذاكرهم سفيان[٢]، عن الكلبي[٣]، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة، مرسل. ولعلَّ الثوري إنَّما ذكره تَعجُّباً من الكلبي حين حدَّث بهذا الحديث؛ مستنكراً على الكلبي)[٤].

● **بيان إعلال الحديث عند أبي زرعة:** أعلَّ أبو زرعة حديث يحيى بن يمان بالوهم؛ بأنَّ الثوري ذكره مذاكرة عن الكلبي، عن أبي صالح به؛ متعجبًّا به؛ لنكارته !

فوهم يحيى بن يمان، فرواه عن الثوري، عن أبي صالح به، فأفسد الحديث، وإنَّما دخل الوهم عليه من باب المذاكرة، سيما وأنَّه لين الحديث[٥]، صاحب مناكير عن الثوري، قال وكيع(١٩٧هـ): (هذه الأحاديث التي يُحدِّث بها يحيى بن يمان ليست من أحاديث

---

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٧/٤٩٨(٢٤٣٣٩)، والفاكهي في أخبار مكة(٥٨٥)، والنسائي ٨/٣٢٥(٥٧٠٣)، وفي الكبرى؛ له٥/١١٤(٥١٩٣)، والعقيلي في الضعفاء٤/٤٣٤ترجمة(٢٠٦٥)، وأبو عوانه في مسنده١/٣٦٣(١١٣٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار٤/٢١٩ (٦٤٧١)، وابن عدي في الكامل٣/٤٥٤ترجمة(٥٩٢)، والطبراني في الكبير١٧/٢٤٣(٦٧٥)، والدارقطني في السنن١١/٥٦(٤٧٥٥)، وفي العلل؛ له٦/١٩٣مسألة(١٠٦١).

(٢) أخرج روايته: الإمام البخاري في الأوسط٣/٤٠٧، والبيهقي في الكبرى٨/٣٠٤(١٧٨٩٥).

(٣) أخرج روايته: البيهقي في الكبرى٨/٣٠٤(١٧٨٩٤)، و

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٤٤٠-٤٤٢مسألة(١٥٥٠).

(٥) قال الحافظ ابن حجر(يحيى بن يمان العجلي، الكوفي، صدوقٌ، عابدٌ، يخطىء كثيراً، وقد تغيَّر، من كبار التاسعة مات سنة تسع وثمانين ومائة بخ م ٤). التقريب: ٥٩٨ترجمة (٧٦٧٩).

سفيان)[١]. وقال يحيى بن معين(٢٣٣هـ): (وقد ذكرتُ لوكيع شيئاً من حديثه عن سفيان، فقال وكيع: ليس هذا سفيان الذي سمعنا نحن منه)[٢]!!.

وقد توبع يحيى بن يمان على روايته عن سفيان الثوري، إلا أنَّها متابعات منكرة لا تصحُّ، فرواه زيد بن حباب، فيما رواه عنه اليسع بن إسماعيل، عن الثوري[٣]. وإسنادها منكر، لا تصح عن زيد بن حباب، قال الدارقطني(٣٨٥هـ): (لا يصح هذا عن زيد بن الحباب, عن الثوري, ولم يروه غير اليسع بن إسماعيل وهو ضعيف, وهذا حديث معروف بيحيى بن يمان ويقال: إنَّه انقلب عليه الإسناد واختلط عليه بحديث الكلبي, عن أبي صالح والله أعلم)[٤].

وله متابعة تالفة من طريق عبد العزيز بن أبان[٥] به. فعلى هذا، يبقى يحيى ابن يمان هو الذي تفرَّد بالحديث عن الثوري، وتفرده عن الثوري هو الذي دلَّ إلى كشف خطئه هذا، لأنَّه ليس ممن يحتمل منه مثل هذا التفرد عن الثوري؛ لسوء حفظه.

إذن، فالصواب أنَّ الحديث حديث الكلبي، ولا يصحُّ؛ لأنَّ الكلبي متروك الحديث متهمٌ[٦].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين مسألة(٦٨١).

(٢) تأريخ ابن معين؛ برواية الدوري٣/٣١٩مسألة(١٥٢٧).

(٣) السنن؛ للدارقطني٥/٤٧٥(٤٦٩٧).

(٤) السنن؛ للدارقطني٥/٤٧٥عقب(٤٦٩٧)، وينظر: العلل؛ له٦/١٩٣مسألة(١٠٦١).

(٥) ذكرها الدارقطني في العلل٦/١٩٣مسألة(١٠٦١)، وقال: (وقد تابعه عبد العزيز بن أبان، وهو متروك).

(٦) هو (محمد ابن السائب بن بشر الكلبي أبو النضر الكوفي، النسابة، المفسر، متهم بالكذب، ورمي بالرفض، من السادسة مات سنة ست وأربعين ت فق). تقريب التهذيب: ٤٧٩ ترجمة (٥٩٠١).

وقد أنكر الأئمة هذا الحديث:

قال محمد بن المثنى(٢٥٢هـ): (ذكرت لعبد الرحمن حديث سفيان, عن منصور عن خالد بن سعد, عن أبي مسعود قال: سئل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن النبيذ, أحرام هو؟ فقال: لا تُحدِّث بهذا)[١].

وقال ابن نمير(٢٣٤هـ): (أخطأ بن يمان على الثوري فقال: عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود وإنَّما هو الثوري، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب قال عطش النَّبيُّ -صلى الله عليه وسلم- فذكره)[٢].

وقال الإمام البخاري(٢٥٦هـ): (ولم يصح عن النَّبي -صلى الله عليه وسلم- هذا)[٣].

وقال الإمام النسائي(٣٠٣هـ) بعد أن أخرجه: (وهذا خبر ضعيف؛ لأنَّ يحي ابن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان، ويحي بن يمان لا يحتج بحديثه لسوء حفظه، وكثرة خطئه)[٤].

قال الحافظ الدارقطني(٣٨٥هـ): (وهذا حديث معروف بيحيى بن يمان، ويقال: إنَّه انقلب عليه الإسناد، واختلط عليه بحديث الكلبى، عن أبى صالح، والله أعلم)[٥].

وقال أيضاً: (أن يحيى وهم فيه، وإنَّما روى الثوري، يعني هذا، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة، عن النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم-، والكلبي متروك الحديث، ولا يحفظ هذا من حديث منصور إلا من رواية يحيى بن يمان، عن الثوري).

---

(١) الضعفاء؛ للعقيلي٤/٤٣٣ترجمة(٢٠٦٥).

(٢) الكامل؛ لابن عدي٣/٤٥٥.

(٣) التأريخ الاوسط؛ للإمام البخاري٣/٤٠٤. وينظر: الكامل؛ لابن عدي٣/٤٥٥.

(٤) السنن؛ للنسائي٧/٣٢٥عقب(٥٧٠٣).

(٥) السنن؛ للدارقطني١١/٥٨عقب(٤٧٥٧).

قال الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ): (ورواه يحيى بن يمان عن سفيان فغلط في إسناده....، هذا حديث معروف بيحيى بن يمان ويقال إنه انقلب عليه الإسناد واختلط بحديث الكلبى عن أبى صالح...)[١].

● **خلاصة القول**: إن حديث يحيى بن يمان معلول، وأنَّ العلة دخلت عليه؛ لمذاكرة الثوري به عن الكلبي؛ تعجباً من نكارته، فوهم يحيى بن يمان، فرواه عن الثوري فأفحش في الخطأ كما بيَّن أبو زرعة. والله أعلم.

(١) السنن الكبرى؛ للبيهقي٨/٣٠٤عقب(١٧٨٩٦).

المبحث الثامن عشر

نقد متن الحديث؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تعريف المتن لغة واصطلاحاً مع ذكر أنواعه؛ وفيه مسائل:

● **أولاً: المتن في اللغة:** المتن في اللغة له معان عدَّة، فالمتن منْ كُلِّ شيْءٍ: ما صلُب ظَهْرُه، والجمعُ مُتُون ومِتَانٌ.

ومتْنُ كلِّ شيءٍ: ما ظَهَرَ منه. والمتْن: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الأَرض واستوى، وقيل: ما ارتفع وصَلُبَ. والمتون جوانبُ الأَرض في إِشْراف. وَيُقَالُ: مَتْنُ الأَرض جَلَدُها[١].

● **ثانياً: المتن في اصطلاح المحدثين:** عرَّفه بدر الدين ابن جماعة(٧٣٣هـ) بقول: (ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام)[٢].

وكذا عرَّفه الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ) بأنَّه: (هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام)[٣]. أو أنَّه: (ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني)[٤]. والإسناد الطريق الموصلة إلى المتن[٥]، كقولهم: حدَّثنا فلانٌ، عن فلانٍ، عن فلان.

والمتن هو المقصود من أبحاث المصطلح والجرح والتعديل وعلم العلل؛ ليعرف ما تقبل نسبته إلى قائله، ومالا يقبل.

● **ثالثاً: العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:** تتضح العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي إما أخذه من المماتنة، وهي: المباعدة في الغاية؛ لأنَّه غاية السند، أو من متنت الكبش: إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، فكأنَّ المسند استخرج المتن بسنده؛ أو من المتن وهو: ما صلب وارتفع من الأرض؛ لأنَّ المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله؛ أو من

---

(١) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور١٣/٣٩٨مادة(متن)، والقاموس المحيط؛ لفيروز آبادي: ١٢٣٣مادة(متن).

(٢) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي؛ لابن جماعة: ٢٩.

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر؛ للحافظ ابن حجر: ١٣٠، وينظر: منهج النقد في علوم الحديث؛ للدكتور نور الدين عتر:٣٣، وتيسير مصطلح الحديث؛ للدكتور محمود الطحان: ١٩.

(٤) تدريب الراوي؛ للسيوطي١/٢٨.

(٥) نزهة النظر؛ للحافظ ابن حجر: ١٣٠.

تمتن القوس أي شدها بالعصب؛ لأنَّ المسند يقوي الحديث بسنده[١].

● **رابعاً: أقسام المتن من حيث قائله:** يقسم المتن من حيث نسبته إلى قائله على أربعة أقسام[٢]، وهي كما يلي:

أولاً: الحديث القدسي: هو ما أضيف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأسنده إلى ربه -عز وجل-. مثل: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأسنده إلى ربه عز وجل: مثل: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيما يروى عن ربه- أو قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. ويقال له أيضاً: الحديث الإلهي، أو الرباني[٣].

ثانياً: الحديث المرفوع: (وهو ما أضيف إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك)[٤].

ثالثاً: الحديث الموقوف: وهو ما يروى عن الصحابة - رضي الله عنهم - من أقوالهم، أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -[٥].

رابعاً: الحديث المقطوع: وهو غير المنقطع، ويقال في جمعه: المقاطيع، والمقاطع، وهو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم[٦].

---

(١) ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي؛ لابن جماعة:٢٩، وتدريب الراوي؛ للسيوطي١/٢٩.

(٢) ينظر: منهج النقد؛ للدكتور نور الدين عتر: ٣٢١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٣.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ١١٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه:١١٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه:١١٧.

المطلب الثاني

القواعد والضوابط التي ينقد متن الحديث من أجلها

إنَّ مفهوم العلة من جهة المتن عند المحدثين تشمل كل ما يطرأ على متن أو نص الحديث، مما يقدح فيه من أسباب الوهم والخطأ والقلب أو إدخال حديث في حديث، أو اضطراب، أو إدراج وغيره، وكل ذلك داخل في العلة ولا شك أنَّ النُّقاد المتقدمين كان لهم جهد عظيم في نقد المتن بجانب نقد الإسناد، إلا أنَّ نقد الإسناد كان الأكثر.

وهذا المطلب سيوضح مدى اهتمامهم البالغ بنقد المتون، وبذلهم الجهد الجهيد لتصفية أحاديث رسُول الله – صلى الله عليه وسلم – مما شابها من الموضوع والباطل والمعلول. فمن أبرز القواعد والضوابط التي يعل متن الحديث؛ لأجلها هي ما يأتي:

١. إذا كان مخالفاً لصريح القرآن الكريم[١].
٢. إذا كان الحديث مخالفاً لمحكم السنة النبوية[٢].
٣. يعل متن الحديث إذا كان ركيك اللفظ، بحيث لا يقوله بليغ أو فصيح[٣].
٤. إذا كان فاسد المعنى[٤].
٥. إذا كان مخالفاً للحس الصحيح والمشاهدة[٥].
٦. إذا كان مخالفاً الأمر البديهي في الطب والحكمة[٦].
٧. إذا مناقضاً ما ثبت عن الراوي نفسه[٧].
٨. إذا داعية إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع[٨].

---

(١) ينظر: أثر اختلاف الأسانيد والمتون؛ للدكتور ماهر:١٥١.

(٢) وينظر: المنار المنيف؛ لابن القيم: ٤٨، والأحاديث التي أعل الإمام البخاري متونها؛ لبسام ابن عبد الله بن صالح الغانم العطاوي: ١٦٩.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي؛ للدكتور مصطفى السباعي:٩٨.

(٤) المصدر نفسه: ٩٨.

(٥) وينظر: المنار المنيف؛ لابن القيم: ٤١، والأحاديث التي أعلها الإمام البخاري؛ لبسام بن عبد الله: ٢١٠.

(٦) المنار المنيف؛ لابن القيم: ١٢٣.

(٧) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٨٠٢/٢، والأحاديث التي أعلها الإمام البخاري؛ لبسام بن عبد الله: ١٩٣.

(٨) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي؛ للدكتور مصطفى السباعي:٩٨.

٩. ومنها سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه [١].

١٠. إذا كان مخالفاً لسنة الله في الكون والإنسان[٢].

١١. إذا كان مشتملاً على سخافات يصان عنها العقلاء[٣].

١٢. إذا كان مناقضاً لعمل الصحابة وإجماعهم[٤].

١٣. إذا كان مخالفاً للحقائق التاريخية المعروفة عن عصر النبي – صلى الله عليه وسلم– [٥].

١٤. وقد يعل المتن لمخالفة رأي صاحبه ومذهبه الثابت عنه[٦].

١٥. وقد يعل المتن إذا كان موافقاً لمذهب الراوي المبتدع، الداعية إلى مذهبه[٧].

١٦. إذا احتوى على أمر وقع بمشهد عظيم ثم ينفرد رَاوٍ وَاحِدٌ[٨].

١٧. إذا كان مشتملاً على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير[٩].

---

(١) ينظر: مباني نقد متن الحديث؛ لقاسم البيضاني: ١٢٤.

(٢) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي؛ للسباعي: ١١٧، والوسيط في علوم الحديث؛ لأبي شهبة: ٣٣٥.

(٣) تدريب الراوي؛ للسيوطي١/٢٧٧. وينظر: النكت؛ لابن حجر٢/٨٤٥.

(٤) ينظر: التأريخ الأوسط؛ للإمام البخاري٢/٥٥، والأحاديث التي أعل الإمام البخاري متونها؛ لبسام عبد الله: ٢٠٦.

(٥) مباني نقد متن الحديث؛ لقاسم البيضاني: ١٥٧.

(٦) شرح علل الترمذي١/١٥٨. وينظر: منهج المحدثين في الإعلال بمخالفة الراوي لما روى؛ لعادل بن سعد. رسالة ماجستير. وسوف يأتي ذكرها في قائمة المصادر والمراجع.

(٧) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ١٠٠.

(٨) المصدر نفسه:١٠١.

(٩) وينظر: المنار المنيف؛ لابن القيم: ٤٠.

فعلى هذه الأسس الرصينة المحكمة[١] جردوا أنفسهم لنقد الأحاديث، وتمييز صحيحها من سقيمها، ولا شك أنها أسس سليمة لا يستطيع المنصف أن يكابر في قوتها وعمقها وكفايتها، ولم يكتف علماؤنا بهذا، بل نقدوا المتن بعد سلامته من العلل السابقة كلها، نقدوه من ناحية اضطرابه أو شذوذه أو إعلاله، كما بحثوا فيما يمكن أن يقع فيه من قلب أو غلط أو إدراج[٢].

(١) وهناك شبهة أثارها المستشرقون، بأنَّ المحدثين أهملوا نقد متن الحديث، وهي شبهة أوهن من بيت العنكبوت، يكفي في ردِّها هذا المبحث. أضف إلى ذلك أنَّ هناك دراسات خاصة اعتنت ببيان اهتمام المحدثين بنقد متن الحديث، فلينظر على سبيل الذكر لا الحصر: مباني نقد متن الحديث؛ للباحث قاسم البيضاني، وجهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف؛ لمحمد طاهر الجوابي، ومنهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي؛ للدكتور صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، ونقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى؛ لمحمد مصلح محمد الزعبي، ومنهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه؛ لمحمد مصطفى الأعظمي، ومقاييس نقد متون السنة؛ لمسفر بن غرم الله الدميني، وأسباب اختلاف المحدَّثين – دراسة نقدية مقارنة حول أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردّها– ؛ لخلدون محمد سليم الأحدب، ونقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل؛ لخالد بن منصور الدريس.

(٢) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي؛ للسباعي: ٢٧٢.

ويمكن حصر أسباب العلة في متون الأحاديث على ما يأتي:

أولاً: كذب الراوي، ثانياً: ضعف الراوي، ثالثاً: خفَّة الضبط نسبياً، رابعاً: أخذ الحديث حال المذاكرة. خامساً: التصحيف، سادساً: انتقال البصر، سابعاً: التلقين، ثامناً: الإدخال على الشيوخ، تاسعاً: اختصار الحديث، عاشراً: الرواية بالمعنى، حادي عشر: جمع حديث الشيوخ بسياق واحد، ثاني عشر: الإدراج، ثالث عشر: القلب، رابع عشر: الاضطراب.

❖ **أمثلة تطبيقية لنقد متن الحديث عند الحافظ أبي زرعة الرازي، وفيها نماذج:**

● **المثال الأول: إعلال لفظة في متن الحديث؛ لمخالفتها ما صحَّ من الروايات أخرى، مع أنَّ راوي هذه اللفظة ثقة:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه سليمانُ بن حرب، عن شعبة، عن القاسم بن مهران، عن أبي رافع، عن أبي هريرة: أنَّ النَّبي – صلَّى الله عليه وسلم- قال: ((**إذا كان أحدكم في صلاته؛ فلا يبزقنَّ عن يمينه، ولا عن يساره، ولا بين يديه، ولكن تحت قدمه اليسرى، فإن لم يستطع ففي ثوبه**))؟

فقال أبو زرعة: ما روي عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم- ((**بأن يبزق عن يساره**)) أصحُّ من هذا الذي ذكر: ((**ولا يبزق عن يساره**))[(١)].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** ذهب الحافظ أبو زرعة إلى نقد كلمة في هذا الحديث، وهو قوله: ((**ولا عن يساره**))؛ وعلل ذلك بأنَّ عدم ذكرها أصحُّ؛ وذلك أنَّ الرواة لم يذكروا((**ولا عن يساره**))، كما رواه عبد الوارث، ومحمد بن جعفر[(٢)]، ووكيع[(٣)]، وعفَّان[(٤)]، وشبابة[(٥)]، جميعهم عن شعبة به. خلافاً لسليمان بن حرب؛ وأنَّ العلة في هذا الخبر من سليمان نفسه؛ سيما وأنَّه صاحب أوهام في متون الأحاديث؛ لاعتماده على حفظه[(٦)]، مع ثقته وجلالته[(٧)].

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٥٠٢-٥٠٣ مسألة(٥٤٩).

(٢) أخرج رواية (عبد الوارث، ومحمد بن جعفر) مسلم في صحيحه١/٣٨٩(٥٥٠).

(٣) أخرج روايته إسحاق بن راهويه في مسنده١/١٢٠(٣٧).

(٤) أخرج روايته أحمد في مسنده١٥/٢١٦(٩٣٦٦).

(٥) أخرج روايته البيهقي في الكبرى٢/٤١٤(٣٥٩٢).

(٦) قال أبو داود: (كان سُليمان بن حرب يُحَدِّثُ بحديث ثم يُحَدِّثُ به كأنه ليس ذاك).
قال الحافظ أبو بكر: (كان سُلَيمان يروي الحديث على المعنى فتتغير ألفاظه فِي روايته). ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١١/٣٩٣ترجمة(٢٥٠٢).

(٧) هو: (سليمان بن حرب الأزدي الواشحي، بمعجمة ثمَّ مهملة، البصري، قاضي مكة، ثقةٌ إمامٌ حافظٌ، من التاسعة، مات سنة أربع وعشرين، وله ثمانون سنة ع). تقريب التهذيب؛ لابن حجر ترجمة(٢٥٤٥).

قال ابنُ أبي حاتم(٣٣٧هـ): (أخطأ سليمان بن حرب فيما روى من متن هذا الحديث: بأن ((**لا يبزق عن يساره**))؛ فقد حدثنا أبي، عن أبي الوليد، وآدم العسقلاني[١]، عن شعبة، عن القاسم ابن مهران، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– أنَّه قال: ((**إذا كان أحدكم يصلي فلا يبزق بين يديه ولا عن يمينه، ولكن عن يساره تحت قدمه**)).

هكذا متن حديث أبي الوليد وآدم عن شعبة. ورواه هشيم، عن القاسم بن مهران، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–[٢]، واتفق متون سائر الأحاديث عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– مثل ذلك سواء[٣])[٤].

● **خلاصة القول**: تبين لنا دقة إعلال أبي زرعة لرواية سليمان بن حرب هذه، بأنَّه قد وهم في جملة من هذا الحديث، وأنَّ الصواب ما رواه الجماعة. والله أعلم.

---

(١) لم أقف على روايتهما.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه١/٣٨٩(٥٥٠).

(٣) كما هو حديث أنس بن مالك–رضي الله عنه–: أخرجه البخاري١/٩٠(٤١٣)، ومسلم ١/٣٩٠(٥٥١)، وحديث أبي سعيد الخدري–رضي الله عنه–، أخرجه البخاري أيضاً ١/٩٠ (٤١٤)، ومسلم١/٣٨٩(٥٤٨).

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٥٠٢–٥٠٣مسألة(٥٤٩).

● **المثال الثاني: إعلال متن بالنكارة؛ لعدم وجود ما يشهد له، وأنَّه لم يقل به أحدٌ:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن عائشة، عن محمد ابن الحارث[١]، عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله: ((**لا شُفعة لغائبٍ ولا لصغيرٍ**))؟

فقال أبو زرعة: هذا حديث منكر؛ لا أعلم أحداً قال بهذا، الغائب له شفعة، والصبي حتى يكبر. فلم يقرأ علينا هذا الحديث)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أعلَّ الحافظ أبو زرعة هذا الحديث بالنكارة؛ ثمَّ راح معلاً متنه بأنَّ لم يقله أحدٌ، ولم يأت في السنة النبوية الصحيحة ما يؤيده، إذْ قال: (لا أعلم أحداً قال بهذا، الغائب له شفعة، والصبي حتى يكبر)، أي أنَّ متنه باطلٌ لم يقل به أحدٌ، ولم يصحّ في ذلك حديث يروى، ومن هنا يتبيَّن أنَّ الأئمة النقاد لم يهملوا نقد المتن كما يزعم المغرضون، بل أعطوا للمتن حقَّه من النقد المعتبر، وتوسعوا في الإسناد؛ لأنَّ العلة منه. فمتن الحديث إذا كان منكراً لا بدَّ أن يكون الخلل آت من الإسناد، وصحة الإسناد تقتضي صحة المتن.

وعند دراسة الإسناد يتبين لنا أنَّ مصدر نكارة المتن جاءت من رواية محمد بن الحارث؛ فهو ضعيف الحديث[٣]، روى عن ابن البيلماني أحاديثاً منكرة. إضافة إلى أنَّ ابن

---

(١) أخرج روايته: ابن ماجه٢/٨٣٥(٢٥٠١)، البزار١٢/٣٠(٥٤٠٥)، والطبراني في الكبير١٣/٣٣٥(١٤١٤٤)، وابن عدي في الكامل٧/٣٨١، وابن حبان في المجروحين٢/٢٦٦، والبيهقي في الكبرى٢/٨٣٥(١١٩٢٠)،

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٢٩٨مسألة(١٤٣٥).

(٣) تركه أبو زرعة، والفلَّاس، وضعَّفه أبو حاتم الرازي وابن معين، وغيرهم، ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم ٧/٤٣٤ترجمة(٢١٠)، وقال ابن عدي في الكامل٧/٣٨٤ترجمة(١٦٦٦٠): (وعامة ما يرويه غير محفوظ). وينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٢٥/٣٨ترجمة(٥١٢٩).

البيلماني منكر الحديث[١].

وسلسلة محمد بن الحارث، عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر، أكثرها مناكير[٢].

والحديث ضعَّفه وأنكره غير واحدٍ من أهل العلم:

فقد ساقه الحافظ ابن عدي(٣٦٥هـ) في جملة منكرات محمد بن الحارث[٣].

وقال الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ): (باب رواية ألفاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة...)[٤].

وقال ابن القطان(٦٢٨هـ): (حديث ضعيف الإسناد، فيه البيلماني وغيره)[٥].

● **خلاصة القول**: إن متن الحديث معلٌ بالنكارة، وأنَّه لم يقله أحدٌ من أهل العلم، ولم يروه أحدٌ من الثقات كما نص أبو زرعة الرازي، وأنَّه ضعيف من حيث نكارة متنه إسناده. والله أعلم.

---

(١) قال يحي بن معين في تأريخه١/٢٠١ترجمة(٧٤٠) رواية الدوري: (ليس بشيء)، وقال البخاري في التأريخ الأوسط٣/٥٢٠ترجمة(٧٨٣): (كان الحميدي يُضعِّف محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني مولى عمر)، وقال في الضعفاء ترجمة(٣٣٤): (منكر الحديث)، وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل٧/٣٣١ترجمة(١٦٩٤): (منكر الحديث، ضعيف الحديث، مضطرب الحديث)، وقال النسائي في الضعفاء والمتروكون ترجمة(٥٢٦): (منكر الحديث)، وقال ابن حبان في المجروحين٢/٢٦٤ترجمة(٩٤٧): (حدَّث عن أبيه بنسخة شبيها بمائتي حديث، كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكره في الكتب، إلا على جهة التعجب). وينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٢٥/٥٩٤ترجمة(٥٣٩٢).

(٢) تأريخ الإسلام؛ للذهبي١٠/٤٤٦ترجمة(٣٦١).

(٣) وابن عدي في الكامل٧/٣٨١.

(٤) السنن الكبرى؛ للبيهقي٧/٣٨٤قُبيل(١١٩٢٠).

(٥) بيان الوهم والإيهام؛ لابن القطان٣/١٢٩. وينظر: البدر المنير؛ لابن الملقن٧/١٣، والتلخيص الحبير؛ لابن حجر٣/١٣٧.

● **المثال الثالث: إعلال لفظة في متن الحديث؛ لتفرد الثقة بها عن شيخه الذي في روايته عنه مقالٌ:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبا زرعة عن حديث رواه أبو معـــاوية، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم– قال: ((**لا يلبس المحرم ثوباً مسه الورس، ولا الزعفران، إلا أن يكون غسيلاً**))[١]؟

قال: أخطأ أبو معاوية في هذه اللفظة: ((**إلا أن يكون غسيلاً**)))[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة إلى إعلال لفظة((**إلا أن يكون غسيلاً**))، وأنَّ الوهم من أبي معاوية. وعند البحث والتخريج نجد أنَّ أبا معاوية تفرَّد بهذه اللفظة، ولم يتابعه عليها أحدٌ، فهو وإن كان ثقة إلا أنَّه أخطأ في قوله هذا؛ وذلك أنَّ الحديث قد رواه بشرُ بن المفضل[٣]، وعبد اللهُ بن نمير[٤] عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر –رضي الله عنهما– به[٥]. ولم يذكروا ((**إلا أن يكون غسيلاً**)).

وهو الصواب، ولا معنى لهذه اللفظة في حديث ابن عمر –رضي الله عنهما–؛ إذْ قد رواه موسى بن عقبة[٦]، ومالك[٧]، وعمر بن نافع[٨]، وأيوب[٩]، عن نافع به[١٠]. من غير ذكرها.

---

(١) أخرجه: الإمام أحمد٩/٤٩(٥٠٠٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار٢/١٣٦(٣٦٣٦). وينظر: شرح ابن بطال٤/٢٠، والاستذكار؛ لابن عبد البر٤/٢٠، والتمهيد؛ له١٥/١٢٢.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٢٠٠-٢٠١مسألة(٧٩٨).

(٣) أخرج روايته: ابن خزيمة في صحيحه٤/١٦٢(٢٥٩٧).

(٤) أخرج روايته: ابن حبان في صحيحه٩/٢٦٩(٣٩٥٥).

(٥) وينظر: العلل؛ للدارقطني١٣/٤٣مسألة(٢٩٣٥).

(٦) أخرج روايته: ابن خزيمة في صحيحه٤/١٣٦(٢٥٩٩).

(٧) الموطأ(١١٥٩)، ومن طريق مالك أخرجه أحمد٩/٢٢٥(٥٨٠٨)، والبخاري٢/١٣٧ (١٥٤٣)، وابن ماجه٢/٩٧٧(٢٩٢٩)، وابن حبان٩/٩٥(٣٧٨٤). وينظر: السنن الكبرى؛ للبيهقي٥/٧٧(٩٠٥٨).

(٨) أخرج روايته: الدارمي٢/١١٣٣(١٨٣٩)، والنسائي٥/١٣٤(٢٦٧٥)، وفي الكبرى؛ له٤/٧٤(٣٦٤١).

(٩) أخرج روايته: ابن أبي شيبة٢/٥٠٥(١٣٠٢١)، والبخاري٧/١٤٣(٥٧٩٤)، وابن خزيمة ٤/٢٠٠(٢٦٨٢).

(١٠) وينظر: العلل؛ للدارقطني١٣/٤٣مسألة(٢٩٣٥).

وكذا رواه سالمٌ[١]، وعبد الله بن دينار[٢]، عن ابن عمر-رضي الله عنهما- به.

وقد أبعد الطحاوي إذ صحح الحديث، إذ قال: (قال ابن أبي عمران: ورأيت يحيى بن معين وهو يتعجب من الحماني أن يحدث بهذا الحديث! فقال له عبد الرحمن[٣] هذا عندي. ثمَّ وثب من فوره، فجاء بأصله فأخرج منه هذا الحديث عن أبي معاوية كما ذكره يحيى الحماني، فكتبه عنه يحيى بن معين، فقد ثبت بما ذكرنا استثناء رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الغسل)[٤].

والذي يظهر والله أعلم أنَّ هذا الرواية عن ابن معين(٢٣٣هـ) غير ثابتة، فابن معين لا يخفى عليه حديث أبي معاوية، كيف ذلك وقد رواه عنه الإمام أحمد مباشرة كما تقدَّم ذكره عند تخريج الحديث!.

وهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ) إذ قال: (هي زيادة شاذة؛ لأنَّ أبا معاوية وإن كان متقناً، لكن في حديثه عن غير الأعمش مقالٌ[٥]، قال أحمد: أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيد الله[٦]. ولم يجيء بهذه الزيادة غيره. قلت: والحماني ضعيف، وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال)[٧].

---

(١) أخرج روايته: البخاري٧/١٤٥(٥٨٠٦)، ومسلمٌ٢/٨٣٥(١١٧٧).

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد٢/٥٩(٥٢٤٤)، ومسلمٌ٢/٣٥(١١٧٧).

(٣) وهو الحماني نفسه، راويه عن أبي معاوية.

(٤) شرح معاني الآثار؛ للطحاوي٢/١٣٦عقب(٣٦٣٦).

(٥) قال الحافظ في التقريب ترجمة(٥٨٤١): (محمد بن خازم، بمعجمتين، أبو معاوية الضرير، الكوفي، لقبه فافاه، عمي وهو صغير، ثقةٌ، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره).

(٦) ينظر: العلل ومعرفة الرجال؛ للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله١/٣٧٨مسألة(٧٢٦). وينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٢٥/١٢٣ترجمة(٥١٧٣).

(٧) فتح الباري؛ لابن حجر٣/٤٠٤عقب شرحه(١٥٤٣)؛ وشرح الزرقاني على الموطأ٢/٣٤٦. وقد انتقد العيني ابن حجر في تضعيفه للحديث، وذهب إلى تقوية الحديث، ولم يأت ببرهان! ينظر: عمدة القاري؛ للعيني٢/٣٢٣.

ثم أبو معاوية وإن كان ثقة إلا أنَّه لم يتابع على قوله هذا، وعلى فرض ثبوت القصة عن ابن معين لا يعني أنَّ ابن معين ذهب إلى قبول الحديث، فكتابة الحديث شيء، وقبول شيء آخر، بل إنَّ استغراب ابن معين قرينة تدلُّ على نكارة هذه اللفظة والله أعلم. لذا قال ابن حزم(٤٥٦هـ): (روى بعض الناس في هذا أثراً، فإن صح وجب الوقوف عنده، ولا نعلمه صحيحاً)[١].

● **خلاصة القول**: إنَّ أبا معاوية قد أخطأ في قوله((**إلا أن يكون غسيلاً**)) كما قال الحافظ أبو زرعة الرازي؛ إذا لم يتابع على قوله هذا، وهو ثقة في الأعمش إلا أنَّ روايته عن غيره فيها أوهام، وهذا منها. وإعلال أبي زرعة لهذا الحديث عزيزٌ؛ إذا لم يحفظ عن المتقدمين إعلالهم لهذا الحديث إلا ما ذكر عن ابن معين من استغرابه إن صح. والله أعلم.

(١) نقله عن العراقي عنه في طرح التثريب في شرح التقريب ٥/٥٠.

● المثال الرابع: إعلال متن الحديث؛ بأنَّه لم يأت معناه في شيء من الأحاديث: قال ابن أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة يقول في حديث أبي غطفان[١]؛ يعني: حديث أبي هريرة، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم-: ((**من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه، فليعد لها**)).

قال: ليس في شيء من الأحاديث هذا الكلام، وليس عندي بذاك الصحيح؛ إنَّما رواه ابن إسحاق.

قلت: وقال أبو زرعة: واحتمل أن يكون أراد إشارته في غير جنس الصلاة)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أعلَّ الحافظ أبو زرعة هذا الحديث بالنكارة؛ بأنَّه ليس له نظيراً لمتنه في الأحاديث الصحيحة، بل أنَّه مخالفٌ لما هو ثابتٌ في صحيح السنة كما سيأتي، وهذا مقصود أبي زرعة الرازي، وهذا الإعلال من جملة نقد المتن عند المحدثين، بعرض متون الأحاديث بعضها على بعض، كما قيل: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعضٍ. أي اعرض متن الحديث على متون الأحاديث الثابتة؛ لتعرف صحة هذا المتن من ضعفه، لأنَّ السنة وحي من الله، ليس فيها أي تعارض.

---

(١) أخرج حديثه: أبو داود١/٢٤٨(٩٤٤)، ومن طريقه الدارقطني في السنن٢/٤٥٥(١٨٦٦)، والبيهقي في الكبرى٢/٢٦٢(٣٥٥٥) من طريق عبد الله بن سعيد، عن يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن أبي الغطفان به.

وجاء عند ابن بشران في أماليه(٩٨٥) من طريق: محمد بن نمير، ومحمد بن عمر الكندي، قالا: ثنا يونس بن بكير، ومحمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن أبي غطفان !

وأخرجه: البزار١٥/١١٦(٨٤١٦)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ونسوخه(٢١١)، من طريق إسماعيل بن حفص، عن يونس بن بكير، به.

وأخرجه: السراج في حديثه(٧٠٧)، مقروناً من حديث الحسن بن منصور، ومحمد بن رافع، عن حفص بن عبد الرحمن، عن ابن اسحاق، به.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٣٩-٤٠ مسألة(١٩٩).

وقول أبي زرعة(إنَّما رواه ابن إسحاق) يحتمل أمرين:

الأول: أنَّه من رواية ابن إسحاق[١]، وهو مدلس، فعلته قد تكون من التدليس، بأنَّه أسقط الواسطة، أو أنَّه أخطأ فيه، فهو صاحب أوهامٍ مع إمامته في السيرة.

الثاني: أنَّه من قول ابن إسحاق، وإنما رفع للنَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– خطأ، أي الوهم ممن رواه عن ابن إسحاق.

والثاني فيه بعدٌ؛ وذلك أنَّ يونس بن بكير[٢] راويه عن ابن إسحاق وإن كان في حفظه شيءٌ إلا أنَّ حفص بن عبد الرحمن[٣] تابعه متابعة تامة، إضافة إلى متابعة ابن بشران كما سبق في تخريج المسألة. فهذا يدلل على أنَّ العلة من ابن إسحاق أو ممن فوقه، وهو أبو الغطفان، وهو مجهولٌ كما سيأتي.

وقد أعل الحديث بعدَّة عللٍ:

الأولى: ضعف إسناده: قال الإمام أحمد(٢٤١هـ) في رواية ابن هانئ: (لا يثبت هذا الحديث، إسناده ليس بشيء)[٤]. وقال الأثرم(٢٧٣هـ): (أنه ليس بقوي الإسناد)[٥].

---

(١) هو (محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي، مولاهم المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوقٌ، يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة، ويقال: بعدها خت م ٤). تقريب التهذيب: ٤٦٧ترجمة(٥٧٢٥).

(٢) هو (يونس بن بكير بن واصل الشيباني، أبو بكر الجمال، الكوفي، صدوقٌ، يخطيء، من التاسعة مات سنة تسع وتسعين ومائة خت م د ت ق). تقريب التهذيب:٦١٣ ترجمة(٧٩٠٠).

(٣) هو (حفص بن عبد الرحمن بن عمر، أبو عمر البلخي، الفقيه، النيسابوري قاضيها، صدوقٌ، عابدٌ، رمي بالإرجاء، من التاسعة مات سنة تسع وتسعين ومائة قد س). تقريب التهذيب: ١٧٢ترجمة(١٤١٠).

(٤) فتح الباري؛ لابن رجب الحنبلي٩/٤٩٣.

(٥) ناسخ الحديث ونسوخه؛ للأثرم: (٤).

الثانية: التفرد: قال الإمام أحمد(٢٤١هـ): (لا أعلم رواه غير ابن إسحاق)[١]. وقد تقدَّم قول أبي زرعة في ذلك.

الثالثة: بالمعارضة، بأنَّه مخالف لما رواه أنس[٢]، وصهيب[٣]، وابن عمر[٤]، وعائشة[٥] –رضي الله عنهم– وغيرهم[٦]، وقد تقدم قول أبي زرعة في ذلك. وقال الأثرم(٢٧٣هـ): (فهذا الحديث في ظاهره مخالف لتلك الأحاديث)[٧].

الرابعة: النسخ، قال ابن شاهين(٣٨٥هـ): (إن صح، فيحتمل أن يكون منسوخاً؛ لأنَّ حديث إشارة النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– معروفة بهذه الأحاديث وغيرها...)[٨].

---

(١) فتح الباري؛ لابن رجب الحنبلي٩/٤٩٣.

(٢) أخرجه حديثه: عبد الرزاق في المصنف٢/٢٥٨(٣٢٧٦)، والإمام أحمد١٩/٣٩٨ (١٢٤٠٧)، وأبو داود ١/٢٤٨(٩٤٣)، وأبو يعلى في مسنده٦/٢٦٦ (٣٥٦٩)، ابن خزيمة في صحيحه٢/٤٨(٨٨٥)، وابن حبان في صحيحه٦/٤٢(٢٢٦٤)، والطبراني في الأوسط ٢/٤٢(١١٨٥)، وفي الصغير؛ له(٦٩٥)، والدارقطني في السنن٢/٤٥٦(١٨٦٨)، والبيهقي في الكبرى٢/٣٧١(٣٤١٨).

(٣) أخرج حديثه: أبو داود١/٢٤٣(٩٢٥)، والترمذي٢/٣٠٢(٣٦٧)، والنسائي٣/٥(٣٢٧).

(٤) أخرج حديثه: عبد الرزاق في المصنف٢/٣٣٥(٣٥٩٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٤/٣٩٩(٥٧١٠)، وفي شرح معاني الآثار؛ له١/٤٥٣(٢٦١٤)، والدارقطني في السنن٢/٤٥٥(١٨٦٧)، والبيهقي في الكبرى٢/٣٧١(٣٤١٧). وصححه الترمذي في العلل الكبير(١٢١).

(٥) أخرج حديثها: البخاري٢/٧٠(١٢٣٦)، ومسلم١/٣٠٩(٤١٢).

(٦) ينظر: نصب الراية؛ للزيلعي٢/٨٩.

(٧) ناسخ الحديث ونسوخه؛ للأثرم: (٤). وينظر: سنن الدارقطني٢/٤٥٥.

(٨) ناسخ الحديث ومنسوخه؛ لابن شاهين(٢١١).

ولا يحتاج هذا الحديث إلى دعوى النسخ؛ فهو باطل سنداً ومتناً، ومن طالع كتب ناسخ الحديث ومنسوخه يجد من ذلك الشيء الكثير، والصواب أنَّه لا يقال بالمعارضة والنسخ إلا إذا ثبت إسناد جميع الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض، أمَّا إن كان أحدهما غير ثابت الإسناد، فالحق أن يقال أنَّه باطلٌ؛ لضعف إسناده؛ ولمخالفته صحيح السنة. والله تعالى أعلم بالصواب.

الخامسة: معلول بالجهالة، قال أبو الحسن الدارقطني(٣٨٥هـ): (قال لنا ابن أبي داود: أبو غطفان هذا رجل مجهول)[١].

السادسة: معلول بالإدراج، قال الدارقطني(٣٨٥هـ) عن ابن أبي داود: (وآخر الحديث زيادة في الحديث، ولعله من قول ابن إسحاق)[٢]. قال ابن رجب معلقاً على كلام الدارقطني: (عني: أن آخره مدرج، ليس هو من تمام الحديث المرفوع. وهذا هو الظاهر)[٣].

السابعة: معلول بالتدليس، قال ابن رجب(٧٩٥هـ): (وابن إسحاق، مدلس، ولم يصرح بسماعه من يعقوب بن عتبة، فلعله دلسه عن ضعيف)[٤].

هذه جملة الأمور التي أعل بها هذا الحديث، ومن هنا يتبيَّن ضعفه ونكارة متنه وإسناده، وأنَّه لا يثبت.

قال الإمام أبو داود(٢٧٥هـ): (هذا الحديث وهم)[٥].

وقال الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ): (لا يصح)[٦]. وضعفه ابن عبدالهادي (٧٤٤هـ)[٧]، والعراقي(٨٠٦هـ)[٨]، والصنعاني(١٨٨٢هـ)[٩]، وغيرهم[١٠].

- **خلاصة القول**: إنَّ الحديث باطلٌ؛ لمخالفته صحيح السنة، وعدم مجيء معناه في

---

(١) سنن الدارقطني٢/٤٥٥عقب(١٨٦٧).
(٢) سنن الدارقطني٢/٤٥٥عقب(١٨٦٧).
(٣) في فتح الباري؛ لابن رجب٩/٤٩٣. وينظر: تحفة الأحوذي؛ للمباركفوري١/٥٢.
(٤) في فتح الباري؛ لابن رجب٩/٤٩٣.
(٥) سنن أبي داود١/٢٤٨عقب(٩٤٤).
(٦) معرفة السنن والآثار؛ للبيهقي٢/١١٢عقب(١٠٣٤).
(٧) في تنقيح التحقيق؛ لابن عبد الهادي٢/٣٠٠.
(٨) في طرح التثريب٢/٢٥١.
(٩) في سبل السلام؛ للسمعاني١/٢١٢.
(١٠) ينظر: نصب الراية؛ للزيلعي٢/٩٠.

الأحاديث الثابتة، كما بين أبو زرعة الرازي، إضافة إلى العلل الأخرى التي أعل بها الحديث.

المبحث التاسع عشر

القسم النظري: إعلال الحديث وإن تعددت طرقه وشواهده[١]؛ لنكارتها جميعاً

لا بدَّ للباحث المتصدِّي للحكم على الحديث – زيادة على أهليته العلمية والدينية– أنْ يكون له حرصٌ في نقد الأحاديث صحةً وضعفاً[٢]، وأنْ لا يغتر بظواهر الأسانيد وبكثرة الطرق، بل عليه أنْ يميِّز ويدقِّق، وأنْ لا يأتي بأحكام تخالف أحكام الأوائل في حكمهم على الحديث؛ مغتراً بكثرة الطرق والشواهد، بل عليه أنْ ينظر في كل الروايات ويحكم عليها قبل أنْ يذهب إلى تقوية الحديث؛(فإن المتابعات والشواهد، تعتريها ما يعتري أي رواية من العلل الظاهرة والخفية، ما قد يُفضي إلى اطراحها وعدم الاعتداد بها من باب الاعتبار، وإن كانت قبل ظهور هذه العلل فيها صالحة للاعتبار.

---

(١) المتابعة هي أن يوافق الراوي راو آخر في روايته للحديث عن الصحابي، فإن وافقه في الرواية عن شيخه المباشر سميت متابعة تامة، وإن وافقه في الأخذ عن شيخ غير مباشر فهي متابعة قاصرة. والمتابعات هي تعدد طرق الحديث، وقد تقع للحديث الصحيح وقد تقع للحديث الضعيف، أما الشواهد فهي رواية الحديث من غير طريق الصحابي الأول، وقد يكون الشاهد باللفظ، وقد يكون بالمعنى. مع ملاحظة أنَّ (ثبوت المتابعة؛ يشترط له أمور:

الأول: صحة الإسناد إلى المتابِع والمتابَع.

الثاني: أن تكون الرواية محفوظة إليهما، وليس ذلك من خطأ بعض الرواة عنهما، أو أحدهما؛ فتكون منكرة لا أصل لها.

الثالث: أن يكون كل من المتابِع والمتابَع قد سمع هذا الحديث من الشيخ الذي اتفقا على روايته عنه...فهذه؛ هي شروط إثبات المتابعة، بصرف النظر عن كون هذه المتابعة مما ترقى إلى التقوية، فيعتد بها في دفع الخطأ عن المتابَع، أو لا). الإرشادات:٦٤.

والمتابعة والشاهد يفيدان تقوية الحديث الضعيف غير المنكر، بوروده من جهة أخرى صالحة للاعتبار، إن غلب على الظن أنَّ تعدد الطرق يفيد صحته. ينظر: الخبر الثابت؛ ليوسف اللحيناني: ٣٧.

(٢) حتى قال بعضهم–لا أذكر من قاله إلا أنَّ قوله معلق في ذاكرتي– : ليحرص الباحث أشدَّ الحرص من أنْ يدخل إلى السنة ما ليس منها، أو أنْ يخرج من السنة ما هو منها؛ وذلك بتضعيف صحيح، أو تصحيح ضعيف. وعزائي على ذلك كلِّه أنَّنا في زمن السرعة في كل شيء، حتى في الحكم على الحديث!!.

كما أنَّ الحديث المتصل برجال ثقات، إذا ظهر فيه علة خفية، تبين أنَّه غير صالح للاحتجاج به، وإن كان قبل ظهور هذه العلة صالحاً للاحتجاج.

فمن الخطأ الجسيم، والخطر العظيم، الاكتفاء بظواهر الأسانيد، لتقوية بعضها ببعض، من غير الْتِفَات إلى العلل التي تعتريها، فتُسقِطها عن حد الاعتبار.

فإن الاغترار بظواهر الأسانيد، ليس من شأن العلماء العارفين، ولا من شيمة النقاد المحققين، بل هو سمة المقصرين في تعلم العلم ومعرفة أغواره، وصفة العاجزين عن مسايرة أهله، ومجاراة أربابه)[1].

إذنْ، لا بدَّ من معرفة أنَّ تعدد طرق الحديث – إن كانت ضعيفة — يقوي بعضها بعضاً هكذا من غير قيد، فإنَّ الحديث إذا كانت له طريق ضعيفة جداً فيها سندها كذابٌ، أو متهم بالكذب، فإنَّه لا ينجبر ولا يقوى بتعدد طرقه إذا كانت ضعيفة جداً أو في أسانيدها من هو متهم بالكذب، أو أنَّ حديثهم يخالف ما هو الثابت في صحيح السنة، أو ما هو وارد في القرآن الكريم.

يقول الحافظ ابن الصلاح(٦٤٣هـ): (وجواب ذلك أنَّه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه صنفٌ يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك؛ لقوة الضعف؛ وتقاعد هذا الجابر عن

(١) الإرشادات؛ لطارق بن عوض الله:٣٣.

جبره، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذاً، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك، فإنَّه من النفائس العزيزة)[١].

نعم، إنْ تعددت طرق الحديث وكثرت، لا تعني كثرتها في التحقيق شيئاً؛ لجواز التواطؤ من قبل الكذابين والمتهمين على تنويع الأسانيد للحديث الواحد، فربما نتج تعدد الطرق عن رواية رجل من الضعفاء، عرف بذلك الحديث، فسرقه المتهمون وتداولوه بينهم، يسرقه بعضهم من بعض[٢].

وقد نقل الحافظ النووي(٦٧٦هـ) اتفاق الحفاظ على ضعف بعض الأحاديث مع كثرة طرقها[٣].

ويقول الحافظ ابن جماعة(٧٣٣هـ): (والضعف لكذب راويه وفسقه فلا ينجبر بتعدد طرقه)[٤].

ويقول الحافظ الزيلعي(٧٦٢هـ): (وكم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف)[٥].

ويقول الحافظ الجرجاني(٨١٦هـ): (وأما الضعيف لكذب راويه وفسقه لا ينجبر بتعدد طرقه)[٦].

ويقول الحافظ ابن كثير(٧٧٤هـ): (لا يلزم من ورود الحديث من وجوه متعددة أن يكون حسنا؛ لأنَّ الضعف يتفاوت: فمنه ما لا يزول بالمتابعات، ومنه ضعف يزول بالمتابعة،

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ١٠٤.
(٢) ينظر: تحرير علو الحديث؛ للجديع٢/١٠٨٣.
(٣) ينظر: فتح المغيث؛ للسخاوي١/٧١.
(٤) المنهل الروي؛ لابن جماعة٣٧ .
(٥) نصب الراية؛ للزيلعي١/٣٥٩.
(٦) رسالة في علوم الحديث؛ للجرجاني: ٧٦.

كما اذا كان راويه سيئ الحفظ أو روى الحديث مرسلاً فانَّ المتابعة تنفع حينئذ، فيرفع الحديث عن حضيض الضعف الى أوج الحسن أو الصحة)[١].

وقد بين الحافظ ابن عبد الهادي(٧٤٤هـ) بعبارات موجزة ما يصلح من الطرق للتقوية، فقال –وهو يضعف حديثاً أورد له السبكي طرقاً ضعيفة وواهية لا تصلح لتقويته–: (وكم من حديث له طرق أضعاف هذه الطرق التي ذكرها المعترض، وهو موضوع عند أهل هذا الباب، فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعددها، وإنَّما الاعتماد على ثبوتها وصحتها، والحاصل أنَّ ما سلكه المعترض من جميع الطرق في هذا الشأن وتصحيح بعضها واعتماده عليه، وجعل بعضها شاهداً لبعض ومتابعاً له، هو ممَّا تبين خطؤه فيه)[٢].

وقال أيضاً: (وكم من حديث كثرت طرقه وهو حديث ضعيف، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً)[٣].

ويستفاد من كلام الحافظ ابن عبد الهادي أنَّ العبرة ليست بكثرة الطرق وتعددها، ولكن العبرة بكونها محفوظة سالمة من العلل القادحة، والوهم، والخطأ، وعلى هذا فيتعيَّن عند النظر في الطرق تمحيصها والتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة والعلل القادحة قبل الاعتداد بها والاستفادة منها في تقوية الأحاديث .

ولما وقع التساهل عند بعض أهل العلم من المشتغلين بالحديث لا سيما عند المتأخرين، والمحْدَثِيْن من أبناء عصرنا، نجد أنَّ هناك من العلماء من نبَّه على التساهل في

(١) اختصار علوم الحديث؛ لابن كثير: ٤٠.
(٢) الصارم المنكي؛ لابن عبد الهادي:١٨٤.
(٣) المصدر نفسه:١١٢.

الحكم على الحديث، فقال الحافظ المعلمي اليماني(١٣٨٦هـ): (تحسين المتأخرين فيه نظر)[١].

ويقول العلَّامة أحمد شاكر(١٣٧٧هـ): (أمَّا إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي، أو اتهامه بالكذب، ثمَّ جاء من طرق أخرى من هذا النوع؛ فإنَّه لا يرقى إلى الحسن، بل يزداد ضعفاً إلى ضعف؛ إذ أنَّ تفرد المتهمين بالكذب، أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم، يرجِّح عند الباحث المحقق التهمة، يؤيد ضعف روايتهم[٢]؛ وبذلك يتبين خطأ المؤلف- يعني السيوطي- هنا، وخطؤه في كثير من كتبه في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن، مع هذه العلة القوية)[٣].

ويقول الشيخ الألباني(١٤٢٠هـ): (لا بدَّ لمن يريد أن يُقوي الحديث بكثرة طرقه أنْ يقف على رجال كل طريق منها، حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها، ومن المؤسف أنَّ القليل جداً من العلماء من يفعل ذلك، ولاسيما المتأخرين منهم؛ فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث لمجرد نقلهم عن غيرهم أن له طرقاً، دون أن يقفوا عليها، ويعرفوا ماهية ضعفها! والأمثلة على ذلك كثيرة)[٤]، إلى غير ذلك من الأقوال التي تعنى بهذا الموضوع.

---

(١) الأنوار الكاشفة:٢٩.

(٢) قال الذهبي في الميزان٣/١٤٠: (الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الاثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء، فيعرف ذلك، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا، فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث، وإنَّ تفرد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً. وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث).

(٣) شرح ألفيَّة الحديث؛ للسوطي بتحقيق الشيخ أحمد شاكر: ١٦.

(٤) (تمام المنة في التعليق على فقه السنة):٣١، وينظر: الإرشادات:٣١.

فإذا تبين هذا وتقرر من أنَّ كثرة الطرق لا تدل على أنَّ للحديث أصلٌ إذا دارت بين الضعفاء والمتروكين والمجاهيل، لذلك نجد الحافظ أبا زرعة يعل أحاديث الباب كلِّها إذا دارت بين أولئك الرواة، لا سيما إذا عارضت أصلاً، وهذا الضابط مهم، إذ حتى لو قويت طرقها واستقامت بمفردها، فإذا عارضت أصلاً تُطرح.

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال الحديث وإن تعددت طرقه؛ لنكارتها جميعاً؛ وفيها نموذجان:**

● **المثال الأول: إعلال الحديث مع تعدد طرقه وكثرتها؛ لأنَّ مدارها على الضعفاء والمتروكين:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن أحاديث تروى عن أنس بن مالك، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– في: إسباغ الوضوء يزيد في العمر؟ وذكرت لهما الأسانيد المروية في ذلك؟ فضعفاها كلها، وقالا: ليس في: إسباغ الوضوء يزيد في العمر حديث صحيح)[١].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أعل الحافظ أبو زرعة حديث أنس –رضي الله عنه– في إسباغ الوضوء يطيل في العمر، بأنَّه غير ثابت، على الرغم من كثرة طرقه؛ وذلك أنَّ أسانيد الحديث كلها منكرة، وتفرد الضعفاء بالحديث دليل على نكارته، أو عدم رواية الثقات للحديث دليل على عدم صحته.

وعند جمع الطرق يتبيَّن صحة ما ذهب إليه أبو زرعة الرازي، وكذا أبو حاتمٍ، فقد جاء الحديث من طرق كثيرة عن أنس–رضي الله عنه–، وقد وقف على عشرة منها، وهي كما ما يلي:

أولاً: جاء من رواية الفضل بن العباس[٢]، عن ثابت، عن أنس –رضي الله عنه. وإسناده منكرٌ؛ وذلك أنَّ الفضل منكر الحديث، وقد ساقه العقيلي في جملة منكراته، وقال: (لرواية في هذا متقاربة في الضعف)[٣].

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٥٩٢ مسألة(١٢٨).

(٢) أخرج روايته: العقيلي في الضعفاء٢/٤٤٤، وابن الأعرابي في معجمه(٦٩٩)، وابن عساكر في تأريخ دمشق ٩/٣٥٨.

(٣) العقيلي في الضعفاء٢/٤٤٤ترجمة(١٤٩٣).

ثانياً: منصور[١]، بن أبي مزاحم، عن عمر بن أبي خليفة، عن ضرار بن مسلم به. وعمر بن أبي خليفة مجهولٌ[٢].

ثالثاً: رواه ابن أبي عمر[٣]، عن شيخ، عن عمر الذكواني، عمَّن حدَّثه عن أنس-رضي الله عنه- به. وإسناده معلول بالجهالة؛ فشيخ ابن أبي عمر لا يعرف، وكذا الواسطة بين عمر الذكواني وبين أنس -رضي الله عنه-.

رابعاً: جاء من طريق الأزور[٤]، عن التيمي، وثابت، عن أنس -رضي الله عنه- به. وإسناد منكر؛ من أجل الأزور[٥]، وقد أعله العقيلي(٣٢٢هـ) به إذْ قال: (لم يأت به عن سليمان التيمي غير الأزور هذا ولهذا الحديث عن أنس طرق ليس منها وجه يثبت)[٦]. وأعله ابن الجوزي(٥٩٧هـ) به وقال: (هذا حديث لا يصح)[٧].

---

(١) أخرج روايته: أبو يعلى في مسنده٧/٢٧٢(٤٢٩٣).

(٢) ينظر: تقريب التهذيب:٤١٢ترجمة(٤٨٩١).

(٣) كما في المطالب العالية؛ لابن حجر٤/٥٦٨(٦٥٣).

(٤) أخرج روايته: العقيلي في الضعفاء١/١١٨، وابن عدي في الكامل٢/١٢٤، والقضاعي في مسند الشهاب ١/٣٧٦(٦٤٩)، والبيهقي في الشعب١١/١٩١(٨٣٨٩)، من طريق ابن عدي.

(٥) ينظر: ميزان الاعتدال؛ للذهبي١/١٧٣ترجمة(٧٠٢).

(٦) الضعفاء؛ للعقيلي١/١١٨ترجمة(١٤٣). وينظر: الكامل؛ لابن عدي٢/١٢٤ترجمة(٢٣١)، وابن الجوزي في العلل المتناهية١/٣٥٠(٥٧٧).

(٧) العلل المتناهية١/٣٥٠(٥٧٧).

خامساً: جاء من طريق أشعث بن براز[١]، عن ثابت، عن أنس-رضي الله عنه- به. وهو إسناد تالف؛ لأجل أشعث بن براز، فهو متروك الحديث[٢]، وساقه ابن عدي في جملة منكراته[٣].

سادساً: جاء من طريق عويد بن أبي عمران[٤]، عن أبي عمران الجوني، عن أنس -رضي الله عنه- به. وإسناده منكر من أجل عويد هذا[٥]، وقد ساقه ابن عدي(٣٦٥هـ) في جملة منكراته[٦].

سابعاً: جاء من طريق مسدد[٧]، عن علي بن الجعد، عن عمرو بن دينار، عن أنس -رضي الله عنه- به. وهو معلول بالغرابة[٨]. وقال البيهقي(٤٥٨هـ): (وإنما يعرف من حديث سعيد بن زون، عن أنس بن مالك)[٩]. وستأتي رواية ابن زون.

ثامناً: جاء من طريق علي بن زيد بن جدعان[١٠]، عن سعيد بن المسيب، عن أنس- رضي الله عنه- به. وإسناده ضعيفٌ؛ لضعف علي بن زيد[١١].

---

(١) أخرج روايته: ابن عدي في الكامل٢/٤٦.

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال؛ للذهبي١/٢٦٢ترجمة(٩٩٤).

(٣) الكامل؛ لابن عدي٢/٤٦ترجمة(١٩٩). وينظر: العلل المتناهية١/٣٥٠(٥٧٧).

(٤) أخرج روايته: أبو يعلى في مسنده٧/١٩٧(٤١٨٣)، والطبراني في الأوسط٣/ ١٦٣ (٢٨٠٨)، وابن عدي في الكامل٧/١٠١، وابن حبان في المجروحين٢/١٩٢، وابن شاهين في الترغيب(٣٥).

(٥) ينظر: ميزان الاعتدال؛ للذهبي٣/٣٠٤(٦٥٢٦).

(٦) ينظر: الكامل؛ لابن عدي٧/١٠١ترجمة(١٥٤٦).

(٧) أخرجه روايته: الطبراني في الأوسط٥/٣٢٨(٥٤٥٣)، وفي الصغير؛ له٢/٨١(٨١٩)، وأبو نعيم في تأريخ أصبهان٢/١٣٢.

(٨) ينظر: المعجم الأوسط؛ للطبراني٥/٣٢٨.

(٩) شعب الإيمان؛ للبيهقي١١/١٩٠عقب(٨٣٨٦).

(١٠) أخرج روايته: الطبراني في الأوسط٦/١٢٣(٥٩٩١)، وفي الصغير له٢/١٠٠(٨٥٦).

(١١) ينظر: تقريب التهذيب؛ لابن حجر: ٤٠١ترجمة(٤٧٣٤).

تاسعاً: جاء من طريق مسلم بن إبراهيم[١]، عن سعيد بن زون، عن أنس –رضي الله عنه– به. وإسناده ضعيف جداً؛ وذلك أنَّ سعيداً متروك الحديث[٢]، وقد ساقه ابن عدي في جملة منكراته[٣].

عاشراً: جاء من طريق بكر الأعنق[٤]، عن ثابت، عن أنس –رضي الله عنه– به. وإسناده ضعيف جداً؛ فبكر الأعنق متروك الحديث، وقد ساقه له العقيلي(٣٢٢هـ) في ترجمته منكراً عليه وقال: (قال ليس لهذا المتن عن أنس إسناد صحيح)[٥].

وفيما تقدَّم يتبيَّن صحة كلام أبي زرعة، وأبي حاتم، والعقيلي في ضعف هذا الحديث. ولا عبرة بكثرة أسانيده؛ فمدارها على الضعفاء والمتروكين، مما يزيد روايتهم ضعفاً على ضعف. فالرواية في هذا الباب غير ثابتة.

والمتن المحفوظ عن أنس –رضي الله عنه– في زيادة العمر هو ما جاء من طريق الزهري[٦]، عن أنس بن مالك –رضي الله عنه– قال: سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: ((**من سره أن يبسط له في رزقه، أو ينسأ له في أثره، فليصل رحمه**)).

● **خلاصة القول**: إنَّ الحديث معلول لا يصح من جميع طرقه كما بيَّن أبو زرعة الرازي، وأنَّ كثرة طرقه لا تقويه؛ لشدَّة ضعفها ونكارتها. والله أعلم.

---

(١) أخرج روايته: ابن عدي في الكامل٤/٤٠٦، والخرائطي في مكارم الأخلاق١/٢٧٤(٨٤٤)، والبيهقي في الشعب١١/١٩٠(٨٣٨٧).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال؛ للذهبي٢/١٣٧ترجمة(٣١٨١).

(٣) الكامل؛ لابن عديث٤/٤٠٦ترجمة(٨٠٣).

(٤) أخرج روايته: العقيلي في الضعفاء١/١٤٨.

(٥) الضعفاء١/١٤٨.

(٦) متفقٌ عليه: البخاري٣/٥٦(٢٠٦٧)، ومسلم٤/١٩٨٢(٢٥٥٧).

● **المثال الثاني: إعلال أحاديث الباب مع تعدد طرقها؛ لأنَّ أسانيدها دارت بين المجهولين والضعفاء، وأنَّ متنها يخالف المتن الثابت عن الصحابي نفسه:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ؟

فقالا: هذا حديث ليس بقوي؛ لأنَّه لم يروه غير أبي فزارة[١]، عن أبي زيد. وحماد ابن سلمة[٢]، عن علي بن زيد، عن أبي رافع عن ابن مسعود. وعلي بن زيد ليس بقوي[٣].

وأبو زيد شيخٌ مجهولٌ لا يُعرف[٤]، وعلقمة يقول: لم يكن عبد الله مع النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – ليلة الجنِّ، فوددت أنَّه كان معه[٥].

---

(١) أخرج روايته: القاسم بن سلام في الطهور(٢٦٤)، وابن أبي شيبة في المصنف١/٥ (٢٦٤)، والإمام أحمد٦/٣٥٩(٣٨١٠)، و٧/٣٣٢(٥٢٣١)، وابن ماجه١/١٣٥(٣٨٤)، وأبو داود١/٢١(٨٤)، والترمذي١/١٤٧(٨٨)، وابن عدي في الكامل٩/١٩٣ ترجمة (١٢٨٩)، وابن المنذر في الأوسط ١/ ٢١٧ (١٦٨)، والبيهقي في الكبرى١/٩(٢٦).

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد٧/٣٦٧(٤٣٥٣)، والدارقطني١/١٣٠(٢٤٧)، وقال: (لا يثبت من وجهين ونكتة ذكرتها فيه)، وقال أيضاً عقب١/١٣٠(٢٤٨): (علي بن زيد ضعيف, وأبو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود, وليس هذا الحديث في مصنفات حماد بن سلمة, وقد رواه أيضا عبد العزيز بن أبي رزمة، وليس هو بقوي).

(٣) قال ابن حبان في المجروحين ٣/١٥٨ترجمة(١٢٧٩): (أبو زيد يروي عن بن مسعود ما لم يتابع عليه ليس يدري من هو لا يعرف أبوه ولا بلده والإنسان إذا كان بهذا النعت ثم لم يرو إلا خبراً واحداً خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأي يستحق مجانبته فيها ولا يحتج به روى عن بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بالنبيذ). وينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٣٣/٣٣٢ترجمة(٧٣٧٥)، والمغني في الضعفاء؛ للذهبي٢/٨١٨ ترجمة(٧٨٤٩)، وميزان الاعتدال؛ له٤/٥٢٦ترجمة(١٠٢٠٩).

(٤) ينظر: الكامل؛ لابن عدي٥/٢٣ترجمة(٨٨٨)، وتهذيب الكمال؛ للمزي٣٣/٣٢١ترجمة (٧٣٦٩)، وترجمة (٧٣٥٧)، وميزان الاعتدال ٤/٥٢٦ ترجمة (١٠٢٠٩).

(٥) ينظر: صحيح مسلم١/٣٣٢(٤٥٠)، وقد جاء فيه: من طريق محمد بن المثنى: عن عبد الأعلى، عن داود، ومن طريق علي بن حجر، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن داود، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن عبد الله بن إدريس، عن داود، عن عامر، ومن طريق يحيى بن يحيى، عن خالد بن عبد الله، عن خالد، عن أبي معشر، عن إبراهيم، كلاهما(إبراهيم، وداود) عن علقمة، عن ابن مسعود –رضي الله عنه– أنَّه لم يكن مع النَّبي –صلى الله عليه وسلم– ليلة الجن. وسنن أبي داود١/٢١(٨٥)، والكامل؛ لابن عدي٩/١٩٣ترجمة (١٢٨٩)، وسنن الدارقطني١/١٢٨(٢٤٣)، و(٢٤٥)، وقال: (هذا الصحيح عن ابن مسعود)، سنن البيهقي في الكبرى١/٩(٧). وينظر: الأوسط؛ لابن المنذر١/٢١٨(١٦٩).

قلت لهما: فإنَّ معاوية بن سلام[١] يُحدِّث عن أخيه، عن جده، عن ابن غيلان، عن ابن مسعود ... ؟

قالا: وهذا أيضاً ليس بشيء؛ ابن غيلان مجهولٌ[٢]، ولا يَصحُّ في هذا الباب شيء)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة إلى إعلال حديث ابن مسعود –رضي الله عنه– في الوضوء بالنبيذ، بأنَّه غير ثابت، وأنَّه معلولٌ بعلل عدةٍ، وهي:

الأول: جهالة أبي زيد، فإنَّه مجهول الحال.

الثاني: ضعف علي بن زيد، ومثله لا يحتمل تفرده.

الثالث: إنَّ هذا الحديث والذي فيه أنَّ ابن مسعود–رضي الله عنه– كان مع النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– ليلة الجن مخالفٌ لما هو ثابتٌ عن ابن مسعود من أنَّه لم يكن مع النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– كما روى ذلك الثقات عنه.

ثمَّ ذهب أبو زرعة الرازي إلى تضعيف المتابعات التي ذكرها له ابن أبي حاتم، وأنَّها غير صحيحة، ثم نص على تضعيف أحاديث الباب كلها؛ وذلك أنَّ مدار أسانيد أحاديث الوضوء بالنبيذ دارت على الضعفاء والمجهولين كما يأتي:

---

(١) أخرج حديثه: الدارقطني في السنن١/١٣٢(٢٥٢)، وقال: (الرجل الثقفي الذي رواه عن ابن مسعود مجهول, قيل: اسمه عمرو وقيل: عبد الله بن عمرو بن غيلان).

(٢) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٩/٣٢٦(١٤٢٢)، وميزان الاعتدال؛ للذهبي٤/٥٩٤ ترجمة (١٠٨٨٢)، ولسان الميزان؛ لابن حجر٧/١٤٤ترجمة(١٧١٩).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٥٤٩-٥٥٠ مسألة(٩٩)، وقال في١/٤١٩مسألة(١٤): (وسمعت أبا زرعة يقول: حديث أبي فزارة ليس بصحيح، وأبو زيد مجهول. يعني: في الوضوء بالنبيذ). وإنما اخترت النص السابق؛ للتفصيل الذي فيه.

فقد جاء من طريق حنش الصنعاني عن ابن عباس –رضي الله عنها، عن ابن مسعود –رضي الله عنه– به[١]. وفي إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيفٌ[٢].

وجاء من طريق أبي معاوية عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود–رضي الله عنه– به[٣]. وفيه الحسين بن عبيد الله العجلي؛ وهو كذابٌ[٤].

وجاء من طريق الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق, عن أبي إسحاق, عن عبيدة, وأبي الأحوص, عن ابن مسعود–رضي الله عنه– به[٥]. ولا يصحُّ أيضاً[٦].

وله شاهد من حديث ابن عبَّاس–رضي الله عنهما–، فقد جاء من حديث المسيب بن واضح، عن مبشر بن إسماعيل الحلبي, عن الأوزاعي, عن يحيى بن أبي كثير, عن عكرمة, عن ابن عباس–رضي الله عنهما–, قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: ((**النبيذ**

---

(١) أخرجه: الإمام أحمد٦/٣٢٣(٣٧٨٢)، وابن ماجه١/١٣٥(٣٨٥)، وابن عدي في الكامل ١٩٥/٩ ترجمة (٢١٩٠)، والدارقطني في السنن١/١٢٨(٢٤٣).

(٢) قال ابن عدي٩/١٩٥ترجمة(٢١٩٠): (وقد رواه ابن لهيعة عن حبيش، عن أبي هبيرة، عن ابن عباس، عن ابن مسعود شبه من هذا المتن، وهو غير محفوظ أيضاً)، الدارقطني ١/١٢٨(٢٤٣): (ابن لهيعة لا يحتج بحديثه , وقيل: إن ابن مسعود لم يشهد مع النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– ليلة الجن, كذلك رواه علقمة بن قيس, وأبو عبيدة بن عبد الله وغيرهما عنه أنه قال: ما شهدت ليلة الجن).

(٣) سنن الدارقطني ١/١٣١(٢٥٠).

(٤) قال الدارقطني بعد أنْ أخرجه١/١٣١(٢٥٠): (الحسين بن عبيد الله هذا يضع الحديث= =على الثقات).

(٥) أخرجه: الدارقطني في السنن١/١٣٢(٢٥١)، والخطيب في تأريخ بغداد٣/٦٩٤ ترجمة(١١٨٤).

(٦) قال الدارقطني بعد أن أخرجه: (تفرد به الحسن بن قتيبة, عن يونس, عن أبي إسحاق, والحسن بن قتيبة, ومحمد ابن عيسى ضعيفان).

وضوء لمن لم يجد الماء))[١]. وهو حديث باطل، الصواب أنَّه من قول عكرمة[٢] كما بين ذلك الدارقطني(٣٨٥هـ)[٣].

وقد ذهب إلى تضعيف أحاديث الوضوء بالنبيذ أئمة الحديث، وحكى بعضهم الإجماع على القول بتضعيفها كما سيأتي:

قال القاسم بن سلام(٢٢٤هـ): (وأمَّا الذي روي عن ابن مسعود في ليلة الجن، فإنَّا لا نثبته؛ من أجل أنَّ الإسناد فيه ليس بمعروف، وقد وجدنا مع هذا أهل الخبرة والمعرفة بابن مسعود، ينكرون أنْ يكون حضر في تلك الليلة مع النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-, منهم: ابنه أبو عبيدة بن عبد الله, وصاحبه علقمة بن قيس, مع هذا كله، أنَّه لو كان له أصل لكان منسوخاً؛ لأنَّ ليلة الجن كانت بمكة في صدر الإسلام قبل الهجرة بدهر)[٤].

وقال الترمذي(٢٧٩هـ): (وإنَّما روي هذا الحديث عن أبي زيد، عن عبد الله، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، وأبو زيد رجلٌ مجهولٌ عند أهل الحديث، لا تعرف له رواية غير هذا الحديث)[٥].

وقال الحافظ ابنُ عدي(٣٦٥هـ): (وهذا الحديث مداره على أبي فزارة، عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث، عن ابن مسعود، وأبو فزارة مشهورٌ، واسمه راشد بن كيسان، وأبو زيد

---

(١) أخرجه: الدارقطني في السنن١/١٢٦(٢٣٥)، والبيهقي من طريق ابن عدي١/١١(٣١).

(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة١/٢٦(٢٦٦).

(٣) إذْ قال في السنن١/١٢٦عقب(٢٣٥). : (والمحفوظ أنه من قول عكرمة غير مرفوع إلى النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- ولا إلى ابن عباس, والمسيب ضعيف). وينظر: الخلافات؛ للبيهقي١/٧١.

(٤) الطهور؛ للقاسم بن سلام عقب(٢٦٦).

(٥) سنن الترمذي١/١٤٧عقب(٨٨).

مولى عمرو بن حريث مجهولٌ، ولا يصح هذا الحديث عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، وهو خلاف القرآن)[١].

وقال الحافظ البيهقي(٤٥٨هـ): (فقد روي من أوجه كلّها ضعيف، وأشهرها رواية أبي زيد، مولى عمرو بن حريث، عن ابن مسعود. وقد ضعفها أهل العلم بالحديث)[٢].

ونقل الإمام النووي(٦٧٦هـ) الاتفاق على تضعيف أحاديث النبيذ إذْ قال: (وحديث النبيذ ضعيفٌ باتفاق المحدثين)[٣].

وقال ابنُ عبد الهادي(٧٤٤هـ): (وحكى بعضهم الإجماع على ضعفه)[٤].

وقال ابن حجر(٨٥٢هـ): (وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه)[٥].

فيتلخص من أقول العلماء مع قول أبي زرعة إلى أنَّ حديث ابن مسعود-رضي الله عنه- معلول بستة عللٍ:

أحدهما: إنَّ أبا زيد لم يسمع من ابن مسعود —رضي الله عنه-[٦].

---

(١) الكامل؛ لابن عدي٩/١٩٥ترجمة(٢١٩٠).

(٢) معرفة السنن والاثار؛ للبيهقي١/١٤١(٢٥).

(٣) شرح النووي على مسلم٤/١٦٩.

(٤) تنقيح التحقيق؛ لابن عبد الهادي١/٦٠.

(٥) فتح الباري؛ لابن حجر١/٣٥٤.

(٦) قال ابن أبي حاتم في المراسيل(٩٦٧): (سألت أبي -رحمه الله- عن أبي زيد مولى عمرو ابن حريث، عن عبد الله بن مسعود في قصة الوضوء بالنبيذ؟ فقال: لم يلق أبو زيد عبد الله)(٦). وينظر: العلل؛ للدارقطني٥/٣٥٤مسألة(٩٤٠)، وجامع التحصيل؛ للعلائي (٩٦٤).

الثانية: جهالة أبي زيد[١].

الثالثة: التردد في أبي فزارة، هل هو راشد بن كيسان أو غيره، والصواب أنَّه راشد بن كيسان[٢]، فانتفت هذه العلة.

والرابعة: إنَّ ابن مسعود، لم يشهد مع النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- ليلة الجن، بخلاف هذا الحديث[٣].

الخامسة: النسخ، لذلك جعله ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه[٤].

السادسة: مخالفة الحديث لصريح القرآن[٥].

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث ابن مسعود –رضي الله عنه- لا يصح كما بيَّن ذلك أبو زرعة، بل وكذلك أحاديث الوضوء بالنبيذ كلها، فمدارها على الضعفاء والمتروكين، وقد أجمع العلماء على أنَّ الباب لا يصح فيه شيءٌ كما هو قول أبي زرعة الرازي، والله أعلم.

---

(١) ينظر: علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٥٤٩-٥٥٠ مسألة(٩٩)، والكامل؛ لابن عدي ٥/٢٣ ترجمة(٨٨٨)، وتهذيب الكمال؛ للمزي٣٣/٣٢١ترجمة (٧٣٦٩)، وترجمة (٧٣٥٧)، وميزان الاعتدال ٤/٥٢٦ ترجمة (١٠٢٠٩).

(٢) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٣/٤٨٥ترجمة(٢١٩٢)، وتهذيب الكمال؛ للمزي ٩/١٤ ترجمة(١٨٢٨).

(٣) ينظر: صحيح مسلم١/٣٣٢(٤٥٠)، وسنن أبي داود١/٢١(٨٥)، والكامل؛ لابن عدي ٩/١٩٣ترجمة (١٢٨٩)، وسنن الدارقطني١/١٢٨(٢٤٣)، و(٢٤٥)، وسنن البيهقي في= =الكبرى١/٩(٧).

(٤) ناسخ الحديث ومنسوخه؛ لابن شاهين(٩٤)، وينظر: الطهور؛ للقاسم بن سلام(٢٦٦)، وفتح الباري؛ لابن حجر١/٣٥٤.

(٥) الكامل؛ لابن عدي٩/١٩٥ترجمة(٢١٩٠)؛ وذلك أنَّ الله يقول: {فإن لم تجدوا ماء فتيمموا}.
وينظر: الكامل؛ لابن عدي٥/٢٢ترجمة(٨٨٨)، والعلل؛ للدارقطني٥/٣٤٥مسألة(٩٣٩)، والعلل المتناهية؛ لابن الجوزي١/٢٥٧(٥٨٧)، والتحقيق في مسائل الخلاف؛ له١/٥٣ وما بعدها، وتعليقة على العلل؛ لابن عبد الهادي(٩٩)، وتنقيح التحقيق؛ له١/٥٥ وما بعدها، وتنقيح التحقيق؛ للذهبي١/١٨ وما بعدها، ورسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب؛ للإمام: للفيروز آبادي:٢٠.

المبحث العشرون

إعلال حديث الراوي الثقة بمخالفة أصحاب الراوي له؛ وفيه مسائلٌ:

● **أولاً: مفهوم أصحاب الراوي:** عند استقراء أقوال علماء الحديث لمفهوم أصحاب الراوي فإنَّه لا يخرج عن ثلاثة أوجه[١]:

الوجه الأول: بمعنى أقران الراوي، الذين شاركوه في الأخذ عن الشيوخ أو اللقي، أو قرب السن بينهما[٢].

الوجه الثاني: شيوخ الراوي، وهو اطلاق غير مشهور كثيراً، إلا أنَّ بعض الأئمة قد أطلاقه.

الوجه الثالث: وهو موضوع بحثي هنا، فقد جاء الغالب العام في استخدام لفظة الأصحاب؛ للدلالة على رواة شيخٍ معيَّنٍ، غير أنَّ الناظر في هذا الوجه من الاطلاق يجده جاء على نوعين اثنين:

أولاً: العام، ويشمل كل راوٍ روى عن الشيخ باختلاف مراتبهم في الحفظ والتيقظ.

ثانياً: الخاص، ويقصد به تلامذة الراوي المقدَّمين فيه، الذي فهموا وحفظوا حديث شيخهم، حتى لا يكاد يفوت أحدهم شيء من حديثه أبداً، فهؤلاء –القسم الخاص– هم المقدمون في شيخهم عند اختلاف الأصحاب –القسم العام– وإنْ قصرت مرتبتهم في الحفظ عمن خالفهم؛ لأنَّهم أخبر بحديث شيخهم وأعرف من غيرهم فيه.

● **ثانياً: أهمية معرفة أصحاب الرواة:** يمكن حصر معرفة أهمية ذلك على ما يأتي:

أولاً: أهمية معرفة الأصحاب في التعليل: كالوقوف على مدارات الرواية والتعليل، وتمييز خطأ الشيخ من خطأ أصحابه، والوقوف على علل أصحاب الشيخ.

ثانياً: معرفة أحديث الشيخ وعلمه بعد وفاته عند كبار أصحابه.

ثالثاً: معرفة تخصصات الرواة في شيخهم.

رابعاً: معرفة تدليس الشيخ، فمن الأصحاب من كفى الناس مؤونة تدليس شيوخه.

---

(١) ينظر: معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل –دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعمش؛ للدكتور أبي سمحة: ١٢.

(٢) ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ١١٨.

خامساً: معرفة جادة الطرق عن كل شيخ.

سادساً: معرفة أصح الأسانيد وعكس ذلك.

سابعاً: معرفة آراء الشيوخ وفقههم.

ثامناً: قبول عنعنة المدلس المكثر عن شيوخه.

تاسعاً: معرفة حال الرواة جرحاً وتعديلاً.

عاشراً: ترجع فائدة معرفتهم في بيان حكم سماعهم من شيخهم إذا كان ممن لحقه الاختلاط[١].

وقد دلت نصوص كثيرة من أئمة العلل على تقديم رواية الأصحاب على غيرهم، ومن تلكم النصوص ما يأتي:

قال الإمام ابن معين(٢٣٣هـ) عن أحدهم: (هذا كذاب، ليس بشيء، أصحاب مالك يروونه من كلام مالك)[٢].

وقال الإمام علي بن المديني(٢٣٤هـ): (أصحاب أبي هريره هؤلاء الستة سعيد بن المسيب وأبو سلمه والأعرج وأبو صالح ومحمد بن سيرين وطاوس وكان همام ابن منبه يشبه حديثه حديثهم الا أحرف)[٣].

وقال الإمام أحمد(٢٤١هـ): (هؤلاء أصحاب قتادة الذين لا يُختلف فيهم: شعبة، وهشام، وسعيد بن أبي عروبة)[٤]. وقال أيضاً: (أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش. قلت له: مثل سفيان؟ قال: لا، سفيان في طبقة أخرى، مع أنَّ أبا معاوية يخطىء في أحاديث من أحاديث الأعمش)[٥].

وقال الإمام البخاري(٢٥٦هـ): (هذا خطأ؛ أصحاب حميد يقولون: عن حميد...)[٦].

---

(١) انتهى ملخصاً من كتاب الدكتور عبد السلام أبي سمحة معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل: ٢٧-٣٧.

(٢) سؤلات ابن الجنيد مسألة(٤٨٦).

(٣) سؤلات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني مسألة(٧٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال؛ لعبد الله بن الإمام أحمد١/٣٥٢مسألة(٦٦٦).

(٥) المصدر نفسه١/٥٤١مسألة(١٢٨١ذ).

(٦) العلل؛ الكبير؛ للترمذي(٢٢١).

وقال: (وشريك وإسرائيل هما من أثبت أصحاب أبي إسحاق بعد شعبة والثوري)[١].

وقال الإمام مسلم(٢٦١هـ): (والدَّلِيل على خطئه؛ اتِّفَاق الْحفاظ من أَصحاب نَافِع على ذكرهم فِي الحَدِيث ....، وَخلاف الحفاظ المتقنين لحفظهم يبين ضعف الحَدِيث من غَيره، وَسَنذكر ان شَاء الله ما روى الحفاظ من اصحاب نَافِع بِخِلَاف من قدمنَا رِوَايَته فِي هَذَا الخَبَر)[٢].

وقال الإمام الترمذي(٢٧٥هـ): (أصحاب شعبة لا يرفعون هذا الحديث)[٣].

والنصوص في ذلك مستفيضة.

ففي ضوء ما تقدَّم يتبيَّن أنَّ الأئمة يرجِّحون بالنظر إلى أصحاب الراوي المقدَّمين فيه[٤].

فمن قرائن الإعلال التي يعل بها الأئمة المتقدِّمون بعض الأحاديث هي تفرد من لم يشتهر بالرواية عن مكثر، ثم يتفرَّد بالحديث عن هذا المكثر دون أصحابه المشهورين بمعرفة حديث سبراً وحفظاً، فهذا الأمر يدل على أنَّ تفرد هذا الراوي بالحديث خطأ في الأعلم الأغلب.

ويمكن التنظير لذلك على سبيل المثال: أنَّ الثوري من الأئمة المكثرين، له أصحابٌ معروفون، حفظوا حديثه وكتبوه، فإذا جاء راوٍ لم يشتهر بالرواية عن الثوري، فيروي حديثاً عن الثوري ليس عند أصحابه، أو أنَّه يخالفهم في رفعه أو وقفه أو وصله وإرساله، فهنا يقال: لو كان الحديث ثابتاً عن الثوري لاشتهر عنه بين أصحابه الكبار، ولرووه عنه، أو لو حفظ الحديث جيداً لوافق أصحاب سفيان على حديثهم عن سفيان، فتفرد غير أصحاب الراوي

---

(١) المصدر نفسه(٢٦٦).

(٢) التمييز؛ لإمام مسلم(٦١).

(٣) العلل الكبير؛ للترمذي(٥٧٩).

(٤) ينظر: أحاديث تعظيم الربا إلى الزنا؛ للدكتور علي الصياح: ٨٠. والترجيح بالنظر إلى أصحاب الراوي المقدمين فيه، ينظر: العلل؛ لابن أبي حاتم مسائل(١١٠٠-١١٠٣-١١٠٥-١١١١-١١٢٧-١١٣٣-١١٧١-١١٩٣-١٢٠٥) وغيرها.

الكبار بحديث عنه بما تقدَّم هو مظنة للخطأ أو الوهم[١].

وقد يستنكر بداهة أنْ يروي ثقة ليس من أصحاب الراوي المعروفين بالكثرة والتثبت فيه، فينفرد عن الجميع بشيء يرويه عنه .

ومن هذا الباب قول صالح بن محمد البغدادي الحافظ(٢٩٣هـ) وقد سئل عن عبدالرحمن بن أبي الزناد(١٧٤هـ) (قد روى عن أبيه أشياء لم يروها غيره، وتكلم فيه مالك بن أنس بسبب روايته كتاب (السبعة) عن أبيه، وقال أين كنا نحن من هذا)[٢].

وروى قران بن تمام، عن أيمن بن نابل، عن قدامة بن العمري (رأيت النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- يطوف بالبيت يستلم الحجر بمحجنه)[٣]. قال أبو حاتم: (لم يرو هذا الحديث عن أيمن إلا قران، ولا أراه محفوظاً، أين كان أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث ؟)[٤].

وبرد هذا وثقه الأئمة ولكنه ليس من أصحاب الزهري، ولذا قال الجوزجاني(٢٥٩هـ) بعد كلامه عن أصحاب الزهري المعروفين: (قوم رووا عن الزهري قليلاً، أشياء يقع في قلب المتوسع في حديث الزهري أنها غير محفوظة، منهم برد بن سنان، وروح بن جناح وغيرهما)[٥].

---

(١) ينظر: الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب الحلية؛ لسعيد الغامدي١/٨٧٣.

(٢) الضعفاء الكبير (٣٦٥/٤)

(٣) سؤالات الجنيد ص ٣٢٧.

(٤) العلل٣/٣٠٢مسألة(٨٨٦).

(٥) شرح علل الترمذي ٧٩٨/٢.

❖ **أمثلة تطبيقية لإعلال حديث الراوي الثقة بالمخالفة أصحاب الراوي له عند الحافظ أبي زرعة الرازي، وفيها نموذجان:**

- **إعلال رواية الجمع لمخالفتها رواية الأوثق في شيخه؛ وفيه ثلاثة أمثلة:**

- **المثال الأول: إعلال رواية جمعٍ من الثقات؛ لمخالفتها رواية ثقةٍ؛ لأنَّه مقدم في شيخه الذي روى عنه، وأنَّ شيخه كان يرويه قديماً على روايته كذلك:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه الثوري[١]، عن الأعمش، عن عمارة، عن وهب بن ربيعة، عن عبد الله ابن مسعود قال: إني لمستتر بأستار الكعبة؛ إذ جاء ثلاثة نفر: ثقفي، وختناه قرشيان، كثير شحم بطونهم، قليل فقه قلوبهم، فقال أحدهم: أترى الله يسمع ما قلنا؟ فقال الآخر: إذا رفعنا سمع، وإذا خفضنا لم يسمع، فقال الآخر: إن كان يسمع إذا رفعنا إنه يسمع إذا خفضنا. فأتيت النَّبيَّ – صلى الله عليه وسلم – فذكرت ذلك له، فأنزل الله تعالى: {وَمَا كُنْتُم تَسْتَتِرُوْنَ أنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ ... } الآية.

ورواه أبو معاوية[٢]، وعلي بن مسهر[٣]، وابن أبي زائدة[٤]؛ عن الأعمش، عن عمارة ابن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد؛ قال: قال عبد الله ...، وذكر الحديث؟

قال أبو زرعة: كان الأعمش قديماً قال: عن وهب بن ربيعة. والثوري أحفظهم كلهم)[٥].

- **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أعلَّ الحافظ أبو زرعة رواية الجماعة التي سبق ذكرها، ورجَّح رواية سفيان عليهم في اختلافه معهم على الأعمش، وقبل بيان قرائن الترجيح

---

(١) في تفسيره(٨٥٧)، ومن طريقه عبد الرزاق في تفسيره٣/١٥٢(٢٧٠١)، وابن أبي شيبة في المصنف ١/١٧٥(٢٥٤)، والإمام أحمد في تفسيره٦/٤١٩(٣٨٧٥)، ومسلمٌ٤/ ٢١٤٢(٢٧٧٥)، والترمذي ٥/٣٧٥ (٣٢٤٩)، وابن أبي عاصم في السنة١/٢٧٨(٦٢٦)، وأبو يعلى في مسنده ٩/١٦٠(٥٢٤٥)، والطبري في تفسير٢٠/٤١٢، وابن خزيمة في التوحيد٢/٨٩١، وابن حبان في صحيحه٢/١١٧(٣٩١)، والطبراني في الكبير١٠/١١٢ (١٠١٣٢). وذكرها البخاري في التأريخ الكبير٨/١٦٣.

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد٦/١٠٨(٣٦٤١)، والترمذي٥/٣٧٥(٣٢٤٩)، وأبو يعلى في مسنده٩/١٣٠ (٥٢٠٤)، والطبراني في الكبير١٠/١١٣(١٠١٣٤).

(٣) أخرج روايته: الطبراني في الكبير١٠/١١٣(١٠١٣٥).

(٤) لم أقف على من أخرج روايته.

(٥) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/٤١-٤٣مسألة(١٧٩٢).

التي رجَّح بها أبو زرعة رواية سفيان، سأشير إلى وجه الاختلاف التي أشار إليها ابن أبي حاتم في سؤاله لأبي زرعة، فأقول:

اختلف على الأعمش في حديثه هذا على وجهين:

الأول: رواه سفيان الثوري، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن وهب بن ربيعة، عن عبدالله –رضي الله عنه–. أدخل فيه وهب بن ربيعة بين عمارة بن عمير وعبدالله بن مسعود –رضي الله عنه–.

الثاني: ورواه (أبو معاوية، وعلي بن مسهر، وابن أبي زائدة)[١]، وأبو نعيم الفضل ابن دكين[٢]، وقطبة بن عبد العزيز[٣]: جميعهم رووه عن الأعمش، عن عمارة، عن عبد الرحمن ابن يزيد، عن عبدالله، فأدخلوا عبد الرحمن بن يزيد بدلاً من وهب بن ربيعة. بخلاف رواية سفيان الثوري.

فرجَّح أبو زرعة رواية سفيان الثوري على رواية هؤلاء الثقات أجمع؛ وذلك لأمرين اثنين:

الأول: إنَّ سفيان الثوري من أوثق الناس في الأعمش، فهو المقدم في الأعمش عند الاختلاف، فأصحاب الأعمش ينقسمون على سبعِ طبقات، وسفيان الثوري من الطبقة الأولى وهو على رأسهم، ثم يأتي غيره؛ لذا كانت رواية سفيان مقدمة على كلِّ من روى هذا الحديث؛ لأنَّه أوثق الناس في الأعمش، قال الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ): (قال ابن أبي حاتم وسمعت أبي يقول: أحفظ أصحاب الأعمش الثوري. وقال أيضاً: قال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول: لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري)[٤].

الثاني: إنَّ الأعمش كان يرويه قديماً كما رواه سفيان الثوري، فلمَّا كبر، رواه كما رواه عنه أبو معاوية وغيره، فهذا الأمر يدل على أنَّ الاختلاف من الأعمش نفسه، إلا أنَّ الراجح من حديثه هو ما رواه سفيان الثوري؛ ويدل على ذلك ما جاء عن الأعمش نفسه:

---

(١) كما تقدَّم في تخريج المسألة.

(٢) ذكر روايته: البخاري في التأريخ الكبير٨/١٦٣.

(٣) ذكر روايته: الدارقطني في العلل٥/٢٧٨مسألة(٨٨١).

(٤) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧١٥. وينظر: منهج الإمام الدارقطني في إعلال الحديث؛ ليوسف بن جودة: ١٠٥.

قال الإمام البخاري(٢٥٦هـ): (قال قبيصة: قيل للأعمش: إنَّ سفيان يقول: إنَّما هذا عن وهب بن ربيعة، فجعل الأعمش يهمهم في نفسه، كأنه يعد حديث عمارة، فقال: صدق سفيان)[١].

وقال الطبراني(٣٦٠هـ): (هكذا رواه سفيان الثوري، وخالفه أبو معاوية وأصحاب الأعمش. حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا قبيصة، عن قطبة قال: قال فلان للأعمش: حدث بحديث عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله: كنت مستترا بأستار الكعبة، إن سفيان يحدث به عنك، عن عمارة بن عمير، عن وهب بن ربيعة قال: فهمهم الأعمش ساعة ثم قال: هو كما قال سفيان)[٢].

ونقل الطحاوي(٣٢١هـ)، عن قطبة بن عبد العزيز قوله: (كنت أنا وسفيان، نتذاكر حديث الأعمش، فذكرت حديث عبد الله كنت متعلقاً بأستار الكعبة فقلت: عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله فقال لي سفيان: عمارة عن وهب بن ربيعة عن عبد الله فقمتُ من فوري إلى الأعمش فقلت: يا أبا محمد عندك حديث عبد الله كنت متعلقاً بأستار الكعبة فقال عمارة: عن عبد الرحمن بن يزيد فقلت: إنَّ سفيان يقول: عمارة عن وهب بن ربيعة فقال لي: أمهل فجعل يهمهم كما يهمهم البعير, ثمَّ قال: أصاب سفيان)[٣].

أضف إلى ذلك أنَّ سفيان قد توبع على روايته أيضاً، فقد تابعه عبد الله بن بشر[٤].

فالصواب إن الحديث حديث الثوري؛ لأنَّه أحفظ أصحاب الأعمش؛ وبدليل رجوع الأعمش إلى رواية سفيان؛ عندما ذكر له أنَّ سفيان يرويه عن(وهب بن ربيعة).

قال الدارقطني(٣٨٥هـ): (والقول قول سفيان الثوري، وعبد الله بن بشر)[٥].

---

(١) التأريخ الكبير٨/١٦٣.

(٢) المعجم الكبير؛ للطبراني١٠/١١٢(١٠١٣٣).

(٣) شرح مشكل الآثار؛ للطحاوي١/١١٨عقب(١٣٠)، وينظر: المعجم الكبير؛ للطبراني١٠/١١٢ عقب (١٠١٣٢)، والعلل؛ للدارقطني٥/٢٧٩. وهذا ما يدل على أنَّ الأئمة النقاد كانوا = =أحفظ لحديث الراوي من نفسه التي بين جنبيه، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول.

(٤) ذكر روايته: الدارقطني في العلل٥/٢٧٨مسألة(٨٨١).

(٥) العلل؛ للدارقطني٥/٢٧٩مسألة(٨٨١).

● **خلاصة القول**: إن الصواب في حديث الأعمش هو ما رواه سفيان الثوري عنه؛ لأنَّه من أحفظ الرواة عن الأعمش، وبدليل أنَّ الأعمش كان يرويه قديماً كما رواه سفيان كما بيَّن أبو زرعة. إضافة إلى تصويب الأعمش رواية الثوري عنه، ورجوعه عن الوجه المخالف. والله أعلم.

●**المثال الثاني: إعلال رواية أربعة من الثقات؛ لمخالفتها رواية الأوثق في شيخه، ولكون روايته فيها غرابة:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبا زرعة عن حديث رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة[١]، وأبو داود[٢]، عن شعبة، عن حبيب بن زيد، عن عباد بن تميم، عن عمه عبد الله بن زيد، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم –: ((**أنَّه أتي بإناء فيه ماء قدر ثلثي المد؛ فتوضأ به**)).

ورواه غندر[٣]، عن شعبة، عن حبيب بن زيد، عن عباد بن تميم، عن جدته أمِّ عمارة، عن النَّبيِّ – صلَّى الله عليه وسلَّم–؟

فقال أبو زرعة: الصحيح عندي حديث غندر)[٤].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أعلَّ الحافظ أبو زرعة الرازي رواية جمع من الثقات، وحكم لغندر منفرداً، وهذا الأمر سببه مزية غندر في شعبة بن الحجاج.

وسأبيِّن ذلك مستشهداً بكلام أهل العلم بعد ذكر الاختلاف على شعبة بن الحجاج:

فرواه: ابن أبي زائدة، والطيالسي، وأبو خالد الأحمر[٥]، ويحيى بن سعيد القطان[٦]، ومعاذ بن معاذ العنبري[٧] عن شعبة، عن حبيب بن زيد، عن عباد بن تميم، عن عمه عبد الله بن زيد –رضي الله عنه– به.

---

(١) أخرج روايته: الروياني في مسنده٢/١٨١(١٠٠٩)، وابن خزيمة في صحيحه١/٦٢(١١٨)، وابن حبان في صحيحه٣/٣٦٤(١٠٨٣)، والحاكم في المستدرك١/٢٦٦(٥٧٦)، والبيهقي في الكبرى١/٣٠٢(٩٤٢).

(٢) في مسنده مسند الطيالسي٢/٤٢٣(١١٩٥)، ومن طريقه الإمام أحمد٢٦/٣٧٠(١٦٤٤١).

(٣) أخرج روايته: أبو داود١/٣٤٣(٩٤)، والنسائي١/٥٨(٧٤)، وفي الكبرى؛ له١/١٠٠(٧٦)،= =والبيهقي في الكبرى١/٣٠٢(٩٤١).

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٤٥٨ مسألة (٣٩).

(٥) أخرج روايته: البيهقي في الكبرى١/٣٠٢(٩٤٣).

(٦) أخرج روايته: ابن حبان في صحيحه٣/٣٦٤(١٠٨٢).

(٧) أخرج روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار١/٣٢(١٤١)، والمقدسي في المختارة٩/٣٦٨(٣٣٨)، وذكرها البيهقي في الكبرى١/٣٠٢(٩٤٣).

وخالفهم: محمد بن جعفر غندر، فرواه عن شعبة، عن حبيب بن زيد، عن عباد ابن تميم، عن جدته أمِّ عمارة، عن النَّبيِّ – صلَّى الله عليه وسلَّم- الحديث.

وكما سبق أنَّ أبا زرعة الرازي رجَّح رواية غندر على هؤلاء الأئمة[١]؛ لأنَّه من أوثق الناس في شعبة بن الحجاج، قال الإمام ابن عبد الله بن المبارك(١٨١هـ): (إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غُنْدر حكمٌ بينهم)[٢].

حتَّى قال الإمام ابن مهدي(١٩٨هـ): (غُنْدر في شعبة أثبت مني)[٣].

وقال الإمام أحمد(٢٤١هـ): (ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من محمد بن جعفر، ولا يقاس بيحيى بن سعيد في العلم أحد)[٤].

وقال الفلاس(٢٤٩هـ): (كان يحيى، وعبد الرحمن ومعاذ، وخالد، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعوا إلى كتاب غندر فحكم عليهم)[٥].

---

(١) لعل الناظر في هذا البحث يقول: إنَّ أبا زرعة رجَّح رواية غندر على رواية ابن أبي زائدة والطيالسي فقط، ولو علم أنَّ من ذكرتهم قد خالفوا شعبة لرجَّح غير ذلك.

والجواب على ذلك أنَّ أبا زرعة الرازي لا تخفى عليه رواية كرواية يحيى بن سعيد، ومعاذ العنبري عن شعبة، فقد حرص الأئمة كأبي زرعة على جمع حديث شعبة بن الحجاج بجميع أسانيده وطرقه، وعلى جمع حديث غيره من الأئمة الثقات المكثرين، فمن غير المعقول أن تذهب رواية يحيى بن سعيد الإمام الحافظ، المعلوم حديثه والمشهور، على أبي زرعة، وكذلك على ابن أبي حاتم، ولم تذهب عليهم رواية الهلكى والضعفاء وأضرابهم. فقد كان واحدهم يحفظ ألف ألف حديث وأكثر.

(٢) تهذيب الكمال؛ للمزي٦/٢٦٥ترجمة(٥٧٠٩).

(٣) المصدر نفسه٦/٢٦٥ترجمة(٥٧٠٩).

(٤) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧٠٢.

(٥) المصدر نفسه٢/٧٠٣. وينظر تفصيل ذلك فيه.

ولم يكن تفضيل غندر على غيره في شعبة بسبب الحفظ، وإنما بسبب صحة الكتابة وإتقانها[١].

والذي رجحه أبو زرعة إنَّما هو على وفق قواعد المحدّثين، وإلا فإنَّ مثل هذا الاختلاف لا يقدح في صحة الحديث كما استقر عليه مؤخراً، فعبد الله بن زيد وأُمّ عمارة كلاهما ممن ثبتت صحبته للنَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم –، ولا مانع من أنْ يكون شعبة رواه على الوجهين، وذلك أنَّ غالب من روى عنه هذا الحديث هم من أوثق الناس فيه، قال ابن عدي(٣٦٥هـ) (وإذا جاوزت في أصحاب شعبة من معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان وغندر فأبو داود خامسهم)[٢] فهؤلاء أيضاً من الأئمة الثقات المقدمون في شعبة.

وترجيح الحافظ أبي زرعة لرواية غندر مرجعها إلى أمرين:

الأول: إنَّ غندر من أوثق الناس في شعبة، وهو المقدم عند الاختلاف على شعبة؛ لصحة واتقان كتابه، وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كما سبق بيانه.

الثاني:، إنَّ رواية غندر غير مطروقة كثيراً، وفيها غرابة؛ وذلك أن ما أسند عن أُمّ عمارة قليل جداً، فروايته لحديث أُمّ عمارة دليل على حفظه لذلك السند؛ وذلك أنَّ غرابة المتقن دليل حفظه.

هذه أبرز القرائن التي رجَّح أبو زرعة رواية غندر لأجلها.

---

(١) ينظر: الجامع في العلل؛ للدكتور ماهر٤/٤١١.

(٢) الكامل ٤/ ٢٧٨.

مع القول إنَّ اتفاق أربعة من الرواة، وهم من هم على رواية واحدة، لدليل على صحة مخرج هذا الحديث من الوجه الآخر[١]، والله أعلم.

● **خلاصة القول**: إنَّ أبا زرعة رجح رواية غندر على رواية أئمة ثقات كبار؛ لقرينة أنَّ غندر من أوثق أصحاب شعبة فيه، وأنَّه حافظ، وقد جاء بطريق غير مسلوك، وهذا الأمر يدل على حفظه لحديثه كما سبق. لذا فإنَّ معرفة أصحاب الرواة من أقوى القرائن التي يرجح بها عند الاختلاف. والله أعلم.

(١) ينظر: الجامع في العلل٤/٤١٣.

●**المثال الثالث: تقديم رواية الأحفظ في الشيخ:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة يقول في حديث إسرائيل[١]، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله: أن النَّبيَّ – صلى الله عليه وسلم– استنجى بحجرين، وألقى الروثة.

فقال أبو زرعة: اختلفوا في هذا الإسناد: فمنهم من يقول: عن أبي إسحاق[٢]، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله.

ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله.

ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله.

ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق[٣]، عن علقمة، عن عبد الله.

والصحيح عندي: حديث أبي عبيدة، والله أعلم.

وكذا يروى إسرائيل – يعني: عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، وإسرائيل أحفظهم)[٤].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** هذا الحديث من الأحاديث التي وقع الاختلاف في إسنادها اختلافاً كبيراً على وجوه متعددة[٥]، حتى أنَّ بعضهم أعله بالاضطراب، وقد أشار إلى هذا الاختلاف أبو زرعة الرازي كما سبق في المسألة،

---

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف١/١٥٥(١٦٥٥)، والإمام أحمد٦/٢١٠(٦٣٨٥)، والترمذي ١/٢٥ (١٧)، والشاشي في مسنده٢/٣٢٠(٩٢١)، والطبراني في الكبير١٠/٦١ (٩٩٥٢).

(٢) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد٧/٧٦(٣٩٦٦)، والبخاري١/٤٣(١٥٦)، وابن ماجه ١/١١٤(٣١٤)، والبزار٥/٧٥(١٦٤٦)، والنسائي١/٣٩(٤٢)، وفي الكبرى؛ له١/٨٩ (٤٣)، وأبو يعلى في مسنده٩/٦٣(٥١٢٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار١/١٢٢ (٧٤٤)، والبيهقي في الكبرى١/١٧٤(٥٢٦) جميعهم من طريق زهير به.

(٣) أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد٧/٣٢٦(٤٢٩٩)، والبزار٥/٤٣(١٦٠٦)، والطبراني في الكبير١٠ / ٦١ (٩٩٥١)، والدارقطني في السنن١/٨٥(١٤٨)، والبيهقي في الكبرى١/١٦٧ (٥٠٣)، جميعهم من طريق معمر به.

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٥٣٤-٥٣٥ مسألة(٩٠).

(٥) ينظر: تفصيل ذلك في العلل؛ للدارقطني٥/٣١. فقد أسهب في ذكر الاختلاف، فلتنظر هناك.

والترمذي(٢٧٩هـ)، والعقيلي[١]، والدارقطني.

فترجيح أبي زرعة لحديث إسرائيل يرجع إلى أمرين:

الأول: إنَّ إسرائيل من أحفظ الرواة عن جدِّه أبي إسحاق السبيعي.

الثاني: إنَّ إسرائيل قد توبع على روايته على هذا الوجه.

مع القول إنَّ الاختلاف مرجعه إلى أبي إسحاق، فهو تغيَّر بأخرة، ولكن إسرائيل مقدَّم في أبي إسحاق؛ لمعرفته بصحيح حديث جده من عليله، حتى أنَّ شعبة كان يقول في أحاديث أبي إسحاق: (سلوا عنها إسرائيل؛ فإنه أثبت فيها مني)[٢].

وقد ذهب الإمام الترمذي(٢٧٩هـ) إلى قول أبي زرعة إذْ قال: (...، وهذا حديث فيه اضطرابٌ...، وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل، وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله؛ لأنَّ إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع، وسمعت أبا موسى محمد بن المثنى، يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، إلا لما اتكلت به على إسرائيل؛ لأنَّه كان يأتي به أتم. وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأنَّ سماعه منه بأخرةٍ، وسمعت أحمد بن الحسن، يقول: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة، وزهير، فلا تبالي أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق، وأبو

(١) الضعفاء؛ للعقيلي٢/٢١٤.

(٢) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧١٢. وينظر فيه بيان الاختلاف في أيهما يقدم في أبي إسحاق.

إسحاق اسمه عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، لم يسمع من أبيه، ولا يعرف اسمه)[١].

● **خلاصة القول**: إنَّ أبا إسحاق قد اضطرب في حديثه هذا اضطراباً كبيراً، ولكن الحافظ أبا زرعة والترمذي قدما رواية إسرائيل عن شعبة؛ لأنه أحفظهم لحديث جدِّه، وقد توبع على روايته.

(١) سنن الترمذي١/٢٩عقب(١٧). وينظر: العلل الكبير؛ للترمذي(١١).

● **الثاني: إعلال رواية الثقة عن شيخه؛ لمخالفتها ما رواه الجمع من أصحاب الشيخ وتلامذته، وفيه مثالان:**

● **المثال الأول: إعلال حديث الثقة عن شيخه؛ لاتفاق رواية أصحاب الشيخ بخلاف ما رواه الثقة:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه شعبة[١]، عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي عطية، عن عائشة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– ؛ في التلبية؟

فقالا: هذا خطأ؛ يخالفه أصحاب الأعمش، فقالوا: عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم– .

قلت لهما: الوهم ممن هو؟ فقالا: من شعبة)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أعل الحافظ أبو زرعة رواية شعبة بن الحجاج بالخطأ، بأنَّه وهم في إسناده، ووهمه أنَّه قال: (عن الأعمش، عن خيثمة)، والصواب: (عن الأعمش، عن عمارة)، وليس لخيثمة ذكر؛ وذلك كما رواه أصحاب الأعمش. إذنٍ فحديث شعبة معلول بالمخالفة وإن كان شعبة ثقة إلا أنَّه وهم في روايته؛ وذلك أنَّه خالف جمعاً من أصحاب الأعمش، وهم: (أبو معاوية[٣]، وابن نمير[٤]، وأبو خالد الأحمر[٥]، ومحمد بن فضيل[٦]، وسفيان الثوري[٧]، وإسرائيل، وعبيدة بن حميد، وسعيد ابن الصلب، وعبد الله بن

---

(١) أخرجه روايته: الطيالسي٣/١٠٨(١٦١٦)، وإسحاق بن راهويه٣/٩٠٦(١٥٩٢)، من طريق أبي عامر العقدي، والإمام أحمد٤١/٢٢١ (٢٤٦٩٠)، من طريق غندر محمد بن جعفر، و٤٣/١٨١(٢٠٦٠٢)، من طريق روح، والدارقطني في العلل١٥/١٤٧ (٣٩٠٦)، من طريق يحي بن سعيد.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٢١٣-٢١٤مسألة(٨٠٧).

(٣) أخرج روايته: الإمام أحمد٤٣/٨٩(٢٥٩١٨)، والإمام البخاري٢/١٣٨(١٥٥٠).

(٤) أخرج روايته: ابن أبي شيبة٣/٥٩٧(١٣٦٣)، والإمام أحمد٤٣/٩٨(٢٥٩٣٣)، وأبو يعلى في مسنده٨/١٣٠ (٤٦٧١).

(٥) أخرج روايته: ابن أبي شيبة٣/٥٩٧(١٣٦٣).

(٦) أخرج روايته: الإمام أحمد٤٠/٤٤(٢٤٠٤٠)، والدارقطني في العلل١٥/١٤٧(٣٩٠٦).

(٧) أخرج روايته: الإمام أحمد٤٢/٣٠٩(٢٥٤٨٠)، والبخاري٢/١٣٨(١٥٥٠)، وابن ابي حاتم في العلل٣/٢٥٦ مسألة(٨٤٣)، والدارقطني في العلل١٥/١٤٧مسألة(٣٩٠٦)، وأبو نعيم في الحلية٩/٢٨، والبيهقي في الكبرى ٥/٤٤(٩٢٩٦).

داود[١]). ومن قرائن الترجيح، ترجيح رواية الثوري على رواية شعبة عند الاختلاف في الأعم الأغلب، فكيف وقد اتفق الجمع مع الثوري على شعبة.

والخطأ من شعبة لا من الأعمش؛ لعدم المتابع له، ولاتفاق أصحاب الأعمش عن الأعمش، لا سيما وأنَّ لشعبة أوهام في أسانيد الأحاديث.

وأيضاً الخطأ من شعبة، وليس ممن رواه عنه؛ لاتفاق أصحاب شعبة: (الطيالسي، وأبو عامر العقدي، وغندر محمد بن جعفر، وروح، ويحيى بن سعيد)[٢].

وللإمام البخاري(٢٥٦هـ) تصرُّف دقيق في صحيحه، إذْ أخرج رواية شعبة معلقة عنه بعد أن أخرج رواية أبي معاوية، وسفيان الثوري، وهذا يدلُّ على أنَّه يضعفها[٣].

ونص الدارقطني(٣٨٥هـ) على أنَّ الوهم من شعبة بن الحجاج[٤].

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث شعبة عن الأعمش وهمٌ؛ لمخالفة شعبة أصحاب الأعمش، وعدم وجود من تابع شعبة على روايته، وأنَّ الوهم من شعبة وليس ممن رواه عنه؛ لاتفاق من رواه عنه. والله أعلم.

---

(١) وإسرائيل، وعبيدة بن حميد، وسعيد بن الصلب، وعبد الله بن داود ذكر روايتهم الدارقطني في العلل١٥/ ١٤٧ مسألة(٣٩٠٦).

(٢) ينظر: تخريج الحديث في نص المسألة.

(٣) ينظر: صحيح البخاري٢/١٣٨(١٥٥٠).

(٤) العلل؛ للدارقطني في العلل١٥/١٤٧مسألة(٣٩٠٦).

● **المثال الثاني: إعلال رواية من رواه عن الراوي؛ لمخالفة روايتهم ما رواه أصحاب الراوي المتقنون:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو أحمد الزبيري[١]، وروح بن عبادة[٢]، عن سفيان الثوري، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبد الله، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – : ((**لكل نبي ولاة من النبيين، وإن وليي منهم وخليلي: أبي إبراهيم**، ثم قرأ: {**إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه**}؟

فقالا جميعا: هذا خطأ؛ رواه المتقنون من أصحاب الثوري، عن الثوري، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن عبد الله، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – ؛ بلا مسروق)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي:** أعلَّ الحافظ أبو زرعة الرازي حديث الزبيري وروح بالخطأ؛ لأنَّهما خالفا أصحاب سفيان الثوري المتقنين، ولم يجعل الوهم من سفيان الثوري، بأنَّه مرَّة رواه كذا، ومرة كذا، لأنَّ سفيان الثوري من الأئمة الثقات، لا يلصق الوهم به إلا لقرائن قوية، وكون الزبيري وروح قد رووه عنه لا يعني أنَّ الوهم من سفيان، بأنَّه مرَّة أسنده ومرة قصَّر فيه؛ وذلك أنَّ الثقات الأئمة الأثبات أصحاب سفيان الثوري لم يختلفوا عليه، وفي هذا دلالة على أنَّ الوهم ممن رواه عن سفيان لا منه.

وعند تخريج الحديث وجمع طرقه، ينحصر الاختلاف على الثوري على وجهين:

الوجه الأولى: ما رواه الزبيري، وروح، ومحمد بن عبيد الطنافسي[٤]، ومحمد بن عمر الواقدي، أربعتهم عن سفيان، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبدالله –رضي الله عنه– به.

---

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المسند١/١٩٩(٢٩٤)، الترمذي٥/٢٢٣(٢٩٩٥)، والبزار ٥/٣٤٥(١٩٧٣)، ٣٥١(١٩٨١)، والطبري في تفسيره٦/٤٩٨(٧٢١٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٣/٤١(١٠٠٩)، والشاشي في مسنده١/ ٤٠٣ (٤٠٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره١/٣٢٧(٧٣١).

(٢) لم أجد من أخرج روايته.

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/١١٣-١١٥مسألة(١٦٧٧).

(٤) أخرج روايته: الحاكم في المستدرك٢/٣٢٠(٣١٥١).

وتابعهم متابعة قاصرة أبو الأحوص سليم بن سليم[١]، عن سعيد بن مسروق، عن أبي الضحى، عن مسروق به.

الوجه الثاني: وهو الذي رجَّحه أبو زرعة؛ لأنَّه من رواية الثقات الأثبات عن الثوري، رواه: (يحيى بن سعيد القطان[٢]، ووكيع بن الجراح[٣]، وعبد الرحمن بن مهدي[٤]، وإبراهيم بن سعد[٥]، وأبو نعيم الفضل بن دكين[٦]، ومعاوية بن هشام[٧])، جميعهم رووه عن سفيان، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن عبد الله، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– ؛ بلا مسروق.

وإلى هذا ذهب أبو زرعة، وأبو حاتم كما سبق قوليهما.

وقال الإمام الترمذي(٢٧٩هـ): (هذا أصح من حديث أبي الضحى عن مسروق)[٨].

وقال البزار(٢٩٢هـ): (وهذا الحديث لا نعلم أحداً وصله إلا أبو أحمد، عن الثوري، ورواه غير أبي أحمد، عن الثوري، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن عبد الله)[٩]. وقال أيضاً: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا بهذا الإسناد متصلاً)[١٠].

---

(١) أخرج روايته: سعيد بن منصور في سننه٣/١٠٧٤(٥٠١). وفي القلب منها شيءٌ؛ وذلك محقق كتاب سنن سعيد بن منصور ذكر أنَّ عبارة (عن مسروق) ليست في أصل المخطوط التي اعتمدها في تحقيق الكتاب، وأنه ذكرها لوجود الحديث بهذا الإسناد في بعض المصادر التي نُقلت من سنن سعيد بن منصور، وهو تفسير ابن كثير، فيا الله، أيُّ تحقيق هذا !!!

والذي يظهر –والله أعلم– أنَّ قوله: (عن مسروق) ليست ثابتة في هذا الإسناد؛ لعدم وجودها في النسخة المحققة، وعدم ذكر العلماء المتقدمون لها، وأنَّ المحقق أبعد النجعة في إقحامها في النص، وليته ما فعل.

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد٧/١٦٧(٤٠٨٨).

(٣) أخرج روايته: الإمام أحمد١/٣٤٨(٣٨٠٠)، والترمذي٥/٢٢٣(٢٩٩٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره٢/٦٧٤(٣٦٥٦).

(٤) أخرج روايته: الإمام أحمد٧/١٦٧(٤٠٨٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره٢/٦٧٤(٣٦٥٦).

(٥) أخرج روايته: ابن المنذر في الأوسط١/٢٤٧(٥٨١٢).

(٦) أخرج روايته: الترمذي٥/٢٢٣(٢٩٩٥)، والطبري في تفسيره٦/٤٩٩(٧٢١٧).

(٧) أخرج روايته: الخطيب البغدادي في تأريخ بغداد٥/٣٦٤ترجمة(٢١٩١).

(٨) سنن الترمذي٥/٢٢٣عقب(٢٩٩٥).

(٩) مسند البزار٥/٣٤٥عقب(١٩٧٣).

(١٠) مسند البزار٥/٣٥١عقب(١٩٨١).

والذي يترجح رواية الوجه الثاني؛ لأنَّه من رواية الثقات الأثبات عن الثوري؛ ولاتفاقهم عليه.

أمَّا الوجه الأول، فهو مرجوح، فالزبيري متكلمٌ في روايته عن الثوري خاصة(١)، وقد أنكر أهل العلم روايته هذه عن الثوري. ومتابعة محمد بن عمر الواقدي لا قيمة لها؛ لأنَّ الواقدي متروك الحديث(٢). ومتابعة روح فيها نظر، فهو وإن كان ثقة(٣) إلا أنَّه قد خالف أصحاب سفيان الأثبات، وقد أنكر روايته أبو حاتم وأبو زرعة، ولا يعلم صحة إسنادها إلى روح. ومتابعة محمد بن عبيد الطنافسي(٤) لهم، عن سفيان لا تقوى على ترجيح ذلك.

أمَّا متابعة أبي الأحوص سليم بن سليم(٥)، عن سعيد بن مسروق، به موصولاً؛ فهي مرجوحة؛ لمخالفة سفيان الثوري لها؛ إذْ رواه عن أبيه بلا مسروق، وهو إمامٌ، ومن أثبت الناس في أبيه. والصواب أنَّ روايته موافقه لمن رواه عن الثوري بلا (مسروق) كما سبق بيانه عند ذكر تخريجها.

لذا فالراجح قول أبي زرعة، وأبي حاتم، والترمذي، والبزار، وهو بلا (مسروق)، وعلى هذا، يكون الحديث منقطعاً؛ فأبو الضحى لم يلق عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه–(٦).

---

(١) لخَّص الحافظ ابن حجر القول فيه، فقال: (محمد بن عبد الله ان الزبير بن عمر بن درهم الأسدي، أبو أحمد الزبيري، الكوفي، ثقةٌ، ثبتٌ إلا أنَّه قد يخطىء في حديث الثوري من التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين ع). التقريب:٤٨٧ترجمة(٦٠١٧).

(٢) هو (محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، الواقدي، المدني، القاضي، نزيل بغداد، متروكٌ مع سعة علمه، من التاسعة مات سنة سبع ومائتين وله ثمان وسبعون ق). التقريب:= = ٤٩٨ترجمة(٦١٧٥).

(٣) هو (روح ان عبادة بن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد البصري، ثقةٌ، فاضلٌ، له تصانيف، من التاسعة مات سنة خمس أو سبع ومائتين ع). التقريب: ٢١١ترجمة(١٩٦٢).

(٤) قال الحافظ ابن حجر: (محمد بن عبيد بغير إضافة ابن أبي أمية الطنافسي، الكوفي، الأحدب، ثقةٌ يحفظ، من الحادية عشرة مات سنة أربع ومائتين ع). تقريب التهذيب: ٤٩٥ترجمة(٦١١٤).

(٥) قال الحافظ ابن حجر: (سلام بن سليم الحنفي، مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، ثقةٌ، متقنٌ، صاحب حديث، من السابعة مات سنة تسع وسبعين ع). تقريب التهذيب: ٢٦١ترجمة (٢٧٠٣).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٦/١٢١ترجمة(٣٥٦٤)، و٢٧/٥٢٠ترجمة(٥٩٣١).

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث الزبيري وروح ومن تابعهم عن سفيان مرجوح؛ لمخالفة أصحاب سفيان المتقنين لهم، وأنَّ متابعة أبي الأحوص، عن سعيد بن مسروق مرجوحة أيضاً؛ لمخالفة سفيان الثوري لها. ومن هنا يتبيَّن أنَّ رواية أصحاب الراوي من القرائن التي يصار إليها عند الاختلاف. والله أعلم.

المبحث الحادي والعشرون

مسائل متفرقة من الإعلال؛ لأبي زرعة الرازي؛ وفيه عشرة مطالبٍ[١]:

المطلب الأول

إعلال الحديث بكلام غيره من أهل العلم

قد يعلُّ الحافظ أبو زرعة الرازي الحديثَ بكلام غيره من أهل العلم، وهذا يدل على تواضع أبي زرعة الرازي، وأنَّه لم يكن ممن يتجاهل قرنائه أو ممن يتقدمه من أهل العلم، بل كان ينقل من كلامهم في إعلال الأحاديث أو نقد الرجال.

وكلامه يجيئ على صورتين اثنتين، وهما كما في الأمثلة:

● **المثال الأول**: إعلال الحديث بكلام غيره ثم شرحه لذلك الإعلال: قال ابن أبي حاتم: (قال أبو محمد: وذكر أبو زرعة عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن محمد بن فضيل[٢]، عن الأعمش، عن أبي وائل؛ قال: صليت خلف علي، فكان يسلم عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله.

قال أبو زرعة: قال ابن نمير: هذا خطأ، ولم يبين الصحيح ما هو.

فقال أبو زرعة: الصحيح: الأعمش[٣]، عن أبي رزين، عن علي.

قلت: كذا رواه الثوري[٤]، عن الأعمش)[٥].

● **بيان إعلال الحافظ أبو زرعة الرازي**: أعلَّ الحافظ أبو زرعة حديث محمد بن فضيل بكلام ابن نمير، ثمَّ راح يفصل إعلال ابن نمير المجمل بقوله: (ولم يبين الصحيح ما هو)، ثمَّ أعقبه مبيناً ما أجمله ابن نمير: (الصحيح: الأعمش، عن أبي رزين، عن علي-رضي

---

(١) وقد دمجت في هذا المبحث الكلام النظري والتطبيقي سواء؛ وذلك أنَّها مسائل متفرقة، وأنَّ بعضها لا يحتمل التنظير له إلا بسطرٍ أو سطرين.

(٢) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف١/٢٩٩(٣٠٦٨).

(٣) أخرج روايته: ابن أبي شيبة١/٣٠٢(٣٠٩٩)، الطحاوي في شرح معاني الآثار١/٢٧٠ (١٤٩٩).

(٤) أخرج روايته: عبد الرزاق في المصنف٢/٢١٩(٣١٣٣).

(٥) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٢/٤٧١-٤٧٢ مسألة(٥٢٧).

الله عنه-).

وبيان ذلك أنَّ محمد بن فضيل[١] وهم في حديثه عن الأعمش، عن أبي وائل، وأنَّ الصواب، عن الأعمش، عن أبي رزين. كما رواه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج[٢]، وأنَّ محمد بن فضيل قد خالف هذين الجبلين. هذا بيان ما ذهب إليه ابن نمير، وأبو زرعة الرازي، وابن أبي حاتم.

هذا، وقد توبع الأعمش متابعة تامة[٣] في روايته لهذا الحديث، فرواه عاصم، والمغيرة[٤]، وإسماعيل بن عيَّاش[٥]، عن أبي رزين به.

وقد جاء الحديث من طريق أبي وائل عن علي -رضي الله عنه-.

فرواه زهير بن محمد[٦]، عن أبي إسحاق عن شقيق بن سلمة[٧]، عن علي -رضي الله عنه- أنَّه كان يُسلِّم في الصلاة عن يمينه وعن شماله.

ومقصد ابن نمير وأبي زرعة هو الإعلال النسبي لا مطلق الإعلال، أي أنَّ الحديث لا يصح من طريق الأعمش إلا عن أبي رزين كما رواه شعبة وسفيان الثوري؛ بدليل قول أبي زرعة: الصحيح: الأعمش، عن أبي رزين، عن علي-رضي الله عنه-. أي أنَّه لا يصح من طريق الأعمش إلا هكذا، وهو ما يسمى بالإعلال النسبي.

---

(١) هو (محمد بن فضيل بن غزوان، بفتح المعجمة وسكون الزاي، الضبي، مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوقٌ، عارفٌ، رمي بالتشيع، من التاسعة مات سنة خمس وتسعين ومائة ع). التقريب: ٥٠٢ترجمة(٦٢٢٧).

(٢) أخرج روايته: الإمام الشافعي في الأم١٧٤/٧، ومن طريقه البيهقي معرفة السنن والآثار٩٦/٣(٣٨٥٢).

(٣) فيما رواه عنه معمر والثوري كما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف٢١٩/٢(٣١٣١). وتعد متابعة قاصرة للثوري وشعبة، ولم أذكر في المتن أنَّهما توبعا على روايتهم؛ لأنَّهما لا يفتقران إلى متابعة غيرهم.

(٤) الأم؛ للإمام الشافعي١٧٤/٧، ومن طريقه البيهقي معرفة السنن والآثار٩٦/٣(٣٨٥٢).

(٥) ابن أبي شيبة في المصنف٢٩٩/١(٣٠٦٩).

(٦) أخرج روايته: ابن المنذر الأوسط٢٢١/٣(١٥٤٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٠/١(١٥٠٢).

(٧) هو أبو وائل.

والتسليم عن اليمين وعن الشمال ثابتٌ عن سيدنا علي –رضي الله عنه–، فرواه أيضاً: همام بن يحيى[١]، وعبيد بن عمرو القيسي[٢]، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي أنَّه: (صلَّى خلف علي –رضي الله عنه– وابن مسعود، فكلاهما يسلم عن يمينه، وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله).

ورواه أبو بكر بن عياش[٣]، عن أبي إسحاق، عن بريد بن أبي مريم، عن أبي موسى، قال: (صلَّى بنا عليٌّ يوم الجمل صلاة ذكَّرنا صلاة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فإمَّا أن نكون نسيناها، وإما أن نكون تركناها، فسلم على يمينه وعلى شماله)[٤].

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث الأعمش، عن أبي وائل هذا، وهم فيه محمد بن فضيل، وأنَّ الصواب: الأعمش، عن أبي رزين، كما رواه شعبة وسفيان، وأنَّ إعلالهم هذا نسبي، بالنسبة لحديث الأعمش، وأنَّ الحديث صح عن أبي وائل من غير طريق الأعمش. والله أعلم.

---

(١) الأوسط؛ لابن المنذر٣/٢٢١(١٥٤٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار١/٢٧٠(١٥٠٣).

(٢) البزار٢/٢١٢(٥٩٩)، والطبراني في الكبير١٠/١٢٧(١٠١٩٢)، وقال البزار عقيبه: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث عطاء، عن أبي عبد الرحمن، عن علي رضي الله عنه، وعبد الله مسندا إلا من حديث عبيد بن عمرو، وعبيد بن عمرو رجل من أهل البصرة لين الحديث). وفيما قال نظرٌ؛ وذلك أنَّ همام بن يحيى تابعة عليه متابعة تامة.

(٣) شرح معاني الآثار؛ للطحاوي١/٢٦٧(١٥٨٨)

(٤) سنن ابن ماجه١/٢٩٦(٩١٧).

● **المثال الثاني: إعلال الحديث باقتصاره على كلام غيره:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه سويد بن سعيد[١]، عن عبد الرحمن بن أبي الرجال، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال النَّبيُّ –صلى الله عليه وسلم–: ((**من قال في ديننا برأيه، فاقتلوه**))؟

قال أبو زرعة: سمعت يحيى بن معين يقول – وقيل له: روى سويد هذا الحديث فقال –: ينبغي أنْ يُبدأ بسويد فيستتاب)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** اقتصر الحافظ أبو زرعة في إعلال هذا الحديث على كلام الإمام يحيى بن معين، وهو قوله: (ينبغي أنْ يُبدأ به فيستتاب)، وهذا الإعلال من يحيى لا يراد حقيقته[٣]، وإنما هو للمبالغة؛ لنكارة هذا الحديث الذي رواه

---

(١) أخرج روايته: أبو زرعة في الضعفاء٢/٤٠٩، وابن عدي في الكامل٥/٤٦٦، وتمام في فوائده٢/٢٠٣(١٥٣٣)، والهروي في ذم الكلام٢/١٠٠(٢٥٥)، وابن مطيع في أماليه(٤٦)، والخطيب في الفقيه والمتفقه١/٢٥٧(٤٦٩)، وفي تأريخ بغداد؛ له١٠/٣١٦.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/١١١-١١٢مسألة(١٣٧٣). وجاء في الضعفاء؛ لأبي زرعة رواية البرذعي٢/٤١٠: (قلنا ليحيى بن معين: إنَّ سويد بن سعيد يُحدِّث عن ابن أبي الرجال، عن ابن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر أنَّ النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– قال: ((من قال في ديننا برأيه فاقتلوه))؟ فقال يحيى: سويد ينبغي أن يبدأ به فيقتل).

(٣) للإمام يحيى بن معين أقوالٌ شديدة غريبة في سويد بن سعيد الحدثاني؛ عندما حدَّث بأحاديث منكرة، من هذه الأقوال: الأول: أنَّه حلال الدم. الثاني: سويد مات منذ حين. الثالث: أنْ يبدأ به فيقتل. أو يستتاب. الرابع: لو كان عندي سيف ودرقة لغزوته. أو فرس ورمح. ينظر: المجروحين؛ لابن حبان١/٣٥٢ترجمة(٤٥٦)، والكامل؛ لابن عدي٤/٤٩٦ترجمة(٨٤٨)، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٢/٢٤٧ترجمة(٢٦٤٣).

وهذا يعدُّ من أمثلة المبالغة في الجرح، وتحرير أمره ليس كما قال الإمام يحيى، وإنَّما هو في الأصل صدوق كما سيأتي، لكنه أُتي من التدليس، حيث كان يكثر منه، وأنَّه كان عمي فصار يلقن ما ليس من حديثه فيحدث به. إلا أنَّ هذا التشدد في سويد، مشعرٌ بأنَّه صدر مصدر الغضب للدين، فالإمام يحيى محمودٌ على حسن قصده فيه إن شاء الله، أمَّا الذي يهمنا فهو منزلة الراوي في روايته. ولما كان الإمام يحيى له هكذا كلام، أطلق عليه بعض المتأخرين نعت التشدد، وهذا إن أريد به أنه كان يجرح بالغلطة، فليس صواباً، فقد وثق وأثنى على كثيرين نالهم غيره بالجرح، بل طريقته من أسد الطرق وألصقها بالعدل، لكنه كان كثير الكلام في النقلة، حتى قل أن يوجد راو ممن تقدمه أو كان في زمانه لم ينزله يحيى منزلته من تعديل أو جرح؛ لذا صح أن يكون من سكت عنه ألصق بالتعديل منه بالجرح. لذا ربما شدد في عبارة الجرح تارة في رواة قليلين من أجل ما بدا له فيهم من استحقاق ذلك التشديد، ولم يكن عادة مطردة له، بل عادته الاعتدال في العبارة. ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع١/٢٢٨.

سويد[١]، وأنَّه ليس عن ابن أبي الرجال كما رواه سويدٌ، وإنما هو عن إسحاق بن نجيح[٢]، الكذَّاب[٣].

قال الحافظ ابن عدي(٣٦٥هـ): (وإنَّما قال يحيى هذا؛ لأنَّ ابن أبي الرجال لا يحتمل مثل هذه الرواية، وإسحاق بن نجيح يحتمل)[٤]. أي أنَّ هذا الحديث كذبٌ، ويبعد على بن أبي الرجال اصطنعه، وإنما هو لإسحاق بن نجيح.

فالحديث حديث إسحاق بن نجيح، وليس لابن أبي الرجل ناقة ولا جمل بل وليس له قشة فيه. قال الحافظ الدارقطني(٣٨٥هـ): (غريب من حديث الأوزاعي عن نافع، تفرد به إسحاق بن نجيح الملطي عنه)[٥].

قال العلامة ابن الجوزي(٥٩٧هـ): (هذا حديث لا يصح، تفرد به إسحاق، وهو المتهم به، وكان يضع الحديث، شهد عليه بذلك يحيى[٦]، والفلَّاس[٧]، وابن حبان[٨]، وهو

---

(١) هو: (سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل، ثمَّ الحدَثَاني بفتح المهملة والمثلثة، ويقال له: الأنباري، بنون ثم موحدة، أبو محمد، صدوق في نفسه، إلا أنَّه عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول، من قدماء العاشرة مات سنة أربعين وله مائة سنة م ق). تقريب التهذيب:٢٦٠ترجمة(٢٦٩٠).

(٢) أخرج روايته: ابن عدي في الكامل١/٥٣٩، والدارقطني كما في أطراف الغرائب ٢/٤٥٩ (٣٢٧٠)، والهروي في ذم الكلام٢/١٠٠(٢٥٥)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ١/٢٥٧(٤٦٩)، وتأريخ بغداد؛ له٧/٣٢٩، وابن الجوزي في الموضوعات٣/٩٤.

(٣) هو (إسحاق بن نجيح، الملطي، أبو صالح أو أبو يزيد، نزيل بغداد كذبوه من التاسعة تمييز). تقريب التهذيب: ١٠٣ترجمة(٣٨٨).

(٤) الكامل؛ لابن عدي١/٥٤٠.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد٢/٤٥٩(٣٢٧٠).

(٦) كما في تأريخه رواية ابن محرز٥١: (اسحاق بن نجيح الملطكي، كذاب عدو لله، رجل سوء خبيث). وفي رواية الدوري٤/٤٣٤(فضعفه قال: لا رحمه الله).وقال البخاري في التأريخ الكبير١:٤٠٤ترجمة(١٢٩٣): (منكر الحديث)، وقال الجوزجاني في أحوال الرجال ترجمة(٣٢٠): (غير ثقة، ولا من أوعية الأمانة)، وقال الإمام مسلم في الكنى ترجمة(١٦٥٥): (متروك الحديث). وقال النسائي في الضعفاء والمتروكون ترجمة(٤٨): (متروك الحديث). وكذَّبه آخرون. ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٢/ ٢٣٥ ترجمة (٨٣٢)، والكامل؛ لابن عدي١/٥٤٥ ترجمة(١٥٥)، وتهذيب الكمال؛ للمزي٢/٤٨٦ ترجمة (٣٨٧).

(٧) كما في تهذيب الكمال؛ للمزي٢/٤٨٦ترجمة(٣٨٧): (كذاب، كان يضع الحديث).

(٨) في المجروحين١/١٣٤ترجمة(٥٧): (دجال من الدجاجلة، كان يضع الحديث على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صراحاً).

غيَّر إسناده، فتارة يرويه عن الأوزاعي، وتارة عن عبد العزيز عن نافع، وتارة عنهما عن نافع، وهذا من فعله فإنه معروف بهذا.

وأما رواية سويد عن ابن أبي الرجال، فقد اعتذر قوم لسويد، فقالوا: وَهِمَ، وأراد أنْ يقول: إسحاق، فقال: ابن أبي الرجال، على أنَّ هذا الاعتذار لم يقبله كثير من العلماء)[١].

وكأنَّ سويد بن سعيد نُبِّه على وهمه فانتبه، فرواه على الصواب عن إسحاق بن نجيح[٢] بدل ابن أبي رواد. قال أبو زرعة الرازي ليحيى بن معين: (وقد رواه لغيرك، عن إسحاق. فقال: عسى[٣] قيل له فرجع)[٤].

قال الحافظ ابن عدي(٣٦٥هـ): (وهذا الحديث قد يتلوَّن فيه سويد بن سعيد، فمرة يرويه هكذا، عن ابن أبي الرجال، ومرَّة يرويه عن إسحاق بن نجيح، عن ابن أبي رواد)[٥].

● **خلاصة القول**: إنَّ إعلال الإمام ابن معين كان في محلِّه لهذا الحديث، وأنَّ الوهم من سويد بن سعيد الحدثاني، إلا أنَّ كلام ابن معين ليس على ظاهره، وإنما هو للمبالغة؛ لشدَّة وهم سويد فيه. وقد يقتصر أبو زرعة على ذكر إعلال من سبقه للأحاديث.

---

(١) الموضوعات؛ لابن الجوزي٣/٩٥.

(٢) أخرج روايته: ابن عدي في الكامل١/٥٣٩، وابن الجوزي في الموضوعات٣/٩٥.

(٣) في الأصل: (عمي)، والتصحيح من تأريخ بغداد؛ للخطيب١٠/٣١٦، وتهذيب الكمال؛ للمزي١٢/٢٥٣، وسير أعلام النبلاء؛ للذهبي١١/٤١٤. ولم يتنبَّه محقق الضعفاء إلى هذا الوهم على الرغم من أنَّ جهده في تحقيق الكتاب كبير ! ومن هنا يتبيَّن أنَّ ضبط النص ليس بالأمر الهين، إذْ لا بدَّ من مراجعة الموارد التي نهل منها المؤلِّف، والموارد التي استقت منه، عند وجود أي لبس أو أمر مشكل، فالنص أمانة، والمحافظة عليه أمانة وديانة.

(٤) الضعفاء؛ لأبي زرعة الرازي٢/٤١٠.

(٥) الكامل؛ لابن عدي٥/٤٦٦.

المطلب الثاني

التوقف في إعلال الحديث

لا شكَّ أنَّ الحافظ أبا زرعة الرازي من الأئمة الكبار كما سبق بيانه في الفصل الأول، وهذا الأمر لا ريب فيه ولا شك.

ولكن كونه من كبار الأئمة لا يمنع أنْ يتوقَّف في بعض الأحاديث التي لم تظهر له قرائن ترجيح بعض الوجوه على بعضها الآخر، وهذا الأمر إنْ دلَّ على شيء فإنَّما يدل على أمرين اثنين:

الأول: ورع أئمة الحديث؛ فأبو زرعة –رحمه الله تعالى–؛ هو من هو، إلا أنَّه لم يمنعه عدم علمه بهذا الحديث أنْ يقول: لا أعلم .

الثاني: أنَّ الأئمة لم يتكلموا في حديث واحدٍ بهواهم؛ وإنما كانوا ينقدون الأحاديث لما لديهم من علمٍ غزيرٍ جاء عن كثرة السفر والترحال من بلدٍ إلى بلدٍ، حتى لو دخل رواة الحديث جحر ضبٍّ؛ لاتبعوهم؛ قربةً؛ ومحبة؛ وخدمة؛ لسنة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– .

● **المثال الأول: قد يوقف في الترجيح والإعلال؛ لأنَّه لا يحفظه**[1]: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن عبد الله الخزاعي، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة رفعه؛ قال: ((لا **يسأل الله عبد الجنة سبع مرات إلا قالت الجنة: اللهم ارزقه مني**))؟

قال أبي: رواه جماعة عن حماد فأوقفوه ولم يرفعوه، والصحيح موقوف.

وسألت أبا زرعة عنه؟

فقال: لا أحفظه، لا أدري ما أقول لك فيه!)[2].

● **بيان كلام الحافظ أبي زرعة الرازي**: توقف الحافظ أبو زرعة في حديث محمد ابن عبد الله الخزاعي، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، ولم يقض فيه بشيء، وعلل ذلك؛ بأنَّه لا يحفظه، فلا يدري الصحيح ما

---

(١) وهنا لا يحفظه أي من جميع طرقه أو لا يحفظ الراجح فيه.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/٣٩٦مسألة(٢٠٧٠).

هو.

وهذا التوقف يدل على مزيد علم وورعٍ من هؤلاء الأئمة، أمَّا العلم فيدل أنَّ أعلال أبي زرعة الرازي للأحاديث كان عن خبرة تامَّة بها، فلا يستدرك عليهم إذا أعلموا الأحاديث اللهم إلا إذا كان ثمة اختلاف بينهم.

وأمَّا الورع، فهو أنَّه توقف في حديث لا يحفظه، ولم يرجح فيه بناء على مجرد الظن ومحفوظه لكثرة الأحاديث كما سبق بيان ذلك.

وهذا الحديث الذي توقف فيه أبو زرعة قد وقع فيه اختلاف:

فجاء عن جرير[١]، عن يونس بن خباب، عن أبي حازم، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– مرفوعاً به عن يونس مباشرة من غير ذكر ليث بن أبي سليم به.

قال المنذري(٦٥٦هـ): (رواه أبو يعلى بإسناد على شرط البخاري ومسلم)[٢]. وصححه الشيخ الألباني(١٤٢٠هـ)[٣].

كذا اغترا بظاهر إسناده! إلا أنَّ الصواب فيه أنَّه معلول، فقد رواه جرير[٤]، عن ليث بن أبي سليم، عن يونس، عن أبي حازم، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال: ((**ما استجار عبد من النار سبع مرات إلا قالت النار: يا رب إن عبدك فلاناً استجارك مني فأجره، ولا يسأل الله الجنة سبع مرات إلا قالت الجنة: يا رب إن عبدك فلانا سألني فأدخله**)). وهذا إسناد ضعيف جداً؛ من أجل الليث بن سليم[٥]. فبان أنَّ في الحديث الليث بن أبي سليم، وأنَّ جرير[٦] قد أسقطه من الإسناد الأول، إمَّا تدليساً وإما وهماً؛ فهو صاحب أوهام إذا حدَّث من حفظه، سيما في آخر عمره.

---

(١) أخرج روايته: أبو يعلى في مسنده١١/٥٤(٦١٩٢)، وأبو نعيم في صفة الجنة١/٩١(٦٨)، ، وابن فاخر الأصبهاني في موجبات الجنَّة(٥٢)،

(٢) الترغيب والترهيب؛ للمنذري٤/٣٣٤(٥٥٢١).

(٣) في تعليقه على الترغيب والترهيب حاشية(١).

(٤) أخرج روايته: إسحاق بن راهويه في مسنده١/٢٤٩(٢١٣)، والبيهقي في الدعوات الكبير١/٤٣١(٣٢١)

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) هو (جرير بن عبد الحميد بن قُرْط بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة، الضبي الكوفي، نزيل الري وقاضيها، ثقةٌ، صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة ثمان وثمانين وله إحدى وسبعون سنة ع). التقريب:١٣٩ترجمة(٩١٦).

وقد رواه أبو علقمة، واختلف عليه[١]:

فرواه شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبي علقمة قوله.

ورواه شعبة، عن يونس بن خباب، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– مرفوعاً به.

قال الطيالسي(٢٠٤هـ)[٢]: (حدَّثنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، قال: سمعت أبا علقمة، قال شعبة: وحدثني يونس بن خباب، سمع أبا علقمة، عن أبي هريرة، ولم يرفعه يعلى إلى أبي هريرة، قال: (من قال: أسأل الله الجنة سبعاً، قالت الجنة: اللهم أدخله الجنة ومن استعاذ من النار، قالت النار: اللهم أعذه من النار).

والراجح هو رواية يعلى بن عطاء، عن أبي علقمة في جعل الحديث من قول أبي علقمة؛ لأنَّ يعلى ثقة[٣]، وأنَّ رواية الرفع منكرة؛ لتفرد يونس بن خباب[٤] بها مع ضعفه، ولمخالفته يعلى بن عطاء.

● **خلاصة القول**: إن الصواب في الحديث لا يصحُّ مرفوعاً، وإنَّما هو موقوفٌ على أبي هريرة –رضي الله عنه– أو مقطوعٌ من كلام يعلى بن عطاء.

وقد رجَّح الوقف أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ)[٥]، والدارقطني(٣٨٥هـ)؛ إذْ قال: (والأشبه بالصواب من ذلك قول من قال عن أبي علقمة، عن أبي هريرة)[٦].

---

(١) وينظر: العلل؛ للدارقطني١١/١٨٩مسألة(٢٢١٣).

(٢) في مسنده٤/٣٠٥(٢٧٠٢).

(٣) قال الحافظ في التقريب٦٠٩ترجمة(٧٨٤٥): (يعلى بن عطاء العامري، ويقال: الليثي الطائفي، ثقةٌ، من الرابعة، مات سنة عشرين أو بعدها ر م ٤).

(٤) هو (يونس بن خباب بمعجمة وموحدتين الأسيدي، مولاهم الكوفي، صدوقٌ يخطىء، ورمي بالرفض، من السادسة بخ ٤). التقريب: ٦١٣ترجمة(٧٩٠٣).

(٥) كما تقدَّم في أصل المسألة.

(٦) في العلل١١/١٩٠مسألة(٢٢١٣).

● **المثال الثاني: قد يتوقف في الترجيح؛ لعدم توفر قرائنه، ثم يرجح بعد ذلك بلفظ (أشبه)؛ لقرائن محتملة؛ ولكون كلا الطريقين غير محفوظين:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس المدني[١]، عن عمرو بن أبي عمرو، سمعت أنس، يقول: عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – قال: ((**لست من دَدٍ، ولا دَدٌ مني**))؟

قالا: يعني: لست من الباطل، ولا باطل مني.

وقالا: هكذا رواه أبو زكير.

ورواه الدراوردي[٢]، عن عمرو، عن المطلب بن عبد الله، عن معاوية بن أبي سفيان، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – .

قلت لأبي زرعة: أيهما عندك أشبه؟ قال: الله أعلم، ثمَّ تفكر ساعة، فقال: حديث الدراوردي أشبه.

وسألت أبي؟ فقال: حديث معاوية أشبه)[٣].

● **بيان ترجيح الحافظ أبي زرعة:** توقف الحافظ أبو زرعة في بدء الأمر، ثمَّ تفكَّر ساعة، فرجَّح رواية الدراوردي عن عمرو، عن المطلب بن عبد الله، عن معاوية بن أبي سفيان –رضي الله عنه– على رواية يحيى بن محمد بن قيس المدني، عن عمرو ابن أبي عمرو، عن أنسٍ –رضي الله عنه–، وترجيحه هذا نسبياً، لا يقصد منه صحة الحديث، وإنما هو أصح الطريقين في رواية هذا الحديث مع كونهما غير ثابتين جميعاً.

---

(١) أخرج روايته: البخاري في الأدب المفرد١/٣٦٢(٧٨٥)، والبزار١٢/٣٤٥(٦٢٣١)، والدولابي في الأسماء والكنى٢/٥٥٥(٩٩٨)، والطبراني في الأوسط١/١٣٢(٤١٣)، وابن عدي في الكامل٩/١٠٥، والدارقطني في الثاني من الأفراد(٣٧)، والبيهقي في الكبرى١٠/٢١٧ (٢١٤٩٣)، وفي الآداب؛ له١/٢٨٥(٦٣)، وابن عساكر في تأريخه٣٨/ ٣٦٩، وعلقه العقيلي في الضعفاء عن عمرو٤/٤٢٧.

(٢) أخرج روايته: الطبراني في الكبير١٩/٣٤٣(٧٩٤)، والبيهقي في الكبرى١٠/٢١٧(٢١٤٩٣). وذكره الدارقطني عن الدراوردي في العلل١٢/٢١٤مسألة(٢٤٩٦).

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٦/٤٣٣-٤٣٤مسألة(٢٢٩٥).

وعبَّر بترجيحه بلفظ (أشبه)، وهذا اللفظ يعبر به الأئمة عند عدم توفر القرائن الكافية للجزم بالترجيح.

وإلى ذهب أبو حاتم(٢٧٧هـ) إلى قول أبي زرعة كما سبق ذكره في المسألة.

ومما يدل على أنَّ أبا زرعة لم يقصد التصحيح المطلق بقوله أنَّ رواية الدراوردي أشبه؛ أنَّ الحديث معلولٌ غير ثابت من كلا الوجهين، وقد أعله جمع من الأئمة بأمور منها:

أولاً: الغرابة: قال الدارقطني(٣٨٥هـ): (غريب من حديث عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن أنس بن مالك، لم يروه عنه غير أبي زُكَير يحيى بن محمد بن قيس)[١].

ثانياً: التفرد: قال البزار(٢٩٢هـ): (وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا، عن أنس، ولا نعلم رواه عن عمرو بن أبي عمرو إلا يحيى بن محمد بن قيس)[٢].

وقال الطبراني(٣٦٠هـ): (لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو إلا أبو زكير)[٣].

وقال ابن عدي(٣٦٥هـ): (وهذا الحديث أيضا يعرف بيحيى بن قيس المعروف بأبي زكير بن عمرو بن أبي عمرو)[٤].

ثالثاً: النكارة: قال الهيثمي(٨٠٧هـ): (وفيه يحيى بن محمد بن قيس، وقد وثق، ولكن ذكروا هذا الحديث من منكرات حديثه، والله أعلم)[٥].

رابعاً: الإرسال، سبق أنَّ عبد العزيز الدراوردي رواه عن عمرو، عن المطلب بن عبد الله، عن معاوية بن أبي سفيان –رضي الله عنه– مرفوعاً، إلا أنَّ الدارقطني حكى وجهاً آخر عن الدراوردي، وهو الإرسال، ورجَّح ذلك فقال: (اختلف فيه على عمرو بن أبي عمرو؛

---

(١) الثاني من الأفراد عقب(٣٧).

(٢) مسند البزار١٢/٣٥٤عقب(٦٢٣١).

(٣) المعجم الأوسط١/١٣٢(٤١٣).

(٤) الكامل٩/١٠٥.

(٥) مجمع الزوائد٨/٢٢٦.

فرواه أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن عمرو بن أبي عمرو، عن أنس.

وروي عن الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسلاً. والمرسل أشبه)[١].

خامساً: أضف إلى أنَّ في إسناد رواية الدراوردي المطلب بن عبد الله، وهو صدوقٌ، كثير التدليس، والإرسال[٢].

وقد جاء الحديث من رواية أبي الفضل السدوسي[٣]، عن أبيه، عن أبي عاصم النبيل، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابرٍ مرفوعاً فذكر مثله.

وإسناده فيه جهالة؛ فأبو الفضل وأبوه لا يعرفون، أضف إلى ذلك عنعنة ابن جريج وأبي الزبير[٤]. وتفرد الإسماعيلي به علة تقدح فيه.

فمن هنا تبيَّن أنَّ الحديث لا يصح من جميع طرقه وشواهده، والله أعلم.

إلا أنَّ الذي يهمنا هو علَّة ترجيح الحافظ أبي زرعة؛ لرواية الدراوردي المسندة بعد أنْ توقف، ثمَّ تفكر، فرجَّح، فالذي يظهر -والله أعلم- أنَّ أبا زرعة الرازي رجَّح رواية الدراوردي لأمور خاصة في روايته، وهي:

إنَّ الدراوردي[٥] أحفظ من يحيى بن محمَّد[٦]، هذا أولاً.

---

(١) العلل؛ للدارقطني١٢/١١٤مسألة(٢٤٩٦).

(٢) ينظر: تقريب التهذيب: ٥٣٤ترجمة(٦٧١٠).

(٣) معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي١/٣٤.

(٤) ينظر: تنبيه الهاجد؛ للحويني١/٧٩.

(٥) هو (عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني، مولاهم المدني، صدوقٌ، كان يحدث من كتب غيره فيخطىء، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر، من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين ع). التقريب: ٣٥٨ترجمة(٤١١٩).

(٦) هو (يحيى بن محمد بن قيس المحاربي، الضرير، أبو محمد المدني، نزيل البصرة، لقبه أبو زكير، بالتصغير، صدوق يخطىء كثيراً، من الثامنة بخ م د ت س ق). التقريب: ٥٩٦ترجمة(٧٦٣٩).

ثانياً: إنَّ الدراوردي زاد في الإسناد (المطلب بن عبد الله)؛ وهذا يدل على مزيد حفظٍ.

ثالثاً: إنَّ الدراوردي جعل الحديث من مسند معاوية-رضي الله عنه-، وليس من مسند أنس -رضي الله عنه-، وفي ذلك غرابةٌ؛ بخلاف الرواية أنسٍ -رضي الله عنه، والغرابة في مثل هكذا حالات تدل على الحفظ كما هو معروف من منهج أئمة النقد، فسلوك غير الجادة المطروقة من قرائن التقديم عند الاختلاف.

هذه جملة الأمور التي يمكن أن يفسر بها سبب ترجيح الحافظ أبي زرعة لرواية الدراوردي، والله أعلم.

● **خلاصة القول**: إنَّ الحديث لا يصح من جميع طرقه، وإنَّ ترجيح أبي زرعة كان نسبياً، وليس تصحيحاً مطلقاً، وأنَّ ترجيحه لرواية الدراوردي يكمن في كونه الدراوردي أحسن حالاً من يحيى، إضافة إلى الزيادة في الإسناد، والغرابة في صحابيِّه، والله أعلم.

المطلب الثالث

إعلال الحديث بأضعف راوٍ في الإسناد

في بادئ ذي بدء لا بدَّ من معرفة أنَّ إعلال الحديث بأضعف راوٍ في الإسناد ليس جادة مسلوكة عند المتقدِّمين من علماء الحديث، بل الجادة عندهم إعلال الحديث بمن أخطأ فيه(١)، ولكن أحياناً تظهر في الحديث علةٌ، ولم تنكشف للنقَّاد مصدر تلك العلة، فيعمدون حينها إلى حملها لأضعف راوٍ في الإسناد؛ إذْ هو أولى بها من غيره؛ فما ضُعِّف إلا لكثرة أوهامه، أمَّا تخطئة الثقات أمرٌ واردٌ هذا حقَّاً، ولكن لا بدَّ من أنْ تتوفر قرائن تدل على أنَّ فلاناً الثقة قد أخطأ في كذا وكذا(٢) .

أمَّا إذا لم تكن قرائن تدل على ذلك، وكان الحديث منكراً أو فيه نكارة، وكان في الإسنادِ راوٍ ضعيف حُمِّل هذا الضعيف نكارة الحديث. وفي المثال التطبيقي ما يزيد هذا التنظير بسطاً.

- **إعلال الحديث بأقلهم ضبطاً وحفظاً؛ لأنَّ الآخر ثقةٌ ولا يذهب عليه مثل هذا الخطأ:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه علي بن هاشم بن

---

(١) أمَّا المتأخرون وكذا المعاصرون، فيعلّون الحديث غالباً بأضعف راو في الإسناد، مع عدم مراعاة هل هذا الإسناد صحَّ إليه أم لا؟ لا سيما إنْ كان الحديث منكر المتن وليس له أصلٌ، فلا يجمعون الطرق من أجل معرفة من الذي أخطأ؛ وذلك أنَّ الحديث باطلٌ فليس ثمة كبير فائدة لمعرفة المخطئ، فيكفي في إعلاله فلانٌ، لا سيما وأنَّ الحكم على الرجال أصبح غالبه التقليد والتسليم للأوائل، أمَّا المتقدِّمون فيعتنون بذلك جيداً، فأحياناً يتركون الراوي الضعيف ويخطؤون الثقة حسب القرائن، إذْ ليس كل ما روى الثقة صحيحاً، وليس كل ما روى الضعيف خطأ، ومعرفة أخطاء الرواة مهمة لديهم ومعلومة، أمَّا أهميتها من أجل الحكم على الرواة فهم الذين حكموا عليهم من خلال مروياتهم، أمَّا معرفتهم إياها؛ فلشدة حفظهم؛ ومعرفتهم بآلاف الأسانيد. فإذا تبيَّن هذا فليس ثمة معارضة إنْ وجدنا أنَّ فلاناً ضَعَّف الحديث الضعيف من أجل فلانٍ الضعيف، وعند الجمع تبيَّن أنَّ الوهم من غير فلانٍ، فذاك أراد إعلال الحديث، وهذا أراد معرفة من الذي أخطأ في الحديث.

(٢) وفي المطلب التالي نجد أبا زرعة يضعِّف الحديث بالراوي الثقة، على الرغم من وجود ضعفاء في الإسناد، لقرائن دلَّته على أنَّ الوهم من هذا الثقة .

مرزوق[١]، عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن سالم مولى دوس؛ قلت لكعب: أكنت تقبل وأنت صائم؟ قال: نعم، وآخذ به؟

فقالا: هذا خطأ؛ إنما هو: عن سالم مولى دوس؛ قال: قلت لسعد بن أبي وقاص .... قال أبو زرعة: وأخطأ علي بن هاشم؛ لأنَّ يزيد بن هارون لا يذهب عليه مثل هذا)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة**: أعل أبو زرعة حديث علي بن هاشم بالخطأ، وأنَّه هو الذي أخطأ فيه؛ وذلك أنَّ يزيد لحفظه وإتقانه[٣] لا يقع له مثل هذا الوهم، فلا يُحمَّل هذا الخطأ، وفيمن دونه أولى بحمل الخطأ عليه، وهو علي بن هاشم الرازي[٤]، مع صدقه[٥].

ومما يدل على ذلك أنَّ محمد بن مسلمة الواسطي[٦]، رواه عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمر، عن سالم، عن سعيد بن أبي وقاص به. ومحمد ضعيف الحديث[٧] إلا أنَّه قد توبع على روايته ثلاث متابعات قاصرة:

الأولى: تابعه الأوزاعي[٨]؛ عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم به.

الثانية: تابعه هشام بن عمار[٩]، فرواه عن سعيد بن يحيى اللخمي، عن محمد بن عمرو به.

---

(١) لم أجد من أخرج روايته.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٢٦مسألة(٦٦٦).

(٣) قال الحافظ في التقريب٦٠٦ترجمة(٧٧٨٩): (يزيد بن هارون بن زاذان السلمي، مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقةٌ، متقنٌ، عابدٌ، من التاسعة مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين ع).

(٤) ينظر: تحرير علوم الحديث؛ للجديع٢/٧٤٢.

(٥) قال الحافظ في التقريب٤٠٦ترجمة(٤٨١١): (علي بن هاشم بن مرزوق الهاشمي، الرازي، صدوقٌ، من العاشرة ق).

(٦) أخرج روايته: الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق١/٢٨٢.

(٧) ينظر في ترجمته: الكامل؛ لابن عدي٧/٥٥٢ترجمة(١٧٧٩)، وتاريخ بغداد؛ للخطيب٤/٤٩٠ترجمة(١٦٦٤)، وميزان الاعتدال؛ للذهبي٤/٤٢ترجمة(٨١٧٩).

(٨) أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المصنف٢/٣١٧(٩٤٢٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار٢/٩٥(٣٣٩٧).

(٩) في حديثه(١).

الثالثة: تابعه عبد الرزاق الصنعاني؛ فرواه عن داود بن قيس، عن زيد بن أسلم، عن سعد به.

ومن هنا يتبيَّن أنَّ الصواب في الحديث أنَّه من حديث سالم عن سعد –رضي الله عنه–، وليس لكعب في ذكرٌ؛ بدليل المتابعات التامة ليزيد بن هارون، والتي تعد قاصرة لمحمد بن مسلمة.

وأنَّ الخطأ من علي بن هاشم كما قال أبو زرعة، لمخالفة محمد بن مسلمة له، ولأنَّ يزيد بن هارون لا يقع في هكذا خطأ.

● **خلاصة القول**: الحديث علي بن هاشم معلول بالخطأ، وأنَّ الخطأ منه لا من يزيد؛ لأنَّ يزيد بن هارون لا يذهب عليه مثل هذا كما بيَّن أبو زرعة، إضافة إلى المخالفة التي خولف فيها علي بن هاشم، مع وجود قرائن من المتابعات الأخرى ترجح وهم علي بن هاشم والله أعلم.

المطلب الرابع

إعلال الحديث بالراوي الثقة مع أنَّ في الإسناد راوٍ ضعيف

سبقت الإشارة في المطلب السابق إلى أنَّ ليس كل ما يروه الثقة يكون صحيحاً، وكذا ليس كل ما يروه الضعيف يكون خطأ، فقد يصيب الضعيف، وقد يخطئ الثقة، وقد يصدق الكذوب(١)، ويخطأ الصدوق في قوله. فإذا تبيَّن هذا واتضح نجد أنَّ أبا زرعة الرازي قد سلك هذا المسلك المعتدل، الذي لا يضيف الخطأ إلا إلى صاحبه مجتهداً بذلك، فنجده يترك الضعيف ويخطئ الثقة إذا كان هو المخطئ، وهذا هو الحق الذي سار عليه أئمة الحديث(٢).

● **المثال: إعلال رواية الثقة؛ برواية الضعيف؛ لأنَّه الصواب معه بما دلَّت القرائن:** قال ابن أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة وذكر حديثاً اختلف فيه شعبة، وقيس ابن الربيع: فروى شعبة(٣)، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود في قوله: {**وهديناه النجدين**} قال: نجد الخير، ونجد الشر.

وروى قيس بن الربيع(٤)، عن عاصم، عن زر، عن ابن مسعود.

فسمعت أبا زرعة يقول: عاصم، عن زر، عن ابن مسعود، أصحُّ.

حكم قيس على شعبة؛ إذ كان الصواب في روايته)(٥).

---

(١) ومن ذلك قول النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– لأبي هريرة لما صدقه الشيطان: ((أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ)). صحيح البخاري٣/١٠١(٢٣١١)، وسنن الدارمي٤/٢١٣٢(٣٤٢٩)، وجامع الترمذي٥/١٥٧(٢٨٧٩)، والنسائي في الكبرى٩/٣٥١(١٠٧٢٩)، وابن خزيمة في صحيحه٤/٩١(٢٤٢٤)، والطبراني في الدعاء(٣٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان٤/١٠١ (٢٢٤٤).

(٢) وفي المطلب السابق تقدَّم نحو هذا التنظير، ولتراجع الحاشية في أول المطلب السابق.

(٣) أخرج روايته: الطبري في تفسيره٢٤/٤٣٧، والدولابي في الكنى والأسماء٣/٩٣٥(١٦١٩).

(٤) لم أقف على من أخرج روايته.

(٥) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٥/٢٢– ٢٣مسألة(١٧٧٧).

● **بيان إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة:** حكم الحافظ أبو زرعة لقيس بن الربيع على شعبة في هذا الحديث؛ وذلك لأنَّ قيس أصاب في روايته مع ضعفه[١]؛ وذلك أنَّه قد توبع على روايته ثلاث متابعات تامَّة:

فرواه: (الثوري[٢]، وأبو بكر بن عياش[٣]، وعمران) ثلاثتهم عن عاصم، عن زرٍ، عن ابن مسعود –رضي الله عنه–.

فدلَّ هذا على أنَّ قيس بن الربيع أصاب في روايته مع ضعفه في نفسه؛ بدليل المتابعات التي توبع عليها، وأنَّ شعبة قد وهم في حديثه مع إمامته في الحديث؛ بدليل المخالفات التي خولف فيها.

ومن هنا يتبيَّن أنَّ الأئمة المتقدمين قد يحكمون للضعيف على الثقة بالنظر إلى أصل حديثه، هل هو صحيح أم خطأ؛ إذْ ليس كل ما يرويه الضعيف خطأ، وكذلك الثقة، ليس كل ما يرويه يكون صحيحاً، ومن هنا تتضح صعوبة علم العلل.

● **خلاصة القول:** قد يحكم للراوي الضعيف على الثقة إذْ تبيَّن أنَّ الضعف قد حفظ حديثه وضبطه، كما في مثالنا هذا، فقد حكم أبو زرعة الرازي لقيس على شعبة؛ لأنَّ قيس متابع على روايته؛ فعلم أنَّه قد حفظ حديثه. والله أعلم.

---

(١) هو (قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي، صدوقٌ تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به، من السابعة مات سنة بضع وستين د ت ق). تقريب التهذيب: ٤٥٧ترجمة(٥٥٧٣).

(٢) أخرج روايته: الطبري في تفسيره٢٤/٤٣٣، والطبراني في الكبير٣/٢٢٥(٩٠٩٧)، وابن المقرئ في معجمه(١١٢٩)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/٦٠١(٩٥٦).

(٣) أخرج روايته: الحاكم في المستدرك٢/٥٧٠(٣٩٣٤).

المطلب الخامس

إعلال الحديث مع عدم معرفة سبب علته

قد تقصر عبارة المحدثين في تحديد سبب علَّة الحديث، على الرغم من إعلالهم للحديث. وقد تقدَّم في الفصل التنظيري أنَّ معرفة علل الحديث ذوقٌ ونورٌ يقذفه الله في القلب يقطع به من ذاقه، ولا يشك فيه، ومن ليس له هذا الذوق، لا شعور له به، وهذا كنقد الدراهم لأربابه(١).

فالحجة عند المحدثين في التعليل الحفظ والفهم والمعرفة لا غير كما قال أبو عبدالله الحاكم(٤٠٥هـ)(٢).

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي(١٩٨هـ): (معرفة الحديث إلهام، لو قلت للعالم يعلِّل الحديث من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة)(٣). قال ابن نمير(٢٣٤هـ): (وصدق، لو قلت له من أين قلت؟ لم يكن له جواب) (٤). والمقصود جواباً يعبِّر بها غالباً، وإلا ففي نفسه حجج للقبول وللدفع(٥).

لذا قال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (وقد تقصر عبارة المعلل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، كما في نقد الصيرفي سواء)(٦). وفي ذلك يقول الإمام ابن مهدي(١٩٨هـ): (إنكارنا للحديث عند الجهَّال كهانة)(٧).

فعلماء الحديث لهم نقد خاص في الحديث، مختصون بمعرفته كما يختصُّ البصير الحاذق بمعرفة النُّقود، جيِّدها ورديئها ومشوبها، وكلٌّ من هؤلاء لا يمكن أن يعبِّر عن سبب معرفته، ولا يقيم عليه دليلاً لغيره(٨).

والمراد بالحجة فيما تقدَّم الدَّليل القطعي اليقيني على ما ذكر من وَهْمٍ أو خطأ للراوي.

---

(١) ينظر: الفروسية؛ لابن القيم: ٢٣٥.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي١/١٠٦.

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/١٠.

(٤) المصدر نفسه١/١٠.

(٥) فتح المغيث للسخاوي١/٢٥٥.

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر١/٤٨٥.

(٧) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/١٠.

(٨) جامع العلوم والحكم؛ لابن رجب:٢٧.

أما الدليل بالقرائن والخبرة فهذا ما لا يُنفى علمهم به[١].

وهذه الملكة الخاصة للمحدثين لم يُؤْتَوْها من فراغ، وإنَّما هي حصاد رحلة طويلة من الطلب، والسماع، والكتابة، وإحصاء أحاديث الشيوخ، وحفظ أسماء الرجال، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وبلدانهم، وتواريخ ولادة الرواة ووفياتهم، وابتدائهم في الطلب والسماع، وارتحالهم من بلد إلى آخر، وسماعهم من الشيوخ في البلدان، من سمع في كل بلد؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟، ثم معرفة أحوال الشيوخ الذين يحدث الراوي عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث، ومعرفة مرويات الناس عن هؤلاء الشيوخ، وعرض مرويات هذا الراوي عليها، واعتبارها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه.

هذا مع سعة الاطلاع على الأخبار المروية، ومعرفة سائر أحوال الرواة التفصيلية، والخبرة بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، وبمظنات الخطأ والغلط، ومداخل الخلل.

هذا مع اليقظة التامة، والفهم الثاقب، ودقيق الفطنة إلى غير ذلك[٢].

---

(١) قواعد العلل وقرائن الترجيح؛ لعادل الزرقي: ١٧.

قال الدكتور علي الصياح في جهود المحدثين١٦: (ربما يُفْهَم من بعضِ الأقوال المتقدمة أنّ علم= =العلل يحصل في القلب من فراغ بدون عمل ولا طلب، وهذا الفهم غير مراد قطعاً، لكن لما كان علم العلل خفياً ودقيقاً وبحاجةٍ إلى كثرةِ طلبٍ، وسعةِ حفظٍ، وجودةِ فكر ودقةِ نظر، وتوفيق من الله أولا وآخراً، -وهو ما توافر لأولئك النقاد- أصبح عند من لا يحسنه نوعٌ من الكهانة والإلهام).

(٢) ينظر: النكت الجياد؛ للمعلمي اليماني١/١٠.

● **المثال: إعلال الحديث مع عدم معرفة علَّته:** قال ابنُ أبي حاتم: (وسألت أبا زرعة عن حديث رواه بقية[١]، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم–: ((**أنَّه لم يكن يرى بالقز والحرير للنساء بأساً**))؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ منكرٌ. قلتُ: تعرف له علة؟ قال: لا)[٢].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة الرازي إلى إعلال حديث بقية بن الوليد بالنكارة؛ لتفرد بقية بن الوليد[٣] بهذا الحديث عن عبيد الله ابن عمر العمري؛ وذلك أنَّ بقية بن الوليد ممن لا يحتمل تفرده بهكذا خبر عن عبيد الله، وذلك أن عبيد الله العمري من الأئمة المكثرين الذين كان لهم أصحاب، حرصوا على جمع حديثهم؛ كأيوب السختياني، وشعبة، والثوري، وابن جريج، ويحيى القطان، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن نمير، وعبد الوهاب الثقفي، وحماد بن زيد، وغيرهم، فكيف غاب هذا الحديث عنهم حتَّى يأتي بقية ويتفرد به!

وأمَّا عدم معرفة علته، المقصود بذلك المخالفة التي تنكشف بعد جمع طرق الحديث؛ كالإرسال، أو الوقف، ونحوهما من العلل[٤].

وقد أنكر هذا الحديث غير أبي زرعة مقتصرين على إعلاله بتفرد بقية، ولا شك أنَّ تفرده يعد علَّة بحد ذاته:

---

(١) أخرج روايته: النسائي في الكبرى٨/٣٩٧(٩٥٠٨)، والطبراني في الكبير١٢/٣٧٨ (١٣٤٠٢)، والدارقطني كما في أطراف الغرائب١/٥٨٢(٣٣٨٧).

وأخرجه البزار في مسنده١٢/١٥٧(٥٧٥٧) بلفظ مغاير: (أنَّ النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– نهى عن القز والحرير) !.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٣٣٤مسألة(١٤٦٢).

(٣) هو (بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمِد، بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم، الميتمي، صدوقٌ، كثير التدليس عن الضعفاء، من الثامنة، مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون خت م ٤). تقريب التهذيب:١٢٦ترجمة(٧٣٤).

(٤) ينظر: تعليق محققي علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٣٣٤حاشية(٥).

قال الحافظ البزار(٢٩٢هـ): (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد الله بن عمر إلا بقية)[١].

وقال الإمام النسائي(٣٠٣هـ): (هذا منكر من حديث عبيد الله بن عمر)[٢].

وقال الحافظ الدارقطني(٣٨٥هـ): (تفرَّد به بقية عنه)[٣].

وقد كشف الدارقطني علَّة الحديث التي خفيت على الحافظ أبي زرعة وغيره، فقال عندما سئل حديث نافع، عن ابن عمر –رضي الله عنهما–، أنَّ النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– قال: ((**أحل الذهب والحرير لإناث أمتي، وحرم على ذكورها**[٤])): (فقال: يرويه عبيد الله، واختلف عنه، فرواه يحيى بن سليم الطائفي، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم–.

وتابعه بقية بن الوليد، عن عبيد الله، على معنى هذا القول في الحرير، والقز.

ولم يذكر: الذهب، وكلاهما وهمٌ؛ والصحيح: عن عبيد الله، عن نافع، عن سعيد ابن أبي هند، عن أبي موسى.

وسعيد لم يسمعه من أبي موسى... . وروى طلق بن حبيب، قال: قلتُ لابن عمر: سمعت من النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– في الحرير شيئاً؟ قال: لا.

---

(١) في مسنده١٢/١٥٧عقب(٥٧٥٧).

(٢) في الكبرى٨/٣٩٧عقب(٩٥٠٨).

(٣) أطراف الغرائب١/٥٨٢(٣٣٨٧).

(٤) أخرجه: معمر بن راشد١١/٦٨(١٩٩٣٠)، والطيالسي١/٤٠٧(٥٠٨)، وابن أبي شيبة في المصنف ٥/١٥١(٢٤٦٤٥)، والإمام أحمد٣٢/٤١٥(١٩٦٤٥)، والترمذي٤/٢١٧(١٧٢٠)، والبزار٨/٨٠ (٣٠٧٨)، والنسائي٨/١٦١(٥١٤٨)، وفي الكبرى؛ له٨/٣٥٨ (٩٣٨٧)، والطبراني في الأوسط ٨/٣٦٧(٨٩٢٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار١٢/٣١٠ (٤٨٢٣)، والبيهقي في الكبرى ٢/٤٢٥ (٤٣٩١). وهو حديث معلول؛ لانقطاعه كما قال الدارقطني.

وهذا يدل على وهم يحيى بن سليم، وبقية في حكايتهما، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-)[1].

من هنا يتبيَّن لنا أنَّ بقية وهم في حديث إذْ جعله عن عبيد الله، عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، وأنَّ الصواب فيه عن عبيد الله، عن نافع، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى -رضي الله عنه-. وهذه العلة هي التي خفيت على أبي زرعة الرازي، إلا أنَّ نكارة الحديث لم تخف عليه، فراح معلِّلاً للحديث من غير معرفة علَّته الحقيقية.

● **خلاصة القول**: إنَّ حديث بقية بن الوليد منكرٌ كما قال أبو زرعة الرازي؛ لتفرد بقية بن الوليد به، وهو ممن لا يحتمل تفرده عن عبيد الله، وقد كشف لنا الدارقطني علته، ومن هنا يتبيَّن أنَّ الأئمة النقاد لشدَّة ممارستهم لأحاديث الرواة لا يخفى عليهم نكارة الحديث من صلاحه، إلا أنَّ عبارتهم قد تقصر في كشف العلة.

---

(١) العلل؛ للدارقطني١٣/٧٦-٧٧مسألة(٢٩٦٦).

المطلب السادس

إعلال الحديث بأنَّه ليس من رواية فلان

لا بدَّ من نقد المتابعات جميعاً، ومعرفة هل صحَّت إلى من رويت عنه هذه المتابعة أم لا ؟ فقبول المتابعة يشترط فيه أمورٌ: (الأول: صحة الإسناد إلى المتابِع والمتابَع.

الثاني: أن تكون الرواية محفوظة إليهما، وليس ذلك من خطأ بعض الرواة عنهما، أو أحدهما؛ فتكون منكرة لا أصل لها.

الثالث: أن يكون كل من المتابِع والمتابَع قد سمع هذا الحديث من الشيخ الذي اتفقا على روايته عنه...فهذه؛ هي شروط إثبات المتابعة، بصرف النظر عن كون هذه المتابعة مما ترقى إلى التقوية، فيعتد بها في دفع الخطأ عن المتابَع، أو لا)[1].

فإذا تبيَّن هذا فلا بدَّ من تمييز ونقد الإسناد، وبيان إذا ما كان فيه جهالة، أو ضعفٌ، أو أسباب أخرى تقتضي عدم صحة الإسناد إلى هذا الراوي أو ذاك، فإذا تبيَّن أنَّ الإسناد لم يصح إلى فلانٍ فلا يمكننا أنْ نحمِّله نكارة الحديث إذا كان منكراً، أو نقوي الحديث بهذه المتابعة، بل الأولى أنْ تُحمل النكارة على من دونه من الضعفاء، فالإسناد الذي لم يصح إلى الراوي، فالصواب أنَّه ليس من روايته حقيقة، وإنما ذكره الضعفاء خطأ في هذا الحديث، وقد جاءت نصوصٌ عن أهل العلم تدل على أهمية بيان صحة الإسناد إلى الرواة، لا سيما إذا كان الحديث منكراً؛ حتى يعرف من المخطئ، فينزل كل راوٍ منزلته من جرح وتعديل.

وقد جاءت أقوال لأهل العلم تدل على أهمية معرفة صحة الأسانيد من ضعفها إلى قائليها حتَّى دون الصحابة-رضي الله عنهم-، قال الذهبي(٧٤٨هـ) معلقاً على أحد الرواة عندما أنكرت عليه أحاديث: (...الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كُذب عليه

---

(١) الإرشادات؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ٦٤.

ووضع عليه نسخة سائرة...)[١]، إلى غير ذلك من النصوص المستفيضة التي تدل على هذا الأمر، وقد أطال الشيخ طارق بن عوض الله التنبيه على أهمية صحة الرواية إلى الراوي، ومن جملة ما قال: (وهذا أمر بدهي، لا ينبغي أنْ نقف عنده طويلاً؛ لأن الراوي إذا لم يكن صح عنه أنَّه روى الرواية أصلاً، فكيف يصح أن يقال: إنه تابع وتوبع؛ فإنَّ المتابعة فرع من الرواية، فإذا لم تكن الرواية ثابتة، فكيف تثبت المتابعة؟! .

وهذا؛ كمثل ما ذكره أهل العلم -عليهم رحمة الله تعالى- في مبحث المرسل، ومن اشترط صحة الإسناد إلى كل من الراويين؛ لأنَّه إذا لم تكن الرواية قد صحت إلى كل من المرسِلين، فلم يصح أنَّهما- أو من لم تصح روايته عنه- قد أرسلا هذا الحديث أصلاً، والاعتبار إنَّما هو بما صح أنَّه مرسلٌ، وليس بما زعم زاعم خطأً أنَّه مرسلٌ، بل ينبغي أيضاً؛ أنْ يُعرف حال صاحب الكتاب، وهل هو ممَّن يحتج به أم لا؛ ...وكذلك؛ رواة الكتب، فقد يكون الكتاب معروفاً مشهوراً عن مؤلفه، إلا أنَّ بعض رواة الكتاب عنه ربما يخطئ في بعض أحاديث الكتاب، فيزيد فيه أو ينقص، أو يصحِّف فيه أو يحرِّف، بما لا يكون معروفاً عن صاحب الكتاب من رواية غير هذا الراوي عنه)[٢].

(١) ميزان الاعتدال،١٥٨/٣ترجمة(٥٩٥١).

(٢) الإرشادات: ١٠٨.

● **المثال التطبيقي: إعلال الحديث بأنَّه ليس من رواية الثقة، وإنما هو معروف برواية فلان الضعيف:** قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه معمر بن سليمان[١]، عن عبد الله بن بشر، عن أبان وحميد، عن أنس: أن النَّبيَّ –صلى الله عليه وسلم– سئل عن الرجل يقبل وهو صائم؟ فقال: ((**هي ريحانة يشمها إذا شاء**))؟

قال أبو زرعة: أما من حديث حميد فمنكر، وأما أبان[٢] فقد روي عنه)[٣].

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أنكر أبو زرعة الرازي ورود الحديث من طريق حميد، أي من وجه ثابت صحيح عنه، فلا يعرف لحميد رواية لهذا الحديث. أي أنَّه ذكر في إسناد هذا الحديث خطأ؛ بسبب تخليط الضعفاء وأوهامهم، فحميد لم يرو هذا الحديث، ولو رواه لكان الحديث صحيحاً؛ لأنَّ حميداً ثقة[٤]، ولكن لم يصح الحديث إليه، ولم يعرف بروايته إلا من هذا الطريق الضعيف، لذا لا يعدُّ حميداً من رواة هذا الحديث، وإنما ذكر في إسناده وهماً؛ سببه تخليط الضعفاء.

أمَّا أبان، فقد روي عنه هذا الحديث وصح إسناده إليه، إلا أنَّ أبان متروك الحديث لا يعتدُّ بروايته كما سيأتي، وإنما تذكر روايته من باب الإعلال، فمقصد أبي زرعة أنَّ الحديث معروف من رواية أبان لا حميد.

---

(١) أخرج روايته: الكامل في الضعفاء؛ لابن عدي٥/٤٠٣.

(٢) أخرج روايته: محمد بن يحيى بن أبي عمر كما في المطالب العالية٦/١٣٢(٢١٧٩)، من طريق مروان بن معاوية، وأبو نعيم في تأريخ أصبهان١/١٦٠، من طريق عبد الوارث، كلاهما عن أبان به.

(٣) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/١٥٥مسألة(٧٧٢).

(٤) هو (حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقةٌ، مدلس، وعابه زائدةٌ؛ لدخوله في شيء من أمر الأمراء، من الخامسة مات سنة اثنتين، ويقال ثلاث وأربعين وهو قائم يصلي وله خمس وسبعون ع). تقريب التهذيب؛ لابن حجر: ١٨١ترجمة(١٥٤٤).

وعند جمع الطرق يتبيَّن صحة إعلال أبي زرعة الرازي، فلم يرو أحدٌ الحديث عن حميد، وإنما تفرد بذكره مقروناً عبد اللهُ بن بشر كما سبق، وهو متكلم فيه[١] وقد أنكر عليه هذا الحديث من طريق حميدٍ خاصة[٢].

أمَّا أبان، فقد رواه عنه (مروان بن معاوية، وعبد الوارث)[٣] إضافة إلى رواية عبد الله بن بشر، فهذا يدل على أنَّ الحديث معروف من رواية أبان، ومنكرٌ من رواية حميد، فلم يصح أنَّ حميداً قد رواه، كما بيَّن أبو زرعة الرازي.

وقد نص أبو حاتم(٢٧٧هـ) على بطلان الحديث، مع إنكار روايته من طريق حميد، مشيراً إلى أنَّ الحديث حديث أبان إذْ قال: (هذا حديث باطل، وليس هو من حديث حميد؛ إنَّما هو من حديث أبان)[٤].

وعلى هذا، فالحديث ضعيفٌ جداً من أجل أبان[٥].

---

(١) وثقه ابن معين كما في تاريخه؛ رواية الدوري٢/٤٥٠(٢٢١١)، وضعفه في رواية عنه. ينظر: إكمال تهذيب الكمال؛ لمغلطاي٧/٢٦١ترجمة(٢٨٢٠). وقال الإمام احمد في سؤالات أبي داود(٣٢١): (شيخٌ)، وقال أبو زرعة في الضعفاء٣/٨٨٧(لا بأس به)، وقال عثمان بن سعيد الدارمي كما في ميزان الاعتدال٢/٣٩٧ترجمة (٤٢٢٦): (ليس بذاك)، وقال نسائي كما في تهذيب الكمال١٤/٣٣٨ترجمة (٣١٨٢): (ليس به بأسٌ)، وقال ابن عدي٥/٤٠٤ ترجمة(١٠٧٤): (وأحاديثه عندي مستقيمة)، وقال ابن حبان في المجروحين٢/٢ ترجمة(٥٦٢): (كان ممن يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها إذا كان الحديث صناعته أنها مقلوبة). فهو صدوق حسن الحديث ما لم يخالف، إلا في روايته عن الأعمش والزهري فيها ضعفٌ. ينظر: إكمال تهذيب الكمال؛ لمغلطاي٧/٢٦١ترجمة(٢٨٢٠)، وتقريب التهذيب؛ لابن حجر:٢٩٧ترجمة (٣٢٣١).

(٢) إضافة إلى قول أبي زرعة، وأبي حاتم، ساق ابن عدي الحديث في جملة منكراته٥/٤٠٤ ترجمة(١٠٧٧).

(٣) تقدم ذكر روايتهما في أول المسألة.

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٩٧مسألة(٧٢٣).

(٥) هو (أبانابن أبي عياش فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي، متروكٌ، من الخامسة مات في حدود الأربعين د). التقريب: ٨٧ترجمة(١٤٢).

وقد جاء الحديث عن أنس –رضي الله عنه– من طرق أخرى:

الأول: رواه سلمان بن توبة، عن سلام بن سليمان المدائني، عن سلمان بن طريف أبي عاتكة، عن أنس–رضي الله عنه– به. وإسنادها مظلمٌ؛ فسلام منكر الحديث(١)، وكذا سلمان(٢).

الثاني: رواه عبد الله بن موسى بن أبي عثمان الأنماطي(٣)، عن محمد بن عبد الله الرازي، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه سليمان، عن أنس –رضي الله عنه– به. وإسناده ثقات، إلا عبد الله الأنماطي شيخ الطبراني فإنَّه مستور به يعل الحديث(٤). وقد صحح(٥).

---

(١) هو (سلام بن سليمان بن سوار المدائني، ابن أخي شبابة، نزيل دمشق، وقد ينسب إلى جده، ضعيفٌ، من صغار التاسعة مات سنة عشر ومائتين أو بعدها ق). التقريب: ٢٦١ترجمة (٢٧٠٤).

(٢) هو (أبو عاتكة البصري، أو الكوفي، اسمه طريف ابن سلمان، أو بالعكس، ضعيفٌ، وبالغ= =السليماني فيه، من الخامسة ت). التقريب:٦٥٣ترجمة(٨١٩٣).

(٣) أخرج روايته: الطبراني في الأوسط٣٦٧/٤(٤٤٥٢)، ومن طريقه المقدسي في المختارة١٦٢/٦(٢١٦٣).

(٤) ترجم له الخطيب في تأريخ بغداد فقال٣٨١/١١ترجمة(٥٢٥٠): (عبد الله بن موسى بن أبي عثمان، أبو محمد الأنماطي الدهقان، يعرف بابن بلعها، حدث عن يحيى بن معين، والربيع ابن ثعلب، وموسى بن محمد بن حيان، وسهل بن زنجلة، ومحمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي، ومحمد بن عبد الله الأرزي، وإبراهيم بن محمد بن عرعرة، وغيرهم. روى عنه عبد الباقي بن قانع، ودعلج بن أحمد، وأحمد بن يوسف بن خلاد، وما علمت من حاله إلا خيراً). ولم يعرفه الهيثمي في مجمع الزوائد١٥٢/٨. وقال صحاب كتاب إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني ترجمة(٦١٦): (صدوق).

والذي يظهر –والله أعلم– أنَّ الرجل مستور الحديث، حديثه يقبل التحسين ما لم يخالف؛ فهو من شيوخ الطبراني، وقد روى عنه جمع، وروى عن جمع، ولم يعلم عنه الخطيب إلا خيراً، فالقول قوله؛ إذْ لم يخالفه أحدٌ، ولكن حديثه هذا أعله الطبراني بالغرابة؛ إذْ قال: (لم يرو هذا الحديث عن سليمان التيمي إلا معتمر، تفرد به: محمد بن عبد الله الأرزي).

قلت: معتمر ثقة، والأرزي ثقة، فالعلة متوجهة إلى شيخ الطبراني، هو من تفرد به، لذا فالحديث بهذا الإسناد لا يصح، والله أعلم.

(٥) صحح إسناده المقدسي في المختارة١٦٢/٦. وقال العيني في عمدة القاري١٠/١١: (ورجاله ثقات).

الثالث: رواه سليمان بن الربيع[١]، عن ثابت بن زيد، عن التيمي، عن أنس-رضي الله عنه- به. وإسناده ضعيف جداً؛ وذلك أنَّ سليمان بن الربيع متروك الحديث[٢].

الرابع: رواه يحيى بن عقبة بن أبي العيزار[٣]، عن محمد بن جادة، عن أنس -رضي الله عنه- به. وإسناده متروك أو موضوع؛ من أجل يحيى بن عقبة[٤].

من هنا يتبيَّن أنَّ الحديث لم يصح عن أنس -رضي الله عنه- من أي طريق، لتفرد الضعفاء والمتروكين به، فالحديث باطل بالكلية كما نص أبو حاتم الرازي، ومنكر من رواية حميد نسبياً كما نص أبو زرعة وأبو حاتم.

● **خلاصة القول**: إن الحديث منكر لم يصح من حديث حميد كما بيَّن أبو زرعة الرازي، لعدم وروده من طريق صحيح عنه، ولم يروه غير عبد الله بن بشر مقروناً مع أبان، وقد أنكر الأئمة الحديث عليه من طريق حميد، وذلك أنَّ الحديث معروف من رواية أبان، وأبان متروك الحديث، فالحديث باطل لا يصح من كل الوجوه والله أعلم.

---

(١) أخرج روايته: الحافظ ابن حجر في الغرائب الملتقطة(١٧١٧).

(٢) ينظر: ترجمته في تأريخ بغداد١٠/٧٣ترجمة(٤٥٩٠). وقال الذهبي في الميزان٢/٣٠٧= = ترجمة(٣٤٥٩): (سليمان بن الربيع النهدي الكوفي. عن أبي نعيم، وجماعة. تركه أبو الحسن الدارقطني، وقال: غير أسماء مشايخ، وروى البرقاني عن الدارقطني: ضعيف). وينظر: موسوعة أقول الدارقطني١/٢٩٩ترجمة(١٥٢٤).

(٣) أخرج روايته: الخطيب في تأريخ بغداد١٦/١٧٠، والذهبي في السير٦/١٧٥.

(٤) قال ابن معين في تأريخه؛ رواية ابن محرز١/٦١: (كذاب خبيث عدو لله كان يسخر به ليس ممكن يكتب حديثه)، وقال البخاري في الأوسط٤/٧٨٧ترجمة(١٢٤٠): (منكر الحديث)، وقال أبو زرعة في الضعفاء ٢/٤٣٣: (ضعيف الحديث)، وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل٩/١٧٩ترجمة(٧٤٠): (متروك الحديث، ذاهب الحديث، كان يفتعل الحديث)، وأورده النسائي في الضعفاء والمتروكون ترجمة(٦٢٨)وقال: (ليس بثقة)، وقال ابن حبان في المجروحين٣/١١٧ترجمة(١٢٠٥): (وكان ممن يروي الموضوعات عن أقوام أثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال من الأحوال).

المطلب السابع

الإجمال في الإعلال

جرت عادة المتقدمين في الأعم الأغلب -إن لم يكن كلهم-[١] أنَّهم يجملون القول في إعلال الحديث، ولا يبسطون القول، بل يكتفون بقولهم: وهم فيه فلان، أو أخطأ فيه فلانٌ، أو هو منكرٌ، أو شاذ، أو معلٌّ إلى آخر أقوالهم، وقلما يفصحون عن سبب الإعلال. بل غالب قولهم الاختصار والإجمال.

وهذا الأمر -أعني الإجمال في الإعلال- يرجع إلى أمورٍ، منها:

الأول: طلباً للاختصار.

ثانياً: أنَّ عصرهم لم يكن يحتاج إلى مزيد بسطٍ؛ لقوة معرفتهم بأقوال النقاد[٢].

ثالثاً: شحذاً للهم؛ بأنْ يغوص طلبة الحديث في الكشف عن أساب العلة.

رابعاً: إنَّ الناقد لم تتوفر له القرائن الكافية في تحديد العلة. إلى غير ذلك من الأمور.

---

(١) إلا ما كان من صنيع أبي الحجاج الإمامِ مسلم، فقد بسط وسهَّل في كتابه النفيس التمييز، فهو كتاب سهل جداً، لا أعرف له مثيلاً في سهولة العبارة نظرياً وتطبيقياً في كتب المتقدمين. وهو كتاب مفقود، المطبوع هو المختصر، ومختصره مجهولٌ.

(٢) من حسن قول الإمام الزركشي في البرهان ١/١٤: (أنَّ كل من وضع من البشر كتاباً فإنما وضعه ليفهم بذاته من غير شرح وإنما احتيج إلى الشروح لأمور ثلاثة:

أحدها: كمال فضيلة المصنف فإنَّه لقوته العلمية يجمع المعاني الدقيقة في اللفظ الوجيز فربما عسر فهم مراده فقصد بالشرح ظهور تلك المعاني الخفية ومن هنا كان شرح بعض الأئمة تصنيفه أدل على المراد من شرح غيره له.

وثانيها: قد يكون حذف بعض مقدمات الأقيسة أو أغفل فيها شروطا اعتمادا على وضوحها أو لأنها من علم آخر فيحتاج الشارح لبيان المحذوف ومراتبه

وثالثها: احتمال اللفظ لمعان ثلاثة كما في المجاز والاشتراك ودلالة الالتزام فيحتاج الشارح إلى بيان غرض المصنف وترجيحه وقد يقع في التصانيف ما لا يخلو منه بشر من السهو والغلط وتكرار الشيء وحذف المهم وغير ذلك فيحتاج الشارح للتنبيه على ذلك).

وكان من جملة الأئمة الذين يجملون قولهم في الإعلال أبي زرعة الرازي، لذا نجد بعض تلامذته من يعقِّب على كلامه بمزيد بسطٍ. وفي المثال التطبيقي ما يبين ذلك.

● **المثال التطبيقي: إعلال الحديث؛ بالاقتصار على قوله (وهم)، ثم بيان ابن أبي حاتم لذلك:** قال ابن أبي حاتم: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه سعيد بن سليمان[١]، عن سليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم- قال: ((**من بنى بيتا يعبد الله فيه من مال حلال، بنى الله له بيتاً في الجنة من در وياقوت**))؟.

قال أبو زرعة: هذا الحديث من حديث أبي هريرة وهم)[٢].

● بيان إعلال الحافظ أبي زرعة الرازي: اقتصر الحافظ أبو زرعة الرازي على إعلال الحديث بقوله: (هذا الحديث من حديث أبي هريرة وهم)، ولم يبيِّن موضع الوهم، ولا الصحيح ما هو، لذلك عقب ابن أبي حاتم على قوله فقال: (قلت: ولم يشبع الجواب، ولم يبين علة الحديث بأكثر مما ذكره.

والذي عندي: أنَّ الصحيح على ما رواه أبان العطار[٣]، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمود بن عمرو، عن أسماء بنت يزيد ابن السكن، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم-. وعن يحيى، عن محمود بن عمرو، عن أبي هريرة، موقوف...)[٤].

---

(١) أخرج روايته: البزار١٥/٢٢١(٨٦٣٩)، والعقيلي في الضعفاء٢/١٢٦، والطبراني في الأوسط٥/١٩٥(٥٠٥٩)، والبيهقي في الشعب٤/٣٤٧ (٢٦٧٦)، والخطيب في موضح أوهام الجمع١/١٢١.

وأخرجه: أبو يعلى كما في المطالب العالية٣/٤٩٧، وابن عدي في الكامل٤/٢٧٢، من طريق بشر، عن سليمان بن أبي داود به، وذكره ابن حبان في المجروحين١/٣٣٤، من منكرات سليمان بن أبي داود. فتبيَّن أنَّ الحديث حديث سليمان بن داود.

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٤٥٣-٤٥٤ مسألة(٥٠٨).

(٣) أخرج روايته: الإمام أحمد٤٥/٥٨٥(٢٧٦١٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٣/٣٤٥ (١٥٥٤)، والعقيلي في الضعفاء٢/١٢٦.

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم١/٤٥٣-٤٥٤ مسألة(٥٠٨).

وكذلك نص ابن معين(٢٣٣هـ)[١]، والعقيلي(٣٢٢هـ)[٢] على أنَّ الصواب في الحديث الوقف على أبي هريرة –رضي الله عنه–.

أي أنَّ العلة في هذا الحديث هو من قول أبي هريرة موقوفاً عليه، وأنَّ إسناد سعيد ابن سليمان، عن سليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– وهمٌ؛ وهم فيه سليمان بن داود، إذْ جعله عن يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبيه هريرة، ولم يتابعه أحدٌ في قوله(عن أبي سلمة)، ولا في رفعه عن أبيه هريرة – رضي الله عنه. وأنَّ مدخل الوهم عليه يرجع في أمرين:

الأول: أنَّه سلك الجادة في قوله عن أبي سلمة، فكما هو معروف أنَّ هذه السلسلة مسلوكة كثيراً.

الثاني: أنَّه دخل عليه حديث في حديث، دخل له حديث يحيى بن أبي كثير المرفوع عن غير أبي هريرة، في الموقوف عن أبي هريرة، فجعل الرفع الذي هو من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعاً لأبي هريرة –رضي الله عنه–.

وعلى هذا فالحديث ضعيف؛ لجهالة محمود بن عمرو[٣].

---

(١) ينظر: تأريخ ابن معين؛ رواية الدوري٣/١١٢.

(٢) ينظر: الضعفاء؛ للعقيلي٢/١٢٦.

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال؛ للذهبي٤/٧٨ترجمة(٨٣٦٩)، وتهذيب التهذيب؛ لابن حجر١٠/٦٤ ترجمة(١٠٧)، قال الحافظ في التقريب٥٢٢ترجمة(٦٥١٤): (محمود بن عمرو بن يزيد بن السكن الأنصاري، مقبول من الثالثة د س).

وقد أعل الحديث غير واحد من الأئمة:

فقال الحافظ البزار(٢٩٢هـ): (وأحاديث سليمان بن داود اليمامي لا نعلم أحدا شاركه فيها، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وهو عندي ليس بالقوي؛ لأن أحاديثه تدل عليه إن شاء الله)[١].

قال الحافظ الطبراني(٣٦٠هـ): (لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا سليمان ابن داود، تفرد به: سعيد بن سليمان، ولا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد)[٢].

قال الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ): (وقيل: أن الصحيح وقفه على أبي هريرة)[٣].

وقد صحَّ الحديث من رواية غير أبي هريرة –رضي الله عنه– مرفوعاً[٤]، منها: ما جاء عثمان بن عفان –رضي الله عنه–، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– يقول: ((من بنى مسجداً يبتغي به وجه الله بنى الله له مثله في الجنة))[٥].

● **خلاصة القول**: كثيراً ما يقتصر الأئمة الكبار على الإجمال في إعلال الحديث، كما مرَّ معنا في هذا المثال، فيعلون الحديث بـ(الوهم)، أو (الغرابة)، أو (التفرد)، أو (الخطأ)، ونحو ذلك، ومن هنا تكمن صعوبة علم العلل؛ إذْ فهم أقوال الأئمة يحتاج إلى إمعان نظر، ومزيد علمٍ، فضلاً عن الإعلال في ضوء منهجهم النقدي.

---

(١) مسند البزار١٥/٢٢١عقب(٨٦٣٩).

(٢) المعجم الأوسط٥/١٩٥عقب(٥٠٥٩).

(٣) فتح الباري؛ لابن رجب٣/٣٢٢.

(٤) ينظر: تتمة الشواهد في: مجمع الزوائد؛ للهيثمي٢/٧.

(٥) متفقٌ عليه: البخاري١/٩٧(٤٥٠)، ومسلمٌ١/٣٧٨(٥٣٣).

المطلب الثامن

اختلاف ألفاظ الحديث المتباعدة لا يدل دوما على أنَّهما حديثين

لا بدَّ من معرفة أنَّ قاعدة: (إذا اختلفت مخارج الحديث وتباعدت ألفاظه أو كان سياق الحديث في حكاية واقعة، يظهر تعددها، فالذي يتعين القول به أن يجعلا حديثين مستقلين)[١] ليست مطَّردة، بل قد يروي الراوي الحديث بمعناه الذي فهمه، فيحيل معنى الحديث إلى غير ما ورد به، وتؤدي الرواية بالمعنى إلى اختلاف ألفاظ الناقلين لذلك الحديث، فيعتقد الناظر أنَّهما حديثين مختلفين، بينما هما في الأصل حديث واحد، فيعمد الناظر فيهما إلى الجمع أو الترجيح بين رواتها؛ ظناً منه أنَّ ذلك اختلاف بين رواة الحديث[٢].

قال الحافظ العلائي(٧٦١هـ): (في حديث ذي اليدين حيث وقع اختلاف في ألفاظ الناقلين له: (وهذا الحديث بهذه الألفاظ مداره على أبي هريرة – رضي الله عنه –، والظاهر أن القصة واحدة، ولكن الرواة تصرفوا فيها، فرواه بعضهم بالمعنى على نحوٍ مما سمع، فحصل هذه الاختلافات)[٣].

وفي المثال التطبيقي نص صحيح صريح من أبي زرعة يدل على أنَّ اختلاف الألفاظ غير المتقاربة جداً أن ذلك يدل على التعدد.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر٢/٧٩١.

(٢) ينظر: الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب الحلية؛ لسعيد بن صالح الرقيب الغامدي: ٢٩.

(٣) نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد؛ للعلائي: ١١١.

● **المثال التطبيقي: اختلاف ألفاظ الحديث ووجوهها لا يدل على التعدد دائماً:**

قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق[١]، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلَّم-. والزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلَّم- : ((**أنَّه كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله**)).

قال أبو محمد: وبعض أصحاب الزهري[٢] يروي عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم- .

قال: ونافع بن يزيد[٣] روى عن عقيل، عن الزهري، عن عروة وابن المسيب، عن عائشة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم- .

وروى الليث بن سعد[٤]؛ قال: حدثني الزهري؛ قال: حدثني ابن المسيب؛ قال: اعتكف رسول الله –صلى الله عليه وسلم-العشر الأول، ثم اعتكف العشر الوسط... فذكر الحديث؟

قال أبو زرعة: الصحيح عندي: الزهري، عن عروة، عن عائشة، وابن المسيب، عن النبي –صلى الله عليه وسلم-.

قلت لأبي زرعة: اللفظان قد اختلفا؛ فكأنه حديثين؟ قال: لا! هو واحد، وإن اختلف اللفظان)[٥].

---

(١) هو في مصنفه٤/٢٤٧(٧٦٨٢)، مقروناً عن معمر وابن جريج. وأخرجه عنه: ابن راهويه في مسنده٢ / ١٥٦ (٦٥٢)، والإمام أحمد١٣/١٩٥(٧٧٨٤)، والترمذي٣/١٤٨ (٧٩٠)، والبزار ١٤/١٨٧ (٧٧٣٨)، والنسائي في الكبرى٣/٣٧٧(٣٣٢١)، وابن الجارود في المنتقى١/١٠٩ (٤٠٧).

(٢) لم أقف على من رواه من هذا الوجه.

(٣) ذكر روايته: الدارقطني في العلل١٥/١٦٩مسألة(٣٩٢٧).

(٤) أخرج روايته: النسائي في الكبرى٣/٣٧٨(٣٣٢٣).

(٥) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/١٠٤-١٠٦مسألة(٧٣٠).

● **بيان إعلال الحافظ أبي زرعة:** أعل الحافظ أبو زرعة الرازي رواية من رواه عن ابن المسيب موصولاً، ورجَّح الارسال، وصوَّب رواية من رواه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة –رضي الله عنها، ثمَّ نص على أنَّهما حديث واحد، وليس حديثين عند سؤال ابن أبي حاتم له. ويمكن بيان ذلك على ما يأتي:

الأول: إعلال من رواه عن سعيد بن المسيب موصولاً، وأنَّ الراجح روايته عن سعيد مرسلاً. وذلك أنَّ عبدَ الرزاق خالفه الليث بن سعد(١)، وابنُ جريج في رواية(٢)، فروياه عن سعيد مرسلاً: قال النسائي: (رواه الليث، عن الزهري، عن سعيد مرسلاً)(٣). فتبَّين أنَّ الصواب في الإرسال عن سعيد كما قال أبو زرعة الرازي.

الثاني: ترجيح أبي زرعة الرازي لرواية من رواه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة –رضي الله عنها–. قد وقع الاختلاف على الزهري على عدة وجوه، وهي كما يأتي:

الوجه الأول: بعضهم رواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– به. كما تقدَّم في أصل المسألة.

الوجه الثاني: وبعضهم رواه الزهري، عن عروة وابن المسيب، عن عائشة، عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–. كما تقدم في أصل المسألة.

---

(١) أخرج روايته: النسائي في الكبرى٣/٣٧٨(٣٣٢٣).

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد٤٢/٢٢٠(٢٥٣٨٥)، والنسائي في الكبرى٣/٣٧٧(٣٣٢٢)، والدارقطني في السنن٣/١٨٧(٢٣٦٣).

(٣) السنن الكبرى؛ للنسائي٣/٣٧٧(٣٣٢٢).

الوجه الثالث: رواه (عقيل بن أبي خالد[١]، وصالح بن أبي الأخضر[٢]، ويونس بن يزيد[٣]، والأوزاعي[٤]) جميعهم عن الزهري، عن عروة، عن عائشة —رضي الله عنها-.

وهذا الوجه عن الزهري، هو الذي رجحه أبو زرعة إذْ قال: (الصحيح عندي: الزهري، عن عروة، عن عائشة، وابن المسيب، عن النبي —صلى الله عليه وسلم)[٥].

تبيَّن سبب ترجيح أبي زرعة هو اتفاق جل أصحاب الزهري على روايته كذلك، فترجيح أبي زرعة لهذا الطريق يكمن في كثرة من رواه عن الزهري على هذا الوجه. والذي رجحه أبو زرعة هو الصواب، وهو الوجه الذي صححه البخاري(٢٥٦هـ)[٦]، ومسلم(٢٦١هـ)[٧]، والدارقطني(٣٨٥هـ)؛ إذْ قال: (والصواب من هذه الأحاديث قول من قال: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- كان يعتكف العشر الأواخر)[٨].

---

(١) أخرج روايته: الإمام أحمد٤١/١٦٠(٢٤٦١٣)، والبخاري٣/٤٧(٢٠٦٢)، ومسلمٌ ٢/٨٣١ (١١٧٢)، وأبو داود٢/٣٣١(٢٤٦)، والنسائي في الكبرى٣/٣٧٨(٣٣٢٤)، والبيهقي في الكبرى٤/٣٢٠(٨٨٥٥).

(٢) أخرج روايته: إسحاق بن راهوية٢/١٥٦(٦٥٣).

(٣) أخرج روايته: الإمام أحمد٤٣/٣٩٤(٢٦٣٨٠).

(٤) أخرج روايته: النسائي في الكبرى٣/٣٧٨(٣٣٢٥).

(٥) كما في أصل المسألة.

(٦) في صحيحه كما سبق في الحاشية المتقدمة.

(٧) في صحيحه كما سبق في الحاشية(١) من هذه الصفحة.

(٨) سنن الدارقطني١٥/١٦٩مسألة(٣٩٢٧).

وصح الحديث من رواية (القاسم[١]، وعمرة[٢]، وهشام[٣])، عن عائشة –رضي الله عنها– به.

الثالث: إنَّ اختلاف ألفاظ هذه الوجوه لا يدل على أنَّها عدَّة أحاديث؛ وذلك أنَّ الحديث لم يقع فيه الاختلاف من أوجه صحيحة عن أئمة ثقات ليقال إنَّ الأمر يدل على تعدد الأحاديث، بل الأمر يدل على أنَّ الحديث واحد؛ لما رواه الثقات كما تقدَّم، إضافة إلى ترجيح الأئمة لوجه من الوجوه عن الزهري. والله أعلم.

● **خلاصة القول**: إنَّ رواية سعيد بن المسيب الصحيح فيها الإرسال، وإن الوجه الراجح عن الزهري هو عن عروة، عن عائشة؛ لما رواه الجمع كما بيَّن ذلك أبو زرعة الرازي، وإنَّ اختلاف الألفاظ لا يدل على تعدد الاحاديث هنا؛ لأنَّ الاختلاف لم يأت من طرق صحيحة أو مصححه. والله أعلم.

---

(١) أخرج روايته: مسلم٢/٣٠(١١٧٢).

(٢) أخرج روايتها: إسحاق بن راهويه في مسنده٢/٧٩(١١٥٤)، وعبد الرزاق في المصنف ٤/٣٥٢(٨٠٣١)، والإمام أحمد٤١/٩٢(٢٤٥٤٤)، والبخاري٣/٥١(٢٠٤٥)، وابن ماجه ١/٥٦٣(١٧٧١)، وأبو داود٢/٣٣(٢٤٦٤)، والترمذي٣/١٤٨(٧٩١)، والنسائي٢/٤٤ (٧٠٩) وفي الكبرى؛ له١/٣٩٢(٧٩٠)، وابن الجارود في المنتقى١/١٠٩ (٤٠٨)، وابن خزيمة ٣/٣٤٣(٢٢١٧).

(٣) أخرج روايته: مسلمٌ٢/٨٣٠(١١٧٢)، والنسائي في الكبرى٢/٤٥(٧١٠).

المطلب التاسع

تقديم رواية أهل بيت الراوي على رواية غيرهم

من قرائن الترجيح تقديم رواية الراوي عن أهل بيته؛ وذلك أنَّ الإنسان أعلم بأهل بيته في الأعم الأغلب من غيرهم.

فإذا روى راوٍ حديثاً عن رجل من أهل بيته، وخالفه آخر فيه، فإن الأول أرجح من حيث هذه القرينة(١).

ومن شواهده قول الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ) عن أحد الأحاديث:(الاستدلال بأن الحكم للواصل دائماً على العموم من صنيع البخاريِّ في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم؛ لأنَّ البخاريَّ لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة؛ وإنَّما حكم له بالاتصال لمعانٍ أخرى رجحت عنده حكم الموصول. منها: أن يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولاً، ولا شكَّ أن آل الرَّجل أخص به من غيرهم)(٢).

وقال أيضاً: (وترجَّح ذلك عنده بقرينة، كونها تختصُّ بأبيه، فدواعيه متوفِّرة على حملها عنه)(٣).

ومن صور تقديم رواية أهل البيت قبول كثير من الأئمة لرواية أبي عبيدة عن أبيه ابن مسعود. قال الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ): (وأبو عبيدة، وإن لم يسمع من أبيه، إلا أن أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه -: قاله ابن المدني وغيره)(٤). وإنما احتج به الأئمة؛ لأنَّ مثله على تقدمه في العلم، وموضعه من عبد الله، وخلطته لخاصته من بعده(٥).

---

(١) ينظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح؛ للزرقي: ٨٧.

(٢) النكت؛ لابن حجر٢/٦٠٦.

(٣) هدي الساري٢/٤٣٥.

(٤) فتح الباري؛ لابن رجب٧/٣٤٢، وينظر: ٨/٣٥٠.

(٥) ينظر: شرح مشكل الآثار؛ للطحاوي٣/٤٣٢. وينظر: تقريب علم الحديث؛ للشيخ بن عوض الله: ١/١٢٦.

فثبوت الانقطاع، وعدم اللقي عند الأئمة، لا يلزم منه الضعف مطلقاً، وإن كان الضعف هو الغالب، فهم يثبتون الانقطاع في رواية أبي عبيدة عن أبيه، وسعيد عن عمر، والنخعي عن ابن مسعود وغيرها، ويصححونها لقرائن لا تقاومها علة الانقطاع.

قال الحافظ أبو العباس أحمد بن عبد الحليم(٧٢٨هـ): (ويقال أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن هو عالم بحال أبيه متلق لآثاره من أكابر أصحاب أبيه، وهذه حال متكررة من عبدالله -رضي الله عنه- فتكون مشهورة عند أصحابه فيكثر المتحدث بها، ولم يكن في أصحاب عبدالله من يتهم عليه حتى يخاف أن يكون هو الواسطة، فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه، وإن قيل أنه لم يسمع من أبيه)[1].

وفي المثال التطبيقي نجد نصاً صريحاً من أبي زرعة في تقديم رواية ابن عن أبيه على الرغم من ضعف الابن، وأنَّه خالف الثقات.

(١) مجموع الفتاوى٦/٤٠٤.

● **المثال التطبيقي: ترجيح رواية الابن –مع ضعف فيه– عن أبيه؛ على رواية الثقات؛ لأنَّه أفهم لحديث أبيه:** قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو خالد الأحمر(١)، عن يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن عطاء، عن أبي سعيد، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم– قال: ((**ما آمن بالقرآن من استحل محارمه**))؟

قال أبو زرعة: رواه وكيع بن الجراح(٢)، عن يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن صهيب، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – .

قلت: ورواه محمد بن يزيد بن سنان(٣)، عن أبيه، عن عطاء، عن مجاهد، عن سعيد ابن المسيب، عن صهيب، عن النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم– .

قال أبو زرعة: حديث محمد بن يزيد أشبه عن أبيه؛ لأنَّه أفهم بحديث أبيه؛ أن كان كتب أبيه عنده، ويزيد بن سنان ليس بقوي الحديث)(٤).

● **بيان إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة:** ذهب الحافظ أبو زرعة الرازي إلى ترجيح رواية محمد بن يزيد عن أبيه يزيد على رواية ثقتين عن يزيد بن سنان، وهما أبو خالد الأحمر ووكيع، وهذا الترجيح من أبي زرعة ترجيحٌ نسبيٌّ، المقصود فيه الصواب في رواية يزيد بن سنان، مع القول إنَّها ضعيفة، وليس مقصد أبي زرعة الرازي تخطئة وكيع بن الجراح أو أبي خالد الأحمر، وإنما هو الأصح من حديث يزيد؛ وأنَّ الوهم منه في رواية وكيع وأبي خالد الأحمر؛ وذلك إنَّ يزيد بن سنان ضعيف الحديث.

---

(١) أخرجه روايته: ابن أبي شيبة في المصنف١٠/٥٣٧(٣٠٨٢٦)، وأبو سعيد الأشج في حديثه(٧٤)، وعبد بن حميد في المنتخب١/٣٠٨(١٠٠٣)، وابن عدي في الكامل٩/١٥٤، والقضاعي في مسند الشهاب٢/٨(٧٧٧).

(٢) أخرجه روايته: ابن أبي شيبة في المصنف١٠/٥٣٧(٣٠٨٢٦)، والترمذي٥/١٨٠(٢٩١٨).

(٣) أخرج روايته: الترمذي٥/١٨٠(٢٩١٨)، والبزارُ٦/٩(٢٠٨٤)، وأبو بكر الدينوري في المجالسة وجواهر العلم(٥٧)، والشاشي في مسنده٢/٢٩٠(٩٩٣)، والطبراني في الأوسط ٤/٣٣٧ (٤٣٦٦)، وفي الكبير؛ له٨/٣١(٧٢٩٥)، وابن عدي في الكامل٩/١٥٤، وأبو نعيم في معرفة الصحابة٣/١٤٩٧، والقضاعي في مسند الشهاب٢/٧(٧٧٥)، والبيهقي في الشعب١/٣٤٤ (١٧١)، والشجري في ترتيب الأمالي١/١٥٠(٥٥٠)، والخطيب في تأريخ بغداد٧/٤٤، وابن عساكر في تأريخ دمشق٥٤/٣٤٢.

(٤) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٤/٥٧٠-٥٧١ مسألة(١٦٤٧).

وإنَّما رجَّح أبو زرعة رواية محمد عن أبيه مع أنَّ محمداً فيه ضعف[١]؛ لأنَّه أفهم لحديث أبيه؛ وعلل ذلك بأنَّ كتب أبيه كانت عنده، فإذا حدَّث أبوه واضطرب، فهو أعرف برواية أبيه الموافقة لما في كتبه، وفي ذلك تقوية لحديثه عن أبيه.

ثمَّ نص أبو زرعة على تضعيف يزيد وتلين روايته، ممَّا يدل على أنَّ ترجيحه كان نسبياً؛ وذلك أنَّ الحديث لا يصحُّ من جميع طرقه؛ فالطرق المتقدِّمة مدارها على يزيد بن سنان؛ وهو ضعيف الحديث[٢].

وقد ذهب الأئمة إلى تضعيف هذا الحديث:

فقال أبو حاتم(٢٧٧هـ): (هذه كلها منكرة، ليست فيها حديث يمكن أن يقال: إنَّه صحيح، وكأنه شبه الموضوع، وحديث أبيه أنكرها، ومحل يزيد محل الصدق، والغالب عليه الغفلة، فيحتمل أن يكون سمع من أبي المبارك هذا، وهو شبه مجهول)[٣].

وقال الإمام الترمذي(٢٧٩هـ): (هذا حديث ليس إسناده بالقوي، وقد خولف وكيع في روايته)[٤].

وقال الحافظ البزار(٢٩٢هـ): (وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- إلا صهيب، ولا نعلم يروى عن صهيب إلا من هذين الوجهين اللذين ذكرناهما)[٥].

وقال الحافظ ابن عدي(٣٦٥هـ): (وهاتان الروايتان رواهما يزيد بن سنان غير محفوظتين)[٦].

إلا أنَّ الأئمة قد خالفوا أبا زرعة الرازي في ترجيحه السابق؛ فأعلوا رواية محمدٍ عن أبيه خاصة، وغيرها بشكل عام:

فقال الإمام البخاري(٢٥٦هـ): (أبو فروة يزيد بن سنان الرهاوي، ليس بحديثه بأسٌ،

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: (محمد بن يزيد بن سنان الجزري، أبو عبد الله، ابن أبي فروة الرهاوي، ليس بالقوي، من التاسعة مات سنة عشرين عس). التقريب: ٥١٣ترجمة(٦٣٩٩).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: (يزيد بن سنان بن يزيد التميمي الجزري، أبو فروة الرهاوي، ضعيفٌ، من كبار السابعة، مات سنة خمس وخمسين وله ست وسبعون ت ق). التقريب:٦٠٢ ترجمة(٧٧٢٧).

(٣) العلل؛ لابن أبي حاتم٤/٥٧١مسألة(١٦٦٤).

(٤) سنن الترمذي٥/١٨٠عقب(٢٩١٨).

(٥) مسند البزار٦/٩عقب(٢٠٨٤).

(٦) الكامل في الضعفاء٩/١٥٤.

إلا رواية ابنه محمد عنه، فإنَّه يروي عنه مناكير)[١].

وقال أبو حاتم(٢٧٧هـ): (وحديث أبيه أنكرها)[٢].

وقال الترمذي(٢٧٩هـ): (وقد روى محمد بن يزيد بن سنان، عن أبيه، هذا الحديث فزاد في هذا الإسناد عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، عن صهيب، ولا يتابع محمد ابن يزيد على روايته وهو ضعيف. وأبو المبارك رجل مجهول)[٣].

وقال الطبراني(٣٦٠هـ): (لا يروى هذا الحديث عن صهيب إلا بهذا الإسناد، تفرد به: محمد بن يزيد بن سنان)[٤].

ففيما تقدَّم يتبيَّن أنَّ الإمام البخاري وأبا حاتم والترمذي تكلموا في رواية محمد عن أبيه خاصة، وبأنَّه زاد رجلاً في الإسناد وهو(مجاهدٌ).

والذي يظهر والله أعلم أنَّ ما ذهب إليه أبو زرعة هو الصواب؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: قد توبع محمد في روايته متابعة قاصرة، فرواه صدقة بن سابق[٥]، عن مفضل بن عبد الرحمن، عن مجاهد به. وإسنادها فيه ضعفٌ؛ وذلك من أجل صدقة[٦]. ولكن فيها دلالة على أنَّ الحديث يروى من طريق مجاهد كما ذكر محمد عن أبيه.

ثانياً: إنَّ المناكير التي حدَّث بها محمد عن أبيه قد تكون من أبيه وليس منه، سيما وأنَّ محمد أقوى من أبيه كما سبق في ترجمتيهما، وهذا لا يمنع أنَّ محمد بن يزيد له معرفة خاصة بحديث أبيه.

---

(١) سنن الترمذي٥/١٨٠عقب(٢٩١٨).

(٢) العلل؛ لابن أبي حاتم٤/٥٧١مسألة(١٦٦٤).

(٣) سنن الترمذي٥/١٨٠عقب(٢٩١٨).

(٤) المعجم الأوسط٤/٣٣٧عقب(٤٣٦٦).

(٥) أخرج روايته: الدولابي في الكنى والأسماء٢/٨٥٩(١٥١١)، والبيهقي في الكبرى١/٣٤٥ (١٧٢).

(٦) صدقة بن سابق الكوفي، سمع: محمد بن إسحاق. وروى عنه: أبو يحيى صاعقة، ومحمد بن أبي عتاب الأعين، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، وسعدان بن نصر، وغيرهم. ينظر ترجمته: التأريخ الكبير؛ للبخاري٤/٢٩٨ترجمة(٢٨٩٧)، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم٤/ ٤٣٤ ترجمة(١٩٠٤)، وجعله ابن حبان في الثقات٨/٣٢٠ترجمة(١٣٦٦٣)، تأريخ الإسلام؛ للذهبي ٥/٩١ترجمة(١٨٨)، وقال: (وما علمت أحدا ضعفه). كذا قال، وقد وجد ابن شاهين قال عنه في تأريخ أسماء الضعفاء والكذابين ترجمة(٣٠٨): (ليس بشيء). فالقول قوله كما هو معلوم في الجرح والتعديل.

● **خلاصة القول**: إذا كان الراوي غير ضابط لحديثه، وقد وقع اختلاف في روايته، فإنَّ من قرائن الترجيح تقديم رواية أهل بيته إذا كانت كتبه عندهم أو يحفظونها، فتقديم روايتهم أولى من غيرهم إلا إذا كان غيرهم مختصاً به. لذا رجَّح أبو زرعة رواية محمد ابن يزيد -مع ضعف فيه- عن أبيه على رواية ثقتين؛ لأنَّه أعلم بحديث أبيه؛ لأنَّ كتب أبيه كانت عنده. والله أعلم.

المطلب العاشر

تصحيح الوجهين[١]

هناك عدداً من الأحاديث اختلف فيها على رواتها، على أكثر من وجه، ومع ذلك لم يضعفها الأئمة، بل صححوا الأوجه كلها.

ولكن لا بدَّ من معرفة أنَّ أئمة الحديث ونقاده لهم فهم خاصٌّ، يفهمون به طرق الحديث المختلفة، ورواياته المتعددة، فيطلقون أحكامهم على قرائن تحتف بكل حديث على حدة، فهي تختلف من حديث إلى حديث آخر، ومن هنا تكمن صعوبة علم علل الحديث.

فليس الأمر في تصحيح الوجهين عند الأئمة مجرد تجويز أن يكون الراوي مرَّة رواه كذا ومرة رواه كذا، بتأويلات باردة، أو أحكام مضطربة غير محكمة، بل الأمر خلاف ذلك البتة؛ إذْ لهم فهم خاص في ذلك، وهو أنَّ لكل حديث قرائن خاصة تحتف به، تؤيد بأنَّ الراوي قد حفظ الوجهين، وأنَّ روايته المتعددة لم تأت عن سبيل الخطأ.

ولقرائن تصحيح الوجهين أقسام، وهي كما يأتي:

القسم الأول: القرائن المتعلقة بالراوي، وهما قرينتان:

الأولى: أنْ يجمع الوجهين أو أكثر ثقة في رواية، فهذا يدل على حفظه.

الثانية: أن يكون الراوي ممن يقصر الأسانيد، فإذا روى هذا الراوي الحديث مرَّة مرفوعاً ومرة موقوفاً أو مرسلاً ومسنداً أخذ بالزيادة، وأن الوجهين صحيحان؛ لما عرف من حال الراوي استقراءً. سبب ذلك نشاط الراوي وكسله أو ورعه إلى غير ذلك[٢].

القسم الثاني: القرائن المتعلقة بالشيخ، وهي قرينة واحدة:

أنْ يكون الشيخ من الأئمة الثقات، المكثرين من رواية الحديث كالزهري وقتادة وأمثالهما، فإنْ روى الحديث على أكثر من وجه، لا يعل ذلك، بل يحكم بصحة الأوجه جميعاً، لأنَّه من المكثرين، الذين سمعوا الحديث الواحد من رواة كثيرين. أما سيء الحفظ قليل الحديث إذا روى الحديث على أوجه متعددة يدل ذلك على وهمه وخطئه.

يقول الحافظ ابن رجب(٧٩٥هـ): (وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في

---

(١) ينظر في ذلك: قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي؛ للدكتور عبد الرحمن بن أحمد العواجي.

(٢) ينظر في ذلك: الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع أو إرسال الموصول؛ للدكتور علي الصياح.

الحديث إذا انفرد به واحد وإن (لم) يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه)[١].

القسم الثالث: القرائن المتعلقة بالمروي، وهما قرينتان:

الأولى: أن يوجد لكلا الوجهين أو الأوجه أصلٌ.

الثانية: أن تكون ألفاظ الروايتين أو الروايات مختلفة[٢].

فبما تقدَّم نستطيع القول أنَّ الحديث إذا جاء مسنداً مرَّة، ومرسلاً مرة أخرى، أو مرفوعاً وموقوفاً عن شيخ من الثقات المعتبرين، أو مرَّة على وجه ومرة على وجه بخلاف الأول، كاختلاف في جعله من مسند من. ولم تأت قرائن قوية في الترجيح بين هذين الوجهين، هنا يعمد الأئمة إلى تصحيح الوجهين، وأنَّهما جميعاً صحيحان. أو تصحب ذلك قرائن تدل على أنَّ الاختلاف هنا ليس من اختلاف التضاد، بحيث يوجب رد أحد الوجهين بل هو من اختلاف التنوع فكلا الوجهين مرويان عن المدار. كما مر بيان ذلك في ذكر الأقسام السابقة.

● **المثال التطبيقي: تصحيح الوجهين على الاحتمال؛ لعدم وجود قرائن تفيد بترجيح رواية أحد الوجهين على الآخر**: قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الجريري[٣]، عن أبي العلاء، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن عمران بن حصين، عن النَّبيِّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– قال: ((**من صام الأبد، فلا صام ولا أفطر**)).

---

(١) شرح علل الترمذي؛ لابن رجب ٢/٥٨٢.

(٢) ينظر: قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي؛ للدكتور عبد الرحمن بن أحمد العواجي: ١٧٨. فقد استفدت منه في هذا التنظير المختصر، وقد توسع الباحث حفظه الله بتنظير قيم، فلينظر هناك.

(٣) أخرج روايته: النسائي في الكبرى٣/١٨١(٢٦٩٤)، والطبري في تهذيب الآثار ١/٢٩٨ (٤٧٢)، والروياني في مسنده١/١٢٤(١١٧)، وابن خزيمة في صحيحه٣/٣١١ (٢١٥١)، وابن حبان في صحيحه ٤/٣٤٨ (٣٥٨٢)، والطبراني في الكبير١٨/١١٦(٢٢٧)، والحاكم في المستدرك١/٦٠١ (١٥٩١).

قلتُ: رواه قتادة[١]، عن مطرِّف، عن أبيه، عن النَّبيِّ –صلى الله عله وسلم.؟

قال أبي: قتادة أحفظ.

وقال أبو زرعة: ما أقف من هذا الحديث علي شيء؛ يحتمل أن يكون جميعاً صحيحين، ومطرِّف عن أبيه ما أدري كيف هو؟! والجريري بأخرة ساء حفظه، وليس هو بذاك الحافظ)[٢].

● **بيان ترجيح الحافظ أبي زرعة الرازي:** لم يجزم أبو زرعة الرازي في هذا الحديث بشيء، وترك الأمر على الاحتمال، بأنَّه يحتمل صحَّة الوجهين اللَّذين ذكرهما له ابن أبي حاتم؛ وعدم جزم أبي زرعة في صحة الوجهين أو أحدهما يرجع إلى:

أولاً: إنَّهما تفردا بالحديث، وكلٌ رواه على وجه مخالف عن صاحبه، ومداره واحدٌ، وهو مطرف، إلا أنَّ الجريري جعله عن أبي العلاء، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن عمران بن حصين –رضي الله عنه-. بخلاف رواية قتادة، إذْ رواه عن مطرف، عن أبيه عبد الله بن الشخير-رضي الله عنه-. وليس ثمَّة مرجحٍ يرجح رواية أحدهما على الآخر.

ثانياً: إنَّ الحديث ورد من رواية عدَّة من الصحابة –رضي الله عنهم-[٣]، وهذا الأمر لا يمنع من كون مطرف سمعه مرَّة من أبيه، كما في رواية قتادة، وسمعه أخرى من عمران كما في رواية الجريري.

فهذه الأمور جعلت أبي زرعة كأنَّه توقف في الترجيح، وترك الأمر على الاحتمال.

---

(١) أخرج روايته: الطيالسي٢/٤٦٤(١٢٤٣)، ابن أبي شيبة في المصنف٣/٧٨(٩٦٤٥)، والإمام أحمد ٢٦/٢٣٢ (١٦٣٠٤)، والدارمي٢/١٠٩١(١٧٨٥)، وابن ماجه ١/٥٤٤ (١٧٠٥)، والنسائي٤/٢٠٦(٢٣٨٠)، وفي الكبرى؛ له٣/١٨٢ (٢٦٩٥)، وابن خزيمة في صحيحه ٣/٣١١(٢١٥٠)، وابن حبان في صحيحه٨/٣٤٨ (٣٥٨٣)، والحاكم في المستدرك ١/٦٠١(١٥٩٠).

(٢) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٤٣-٤٤مسألة(٦٧٩).

(٣) منها: حديث عبد الله بن عمرو –رضي الله عنه-. متفق عليه، البخاري٣/٤٠(١٩٧٧)، ومسلمٌ٢/٨١٤(١١٥٩).

ثمَّ خدش أبو زرعة رواية قتادة، عن مطرف، عن أبيه، وكأنَّه استغربها؛ إذْ قال: (ومطرِّف عن أبيه ما أدري كيف هو)[١]. ولم يتَّضح لي سبب هذا الاستغراب، فمطرف معروف بالرواية عن أبيه عبد الله[٢]، فلا أدري لِمَ استغراب أبو زرعة –رحمه الله– روايته هذه، فالله أعلم.

وعقَّب أبو زرعة على رواية الجريري بأنَّه(بأخرة ساء حفظه، وليس هو بذاك الحافظ). وهذا التعقيب فيه خدشٌ لرواية الجريري أيضاً، إلا أنَّه مدفوع بما يأتي:

أولاً: إنَّ الجريري[٣] من الثقات الأعيان الكبار، وإن لم يكن مثل قتادة بن دعامة في الحفظ والاتقان، وحديثه مخرج في الصحيحين من رواية جماعة عنه.

ثانياً: أمَّا علَّة اختلاطه، فهي مدفوعة في هذا الحديث، فقد رواه عن الجريري: (إسماعيل بن علية[٤]، وبشر بن المفضل[٥]، وخالد[٦]، وعبد الأعلى[٧]، وسفيان الثوري[٨]).

وقد نص الأئمة[٩] أنَّ الإمام سفيان الثوري، وابن علية، وبشر بن المفضل، هم من الذين سمعوا منه قبل الاختلاط، وقد رووا عنه هذا الحديث كما تقدم، أضف إلى ذلك أنَّ

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٤٣-٤٤مسألة(٦٧٩).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي١٥/٨١ترجمة(٣٣٢٩)، وتحفة الأشراف؛ له٤/٣٥٨.

(٣) هو (سعيد بن إياس الجُريري، بضم الجيم، أبو مسعود البصري، ثقةٌ، من الخامسة، اختلط قبل موته بثلاث سنين، مات سنة أربع وأربعين ع). التقريب: ٢٣٣ترجمة(٢٢٧٣).

(٤) أخرج روايته: الإمام أحمد٣٣/٥٩(١٩٨٢٥)، والنسائي٤/٢٠٦(٢٣٧٩)، وفي الكبرى؛ له٣/١٨١(٢٦٩٤)، وابن خزيمة٣/٣١١(٢١٥١)، والطبراني في الكبير١٨/١١٣(٢١٦)، والحاكم في المستدرك١/٦٠١(١٥٩١).

(٥) أخرج روايته: الروياني في مسنده١/١٢٤(١١٧)، والطبراني في الكبير١٨/١١٣(٢١٧).

(٦) أخرج روايته: ابن حبان في صحيحه٨/٣٤٨(٣٥٨٢)، والطبراني في الكبير١٨/١١٣(٢١٧).

(٧) أخرج روايته: الطبراني في الكبير١٨/١١٣(٢١٧).

(٨) أخرج روايته: الطبراني في الكبير١٨/١١٣(٢١٨).

(٩) ينظر: تفصيل ذلك في: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب٢/٧٤٣.

البقية الذين رووه عنه لم يذكر الأئمة أنَّهم سمعوا منه بعد الاختلاط، فدل ذلك على أنَّ هذا الحديث من صحيح حديثه، والله أعلم.

فبمجموع ما تقدَّم يتبيَّن أن ليس ثمة قرائن ترجح رواية قتادة على رواية الجريري إلا اللهم أنَّ قتادة أحفظ من الجريري مع أنَّ الجريري من الحفاظ أيضاً، لذا قال أبو حاتم عندما سأله ابنه عن هذا الحديث قال: (قتادة أحفظ)[١].

ورأى بعضهم غير ذلك، فقال الإمام أبو عيسى(٢٧٩هـ): (سألت محمداً عن هذا الحديث, فقلت: حديث مطرف, عن عمران بن حصين, قيل للنَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- إنَّ فلاناً لا يفطر. قال: ((**لا صام ولا أفطر**)). رواه الجريري, عن يزيد بن عبدالله بن الشخير, عن مطرف, عن عمران. ورواه قتادة, عن مطر , عن أبيه, أيهما أصح؟

فقال: يحتمل عنهما كليهما)[٢]. وهو ما ذهب إليه أبو زرعة الرازي.

وقد صحح الوجهين: ابن خزيمة[٣]، وابن حبان[٤]، والحاكم[٥]. وكأنَّه الصواب والله أعلم.

● **خلاصة القول**: إنَّ الحديث ثابتٌ من كلا الوجهين عن النَّبي -صلى الله عليه وسلم- من رواية مطرف فيما يظهر والله أعلم، ومن رواية قتادة، وهو كما ذهب إليه أبو زرعة الرازي.

وإنَّ عدم ترجيح أبي زرعة لرواية الجريري على رواية قتادة أو العكس لعدم وجود قرائن كافية في ذلك. والله أعلم.

---

(١) علل الحديث؛ لابن أبي حاتم٣/٤٣-٤٤مسألة(٦٧٩).

(٢) العلل الكبير؛ للترمذي(٢٠٧).

(٣) في صحيحه٣/٣١١ (٢١٥١)، و٣/٣١١(٢١٥٠).

(٤) في صحيحه٤/٣٤٨(٣٥٨٢)، ٨/٣٤٨(٣٥٨٣).

(٥) في المستدرك١/٦٠١ (١٥٩١)، و١/٦٠١(١٥٩٠).

الخاتمة وأبرز النتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي جلَّت قدرته على ما أعان ووفق، وسهَّل ويسر، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين أجمعين.

فقد انتهيت بفضل الله ومَنِّهُ من كتابي: (**إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة الرازي في ضوء علل الحديث؛ لابن أبي حاتم –دراسة نظرية تطبيقية–**)، وكما هي الجادة الأكاديمية أن يذكر الباحث أهم النتائج التي توصل إليها في بحثه، فأقول وبالله التوفيق مجملاً القول في ذلك، تاركاً التفصيل وفرائد الفوائد للمطلع عليها:

١. يعدُّ الإمام أبو زرعة الرازي من كبار أئمة الحديث في الإعلال والنقد، فضلاً على أنَّ له معرفة أخرى ببقية العلوم الشرعية، كعلم القراءات مثلاً.

٢. إن كتاب العلل؛ لابن أبي حاتم من الكتب المهمة التي احتوت على سفر كبير من أقوال أئمة النقد، كأبي زرعة الرازي وأبي حاتم، وأنَّه لا يقتصر على هذين الإمامين، بل هناك فيه من التعاليل للأئمة آخرين، فضلاً عن ابن أبي حاتم نفسه.

٣. إن استخدام الأئمة للعلة يقع على معنيين: المعنى الاصطلاحي الخاص، وهو: السبب الخفي القادح. والثاني: المعنى العام، ويريدون به: كل ما يعلُ الحديث به، فيشمل العلة بالمعنى الاصطلاحي، والعلة الظاهرة غير الخفية.

٤. إنَّ العلماء متفقون على أنَّ علم العلل عِلْم برأسه، وأنَّه من أهم علوم الحديث وأصعبها وأدقها؛ لما فيه من الخفاء والشفافية.

٥. إن علم العلل نشأ منذ زمن الرواية، ثم تزايد وتراكم شيئاً بعد شيء إلى أن ظهرت أسس هذا العلم واضحة في عهد الأئمة: شعبة بن الحجاج(١٦٠هـ)، وسفيان الثوري(١٦١هـ)، ومالك بن أنس(١٧٩هـ)، وأضرابهم من طبقة أتباع التابعين. ثمَّ استمر هذا العلم يتزايد ويتكامل، وكلما أتى إمام من أئمته زاد في بناء صرحه ورفع من منارة مجده، فكان من كبار أئمته تلميذا شعبة: يحي بن سعيد القطان(١٩٨هـ)، وعبدالرحمن بن مهدي(١٩٨هـ)؛ ثم علي بن المديني(٢٣٤هـ) وتلميذاه يعقوب بن شيبة(٢٦٢)، والبخاري(٢٥٦هـ)، وجماعة من أقران الإمام علي بن المديني، أشهرهم الإمامان أحمد بن

حنبل(٢٤١هـ) ويحيى بن معين(٢٣٣هـ)، ثم جاء الرازيان أبو زرعة(٢٦٤هـ)، وأبو حاتم(٢٧٧هـ)، ثمَّ الترمذي(٢٧٩هـ)، وأبو داود(٢٧٥هـ)، والبزار(٢٩٢هـ)، والنسائي (٣٠٣هـ)، وابن أبي حاتم(٣٢٧هـ)، وجماعة من أقرانهم وتلامذتهم، إلى أن بلغ هذا العلم ذروته على يد أحد علماء بغداد وهو علي بن عمر الدارقطني(٣٨٥هـ).

٦. إن للحافظ أبي زرعة الرازي آراء حديثية ينفرد بها في نقد الأحاديث، لم يسبقه أحدٌ على نقدها، وهذا يدل على أنه من أئمة النقد وليس مجرد ناقل.

٧. إن كتاب ابن أبي حاتم لا يخلو من القواعد الحديثية الصريحة لأبي زرعة الرازي، فضلاً عن القواعد التي يمكن استنباطها.

٨. إن للعلة في الأحاديث أسبابٌ ظاهرة، وأخرى خفية، والمراد من الثناء على علم العلل والإشارة إلى صعوبته: الأمور الخفية غير الظاهرة.

٩. الحجة في التعليل الحفظ والفهم والمعرفة التامة بمراتب الرواة وما يرونه، وقد تقصر عبارة المعلل في الكشف عن السبب الحقيقي لا عن الإعلال. وأنَّ لعلم العلل صعوبات كثيرة، لا يكاد يدركها إلا الحافظ الذي خاض غمار هذا الأمر وعاناه.

١٠. إنَّ جهابذة المحدثين من السلف كانوا لشدة حفظهم لأحاديث الرواة، ومعرفة مخارجها وطرقها وما إلى ذلك، أحفظَ لحديث الراوي – في كثير من الأحيان – من الراوي نفسه.

١١. إنَّ كثيراً من العلل التي يُعلل بها المحدثون، لا تجري على أصول الفقهاء ولا يوافقونهم عليها؛ إذْ أنَّ للمحدثين طريقة تختلف عن طريقتهم، وهو ما يسمى اليوم بتباين المنهج بين المتقدمين وبين المتأخرين في النقد والإعلال، ولا شك أن منهج المحدثين هو الصحيح، فهم أهل الشأن والمعرفة في ذلك وتقدم تفصيل ذلك.

١٢. إنَّ الإدراج ليس علة في الحديث من حيث الأصل، ولكنه قد يكون علة إذا نسب لغير قائله. ومن جملة الأمور التي صرح فيها أبو زرعة في الكشف عن الإدراج: مخالفة الناس للراوي الذي أدرج المتن لغير قائله. وقد يتوهم الراوي فيدرج متناً بأكمله لغير قائله؛ سببه تشابه الحديثان في أولهما، فيأتي بعض من تُكلِّم في حفظه فيروي متناً آخر ويجعله للإسناد الأول، فيركب متناً لإسناد يُروى به غير هذا المتن، وإنما اشتبه ذلك على الراوي.

١٣. أحياناً لا يصرح الأئمة بنوعية الإعلال، فيكتفون بقولهم: الصحيح كذا، والمقصود بذلك أن الحديث معل بالتصحيف أو نحو ذلك من أنواع العلل. أو يصرحون أنَّ الراوي وهم في هذا الحديث فقط.

١٤. من أسباب تصحيف أسماء الرواة أن يكون الراوي غير مشتهر بالرواية.

١٥. لم يفرق أبو زرعة الرازي بين الإعلال بالتصحيف والتحريف كما هو منهج المتقدمين خلافاً لما اصطلح عليه المتأخرون.

١٦. من جملة ما حكم أبو زرعة لسفيان الثوري على شعبة عند اختلافهم في أسماء الرجال؛ لأنَّ شعبة مشهور في التصحيف في أسماء الرواة؛ لشدَّة اعتنائه بمتون الأحاديث.

١٧. قد يجمع أبو زرعة الأوصاف الكثيرة في إعلال الحديث الواحد، سيما إذا كان الحديث معلاً من قبل متنه، وقد ينقل عدم الخلاف بين أهل العلم على إبطال بعض الأحاديث.

١٨. قد يأمر أبو زرعة بالضرب على الحديث إذا كان من جملة ما تفرد به الضعفاء، ويكتفي بذلك؛ قاصدًا الإعلال بذلك.

١٩. كثيراً ما يحكم أبو زرعة الرازي على الحديث بتفرد صاحبه، ولا يعتدُّ بالمتابعات إذا كانت ضعيفة أو مروية وهماً.

٢٠. قد يعل أبو زرعة رواية الصدوق إذا تفرد بها، ويعلل ذلك بأنه لا تقوم بمثله حجة، ومقصده إذا تفرد.

٢١. أعل أبو زرعة حديث بعض الثقات بالتلقين، ولم يجرح صاحبه؛ وسبب ذلك أنَّ التلقين طارئ عليه.

٢٢. من الأمور التي نبَّه عليها أبو زرعة أنَّ الراوي عندما يقلب إسناد الحديث قد يدفع صاحبه إلى إدراج زيادة فيه وهماً؛ ليستقيم الإسناد من حيث الظاهر.

٢٣. من أسوء أنواع القلب التي نبَّه عليها الحافظ أبو زرعة وتفرد بذلك: قد ينقلب التلميذ شيخاً، والشيخ تلميذاً، ممَّا يؤدي إلى تصير الراوي الضعيف (صحابياً) ثقة.

٢٤. أكثر ما يعل الحافظ أبو زرعة الأحاديث بالإجمال، وعدم الإسهاب والتفصيل، وهي طريقة الأعم الأغلب من المحدثين المتقدمين الكبار.

٢٥. قد يدع الحافظ أبو زرعة الراوي الضعيف، ويعل الحديث بالراوي الثقة؛ لأنَّه هو المخطئ.

٢٦. لم يفرق أبو زرعة في إعلال الحديث بالنكارة والشذوذ، فيطلق لفظ النكارة على ما يقع فيه الضعيف وعلى ما يهم فيه الثقة، وهذا الأمر هو منهج الائمة الأوائل لا يفرقون بين الشذوذ والنكارة.

٢٧. يرجح أبو زرعة رواية الراوي المختلط القديمة على روايته الجديدة التي يخالف فيها روايته القديمة أو يشك فيها، كما أنه يعتبر من روى عن المختلط قديماً وأخيراً.

٢٨. يعل أبو زرعة راويه من دلس تدليس التسوية، بقرائن رواية غيره، وأنَّ الحديث معروف من رواية المدلَّس.

٢٩. يعل أبو زرعة رواية من هو مشهور بالتدليس عن الضعفاء ولا يعرف الحديث إلا عن طريقه. وكما أنَّه قد يعل رواية التصريح بالسماع بين ثقتين؛ وذلك لأنَّهما لم يقارب لقاء أحدهما الآخر فضلاً عن السماع، وأنَّ التصريح وقع وهماً. وقد يعل رواية المدلس التي صرح بها بالسماع، لأنَّ التصريح بالسماع جاء من رواية من لا يميِّز ويضبط صيغ السماع.

٣٠. يعل أبو زرعة إسناد الحديث بالاضطراب، للاختلاف في إسناده مع عدم إمكان الترجيح، وأنَّ الاضطراب من مدار الحديث؛ لثقة من رووه عنه.

٣١. يعل أبو زرعة الحديث بالجهالة؛ لأنَّ المجهول أتى بخبرٍ منكر لم يتابع عليه، وأنَّه روى عن الثقات ما ليس من حديثهم، وأنَّ روايته لا تجيء.

٣٢. يعل أبو زرعة أحاديث باب من الأبواب، مع تعدد طرقها؛ لأنَّ أسانيدها دارت بين المجهولين والضعفاء؛ وأنَّ متنها يخالف المتن الثابت عن الصحابي.

٣٣. جهالة الرواة على أقسام، ويغتفر لجهالة النساء وكبار التابعين ما لا يغتفر لغيرها، بشروط مخصوصة، كسلامة متنها من النكارة.

٣٤. يعل أبو زرعة الحديث بأنَّ راويه لا يُعرف، مع أنَّ من روى عنه هم من كبار الأئمة، مع ترجيح رواية التي فيها جهالة؛ من أجل تضعف الحديث، على الرواية التي إسنادها ثقات، لأنَّ الحديث معروف من رواية هذا المجهول.

٣٥. يعل أبو زرعة الحديث بالتعديل على الإبهام؛ ولا يعتد بذلك، والتعديل على

الإبهام: وهو قول الراوي: حدثني الثقة أو نحو ذلك؛ ويعلل ذلك بأنَّه لو كان ثقة لما كنَّاه.

٣٦. ترجيح وإعلال أبي زرعة الإرسال على والوصل، أو العكس، أو الوقف والرفع أو العكس على حسب القرائن: الأحفظ، والأكثر، وبالنظر إلى راويه، هل هو ممن يقف أو يرسل الموصول. ولم يسر على أمر مطرد، وهو مذهب المحققين من أهل الحديث.

٣٧. يعل أبو زرعة الحديث بسلوك الجادة، وقد لا يصرح بذلك، إلا أنَّ مقصده يظهر عند جمع الطرق.

٣٨. قد يطلق أبو زرعة الضعف على الحديث ويقصد به العلة العامة التي تمنع قبوله، من نكارة أو كذب، أو تفرد ونحو ذلك. وإنَّما يقتصر على لفظ الضعف لبيان أمر الحديث. وخير دليل على ذلك أنَّ أبا زرعة قد يعقِّب على قوله(ضعيف الحديث) بـ (كان يكذب)، فدل على أنَّ مقصده بالضعف الأمر العام المانع من قبول الحديث.

٣٩. من منهج أبي زرعة أنه قد يسم الحديث بأنه لا أصل له إذا تفرد به متروك الحديث ولم يتابع على روايته.

٤٠. من جملة مرجحات أبي زرعة تقديم ما هو ثابت عند الراوي في كتابه على مروِّيه من حفظه، أو ما يُنسب إليه.

٤١. يعل الحافظ أبو زرعة بعض الأحاديث بالمذاكرة، بأنَّ راويه ذاكرهم به تعجباً لا على حقيقته.

٤٢. إنَّ أبا زرعة الرازي لم يهمل نقد متن الحديث، بل كانت له عناية خاصة به فضلاً عن اعتنائه بنقد الإسناد، ولم يفته لفظة منكرة في حديث عرض عليه فضلاً عن متنٍ بأكمله، ويستدل على ذلك بمخالفتها ما صحَّ من الروايات أخرى، أو لعدم وجود ما يشهد له، أو لأنَّه لم يقل به أحد، أو لتفرد الثقة به عن شيخه الذي في روايته عنه مقالٌ، أو لأنَّه لم يأت معناه في شيء من الأحاديث.

٤٣. يعل أبو زرعة الحديث مع تعدد طرقه وكثرتها؛ إذا كان مدارها على الضعفاء والمتروكين، ولا يقوي بعضها ببعض، بل يحكم عليها جميعاً بالنكارة، سيما إذا كان متنها في القلب منه شيء. وقد يعل أحاديث الباب مع تعدد طرقها؛ لأنَّ أسانيدها دارت بين المجهولين والضعفاء، وأنَّ متنها يخالف المتن الثابت عن الصحابي نفسه.

٤٤. قد يعل رواية جمعٍ من الثقات؛ لمخالفتها رواية ثقةٍ؛ لأنَّه مقدم في شيخه الذي روى عنه، وأنَّ شيخه كان يرويه قديماً على روايته كذلك، أو لكونه الأوثق في شيخه، ولكون روايته فيها غرابة. وقد يعل حديث الثقة عن شيخه؛ لاتفاق رواية أصحاب الشيخ بخلاف ما رواه الثقة، وقد يعل رواية من رواه عن الراوي؛ لمخالفة روايتهم ما رواه أصحاب الراوي المتقنون.

٤٥. أحياناً يقتصر أبو زرعة على قول غيره ممن سبقه من أهل العلم في إعلال الحديث. وأحياناً قليلة يتوقف في الإعلال؛ لأنَّه لا يحفظ الحديث. وقد يتوقف في الترجيح؛ لعدم توفر قرائنه، ثم يرجح بعد ذلك بلفظ (أشبه)؛ لقرائن محتملة؛ ولكون كلا الطريقين غير محفوظين.

٤٦. وقد يعل الحديث بأضعف راوٍ في الإسناد.

٤٧. وأحياناً يعل الحديث بأقلهم ضبطاً وحفظاً؛ لأنَّ الآخر ثقةٌ لا يذهب عليه مثل هذا الخطأ. وأحياناً يعل رواية الثقة؛ برواية الضعيف؛ لأنَّه الصواب معه بما دلَّت القرائن.

٤٨. وقد يعل الحديث بأمرٍ عام، مع عدم معرفة سبب علته الحقيقية عند سؤال ابن حاتمٍ له.

٤٩. إن اختلاف ألفاظ الحديث المتباعدة لا تدل دوماً على أنَّهما حديثين، لذلك نجد أبا زرعة يجزم في مواضع على ذلك، ويرجح أنهما حديثاً واحداً مع اختلاف ألفاظها.

٥٠. من قرائن الترجيح التي صرح بها أبو زرعة تقديم رواية الراوي عن أهل بيته وإن كان فيه مقال؛ وذلك أنَّ الإنسان أعلم بأهل بيته في الأعم الأغلب من غيرهم.

٥١. هناك عدداً من الأحاديث أُختلف فيها عن رواتها، على أكثر من وجه، ومع ذلك لم يضعفها أبو زرعة، بل صحح الأوجه كلها. ولكن لا بدَّ من معرفة أنَّ أئمة الحديث ونقاده لهم فهم خاصٌّ، يفهمون به طرق الحديث المختلفة، ورواياته المتعددة، فيطلقون أحكامهم على قرائن تحتف بكل حديث على حدة، فهي تختلف من حديث إلى حديث آخر، ومن هنا تكمن صعوبة علم علل الحديث.

وفي مضمون الرسالة كثير من الفرائد والزوائد الحديثية التي نقلتها عن أهل العلم في التنظير والتطبيق، يضيق المقام هنا بذكرها، فالله المستعان.

وفي ختام بحثي وقبل أن أضع قلمي، أكرر حمدي لربي -جلَّ وعلا- على أن يسَّر لي كتابة هذا الموضوع القيِّم، وأشكره على نعمه المتواترة عليَّ، مستذكراً قول القائل: (رأيت أنَّه لا يكتب انسانٌ كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر).

هذا، وما كان صواباً فمن الله وحده، ثمَّ بفضل المشرف وتسديده، وما كان فيه من خطأ أو سهوٍ أو نسيان، فمني ومن الشيطان، والله ورسوله وأهل العلم منه براء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا وقائدنا وقرة عيوننا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم .

ثبت المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم:

١. ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث؛ للدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، ط. الأولى مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٣١.

٢. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة؛ لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري، المتوفى: ٨٤٠هـ، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، الرياض، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣. الآثار؛ للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤. أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء؛ للدكتور ماهر ياسين فحل الهيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٣٠هـ.

٥. الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة؛ لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله ابن بهادر الزركشي الشافعي (٧٩٤هـ)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٦. الآحاد والمثاني؛ لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو الشيباني المتوفى: ٢٨٧هـ، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط. الأولى، ١٤١١هـ.

٧. الأحاديث التي أعل الإمام البخاري متونها بالتناقض؛ لبسام بن عبد الله بن صالح الغانم العطاوي، بحث ضمن العدد ٣٤ من مجلة الحكمة الصادر في محرم.

٨. الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس رضي الله عنه؛ لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: أبي عبد الباري رضا بن خالد الجزائري، مكتبة الرشد، الرياض، ط.١، ١٩٩٧م.

٩. الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما؛ لضياء الدين أبي عبدالله المقدسي، المتوفى: ٦٤٣هـ، تحقيق: د. عبد الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، لبنان، ط. الثالثة، ١٤٢٠هـ.

١٠. الأحاديث المرفوعة المعلّة في كتاب حلية الأولياء؛ لسعيد بن صالح الرقيب الغامدي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ.

١١. أحاديث تعظيم الربا على الزنا، دراسة نقدية؛ للدكتور علي بن عبد الله بن شديد الصياح المطيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط.١، ١٤٣٠هـ.

١٢. الإحكام في أصول الأحكام؛ لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٣. أحوال الرجال؛ لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، أبي إسحاق المتوفى: ٢٥٩هـ، تحقيق: عبد العليم البَستوي، فيصل آباد، باكستان.

١٤. أخبار القضاة؛ لأبي بكرٍ محمد بن خلف البغداديّ, المتوفى: ٣٠٦هـ، تحقيق: عبدالعزيز المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، ط. الأولى،١٩٤٧م.

١٥. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه؛ لأبي عبد الله محمد الفاكهي، المتوفى: (٢٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٤.

١٦. أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار؛ لأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرقي، المتوفى: ٢٥٠هـ، تحقيق: رشدي الصالح، دار الأندلس، بيروت.

١٧. اختصار علوم الحديث؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ٧٧٤هـ، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار ابن الجوزي القاهرة.

١٨. اختلاف الحديث؛ لمحمد بن إدريس الشافعي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط.١، ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م، تحقيق: عامر أحمد حيدر.

١٩. الآداب الشرعية والمنح المرعية؛ لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)، عالم الكتب.

٢٠. الآداب للبيهقي؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، المتوفى: (٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي عبد الله السعيد، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢١. أدب الاملاء والاستملاء؛ لعبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، أبي سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١، ١٤٠١هـ.

٢٢. الأدب المفرد؛ لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ٢٥٦هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت .

٢٣. الأربعون؛ لابن بكر بن المقرئ، (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمد زياد عمر تكلة، مكتبة العبيكان، السعودية، ط. الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٤. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري؛ لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني ٩٢٣هـ، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤١٨هـ.

٢٥. الإرشاد في معرفة علماء الحديث؛ للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبي يعلى، مكتبة الرشد، الرياض، ط.١ ، ١٤٠٩، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.

٢٦. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات؛ لأبي معاذ طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الأولى ١٤١٧هـ.

٢٧. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، (المتوفى : ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية ١٤٠٥هـ.

٢٨. أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري.

٢٩. الأسامي والكنى؛ لأبي أحمد الحاكم، (المتوفى: ٣٧٨هـ)، المحقق: يوسق بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية بالمدينة، ط.١، ١٩٩٤م.

٣٠. الاستيعاب في معرفة الأصحاب؛ لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٢هـ .

٣١. أسد الغابة في معرفة الصحابة؛ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني الجزري، ابن الأثير، (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٢. الأسماء والصفات للبيهقي؛ لأبي أحمد بن الحسين، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٣ هـ.

٣٣. الإسناد من الدين؛ للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، دار البشائر، ١٩٩٢م، ط.٢.

٣٤. الإصابة في تمييز الصحابة؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى١٤١٥هـ.

٣٥. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ للإمام الدارقطني؛ لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني، (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق: محمود محمد نصا، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٦. أعلام السنن في شرح صحيح البخاري؛ لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، (المتوفى ٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد علي سمك، دار الكتب العلمية ط. ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٣٧. الأعلام؛ لخير الدين بن محمود بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط. الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

٣٨. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط؛ لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، المحقق: علاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، ط.١، ١٩٨٨م.

٣٩. الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعلولة من الصحاح؛ لتقي الدين محمد بن علي الشهير بابن دقيق العيد(المتوفى ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. قحطان عبد الرحمن دوري، دار العلوم, عمان, ط. الأولى ٢٠٠٦م .

٤٠. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله المصري الحنفي، أبي عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل ابن محمد، الفاروق الحديثة، ط.١، ١٤٢٢هـ.

٤١. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب؛ لسعد الملك، أبي نصر علي بن هبة الله بن ماكولا، (المتوفى: ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤١١هـ.

٤٢. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع؛ لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبي الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط.١، ١٣٧٩هـ.

٤٣. الإلمام بأحاديث الأحكام؛ لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، المحقق: حسين إسماعيل، دار ابن حزم، ط.٢، ١٤٢٣هـ.

٤٤. الأم؛ لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن شافع القرشي المكي، (المتوفى: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ.

٤٥. أمالي ابن بشران؛ لأبي القاسم عبد الملك بن بشْران البغدادي، (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٦. أمالي المحاملي؛ لأبي عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل المحاملي، (المتوفى: ٣٣٠هـ)، رواية ابن الصلت القرشي: أحمد بن محمد بن الصلت المجبِّر، (٤٠٥هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار النوادر، ط. الأولى ١٤٢٧هـ.

٤٧. الأموال؛ لأحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١هـ)، تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط.١، ١٤٠٦ هـ .

٤٨. الأنساب؛ لعبد الكريم بن محمد السمعاني المروزي، أبي سعد، (المتوفى: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط. الأولى، ١٣٨٢هـ.

٤٩. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، المطبعة السلفية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥٠. الأوسط؛ لابن المنذر؛ لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري أبي حماد، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، ط.١، ١٤٢٥هـ.

٥١. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير؛ لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي الشافعي, المتوفى: ٨٠٤هـ, تحقيق: مصطفى أبي الغيط, دار الهجرة, الرياض, السعودية, ط.١، ١٤٢٥هـ.

٥٢. البرهان في علوم القرآن؛ للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (المتوفى٧٩٤م)، تحقيق: د. زكي محمد أبي سريع، دار الحضارة، الرياض، ط. الثانية، ١٤٣٠هـ.

٥٣. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام؛ لعلي بن محمد الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان, (المتوفى : ٦٢٨هـ), تحقيق: د. الحسين آيت سعيد, دار طيبة, الرياض, ط.١، ١٤١٨هـ.

٥٤. بيان خطأ من أخطأ على الشافعي؛ لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: د. الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.١ ١٤٠٢.

٥٥. تاريخ ابن الوردي؛ لعمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبي حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط.١، ١٤١٧هـ.

٥٦. تاريخ ابن معين, رواية الدوري؛ لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد، البغدادي,(المتوفى: ٢٣٣هـ), تحقيق: د. أحمد محمد نور, إحياء التراث الإسلامي, مكة المكرمة, ط: الأولى، ١٣٩٩هـ.

٥٧. تاريخ ابن يونس المصري؛ لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبي سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١، ١٤٢١هـ.

٥٨. تاريخ أصبهان, وهو أخبار أصبهان؛ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني, (المتوفى: ٤٣٠هـ), تحقيق: سيد كسروي حسن, دار الكتب العلمية, بيروت, ط. الأولى، ١٤١٠ هـ.

٥٩. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي, (المتوفى: ٧٤٨هـ), تحقيق: عمر عبد السلام التدمري, دار الكتاب العربي، بيروت, ط. الثانية، ١٤١٣هـ.

٦٠. التاريخ الأوسط؛ لمحمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله, المتوفى: ٢٥٦هـ, تحقيق: محمود إبراهيم زايد, دار الوعي, مكتبة دار التراث, حلب, القاهرة, ط. الأولى، ١٣٩٧هـ.

٦١. تاريخ الثقات؛ لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، دار الباز، ط.١، ١٤٠٥هـ.

٦٢. تأريخ الطبري؛ لمحمد بن جرير بن غالب، أبي جعفر الطبري, (المتوفى: ٣١٠هـ), دار التراث, بيروت, ط. الثانية, ١٣٨٧هـ.

٦٣. التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة؛ لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق، القاهرة، ط.١، ١٤٢٧هـ.

٦٤. التاريخ الكبير؛ لمحمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله, (المتوفى: ٢٥٦هـ), دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

٦٥. تأريخ بغداد؛ لأبي أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، تحقيق: د. بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٦. تاريخ دمشق؛ لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر, المتوفى: ٥٧١هـ, تحقيق: عمرو بن غرامة, دار الفكر, ١٩٩٥م.

٦٧. التبيين لأسماء المدلسين؛ لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن سبط ابن العجمي, (المتوفى: ٨٤١هـ), تحقيق: يحيى شفيق حسن, دار الكتب العلمية, بيروت, ط. الاولى ١٤٠٦هـ.

٦٨. التحجيل في تخريج مالم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل؛ للشيخ عبدالعزيز ابن مرزوق الطّريفي، ط.٢.

٦٩. التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث؛ لبكر أبي زيد، دار الهجرة، ١٤١٢هـ.

٧٠. تحرير تقريب التهذيب؛ للدكتور بشار عواد معروف, والشيخ شعيب الأرنؤوط, مؤسسة الرسالة, ط. الأولى, ١٤١٧هـ.

٧١. تحرير علوم الحديث؛ للعبد بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت لبنان، ط. الثالثة١٤٢٨هـ.

٧٢. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي؛ لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبدالرحيم المبار كفوري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٣. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف؛ للحافظ يوسف بن عبد الرحمن المزي أبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي(المتوفي٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي, تونس, ٢٠٠٨م.

٧٤. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل؛ لأحمد بن عبد الرحيم الرازي ثم المصري, المتوفى: ٨٢٦هـ, تحقيق: عبد الله نوارة, مكتبة الرشد, الرياض.

٧٥. تحقيق الرغبة في توضيح النخبة؛ للدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط.١، ١٤٢٦هـ.

٧٦. تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم: بعض الجنائز، البيوع كاملا، جزء من النكاح، من أول المسألة رقم (١٠٨٩) إلى نهاية المسألة رقم (١٢٣٩)؛ لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى : ٣٢٧هـ)، تحقيق: د. علي الصياح.

٧٧. التحقيق في أحاديث الخلاف؛ لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : ٥٩٧هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١، ١٤١٥هـ.

٧٨. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري؛ لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط.١، ١٤١٤هـ.

٧٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي؛ لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (المتوفى٩١١هـ)، تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، بيروت، ط.١، ١٤٣١هـ.

٨٠. التدوين في أخبار قزوين؛ لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبي القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، المحقق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ط.١ ١٤٠٨هـ.

٨١. تذكرة الحفاظ؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي, (المتوفى: ٧٤٨هـ), دار الكتب العلمية بيروت, لبنان, ط.١، ١٤١٩هـ.

٨٢. ترتيب الأمالي الخميسية للشجري؛ ليحيى المرشد بالله بن الحسين الشجري الجرجاني, (المتوفى ٤٩٩هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد العبشمي, (المتوفى: ٦١٠هـ), تحقيق: محمد حسن إسماعيل, دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان, ط. الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨٣. الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك؛ لأبي حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين, (المتوفى: ٣٨٥هـ), تحقيق: محمد حسن محمد, دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان, ط.١، ١٤٢٤هـ.

٨٤. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف؛ لعبد العظيم بن عبد القوي، زكي الدين المنذري، (المتوفى: ٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٧هـ.

٨٥. الترغيب والترهيب؛ لإسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، أبي القاسم، الملقب بقوام السنة, (المتوفى: ٥٣٥هـ), تحقيق: أيمن بن صالح, دار الحديث, القاهرة, ط. الأولى ١٤١٤هـ.

٨٦. تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط.١، ١٤٢٣هـ.

٨٧. تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما؛ لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: كمال يوسف، مؤسسة الكتب الثقافية, دار الجنان، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.

٨٨. تصحيفات المحدثين؛ لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، (المتوفى: ٣٨٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط.١، ١٤٠٢هـ.

٨٩. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله، مكتبة المنار، عمان، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ.

٩٠. التعريف بعلم العلل؛ لهشام بن عبد العزيز الحلاف، المعيد في قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٢٤/٣/٢٣هـ.

٩١. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط.١، ١٤١٤هـ.

٩٢. تعليقة على العلل لابن أبي حاتم؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، أضواء السلف، الرياض، ط.١، ١٤٢٣هـ.

٩٣. تفسير ابن المنذر؛ لأبي بكر محمد بن المنذر النيسابوري، (المتوفى: ٣١٩هـ)، تحقيق: سعد بن محمد السعد، دار المآثر، المدينة النبوية، ط. الأولى ١٤٢٣هـ.

٩٤. تفسير الثوري؛ لأبي عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (المتوفى: ١٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤٠٣هـ.

٩٥. تفسير القرآن العظيم؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط.٢، ١٤٢٠هـ.

٩٦. تفسير القرآن العظيم؛ لأبي محمد عبد الرحمن، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط.٣، ١٤١٩هـ.

٩٧. تفسير عبد الرزاق؛ لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، دار الكتب العلمية، تحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١٤١٩،١هـ.

٩٨. التفسير من سنن سعيد بن منصور؛ لأبي عثمان سعيد بن منصور الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي، ط. الأولى، ١٤١٧هـ.

٩٩. تقريب التهذيب؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط. الأولى، ١٩٨٦م.

١٠٠. تقريب علم الحديث؛ لأبي معاذ طارق بن عوض الله، ط.١، دار الكوثر.

١٠١. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث؛ لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٠٢. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد؛ لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبي بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط.١، ١٤٠٨هـ.

١٠٣. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح؛ لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط.١، ١٣٨٩هـ.

١٠٤. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط.١ ١٤١٩هـ.

١٠٥. تلخيص المتشابه في الرسم؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات ، دمشق، ط. الأولى، ١٩٨٥م.

١٠٦. تمام المنة في التعليق على فقه السنة؛ لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار الراية، ط.٥.

١٠٧. تمهيد الفرش في الخصال الموجبة لظل العرش؛ للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ).

١٠٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد؛ لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي, وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٠٩. التمييز؛ لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، (المتوفى:٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، ط. الثالثة، ١٤١٠هـ.

١١٠. تَنْبِيه الهاجد إلى مَا وَقَعَ مِنَ النَّظَرِ فى كُتُبِ الأَمَاجِدِ؛ لأبي إسحاق الحويني الأثري، حجازي محمد شريف، المحجة.

١١١. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة؛ لنور الدين، علي بن محمد ابن عراق الكناني، (المتوفى: ٩٦٣)، تحقيق: عبد الوهاب عبداللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٣٩٩هـ.

١١٢. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق؛ لشمس الدين محمد بن عبد الهادي الحنبلي، (المتوفى : ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن جاد الله، وعبد العزيز الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط.١ ، ١٤٢٨هـ.

١١٣. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل؛ لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، وآخرون، المكتب الإسلامي، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ.

١١٤. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من الأخبار؛ لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١١٥. تهذيب التهذيب؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف، الهند، ط.١، ١٣٢٦هـ.

١١٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال؛ ليوسف بن عبد الرحمن، أبي الحجاج، جمال الدين ابن الزكي المزي، المتوفى: ٧٤٢هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ.

١١٧. التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل؛ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط. الخامسة، ١٤١٤هـ.

١١٨. التوضيح لشرح الجامع الصحيح؛ لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، (المتوفى ٨٠٤هـ)، تقديم د. أحمد معبد عبد الكريم، دار الفلاح, قطر، ط. الأولى ١٤٢٩هـ.

١١٩. تيسير مصطلح الحديث؛ للدكتور محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف، ط.١٠، ١٤٢٥هـ.

١٢٠. الثالث والثلاثون من المشيخة البغدادية؛ لأبي طاهر السِّلَفي أحمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني، (المتوفى: ٥٧٦هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط. الأولى، ٢٠٠٤م.

١٢١. الثالث والثمانون من الفوائد الأفراد؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: خلاف عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٢٢. الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع أو إرسال الموصول؛ للدكتور علي بن عبدالله الصياح، ط.١ ١٤٣٠هـ، دار الجوزي.

١٢٣. الثقات؛ لمحمد بن حبان، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف الهندية، تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، ط. الأولى، ١٣٩٣هـ.

١٢٤. جامع الأصول في أحاديث الرسول؛ لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير، (المتوفى : ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط. الأولى.

١٢٥. جامع البيان في تأويل القرآن؛ لمحمد بن جرير بن كثير، أبي جعفر الطبري، (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٢٦. جامع التحصيل في أحكام المراسيل؛ لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط.٢، ١٤٠٧هـ.

١٢٧. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم؛ لأبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين الشهير بابن رجب(المتوفى٧٩٥هـ)، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، دار ابن كثير، دمشق، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٢٨. الجامع الكبير؛ لمحمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبي عيسى، المتوفى: ٢٧٩هـ، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

١٢٩. جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله، دار خضر، بيروت، لبنان، ط. الثانية، ١٤١٩هـ.

١٣٠. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه؛ لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٣١. جامع بيان العلم وفضله؛ لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

١٣٢. الجامع في العلل والفوائد؛ للدكتور ماهر ياسين فحل، دار ابن الجوزي، بيروت لبنان ط. الأولى، ٢٠١٠م.

١٣٣. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، عدد الأجزاء: ٢.

١٣٤. الجرح والتعديل؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس, الرازي ابن أبي حاتم، (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٢٧١هـ.

١٣٥. جزء ابن فيل؛ لأبي طَاهِرٍ الحَسَنُ بنُ أَحْمَدَ بنِ إِبْرَاهِيْمَ بنِ فِيْلٍ البَالِسِيُّ (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: موسى إسماعيل البسيط، مطبعة مسودي، القدس، ط.١، ١٤٢١هـ.

١٣٦. جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان؛ لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي(المتوفى: ٣٦٨هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس، الكويت، ط.١، ١٤١٤هـ.

١٣٧. الجزء الحادي عشر من المنتخب؛ لابن قدامة؛ مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم.

١٣٨. جزء فيه حديث أبي سعيد الأشج؛ لأبي سَعِيْدٍ الأَشَجُّ عَبْدُ اللهِ بنُ سَعِيْدِ بنِ حُصَيْنٍ الكِنْدِيُّ، الكُوْفِيُّ (المتوفى: ٢٥٧هـ)، المحقق: أبو نجيد إسماعيل بن محمد، دار المغني، ط.١، ١٤٢٤هـ.

١٣٩. جهود المحدثين في بيان علل الحديث؛ لأبي عمر علي بن عبد الله بن شديد الصياح المطيري، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

١٤٠. الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية؛ لمصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي أبي الحسن، دار الكيان، ١٤٢٦هـ.

١٤١. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود؛ لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.٢، ١٤١٥هـ.

١٤٢. الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث؛ لمحمود الطحان، دار القرآن الكريم، بيروت، ١٤٠١هـ.

١٤٣. حديث أبي الفضل الزهري؛ لعبيد الله بن عبد الرحمن، الزهري، القرشي، أبي الفضل البغدادي، (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: د. حسن بن محمد البلوط، أضواء السلف، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

١٤٤. حديث السراج؛ لأبي العباس محمد بن إسحاق النيسابوري، (المتوفى: ٣١٣هـ)، تخريج: زاهر بن طاهر ٥٣٣ هـ، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة، ط. الأولى ١٤٢٥هـ.

١٤٥. الحديث المقلوب تعريفه، وفوائده، وحكمه، والمصنفات فيه؛ للدكتور محمد ابن عمر ابن سالم بازمول، الأستاذ المشارك بقسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى.

١٤٦. حديث خيثمة بن سليمان؛ لأبي الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة الأطرابلسي، المتوفى: ٣٤٣هـ، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ.

١٤٧. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء؛ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني الشافعي(المتوفى٤٣٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط. الرابعة، ٢٠١٠م .

١٤٨. حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا ومتناً؛ لعبدالله بن ضيف الله الرحيلي، ملتقى أهل الحديث.

١٤٩. الخلاصة في أصول الحديث؛ للحسين بن عبدالله الطيّبي (توفّي ٧٤٣ هـ)، المحقّق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م، ط.١.

١٥٠. الخلاصة في التدليس؛ للشيخ عبد الله السعد، ملتقى أهل الحديث.

١٥١. الخلافيات؛ للحافظ البيهقي (٤٥٨ هـ)، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي، ط.١، ١٤١٧هـ،١٩٩٧م.

١٥٢. الدعاء؛ لأبي عبد الرحمن محمد بن فضيل الضبي مولاهم الكوفي، (المتوفى: ١٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.

١٥٣. الدعاء؛ لسليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطبراني، (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٣هـ.

١٥٤. الدعوات الكبير؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله، غراس، الكويت، ط. الأولى، ٢٠٠٩م.

١٥٥. ذخيرة الحفاظ من الكامل لابن عدي؛ للفضل محمد بن طاهر المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٦هـ،١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٥.

١٥٦. ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضاً؛ لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، ط.١، الأولى ١٤١٧هـ.

١٥٧. ذم الغيبة والنميمة؛ لأبي بكر عبد الله بن محمد الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، المتوفى: ٢٨١هـ، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط. الأولى، ١٤١٣هـ.

١٥٨. ذم الكلام وأهله؛ لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (٣٩٦ – ٤٨١ هـ)، تحقيق : عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، سنة النشر : ١٤١٨ هـ .

١٥٩. رجال صحيح مسلم؛ لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبي بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، دط.١، ١٤٠٧هـ.

١٦٠. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة؛ لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ)، المحقق: محمد المنتصر الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط.٦، ١٤٢١هـ.

١٦١. رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث صحيح من الأبواب، مخطوط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، أعده للشاملة: أحمد الخضري.

١٦٢. رسالة في علم أصول الحديث؛ تأليف السيد علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري، مكتبة دار القدس ودار ابن حزم، ط.١، ١٤١٣هـ.

١٦٣. الرواة الذين كنوا بأبي زرعة؛ للدكتور سعدي بن مهدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط.١٤٠٥هـ.

١٦٤. روضة المحبين ونزهة المشتاقين؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية، تحقيق: بشير محمد، دار البيان، دمشق، ط. الثانية ١٤٢٨هـ.

١٦٥. الزهد لابن أبي الدنيا؛ لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط.١، ١٤٢٠هـ.

١٦٦. الزهد والرقائق؛ لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، المتوفى: ١٨١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٧. الزهد؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، المتوفى: ٢٧٥هـ، تحقيق: ياسر بن ابراهيم بن محمد، غنيم بن عباس بن غنيم، دار المشكاة، حلوان، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

١٦٨. الزهد؛ للإمام أحمد بن حنبل الشيباني(٢٤١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٩. السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد ابن مطر الزهراني، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط.٢، ١٤٢١هـ.

١٧٠. سبل السلام؛ لمحمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني (المتوفى : ١١٨٢هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط.٤، ١٣٧٩، هـ.

١٧١. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها؛ لأبي عبد الرحمن ناصر الدين، الألباني، (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط. الأولى.

١٧٢. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة؛ لأبي عبدالرحمن ناصر الدين الألباني، المتوفى: ١٤٢٠هـ، دار المعارف، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.

١٧٣. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي؛ للدكتور مصطفى السباعي (المتوفى: ١٣٨٤هـ)، المكتب الإسلامي: دمشق، د.٣ ، ١٤٠٢هـ.

١٧٤. سنن ابن ماجه؛ لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق : فيصل عيسى الحلبي.

١٧٥. سنن أبي داود؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، المتوفى: ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد محيي الدين ، المكتبة العصرية، بيروت.

١٧٦. سنن الدارقطني؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، (لمتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، الرسالة، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٧٧. سنن الدارمي؛ لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.

١٧٨. السنن الصغرى؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، المتوفى: ٣٠٣هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٧٩. السنن الصغير؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين، جامعة الدراسات الإسلامية، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.

١٨٠. السنن الكبرى؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (المتوفى ٣٠٣هـ)، تحقيق: جاد الله بن حسن، الرشد، السعودية، ط.١، ١٤٢٧هـ.

١٨١. السنن الكبرى؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنات، ط. الثالثة، ١٤٢٤هـ.

١٨٢. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحي بن معين؛ لأبي زكريا يحي بن معين بن عون ابن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط.١، ١٤٠٨هـ.

١٨٣. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٨٤. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني؛ لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبي الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط.١، ١٤٠٤هـ.

١٨٥. سير أعلام النبلاء؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الرسالة، ط. الثالثة، ١٤٠٥هـ.

١٨٦. سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني؛ لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبي القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

١٨٧. الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، موازنة بين المتقدمين والمتأخرين؛ لأبي ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤٢٦هـ.

١٨٨. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح؛ للإمام برهان الدين بن موسى بن أيوب الأبناسي الشافعي، (المتوفى ٨٠٢هـ)، تحقيق: محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. الأولى١٤١٨هـ.

١٨٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛ لعبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، أبي الفلاح، (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٩٠. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة؛ لهبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبي القاسم، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان.

١٩١. شرح التبصرة والتذكرة؛ لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٨٠٦هـ، تحقيق: د. عبد اللطيف الهميم ود. ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. الأولى١٤٢٣هـ.

١٩٢. شرح السنة؛ لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط.١، ١٤٠٣هـ.

١٩٣. شرح ألفية الحديث؛ لعبد الرحمن، جلال الدين السيوطي، المتوفى: ٩١١هـ، شرح: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية.

١٩٤. شرح الموقظة في علم المصطلح؛ للشيخ عبدالله السعد، ملتقى أهل الحديث.

١٩٥. شرح سنن ابن ماجه؛ لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبي عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط.١، ١٤١٩هـ.

١٩٦. شرح سنن أبي داود؛ لأبي محمد محمود بن أحمد بدر الدين العيني، المتوفى: ٨٥٥هـ، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٩٧. شرح سنن النسائي؛ لعبد الرحمن، جلال الدين السيوطي، (المتوفى: ٩١١هـ)، المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٩٨. شرح صحيح البخاري؛ لأبي الحسن بن بطال علي بن خلف بن عبدالملك ٤٤٩هـ، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الرشد، السعودية، الرياض، ط. الثانية، ١٤٢٣هـ.

١٩٩. شرح صحيح البخاري؛ لمحمد بن صالح العثيمين١٤٢١هـ، تحقيق: قسم التحقيق بالمكتبة الإسلامية، القاهرة، ط. الأولى ١٤٢٨هـ.

٢٠٠. شرح علل الترمذي؛ لزين الدين عبد الرحمن بن رجب بن الحسن الحنبلي، المتوفى: ٧٩٥هـ، تحقيق: د. همام عبد الرحيم، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٠١. شرح مشكل الآثار؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد الأزدي المعروف بالطحاوي، المتوفى: ٣٢١هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٠٢. شرح معاني الآثار؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد الأزدي المعروف بالطحاوي، المتوفى: ٣٢١هـ، تحقيق: محمد زهري النجار، عالم الكتب، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٠٣. شرح موقظة الذهبي؛ للشيخ حاتم بن عارف العوني، دار ابن الجوزي، ط. الثانية ١٤٢٨هـ، المملكة العربية.

٢٠٤. شعب الإيمان؛ لأحمد بن الحسين بن علي, أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، صاحب الدار السلفية ببومباي، الهند، مكتبة الرشد، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢٠٥. الصّارم المنكي في الرد على السبكي؛ لشمس الدين محمد بن عبد الهادي الحنبلي، المتوفى: ٧٤٤هـ، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٠٦. الصبر والثواب عليه؛ لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤١٨هـ.

٢٠٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية؛ لأبي نصر إسماعيل الجوهري الفارابي، المتوفى: ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط. الرابعة ١٤٠٧هـ.

٢٠٨. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان؛ لمحمد بن حبان بن أحمد، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، المتوفى: ٣٥٤هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٠٩. صحيح ابن خزيمة؛ لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، المتوفى: ٣١١هـ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، عدد الأجزاء: ٤.

٢١٠. صحيح الجامع الصغير وزياداته؛ لأبي عبد الرحمن ناصر الدين، الألباني، المتوفى: ١٤٢٠هـ، المكتب الإسلامي.

٢١١. صفة الجنة؛ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: علي رضا، دار المأمون، دمشق، سوريا.

٢١٢. صفة الصفوة؛ لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط. ٢، ١٣٩٩، ١٩٧٩، تحقيق: محمود فاخوري، ود. محمد رواس قلعه جي.

٢١٣. الصلاة؛ لأبي نعيم الفضل بن عمرو، المعروف بابن دُكَيْن، المتوفى: ٢١٩هـ، تحقيق: صلاح بن عايض، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٧هـ.

٢١٤. الصمت وآداب اللسان؛ لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، المتوفى: ٢٨١هـ، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.

٢١٥. الضعفاء الكبير؛ لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، المتوفى: ٣٢٢هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين، دار المكتبة العلمية بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٢١٦. الضعفاء والمتروكون؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥هـ، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

٢١٧. الضعفاء والمتروكون؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، المتوفى: ٣٠٣هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط. الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢١٨. الضعفاء؛ لأبي زرعة الرازي، رسالة علمية لسعدي بن مهدي الهاشمي، السعودية، ط. ١٤٠٢هـ.

٢١٩. الضعفاء؛ لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، أبي عبد الله، المتوفى: ٢٥٦هـ، تحقيق: أحمد بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط. الأولى ١٤٢٦هـ.

٢٢٠. طبقات الحفاظ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١، ، ١٤٠٣هـ.

٢٢١. طبقات الحنابلة؛ لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت.

٢٢٢. طبقات الشافعية الكبرى؛ لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.٢، ١٤١٣هـ.

٢٢٣. طبقات الفقهاء الشافعية؛ لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط.١، ١٩٩٢م.

٢٢٤. الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم؛ لأبي عبد الله محمد ابن سعد بن منيع, المعروف بابن سعد، المتوفى: ٢٣٠هـ، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الثانية، ١٤٠٨هـ.

٢٢٥. طرح التثريب في شرح التقريب؛ لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي.

٢٢٦. طرق حديث من كذب علي متعمداً؛ لسليمان بن أحمد، أبي القاسم الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، تحقيق: علي حسن علي, وهشام السقا، المكتب الإسلامي, دار عمار، عمان، الأردن، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٢٧. الطهور؛ لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة، جدة، الشرفية، مكتبة التابعين، ط.١، ١٤١٤هـ.

٢٢٨. الطيوريات؛ لأبي طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ)، تحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط.١، ١٤٢٥هـ.

٢٢٩. العبر في خبر من غبر؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد الذهبي، (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣٠. عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح؛ للدكتور حمزة المليباري، ملتقى أهل الحديث.

٢٣١. العظمة؛ لأبي محمد عبد الله بن محمد, المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، المتوفى: ٣٦٩هـ، تحقيق: رضاء الله المبارك فوري، دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٣٢. العلة وأجناسها عند المحدثين؛ لمصطفى باحو، دار الضياء، ط. ١.

٢٣٣. العلة وعلم العلل؛ للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ملتقى أهل الحديث.

٢٣٤. علل الترمذي الكبير؛ لمحمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبي عيسى، المتوفى: ٢٧٩هـ، رتبه على كتب الجامع: أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي, وآخرون، عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٣٥. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية؛ لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن الجوزي، المتوفى: ٥٩٧هـ، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط. الثانية، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٢٣٦. العلل الواردة في الأحاديث النبوية؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥هـ، المجلدات من ١-١١، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط. الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، والمجلدات من ١٢ـ١٥، علق عليه: محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٣٧. العلل لابن أبي حاتم؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم، المتوفى: ٣٢٧هـ، تحقيق: د. سعد بن الحميد، ود. خالد الجريسي، مطابع الحميضي، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٣٨. العلل ومعرفة الرجال؛ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى: ٢٤١هـ، تحقيق: وصي الله بن محمد، دار الخاني , الرياض، الثانية، ١٤٢٢، هـ٢٠٠١م.

٢٣٩. علم العلل دلائله وقرائنه؛ للدكتور محمد خلف سلامة، ملتقى أهل الحديث، الشبكة العنكبوتية.

٢٤٠. علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية؛ لوصى الله بن محمد عباس، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٢٤١. عمدة القاري شرح صحيح البخاري؛ لأبي محمد محمود بن أحمد بدر الدين العيني، المتوفى: ٨٥٥هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٤٢. عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد؛ لأحمد بن محمد بن إسحاق، الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بابن السُّنِّي، المتوفى: ٣٦٤هـ، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة، جدة، بيروت .

٢٤٣. عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية،؛ لصالح ابن حامد بن سعيد الرفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٢٤٤. عون المعبود شرح سنن أبي داود؛ لمحمد أشرف بن أمير، أبي عبد الرحمن، شرف الحق، العظيم آبادي، المتوفى: ١٣٢٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٥هـ.

٢٤٥. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية؛ لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: أبي عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ، ط.١، ٢٠٠١م.

٢٤٦. الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس مما ليس في الكتب المشهورة، مخطوط؛ لأحمد ابن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى : ٨٥٢ هـ، أعده للشاملة: أحمد الخضري.

٢٤٧. غرائب حديث الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه؛ لمحمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، أبي الحسين البزاز البغدادي (المتوفى: ٣٧٩هـ)، تحقيق: أبي عبد الباري رضا ابن خالد الجزائري، دار السلف، الرياض، السعودية، ط.١، ١٤١٨هـ.

٢٤٨. فتح الباب في الكنى والألقاب؛ لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، السعودية، الرياض، ط. ١١٤١٧هـ.

٢٤٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط. الاولى، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٥٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي، المتوفى: ٧٩٥هـ، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط. الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٥١. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي؛ لزين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري(ت ٩٢٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم، وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط.١، ١٤٢٢هـ.

٢٥٢. فتح القدير؛ لمحمد بن علي الشوكاني، المتوفى: ١٢٥٠هـ، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٥٣. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي؛ لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى: ٩٠٢هـ، تحقيق: علي حسين، مكتبة السنة، مصر، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٥٤. الفروسية؛ لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: مشهور بن حسن، دار الأندلس، ط.١، ١٤١٤هـ.

٢٥٥. الفصل للوصل المدرج في النقل؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي(المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد الزهراني، دار الهجرة، ط.١، ١٤١٨هـ.

٢٥٦. فضائل الصحابة؛ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال، المتوفى: ٢٤١هـ، تحقيق: د. وصي الله محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٥٧. فضائل القرآن للقاسم بن سلام؛ لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط.١، ١٤١٥هـ.

٢٥٨. فضل التهليل وثوابه الجزيل؛ للحسن بن أحمد بن عبد الله بن البَنَّاَ، أبي علي، البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٤٧١هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار العاصمة، الرياض، ط.١، ١٤٠٩هـ.

٢٥٩. فضل الصلاة على النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-؛ للقاضي أبي إسحاق إسماعيل ابن إسحاق الأزدي الجهضمي، المتوفى: ٢٨٢هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثالثة، ١٣٩٧هـ.

٢٦٠. فضيلة العادلين من الولاة؛ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان، دار الوطن، الرياض، ط.١، ١٤١٨هـ.

٢٦١. الفقيه والمتفقه؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، المعروف بالخطيب البغدادي(٤٦٣هـ)، المحقق : عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي بالسعودية، سنة ١٤١٧هـ.

٢٦٢. فهرست ابن خير الإشبيلي؛ لأبي بكر محمد بن خير الإشبيلي، المتوفى: ٥٧٥هـ، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٦٣. فوائد أبي محمد الفاكهي؛ لعبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي، أبو محمد المكي (المتوفى: ٣٥٣هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله بن عايض الغباني، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط.١، ١٤١٩هـ.

٢٦٤. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة؛ لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦٥. الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب؛ لأبي القاسم يوسف بن محمد المهرواني، الهمذاني، المتوفى : ٤٦٨هـ، تخريج : أبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ، المتوفى : ٤٦٣هـ، تحقيق: د. سعود بن عيد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط. الأولى ، ١٤٢٢هـ.

٢٦٦. الفوائد المنتقاة للحربي؛ لعلي بن عمر بن محمد بن الحسين ابن شاذان، أبي الحسن السكري الحربي الصيرفي الكيال (المتوفى: ٣٨٦هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط.١، ٢٠٠٤م.

٢٦٧. الفوائد المنتقاة؛ لابن أبي الفَتْحِ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ البَغْدَادِيُّ، المتوفى: ٤١٢هـ، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط. الأولى، ٢٠٠٤م.

٢٦٨. الفوائد؛ لأبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله البجلي الرازي، المتوفى: ٤١٤هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٦٩. فيض القدير شرح الجامع الصغير؛ لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن المناوي القاهري، المتوفى: ١٠٣١هـ، المكتبة التجارية، مصر، ط. الأولى، ١٣٥٦هـ.

٢٧٠. القاموس المحيط؛ لمجد الدين أبو طاهر محمد الفيروز آبادى، المتوفى: ٨١٧هـ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، بيروت، لبنان، ط. الثامنة، ١٤٢٦هـ.

٢٧١. قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي، لدكتور أحمد العواجي، جامعة الإمام محمد بن سعود.

٢٧٢. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث؛ للشيخ محمد جمال الدين القاسمي، المتوفى١٣٣٢هـ، تحقيق محمد بهجة البيطار، و محمد رشيد رضا، دار النفائس، بيروت لبنان، ط. الرابعة، ١٤٢٧هـ.

٢٧٣. قواعد العلل وقرائن الترجيح؛ لعادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، دار المحدث، ط.١، ١٤٢٥هـ.

٢٧٤. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أحمد الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط. الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٧٥. الكامل في التاريخ؛ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤١٧هـ.

٢٧٦. الكامل في ضعفاء الرجال؛ لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، المتوفى: ٣٦٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٧٧. الكبائر؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ٧٤هـ، تحقيق: سيد إبراهيم، دار ابن الهيثم ، القاهرة ، ط. الأولى ٢٠٠٦م .

٢٧٨. كتاب الصلاة على النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-؛ لأبي بكر وهو أحمد بن عمرو الشيباني، المتوفى: ٢٨٧هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. الأولى ١٤١٥هـ.

٢٧٩. كشف الأستار عن زوائد البزار؛ لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى: ٨٠٧هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٣٩٩هـ.

٢٨٠. كشف المشكل على صحيح البخاري؛ لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي٥٩٧هـ، تحقيق: د. مصطفى الذهبي، دار الحديث, القاهرة, ط. الأولى ١٤٢٩هـ.

٢٨١. الكفاية في علم الرواية؛ لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: أبي عبدالله السورقي, وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٢٨٢. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال؛ لعلاء الدين علي بن حسام الدين المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي، المتوفى: ٩٧٥هـ، تحقيق: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط. الخامسة، ١٤٠١هـ.

٢٨٣. الكنى والأسماء؛ لأبي بِشْر محمد بن أحمد الدولابي الرازي، المتوفى: ٣١٠هـ، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢١هـ،٢٠٠٠م.

٢٨٤. الكنى والأسماء؛ لمسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى: ٢٦١هـ، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٨٥. الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري؛ لشمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني ٧٨٦هـ، تحقيق: أحمد عزو عناية،دار إحياء التراث، ط. الأولى, ١٤٣٠هـ.

٢٨٦. الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري؛ لأحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني ٨٩٣هـ، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي, ط. الأولى ١٤٢٩هـ.

٢٨٧. اللباب في تهذيب الأنساب؛ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد الجزري، عز الدين ابن الأثير، المتوفى: ٦٣٠هـ، دار صادر، بيروت.

٢٨٨. لسان العرب؛ لمحمد بن مكرم الأنصاري الرويفعي الإفريقي، المتوفى: ٧١١هـ، دار صادر، بيروت، ط. الثالثة، ١٤١٤هـ.

٢٨٩. لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة، الموصل، ٢٠٠٧، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

٢٩٠. لسان الميزان؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، الثانية، ١٣٩٠هـ، ١٩٧١م.

٢٩١. لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف؛ لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، دار ابن حزم، ط.١، ١٤٢٤هـ.

٢٩٢. مباني نقد متن الحديث؛ للباحث قاسم البيضاوي، ط.١، ١٤٣٢هـ، دار ابن حزم.

٢٩٣. المتفق والمفترق؛ لأبي بكر أحمد بن الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: محمد صادق آيدن، دار القادري، دمشق، ط. الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٩٤. المجالس العشرة الأمالي؛ لأبي محمد الحسن بن محمد البغدادي الخَلَّال، المتوفى: ٤٣٩هـ، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط. الأولى، ١٤١١هـ.

٢٩٥. المجالسة وجواهر العلم؛ لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري، المتوفى : ٣٣٣هـ، تحقيق: مشهور بن حسن، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ.

٢٩٦. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين؛ لمحمد بن، التميمي، أبي حاتم البُستي، المتوفى: ٣٥٤هـ، تحقيق: محمود إبراهيم، دار الوعي، حلب، ط. الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٩٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ لأبي الحسن نور الدين علي الهيثمي، المتوفى: ٨٠٧هـ، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٩٨. مجموع الفتاوى؛ لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المتوفى: ٧٢٨هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، ط. الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٩٩. محاسن الاصطلاح؛ لعمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبي حفص، سراج الدين (المتوفى: ٨٠٥هـ)، المحقق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، جامعة القرووين، دار المعارف.

٣٠٠. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي؛ لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط.٣، ١٤٠٤هـ.

٣٠١. المحلى بالآثار؛ لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري، المتوفى: ٤٥٦هـ، دار الفكر، بيروت.

٣٠٢. مختار الصحاح؛ لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، المتوفى: ٦٦٦هـ، تحقيق: يوسف الشيخ، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط. الخامسة، ١٤٢٠هـ.

٣٠٣. مختصر قيام الليل للمروزي؛ لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، اختصرها: العلامة أحمد بن علي المقريزي المتوفى سنة ٨٤٥ هـ، فيصل آباد، باكستان، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٠٤. المدخل إلى الإكليل؛ للإمام أبي عبد الله محمد بن عبدالله الحافظ البيِّع الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ.

٣٠٥. المدخل إلى السنن الكبرى؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٣٠٦. المدخل إلى الصحيح؛ لأبي عبد الله الحاكم, المعروف بابن البيع، المتوفى: ٤٠٥هـ، تحقيق: د. ربيع هادي المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. : الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٠٧. المدلسين؛ لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة، المتوفى: ٨٢٦هـ، تحقيق: د. رفعت فوزي، دار الوفاء، ط. الأولى ١٤١٥هـ.

٣٠٨. المذاكرة عند المحدثين؛ لمحمد بن عبدالله السريِّع، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية، على موقع الألوكة.

٣٠٩. المراسيل؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم، المتوفى: ٣٢٧هـ، تحقيق: شكر الله نعمة الله، الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٣٩٧هـ.

٣١٠. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح؛ لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام ابن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المبار كفوري (المتوفى: ١٤١٤هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية بنارس الهند، ط.٣، ١٤٠٤هـ.

٣١١. مسالك العلة في أحاديث الثقات أو أسباب العلة؛ للدكتور سعد الحميد، ملتقى أهل الحديث.

٣١٢. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط.١، ١٤٢٠هـ.

٣١٣. المستدرك على الصحيحين؛ لأبي عبد الله الحاكم, المعروف بابن البيع، المتوفى: ٤٠٥هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١١هـ.

٣١٤. مسند ابن الجعد؛ لعلي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط.١، ١٤١٠هـ.

٣١٥. مسند أبي حنيفة رواية الحصكفي؛ لأبي حنيفة النعمان، المتوفى: ١٥٠هـ، تحقيق: عبد الرحمن حسن، الآداب، مصر.

٣١٦. مسند أبي داود الطيالسي؛ لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، المتوفى: ٢٠٤هـ، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن، دار هجر، مصر، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.

٣١٧. مسند أبي يعلى؛ لأبي يعلى أحمد بن علي، الموصلي، المتوفى: ٣٠٧هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣١٨. مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى: ٢٤١هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، الرسالة، الأولى، ١٤٢١ هـ.

٣١٩. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار، المتوفى: ٢٩٢هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى، ٢٠٠٩م.

٣٢٠. مسند الحميدي؛ لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي، المتوفى: ٢١٩هـ، تحقيق: حسن سليم أسدّ، دار السقا، دمشق، سوريا، ط. الأولى، ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٢.

٣٢١. مسند الروياني؛ لأبي بكر محمد الرُّوياني، المتوفى: ٣٠٧هـ، تحقيق: أيمن علي، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٢٢. مسند الشافعي، ترتيب سنجر؛ لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن شافع القرشي المكي، المتوفى: ٢٠٤هـ، رتبه: سنجر بن عبد الله، أبو سعيد، المتوفى: ٧٤٥هـ، تحقيق: ماهر ياسين فحل، غراس، الكويت، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٣٢٣. مسند الشهاب؛ لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، المتوفى: ٤٥٤هـ، تحقيق: حمدي السلفي، الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٧هـ.

٣٢٤. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ لمسلم بن الحجاج القشيري, المتوفى: ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٢٥. مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: عبد المعطي قلعجي، دار النشر: دار الوفاء، مصر، ط.١، ١٤١١هـ.

٣٢٦. مسند عقبة بن عامر؛ لزين الدين أبي العدل قاسم السودوني، المتوفى: ٨٧٩هـ.

٣٢٧. المسند للشاشي؛ لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، المتوفى: ٣٣٥هـ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٢٨. مسند معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبي عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: ١٥٣هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، ط.٢، ١٤٠٣هـ.

٣٢٩. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه؛ لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري الشافعي، المتوفى: ٨٤٠هـ، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ.

٣٣٠. مصطلح الحديث في سؤال وجواب؛ للشيخ: مصطفى العدوي، ملتقى أهل الحديث.

٣٣١. المصنف في الأحاديث والآثار؛ لأبي بكر بن أبي شيبة، المتوفى: ٢٣٥هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٣٢. المصنف؛ لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الحميري الصنعاني، المتوفى: ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ، عدد الأجزاء: ١١.

٣٣٣. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، تحقيق: د. سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٩هـ، عدد الأجزاء: ١٩.

٣٣٤. معجم ابن الأعرابي؛ لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد، المتوفى: ٣٤٠هـ، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم، دار ابن الجوزي، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٣٥. المعجم الأوسط؛ لسليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله, وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة.

٣٣٦. معجم البلدان؛ لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط.٢، ١٩٩٥م.

٣٣٧. معجم الشيوخ؛ لأبي الحسين محمد بن أحمد الغساني، المتوفى: ٤٠٢هـ، تحقيق: د. عمر تدمري، مؤسسة الرسالة, دار الإيمان، بيروت, طرابلس، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٣٨. معجم الصحابة؛ لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط.١، ١٤١٨هـ.

٣٣٩. المعجم الصغير؛ لسليمان بن أحمد، أبي القاسم الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، تحقيق: محمد شكور محمود، المكتب الإسلامي, دار عمار، بيروت, عمان، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٤٠. المعجم الكبير؛ لسليمان بن أحمد، أبي القاسم الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الثانية.

٣٤١. المعجم الوسيط؛ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لـ (إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار)، دار الدعوة.

٣٤٢. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي؛ لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني، المتوفى: ٣٧١هـ، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٤٣. المعجم لابن المقرئ؛ لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط.١، ١٤١٩هـ.

٣٤٤. معجم مقاييس اللغة؛ لأحمد بن فارس، المتوفى: ٣٩٥هـ، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الفكر، ط. الأولى، ١٣٩٩هـ.

٣٤٥. معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعمش: سليمان بن مهران؛ للدكتور عبد السلام أبي سمحة، دار النوادر، ط. الأولى١٤٣٢هـ.

٣٤٦. معرفة السنن والآثار؛ لأحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين، جامعة الدراسات الإسلامية، دار قتيبة، دمشق، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٤٧. معرفة الصحابة؛ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى: ٤٣٠هـ، تحقيق: عادل بن يوسف، دار الوطن، الرياض، ط. الأولى ١٤١٩هـ.

٣٤٨. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤١٧هـ.

٣٤٩. معرفة أنواع علوم الحديث؛ لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، المعروف بابن الصلاح، المتوفى: ٦٤٣هـ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٥٠. معرفة علوم الحديث؛ لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع، المتوفى: ٤٠٥هـ، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٧هـ.

٣٥١. المعرفة والتاريخ؛ ليعقوب بن سفيان الفسوي، أبي يوسف، المتوفى: ٢٧٧هـ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠١هـ.

٣٥٢. المعين في طبقات المحدثين؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط.١، ١٤٠٤هـ.

٣٥٣. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار؛ لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، المتوفى: ٨٥٥هـ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ.

٣٥٤. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار؛ لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي, المتوفى: ٨٠٦هـ, دار ابن حزم، بيروت, لبنان, ط. الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣٥٥. المغني في الضعفاء؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق: د. نور الدين عتر.

٣٥٦. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة؛ لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، المتوفى: ٩٠٢هـ، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٣٥٧. مقال مفهوم العلة عند المحدثين؛ للدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة، نشر في مجلة المنارة المجلد١٠.

٣٥٨. المقترب في بيان المضطرب؛ لأحمد بن عمر بن سالم، دار ابن حزم، ط.١، ١٤٢٢هـ.

٣٥٩. المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي؛ لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى: ٨٠٧هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٦٠. المقنع في علوم الحديث؛ لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، ط.١، ١٤١٣هـ.

٣٦١. مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها؛ لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط.١، ١٤١٩هـ.

٣٦٢. مكارم الأخلاق؛ لأبي بكر عبد الله البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، المتوفى: ٢٨١هـ، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.

٣٦٣. الملل والنحل؛ لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني ٥٤٨هـ، مؤسسة الحلبي، دمشق ١٤٢٨هـ.

٣٦٤. من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال؛ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط.١، ١٤٠٩هـ.

٣٦٥. المنار المنيف في الصحيح والضعيف؛ لمحمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية، المتوفى: ٧٥١هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الأولى، ١٣٩٠هـ.

٣٦٦. المنتخب من علل الخلال؛ لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي، الشهير بابن قدامة، المتوفى: ٦٢٠هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الراية.

٣٦٧. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم؛ للإمام عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج، دار صادر، بيروت، ط.١، ١٣٥٨.

٣٦٨. المنتقى من السنن المسندة؛ لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط.١، ١٤٠٨هـ.

٣٦٩. المنتقى من مسموعات مرو؛ لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، المتوفى: ٦٤٣هـ، أعده للشاملة: أحمد الخضري، الكتاب مخطوط.

٣٧٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج؛ أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى: ٦٧٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٢هـ.

٣٧١. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها؛ لأبي بكر كافي، دار ابن حزم, بيروت, ١٣٢٢هـ.

٣٧٢. مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث في كِتَابِ العِلَّل؛ لأبي عبد الرحمن، يوسف ابن جودة يس يوسف الداودي، دار المحدثينط.١، ٢٠١١م.

٣٧٣. المنهج الحديث في علوم الحديث؛ للشيخ محمد محمد السماحي، عدد الأجزاء، في مجلد واحد، طبع بمصر ١٩٦٣.

٣٧٤. منهج المتقدمين في التدليس؛ تأليف: ناصر بن حمد الفهد، تقديم: فضيلة الشيخ المحدث عبد الله بن عبدالرحمن السعد.

٣٧٥. منهج المحدثين في الاعلال بمخالفة الراوي لما روي؛ لعادل سعد مشعل، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٧٦. المنهج المقترح لفهم المصطلح؛ لحاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، دار الهجرة، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٧٧. منهج النقد عند المحدثين؛ لمحمد مصطفى الاعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، ط. الثالثة، ١٤١٠هـ.

٣٧٨. منهج النقد في علوم الحديث؛ لنور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق، سورية، ط. الثالثة ١٤١٨هـ.

٣٧٩. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي؛ لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط.٢، ١٤٠٦هـ.

٣٨٠. الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها؛ للدكتور حمزة المليباري، ط.٢، ١٤٢٢هـ.

٣٨١. المؤتَلِف والمختَلِف؛ لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.١، ١٤٠٦هـ.

٣٨٢. موجبات الجنة؛ لمعمر بن عبد الواحد بن رجاء بن عبد الواحد بن محمد الأصبهاني (المتوفى: ٥٦٤هـ)، المحقق: ناصر بن أحمد، مكتبة عباد الرحمن، ط.١، ١٤٢٣هـ.

٣٨٣. موجبات الجنة؛ لمعمر بن عبد الواحد بن رجاء، أبي أحمد القرشي الأصبهاني، المتوفى: ٥٦٤هـ، تحقيق: ناصر بن أحمد الدمياطي، مكتبة عباد الرحمن، ط. الأولى ١٤٢٣هـ.

٣٨٤. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله؛ تأليف: مجموعة من المؤلفين: الدكتور محمد مهدي المسلمي، وأشرف منصور عبد الرحمن، وآخرون، ط. الأولى، ٢٠٠١م، عالم، بيروت، لبنان.

٣٨٥. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله؛ جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، وآخرون، عالم الكتب، ط. الأولى، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م.

٣٨٦. موضح أوهام الجمع والتفريق؛ لأبي بكر أحمد الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين، دار المعرفة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٨٧. الموضوعات من الأحاديث المرفوعات؛ لجمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي٥٩٧هـ، دار ابن حزم, بيروت, ط. الأولى ١٤٢٩هـ.

٣٨٨. الموضوعات؛ لجمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي، المتوفى: ٥٩٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. الأولى١٣٨٦هـ.

٣٨٩. موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني؛ للإمام مالك (١٧٩ هـ)، المحقق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط.١، ١٩٩٤م.

٣٩٠. موطأ الإمام مالك، رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.

٣٩١. موطأ الإمام مالك؛ للإمام مالك بن أنس بن مالك المدني، المتوفى: ١٧٩هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٩٢. الموطأ برواية يحيى الأندلسي ٢٣٤هـ؛ للإمام مالك بن أنس الأصبحي أبي عبد الله ١٧٩هـ، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي, بيروت, ط. الثانية ١٤١٧هـ.

٣٩٣. الْمُوَطَّأ رواية يَحيى بن يَحيى اللَّيْثيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (٢٤٤هـ)؛ للإمام مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الأَصْبَحِيِّ (٩٣ - ١٧٩ هـ).

٣٩٤. موطأ مالك، رواية محمد بن الحسن؛ للإمام مالك بن أنس أبي عبدالله الأصبحي، دار القلم، دمشق، ط.١، ١٤١٣هـ، ١٩٩١م.

٣٩٥. الموقظة في علم مصطلح الحديث؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبي غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط. الثانية، ١٤١٢هـ.

٣٩٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قَايْماز الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٣٨٢هـ.

٣٩٧. ناسخ الحديث ومنسوخه؛ لأبي بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ الأَثْرَم الطَّائِيُّ، المتوفى: ٢٧٣هـ، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، ط. الأولى ١٤٢٠هـ.

٣٩٨. ناسخ الحديث ومنسوخه؛ لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، المتوفى: ٣٨٥هـ، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٩٩. النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة؛ لأبي إسحاق الحويني الأثري حجازي محمد شريف، دار الصحابة للتراث، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٠٠. نزهة الألباب في الألقاب؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، تحقيق: عبد العزيز السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٠١. نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر؛ ليحيى بن علي بن عبد الله، أبي الحسين، المعروف بالرشيد العطار، المتوفى: ٦٦٢هـ، تحقيق: مشعل بن باني الجبرين، دار ابن حزم، ط. الأولى ١٤٢٣هـ.

٤٠٢. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط. الثالثة، ١٤٢١هـ.

٤٠٣. نصب الراية لأحاديث الهداية؛ لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، المتوفى: ٧٦٢هـ، محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، دار القبلة، جدة، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٠٤. نظرية العلة عند المحدثين؛ لرضا أحمد صمدي، ملتقى أهل الحديث.

٤٠٥. نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، خليل بن كيكلدي العلائي(٧٦١ هـ)، تحقيق: كامل شطيب الراوي، ماجستير، مطبعة الأمة، بغداد، ١٤٠٦هـ.

٤٠٦. النقد البناء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء؛ لطارق بن عوض الله بن محمد أبي معاذ، مكتبة ابن تيمية، ط.١، : ١٤٢٢هـ.

٤٠٧. النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد؛ ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني؛ لأبي أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، دار طيبة الرياض، السعودية، ط.١، ١٤٣١هـ.

٤٠٨. النكت الوفية بما في شرح الألفية؛ للإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ٨٨٥هـ، تحقيق: د. ماهر ياسين، الرشد, الرياض, ط. الثانية ١٤٢٩هـ.

٤٠٩. النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، عدد المجلدات: ٢، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤١٠. النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، المتوفى: ٧٩٤هـ، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.

٤١١. نوادر الأصول في أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-؛ لمحمد بن علي، أبي عبد الله، الحكيم الترمذي، المتوفى: نحو ٣٢٠هـ، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

٤١٢. نيل الأوطار؛ لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، المتوفى: ١٢٥٠هـ، تحقيق: عصام الدين، دار الحديث، مصر، ط. الأولى، ١٤١٣هـ.

٤١٣. الوافي بالوفيات؛ لصلاح الدين خليل بن أيبك، المتوفى: ٧٦٤هـ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط. الأولى،١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م.

٤١٤. الوجيز النفيس في معرفة التدليس (بحث منشور في مجلة مركز البحوث والدراسات في الوقف السني -بغداد ٢٠٠٥م)؛ لأبي ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي.

٤١٥. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث؛ لمحمد بن محمد بن سويلم أبي شُهبة، المتوفى: ١٤٠٣هـ، دار الفكر العربي .

٤١٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان؛ لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الإربلي، المتوفى: ٦٨١هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

فهرست المحتويات

١. المقدمة.....٢.
٢. الفصل الأول: ترجمة الحافظ أبي زرعة الرازي، وبيان موجز عن مؤلِّف ومؤلَّف كتاب علل الحديث؛ لابن أبي حاتم.....١٠.
٣. المبحث الأول: ترجمة الحافظ أبي زرعة الذاتية.....١٠.
٤. المبحث الثاني: ترجمة الحافظ أبي زرعة العلمية.....١٥.
٥. المبحث الثالث: التعريف بمؤلِّف ومؤلَّف كتاب علل الحديث؛ لابن أبي حاتم.....٣١.
٦. الفصل الثاني: العلة والتعريف بعلم العلل.....٤٣.
٧. المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصلاحاً.....٤٣.
٨. المبحث الثاني: أسباب العلة.....٤٦.
٩. المبحث الثالث: علم العلل تعريفه ونشأته وأهميته.....٥٠.
١٠. المبحث الرابع: حجة الأئمة في إعلالهم للأحاديث وصعوبة الكلام في العلل وبيان ثمرة ذلك.....٥٨.
١١. المبحث الخامس: موطن وقوع العلة وكيفية إدراك ذلك.....٦١.
١٢. المبحث السادس: معرفة الإسناد والمتن.....٦٦.
١٣. المبحث السابع: مسائل متفرِّقة عن علم العلل؛ يحسن بيانها.....٧٣.
١٤. المبحث الثامن: قواعد في العلل؛ لأبي زرعة الرزي من خلال كتاب العلل؛ لابن أبي حاتم.....٨٣.
١٥. الفصل الثالث: منهجية إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة الرازي..... ٨٦.
١٦. المبحث الأول: إعلال الحديث بالإدراج.....٨٦.
١٧. المبحث الثاني: إعلال الحديث؛ بالتصحيف.....١١٤.
١٨. المبحث الثالث: إعلال الحديث بالبطلان.....١٣٨.
١٩. المبحث الرابع: إعلال الحديث بالتفرد.....١٤٥.

٢٠. المبحث الخامس: إعلال الحديث بالتلقين.....١٦١.
٢١. المبحث السادس: إعلال الحديث بالقلب.....١٧٠.
٢٢. المبحث السابع: إعلال الحديث بالنكارة.....١٩٧.
٢٣. المبحث الثامن: إعلال الحديث بالاختلاط.....٢١٩.
٢٤. المبحث التاسع: إعلال الحديث بالتدليس.....٢٣٣.
٢٥. المبحث العاشر: إعلال الحديث بالاضطراب.....٢٦٣.
٢٦. المبحث الحادي عشر: إعلال الحديث بالجهالة.....٢٧٣.
٢٧. المبحث الثاني عشر: تعارض الوقف والرفع، وتعارض الوصل والإرسال.....٢٩٧.
٢٨. المبحث الثالث عشر: إعلال الحديث بسلوك الجادة..... ٣٥١.
٢٩. المبحث الرابع عشر: إعلال الحديث بالوضع.....٣٦٧.
٣٠. المبحث الخامس عشر: إعلال الحديث بأنَّه لا أصل له.....٣٨٦.
٣١. المبحث السادس عشر: تقديم ضبط الكتاب على ضبط الصدر.....٣٩١.
٣٢. المبحث السابع عشر: إعلال الحديث؛ لأنَّ راويه أخذه حال المذاكرة.....٤١١.
٣٣. المبحث الثامن عشر: نقد متن الحديث.....٤١٩.
٣٤. المبحث التاسع عشر: إعلال الحديث وإن تعددت طرقه وشواهده؛ لنكارتها جميعاً.....٤٣٦.
٣٥. المبحث العشرون: إعلال حديث الراوي الثقة بمخالفة أصحاب الراوي له.....٤٥٢.
٣٦. المبحث الحادي والعشرون: مسائل متفرقة من الإعلال؛ لأبي زرعة الرازي.....٤٧٣.
٣٧. الخاتمة.....٥٢٢.
٣٨. ثبت المصادر والمراجع.....٥٢٩.
٣٩. فهرست المحتويات.....٥٧١.